

# المكتبة الأزهرية

مخطوطة

الاختيار لتعليل المختار

المؤلف

عبدالله بن محمود بن بلدجي ( الموصلي )



أيا جمل العلم له إذا يصفه به أموال المساكين  
 أيا جمل العلم له إذا يصفه به أموال المساكين  
 قد كنت قد جاء بعد ما هو دواء الجبانة  
 قد كنت قد جاء بعد ما هو دواء الجبانة

# كتاب الاختيار في شرح المختار

ممن أدب على  
 الفقهاء المختار  
 بالكتاب المختار  
 محمد بن عبد الله

فروغ في صلاح الفقر  
 بغير ريب  
 بغير ريب

يا مالدي كل شيء وانت على كل شيء قدوة  
 نفعه آتية الفقر  
 عديته حاسب الشها  
 عفي عنه وعفله ولوالديه  
 واحس اليهما  
 واليه اعني  
 تار  
 العالمين

ملكه العبد الفقير الى ربه  
 يحيى بن عبد الرحمن  
 الشافعي

ولقد فصل الله ولدا  
 مصلي في تبارك  
 بوقت الضحى  
 تصدق بغير  
 اختار  
 في وقت الضحى  
 تصدق بغير  
 اختار

سنن الصلوة وفي أربعة عشر الأربعة  
 سنن الصلوة وفي أربعة عشر الأربعة  
 سنن الصلوة وفي أربعة عشر الأربعة  
 سنن الصلوة وفي أربعة عشر الأربعة











بأنه اختلوا أهل مكة من الضاع من غير هذا ليس بتقديس لازم حتى لا يسمع الوضوء والغسل بدون  
 ذكر جاز ولو اغتسل بالكر من ماء ليس فيهما كراهة قال ولا يجوز للمحدث والجنب غسل المصحف  
 إلا بخلافه غير المشرق لقوله لا يغسله إلا المطهرين ولا بأس أن يغسله بكماء وكراهة بعضهم  
 ولا يجوز للجنب قراءة القرآن لقوله لا يقرأ للجنبين ولا للجنب شيئا من القرآن وعن الطحاوي أنه  
 يجوز له بعض آياته والحديث لا يفصل ولا بأس بأن يقرأ شيئا منه لا يريد به القرآن كالبسملة والحل  
 ويجوز له الذكر والتسبيح والدعاء لأن المنع ورد عن القرآن خاصة ولا يدخل المسجد إلا بالصوت  
 لقوله لا أحد المسجد للجنب ولا حايض فإن احتاج إلى ذلك سجد وحمل لأنه طهارة عند عدم الماء ولا  
 نام في المسجد فاجنب قيل يباح له المزج حتى يتيم وقيل مباح والمحيض والتغسل كالجنب في  
 جميع ذلك **يجوز الطهارة بالماء الطاهر في نفسه المطهر لغيره كالمطر وماء العيون**  
**والأبار وأن تغير بطور الملك والأصل فيه قولهم وإنزلنا من السماء ماء طهورا** وقوله عدم  
 مزايا المدينة وقال الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب طوعه أو لونه أو ريحه وطول الملكة  
 بنجسه **ونقي طاهر** قال ويجوز ماء خالط شيء طاهر فغيره أحد أوصافه ولم ينزل رقة كذا  
 والاشارة كاللبن وماء الكد في اللبن رويان ولا يجوز بما عليه غيره قال لا يندفع الماء كالأشربة  
 والحل وماء الورق وطبع الماء كونه سيارا مطرا مسكنا للعطش والمعتبر الغلبة بالأجزاء والأصل  
 فيه أن الماء الذي خالط شيء من الطين يجوز الوضوء به إجماعا لبقاء اسم الماء عليه ولا يجوز بالحل  
 اجزاء من الماء من غير غسل الماء واخرجه عن طبعه الحقة بالحل وما غلب عليه الماء وطهر باق  
 الحقة بالماء لا لأنه حكم الاطلاق وأما ففته اليه كاهن ففته إلى العين واير وان تغتفر بالطبخ بالجوز  
 كالحرق إلا ما قصد به التطهير كالسدر والخرف والصابون ما لم ينجس فانه يجوز لورود  
 السنة بفصل الميت **ذكر** وأما الماء الدكا إذا وقعت فيه نجاسة لا يجوز الوضوء به لقوله  
 لا يبول أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه أو يشرب قال إلا أن يكون عشرة أذرع في عشرين وعنفه  
 والأصل أن الماء القليل ينجس بوقوع النجاسة فيه والكثير لا لقوله في البحر هو الطهور ماؤه  
 واعتبرناه فوجدناه ما لا ينجس بعض الموضع فتقول كذا ماء لا ينجس بعضه إلى بعض لا ينجس  
 بوقوع النجاسة فيه وهذا مع قولهم لا ينجس أحد طرفه فيه بخلاف الطرف الآخر وأما من المنيح  
 للوضوء بالمساحة فجلل عشرة وعشرين فودروه بذلك تبسلا وقال أبو مطيع البلخي إذا كان  
 خمسة عشر في خمسة عشر لا ينجس أفاضل من في عشرة من الأربعة في نفسه شيئا وإن كان له طول ولا  
 عرض إلا فالأصح أنه كان حال الوضوء طوله إلى عرضه يصير عشرة في عشرة فهو كثير والمختار في الحق ما لا  
 ينجس أسفل بالعرف ثم إن كانت النجاسة مريئة لا يتوضأ من موضع الوقوع للثيق بالنجاسة برويها  
 إذا وقعت

هذا  
 الماء إذا زاد  
 تغيرت الأرب

وإن كانت غير مريئة فلو توضأ منه حان لعدم التعيين بالنجاسة لاحتمال انتقالها ومهم  
 من يقول لا يجوز أيضا أن الظاهر بقاء ما في الحال قال والماء الجاري إذا وقعت فيه نجاسة  
 ولم يزلها أثر الجار الوضوء منه مزايا موضع ثأه والاشطع أولون أو يريح لانتها لا يسبق مع الجارية والحال  
 بعد الناس جاريها هو الأصح ولو وقعت جيفة في نهر كبير لا يتوضأ من أسفل الجنب لأن في الجيفة  
 ويتوضأ من أسفل الجنب الآخر وإن كان النهر صغيرا إن كان يجر أكثر الماء عليه لا يجوز وإن كان أقله يجوز وإن كان  
 نصفه يجوز ولا حول التزك من محمد رحمه الله في ماء المطر إذا مر بالجانب ولا يوجد أثره فيوضأ منه لأنه  
 كالجاري قال إن كان ماء الولد الحيوان مونة في الماء لا يفصله كالتسك الضفدع والسفطان لقوله عدم الطهور ماؤه  
 الخ مريئة فاستعد نابه عدم نجاسة بالموت وإذا لم يكن نجسا لا ينجس ما جاوره ولا تلام في هذه الأشياء  
 لا ينجس إلا الدموي لاهو الدرة الماء وكذا الوضوء خارج الماء ثم وقع فيه لما يتناول من غير الماء كالحل والذين  
 روي عن محمد رحمه الله أنه لا يفصله وسواء فيه المنفخ وغيره وعندنا أنه سبق بين الضفدع البرق والجر الماء  
 وقيل إن كان للبر دم سائل أضفه وهو الصحيح قال وكذا ما ليس له دم سائل كالدباب والبعوض  
 والبق إذا مات في المايح لا يفصله لقوله إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه ثم انقلوه للحديث وأنه  
 يموت بالمقل في الطعام شيئا من ماء ولو كان موة ينجس الطعام لما أموت قال وماء هذا ينجس في موة  
 يفصل المايح لأنه دموي ينجس بالموت فينجس ما جاوره إلا الدموي الميت إذا وقع في الماء نجسه لأنه ينجس  
 بالموت وإن وقع بعد الغسل فكذلك إذا كان كافرا وإن كان مسلما لا ينجسه لأنه لما حكم بحول الصلوة على  
 المسلم حكم بطهارة ولا كذلك الكافر فاقبل قال الماء المستعمل لا يطهر الأحداث وهو ما نزل به حديث  
 أو استعمل في البدن على وجه القبلة كالوضوء على الوضوء بنية العبادة وبصير مستحلا إذا انفصل  
 عن العضو وروي النسفي أنه لا يصير مستحلا متى يستقر في مكان والأول المختار وقال محمد لا يصير  
 مستحلا إلا باقائه القربة لا غير واقفة بالنية وبطرس غرته في الجنب المنجس في البير لطلب الله  
 فعندهما ظاهر أن لعدم القربة والماء كالحل لعدم النية عنه شرط في صيرته الماء مستحلا وليس  
 بشرطه إلا أن النجاسة وعندنا بوجاهة الرجل بحاله لعدم النية في الماء بحاله لعدم أن النجاسة وعند  
 أبي حنيفة ردها نجس لأن النجاسة عن البعض والرجل بقاء الحدث في باقي الأعضاء وقيل  
 يظهر من الحديث أن ينجس نجاسة الماء المستعمل حتى يجوز له غداة القراء ونحوه وقيل هو طاهر لأن الماء لا ينجس مستحلا  
 إلا بعد الانفصال عن هذا الوضوء حدث للبركة بغير الماء مستحلا خلا قال محمد رحمه الله ما استعمل طاهر  
 غير طاهر عند محمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة وهو اختيار أكثر المشايخ لأن الصحابة كانوا يربون الوضوء ولا يربون  
 في سجدة وجوههم ولم ينعم ولو كان نجسا لم ينعم كما منع إجماع من شرب دمه وروي الحسن عن أبي حنيفة أنه نجس  
 نجاسة مغلظة لأنه زال النجاسة الحكيمة فصار كما إذا لم يصفية ويل إلى أنه نجاسة الحكيمة أغلظ حتى لا يصفى

هاج



عن العقل منها وعنده ان يوسق ويور واية عن ابي حنيفة لما كان اختلافه وقال في زمان كان  
المستعمل حديثا قال محمد بن عيسى فانه كان ظاهر فمده طهر ولا نزل الجاسة فلم يتغير ومنعه قاله اهاب وبيع  
فقد طهر لوق له اتي اياه وبيع فقد طهر الاجله الا انني فكر امته فيخرج الاستعاغ بشي من اجزا ثمانية من الماء  
والاجلد فخر بن الجاسة عبيته قال له فانه قد حبس وهو اقرب المدكولات فيصفى اليه والقيل كلختر بن عند محمد  
وعند ما ينتفع به ويطهر بالذكية وعن محمد بن عيسى اذا اصاب مزارع من مبيته او دبع المشاة طهرت حتى يتخذ منها  
الاوتار وما ظهر بالرياح يطهر بالذكية لانها تنزل الرطوبات كالذباغ ان يخرج من حدة الفساد وسوا كان  
بالشراب او بالفسخ وغيرهما قال شعير المبيته وعظمه طاهر لان الحية لا تتلخها حتى لا يتلخها فطهرها فلا  
يخلها الماء ويؤلفه وكذلك العصب والفاقر والحقن والقلق والقرون والصوف والشعر والوزر والريش والسنن و  
المقار والمخلب فاذا كان القول كونه من اوصافها واربابا واشعارا امتن بها علينا من غير فضل وشعر الانسان وعظمه  
طاهر هو الصحيح الا انه لا يجوز الاستعاغ وجوابه انه رخص الخزان بين الحاجة ضرورة  
اذا وقع في البئر نجاسة فخرجت ثم نزلت طهرت واليكن لا يطهر لانه اذا نجس الماء نجس الطين فان اخرج  
الماء بقى الطين نجسا فكلما نزع الماء نجسه كذلك خالفه القيلد باجاء لتسلف وجاروه من ابلو وغيره معقول  
المعنى فالظاهر انه قاله سماعا واذا وقع في ابار الغلوات من البعر والروث والاشاء لا ينجسها ماء الماء  
بشره لانه ابار الغلوات يغير حواجزه والذباغ تسبح حوله والرياح تلجها فيها فكان في القليل ضرورة دون  
الكثير حله ان ما خذ من روج الماء عن محمد بن عيسى وقيل ثلثه وقيل ان لا يخلو ولو من شئ من ماء هو المختار  
ما ذكره في الكتاب وسواء ينجس الشايط وهو المروي عن صاحب المذهب والطب والياس والصحيح  
والمنكسر سواء لعوم البلوى وارباب الاغصان كذلك وقيل يعتبر ما ذكرنا من الضرورة وحسن الخوام  
والعصفور لا يفسد حاله لانه ليس نجس عما ياتي ان شاء الله قال واذا مات في البئر فانه او عصفورة  
او نحوها نزع منها عشرون دلو الى اثنين لما روي عن علي بن ابي حمزة انه نزع منها دلاء وعشر وثلاثون دلو  
الخفي عشرون دلو والعشرون دلو الى اربعين دلو والثلثون دلو الى اربعين دلو والاربعون دلو الى اربعين دلو  
عشرون دلو والثلثون دلو الى اربعين دلو والاربعون دلو الى اربعين دلو والاربعون دلو الى اربعين دلو  
وفي العشر جميع الماء قال في الحمامة والدرجاجة ونحوها اربعون دلو الى اربعين دلو والاربعون دلو الى اربعين دلو  
رحم الله ما ضعف الغارة فضعفت الواجب في الادبي والشاة والكلب جميع الماء هكذا حكم ابن عيسى  
وابن الزبير في بئر زمزم حين مات فيها النبي صلى الله عليه واله لانه لا ينجس في جميع الماء قاله وان  
انتفع الحيوان او يفسد فجميع الماء لانه لا ينجس في جميع الماء فجميع الماء قاله وان  
في البئر اخرج حيا فان كان كاهرا كالادوي وما يولد له فان لم يكن على يد نجاسة لم ينجس شئ وان كان على نجاسة  
نجاسة نزع البعير وكذلك سباع الطير والوشق هو الصحيح وكذلك الحمار والبغل لا ينجس الماء مشكوكا فيه لانه يولد

هذا الحديث  
في البئر  
فان كان  
الحيوان  
يولد له  
فان لم يكن  
على يد  
نجاسة  
لم ينجس  
شئ وان  
كان على  
نجاسة  
فجميع  
الماء

هذه الحيوانات طاهر وان وصل الماء الى لعابه اخذ حكمه وذكر الغدور ان كان الرجل قد نزع اربعون دلو  
وان كان جنبا فالجميع وقال محمد بن عيسى ان نوى الغسل والوضوء يصير طهورا فيفسد والا فلو نزع اربعون دلو  
جميع الماء فانه لا يولد له من النجاسة عاليا قاله ويعتبر في كل بئر دلو لانه السلف اطلقوا فينصرف الى العتاد كما  
في التقدير في الرجل قد نزع دلاء بالصاع واذا لم يكن اخرج جميع الماء نزع ما يتناول في ثلثه لان غالب  
ماء الابار لا يزيد على ذلك وهذا ليس على الناس وهو المروي عن محمد بن عيسى وقال ابو حنيفة ينجس حتى يغلبه الماء  
ولم يقدر فيه شيا فيعمل بغلبة الطن فيرجع الى قوله رجلين لهما معرفة بذلك واذا نزع ما وجب نزع حكم  
بطهران البسطة لالدلو والترشا والبكت ونواحيها وبدا المستقي مرتبة ذلك عن ابي يوسف رحمه الله فقص  
سور الادوي والفرس وما يولد له طاهر الاسرار رجة طاهر غير مكروه وهو سور الادوي جنبا كان او حايضا  
او مشكوكا ان النبي لم يشرب واعطى فضل سورة اعلى بها عن يمينه فشب غشرب ابو بكره سورة الاعرابي وراودهم  
ان يصاحي باهرية فقالوا في جنب فقالهم المؤمن لا ينجس وقاله الحاشية رواد ليمس الخنجر قالت ابي حنيفة  
قال لست حيث في يدك اشارة الى ان النجس موضع الحيض ولا بد من الانسان طاهر وسلم كان او كافرا  
فان النبي لم ينزل وقد ثقب في المسجد ولو كانت ابدانهم نجسة لم ينزل فيه تنزيه الله وكذا سور ما  
يولد له لانه مختل من لحمه فيكون طاهرا كاللبن قاله الا انه جازية المحلات والابل والبقر الجلاله فانه مكروه  
لاحتمال بقاء النجاسة على منقارها وقد وكذا سورة الفرس لانه كراهية طيرة عند ارجح ردة لا ختمه  
لان نجاسته وعنه انه مكروه كعنه النفاق مكروه وهو سور المهرقة وسكان البيوت كالخبيثة  
والعقرب والغارة لان نجاستها توجب نجاسته الا انه لما يمكن الاحتراز عنه كونها من النطافات  
عليها كما اشار اليه النص فقلنا بالمطهرات مع الكراهة والماء المكروه اذا توافر به مع وجود الماء  
الماء المطلق كان مكروها وعند عدمه لا يكون مكروها والثلث نجس وهو سورة الخنزير والكلب  
وسباع اليربوع والخنزير فانه نجس العين ولعابه يتولد منه شئ واما الحمار فلان النبي لم امس  
بغسل الاناء من ردة ثلثا وفي رواية سبعا ولسانه يلاق في الماء دون الاناء فكان اولى بالنجاسة  
واما سباع البهايمة فلانه فيه لعابها فانه نجس لتولده من لحمه نجس كاللبن بخلاف العرق فان فيه  
ضرورة لعوم الدلو الرابع مشكوك وهو سور البغل والحمار لسوار الدلاء فان حرمة اللحم واللين دليل النجاسة  
وطهران العرق دليل الهامة فان النبي لم كان يوكب الحمار ثم قربا به خير الحمار ويصيب العرق ثوبه وكان يفضل  
في ذكر الثوب ومع الشك التوقف فيه فلا ينجس الطاهر ولا يطهر النجس وعند عدم الماء يتوضأ به ويتيمم احتياطا  
الخروج عن العدة واما ما قدمه جاز لان المطهر منها غير متيقن فلا فيلة في الترتيب وقاله في يدره بالوضوء  
ليصير عادا لا ماء حقيقة وجوابه ان كان طهورا فالنبي صابغ قبله وجعله وان كان غير طهور  
فالنبي صابغ سواه كان قبله او جعله ولا معنى لانتشاره الترتيب ثم قيل الشك في طهارته لتعارض الدلائل

هذا الحديث  
في البئر  
فان كان  
الحيوان  
يولد له  
فان لم يكن  
على يد  
نجاسة  
لم ينجس  
شئ وان  
كان على  
نجاسة  
فجميع  
الماء



وعنه رحمه الله استكره ظهوره لانه لا يابى به فصل الاعضاء اذا لم يتصل به بعد طويلا والماء وعرق كل مثل سورا  
 التسمم وبهذه النخبة مطلق القصد ولا اربى اذ ائمت  
 ارضا اريد الخبير بها يلبس وفي الشرح قصد الصعيد الطاهر والمستعمل بالماء لانه خلق الوضوء فلا يشترط فيه  
 وجوب ما هو سبب وجوب الوضوء بشرط جواز العجز عن استعمال الماء لانه خلق الوضوء فلا يشترط فيه وجوب  
 في جواز التيمم قوله تعالى فمجدوا ماء فتميموا صعيدا طيبا وقوله التيمم كافيك ولو الى عرش حج عالم  
 تجد الماء قال من لم يجد الماء المستعمل بالماء لوجهين اولهما ان الوضوء او جاز في عذوق او عطش او عدم الماء يستغنى به التيمم  
 ما كان من اجزاء الارض فالماء ولقوله تعالى فمجدوا ماء فتميموا واما التقدير بالماء فلما يلحقه من الحج  
 يدناه اليه واليه والميل ثلث فرسخ واما المرض فلا ينافي وسواء خاف ازدياد المرض او طول له او خاف من زيادته  
 او من الخزيك للاستعمال لان الآية لا يفصل وكذلك الصحيح اذا خاف المرض عن استعمال الماء البارد  
 لما فيه من الحج ويستوفى فيه المصداق وجاز في جواز التيمم في المرض لان الغالب قدرته على الله  
 التيمم قلنا لا نسلم ذلك في حق العيب الفقير على اية الكلام عند عدم القدرة فيكون عاجزا فتميم  
 بالنصر وكذلك لو حال بينه وبين الماء عذر او سبب لانه عذر او سبب حقيقة وكذلك ان كان معه ماء ويجاف  
 العطش لو استعمله فانه يتييم لانه عذر او سبب الحكم في الخوف والهلاك ولانه مشغول بالامر فصار  
 عذرا ولو كذلك اذا كان على بر ولا يسعه ما يسقى به لانه عذر او سبب ايضا ويتم بما كان من اجزاء الارض  
 لقوله تعالى صعيدا طيبا والصعيد ما يصعد على وجه الارض لغة والطيب الطاهر وحله في ذلك  
 او ما من حله على التيمم لان المراد من الآية التطهير لقوله تعالى وتكون يديك طيبين ثم فكان ارادة الطاهر  
 البقي وهو موجبة على ان يكون وجهه في التخصيص بالتراب والرمل وعلى التناهي في التخصيص بالتراب  
 لا غير بناء على ان المراد بالطيب لان الطيب لم يشترط بين طاهر والمنبت والحلال واردة ما ذكرنا  
 او في ما يستاء في كل ما لا يلبس ولا ينطبع بالنار فهو من جنس الارض لان من طبع الارض ان لا تلبس  
 بالنار ولا بد فيه من الطهارة لما قد متنا ولا بد من النية وهي ان ينوي رفع الحدث والمباعدة الصلوة  
 وقال زهد لا يشترط كالوضوء ولنا انه مأمور بالتيمم وهو القصد والقصد النية فلا بد منها  
 خلافا للوضوء فانه مأمور بفصل الاعضاء وقد وجد في التراب ملوث ومغبر واما يصير مطورا  
 ضرورة ارادة الصلوة وذكر النية بخلاف الوضوء لان الماء مطهر في نفسه فاستغنى في وضوء طهارة  
 عن النية لكن يحتاج المضاف وقوة عبادنا قال ويستوفى فيه الحب والحدث للآية ولقوله تعالى  
 اجنب قمتك بالتراب يكفيك ضربتان ضربتة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين والحايض  
 والنفساء كالحائض وصفة التيمم ان يضرب يديه على الصعيد فينفضهما ثم يمسح بهما وجهه  
 ثم يمسح بهما كذلك ويمسح بكل كف ثم يمسح بالارض الاخرى وباطنها مع المرفق الحديث على يده ولقوله في التيمم

ضربتان ضربتة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين فالاستغناء بشرطه تخطا اصابع ذكر  
 هذه الاصل ولو ظهر الرواية اعسانا بالوضوء وروى الحسن في المجد من ادراج رحمه الله اذا تيمم الاكثر  
 جاز لما فيه من الحج والا ولا يصح ويجوز قبل الوقت تمكينه من الاداء او الوقت كما في الوضوء  
 لانه خلقه ويجوز قبل طلب الماء لانه عذر او سبب حقيقة وانما يظهر العذر في المغان الا اذا غلب على ظنه انه كثره  
 فلا يجوز له ان يطلب لانه واجد نظرا الى الدليل والدليل اخبار وعلاقة يستدل بها على الماء ويطلب  
 مقدار غلغلة وهي مئة برسم ولا يبلغ ميلا وقيل مقدار ما لا ينقطع عن نقائه ولو صلح بالماء ثم وجد الماء  
 لم يعد لانه انما امر به وهو الصلوة بالماء فيخرج عن العمدلة وان وجد الماء في خلاص الصلوة فيوضا واستقبل  
 لانه قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالخلق ولان التيمم بوضوء فانما ينقض طهارته فيوقف ضاه  
 ويستقبل ويصلح بالماء الواحد ما شاء من الصلوات فوضا ونقلا لقوله التراب طهور للمسلم ما لم يجد الماء  
 او يحدث ولان طهارته ضرورة عدم الماء وروى قاعدة وليست بحجب تاخير الصلوة لظهور وجود الماء ليقدرها  
 باكمل الطهارة وتبين ويجوز للصلاة على الارض بالسهم اذا خاف فترها بالوضوء لانه لا يتقاع على ما يتقاع ان شاء  
 الله فيغيره وكذلك صلوة العبد بين لانه لا يتقاع ولا يقضي وهو في طهره او لا يمكن ادائها بالوضوء فيكون في الموضع  
 ولا يجوز للحاجة وان خاف الوقت لانه لا يغتفر الى خلق وهو الظاهر فيرض الوقت على ما يبيح ولا يجوز  
 الغرض اذا خاف وقت الوقت لانه لا يغتفر الى خلق وهو الظاهر فيرض الوقت على ما يبيح ولا يجوز  
 لانه خلق وما ينقض الاصل او ان ينقض الخلق لا الاصل اقول وينقض القدرة على الاداء واستعماله  
 لقوله لم يجد الماء في الموضع فيجب وجوب الغلة لا ينقضه لانه موضوع المشرب في المسافر  
 بالسهم ونسي الماء في حله لم يعد وقال ابو يوسف رحمه الله يعيد لانه نسي قبل الطلب مع الدليل  
 فان الرجل لا يخلو عن الماء عادة وصار يحل اذا اظلم عن يانها ونسي الشرب او كثر بالصوم ونسي الماء  
 ولمها انه عاجز عن استعمال الماء لانه لا قدرت عليه مع النسيان ويجوز بهما ساقية وهو الانسان  
 وقال عم لذلك افطروا سائيا انما اطعموا كركب وسفك بخلاف المحبون لانه العجز من جهة العباد فلا يؤخذ  
 في استقاط حق الشرع فلا يجوز له السهم واما المسئلة الشرب فيمنع عذره على الصحيح ولين سلك  
 فالقدح ان الوضوء فأت الى خلق وسقط العوبة فأت الى خلق واما مسئلة الكفارة فالفرق وليشرط  
 جواز الصوم عدم كونه الماله مكذوبا لم يوجد بشرط جواز السهم على استعمال الماء وقد وجد  
 والرجل لا يخلو عن الماء عادة عن ماء الشرب اما ماء الوضوء فالغالب لعدم فيه ولو طعن ان ماءه قد فسخ  
 ولم يظن لم يجز تيممه لان اليقين لا يبرر بالظن ويطلب الماء من رقيقه لاحتمال ان يعطيه فان منع  
 تيمم لان منع ما عدا الماء وان تيمم قبله الطلب جاز عند ادراج رحمه الله لانه عاجز ولا يجبه عليه الطلب وقد ان يؤخره  
 لا يجوز لان الماء مبدول عادة فصار كالموجود وعاد في قوله رحمه الله ان غلب على ظنه انه يعطيه

ولد



الماء بمنزلة المثل اذا كان قادرا عليه لان القلادة على البدل وقدرة على البدل ولا يجزى ان يشترط ان يكون له صفة  
وروي الحسن من ارجح اذا قد روي ان يشترط ان يكون له صفة او لا يشترط ان يكون له صفة  
ولا يدخل تحت تقدير المتقين قاله ولا يجمع بين الوضوء والسم في مكان به جراحة في الماء وجوب عليه  
الغسل غسل يديه الا موضعها ولا سم وكذلك ان كانت الجراحة في شيء من اعضاء الوضوء غسل الباقي الا موضع  
ولا سم وان كان الجرح او الخدش في اكثر جسده فانه سم ولا يغسل بقية جسده لان الجمع بينهما جمع  
بين البدل والمبدل ولا نظير له في الشرع بخلاف الجمع بين السم وسور الجراح لان الفرق يتأتى باحدهما  
لا يجمع بينهما لكان الشك وان كان النصف جرحا والنصف سم صحيحا لارادة فيه واختلاف  
في المشايخ فمنهم من اوجب السم لانه طهارة كاملة ومنهم من اوجب غسل الصحيح ومسح  
الجميع اذ اذله بصفة المسح لانها طهارة حقيقية وحكمة فكان اوله والاخر احسن  
**المسح على الخفين** الاصل في جواز السنة وروى ما روي عن النبي ان طالب ان النبي عم قال  
يسم المسافر ثلثة ايام ولياليها والمقيم يوما وليلة وقال الحسن البصري حدثني سبعون  
سبعون رجلا عن ابيهم انهم اروه مسحا على الخفين وقال ابو جرحه انكر المسح خلاف  
عليه الكفر فانه ورد فيه من الاخبار ما يشبهه التواتر وقال البرقي رحمه الله يجوز نسخ القرآن بمثل ذلك  
قال ابو جرحه ان اوله المسح لا يختلف فيه كما مسحا قال ويجوز لمن وجب عليه الوضوء لا الغسل  
الحديث صفوان قال اخبرنا رسول الله انما اذا كنت سافرا فلا تنزع خفافا ثلثة ايام ولياليها لانه جنبه لكن  
عن بول او غائط او زرع وليست شرط لبسها كما لم يرد سوا ذلك قبل اللبس او بوله حتى لو غسل  
رجليه لم يلبس خفيه من اجل الطهارة جاز المسح فكما ان الطهارة شرط عند الحدث لا الخلق مع سريته  
الحدث الى الرجل لا يرفع فظهر حكمه عند الحدث فيعتبر الشرط عندله قاله عيسى المقيم يوما  
وليلة والمسافر ايام ولياليها اقلها عقيب الحدث بعد اللبس لان قبل ذلك في طهارة الغسل  
لا المسح لان الخلق جعل مانعا من سريته الحدث وذلك عند الحدث لا قبله قال والمسح على  
ظاهره ما حقه الوضوء باطنه او عقيب الوضوء لا يجوز لقوله تعالى لو كان الذين بالرائي لكان باطنه  
للقول بالمسح كقوله رايته رسول الله عيسى ظاهره مخطوطا بالاصابع قاله فرضه مقدار  
ثلثة اصابع من اليد ذكره محمد رحمه الله وهذا لا يصح لانها اقل المسح وقال الكرخي من اصابع الرجل  
ولو اصاب موضع المسح ما قد روي ثلثة اصابع جاز وان الوضوء في حشيش مبستل بالمطر ولو كان  
مبستلا باطل قبل يجوز لانه ماء وقيل لا لانه نفس راية من البحر تجذب المهناء الى الارض  
والسنة ان يبدا من اصابع الرجل الى الساق هكذا نقل فعل النبي عم ولو بدلا من الساق  
الى الاصابع جاز لحصول المقصود الا انه خلاف السنة قال ولا يجوز عما خفيه فيه خريف بينه

على طهارة

ثلاثة

مقدار ثلثة اصابع من اصابع الرجل الصغار فان كان اقل من ذلك نجس لان خفاف الناس  
لا يخلو عن القليل فلو اعتبرناه لم يجزوا لانه كالكبير ولان الكثير يمنع المشي المعتاد فليجوز المسح عليه كالمعافاة  
ولا كذلك القليل والفرق المانع ان يكون منفردا يظهر ما تحت من لو كان طول او كان الخفاف قويا لا يبين ما تحت لا يمنع  
لان المعتبر الظهور حتى يجب الغسل فاذا لم يظهر لا يؤثر ولو كانت تحت القدم فان كان اكثر القدم منع  
وان كان فوق الكعبين لم يمنع وان كثر واعتبر ثلثة اصابع لانها اكثر الرجل والاصابع هي الاصل في  
القدم واعتبر بالصغار احتياطاً وتجمع خروج كل خفق في حلة ولا يجمع خروج الخفين ولو كانت الخفاف  
في خذ المصلى او ثوبه ويديه يجمع لان الخفنة مانعة من الصلوة لعينها وخروج الخفين ليس مانعا لعينه بالكونه  
مانعا من تشابيح المشي وذكره الواحد لا للخفين قال ويجوز المسح على الجرم فوق الخفق لما روي  
انه علم مسحا على الجرم فوق الخفق لانها كانت في طاقين ومعناه اذا لبسها على الخفين قبل الحدث حتى لو لبسها بعد الحدث  
او بعد ما مسح على الخفق لا يصح عليها لان الحدث حل للخفق ويجوز المسح على المكعب اذا ستر الكعبين وكذا  
اذا كان مقدما مشقوقا لانها مشدودة او مژونة لانها بمنزلة المحرورة ويجوز على الجوربين  
اذا كانا خفيفين او جلدين او منوعين لما روي عن النبي انه مسح على الجوربين وروى ذكره عن عشرين من الصحابة  
وكان ابو جرحه او لا يقول لا يجوز الا ان يكونا منعولين لانه لا يقطع فيما المسافة ثم رجع الى ما ذكرنا وعليه الفتوى  
قاله وينقصه ما ينقص الوضوء لانه ينقص الغسل فلان ينقص المسح اوله قاله ونزع الخفق لانه  
المانع من سريته الحدث الى الرجل فاذا نزع من المانع ولان الجواز دفعه الجرح النزع ولم يبق في نفسه ما يحل  
اللبس وكذلك نزع احد خفيه لانه يجب غسله فيجب غسل الاخر لئلا يجمع بين الاصل والبدل قاله ومضى الملة لانه  
رخصة ثبتت موقته فيزول بمضي الوقت كالمنسحاة قلنا فاذا مضت نزعها وغسل رجله ما  
يقتضيه خروج القدم الى الساق نزع لانه لا يمكنه المشي فيه كذلك ولو خرج بعضه قال ابو جرحه ان خرج خفيه  
الى الساق بطل مسحه لا نكدهم وقال ابو جرحه رحمه الله يخرج اكثر القدم الى الساق لا يبطل لان اكثر حكم الكل  
وقال محمد رحمه الله ان بقي من القدم مقدار ثلثة اصابع لم يبطل لبقاء محل المسح قاله مسح مساحا  
ثم اقام بعد يوم واوله نزع لان مدة السفر لا تسفر لا يجوز قبل ذلك نزع يوما وليلة لانه مقيم فيشكل  
مدة الاقامة ولو مسح مقيم ثم سافر قبل يوم وليلة ثم مكث السفر لانه مسافر فان الحكم يتبع الوقت  
كمدة المسكن المتقدمة بخلاف ما اذا سافر بعد يوم وليلة لان الحدث سوى الى الرجل فلا بد من الغسل  
قاله ولا يجوز المسح على العمامة والعنقوس والبرقع والقنازين والقفاز لان المسح ثبت في الخفين للخرج ولا يجرى  
في نوع هذه الاشياء قاله يجوز المسح على الجباية وليس فرض عند ارجح وهو الصحيح حتى لو تركه من غير ضرورة  
جاز وقاله لا يجوز له ما روي ان النبي عم امر علي بن ابي طالب ان يمسح على راسه وقياسا على الخفق  
وله ان المسح بدل من الغسل ولا يجزى غسل ما تحت الجبين لو طهر بخلاف ما تحت الخفق وحديثه رضي الله عنه

روى

المدة



على جميع المصائب  
التي قد نزلت  
على بني اسرائيل  
من قبل  
الله

لانه خبر احاد قال ويجوز وان شذبا عما غيره وضوء لان اعتناءه وحجاء ولا غسل ما تحتها سقط بخلاف  
ما تحت الخفين فان سقطت لان برق لان العذر باق وان كانت الجبهة زائفة على راس الحرج فان كان على طرفه غسل  
ما تحتها بوضوء مستحب على الكل وان كان لا يقترنه ذكر غسل ما حول الحرج مسح عليها لانه لا فرق وان كان يقترنه  
المسح دون الخلع مسح على الخفة التي على الحرج وغسل حولها وما تحت الخفة الزائفة لان حذاء المسح  
للضرورة فينقذه بقدره وهذا الفصل من الحسن من زياده وهو هكذا الكلام وعصاينة العقاد والقروح  
والجراحات وما هذا الوضوء شقاقا جليدها ولا يصل الماء الى تحتها بحرا الماء على ظاهر الدوا وما ذكرنا والاعمال  
في الحرج في الحرج في اللغة السيلان بقا كحاصنت الارنب اذا سالا  
منه الدم وحاصت السموم اذا ساد منها الصمغ وفي الشجر سيلان دم مخصوص من موضع مخصوص في  
وقت معلوم والدماء ثلث حيض وهو الذي يقصر المرأة بالهجرة بانتدائه الممتد للوقت معلوم قاله  
الكسبي قاله لا يصلح للحايض الا بخار الماء بالهجرة قال الامام ابو محمد بن الفضل البخاري الحيف هو الدم  
الذي ينقصه رحم المرأة السليمة عن الصفرة والدماء واستحاضة وهو الدم الخارج من الفرج دون الرحم والنفا  
وهو ما يخرج مع الولد وعقبه قالوا في الحيف ثلثة ايام وليا لها واكثره عشرون ليلا لها القول لم اقل الحيف  
للحايض اليك والشيء ثلثة ايام وليا لها واكثره عشرون ايام وعن ابي يوسف رحمه الله اقل يومان واكثره ثلثة ايام  
للاكثر مقام الحمل واعتبار به لانه ينقص عن تقدير الشرع قال وما ينقص عن قدره ولا ذكرا اكثره المستحاضة  
لانه لا يذرع على تقدير الشرع فلا يكون نجسا وليس بفاس فيكون استحاضة لان الدماء الخارجة  
من الرحم مخصوصة في هذه الثلثة قالوا وما تراه الحامل المستحاضة لانها لا تحيض لانه بالحيض ينسد الرحم  
ويصير دم الحيف هذا الحين فلا يكون نجسا قالوا ولا يمنع الصوم ولا الصلوة ولا الوطئ لقوله من الحيضة  
توضاى وصلح وان قطر الدم على الحصى قطر وفرد بيت آخر اما هو دم عرق النجس فلا يمنع كلاهما  
قالوا وما تراه المرأة من الالوان في وقت حيضها حية نرى البياض الخارج لما روي ان النساء كن  
يعرضن الكراشف على عايشتهن وكانت اذا رأت الكثرة قالت لا تزين العفة البيضاء ام البياض الخالص  
وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكون الكثرة حياضا الا بعد الدم لان الكثرة ما يكثره او لا تكثره ولا يتكدر ولا يورث  
عن عايشته ومنه غير فضل ولا تراه من الالوان الدم فسودا كانت اولاً او اخرا كثيرا من الالوان وقول  
الشيء ولا يتكدر قلنا لم قلت ان هذا اوله وهذا اتماما يكون في آثاره يسيل من اعلاه وهذا يسيل من اسفله  
فيجب ان يكون الكثرة اولاً كما في شقبة من اسفلها فانه يسيل الكثرة اولاً كما في هذا وحكم الحيف والاحتياط  
والنفس انما يثبت خروج الدم الى الفرج الخارج لانه ما لم ينظر فهو مودنه قالوا والظن المتكدر في المدة  
حيض لان المدة لا تستوعب بالدم فاعتبر اولها واخرها قالوا وهو ليس سقط عن الحايض المصلوة  
اصلا ويجوز عليها الصوم فتعقبه لقوله عايشته ركنك انت على عمد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقين الصوم ولا  
يقين الصلوة ولا الصلوة تتكرر في كل شهر وكل يوم فيخرج في القضاء والصوم ثلاثة مائة

وهكذا الحرج  
والفرج

تلاخرج ويجوز وطها لقوله كما ولا تقربوه حتى يطهروا والفرج المحرم وان وطها في الحيف  
طالعون انما ويكفيها الاستغفار والتوبة لقوله الصديق رحمه الله عن ذلك لا تغفر الله ولا تغفر الله  
احدها طائعا والاخر مكرها ثم طابع وحله قاله الفتوى وهذا في الحكم ويستحب ان يتصدق  
بدينار ونصف دينار قيل معنا فان كان في اول الحيف فدينار وفي آخره نصفه وقيل ان كانت  
الدم اسود فدينار وان كانت اصفر فنصفه وجميع ذلك ورد الحديث ويكفر مستحله لان حوته  
ثبت بالكتاب والاجماع قال ويستحب معهما فوق الازار لقول ابن عمر رضي الله عنهما سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلج للرجل  
من امراته الحايض قال ما فوق الازار وعن عايشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرني فاتي فيلأشرفي وان  
حايضه وقال محمد رحمه الله يحتب شعرا الدم وله ما سواه لقوله دم يصنع الرجل بامرته الحايض كل شيء  
الاجماع ولهما ما رويما وقوله دم ما فوق الازار وليس له ما رويته امره ان يمسح ما فوق السرة  
لا يجامعتها وعما قال محمد رحمه الله في حوله الحى فممنع منه حراكم من الوقوع فيه وان قطع دمه لا اقل  
من عشرة ايام لم يجز وطها حتى تقتل او يرضع عليها وقت صلوة وان انقطع لعشرة جان قبل الفصل  
لقوله حتى يكبرن في التحنيط والفتن من فقه الحنفى حتى سقطت حيضا فحلت له فحلت له على العشرة  
ومع التشديد حتى يقتلن فحلت له على ما دونها عملا بالقرآن لانه ما قبل العشرة لا يحكم بانقطاع الحيف  
لاحتلاله الدم فيكون حياضا فاذا اغسلت او امسح عليها وقت صلوة فحلت له حكم الطهارة وما بعد العشرة  
حكما بانقطاع الحيف لانها لورات الدم لا يكون حياضا فلم يحد لها حل وطها وقال في رحمه الله لا يجز وطها حتى تقتل  
وان انقطع لعشرة ايام عملا بفرة التشديد رجوا به ما روي قالوا في الطهارة عشرة يوما هكذا  
روي عن ابيهم النخعي ولا يعرف الا توقيفا ولا لاكثره لانه يستحرم صلاة كثيرة ولا يتقدر  
المستحاضة ومن به سلس البول وانطلاق البطن وانفلات الريح والرعاف والابم والحرج الذي  
لا يرقا ويتوضون لوقت كل صلوة ويصلون به صلاته والرواية ابن عمر رضي الله عنهما قال يتوضوا والمستحاضة  
لوقت كل صلوة وقالوا لم تقاطع بنت ابي جبير قالت لاني استحيض فلا اطهر فتوضا لوقت كل صلوة  
وعليه قولهم المستحاضة توضا كل صلوة لانه يبرأ بالصلوة الوقت قالوا ايضا ادر كنتم الصلوة تمت  
وصليته يقال انك الطهارة لوقتها قالوا اذا خرج الوقت بطل وضوءه فيتوضون لصلوة اخرى لما  
روينا وطها من المقدور ينقضي مخرج الوقت عند المخرج ومحمد رحمه الله وعند ردف بالرجل وعند  
ابو يوسف ما كانا من غير الخلاف في مسيلين اذا توضا للصباح ثم طلعت الشمس فاذا توضا بعد طلوع الشمس  
للعبادة والمضي ثم دخل وقت الظهر فوضا مسقيفا في الاولي لم يخرج ولا ينقضي لانه في لعمري وعند ردف بالرجل  
وعند ابو يوسف ينقضي فيها لانها طهارة مع الماء في فيقعد بالوقت ولا يعتبر قبله ولا بعده واذا رويته امرها  
لولا تبطل بالدخول لزمانه في وقت صلوة وان خلاق النقر ولها انها ثبتت الحاجة وخروج الوقت دليل



والدخول دليل الوجود فتعلق الاستحاضة بالخروج اولا وقول زفر رحمه الله يلزم عرفنا اذا تزخر قبل طلع الفجر وقولها  
الاستحاضة وقت خروج الوقت او عند ذلك بالحدث السابق فان الصلوة مع الدم رخصت في الخروج لا يخرج  
حدثا وحده قال والمعدور الذي لا يحض عليه وقت صلوة الا والحدث الذي ابتلى به موجود حتى لو انقطع  
الدم وقتا كاملا خرج من ان يكون عاصدا من وقت الانقطاع قال واذا زاد الدم على العشق ولها  
عادة الى ان يتم الطهر بها قال والمستحاضة في الصلاة على عادتها استحاضة لان الزيادة على العشق فلم كونها  
مستحاضة فتردد الى ان يتم اقربها قال والمستحاضة في الصلاة على عادتها استحاضة لان الزيادة على العشق فلم كونها  
مستحاضة في غير الصلاة من كل شهر لا يراها ملة صالحة للحيض فلا بالشك والباقي استحاضة لما تقدم  
فصل النفاس الدم الخارج عقيب الولاد تارة مشتق من تنفس الرحم بالدم او من خروج الفرس  
ومما اولد او الدم والكل موجود قال ولا حد لاقله واكثره ارجو ان يوافق ما قلناه من عدم تقعد  
النفاس اربعين يوما لان ترى طهر قبل ذكر قدب الاكثر ولم بعد الاقل ولو كان له حد لقدرة ولا  
خروج الولاد دليل لخروج الدم من الرحم فلا يستغنى عن التقدير ولا دليل في الحيض فاحتجنا الى التوقيف  
ليستدبر وامر على انه من الرحم قال واذا جاوز الدم الاربعين ولها عادة فالزائد عليه استحاضة وان  
لم يكن لها عادة فنفسها اربعون وقد بينا في الحيض قال والنفاس في التوهمين عقيب الاول  
وقال محمد بن زفر عقيب الاخر فلو كانت بين الولادتين اقل من ستة اشهر فلا نفاس لها من الثانية  
وعند محمد ما بينهما استحاضة والنفاس الثاني لانه النفاس وسواء من حيث الخرج  
واما نعيه من الصوم والصلوة والوطي والحيض لا توجد من الحامل فكذا النفاس ولمها ما ذكرنا  
من حد النفاس وقد وجد بخلاف الحيض لما ذكرنا انه يندك في الرحم بالجل فلا حيض والعلة  
تتفق بالاخبار اجمالا لانه معلق بوضع الحمل فيتناول الجميع وهي حامل بعد الاول قال والسقط  
الذي استبان البعض خلفه ولد فتصير به نفاس وينتقض به العلة ونقص الامة به ام ولد  
ويترك الشرط المعلق بحمل الولد اخذ بالاخطا **باب النفاس**  
النجاسة غليظة وخفيفة فالغليظة عند الحصة منه في نجاسه نص ولم يعارضه اخر ولا خرج  
في اجتنابه وان اختلفوا فيه لان الاجتهاد لا يعارضه الشرع والمخففة ما عارضه نصان فطهرته  
ونجاسته وعندهما المثل ما اتفق على نجاسته ولا بلوى في اصابته والمخففة ما اختلف  
في نجاسته لان الاجتهاد حجة شرعية كالنص قال فالما من الغليظة ان تزيد على قدر الدرهم  
وهو ان يكون مثل عرض الكلى لقوله ام اذا كانت النجاسة قدر طرفة هذا لا يمنع جواز الصلوة حتى يكون  
اكثر منه وظفه كان قريبا من كفنا وعند محمد الدرهم الكبير المشكك انه ما يكون وزنه مثقالا فيعمل الاول  
على المساحة ان كان ما يبع او قوله محمد بن علي الوزان ان كان مستحاضا قال النسخي ارادوا ان يبعوا  
قد لا تقعد فلو انقدر منه واتما قدره اصحابنا بالدرهم لانه قليل النجاسة عفو بالاجماع كالقلى لا تتركه البعير

ودم البعوض والبراغيث والكثير معتبر بالاجماع فجعلنا الحد الفاصل قدر الدرهم اخذ من موضع  
الاستحاضة فان بعد الاستحاضة بالحج ان كان الخارج فلا صاب جميع الخرج يبقى الاثر في جميعه ذلك  
تبلغ قدر الدرهم والصلوة جائز في موعدا جمعا فعلنا ان قدر الدرهم عفو شرعا والما من  
الخفيفة ان تبلغ ربع الثوب لان الربع حكم الكلى في احكام الشئ كسح الرأس وحلقه ثم قبل ربع جميع  
الثوب وقبل ربع ما اصابه كالذيل والكم والذخريص وعندنا في شئ في شئ وعنده محمد في شئ  
في شئ وعندنا موضع التقديم والمخير الربع وعن ابي ربيعة انه غير مقداره وهو مذكور في  
الميتي لثناوت الناس في الاستحاضة وكل ما يخرج من بدن الانسان ان كان موجب للتطهير فنجاسته  
غليظة كالخايط والبول والدم والصيد والقيء ولا خلاف فيه وكذلك الميتي لقوله ام لعائشة  
ان كان رطبا فاغسله وان كان يابسا فافركه وقوله ام لعائشة انما يغسل الثوب من الخ والبول  
ولو اصاب البدن وجب رفعه الحسن من ارجوح به انه لا يطهر بالفرك وذكرنا في عن اصحابنا انه يطهر  
لانه البولي فيه ادم والاكتفاء بالفرك لا يدل على طهارته فان المصباح يخرج حصة اتمها فقل بالفرك فيخرج  
الصلوة في غير حجة لو اصابه الماء ببعوض نجسا خلا فامر ما ياكل ما يوجب الطهارة ثم ياكل ما  
يوجب الطهارة كالغايط والدم والبول والحيض والنفاس نجسا فقلنا فقلنا بني استه المني  
لانه توجب اكبر الطهارات وكونه اصل الادبي لا يوجب طهارته كالعلة قال وكذلك الدوث والاشاء  
وبوله الا يبول من الدوث عند الحصة لانه نجاسته ثبت نص كمر عارضه عين وهو قولنا  
في الدوث انه نجس والاشاء مثله وعندنا مخففة لعموم البلوى في انطرات وفي قوع الاختلاف  
فيه فعندنا ان الاروات كلها طاهرة وعندنا روث ما يوك الحية طاهر ولا وجه في الاستحاضة  
الى نتي وفساد وهو منفصل عن حيوانه يمكن التفرقة عنه فصار كالاهي والاضرة في السعال  
وقد قلنا في التخفيف فيها حجة نظير بالمسح وما ذكرنا من الحدث والمعقول في خرج الجواب عن  
قوله ام لاك وزفر قال وكذلك بول الفان وخرولها ما تقدم والاولا قد استثنى هذا البول والصغير والاختلاف  
مكن في الماء غير ممكن في الطعام والنياب فيعفى عنه فيها قال وكذلك بول الصغير والصغير الكلا  
اولا ما روي من غير فصل وما روي من نفض بول الصبي اذا لم ياكل فالنفض بذلك يعفى النفس  
قاله عم لما سئل عن المذنب انضج فركه بالماء اغسله فيعمل عليه توفيقا قال والميتي يجب  
غسل رطبه ويجزى الفرك في يابسه وقد يبدو الوجه فيه في الفتاوى مرات كل شئ وكبولة في الحكم  
واذا اجتر البعير فاصاب قرب انسان فحكمه سرقته لو وصله الى جوفه كالماء اذا وصل فجوفه  
حكمه حكم بوله واذا اصاب الحق نجاسته لها جرم كالروث والعدنة نجسة فذلك بالارض  
جاز والروث وما لا جرم له كالحجر والبول لا يجزى فيه الا الغسل وقال ابو يوسف في السح



فيها الآبوله ونحوه وقال محمد لا يجوز فيها الا الغسل كالشوب ولا يجوز اطلاق قوله اذا اصاب  
 خفه احدكم او فعله انه فليد كثرهما في الارض وليصل فيها فان ذكر طهر لهما من غير فصل بين  
 اليابس والرطب والمستجسد وغيره والتصورات العامة وعليه اكثر المشايخ قالوا ان هذا  
 الحديث الا ان الرطب اذا شمس بالارض يتلطف به الحق اكثر مما كان فلا يظهر بخلاف اليابس  
 لان الحق لا يتداخله الا شيء عيس وهو محقق عند ولا ذكر البول والخمر لانه ليس فيه ما يحتجب  
 مما على الحق فيبقى ما خالجه لو لصف عليه طين رطب فحق في ذلك جاز كاللحم الجريح وهو ذلك  
 عن ابي يوسف وبخلاف الشوب لانه متخلل في داخله اجزاء نجاسة فلا تنزل بالمسح فيجب الغسل  
 قالوا السيف والرمح يكتفي بمسحهما فيها لانهما لا يتداخلهما شيء من النجاسة فينزل  
 بالمسح قالوا اذا اصابته الارض نجاسة فذهب اثرها جازت الصلوة عليها روي التميمي وقالوا في  
 لا يجوز الصلوة كالشتم ولنا ان الارض ينشف والهوى يجذب ما لم يمس منها فقلت في القليل لا يمنع  
 جواز الصلوة يمنع التيمم وروي بن ناس عن محمد بن الحسن ان النجاسة استحوذت الى اجزاء  
 الارض لان من شأن الارض جذب الاشياء الى طبيعتها بالاتحاد تطهر كالحجر فيجوز واقا اصابته الارض  
 نجاسة لان كانت ردة تصب عليها الماء ثم تكسر الحصى التي اجتمع فيها الغسل في ذلك ما يبرر  
 لوجه بول الفرس ودم السمكة ولعاب البقل والفرار وغيره ما لا يبرر في الطيبون نجاسة تخففه  
 ما يبرر ما يبرر كالحجر وطاهر عند محمد حديث العرينيين ويدخل فيه بول الفرس بعله ايضا ولما كان لا يتخلل  
 الى يمين وخيف فيكون نجس كبول ما لا يبرر كل الا تاقلنا بتخفيفه للعارض وحديث العرينيين مسح  
 كالمسح ودم السمكة ليس بدم حقيقة لانه بيض بالشمس وعن ابي يوسف انه نجس فقلنا بحفته كذلك  
 ولعاب البقل والفرار للعارض النقص وغيره ما لا يبرر كالحجر من الطيور لعموم البولي فانه لا يمكن الاحتراز  
 عنه لانها تدبر من الهواء وعند محمد نجاسته غليظة لانها لا يخالط الناس فلا يبرر وجوابه ما قلنا  
 قاله غيره ما يبرر كالحجر من الطيور طاهر لاجماع المسلمين على ترك الامارات في المساجد ولو كان نجسا لخرق  
 خصوصه في المسجد الحرام قالوا لا ادراج والبط فانه نجاستهما غليظة بالاجماع قالوا لا تنضح عليه  
 البول مثل ريس الا بر يسى لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفيه حرج فسق وليس بول الحق وشبهه  
 وخرجه واولاد امين والبرغيث بشي ما ذكرنا قالوا كثره وما يبق من الدم في اللحم والعريوبي  
 طاهر وعن ابي يوسف انه محقق عنه في الاكل وروى الشياخ في وجوب ازالة النجاسة بالماء واولا  
 فيه قاله غسله بالماء قاله بكل ما يبع طاهر ينحصر بالعصر كالحل وماء الرد وما يعصر من  
 الشي والورق وقاد محمد ونحوه لا يجوز الا بالماء وعنه يوسف في البذر ورويتان لمحمد في قتلته عم  
 في غسله بالماء ولو جاز في غير الماء لما كان في التعيين فايده وبالقيل على الحكاية ولها قولها شيئا كقطر

كذا في  
 نسخة  
 الاصل

وبطاهر

وبطاهر الثوب الزالة النجاسة عنه وقد ورد في الحقيقة والمراد من الحديث الا ان المطلقة ان لها بالقطع  
 جاز ولا ان لا يتحقق ما ذكرنا كحجر الماء لاستواءهما في الحجب المزول من تفرق النجاسة واختلاطها بالماء  
 بالذك وبطاهر بالعصر شيئا فشيئا الى ان يغنى بالكلية وذكر الماء في الحديث وروى على ما هو المعتاد غالباً  
 لا للتصديق لما ذكرنا والقياس على الحكاية لا يستقيم لانهما عباد لا تتخلل حياء الا برى انه نجس ما غير  
 النجاسة فيقتصر على مورد الشرع وهو الماء اما الحقيقة فالمقصود ازالة النجاسة وقد كانت كالبياض  
 قال فان كان لها عين مريئة فطهرت بها والماء لا يزيل النجاسة بتمامها وسعدهم بزوالها فلوزنت  
 بالغسل الواحدة طهرت عند بعضهم وهو مقتضى ما ذكره في الكتاب وعند بعضهم يشترط غسله بوجه  
 ما مر من اعمار بغير المريئة قالوا لا يبرر بقاء الشئ يشترط زواله لقوله في دم الحيض يغسل به ولا يبرر  
 اشره ودفع الحرج وما ليست بمريئة فطهرت بها ان يغسل حتى يغلب على طهرتها (لان غلبة الطهر دليل  
 في الشرفيات لا سيما عند تكرر الغسل قالوا وقد ثبت بالثلاث او بالسبع قطعاً للموسوعة ولا يبرر  
 العصر كمر مرة وكذلك بقدر الاستحباب وذكره السوطي كالحكم بزوالها قبل الثلاث لحديث المستقط  
 في المنتقى ابي يوسف الماء سابع طهره وما لا ينحصر بالعصر كالحرق والاكر والخطة اذا نشرت  
 فيها النجاسة والجملد اذا دبر بالدهن النجس والتسكين اذا صب بالماء النجس والخم اذا طبخ بالماء النجس  
 قال محمد لا يطهر ابدل لعدم العصر قالوا يبرر طهرتها ان تغسل ثلثا وتقومه تسكين بالماء الطاهر  
 ثلثا ويطبخ الخطة والحم بالماء الطاهر ثلثا ويحرق في مرة الاستحباب ستة من كل ما يخرج  
 السيلين الا البرج اعلم ان الاستحباب على خمسة اوجه واجبان احدهما غسل نجاسة المخرج في الغسل  
 عن البنية والحيض والتغاسر كبل يشيع في بلدته والثاني اذا تجاوز حجابها بحجر من حرمه اسفل  
 او كثر وهو الاحوط لانه يزول عما قد ادرهم وعند ما يجيب اذا تجاوز قدر الدرهم لانه ما على المخرج سط  
 اعتبار لجواز الاستحباب فيه فيبقى المعتبر ما وراءه والثالث سنة وهو ان لا يتجاوز النجاسة فخرجها  
 فغسلها ستة والثامن يدعه وهو الاستحباب من الزرع اذا لم يظهر للدم من السيلين قال  
 يجوز بالحجر ويقوم مقامه مسح حتى يفيقه لانه المقصود الانقاء فيأتي شيء حصل جاز والغسل  
 بالماء افضل لانه يبلغ في الانقاء والنظافة قالوا ماذا نعدت النجاسة المخرج لم يجز الا الغسل  
 وقد يشاء قالوا لا يستحب بيته ولا يعظم ولا يبرر ثلثه عم وذكره ولا يطعم لما فيه من اذاعة المأكلة وقد  
 فانه استحب به في الاشياء جاز ويكره لانه يمنع غيره فلا يمنع حصول الطهارة كالاستحباب يشوب  
 الغير وما يبرر قالوا يكره استقبال القبلة واستدبارها في اللوات في البيوت والصحوات لقوله لا تستقبلوا  
 القبلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا وجوهكم بول وعن ابي حنيفة الاستدبار لا يبرر لانه غير مقابل  
 للقبلة وما يخط يخط نحو الارض ولا يستعمل في الاستحباب اكثر من ثلثة اصابع ويستحب بغيره الا برى

وكذا في  
 نسخة  
 الاصل



وكذلك المرأة وقبل تستحي برؤسها صابعا  
 في الملة الدعاء قالوا وصل عليهم ارحمهم وقالوا لكم وقالوا لا  
 عارها واراسهم اي دعاء في الشرع عبارة عن اركان مخصوصة واذكار معلومة بشرائط مخصوصة في  
 اوقات مقدرة وبوف بصفة محكمة يكفر جاحدها ولا يسع تركها ثبت فرضيتها بالكتاب والسنة والجماع  
 الاثمة اما الكتاب فقولته تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وفيها موقتا واما السنة  
 قوله صلى الله عليه وسلم في الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسوله واقام الصلوة وايتاء الزكاة وهوى  
 رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وعليها اجاع الاقمة وسبب وجوبها الوقت بدليل اضافتها  
 اليه ودلالة السببية كد الزنا وكفارة اليمين وجب في جزء من الوقت مطلقا للمكلف بعينه بالاراء  
 الا انه اذا لم يصل حتى ضاق الوقت تعين ذلك الجبر والوجوب حتى لا يخرج عنه ثم لانه تكاثر الصلوة في  
 مطلق الوقت فلا يتقيد بجزء معين قالوا وقت الجهر اذا طلع الجهر الثاني المعترض الى طلوع الشمس الجهر فيان  
 كاذب وبو يبدو ولم تقهه ظلمة فلا يخرج به وقت العشاء ولا يحرم الاكل على الصائم وصار وقت  
 البياض المعترض فيحرم به السجود ويدخل به وقت الجهر قالوا لا يخرجكم اذان بلال ولا الجهر المستطيل  
 ولكن الجهر المستطيل من اذان بلال قالوا لا يخرجكم اذان بلال ولا الجهر المستطيل  
 وقتها حين تطلع الشمس قالوا وقت الظهور من زوال الشمس الى ان يصير الظل مثليه سوي في الزوال والاذان  
 في اول الوقت واختلها في آخره فالمدكور قولنا في ربه وقالوا بركون ومحمد اذا صار الظل مثله وهو رواية  
 الحسن عن ابي ربه وذكره الملقى رواه اسد بن ابراهيم وعن ابي ربه انه اذا صار الظل مثله خرج وقت الظاهر  
 ولا يدخل وقت العصر حتى يصير مثليه فيكون بينهما وقت في ماله امة جلاله وهو ما رواه ابن  
 عمر النبي انه قال امة جلاله مرتين عند البيت وصلى في الظاهر في اليوم الاول حين زالت الشمس والعصر  
 حين صار ظل بشي مثله وصلى في اليوم الثاني في الظاهر حين صار ظل كل شيء مثله والعصر حين صار ظل كل  
 شيء مثليه وخالها بين هذين وقت لا منك ولا يوح ربه فله لم ابرءوا الظاهر فانه شدة الحر من فيج جهنم ولا  
 ابرءوا قبل ان يصير الظل مثليه لانه شدة الحر فيله خصوصاً في الحجاز وكذا آخر حديث الامامة حجة لدلالة امانته  
 الظاهر حين صار الظل مثله دليل انه وقت الظاهر لا وقت العصر ويؤخر الخلاف وان وقع التعارض في  
 نحرجه لا يخرج الله واذا خرج وقت الظاهر لا على الاختلاف دخل وقت العصر آخر وقتها ماله يغرب الشمس لعله من  
 فانه العصر حتى غابت الشمس فكانما ونزاهله ماله جعلها فايته بالغرب قد لا تخر وقتها واذا غابت الشمس  
 دخل وقت المغرب حين تسقط الشمس ولا خلاف في فيه واخر ماله تغيب الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم وقت المغرب ماله  
 تغيب الشفق والشفق البياض الذي يبقى بعد الحمره وقالوا هو الحمره رواية اسد بن ابراهيم كذا كذا  
 نقل عن الحليل وعمر بن كذا ولا يوح ربه قوله صلى الله عليه وسلم واخر وقت المغرب ان اسود الافق وتغير البياض

وبو من ههنا بكر عابته ومعاذ فان اخرج وقت المغرب دخل وقت العشاء وبلا خلاف في واخره ماله يطالع  
 لقوله صلى الله عليه وسلم واخر وقت العشاء ماله يطالع الجهر وقت الزوال وقت العشاء الا انه مأثور بتقديم العشاء وقلا اول  
 وقت العشاء بعد العشاء واخره ماله يطالع الجهر وبلا خلاف في بناء على اختلافهم في صفها فعنده هي واجبة والوقت  
 اذا جمع صلاتين واجبتين فهو فيها وان امر سقيم احدهما كالمو قتيمة والغاية وعند الحسن قد دخل وقتها  
 بالفرع من الفريضة كسائر السنن والاصل قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى زادكم صلوة فصلوا ما بين العشاء  
 الاخرة الى طلوع الفجر فصلوا واستحبوا الاسفار بالجهر اقول نعم اسفروا بالجهر وفي رواية ترونها  
 بالجهر فانه اعظم للاجر وقال الطحاوي يبدؤوا بالغيب والاسفار والابراد بالظن في الصبح  
 لما رويما وتقدمه العشاء لمحدث انكر ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان الشتاء بكر بالظن واذا كان الصيف ابرءوا  
 قالوا تاخير العصر ماله يغير الشمس لمحدث رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بتأخير العصر وروى خالد  
 الجرد عن ابن ابي قلاب انه قال ما اجتمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء وكاجتماعهم على تأخير العصر  
 والتكبير بالمغرب والتسبب بالجهر والمعتبر تغير القرص لا الوضوء الذي على الحيطان قالوا في المغرب  
 في الزمان كله عامداً ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يزال امة بخير ماله يؤخر والمغرب الى ان يشتكي النجوم قالوا تأخير  
 العشاء الى ما قبل ثلث الليل قالوا لولا ان اشق على امة لا امرهم بتأخير العشاء الى ثلث الليل  
 فدل على انه افضل وتأخيرها الى نصف الليل مباح والى ما يوله مكره لانه يقلل الجماعة من غير عذر  
 قالوا ويستحب في الزمان آخر الليل فان لم يشق بالانتساب او تراوله لم يجرى جابر بن النعمان قال  
 من خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوتره اوله ومن طمع ان يقوم آخر الليل فليوتره آخره فان صلوة  
 آخر الليل محضونة وذلك افضل قال ويستحب تأخير الجهر والظن والمغرب وتجيل العصر  
 والعشاء يوم النجم اما الجهر فلما رويما واما الظن فلان يقع قبل الزوال واما المغرب فلان يقع قبل الزوال  
 واما تجيل العصر فلان يقع في وقت المكره واما العشاء فلان يورى الى تقليل الجماعة في المطر والشلح  
 لا يجوز الصلوة وسجدة التلاوة وصلاة الجنان عند طلوع الشمس وزوالها وعن جابر بن محمد  
 عقبه بن عاص الجهمي قال ثلثة اوقات ناز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلي فيها واوقعت فيهما موتانا عند  
 طلوع الشمس حتى يترفع وعند زوالها حتى تنزل وحين تنشط الى الغروب حتى تغرب والمراء  
 نقول لا يوتر صلوة الجنان وعن عمرو بن عيسى قال قلت يا رسول الله هل من الساعات  
 ساعة افضل من الاخرى قال جوف الليل الاخير افضل فاتمها متقبلة حتى تطلع الفجر ثم ادعه  
 حتى تطلع الشمس وما رمت كالجففة فامسك حتى تشرق فاتمها تطلع بين قرني الشيطان  
 ويسجد لكبار قال الاعصر يومه عند الغروب لان السبب هو في الحز والقيام من الوقت كما بينا  
 وقد اذنا كما وجبت وقال صلى الله عليه وسلم ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس قد ادرها قالوا



بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس ان النبي صلى الله عليه وآله  
 في هذين الوقتين يجوز ان يصل في هذين الغرايب ويسجد لتلاوته ولا يصل ركعتي الطلوع الا  
 القري النبي في غير هذين الوقتين وهو مشغل جميع الوقت ان شرب الاغذية فلا يصح له ان يصلي في حق وقت من مقله  
 ظهر في ركعتي الطلوع الا في وقت حال ولا بعد طلوع الفجر بكثر من ركعتي الفجر ولا قبل المغرب وقبل  
 العبد لانه لم يفعل ذلك مع حرصه على الصلوة وفي الناق اخيرا المغرب وهو مكروه ولا اذا خرج الامام  
 يوم الجمعة لتلاوة الامام فلا صلوة ولا كلام قال ولا يجمع بين صلاتين في وقت واحد  
 في حضر ولا سفر لقوله تعالى الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي في وقتا وفي الجمع  
 بعض الوقت ويجوز الجمع فعلا لا وقتا وهذا ما روينا انه عليه جمع وتفسيره انه بوجوب  
 الظهور في آخر وقتها وتقدم العصر في اول وقتها قال لا يعرفه وبين الظهور والعصر والظهر  
 بين المغرب والعشاء وسبب تسمية المتأخر ان شاء الله يا  
 وهو الفجر مطلق للاعلام قال تعالى واذن من الله ورسوله في الشريعة الاعلام بوقت الصلوة التي  
 معلومة ما ثبوتها غايصة خصوصية وهكينة فالحكمة قال بوجوبه في قوم صلوة في المصنوعة  
 بغير اذان واقامة خلفا للسننة وانما قيل هو واجب لقول محمد لو اجتمع يديكم في الصلاة  
 فقاموا في ركعتي الفجر على الواجب والجمع بين القدين ان السننة المؤكدة كالواجب في الاثر بتركها  
 وانما يقال على تركه لانه من خصائص الاسلام وشعائره وصفته الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
 اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان خير الانبياء هو محمد صلى الله عليه وآله  
 حتى على الفلاح حتى على الفلاح الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر هكذا حكم عبد الله بن زيد بن عبد ربه  
 اذان اذان من التمام ووافقه عمر وجماعة من الصحابة فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله اذان  
 انك منكرونا وعلمه فكان يؤذن به قال ولا ترجع فيه لان الجماعة الذين روي اذان  
 الناز من السماء الذي هو اصل الاذان لم يرووا الترجيع وايضا فانهم قالوا في صبر هزيمة  
 ثم قال مثل ذلك واذ فيه قد قامت الصلوة مرتين ولا ترجع في الاقامة اجماعا وماروا  
 انهم تلقوا بالضرورة الاذان وامره بالترجيع فانه كان تعليميا والتعليم بما لا يرجع فيه لفظ  
 فظ من الاذان والترجيع ان يخفف صوته بالشهادتين او لا ثم يرفع بها صوته قال  
 والاقامة مثله ويروى بعد الفلاح قد قامت الصلوة من مرتين ماروا وما روي  
 عن ابو حفص انه قال على رسول الله الاذان خمس عشرة كلمة والاقامة خمسة عشرة كلمة قال  
 اتهم الحديث اصح ما روي في ذكر حديث ابو حفص قال وهو سنة للمصلوات للجمعة والجمعة  
 لانهما ولا عليه ولا لهما اوقانا معلومة ويؤدي في الجماعات فتحتاج الى الاعلام ولا كذا ذكر غيره

قال محمد صلى الله عليه وآله في بيته بغير اذان ولا اقامة يجزى وان فعل احسن اما الجواب فمروى عن عمر بن الخطاب  
 انه كان يصل في داره بغير اذان ولا اقامة فيجزيه ما اقامته القميين حولنا وفعل افضل لانه اذا كانت  
 بالصلوة كغيره من الاذان قالوا في يد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير من النوم الصلوة خير من النوم  
 لما روي ان بلالا انى باب حجة رسول الله صلى الله عليه وآله بصلوة الفجر وهذا قد قاله الصلوة خير  
 النوم الصلوة خير من النوم فقال عليكم ما احسن هذا اجعله في ذكر ونوا رتبة الامة من لدن رسول الله  
 الي يومنا هذا ولا تشوب في غير اذان الفجر لقول بلال قال في رسول الله صلى الله عليه وآله لا تشوب في الفجر ولا تشوب  
 في غير الفجر وقت نوم وغفلة ولا كذا ذكر غيره ما وعمر بن الخطاب لا يشر بذلك الا امره ان عمر بن الخطاب  
 الخلافة نصب من يجعله باوقات الصلوات قبل وذكرك القاضي والمفتي وكل من يشغل بامور  
 المسلمين وقيل في زماننا يشوب في الصلوات كلها في امور الدينية والشؤون ديانة الامم  
 بين الاذان والاقامة ما يتعارف اهلا بك بليلة قال ويرتل الاذان ويحده الاقامة بذكر امر رسول الله  
 بلالا ويستقبل بها القبلة لحديث الناز من السماء فانه استقبل بها القبلة ويجعل اصبعه  
 اذ فيه بذكر امر رسول الله صلى الله عليه وآله بلالا وقال انه اذ لم يصوتك وبحول وجهه بالصلوة والفلاح يماثله  
 وقد ما مكانهما هكذا نقل من فعل بلال ولانه خطاب للناس فيواجرهم به وماذا ذكر تكبير وتسهيل  
 قال ويجلس بين الاذان والاقامة الا في المغرب وقال لا يجلس في المغرب جلسة خفيفة لانه الفصل  
 بينهما سنة في سائر الصلوات الا ان يكتفي في المغرب بالجلسة الخفيفة تخذرا عن التأخير ولا وحسنة  
 ان المستحب المبادرة في الجلسة التأخير الفصل يحصل بالسكوت بينهما مقدار ثلث ايات وما  
 رواية الحسن عنه وكذا تحصل باختلاف الموقف والمنحة وكبر التحسين في الاذان لانه  
 واذ قال حتى على الصلوة قام الامام والجماعة اجابة للارعاء فافا قال قد قامت الصلوة كبروا فانه  
 له اذان من الشريعة وعمر بن الخطاب لا يكره واجته يفرغ ليدرك تكبيرة الاحرام واذ كانت  
 الامام غائبا وهو المودع لا يتوجه واجته يحضر لقوله عم لا تقفوا واجته تزوف قد مقامى ولانه  
 لا قابلية في القيام ويؤذن للقيام وبقيع هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله حين قامت صلاته الصبح  
 ليلة النحر يس قال ولا يؤذن لصلوة قبل دخوله وقتها لانه شيع للاعلام بالوقت وفي ذكر  
 تسهيل فان اذت اعداد ولا يؤذن لاجل الجاهل لان بلالا كان يؤذن بليل وانا قوله  
 ليلا لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا وصد يديه عرضا واذن بلالا لم يكن للصلوة النوم  
 ان بلالا يؤذن بليل لرجع قائما ويؤظنا يركع ويصحو ما يركع والكلام في الاذان والصلوة  
 قال ولا يترك في الاذان والاقامة ولا يركع السلام لانه يخل بالاعظم ويعتدل النظم ويؤذن وقت  
 على طهارة لانه ذكر فيسبح في الطهارة كالقرآن وان اذن على غير وضوء جاز لحصول المقصود وكبره وقيل لا

الصلوة والاقامة



ايضا والصحيح انه يكره بفصل بين الاذان والاقامة والصلوة وان اذن واقام على غير وجهه ولا  
ويستحب اعارة اذان الجنب والصبي الذي لا يعقل والمجنون والسكران والمرأة التي  
الوجه المسنون ولا يجاد الاقامة لان تكرارها غير مشروع ويكره الاذان قاعدا لان خلاف التواتر  
وكره ابو حنيفة ان يكون المؤذن فاجرا ويشترط ان يكون صالحا عاظا بالسنن والوقار  
الصلوة مواظبا عما ذكره باب ما يفعل في الصلاة  
ست فيها نقر طهارة اليدين من النجاسة وطهارة الثوب وطهارة المكان وستر العورت  
واستقبال القبلة والنجاسة اما طهارة اليدين فلهذا لم لا يقبل الله تعالى صلوة من لم يمسح  
الطهور مما وضعه الحديث وانه يوجب الطهارة من النجاسة الحكيمة وقوله لم لا يقبل الله  
الدم وصلح يوجب الطهارة من النجاسة الحقيقية واما طهارة الثوب فلهذا لم لا يقبل الله  
شيئا من غير طهر واما المكان فلهذا لم لا يقبل الله تعالى طهارة بيتي للطائفين والعائفين والركعة  
واقاسن العورة فلهذا لم لا يقبل الله تعالى ادم خذوا زينةكم عندكم مسجدا قال ائمة التفسير هو ما يورث  
العورة والمستحب ان يضل وثلاثة اشرب قميص واناب وعامة ولو صلح في ثوب واحد  
يتوشح به جان قال ادم وكلتم تجد ثوبين حين سئل عن الصلوة في ثوب واحد قال ابو الهيثم  
صلى بنا رسول الله في ثوب واحد متوشحا قد خالف بين طرفيه ولا يجوز للمرأة الا ان تستر  
بالثوب الواحد راسها وجميع بدنها ويكره ان يصلي في السر اقبل وحده لما روي انه من ان يصلي  
الرجل في ثوب ليس على عاتقه منه شيء قال ابو جهم الصلوة في السر يكره فعله في الصلاة  
وفي الثوب يتشبه به بعد من الخياطة في قصير وادعاه الناس قال وعورة الرجل ما تحت  
سرة الخ تحت وكرهته لقوله عورة الرجل ما دون سرة تحت جنازته وقوله في الركعة من  
العورة ولان الركعة في خط الساق والخذ فقلنا يكونها عورة احتياطا قال وكذلك الامتد والاول  
وبطنها وظهرها عورة لانها موضع مشتمى فاشبه ما بين السر والركبة والمكاتبية وام الولد  
والمدبرة كالامة قال وجميع بدن المرأة عورة قال ادم الحرة عورة مستورة قال الاوجهها وقيامها لقوله  
ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها قال ابن عباس رضى الله عنهما ومن ضرورة ابدان الزينة ابدان  
موضوعةا والكل زينة الوجه والمخاض زينة الكف ولا يحتاج الى كشف ذلك في المعاملات  
فكان فيه ضرورة وفي قدسيها وايتان الصحيح انها ليست بعورة في الصلوة وعورة  
خارج الصلوة ولو انكشف ذراعاها جازت صلواتها لانها من الزينة الظاهرة وهو السواد ويحتاج  
الى كشف في الخدمة كالطبخ والحزن وستر افضل والهوة عورة تأخذ في طهارة وهي السوءتان  
وخفيفة من السوءتان من الغليظة ما تبدت وريادة على قدر الدرهم وفي الغليظة ربع العفو  
كما في النجاسات والذكر عضو بقراده وكذلك الانثيان قال ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة مع معها وكثير

لان التكليف بقدم الوضوء فان كان الظاهر ربع الثوب او اكثر صل فيه ولا يصلح عربا لان الربع قائم مقام  
الكل بشرط ما عرفت وان كان دون الربع فذلك عند دلالة ترك فرضا واحدا والعربان يتنكر فرضا  
وقال لا يتخير والصلوة فيه افضل لان كل واحد من الصلوة عربا ومن النجاسة مانع عند الاختيار  
الا انه اذا صلى في ثوب النجس ليست عورة له وانه واجب في الصلوة وخارجها فكان او لم يزل  
لم يجد ثوبا يصلح عربا قاعدا مومنا وهو افضل والقيام لانه ابتلى بلبتين فيختار بينهما شيئا  
الا ان القعود او لم لان الايمان خلق عن الاركان ولا خلق عن ستر العورة وقد روي ان الصحابة  
من صلوا واما استقبال القبلة لقوله تعالى فلو اوجوهكم شطره فكل من كان يحض بحضرة الكعبة  
يتوجه اليها فلو كان نائبا يتوجه الى جهةها لقيام المحجة عند العجز مقام بها لان التكليف  
بقدم البطاقة قال وان كان خائفا يصلي الى اي جهة قدر لقوله تعالى فاني تولوا فثم وجه الله و  
يستوى فيه الخوف من الهلك والسبح او ان يكون على خشبة في البحر يخاف ان توجه الى القبلة عرق  
لتحقق العجز بالقدرة والقبلة موضع الكعبة والهواء من هناك الى عنان السماء ولا اعتبار بالبناء لانه  
سفل ولا يجوز الصلوة الى الحجارته ولو صلح على جبل اعلى من الكعبة جاز فدل انه لا اعتبار بالبناء فان  
اشتهرت عليه القبلة وليس له من يساله اجتهاد وصلح ولا يعيد وان اخطأ لما روي انه جماعة من الصحابة  
شبهت عليهم القبلة وليس له في ليلة مظلمة صلح كل منهم الى جهة وخط بين يديه خطا فلما اجتمعوا  
وجدوا في الخطوط الى غير القبلة فاخبروا بذلك رسول الله فقال ائمت صلوتكم وفي رواية لا اعادة  
عليكم ولان الواجب عليهم التوجه الى جهة الخوف اذا التفت الى التكليف بقدر الوضوء قال فان علمت بوجه الصلوة  
استدارت الى ما روي ان اهل قباء بلغهم نسخ في صلوة الجرح فاستداروا اليها وهذا لانه لا علم بالقبلة صار  
فرضه التوجه اليها فيستدبر لان النبي لم يخشع فعل اهل قباء ولم يامرهم بالاعادة قال وان صلح بغير  
اجتهاد فاخطأ اعاد وكذلك ان كان عنده من يساله فلم يساله لانه ترك واجب الاستدلال بالخبر والسؤال  
وان علم انه اصاب فلا اعاد عليه لوجود التوجه الى القبلة ولو شيع لا بالخبر ثم علم في الصلوة انه اصاب  
يستأنف التسمية وقال ابو يوسف بغير فيها لانه لو قطعها يستأنف الى هذه الجهة فلا فائدة فيه ولهما  
ان حاله بعد العلم اقول لتيقنه لجهة القبلة وبناء القوى على الضعيف لا يجوز لهذا قلنا المومي اذا  
قدر على الركوع والسجود لا ينبغي لانه بناء القدر على الضعيف كذا هنا ومن اذا اجتهاده الى جهة فعلى  
الى غير ففسدت فان علم انه اصاب القبلة وقال ابو يوسف هي جانية لحصول المقصود وهو اصاب  
القبلة ولم يات بها ترك فرضا لزمه عند الافتتاح وهو الصلوة الى جهة الضم وصار كما اذا ترك التنية  
وخوة لغو لم الاعمال بالنيات ولانه لا اخلاص الا بالنية وقد اصاب بالاخلاص قاله وما امره الا بالعبادة  
المخلصين له الذين قالوا في الصلوة التي يدخل فيها بنية متصلة بالخبرة وهو ان يعلم بقبلة اي صلوة هو ولا يعتبر

وصلح  
بخطاء



[illegible]

وجري فلما نزل السجدة بكلمة العظيم جعلوا في الركوع وتوسلوا باسم ربهم لا يفلحوا في السجود ونسخ ما كان  
يقولون بكلمة فكذلك فمما نحن فيه توصفا بين المؤمنين قالوا ويتعدون كان اماما ومفعلا والافادة  
القرآن فاستعدوا بالذم من الشيطان الرجيم اذا اردت قراءة القرآن قال لان ما هو الا يتعدون وقال ابو يوسف  
يتعدون لان التوسع في البناء وهدر الصلوة عنده فان التوسع ورد به التفرص في العبادة على خلاف  
الواقع فيها سبب وسوسة الشيطان والصلوة يستعمل على القراءة والادكار والافعال وكانت اوله وعندها  
الافتتاح القراءة بالنظر ولا قراءة على المأموم وعلى هذا اذا قام المسبوق للفناء يتعدون عندها الى اخره  
الى القراءة عنده لانه تعود بعد الشك في صلو العبد يتعدون والافعال عنده قبل التكبير وعندها بعد  
وتجني التوسع في حديث من يعود رخصه من الامام التوسع والتسمية وآمين وبتاكر الحمد والتشهد  
قال ويقربا بسم الله الرحمن الرحيم لانه كان يقرأ قال ويخفيه حديث ابن قال صليت خلق النبي لم  
وصلى اليكرو وعمر في حجاب ربه فكانوا يفتخون انكرا بالحمد لله رب العالمين وفي رواية كانوا يخفون  
لبسم الله الرحمن الرحيم وعمر عبد الله بن العجل ان سماع ابنه يجرها فقال يا بني اياك والحدث والاداء ما  
خلق من لانه عم وخلف اليكرو وعمر فكانوا لا يكرهون بالتسمية فلا اذت القراءة فقل الحمد لله رب العالمين  
قال ثم ان كان اماما جهر بالقراءة في الجهر والاوليين من الخشب والعشاء والجنحة والعبد من هذا هو المأثور  
عمر النبي لم والمتوارث من ذلك المصدر الاول الى يومنا هذا ويخفيه في النظم والعصر لقوله صلوة الزمان  
عجا ولا لانه المأثور المتوارث وان كان منفردا ان شاء جهر لانه امام نفسه وان شدة خافت لانه ليس عليه ان  
يسمع غيره ولجهر افضل لقوله لم من صلح وحده على هيئة الجهر صاعا خلفه صفوف من الخلافة وان  
كان ما مولا لا يقول لقوله نعم واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال ابن عثيمين وابوه في رواية  
من المفسرين نزول الصلوة خاصة حين كانوا يقرؤنهم وعمر وابوه رضى الله عنه قالوا سجدوا امام  
ليقرؤنهم واذا قرؤا فانصتوا قالهم من كان موكفا قراءة الامام لقراءة ربه الشهي الذي لا اقر تخلق الامام والذا  
قال الامام ولا النصاين قالوا امين ويقولها المأموم ويخفيها قالهم اذا قال الامام ولا النصاين فقلوا امين فان  
الامام يقولها وروى ابن حجر في مسنده عن الامام في مسنده قال اذا اراد الركوع  
كثير عند كل خفض ورفع قالوا ركع لقوله لا اعرف حين على الصلوة ثم اقله ما اتيسر من القرآن ثم اركع والركوع  
بمخفق بما سأل عليه الاسم لانه عبارة عن الانحاء وقيل ان كان في الحال القيام اقرب للركوع وان كان في الحال الركوع  
اقرب جان قالوا وروى عن يديه على ركبتيه واخرج اصابعه لقوله لم لا تسرا اذا ركعت فضع يديك على ركبتيك  
ورق بين اصابعك ولا تراكمن في اخلا الركبة وبسط ظهره لانه كان اذا ركع لوضع على ظهره فضع  
مأء لا استقر ولا يرفع رأسه ولا يتكلم كما فعله ولنهذه عن ربه كذا في صحيح البخاري  
العظيم ثلث لقوله اذا ركع احكمه وقاله سجدت في العظام ثلثا فقد تم ركوعه وذكر انه فان زاد  
فقلوا افضل لانه يكره الامام التطويل لما فيه من تنفيل العز في ركوعه ويقول بسم الله حمد ويقلو الحمد ربنا



او الله رب العالمين ولهما ورد الاثر ولا يجمع الامام بينهما وقال لا يجمع وهو رواية الحسن عنه لئلا يكون تاركاً ما خفف  
 عليه غيره وليس قلنا ذكر مختص به المأمور ولا يحرج رده قوله عم اذا قلنا الامام سمع الله من محمد فقالوا ايها الرجل  
 قسم الذين يبتغيان في الشركة ولا تلام الامام لوان بالتحديد يتاخر عن قول المأمور فيصير الامام ساعداً لا يجوز  
 والمنفذ يجمع بينهما في رواية الحسن وفي رواية ياتي السمع لا غير في رواية ابي يونس بالتحديد لا غير  
 وعليه اكثر المشايخ ثم ذكر لما تقدم وسجد على انفه وجهته لان النبي عم واطبق على ذلك فانه اقتصر  
 على الانف جاز وقد ساء وقال لا يجوز الا من تحذر وان اقتصر على الجبهة جاز بالاجماع والاشارة والاصل فيه  
 قد روي امرت ان السجدة على سبعة اعظم الوجه والكفين والركبتين والقدمين لهما قوله عم مكّي جهرتك  
 وانك من الارض وله ان الانف محل السجود بدليل جواز السجود عليه عند الحذر ولو لم يكن محلاً لما جاز  
 لحد والذوق فاذا سجدة على الانف يكون سجداً فيخرج عن عمدة السجود في قوله كما والسجود اولاً للجبهة  
 والانف عضو واحد في السجود على احد فيجوز فكذلك الاخر قال ويضع ركبتيه قبل يديه ويضع يده هذا  
 اذ فيه هكذا نقل قول الامام وميدان ضيقه ويجافي بطنه عن فخذه لما روي ان النبي عم كان يجافي في سجود  
 حتى ان بهمة لوارثاته ان يتركه ولا يفرش سجدة ليعبى له يديه عن افترش التعليل بقول سجاد رضي الاعلى ثلثاً  
 لانه كان له قوله كما سجد على ركبتيه قال عم اجعلوه في سجودكم ولو سجد على كور عما مته او فاضل في جاز  
 قال ابن عسكرون في رواية النبي عم يسجد على كور عما مته قال ايضاً انه عم في قروب واحد سجد على كور عما مته  
 وبره ما لو سجد على السرير والهرج الجاز ولو سجد على الحشيش والقطران وجدحه لجهته كانه لا يفسد والقد  
 والخص جاز ثم كبر ما ساء ويرفع راسه ويجلس والواجب من الدفع ما بينت له الاسم لان الواجب الفصل  
 بين السجدة وبين وانه يتحقق بما ذكرنا وقيل ان كان اقرب الى السجود جاز والافلا فاجل كبر وسجد ثم  
 ثم اسجد حتى تطهر ساعداً ثم اجلس حتى تستوي جالساً ثم كبر وينهض قائماً الحديث ابي هريرة ان النبي عم كان  
 ينهض على صدره قد مضى قال ويفعل كذلك في الركعة الثانية لقوله عم لو قاعة في فعل ذكر في ركعة قال الا  
 ستفتاح لانهم ابتداء الصلوة والسجود لا يبرأ المقدام ولم يشعرا الا من واحد ثم تعدي الاركان ليس بجزء قال  
 ابو يونس في رده ولو لم يثبت في الركوع والسجود واتمام القيام والركوع والتقفون من السجود بقوله عم لا عرابي اخذ  
 صلوته اعد الصلوة كما كنتم فصل ولم يمانه انما ساطق عليه لم الركوع والسجود وهو تحت النظر ووضع الجبهة  
 في دخل تحت قوله اركعوا وسجدوا والطمانينة دام عليه والامر بالفصل لا يقتضي الدوام عليه ولا يجوز  
 الزيادة على الكتاب بخلاف الواحد وما رواه فقهاء الوجوب وهي واجبة عند ما يجب سجود السهو وركعتا ساهيا  
 وقيل هي سنة قال فاذا رفع راسه في الركعة الثانية من السجدة الثانية افترش رجله اليسرى فجلس عليها  
 ونصب اليمن نصباً ووجه اصابعه نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط اصابعه ويشهد هكذا  
 حكى وابل بن حجر وعائشة فعل رسول الله عم في التشهد والتشهد التحيات لله والصلوات والطيبات السلام  
 عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علياً وعلماً باسم الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان

محمد عليه وسوله وهو تشهد عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما انهما اخذاهما في حرمه وعلمه التشهد  
 وقال اخذ ابراهيم النخعي بيدي وعائني واخذ علقمة بيد ابراهيم وعلمه وعلمه واخذ عبد الله بن مسعود  
 بيده وعلمه واخذ رسول الله عم بيد محمد بن مسعود وعلمه التشهد فقال له قل التحية  
 لله الى آخره ما ذكرنا والاخذ به اولى من رعاية لان اخذه بيده وامس يدك على زيادة التأكيد  
 واتفق ائمة الحديث انه لم يغل في التشهد احسن من اسناد عبد الله بن مسعود ولا في زيادة  
 واوالعطف وانه يوجب تعدد النشاء لانت المعطوف غير المعطوف عليه والتشهد بان من غير  
 ساء واحد بعضه لبعض وهذه القولة سنة عند الطحاوي والكوفي وقيل هي واجبة  
 حتى يجب بتركها ساهياً سجد السهو قوله التشهد فيها سنة وقيل واجبة لولا الصريح لان محمد اوجب  
 سجود السهو بتركها ساهياً والواجب الواجب الاية كواجب قال ولا يزيد على التشهد في الفعدة الاولى  
 لما روي عائشة رضي الله عنها ان النبي عم كان لا يزيد على التشهد في الركعتين ثم ينهض مكباً لا ثم الشفع الاول ثم عليه  
 الشفع الثاني فينتقل اليه ويفرد فيها فاتحة الكتاب وهي سنة فيه ورد الاثر وان شاء سجد لانهما  
 ليست بواجبة وروي الحسن عن ابي جاز ان القراء في الاخيرين واجبة ولو تركها ساهياً يلزم منه سجود  
 السهو وفي ظاهر الرواية لو سكت فيها عاملاً شيئاً وان كان ساهياً لاسهو عليه ويجلس في آخر الصلوة  
 كما بينت في الاولى لما روينا وتشهد كما قلنا ويصل الى النبي عم وهو سنة لقوله عم لابن مسعود روي عن علي  
 التشهد اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلواتك على العالمين باخذ الامرين فيتم عند وجوده بها  
 فدل على ان الصلوة على النبي عم ليست بعوضه واجبة عندنا خارج الصلوة عملاً بالامر الوارد بها في القرآن  
 ولا يلزمنا العمل به في الصلوة قال ويدعو بما شاء من الفاظ القرآن والادعية المأثورة لقوله عم من اخرجه من الصلاة  
 اطيعه والمفعدة الاخيرة فرض والتشهد فيها واجب لقوله عم في حديث الاعرابي اذا رفعت راسك من  
 آخر سجدة وقعدت قد تشهد فقد تمت صلواتك على تمام الفعدة دون التشهد ومقدار الغرض في  
 الاقعود من التشهد قال ثم يسلم عن يمينه السلام عليك ورحمة الله وعزيسك كذا روي ابن مسعود  
 انه عم كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الايمن وعن شرا حتى يرى بياض خده الايسر فيركع  
 بالاول عن يمينه من الملائكة والناس والانس كذا روي عنه في الحديث ان الامام في الركعة التي هو فيها  
 وان كان حذاه ينوبه فيها وقيل في اليمين واليمين في ركعة لا غير والخروج بانظر السلام ليس  
 بفرض لما رويانه حديث ابن مسعود وانه ينافي القرينية واما قوله عم تحيلها التسليم يدل على الواجب او  
 السنة ونحن لقوله في فصل الوتر واجبة لقوله عم ان الله تعالى انكم صلواتكم الى صلواتكم الاولى  
 التي تنفي فطوا عليها وان يات يكون من جنس المريد عليه وقصيته القرينية الا انه ليس معطوفاً بل فاعلم بالواجب  
 وقال ابو يونس ومحمد بن يحيى سنة لقوله عم ثبت كتب علي ولا يكتب عليكم في رواية فريكم سنة الوتر والشي











والفوات كما نحن نلون ستاد من وقت السابعة وقلنا نحن اذا دخل وقت السابعة سقط الترتيب لان الجنس كثير  
وجعل الصلوات خمس بدلا من الغزوات الحديث اما القديمة الصلوات الخمس التي لا تنقسم اليها ما قبله من الحج وقيل لم يعقوبة  
له وان سقط الترتيب بالكثره هل يعود اذا قلت الختار لانه لا يعود لانه لا يسقط باعتباره فلو ان سقط نفسه او لم  
وهو منه لو كانت صلوة شهر فقطه ثلثين فخر اربع ثلثين ظهر وهكذا صحيح الجميع ولا يعود الترتيب لان الساقط  
لا يحتمل العود وكذا لو قطع جميع الشهر الاصلوة يوم ثم صلوة الوقتية وهو ذكرها ليجاز ما بيننا ولا نقول الوقت في الغزوات  
لانها ليست من الغزوات ولا لها الوعد ناهيها كانت الست ولا يدخل بعد التكرار وهو الاخر في اكثره ويقع الصلوة  
للمسافر والاربع والوتر كما بينت من وجوبها وقالهم من انهم عز وتر او يسهل فليصل اذا ذكره او استيقظ وفي رواية من  
نام عز وتر فليصل اذا أصبح وكل ذكر يذكر على الوجوب وسنة الخوا فان كانت حلالا لم يفسد قضاء معها ليلة التخيير  
وعنه محمد بن عيسى انه يقضيها وان كانت وحدها لانه عم قضاء بارون غير ما من السن فدل على اختصاصها بذلك والاربع  
قبل الظهر يقضيها بعد ما كانت عايشة رة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كانت الاربع قبل الظهر قضاها ولان الوقت وقت الظهور  
ويكون منه الظهور عند ابي يوسف يقضيها قبل الركعة لانها شرعت قبله او بعد ركعة بعد ما لانها كانت عز محلها  
ولا تنقض الثانية عز محلها ايضا وبذلك خلافة سنة الحرة لانها ليست مثلها في التأكيد والزيادة عن الصلوة في اليوم  
**الثاني** عن ابن عباس عايشة وابي هريرة وابي موسى  
وابن عمر رضي الله عنهم قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثابر على شئ من ركعة في اليوم والليله بين الله بيتا في الجنة  
ركعة قبل الفجر واربعة قبل الظهر وركعة بعد الظهر وركعة بعد المغرب وركعة بعد العشاء فمرله مؤكلات ولا ينقض  
تركها فذلك انهم تركوا ركعة الفجر صلواته ولو ادر كن الخيل وقال ما يخرج من الدنيا وما فيها روية عايشة رضي الله عنها  
يصلها قاعا لا يغري عزير وقالهم من ترك ركعة قبل الظهر لم تنله شفاعتي ويستحب ان يصل بعد الظهر اربعا كانت  
ام جيبه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربعة بعد ها حرم الله النار وقيل  
الحضر اربعا واربعة ركعة وكان ذلك جاء عنه عم وبعد المغرب ستان ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من صل بعد المغرب ست ركعات لم يترك بيت من بيوت يسوء عدله بعد صلاة شئ من عشرة سنة وقد ورد  
في القيام بعد المغرب فضل كثير وقيل هي ناشئة الليل ويستحب صلوة الاقاربين وروى عايشة رضي الله عنها قال صلى الله عليه وسلم  
بعد المغرب عشرين ركعة بين الله الجنة وقيل العشاء اربعا قبل ركعة بعد الظهر اربعا وقيل ركعة  
وعنه عايشة رضي الله عنها كانت يصل قبل العشاء اربعا ثم يصل بعد الظهر اربعا ثم اضطجع ويصل قبل الجمعة اربعا ويصلي  
وقيل بعد ما يستأمن بسلامة من صحت عن عائشة وهو مذهب ابي يوسف رحمه الله وكل صلوة بعد ما يذكره الفقهاء بعد  
يل يستحب بالسنن لثلاث فصل بين السنة والكتوبة وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقعد مقدرا يستقبل الله  
انت السلام ومنك السلام واليك يعود السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ثم يقول الى السنة ولا يطوع مكان الفرض تقوم  
البحر احذوا فخرج من صلواته ان يتقدم او يتأخر يستحب وكذا يستحب الجماعة كسنة الصفوف فلا يظن الداخل انهم في الصف  
قال ابن عمر رضي الله عنهما بالشرع مضي وقضا لا قوله ولا لا تطولوا اعمالكم وفاسد على الصدقة فيجب

وما الكلام فلو لم يكن ان صلواته لا يصلح فيها بشئ من كلام الناس واما افتقار من المصنفين من رب الحج  
وعنه ما لا يسقط ان النظر في المصنفين عباد ولا يفسد ما لا يفسد لانه لا ينسب باهل كتاب وله ان كانت  
تعمل في يومها كثير لا بد من صلواته الا وراق وان كان على الارض فانه يركع في وقتها على كثير فيفسد ما كان تعلم  
من غيره قالوا كذلك اذا كان وقته او تراه او يركع بصوت لانه من كلام الناس الا ان يكون من ذكر الجنة او النار لانه  
من زيادة الطلوع **مسألة** وان سبق الحدث تزها وبقى لفعله من ماء او عرف في صلوة فليست في  
ليتوضا وليس على صلوة حاله تكلم فان كان منفردا ان شاء عاد الى مكانه وان شاء اتمها في منزله والمقتدر  
والامام بعد ان كان لا يكون الامام قد اتم الصلوة فيجوز ان والاستيناف افضل من وجوبه عن الخوف والار  
يقبل من افعال الصلوة بافعال ليست منها وقبل ان كان اماما او مقديا فالبناء او اعراض الفصول للجماعة  
وان كان اماما استخلف لغيره ام اما امام سبقه الحدث في الصلوة فليست في النظر رجلا يسبقه في فليقتد  
ليصل بالناس وانما يجوز ان ياتوا فافعل ما لا بد منه كالشئ والاختلاف حتى لو سقي بجزء من ماء او وصل الى من  
في ارضه الى غيره فسدت صلواته قالوا ان كان امام فاحتمل او اعرض عليه لتقبل الا وجود هذه الاشياء نادر فلا يقال  
على صرح الشرع ولا في الضرورة في الصلوة ولان التقوى ورد في الوضوء والغسل اكثر منه فلا يقال  
عليه وكذا يحتاج الى كشف العورة وهو قاطع للصلوة وكذا اذا نظر فانه لا يقول وان سجد ليد بعد الفجر  
وقد سجد لانه لم يبق عليه سوى السلام وان تقدر الحدث غنت صلواته لانه ليس عليه من اركان الصلوة وقد وردت  
البناء مكان التقوى وان لم يبق عليه شئ من اركان الصلوة غنت صلواته وقد تقدم ولو اصابته نجاسة من خارج  
او شئ من الصلاة بغيره قال ابو يوسف روي عن ابي حنيفة ان سجد الحدث قلنا ههنا يتصرف مع قيام الوضوء فلم يكن في وجه  
ما ورد به التقوى في افعال الخير **مسألة** ويقع الغائبة اذا ذكرها في محلات سفر او حضر الغزاة من عزاء  
عز صلوة او يسهلها فليصلها اذا ذكرها لا وقت لها غير وقتها فالتا لا تقضي في كل الاداء قالوا ويقعها  
على الغائبة الوقتية الا ان يخاف قوتها ويرتب الغزوات في الغزاة والاصل ان الترتيب شرط بين الغائبة والوقتية  
وبين الغزوات كما روي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من شئ صلوة فلم يذكرها الا وهو مع الامم فليصل مع الامم ثم يصل الى شئ من  
ليجوز ان صلواتهم الامم قولهم ان الترتيب شرط لما يراه بالامم والاعادة وما روي عنهم كانت اربع صلوات يوم للفقهاء فقدنا  
خلق على الترتيب وقالوا صلواتهم اربع اهل قالوا بسقوط الترتيب بالنسبة والخوف قوت الوقتية والنسبة عن خمس  
اما النسبة فانهم رفعوا عن الخطا والنسبة الى الله وجهه ان وقت الغائبة وقت التذكر فاذا لم يذكرها  
فصلواتهم اربع اهل وقت واحد فلا يجزى الترتيب واما خوف قوت الوقتية فلا في مكة لا يفتقر احد المحدث  
في طلب المعقود ولا في وجوب الوقتية ثبت بالكتاب والتدريب ثبت بالخبر والاعادة فان اتسع الوقت عمل بها  
وان شاق فالجواب بالكتاب او بما كثر الغزوات في وقت السابعة لان اكثره بالكثره بالكثره والتكرار في التكرار في وجوب  
الصلاة ووجوبها بالوقت وانما تحق التكرار بدخول وقت السابعة وهذا هو قولنا ان تنزل على حدة زادت



الفصل في قولهم للصائم احب احساك واقتض يومك كما هو وقلة له وحفصه ربه وتدا فخرنا في  
 التطوع قضيا يوما كما هو ولا تعدوا بوجوه قاعدته على القيام بقدر ما يشاء من كان عام يصح قاعدا فاذا اراد ان يخرج  
 قام فقلنا وان كان ركع وسجدة ثم عاد الى الصلوة خيرا من طوع فربما شق عليه القيام فاجاز له ذلك احرا  
 للغير ومما علمه ينقل فيه خلاف قال فانما افتتحه قاعدا ثم قد يغيب عن جوار وقالا لا يجوز ان يستأجر بالاندر  
 ولان قوات القيام لا يبطل النطق ابتداء فكذا بقا وهذا لان القيام صفة لازمة فلا يلزم الا بالانتهاء صيرها التام  
 في الصلوة وهذا خلاف النذر قاله ليل ركعتان بتسليمة او ادراج او ثمان وكل ذلك نقل في التمهيد علم  
 ويكره الزيادة على ذلك لانه ليس في الصلوة في ركعتان قالوا في انها ركعتان او ادراج ولا فضل فيما ادراج وقالوا لا  
 في الليل المشي اعتبارا بالترجيح وقوله لم صلوا الليل مشي مشي وبين كل ركعتين فسلم وقوله عايشة ربه كان عام  
 يصلي بعد العشاء ادراجا لثلاث ركعتين وطولهن ثم ادراجا لثلاث ركعتين وطولهن وكانت عم مواظبة على صلوة  
 الصلوة ادراجا بتسليمة ولا بد ان يكون ركعتان فكانت اشق فيكون افضل قاله في افضل الاعمال احمدها اما اشقها  
 اما الترابيح فيكون اجابة وكان منها على التخييف فها المخرج عنهم واما قوله لم صلوا مشي مشي فها هو والله اعلم  
 ان يشتد على ركعتين فها مشي بوجوه الفصل بين كل ركعتين فها هو ويراد ما روي انه لم كان يصلي ادراجا  
 قبل العصر بفصل بين ركعتين بالسلام على الاكثر المقربين ومن تابعهم من المسلمين والمؤمنين قالا التزموا بما عناه  
 الفصل بينهما الشاهد ولا بد ان يكون ركعتان على اربع بتسليمة لانه لم نقل قاله وطول القيام او فضل من ركعتين  
 لا روي كما قاله في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل قاله طول القنوت لانه اشق ولان فيه قلة القنوت في  
 افضل من التسليم قاله والقراءة واجبة في ركعتين والاشق لان كل شفع صلوة فانه لا يجزى بالخرقة سوى تسليم  
 واحد والقيام الاشارة لكونه صفة مستحبة حقا قالوا يستحب الافتتاح في الثانية لانه ويجوز للركبان ان ينقلوا على  
 والبيئة اي في الركعة توجبت بوجوب اياها فان كان خارج المصير قالوا في ركعة واحدة من ركعتين على احدى الركعتين  
 خبير يروي اياه وعن ابي جهم ربه انه ينزل لركعتي الفجر لانه اكد من غيرهما وعن ابي يوسف انه يجوز  
 في المصائب وغيره من ركعتي الفجر لانه اشق من غيرهما وخارج المصير لانه لا حاجة الى الركعة  
 فيها اغلب فلا يفسر على المصير في التراويح سنة مؤكدة لان النبي صلى الله عليه وسلم اقامها في بعض الليالي وبين العذرة في  
 تركها الموطاة وهو خشية ان يكتب عليها المخطا في الرأفة وجميع المسلمين من زمن عمر بن  
 الخطاب الى يومنا هذا قاله ما رواه المسلمين حسنا فهو عند الله حسن ربه اسدين عمر بن ابي يوسف ربه  
 قالوا انما اباح ربه عن التسليم وما فعله عمره فقال التراويح سنة مؤكدة وله يجوز صفة ركعة من ركعتي الفجر  
 وله ركعتان فيه مبتدئا وله في امره الا ان اصل ربه وعنده من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عمر بن ابي يوسف ربه  
 على ان يكون فصل ما جاءه والصحابة متوافرون منهم عثمان وعلي وابن مسعود والعباس وابنه وطاهر والزيد ومعاذ  
 وابي وقيلهم من المهاجرين والانصاب وما ورد عليه واحد منهم بل ساعدوه في ذلك وامروا بذلك واستأقوا  
 بجاءه لكان على كل من ركعتي الفجر ما وان تخلق غير الجماعة افراد وصلوا في منازلهم لم يكونوا مسلمين

قال وينبغي ان يجتمع الناس في كل ليلة من شهر رمضان بعد العشاء فيصليهم احكامهم خمس ثم ويجت كل من وجب ادراج  
 ركعتان تسليمتين يجلس بين كل ركعتين من ركعتين وكذا بعد الخامسة ثم يجت كل من وجب ادراج ركعتين  
 عدا من الحرمين ولا يصلي الا في جماعة الا في شهر رمضان عليه الاجماع قال ابو يوسف ربه اذا قنت الامام في الوتر  
 لا يجزى ويقت المختار ايضا لانه دعاء هو الا فضل فيه الاختفاء وقا الخليل رحمه الامام ويؤمن من الاموم  
 ولا يقره بشهره بالقرآن واختلاف الصلوة به هل هو من ادراج او المتفرق من ادراج او من ادراج وحده وحده وحده وحده  
 في الوتر اذا قنت مع الامام لا يقنت ثانيا فيما يقض لانه ما مودع الامام متابعا له فصار موضعا فلو قنت ثانيا  
 يكون تكرار في غير موضع ولو غير مشروع ولا بد من الامام في التراويح على المشهور وان علم انه لا يشق على الجماعة يزيد  
 وباق بالعادة وباق بالثناء عقيب ركعتي الافتتاح وفيها ما بين العشاء والطلوع الفجر والصلوة حتى وصلوا  
 قبل العشاء لا يجوز بعد الوتر يجوز لانه تابع للعشاء دون الوتر ولا فضل استعاب اكثر الليل بها لانها قيام الليلة ويؤيد  
 او كونه الليل وقيام رمضان ويكره قاعدا مع العذرة على القيام لزيادة تأكدها والمنة ختم القرآن مرة واحدة وعمر ادراج ربه  
 بقية وكذا عشايات ليقع الرخيم في السنين المنزلة لقوله لم افضل صلوات الرجل بينه الا ما يكون في التراويح  
 لانه اشق من ركعة واحدة وراياه **صلوة كسوف الشمس** ركعتان كهيئة النافلة لانه لا يركع ركعة واحدة من الصلوة  
 من ابن مسعود وابن عمر وسعد بن ابى السخير ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين كهيئة صلاتنا ولا يجوز  
 فيها واعمالا لا يغيبها من الصلوة وقوله لم تأكلوا في الشهر الا ما كان في الشهر من هذه الاشياء فان روي  
 اي الصلوة فينصرف الى الصلوة المبرورة وهي ما ذكرنا قاله ويصليهم احكامهم المبرورة لانه اجتمع في شتر طر نائب الامام  
 خيرا عن الفتنة كاجتماعه ولا يجوز لما تقدم ولا يخطب لانهم ينقلوا ويطلبونهم القنوت لم يركعوا في  
 قام في الاولى بقدر البقرة وفي الثانية بقدر ال عراك فان لم يكن صلى الناس فرائد ركعتين او ارجاء لهما  
 نافلة ولا صل فيها فرائد وتحررا عن الفتنة ويرعون بعد حاجته تتجلى الشمس هكذا فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاله  
 انما لا ينهون شيئا من هذه الافراغ فارغبوا الى التوبة بالدعاء والذكر والاستغفار في خسوف القمر يصلي كل وحده  
 لانه يكون ليلنا فستغفار وان صلوا فرائد في حسن قالوا فاستغفروا ربكم ان كان غفارا برسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انما الدعاء والاستغفار وان صلوا فرائد في حسن قالوا فاستغفروا ربكم ان كان غفارا برسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قالوا وباق قدوم المستغفر وربكم ثم توبوا اليه برسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم صدرا على ان يرسل المطر الى المستغفر والحمد لله  
 المشهور ان اعرابا دخلوا فيهم وقالوا يا رسول الله هلكت الكراع والحواسي واجلبت الارض فادع الله ان يمسحها ورفق  
 يديه وادع الله ان يمسحها بالسحاب فتشابه سحابة ومطرت حتى ان الرجل القوي  
 ليحمله نفسه حتى عاد الى بيته ومطرت الى الموضع الغالبة ولانهم صلوا ما مشى وتركها اخرى فلا يكون سنة ومن تركه  
 ان يمشي يدعاه العبد وقالوا في تسقيب لكم لمجاء الدعاء التي يستنزل بها الغيث وتلا ابو يوسف وعمر بن محمد ربه  
 عنهما يصلي الامام ركعتين بلا اذان ولا اقامة يجزى فيهما بالقرعة ثم يخطب مستتبيا قوما او مستتبيا على سبيلهم وروى بن كاس

في رواية جعفر بن محمد عن ابي جعفر النعمان عن جماعة من الصحابة  
 في رواية جعفر بن محمد عن ابي جعفر النعمان عن جماعة من الصحابة



عن محمد بن ابي بكر كليب العبد لاروي ان عبد الله بن عمر قال لا يكره من  
 المتطهر ان يركب عبد الله بن عمر بن ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم ركع في صلاة ركعتين قبل الخطبة لم يركب الا ركعة الافتتاح وقفا  
 على الصلوة في سائر الاوقات ويستقبل القبلة بالدعاء لانه يستغفر الدعاء ويقلب رداءه عارضا انهم قد رداه وقال ابو  
 ذر كعب بن الاشعث وثقليل لاروا ان محمد بن ابي ايسر والابن علي ايسر والابن علي بن ايسر في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي  
 مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر لاروا ان محمد بن ابي ايسر في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر  
 ذلك قال ولا يخرج معهم اهل الذمة لان ابن عمر بن عبد الله في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر  
 الذممة قالوا هم وما دعاء الكافرين الا في ضلال **باب سجود السهو** وسجد السهو واجب وقال  
 بعضهم سنة فلا يركب الا في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة  
 وجوب نظر المتطهر بالسجود لا بالمنع قال وسجد له بعد السلام سجودتين ثم يشهد ويسلم قالوا كل سجدتين  
 وروى عن ابن عباس وجاؤا من الصحابة انه سجد سجودين في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر  
 وهو الحسن ثم يركب ركعتين ويسلم ثم يركب ركعتين ويسلم ثم يركب ركعتين ويسلم ثم يركب ركعتين ويسلم ثم يركب ركعتين ويسلم ثم يركب ركعتين ويسلم  
 الدعاء اخر الصلوة وهذا اخرها قال ويجب اذا اراد في صلوة فعل من جنسها كذا ركعة او سجدة او قعودا او قعودا لا يخلو  
 عن ترك الواجب او اخبر عن تركه وذلك موجب للسجود لانه قام الى الخامسة ففتح به فعد وسجد السهو قالوا وهو الامام  
 فيما يخافه او عكس لان الجهر والخفية واجب في موضعهما في حق الامام والمختار في ذلك الجهر في الصلوة على الاختلاف  
 لان ما دونه ذلك قليل يمكن الاحتراز عنه قال ولا يلزم التردد في الركعة او التردد في الركعة او التردد في الركعة او التردد في الركعة او التردد في الركعة  
 لان ذلك واجب وما عدل ذكر من الاكابر كالتكبيرات والتسبيح سنة فان قراء في الركوع والقعود وسجد السهو وان تشهد  
 في القيام والركوع وهذا لا يوجب القعود والركوع ليس محل القعود فكان تغييرا فيجب القيام محل الشاء فلا تغيير  
 فليجوز قبل ان يركع في القعود بالتشهد ثم الركعة فلا سجد عليه ولو لم يركعها قبل التمام سجد السهو لانه ليس بموضع ترك  
 سجدتين او اكثر كيف سجدتان بعد السلام تحتران عن كل زيادة ونقصان قالوا وان سجد الامام في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة  
 والا فلا تحقيقا لمواظفة ونفيا للحاجة وان سجد في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة  
 يؤدي الى القبول فيكون هو المأمور المأمور قالوا المسجود يسجد مع الامام فلو سجد مع الامام لا يفتد به لانه يفتد اول  
 صلوة وسجد اذا فرغ من الركعة اخر الصلوة كما من والقيم خلق المسافر حكم المسوق في سجدة السهو قالوا ومن  
 سجد في الركعة الاولى ثم تذكر وهو في القعود او في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة  
 كما في الركعة الاولى وان كان في القيام اقدم لم يركع لانه كالقيام وسجد السهو لانه واجب لانه قد فعل ذلك قالوا وان سجد في الركعة الاولى  
 فقام في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة  
 لانه قد فعل ذلك قالوا وان سجد في الركعة الاولى ثم تذكر وهو في القعود او في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة  
 واحدة صلوة في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة

ثم يفتي  
 خاصة  
 عام

عن محمد بن ابي بكر كليب العبد لاروي ان عبد الله بن عمر قال لا يكره من  
 المتطهر ان يركب عبد الله بن عمر بن ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم ركع في صلاة ركعتين قبل الخطبة لم يركب الا ركعة الافتتاح وقفا  
 على الصلوة في سائر الاوقات ويستقبل القبلة بالدعاء لانه يستغفر الدعاء ويقلب رداءه عارضا انهم قد رداه وقال ابو  
 ذر كعب بن الاشعث وثقليل لاروا ان محمد بن ابي ايسر والابن علي ايسر والابن علي بن ايسر في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي  
 مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر لاروا ان محمد بن ابي ايسر في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر  
 ذلك قال ولا يخرج معهم اهل الذمة لان ابن عمر بن عبد الله في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر  
 الذممة قالوا هم وما دعاء الكافرين الا في ضلال **باب سجود السهو** وسجد السهو واجب وقال  
 بعضهم سنة فلا يركب الا في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة  
 وجوب نظر المتطهر بالسجود لا بالمنع قال وسجد له بعد السلام سجودتين ثم يشهد ويسلم قالوا كل سجدتين  
 وروى عن ابن عباس وجاؤا من الصحابة انه سجد سجودين في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر  
 وهو الحسن ثم يركب ركعتين ويسلم ثم يركب ركعتين ويسلم ثم يركب ركعتين ويسلم ثم يركب ركعتين ويسلم ثم يركب ركعتين ويسلم  
 الدعاء اخر الصلوة وهذا اخرها قال ويجب اذا اراد في صلوة فعل من جنسها كذا ركعة او سجدة او قعودا او قعودا لا يخلو  
 عن ترك الواجب او اخبر عن تركه وذلك موجب للسجود لانه قام الى الخامسة ففتح به فعد وسجد السهو قالوا وهو الامام  
 فيما يخافه او عكس لان الجهر والخفية واجب في موضعهما في حق الامام والمختار في ذلك الجهر في الصلوة على الاختلاف  
 لان ما دونه ذلك قليل يمكن الاحتراز عنه قال ولا يلزم التردد في الركعة او التردد في الركعة او التردد في الركعة او التردد في الركعة او التردد في الركعة  
 لان ذلك واجب وما عدل ذكر من الاكابر كالتكبيرات والتسبيح سنة فان قراء في الركوع والقعود وسجد السهو وان تشهد  
 في القيام والركوع وهذا لا يوجب القعود والركوع ليس محل القعود فكان تغييرا فيجب القيام محل الشاء فلا تغيير  
 فليجوز قبل ان يركع في القعود بالتشهد ثم الركعة فلا سجد عليه ولو لم يركعها قبل التمام سجد السهو لانه ليس بموضع ترك  
 سجدتين او اكثر كيف سجدتان بعد السلام تحتران عن كل زيادة ونقصان قالوا وان سجد الامام في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة  
 والا فلا تحقيقا لمواظفة ونفيا للحاجة وان سجد في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة  
 يؤدي الى القبول فيكون هو المأمور المأمور قالوا المسجود يسجد مع الامام فلو سجد مع الامام لا يفتد به لانه يفتد اول  
 صلوة وسجد اذا فرغ من الركعة اخر الصلوة كما من والقيم خلق المسافر حكم المسوق في سجدة السهو قالوا ومن  
 سجد في الركعة الاولى ثم تذكر وهو في القعود او في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة  
 كما في الركعة الاولى وان كان في القيام اقدم لم يركع لانه كالقيام وسجد السهو لانه واجب لانه قد فعل ذلك قالوا وان سجد في الركعة الاولى  
 فقام في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة  
 لانه قد فعل ذلك قالوا وان سجد في الركعة الاولى ثم تذكر وهو في القعود او في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة  
 واحدة صلوة في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة قال محمد بن ابي ايسر في ركعتي الفجر والابن علي بن ايسر في ركعتي مستقبل القبلة

استأنف



بالسجود الصليبية لأنها اقرب ما من كروجه وينوي أداء سجدة التلاوة ولو لم ينو ذلك في النوازل لانه لا يجوز قبل سجود التلاوة  
تعبين الواجب والنية في الركوع قبل سجدة التلاوة وقيل لا ينوي عنها السجدة التي عقب الركوع لانه المحل المستقر  
الطهور وان كان ركوعه من ركوعه سجدة واحدة فالحجج فان الحاجة داعية  
الى التكرار لانه لو لم يكن ركوع السجود حرج مكررا وكان جبرا لم ينو سجدة السجدة على النبي ثم والنجي يسجد  
احدا به ولا سجدة واحدة واذا اراد السجود كثر وسجد ثم كثر ورفع راسه اعتبارا بالصلواتية وهو  
اعلم ويأخذ ابن مسعود عنه ولا تشهد عليه والسلام لانها التحليل ولا يحتره هناك **باب**  
ان يحسن من القيام او يحاق زيادة الموضع صلا قاعلا ركوع وسجود وموصيا ان يحسن عنها وان يحسن من القعود في مستقبل  
وقد ما يحسن القعدة او اعلم جنبه لولا لم يصح الركوع قائما فان لم يستطع قاعلا فان لم يستطع فعله فقامه يومى اياه  
فان لم يستطع فانه احق بقبول العذر منه وقاله لم يحسن حين صلا قائما فان لم يستطع فقامه فان لم يستطع فعله  
جنبك ولان التكليف بقدر الوسع والافضل الاستلقاء ليقع امامه الجهة القبلة ويجعل الائمة بالسجود اخفض  
من الركوع اعتبارا بما فرغ راسه شيئا يسجد عليه ان خفض راسه جان لحصوله والا لا يجزى لعدم  
قال فان يحسن من الركوع والسجود وقدر على القيام او في قاعلا لانه في ضيعة القيام لاجل الركوع والسجود لانه  
نهابة للخشوع والخضوع فيها وهذا شرع السجود بدون القيام كسجدة التلاوة والسهو ولم يشع القيام  
وهو وان استطاع ما هو الاصل في مشيئة القيام ولو صلا قائما موصيا جان والا فافضل لانه اشبه بالسجود  
وان يحسن عن الائمة برأسه اخر الصلوة لما روي ان ما على ذلك الخالد لاشي عليه وان يرد الى الصحيح انه يلزم منه  
قضاء يوم وليلة لا غير فغلب الحجج كما في النون والاعراف بخلاف النون حيث ينفضها وان كثر لانه  
لا يتعد اكثر من يوم وليلة غالبا قال ولا يومى بهيمة ولا قبل ولا يحاجبه لان من السجود لا ينال بهيمة الاشياء  
ولا يحتر لهما الائمة كما لو اوى بيده او جعله بخلاف الرأس لانه يتأذى به ففر السجود وقال نبذ رحمة الله  
يومى بالقلب لانه يتأذى به بعض الطرايض وهو النية والاخلاد فيؤدى به الباقي وجوابه ان الائمة  
بالقلب النية ولا يقوم مقام فعل الجوارح كالحج قال ولو صلا بعض صلواته قائما ثم تحسن فهو كالحج  
قبل الشروع معناه ان قدر على القعود انما قاعلا وان يحسن مستقبل لانه يتأذى الضعيف على القعود وان  
شرع قاعلا ثم قدر على القيام بين خلاف المحذور به بناء على ما تقدم ان صلوات الائمة خلف القاعدي يحسن عند ما  
خلا قاله ولو شرع موصيا ثم قدر على الركوع والسجود استقبل لانه بناء القوي على الضعيف ولا يجوز  
ما تقدم ومن جن او اعلم عليه حسن صلوات فضاهما ولا يقض اكثر من ذلك فغلب الحجج وذلك عند الكثرة  
بالتكرار وهو ما طور عن طريقه ولا يردى مريض جرح عند ثياب خمسة وكلما بسط تحته شيء يتجسس  
من ساعته على حاله مستلقيا وكذلك لا يتجسس كثة يزداد مرضه او ملحقه مستلقيا يتجسس بان نزع  
الما من عنده دفعا لزيادة الحجج مرضه لا يقدر على غيره لم يصح المكتوبة ركبا مما عايناه  
كذلك اذا لم يقدر على النزول او صلا وطن او علق لما روي انه لم كان في مسير فانه هو الى مضيق في حق  
الصلوات

غير انما من فرقته واليلة من سفل منزله فاذن عم وهو على راحته واقام فيقعد على راحته فصلا يومى  
ايما فعل اخفض من الركوع فلا بد ان لا يقدر على النزول سقط عنه كماله التحق واذا اجاز له الصلوة وكما  
فقد صرح الامام لان الركوب لا يقدر على الركوع والسجود ولما روي ان كان قد صلا في الركوع ولم يقدر على الركوع  
والسجود لاجل الطين على قائما يابا ولم يحسن عن الركوع والسجود فاذا صلا يوفى ذلك بذات في السير  
انتفا ولا خنلا لا يجوز في الصلوة وان تعذر عليه ايها جاز الصلوة مع السير كما في حالة الخوف  
ومن كان في السفينة فان قدر على الخروج الى الشط يحسن له الخروج ليمتد من القيام والركوع والسجود  
وانما في السفينة اجزاء لوجوده سبطا فان كان موشقا بالشط صلا قائما وكذلك ان كانت مستقرة على الارض لانه  
مستقرة في السفينة فاني باركان وان كانت سائرة يهيأ قائما فان صلا قاعلا وهو يستطيع القيام اجزاء  
وقد ساء وقال لا يجوز لان القيام ركن فلا يجوز تركه وصار كما اذا كانت مربوطة وله اروي بن سيرين قالا ما  
ان قيل من جعل على سباط السفينة جالسا ويحس جالس ولا في القابلة منها دوران لاسيما في القابلة كالحق كالحق السجود كان الغالب  
الشفقة كان كالحق في حق الرخص كذا هنا بخلاف المربوطة لانها تأخذ حكم الارض فان استدارت  
السفينة ويرى سائر السندار الى القبلة حيث كانت لانه يقدر على الاستقبال من غير مشقة فلا يسقط بالمصلا على الارض  
خلاف الركوب لانه الاستقبال يتعذر اذا كان يقطع طريقه فيقطع العذر **باب**  
وفرضه في كل رابعة ركعتان لمحمد عائشة رة قالت فونت الصلوة في الارض ركعتين فزيدت في الحضر واقرت في السفر  
ولا يعلم ذلك الا نوقفا وقاله صلى الله عليه وسلم ركعتان وركعتان تمام غير قصه على لسان نبيكم ثم روي ان  
عن النبي ثم انه قال لانه قد فرض عليكم الصلوة على لسان نبيكم في الحضر اربع ركعات والسفر ركعتين وصلته عن علي رضي الله  
الفجر والمغرب والوتر فلا قصر فيها اجماع ولو اتم الأربع فقد خالف المسننة لانه عم ما صلا باهل مكة بعد الحج  
صلا ركعتين ثم قال لانه انما اصله ركعتان في ما تقدم سقط فان قلده في الثانية اجزاء اثنتان عن الفرض وقد ساء  
لتأخير السلام عن موضعه وركعتان له ناقلة لزيادتها على الفرض وان لم يقعد في الثانية بطل فرضه لانه  
ترك ركعتا وهو الفعلة اخر الصلوة قال ويصير مسافرا اذا قارب بيوت المصرا قاصدا مسيرا ثلثة ايام ولما لم ياله  
لا يصير مسافرا اذا خرج من المروقة قالت العجبة رة لوفارقت هذا الحظ لقصرنا واما التقديم فلقد روي مسيح المسافر ثلثة  
ايام وديارها والمرايدان حكم جميع المسافرين يكون اتم قابله فيشاور كل مسافر سفره ثلثة ايام ليستوعب له كل الحجج  
ولو كانت السفر الذي يتعلق به الاحكام اقل من ثلاث لبقى من المسافرين من لم يبيت حكمه ولان الالف واللام للجس  
في دخول هذا الحكم كل مسافر ومن لم يبيت له هذا الحكم لا يكون مسافرا قال السير الايل ومشي الاقدام لانه  
الوسط المعتاد فان السير الماء في غاية السرعة وعلى الجبل في غاية البطء فاعتبرا الوسط لانه الغالب قاله  
ويعتبر في الجبل ما يليق بدوه البحر عند الريح لان هو الوسط وهو ان لا يكون الريح غالبية ولا ساكنة فينتظر في السير  
في مثل ثلثة ايام فيجعل اصلا قال ولا يزل على حكم السفر حتى يدخل مصر او ينوي اقامة خمسة عشر يوما في مصر او غيره

في كل رابعة ركعتان لمحمد عائشة رة قالت فونت الصلوة في الارض ركعتين فزيدت في الحضر واقرت في السفر  
ولا يعلم ذلك الا نوقفا وقاله صلى الله عليه وسلم ركعتان وركعتان تمام غير قصه على لسان نبيكم ثم روي ان  
عن النبي ثم انه قال لانه قد فرض عليكم الصلوة على لسان نبيكم في الحضر اربع ركعات والسفر ركعتين وصلته عن علي رضي الله  
الفجر والمغرب والوتر فلا قصر فيها اجماع ولو اتم الأربع فقد خالف المسننة لانه عم ما صلا باهل مكة بعد الحج  
صلا ركعتين ثم قال لانه انما اصله ركعتان في ما تقدم سقط فان قلده في الثانية اجزاء اثنتان عن الفرض وقد ساء  
لتأخير السلام عن موضعه وركعتان له ناقلة لزيادتها على الفرض وان لم يقعد في الثانية بطل فرضه لانه  
ترك ركعتا وهو الفعلة اخر الصلوة قال ويصير مسافرا اذا قارب بيوت المصرا قاصدا مسيرا ثلثة ايام ولما لم ياله  
لا يصير مسافرا اذا خرج من المروقة قالت العجبة رة لوفارقت هذا الحظ لقصرنا واما التقديم فلقد روي مسيح المسافر ثلثة  
ايام وديارها والمرايدان حكم جميع المسافرين يكون اتم قابله فيشاور كل مسافر سفره ثلثة ايام ليستوعب له كل الحجج  
ولو كانت السفر الذي يتعلق به الاحكام اقل من ثلاث لبقى من المسافرين من لم يبيت حكمه ولان الالف واللام للجس  
في دخول هذا الحكم كل مسافر ومن لم يبيت له هذا الحكم لا يكون مسافرا قال السير الايل ومشي الاقدام لانه  
الوسط المعتاد فان السير الماء في غاية السرعة وعلى الجبل في غاية البطء فاعتبرا الوسط لانه الغالب قاله  
ويعتبر في الجبل ما يليق بدوه البحر عند الريح لان هو الوسط وهو ان لا يكون الريح غالبية ولا ساكنة فينتظر في السير  
في مثل ثلثة ايام فيجعل اصلا قال ولا يزل على حكم السفر حتى يدخل مصر او ينوي اقامة خمسة عشر يوما في مصر او غيره







لا يكمل صلاة الجمعة في المصروفين ولا يجوز أكثر من ذكر لالة المصروف إذا جهرت أطرافه شق على أهل البيت  
من طرف إلى طرف فيجوز دفع المخرج فانه يدفع بالثلاث فلا يجز بعدهما وهذا كان على ربيعة العبد الجاهل  
ويستخاف من بعضا يهتفقه الناس بالمدينة والجبالة من المدينة والمخلاف في العبد والجمعة وحده وقال أبو  
الأنجب مومن واحد لانه المتعارف ولانه لو جاز في موضعين جاز في جميع المساجد لغيرها من الصلوات وانه  
متمنع وقال أبو يوسف لم يذكر إلا أن يكون من الموضعين نهرا واصل بعدد لانه يصير كغيره وكان أبو يوسف  
يامر بقطع الجسر يوم الجمعة لينقطع الوصلة من الحيانين فان لم يكن بينهما نهرا فالجمعة كغيره  
لعدم المزاحمة وقد وقعت في وقتها بشرائطها وتنفذ جمعة الآخرين ويقصروا الظاهر فان صلح أهل المسجد في وقتها  
لو لا يبرر فصلوه لكل فاسله لعدم الأولوية فلا يجز في الصلاة بالجمعة إذا خلا ما جاز في غير  
الظهر وانما في ما جاز لاتها وضعت عنهم تخفيفا وخفة مكان الزور فاذ حصرنا ذلك العذر فيجوز صلواتهم كما سافر  
قال في مصنف الظاهر اذا صام واذ احضر وصارت صلواته فرضا فيجوز لغيره كما في سائر الصلوات ولانه اليوم على البنية  
بأنه وهو صاف قال ومن صام الظاهر يوم الجمعة بغير عذر جاز ويكره وقال في الجوز واصل الاختلاف في وقت  
الوقت قال أبو يوسف هو الوقت هو الظاهر لكن العبد ما يربطه بقطار عنه باداء الجمعة وقال محمد بن هرون  
لانه ما مومرا والفرق هو المومر ولما ان يسقطه بالظهر خفة وعندها ان الغرض احدها لا يعينه ويتيقن بداره  
لانه انما اذا استطاع الغرض فذلك الجاهل احدها وعند زفر لم هو الجمعة والظاهر بدل عما رفق العذر ولانه  
ما مومر بالجمعة من غير الظاهر فاذا كانت الجمعة امر بالظاهر وهذا آية البدلية ولبات التكليف يعتمد العذر والعبد  
انما يقدر على اداء الظاهر بنفسه ومن الجمعة لانه يتوقف على شرائطه يتعلق باختيار الغير ولهذا لو فاتته الجمعة  
أمر بقتضاء الظاهر للجمعة ويجوز ان يكون الغرض من الظاهر ويؤمر بتقديم غيره كالخاء الغريق آخر الوقت  
وقيل الصلوة قال فان شاء ان يصلي الجمعة بعد ذلك جلت ظهره بالسعي وقال لا يبطل ما لم يدخل مع الامام لان  
السعي شرط كسر الحوز والطهارة وله ان يسعي من فراغ الجماعة وخفا يصح بالامر والاشتغال بغيره من الجمعة  
المختصة بها بنطال الظاهر كالتخييم قال ويكره لا يصح بالاعتذار ان يصلي الظاهر يوم الجمعة جماعة في المصروفين فيه  
الاخلا بالجمعة فبما يقتضيه يوم غيرهم بخلاف القرى لانه لا جمعة عليهم وقدر حرج التوارث في جميع الامصار والامكان  
يفعل المساجد وقت الجمعة مع انها لا يخلو عن اجابا لا عذار ولولا الكراهة لما غفلوا قال واذا خرج الامام يوم  
الجمعة لم يقبل الناس حرج التوارث واستمعوا وانصتوا لقوله فاسمعوا وانصتوا قالوا نزلت في الخطبة ومن  
كان بعيدا لا يسمع قبل يهر في نفسه والاصح انه يسكت الامر ويكفي الصلوة والامام يحطبه لان الواجب الاستماع  
لقوله ثم اخرج الامام فلا صلوات ولا كلام ولو شرع في الفعل قبل خروجه سكت عار كغيره فان كانت شجرة الشوق  
الثاني اتمه ولو كان شرع في الاسبوع قبل الجمعة انما قالوا ان اذ ان الاصل في الجمعة بعد فاسمعوا ثم كبره واذا  
صعد الامام المبرجلين واذا المودون بين يديه الا اذا كان الثاني هو الذي كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واي بكر وعمر رضي الله عنهما

من عاينه في الله من كثير الناس وتبعات المنازل زاد سودا اخر يرون قبل جلوسه على المنبر فاذا جلس اذن الثاني فاذا  
نزل اقام الثاني او المعتز في حوز السبي وترك البيع وقيل الاصح انه لا اذن اذ وضع بعد الزوال لاطلاق قوله لعاني اذا  
نزل الصلوة فاذا اتم الخطبة اقاموا **باب صلوة العبد** وجب على من يجب عليه صلوة الجمعة فلو لم يملك ولا يملك  
الجمعة ولكن الله على يهدكم قالوا الماد صلوة العبد لمواظبة على الله عليه ولم عليها ولقضاها اياها ولا فذلك بل الوضوء  
وقيل انما سنة والاول اصح وقوله ان اجتمع الصغير عيانا اجتماعا في يوم واحد الا دل سنة والثاني فرضه مضاه وجب  
بالسنة لانه قوله ولا يترك واحد منهما دليل الوجوب وقوله على من يجب عليه الجمعة لما يسيانها وبشرائطها كشرائطها في  
السلطان والجماعة والمهر الوقت وعند ذلك لما مر في الجمعة وقال صلى الله عليه وسلم لا اجمعة ولا تشترى ولا تطاول  
اصح الا في مصر جامع **باب الخطبة** فانه يحط بعد الصلوة كذا المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو تركها جاز  
لانها سنة وليس بشروط وقد استألف السنة وكذلك اذا خطب قبل الصلوة يجوز حصول المقصود وهي تعليم طينة  
اليوم ويكره لما يسيان ولا اذن لها ولا اقامه لانه لم يقبل **باب** وبسبب يوم الفطر لانسان ان يغسل لما تقدم في  
الطهارة وبسبب ان لا يندرب اليه في سائر الصلوة وليس احسن ثبانه لانه صلى الله عليه وسلم كان لا يجز في كل يومها  
في الجمع والاعداد وينطبق لانه صلى الله عليه وسلم لم كان تطيب يوم العيد ولو لم تطيب اهل غمر في الصلوة وما كان  
شيئا حلوا ثم اذن نبيا واخوه هكذا نقل من فعله صلى الله عليه وسلم ولانه تحقق معنى الاسم ومعارضة الى التمثال  
الامر ويخرج صدقة الفطر فيقبضها في مرفضا هكذا نقل صلى الله عليه وسلم وفيه توقيف قلب الفقير للصلوة قال صلى الله  
عليه وسلم اغنهم عن المسئلة في هذا اليوم وان اخرجوا جاز والتعجيل الفضل ثم توجه الى المصلي ويستحب ان يغني  
اجلا كذا روي عنه صلى الله عليه وسلم ولا يكره جهره عند اي حنفة رفته وقال كبير اعتبارا بالا فقي له ماري ان  
ان عباس رضي الله عنه سمع الناس يكرهون يوم الفطر فقال لقائده اكر الامام قال احسن الناس ذلك الذكر سنة على  
الاختلاف والا فزرو في الاصح فيقتصر عليه ولا ينقطع قبل صلاة العيد لانه صلى الله عليه وسلم لم يفعل مع حرجه على الصلوة  
وعن علي رضي الله عنه انه خرج الى المصلي فزاد يوما يصلون فقال ما هذا الصلوة التي لم ينفذها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقيل الصلوة من ارتفاع الشمس الى زوالها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي العبد والنفس على قدر ربح او ربح  
ولما شهد عنه بالصلوة بعد الزوال صلى العبد الغد ولو بقي وقتها لما اخرها **باب** وصلى الامام بالناس ركعتين لم يبر  
تكبير الامام وثلاث بعد هاتين فآخرة الكتاب وسورة مبرها ثم يكره ويبدأ اذ انشأه بالقرآن ثم يكره ثانيا واخر  
للكوع وهذا قول عبد الله بن مسعود ويؤيد ماري ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكره صلوة العبد رجائهم اقبل عليهم ثم  
وقال اربع اربع للزيادة وانشاء باصابعه وحضنه ايمانه فنيه عمل وقول وانشاء وتاكيد وعن ابي ج انه يسكت بين كل  
تكبيرين ثلث سمحات **باب** ويرفع يديه في الزوايد لما روينا ويخطب بعد الصلوة خطبتين يعلم الناس فيها  
صدقة الفطر لما روي بن عمر رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم كان يخطب بعد الصلوة خطبتين يجلس بينهما كما جمعه وكذلك ان يكر  
وعمر رضي الله عنهما وينبغي ان يستخلف من يصلي باصحابه الصلاة في المصروفين عن غير الله عنه وان لم يفعل جاز **باب**  
شهد بربوبية الهلال بعد الزوال فلو كان من الغد لما تقدم ولا يصلوها بعد ذلك لانها صلوة الفطر تخص يوم الجمعة

العلمان صلوة العبد واجبة على كل مومر  
روي عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى قال شرع الله  
الرجل في اقامته وكذا من سأل الله  
قال فاصد الاسرار انما سأل الله  
النا سائر في كل سنة ولان الله تعالى يوسع  
على عباده بالقرعة فيه  
ولا كان العلم الا في شرط ان لا يصلي العبد  
فكان سائر في كل سنة ولان الله تعالى يوسع  
القبل بالقرعة  
في صلاة







ولا يغسل عورته من تحت السر بعد ان يلقى على بده خرقة لئلا يلصقها **قال** ويقولوا للصلاة لانه سنة النبي وقاله  
صلى الله عليه وسلم لا يي غسلن ابنته ابدان بميا منها **قال** الا المفضضة والاستنقاء لشعور خراج الماء واحدم تصور منه  
الميت **قال** ويغسل الماء بالسر او الجصى ان اوجد لانه المبلغ في التقاض وهو القصير ولان الماء الخارج في ازالة القذر  
ويغسل راسه ويغسل يده ويغسل يديه من تحت المفاصل ان غرت شئ اذ الحاجة اليه ولا يوجذ شي من شعره وطفه ولا تحلن لانا لا نزاله  
هو مستغن عنها ذاك عانته من الله فيها في ذلك علام تصون سيكتم اي تستقن **قال** ويضع على شفة الايمن ويغسل  
حتى يعلم وصول الماء ثم يجمع على شفة الايمن فيغسل كذلك لان البراءة بالميا من السنة ثم يجلس ويصحب بطنه لعله في  
شئ اى بطنه فيخرج فيقولن به الاكفان وروي ان عليا رضي الله عنه لما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم اسندته اليمين  
وضح بطنه فلم يخرج منه شي فقال طبطب حبيا ويا رسول الله فانه خرج منه شي غسله لانه لا يزاله الخناسه ولا يغسل غسل  
لان الغسل عن بالني وقد حصل ثم يشقه خرقة لئلا يسل اكفانه فيغير مثله ويجعل الحنوط على راسه ويجتبه لانه  
طيب الوبي والكا في على صاحبه لان الطبيب سنة وتخصيص مواضع السجود لشربها **قال** ثم يكتفي في ثلثة  
اثلاث بيض حجره ازارا ويصلي ويلتفت وهذا كفن السنه لما روي انه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة اثار بيض حجره  
منها يمين وري ان الملكة كفت ادم عليه السلام في ثلثة اثار وقالت هذه سنة من تكلم بابي ادم وصفته ان يسل  
اللفافة ثم الاثار فترتها ثم تقضى ويوضع على الاثار وهي من القرن الى القدم وتغطف عليه من قبل اليسار ثم قبل اليمين  
اعني ارجاء الجنبين ثم اللفافة كذلك وهي من القرن الى القدم فان اقتصروا على ازار ولفافة جاز اعتبارا على الله  
ويغسل يداه يغسل يدي يهودين وكفوفيهما وهذا كفن الكفارة **قال** ولا يقتصر على واحد ولا عند الضرر لما روي  
ان اساتيد يده يعصب بن عمر كفن في ثوب واحد **قال** ولا يقتصر الكفن ان خاف ان تشاره فخرنا عن كشف العور  
ولا يكتن الا فبا يحسن لسه له اعتبارا على كبره **قال** ولكن المراه كذلك ترداد خارج وخرقة تربط فوق ثوبا يلبس القبر  
ثم الخارج فترقه ثم تربط الخرقه فوق القبر في الغيظ ثم الارار ثم اللفافة اعتبارا على طهرها حال حيها وهو كفن السنه لما روي  
عطت ان النبي صلى الله عليه وسلم ناولها في كفن ابنته ثوبا فباحث ناولها خمسة اثار وخرقة تربط بها فوق  
ثوبها فان انتصر على ثوبين خارجا وهو كفن الكفارة لانه ادى في ماسر به حال الجوه ويكوه انزل من ذكره وهو  
اي ثوبين يكفيها ازار ولفافة كحصول السر بها ويجعل شعورها طفتين من على صدرها فوق القبر تحت اللفاف  
من ثيابين لانه في حال حيها يجعل وراء ظهرها الزينة وبعد الميت زينا يستر الكفن فيجعل على صدرها كذلك والمراهن  
كاللحم وغير المراهق في خرقتين ازار ولفافة واذا ماتت المرأة ولا كفن لها فكفن بها على زوجها عذابا فيوسف  
اعتبارا بكسرها حال حيها وقال محمد لا يجب لانه الكسوف من مؤن النكاح وقد زل  
الصلاة على الميت فمن كفاه قال صلى الله عليه وسلم الصلوة على كل ميت وقال صلى الله عليه وسلم صلوا على كل ميت وفاجر  
واؤلى الناس بالامانة نعمه الطمان لانه في التقدم عليه ازارا ولما روي ان الحسن بن علي رضي الله عنهما حين  
توفي اخوه قس على ان لام قدم سمع عبد بن العاص وكان امير المؤمنين وقال لولا السنه لما قرنته ثم القاضي لانه في معناه  
ثم انما الذي ارضى امامه حال حيته ثم الاوليا الاثر فلا اقرب الاب فانه يقدم على الابن لانه نفسه عليه فكان  
اولي وعن ابي يوسف الاولي اولي بكل حال فانه تساو في القرب فكلهم سببا والاقر بقديم من شاء لان الحق له  
وللنبي ان يصلي ان يصلي غير الطمان والقاضي لان الحق له فان صلى على النبي فليس فيه ان يصلي بعده لان نعمه الصلوة  
تأوي بالولي وان دفن من غير صلوة صلى على قبره ما لم يطلب على الظن تشجحه لا لطلاق ماروينا فاذا

وحيك كنه الازلي الروح وان فلكه نال  
غداي يوسف عليه السلام والحمد لله  
سكان اوموس قال صدر الكهنة والثاني  
خان العتوب علي قول اي يوسف كبر

دو کجای این عالم طوفان از  
بعضی غلغله و رعدا در  
الافق را پیش لا فخر  
ش خبر جهان الله در روی آینه  
الم بیل الهمس - خیر لای

تجلی بخش

[illegible]

2. انا وجميع المسلمين صلوا على محمد وآل محمد  
 2. انا وجميع المسلمين صلوا على محمد وآل محمد  
 محمد كما صليت على ابراهيم وعل  
 ان ابراهيم انك عبد محمد

شيخة

الألوكة

[www.plushh.net](http://www.plushh.net)

ويغسل الطفل الشريد والجنب وأنهم يكون بالصحة والتخفيف

[illegible]



فانهم يعرفون يوم القيمة واداءهم مستحسب وما اللون لون الدم والريح ريح المسك فكل من كان مثل حالهم او كان في مقامه بان فعل  
ظلم ولم يجز في ذلك عوض ما في قلبه علمهم وقوله او قتله المسكين ظلم اي بخل عليه البعاه وقطاع الطريق لان عليا بن ابي طالب  
اصحابه الذين قتلوا الصديق وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دينه  
على شهيد او احد كملوه على الجبانة حتى يروى ان عليا بن ابي طالب قتل في كربلاء وقوله ان كان غدا فلا تأتوا غدا من هذه الدنيا  
بوتة ويؤمل بواحد بعد يصلي عليه فقل الرب ان الصلوة كانت عارضة في كل يوم وقوله ان كان غدا فلا تأتوا غدا من هذه الدنيا  
لان غداه بفعل الصديق الغيب الخافين والنفوس اذا استشهدوا وقال لا يصل الصديق ناسا على الباطل ولا الجحش لان غداه  
الغيا به سقط بالموت وما يجب بالحيث سعدا في حقه ولا في حيفه لانه لا يصح ان حنطة من عام تمل حنطة من سنة الملائكة  
تعلما وهو مخصوص من الموت بالعام والحاضر والفتنة مثله لما الصبي فلان الاجل في يومه بقا دم الغسل الا ان تركناه شهيدا  
ياكف المذهب ليني شره اهدى على ما روينا وهذا المعنى مودع في الخصي يبق على الاصل ومن مثل با  
ان يجيب الربة غداه وعندها الفل من وجد في المعركة يستأجر احمه به غسل لوفوع الشك في شهاده **قال** في  
في كتابه لان حرة في الله غداه لما استشهد كما عليه نزع ان غطي راسه برث فداها وان غطي راسه براسه فاسرسل  
على الله عليه السلام ان يغطي راسه وان يوضع على قدمه الاخر فانه يراى في جوارها وينزع عنه العز والسيادة  
والقائمه لافاضلت من اقباب الكتي والقي على الله عليه وسلم امره برفعها عن الشهيد **قال** فان اكل او شرب او ادعى او ادعى  
من امور الدنيا او باع او اشتري او صلى او حمل من المعركة حيا او عاش اكثر اليوم وهو يعقل غسل لانه نال مرافق الجهاد  
خفف عنه اثر الظلم فلم يبق في معنى شهيد احد فانهم ماتوا عطاشا وكهاسا بذرايعهم خرافا من نقص الشهادة ولم  
جاء بين الصديقين كلبا بطة الفيل لا لاداري لا يفصل لانه لم ينل رافق الجوع وعن ابي بوشم اذا صلى على ميت فقل  
وهو يعمل غسل لانه وجبت عليه صلاة ذلك الوقت وذلك من احكام الدنيا وان ادعى بامر ديني لم يصل لما روي  
ابن ابي عمير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تدفنكم ان قتل رسول الله فكم علف فلف وفات ولم يفعل **قال**  
والقول جدا او قصاصا بفعل او يصلي عليه لانه لم يفعل ظلم فلم يكن في معنى شهيدا **قال** والعبادة وقطاع الطريق  
الاصلي علم لا ينفع سحره في الارض فسادا وقال الله تعالى في جهنم لهم خزي في الدنيا والصلوة مستعانة لهم في  
بعضها وعلى من الله عند طغيان على البعاه وهو القدوة في الساب وكان ذلك شهيد من الصيابة من غير بول  
اجماعا **كتاب الزكوة** وهي في اللغة الزيادة يقال اذا زاد المال اذا عا زاد دس عمل بمعنى الطهارة وبقا  
فلان زكا العوض اي طهره وفي الشرع عبارة عن ايجاب طاعة من المال سوا مال مخصوص لما كان مخصوصا بغيره بمعنى  
لانها وجبة حرة عن الامانة قال تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم بها وتزكهم ولا تالها فانما تجب في المال النقي ان  
حصة او تقدير وسبب وجب جارك مال قدره او صرف فانه يقال زكاة المال قال ابو بكر الرازي يجب في الزكوة  
ولابد ايجاب النخا بالاختيار لوهاك وعن الكرخي على الفور وعن محمد بن ابراهيم عليه فانه قال لا يقبل شهادة من  
بود زكوة وهي فريضة محكمة لا يبيع تركها وكفر جاحدها ثبتت فريضة بها بالكتاب والسنة وهو قوله تعالى  
والزكوة والسنة ما روي بالحديث في الصلوة وعليها اجماع **قال** ولا تجب الا على المسلم العاقل البالغ الذي  
العبد للملك له والمكر غير مخاطب بالزكوة لما عرف في الاصول والصبي والمجنون غير مخاطبين بالعبادات وهي  
العبادات لانها احد مباني الاسلام واكرانه وقوله صلى الله عليه وسلم رفع العلم عن ثلاث عن الصبي حتى يجامد وعن  
المجنون حتى يعيق وعن السام حتى يستيقظ **قال** علي بن ابي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان زكوة من يجب عليه الصلوة  
ملك ثوبا خالصا من الدين فاضا لعل الخراج الاصلي ملكا تاما في طريق الحول اما الملك فلاه لا يجب في ملك  
له لا لقطعة ولما انصاب ثلثه على الله عليه وسلم فزرة به فقال ليس في اقل من ما بقي درهم صدقة وكذا ورد في

هذا الحديث يدل على ان زكاة المال لا تجب على الصبي والمجنون ولا على العبد للملك ولا على من لم يملك ثوبا خالصا من الدين

وان كان له ثوبا خالصا من الدين لم تجب عليه زكاة

سائر النصب واما خلوه من الدين فلان المشغول بالدين مشغول بالحاجة الاصلية لان فراق دينه من الدين الا ايل  
بمنه وبين الجنة اهم الخواص نصارا كالطعام والكسب ولا الملك فاقص لان القرم اخذه منه فهو قضاء ولا حاجة الزكوة  
جبت شكر النعم الكاملة ولان الله تعالى جعله مصرا للزكوة لقوله والفارسين ومن وجبها عليه وجوز اخذها  
في وصار كالمكاتب وان كانت له نصاب فاضل عن الدين زكوا لعدم المانع والمراد من له مطالب من غير العباد  
في له مطالب له من جهته العباد لا يمنع كالغارات والنذور وجوب الحج ونحوه ولا تنفع بالم يقص بها لا يمنع لانها  
انعت في حكم الدين فاذا قضيت بها صارت وبنا لم تمنع فاختلعت في دين الزكوة قال زفر لا يمنع في مال الرباطة  
الرباطة ملائكة من جهته العباد لان الاداء للمالك وقال ابو يوسف ان كان الدين في الزكوة مات استهلكه  
الزكوة بعد الحول ويحب في دينه ومالك لا اخرج فانه يجب عليه الزكوة ولا يمنع ما في دينه من الزكوة ولو كان الدين  
في العين لم له نصاب فقص عليه سنون فانه يجب الزكوة بجميع ما بقي من السنون خلافا لفرع وعندها لا يجب الزكوة  
في الفضة ومنع الدين سواء كان في الزكوة او في العين لان الاخذ كان ادنى الى الامار وعندها هي اياه عند فزرة الى  
المالك وذلك لا يستلحق طلب الامار حتى لو علم ان اهل بلدة لا يؤدون زكوة من طابعهم بها ولو لم يصح  
الساعي كان له اخذها فكان له مطلب من جهة العباد فيمنع والذين المعترض في خلال الحول تمنع عند  
مخر خلافا لابي يوسف والمهر منع مؤجلا كان او موقعا وقيل تمنع المجل دون الموقع وقوله فاضل  
الحول الاصلي لان قوله صلى الله عليه وسلم المرء احق بكسبه وقوله ابراهيم بن محمد يدل على وجوب زكوة  
الحول الاصلي وهي دون السكنى وثياب البوت واثاث المنزل وسلاح الاستتار ودورات الركوب  
وكسب الفضة والاثاث الحزين وغير ذلك مما لا بد منه في معاشه واما الملك التام فاحترز عن ملك  
المكاتب لان الزكوة وجبت للنعمة الكاملة وانما فدية ناقصة ولما روي انه صلى الله عليه وسلم قال ليس  
في مال المكاتب زكوة حتى يعيق وقوله في طريق الحول لان الحول لا بد منه قال النبي صلى الله عليه وسلم  
لا زكوة في مال حتى يحول عليها الحول ولانه لا بد من التمكن مع الشرف في النصاب مدة يحصل منه الماء ونحوه  
بالحول لا شغاله على الفصول الاربعة التي يعينها الاسعار غالبا ثم لا بد من اعتبار كمال النصاب في ادول  
الحول لا انعقاد وفي اخره لوجوب الاداء وما بينهما حالة البقاء فلا اعتبار بها لان في اعتبارها حرجا عظيما  
فان بالتصرفات في النفقات تتناقص ويرداد في كل وقت فسقط اعتبارها دفعا لهذا الجرح **قال** ولا يجوز  
اداء بها الا بنية مقارنة لعزل الواجب او الاداء لان النية لا بد منها لاداء العبادات على ما مر في الصلوة  
والزكوة يودي بتقوا فربما يخرج في النية عند اداء كل دفعه فالتقينا بالنية عند العزل فسيبها لا يسيبها  
ومن صدق بجميع ماله سقطت فانه لم يبقها والقياس ان لا يسقط وهو قول زفر لعدم النية وجبه  
الاستحسان وان الواجب من النصاب قال صلى الله عليه وسلم في الرقة ربع العشر وقال في عشرين مثقالا نصف  
شقالا الى غيره من النصوص والزكوة هو التملك على وجه المبره وقد وجب حصول اداء الواجب تطعا  
لان له الا في الكف ففقد ادب الجزا والنية شرطت في النعمين والواجب قد تعين باخراج الكل ولو قدر  
البعض سقطت زكوة ذلك البعض عند محمد خلافا لابي يوسف **قال** ولا زكوة في مال الفسار وهو المال  
الصالح والساقط في البحر والمذخور في المنارة والعبد الابي والمفسر والمحب اذ لم يكن عليها



بينة والمودع عنده من لا يرضى به ذلك والمودع في البستان والارض فيه اختلاف الروايات والمذاهب في  
 البيه ليس بضار وقال في رجب الزكوة في الغار الاطلاق القوي والسبب مقتضى وهو الملك ولا يضر زوال  
 اليد كان السبيل ولنا قول على بن ابي حمزة في رجب الزكوة في المال الضار وقيل لعنه بن عبد الله بن علي  
 رد الاموال على اصحابها اخلا تأخذ منهم زكوة لما يعني قال لا تأخذها من ضارها والعباد ان لا يدخل القاسر والفضل  
 في ايجابها واستقامتها فكانت توفيقا وله شال غيرنا لان النما باله استغالب وبه عاين خلاف ابن السبيل  
 لانه قال في الله **قال** وتجب في المستفاد الجاني بركبة مع الاصل وهو ما يستفاد بالعبادة او الارش  
 او العينة لقوله صلى الله عليه وسلم اعلم ان السنة شهر يردون فيه الزكوة فاحذر ذلك فلا تكون فيه حتى  
 في راس السنة وهذا قول علي بن ابي ابي راس السنة وهو يوجب راس السنة وهذا راجع على  
 ما يروي في الزكوة في ما جئ به على الجمل لان عام ومارسناه خاص في المستفاد او الجمل عاروا على غير الجمل  
 على الجملين ولان في اشتراط الجمل للمستفاد مشقة وعناء فان المستفاد قد تذكر فباعتبار عليه من راس  
 اشتر الجمل وفيما يلك مستفاد والجمل السبيل وصار كالاولاد والارواح اما المستفاد الجمل لا يفي  
**قال** وجب في النصاب دون العود وقال محمد وزفر فيها وصورت لو كان له ثمنون من الغنم فملك منها  
 اربعون فملك شاه عن ابي جعفر عن ابيه عن ابي يوسف وعنه محمد بن ابي جعفر وشاه لو كان له تسع من الابل  
 فملك منها اربع فعليه شاه وعنه محمد بن ابي جعفر وشاه لو كان له تسع من الابل فملك منها اربع فعليه شاه  
 بسببه شكر الله له والمال الثاني ولنا قول صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل شاه في الزيادة شيخي يكون  
 عشر وهذا يخرج في نفي الوجوب في العنق ولانه يسقط النصاب فيتعرف الهلاك اليه كالزجاج في النصاب **قال** ويسقط  
 بهلاك النصاب بعد الجمل فان هلك النصاب سقطت حصته لان الواجب جزء النصاب لانه فكانت الزكوة والنفي البيه  
 بعد حمله كالعبء الجاني اذا مات ولم يوجد الطلب لا يملكه لغيره ليعينه حتى لو امتنع بعد طلب الساجي يعني على  
 قوله الكوفي لا يخاف امانة فينصب بالهالك بعد الطلب كالوديعة وقال عامة المشايخ لا يضمن لان المالك اذا ساء وضع  
 العين وان ساء وضع القيمة من التدين والعروض وغير ذلك فكان له ان يورث الدفع يحصل العرض واما الاستهلاك  
 فقد تعري فيمن عقوبه **قال** ويجوز فيها دفع القيمة وكذا في ملكك غارات والنذور وصدقة الفطر والعشور  
 لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة وهذا نص على ان المالك اذا اخذ مرقه وكما جئ به باخذ من صدقة وراي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابل الصدقة فانه كوما فغضب وقال انما انفقتم عن اخذ كوام على اموال الناس  
 فقال الصدقة انما ارجعها ليعبر عن نكته وانما صرح بحد الباب وقوله معاذ لاهل اليمن حين بعثه  
 النبي صلى الله عليه وسلم اليهم ابشروهم بهذا نص على ان المالك اذا اخذ مرقه وكما جئ به باخذ من صدقة وراي  
 من المهاجرين والانصار وكان ثابت به رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يكره عليه واما قوله معنى الله عليه وسلم  
 خذ من الابل الحديث فهو محمول على التيسر لان اداء هذه الاجناس على اصحابها السهل ويسر من غيرها  
 من الاجناس والفقرة فيه ان المقصود ابدال الزرع الموهود الى الغنم وقد حصل قال صلى الله عليه وسلم  
 ان الله تعالى رضى على الغنماء الفحل وسماه الزكوة وصار كالجنية بخلاف الهدايا والنفقات لان ادائه

زكوة

الدم

الدم غير معقولة المعنى فيها جاز المصدق وسط المال لقوله صلى الله عليه وسلم خذ من مواشي اموالهم اي الوسط لان  
 اخذ الجمل اضرار برأس المال واخذ الردي اضرار بالغير فقلنا بالوسط فعديلا بينهما ولا يأخذ الردي ولا الماخض  
 ولا خيل الغنم ولا الاكولة لما ذكرنا ولقوله صلى الله عليه وسلم اياكم وكرايم اموال الناس وقال عمر بن الخطاب  
 عد عليهم النخلة ولو بها الراي على يديه الكسائر ترككم الردي والاكولة والماخض ونخل الغنم **قال** ومن ملك  
 نصابا تجمل الزكوة قبل الجمل ستة او اكثر والنصب جاز لما روي انه صلى الله عليه وسلم استسلف العباس  
 ركوة عاميرة ولانه ادى قبل السب فلا يجوز كفيتهما من العبادات ولان النصاب الاول سب لوجوب الزكوة  
 فيه وفي غيره من النصب الا ترجيحها فاضم اليه وكانت تبعاله وقال زفر ادى عن نضبه لا يجزيه الا من النضبه  
 الذي في ملكه لانه ادى قبل السب وهو الملك ولنا ما بيناه ولان المستفاد يسقط للاصل في الوجوب فيكون  
 تبعاق حكم الجمل ايضا فكذا الجمل حاله على الجميع **فصل** ومن امتنع من اداء الزكوة اخذها الامام كرها  
 ووضعا موضعها لقوله تعالى خذ من اموالهم وقوله صلى الله عليه وسلم خذها من اغنيائهم وهذا لان حتى الاخذ  
 كان للامام في الاموال الظاهرة والباطنة لان من عتق هذه النصوص فنقضها من الاموال الباطنة الى رباها  
 مخافة تفتيش الظلمة اموال الناس فصار ارباب الاموال كالوكلاء عن الامام فان علم انهم لا يردون طائفة بها  
 وما اخذ الخراج والبضاعة من الزكوة لا يثني عليهم لانه عجز عن حمايتهم والخاصة بالخاصة ويقضي اهلها با  
 لاعاده فيما بينهم وبين الله تعالى لعلمنا انهم لم يأخذوها بطريق الصدقة ولا بصرفها مصارفا واحدة  
 المتأخرات فيما ياخذ الظلمة من السلاطين في زماننا قال الشيخ يفتون بالاعادة كالمسئلة الاولى وقال  
 ابو بكر الرازي يفتون باعادة الصدقة لا تخاف الفقراء ولا يصر فونها اليهم ولا يفتون في الخراج لانه حتى المقاتلة  
 وهو منهم حتى لو ظروهم على الاسلام عدوا قاتلهم قاله شمس الاله السرخسي الاصح ان ارباب الاموال اذا نوا  
 عند الدفع الصدق عليهم سقط عنهم جميع وكذا جميع ما يورث من الرجل من الخبايا والمصادرات لانها ما عزم  
 اموال المسلمين وما عليهم من السعيات فوق ما لهم من الخيرات والفقراء حتى قال محمد بن مسلم يجوز اخذ  
 الصدقة لعلين عيسى بن مهران والخراساني ومن مات وعليه زكوة او صدقة فمات لم يورث من تركته وان شغل  
 به الورث جاز ان اوصي به يفتون في ثلثه لانها عبادة ولا يتايد الاله او نبيه بخلاف بعض العبادات لان العبادة  
 شرعت لله تعالى لتقريب الطابع الى العاصي وذلك لا يفتي بغير رضاه وقصده ولا في عامور بالاتبان ولا  
 يتحقق من غير الا ان يكون نائبا عنه لقيامه مقامه بخلاف الوارث لانه يخلد خيرا ونقصه هذا ان لا يجز  
 اداء وارثه عنه الا ان اجوزناه استحقاقا وقلنا يسقط عنه اداء الوارث لخبر الخشبة حيث قال صلى الله  
 عليه وسلم ذين الله ارباب **باب زكوة السوام** السامية التي تكتفي بالرجي في كثير حواشي فان علقتها فماتت  
 او اكثر فليس بسامية لان اربابها لا يدعهم من الطلح ايام الفلج والشتاء فاعتبر الاكثر ليكون غالبا لا ايسر  
 انما وجب الزكوة لحصول النماء وحقق الموت وانما يتحقق اذا كانت بسام اكثر المدة اما اذا علقت فالهنة اكثر  
 وكثيرها توفى في اسقاط الزكوة كالمطونة ذابها فاعتبر الاكثر وهي التي تسام للرب والنسل والنفاء اما  
 لو سبغت للحل والركوب فلا زكوة فيها لعدم النماء والابل يتاكد الجنت والعراب لان الاسم ينتظمها

الذي بالغ في المصدق بالكلية  
 قال الاصمعي ان العبد اذا لم يملك  
 شيئا ولا يملك

الذي بالغ في المصدق بالكلية  
 قال الاصمعي ان العبد اذا لم يملك  
 شيئا ولا يملك















وتكلم في الاخلاق وان اخذوا الكمال الا قدر ما وجدوا في ما عندنا من ما وطئوه ومثل لا يوجد لانه عند  
وان اخذوا من القليل احدنا منهم كركب وعلي رواية كركب الركن لا يوجد لان القليل عفو ولا يحتاج الى حمانه  
**قال** ان كركبهم القول والفرع من القول اذ قال ادب الى عاشرا اخر الى الففرا المص وحلف  
مصدق بعباده اذ كان عاشرا اخر ما اذا لم يكن لم يصدق لظهور كركبه وكذا في السوايم الا في دفعه الى القرا  
لانها عبادة خالصة الى الله تعالى وهو امين والقول قول الامين مع اليقين وعن ابي يوسف لا يحلف  
قال اذا قال صحت او صليت قلنا السامي يميناً بكونه ولا يكتب وكذا اذا قال هذا المال ليس لي او ليس  
لليثارة وحلف مصدق بشرط اخراج البراءة في رواية حسن لا يبا علة لصدقه قلنا الخطا فيه الخط  
ولم يكن علة وانما اختلف حكم السامية في الادوية الى القراء لان ولاية الاخذ اما الامام فليس له  
ان يخرجها بنفسه وسائر الاموال يخرجها بنفسه والمسلم والمذبي سواء لان الذي من اهل دارنا  
وهو كالمسلم في المعاملات واحكامها **قال** واخرى لا يصدق الا في احوال الاداء لانه يوجد  
منه الحمانه وجميع ما معه يحتاج اليها ولان الجزية ليس بشرط في حقه حتى لا يمكنه من المقام في دارنا  
سنة واما الدين فلا يطالب في دارنا وقوله ليس للثارة بكونه الظاهر لان الظاهر انما دخل دارنا  
بالمال للثارة واما يصدق في احوال الاولاد والطلاق بقوله هو وكدي لانه ان كان صادقا ولا  
تعدت لانه حق الجزية والولد حقيقة فتقدم المالية في حقها ولو عشر للثارة ثم عليه في اخرى  
لم يشره قبل القول بخروج من الاستيصال الا ان يرجع الاداء للجزية ثم يخرج ولو خرج من يومه  
لانه امان جديد وكذلك اذا حال للقول بخروج والاعاء لمان **قال** ولعشر ثمة الجز دون الجزير قال  
زفر عشرها لاستيصالها في المالية عندهم وقال ابو يوسف كركب ان من يصبأ حيلة كانه جعل الجزير بها لغير  
وان القراء عشر للثارة دون الجزير وجه الظاهر وهو الفرقان الاحد سبب الحمانه والمسلم له ان  
يجي خرم للتحليل فيجوز خمر غيره ولا كذلك الجزير ولان الجزير من ذوات  
القيم وحكم يحميه حكمة والخمر مثله فلا يكون حكم القيمة حكما **قال** عن رضي الله عنه  
ولو ضم بيعها واخذ والعشرون انما يضاف اليه برء مثله في الجزير **باب ١٢٦**

**العدن** سلم اذ ذبح وجد دون ذهب او فضة او حديد او رصاص او نحاس في ارض  
عشر او خراج خمسة في والباقى له **قال** صلى الله عليه وسلم وفي الركان النسي والركان يبارك  
الكنز والمعدن لان الركان عبارة عما غيب في الارض واخفى فيها وانه موجود في الكن والمعدن  
ولانها كانت في ابوي الكفار وقد غلبت عليها فنكون غنيمه وفيها الخمس والواجد  
كالغنائم فله الاربعة للاخماس لعدم المزارع **قال** وان وجد في داره فلا  
شي لانه ملكها جميع اجزاها والمعدن من اجزاها وكذلك لو وجد في ارضه  
وذلك في الجاني الصغير يجب في الارض دون الدار والفرق ان الدار ملكها بلا مؤنة اصلا والارض يجب فيها  
المعشر

والخراج فلم يغزل عن الموت فيجب في المعدن ايضا وقال ابو يوسف وغدا في الدار والارض لا يطلق الحديث  
وجوابه ما قلنا وهو يجوز على غير ملكه **قال** وجد حجري في دار الاسلام فهو في الدار لانه ليس من اهل القبايل وقال ابو يوسف  
كثيرا منه علامة المسلمين فان كان فيه مصحف او كان عليه مكتوبة الشهاده او عليه ملك من ملوك الاسلام  
فهو لقطنة لعلمنا انه من قطع المسلمين فلا يكون غنيمه وان كان فيه علامة المشرك كالصلبة الصني ونحوها  
فهو مال المشركين فيمكن غنيمه فدية الحرة والباقى للواجد وبالا علامة فيه فلو لقطنة لسوا من العهد فالظاهر  
انه لا يشره قماره الكفار وقيل حكم اموال الجاهلية لان الكفر غالب من الكفرة وهذا كله اذا وجد  
فلا يخرج مملوك فان وجد دار رجل مالا قدرنا من اموال الجاهلية فهو لمن كانت الدار له وهو المختلط الذي له  
خطه الامام عند الفتح **قال** ابو يوسف وهو الواجد وفيه خسر قيساعا الموجود في المفاضة لانه هو الذي اظهر حازه  
ولم يملكه الامام لانه لو ملكه الكفر مع الارض لم يكن عدلا ولها ان المختط له ملك الارض بالحياز فيملكها ظاهرا  
وبالها والمستوى يملكها بالعقد فيملكها الظاهر دون الباطن فيبقي الكفر على صاحب المختط وواقوله لو ملكه الامام  
لم يكن عدلا ولنا هو مما مور بالعدل بحسب الطائفة وما وراء ذكر غير داخل في وسعنا لم يوجد المختط  
قلوبه ورثته هكذا فان لم يفرق المختط فلا قصا ما كره فيقرب لها **باب ١٢٧**  
**الزكاة** وهم الذين ذكرهم الله تعالى في قوله انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية الموقوفة قلوبهم **قال** الله  
اعز الاسلام واعني بمنزلة ومنهم عمر بن الخطاب ابو بكره **قال** لا يعطى القديرة في ديننا ذكر شيء كان يعطى  
رسول الله عنه ثلثا لكم اما اليوم فقد اعز الله الذين وان ثبت على الاسلام والا فبينا وبينكم المستيف  
وافقه عن ذكر ابو بكر والصحابه وكان اجماعا **قال** الفقير وهو الذي له ادنى شيء والمساكين ارضي لاشرك  
ورق ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله الفقير الذي لا يسأل ولا يفتقر الى شيء والمساكين ارضي لاشرك  
عكس ذلك ان الفقير بالمسألة تظهر افتقاره وحاجته والمساكين زمامه لا يسأل ولا يفتقر الى شيء والمساكين ارضي لاشرك  
حالا من الفقير وفائدة الاختلاف تظهر في الاوقاف عليهم والوصايا لهم دون الزكاة والعامل على الصدقة  
يعطى بقدر علمها يسعه واعوانه زاد على الفتن او يفتقر لانه قد عرق نفسه بالعمل الفقراء فيكون كفايته في الملم  
كالقائلة والقاضى وليس ذكر باحالة لانه علم غير معلوم ويجعل للفقرى دون الحاجة شئ مما يفتقر من شبهه او يسخ  
والها شئى اوله بالكرامة والنفرة عن السخ فلا يقاس عليه الغني ولو هكلك الزكاة في يد العامل سقط  
اجره لان حقه فيما اخذ واجرت من اخذ منه لانه نائب عن الامام والفقراء **قال** ومنقطع الغزاة والحاج  
وهو امراد بقوله وفي سبيل الله **قال** ابو يوسف فقراء الغزاة لا غير لانه المفهوم عند اطلاق هذا اللفظ  
ولجانه رجلا جعل بغيره في سبيل الله فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يحمل عليه الحاج ولانه سبيل الله كما عاينه  
من امثاله وامره وطاعته ومحابهة النفس التي من عرق الله تعالى والمكاتب يعان في فكر رقبته وهو  
اعوان بقوله وفي الرقاب هكذا ذكره المفسرون قالوا لا يجوز الى مكاتبها شئ لانه المالك يقع المولى وذكر  
ابو الليث لا يدفع الى مكاتب غني واطلاق النقص يقتضي الكل وهو الصحيح **قال** والمعدن الفقير وهو المراد







الاذن ظهر غنى وازواية انا صدقة عن ظهر غنى والاصل في الصوم ما روي عن عبد الله بن ثعلبة ابن صغير الغدري عن النبي انه  
 قال اذا كان من غير اوصاء من شعير وعزرا قال فرمى الله به في الفطر على الفكر  
 والاثنى والحق العبد صاعا من غير اوصاء من شعير وقال عزم اذ صدق عن كل حق وعبد يهودي او نصلي في  
 قال عن نفسه واولاده الصغار وعقبيله للخدمة ومدينه وامه وولده وان كانوا كافرا لا غير والاصل في ذكر ان  
 سبب وجوبها ان يسبحونه ويكبرونه في راسه في الذب والنفرة قال عزم اذ اذن عن ثعلبة بن صغير عن اولاده الصغار  
 وما اليكم المسلمين والكفار والمدينين وامه ولد عن نزل العبد ولا يجزئ ابويه واولاده الكبار وزوجته ومكانته  
 لعدم الولايه ولو كان ابوه محنونا فقير لا يجزئ عليه صدقة فطر الجود المؤنة والولايه ولا يجزئ حذنه مع وجود  
 ابويه فان عدم فعليه صدقته وقيل لا يجزئ اصلا وعزرا يوجب رماه او اخرج عزرا زوجته واولاده الكبار وهم في عيال  
 بغير امهم اجزاء هم لانه ما دون فيه عادة قال واهي نصف صاع من زير او دقيقه او صاع من شعير او دقيقه او تمر او زبيب  
 آنا البر والشعير والتغز فاما رويانها الدقيق فلا منه مثل الحب بالاجود وكذا سويقها واما الزبيب فله روي في حديث  
 في سبب الجذري او صاعا من زبيب وعزرا روي في الزبيب نصف صاع لانه بول كعبه فاشبهه الحنطة قال ابو ثعلبة  
 وفد مرقه في ذكر الزكوة قال ابو يوسف الدقيق احب الي من الحنطة والدرهم احب الي من الدقيق لانه يسير على الخبي  
 وانفع للفقر والاحوط الحنطة لخرج عن الخلاق ولا يجوز الخبز والاقط الا باعتبار القيمة لعدم وجود النقص  
 قال والاصح غايه اطلاق البعراقي وقال ابو يوسف رحمه الله اطلاق رطل ونش رطل وهو صاع اهل المدينة يقولون انه  
 عن رسول الله عم حلق عسله وقال عزم صاعا اصفر الصغار ولما روي الدارقطني في سنة عن ابي القاسم رايته  
 يتوصا بالتمه ويقتل بالصاع غايه اطلاق وعمره نذر الصاع لاخراج الكفارة ثمانية اطلاق كحضن الصاع وان  
 اصغر من الهاشي قال وفي بطلوع الفجر يوم الفطر لانه في الصدقة الفطر والفطر انما يتجدد باليوم ودون الليل  
 فان قدما هاجز لانه اذا بول السبب هو راس يومه ويكبر عليه وقال الحسن لا يجوز روي بن ابي عمير انه يجوز ان يمتنع  
 فنصوم رمضان عن خليفه ابوبكر يوم رمضان ولا يجوز خيله وان اخرها فعليه اخراجها لانهما قريبه مالهية معقولة المعنى فلا  
 يسقط بالتأخير كالزكوة بخلاف الفدية فان الاراقة عبيد جعفر المعنى وان كانا للصغير مالهية عنه وليه وعزرا  
 لانه مؤنة كاليانبة ونفقة الزوجة وقال محمد رحمه الله لا يجزئ ماله كالزكوة ولا يجوز ان يمتنع عن الصبي ويشتري اخر اجبا  
 يوم الفطر قبل الخروج الى المصلى وقد بيناه في العيدين يا  
 الصوم في اللغة مطلق الامساك بقا اصامت الشمس اذا وقعت في كبر السماء وامساك عن السير ساعة الزواله قال النابغة  
 جيل صيام وخيل صيام اي مسكة عن العلف وغيره مسكة وفي الشرع عبارة عن امساك مخصوص وهو الامساك عن الفطر  
 الثلثة بصفة مخصوصة وهو قصد التقرب من شخص وهو المسلم بصفة مخصوصة وهو العمل بصفة مخصوصة وهو العمل بصفة مخصوصة  
 في انما مخصوص وهو من بين النهار من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس وهو فريضة محكمة يمكن جاحدا ونفسا  
 تاركها ثبتت فريضة بالكتاب في قوله عن شهد منكم الشهر فليصمه وهو قوله كتب عليكم الصيام وبالسنة وهو ما روي في الحديث

في كتب الصلوة وقوله من صوموا شهركم وعليه اجماع الامم وسبب وجوب الشهر لانه فطر اليه يقال صوم رمضان ونكته ينكر  
 الشهر وكل يوم سبب وجوب صومه قال صوم رمضان فليصمه على كل مسلم عاقل بالغ ادا وقضاء آت الفريضة فلم يتركها واما الامام  
 فلانه الكافر ليس بالاحكام والبلوغ والعقل والصبي والمجنون في تحايطهم واما اداء فلقوله عن شهد منكم  
 الشهر فليصمه واما قضاء فلقوله كما فقرة من ايام اخر فليصم عن ايام اخر قال وصوم النذر والكفارة واجب  
 اما النذر فلقوله كما وليخوفوا نذورا وقوله ان يذكروا اما الكفارات فلما ياتي فيها ان شاء الله قال وما سواه  
 نفل لانه النفل في اللغة مطلق الزيادة في الشرع الزيادة على الغايض والواجبات قال وصوم العيدين واما  
 التشريق حرام لرواية عقبة بن عامر قال نهى رسول الله عن صوم يوم النحر واما التشريق وقال عزم ان ايام من  
 انها ايام اكل وشرب وبعالي يوم الفطر ما مور بافطاره في صومها الفرة الاسر والمخالفة الامم وعلى ذلك اجماع  
 قال وصوم رمضان والنذر المحيى يحوز بنية من الليل الى المصطفى المتهاوي بمطلق النية وبنية النفل اعلم ان النية  
 شرط في صوم وهو ان يعمل بقلبه ان يصوم ولا يجوز ان يسمي عن هذا في سائر فترات وليست النية باللسان بشرط  
 ولا خلاف في اول وقتها وهو غروب الشمس واختلوا في آخرها ما بينه ان شاء الله كما وقال في النية في صوم رمضان  
 ليست يشترط للمصلي المقيم لان الزمان متغير لصوم الفريضة فحقه حتى لا يجوز غيره فيحصل فيه امساك  
 دفع عن فريضة رمضان لعدم مناسحة غيره وصار كاعطاء النصاب حسمه للفقر بعد العمل وتاخره بغيره  
 فلا يجوز الا بالنية كسائر العبادات ولقوله عم الاعمال بالنيات ولما مر في الصلوة ولان الامساك قد يكون  
 للعبادة او لعدم الاشتناء او للمرض والنذر فاخته وقد يكون للعبادة فلا يتغير لهما الا بالنية كالفريضة في الصلوة  
 واداء طهارة الى العفو بخلاف في نفي النية فانه لا يشترط لان الصوم المشروع فيه لا يتنوع في قوله الزمان  
 متغير لصوم الفريضة فلما نعلم ان الامساك حصل للصوم فلم قلتم ان حصل غايته لا من حصل الامساك  
 وقد خرج جوابه واداهية النصاب قلنا وجبه منه معنى النية وهو القوية لحصول الثواب فيه وهذا لا يكون صوما خارج  
 في الموصوب للعقار لحصول الثواب اما هنا حصل مطلق الامساك ولا ثواب فيه وهذا لا يكون صوما خارج  
 رمضان وروي الغدري عن الكرخي انما نكر هذا القول عن زفر صرة الله وقال انما منه هيم انه يكتفي فيه واحدة  
 كترك ما له ووجهه ان صوم الشهر عبادة واحدة لان السبب واحد وقدره واحد من الشهر فصار كركامات الصلوة وجوابه ان النية  
 شرط لكل يوم لان صوم كل يوم عبادة واحدة لا يفسد صوم يوم لا يمتنع صوم الباقي وكذا عدم الاهلية به فانه لا يمتنع فقول  
 الاهلية في الباقي فيجب النية لكل عبادة ولا تخرج صوم اليوم بحسب البطل قال عزم اذا قبل الصيام ههنا وغابت الشمس فقد اخط  
 الصائم واخرج يحتاج الى الخوض في اليوم الثاني فيحتاج الى النية كقول الشهر واما جواز الصوم بالنية الى نصف النهار  
 روي بن عبيد بن اسحق عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 فقال عزم انه لا يجوز ان يترك الصيام واما ما روي في انما نكر هذا القول عن زفر صرة الله وقال انما منه هيم انه يكتفي فيه واحدة  
 فليصم امر بالتمه وانه يقتضي التقدير على الصوم الشرعي انما يمتنع بيان الاحكام الشرعية واما ما روي في انما نكر هذا القول عن زفر صرة الله







قالوا ان كان صام شعبان او اقله صوما كان يصوم فصوره افضل وان لم يكن كذلك فافضل من الصوم افضل لما عني وعائشه رضي الله عنهما في الحديث ان النبي يصوم هو خاصة وفي الحديث ان الصوم الحرام المأثور  
 لا يختار بل يثبت ان شهر رجب لا يصوم وهو مكره عا وجه مخرج من الكراهة ولا كذا الكراهة **فصل** ومن جامع او حرم مع  
 في احد السبيلين عاملا او اكل وشرب غدا او دواء فعليه قضاء والكفارة مثل القضاء ولا خلاف في وجوب القضاء  
 ووجوب الكفارة بالاجماع ولقولهم للاعرابي حين قالوا قعت اهلي في نهار رمضان متوقفا اعتق رقبة ولو لم يملك  
 من افطر رمضان فعليه ما عا انما يظهر ولا يشترط الاثر الوجود للجماع بدون الانزال وروي الحسن عن ابي رباح عن ابي بصير  
 الكفارة في الايلاج في الشهر اعتبارا بالحدود الصحيح الاول لقضاء الشهوة على الكمال اما المراهقة فيجب عليها ما يوجب عليه  
 كالغسل والحدود كانت في هذه الاوقات عليها كماله انسيان لاستقامتها في الحكم بالحديث ولو كرهت زوجها في امرها بالحي  
 عليها وعزها في الكفارة عليه الاكره ولو علمت بطلان الخبر دونه وكنته عند حجة جامعها فالكفارة عليها خاصة وانما وجبها  
 بالاكل والشرب بالغدا والدواء والحديث المتقدم وهذا قد افطر وروي ابو داود عن رجل جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 شرب في رمضان فقال من غير سكر ولا مرض قال نعم فقال له اعتق رقبة وهذا نص وتحت علي ما قاله انما الكفارة في الاكل والشرب  
 والجماع وان حافت الحائض من رجوعه في سبيلها لم افطر سقطت الكفارة لانها تبتين ان صوم ذلك اليوم لم يكن مستقفا عليه  
 صومه والكفارة انما تجب بان صوم مستحق عليه بخلاف السفر لان الكفارة وجبت حقا لله تعالى فلا يقدر على  
 ايصاله بخلاف الحيض والمرء لا يرضى ولو سافر لم يتركه لا يسقط ايضا وقال زهير بن ربيعة يسقط كالحيض والحائض وجوبها  
 ان حصل من غير حجة صاحب الحق فلا يجعل عذر الخلق في امره والحيف قالوا جامع فمادون السبيل او اربعة  
 او قيل اربعة فانزل واحتق واستقط او اقل في اذنه وادوى جايئة او امة فملا او اتبع الحديث في ملافيه  
 او شح بظنه ليلا والحق طالع او افطر بظنه ليلا والشهر طاعة فعليه القضاء لا غير اما الجماع فيبذل دون السبيل او البهيم  
 مع الاثر الا انزال باللسان الغيلة فلقضاء حقه الشهرين وانما في الصوم ولا يجزئ الكفارة لتمكن النقصان في قضاء  
 الشهوة والاحتياط في الصوم الايجاب كونه عبادة والكفارات الذميمة لانها من الحدود واما الاحتقان والاستعانة والافتقار  
 في الاذن ودوليا بيفة والامة فلوصلوا لمطر الا داخل وهو ما فيه مصلحة البدن من الغدا والدواء قالوا لم افطر ما دخل  
 ولو اقل ما دعه اذنه لا يفطر لعدم الصورة والمعنى بخلاف الذهن لوجوده معنى وهو اصلاح الدوام وقال ابو بصير  
 ومحمد بن ابي سعيد الصوم في الجايبة والامة لان الشبهة عند رها الوصول من منفذ أصلي ولعدم الشبهة بالوصول  
 لاجتماع هذين المنفذ واسداده بالدواء وصار كالباسر وله ان يطوبى الدماء اذا اجتمعت مع رطوبة الجراحة اذا دأب  
 سبيله قالوا في فصل بخلاف الباسر لانه ينشف الرطوبة فينسد في الجراحة قالوا مشايخنا رحمهم الله العترة  
 عند الوصول لوجه كماله بوصول الباسر فسد ولو علم عدم وصوله الرطوبة لم يفسد واما اذا ابتلع الحديد فله صوم  
 ولا كفارة لانعدامه معنى واما استقاء صلافة فله عدم من قال فلا قضاء ومن استقاء فعليه القضاء وروي في ذكره عن  
 مرفعا ومرفقا عنه وزهير بن ربيعة وان لم يملأ ولم يفصل بينهما في ظاهر الرواية لا لخلق الحديث والمصالح الفصل وهو  
 رواية الحسن بن زحاح لان ما دون صلاة الخ تمع الرقيق كالموتى ولا كذا كملاء الخ واما اذا شح بظنه ليلا والحق طالع

انف  
 ابن  
 رواه  
 ابن جرير  
 او مشي

او افطر

او افطر بظنه ليلا والشح طالع فاما بظن لغوات الركن وهو الامساك ولا كفارة لقيام الحذر وهو عدم التعرض  
 الكفارة في الجاني ولو جوعت النامية والمجنونة فقد صوم ولو جوعت ولا كفارة لعدم التعرض ولو استقبح بكفة افطر لوجود  
 الجماع معنى ولا كفارة لعدم الصورة قالوا في اكل وشرب او جامع ناسيا او نام فاحتكم او نظر الى امرأة فانزل  
 او اذهت او كثر او قبل واعتاب او غلب الخ في ما افطر في احليله او دخل حلقه عينا او ذبا بواحد او صبح حبس لافطر  
 اما الاكل والشرب والجماع قالوا بفساد وجود النافي وجب الاستحسان في كل واحد من ذلك الذي اكل وشرب ناسيا وهو صائم  
 ثم على صومهما انما اطهر ركب واستقال في رواية اخرى في صيف الله فان ظن ان ذكره فط فاكل متعمدا فعليه القضاء  
 دون الكفارة لانه موضع الظن وهو الخيال فكان شبهة وعز محمد بن ابي الحارث في الحديث من اكل متعمدا فعليه الكفارة لانه  
 لا شبهة حيث امره بالانعام وروي الحسن بن زهير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 لقوله في ذلك لا يفطر في الصائم التي والجماعة والاحتدام رواه عليه انما لا يغيره واما الدهن فانه يستعمل في ظاهر  
 البدن كالاعتسار واما الكحل فلما روي ابو داود عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 روي عائشة رضي الله عنها انهم كان يغسل وهو صائم واما العيبة فلعدم وجود المفطر صورته ومعنى فان ظن ان ذكره فط فاكل متعمدا  
 فعليه القضاء والكفارة بلغة الحديث او لم يبلغ الحديث لان كون العيبة غير مفطرة في ما بينت عليه اذكره في الحديث  
 مقتضى القياس لان العلماء اجمعوا على ان العيبة لا يفطر واعتبار بالحديث في مخالفة الجماع واما غلبة النية فلما  
 تقدم من الحديث واما الاقطار في الاحليل فعندها ما قال ابو بصير رضي الله عنه يفطر بواحد من اعضاءه وبين الجوف  
 منفذ بدليل خروج البول والاصح ان ليس بينهما منفذ بل البول يخرج من منفذ واحد والجماع يخرج من منفذ  
 لا يعود شحنا فلا يصل للخلاق اذا وصل الى المثانة اما لا وقف في القصة لا يفطر لاجتماع واما دخول الخياط والذباب  
 فلا يملك الاحتراز عنه وكذلك الختان بخلاف المطر والشح حيث يمكن الاحتراز عنه واما اذا اصبح جنبا  
 فلما روي عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصوم جنباً من غير اعتدال وهو صائم ولا يملك الاحتراز عنه  
 يقولون فلا يملك الاحتراز عنه الاية ومن ضرورته وقوع الغسل بعد الصبح قالوا ان ابتلع طعاما بين اسنانه  
 مثل الخبثه افطر ولا يبق مثل ذكره عددا فلا تنجم به البلوى فيمكن الاحتراز عنه قالوا ويكره وضع الفكر والذوق  
 قد الخبثه لانه لا يبق مثل ذكره عددا فلا تنجم به البلوى فيمكن الاحتراز عنه قالوا ويكره وضع الفكر والذوق  
 والقبلة ان لم يامن على نفسه اما موضع العلكا فيمنع من تعريض الصوم للفساد وهذا في العلكا كالمصنف بعضه  
 بعض ما اذا كان غير صائم فانه يفطر لانه لا يملك الاحتراز عنه ولا يفطر لانه لا يملك الاحتراز عنه ولا يفطر لانه لا يملك الاحتراز عنه  
 الذوق لانه لا يملك الاحتراز عنه ولا يفطر لانه لا يملك الاحتراز عنه ولا يفطر لانه لا يملك الاحتراز عنه ولا يفطر لانه لا يملك الاحتراز عنه  
 شح فانزل فقالوا انما يدين ودينه واحد قالوا في الشح يملك نفسه ولانه اذا لم يامن على نفسه بما  
 يقع في الجماع فيفسد صومه وجب الكفارة وذكره مكرهه وانما شح كالبلة ويكره للقبلة موضع الطعام  
 لصغيره لما فيه من تعريض الصوم للفساد فانه لا يمكن له ان يامن به لانه لا يملك الاحتراز عنه ولا يفطر لانه لا يملك الاحتراز عنه  
 خافت عليه ولا يجوز له المصنع كان اولي **فصل** ومن خاف ان يرض او يرضه فافطر لقوله

للصالح



من كان منكم من رمضان فافطر فعلة من أيام أخر معناه فافطر فعلة من أيام أخر من رمضان  
يوجب القضاء والمسافر صومه أفضل لأنه عزيمته والأخذ بالهن من أفضل وقاله المسافر إذا فطر رخصة  
وان صام فافطر جازاً فلو نزلوا في السفر رمضان جازاً لا صام وان سافر بعد طلوع الفجر لا يقدر  
اليوم لأنه لم يصر صومه مقيم فلا يبطله باختياره فان افطر فعليه القضاء والكفارة بخلاف ما إذا مرض  
لأن العذر جاز ومزبيل صاحب الحق قال فان ما نال على حاله ما لا شيء عليه لأنه لا يجب عليه صيام عدة من أيام  
أخره لم يبركه لأنه لو كان عذراً في إسقاط الأداة فالحرج فلا يكون الموت عذراً في إسقاط  
القضاء أو في قاله وانما وقام ثم ما نالهم القضاء بعد ذلك لأنهم لا يذكرون العذر إذا كان عدة من أيام أخر قاله  
صياح لأن طعام الكرم يوم مسكينة الفطرة لأنه وجب عليها صومه بأدرك العلة وإن لم يصبه إلا يوم  
الاطعام لأنه عبادة فلا يبركه إلا بامره وان فعلوا جازاً ويكون له ثواب ذلك قاله الموضع إذا خاف علق  
أدبها أو انفسها فافطرنا وقضت لأخيه قياساً على المريض والحاج رفع للحرج والقصر والشيوخ لا يقدر  
على الصوم بفطر ويطمع لأنه حار ولا يرحى له القضاء فاستقل وقضاه إلى الاطعام كالميت وقد قيل في كونه  
يطعمونه فزيتاً لا يطعمونه قاله مزبيل الشهر كذا فلا قضاء عليه لأنه لم يشهد الشهر وهو السبب لأن غير الخليل  
لهذا يصير مولداً عليه ما شاء فافطرنا لأنه لا يشهد الشهر لأنه لا يشهد الشهر لأنه لا يشهد الشهر  
شهره بعضه لأنه لا يشهد الشهر لأنه لا يشهد الشهر لأنه لا يشهد الشهر لأنه لا يشهد الشهر لأنه لا يشهد الشهر  
لأنه مرض بضيق الفجر ولا يبركه إلا بامره وهذا لا يصير مولداً عليه فكان مخاطباً بقضية حاله من الأيام  
كان مخصصاً عن النبوة قاله وما أنت بنعمة ربك بجنتك وقد اغني عليه في مرضه قاله ويلزم صوم من اغني بالشرع  
إذا فطرنا أو فطرنا وجهه في الصلوة قاله إذا ظهرت الحاجة أو قدم المسافر وبلغ الصبي أو اسلم الكافر في  
يفطرنا ما مسك بقية ولا يصوم يومه على الصبي والكافر ولو فطرنا موه لم يجزهم لأنهم لا يبركه إلا بامره  
لا يشهد الشهر لأنه لا يشهد الشهر لأنه لا يشهد الشهر لأنه لا يشهد الشهر لأنه لا يشهد الشهر لأنه لا يشهد الشهر  
والنقص عن مواضع الترم واجب قاله من كان مؤمناً بالله واليوم الآخر فلا يقصر حوا قول الترم قاله وقضاء رمضان  
أن شاء تابع وإن شاء فرق لأنه قولها عدة من أيام أخر لم يشترط فيه التتابع وهو أفضل مسارعة إلى استكمال  
الخير فان جاء رمضان أخر صامه لأنه وقت غفرنا الأول لأن رجح السنة وقت القضاء الأيام المقتضية ولا يجب عليه  
القضاء ولا القضاء لا يجب شيء أخر قال ومن نذر صوم يوم العيد أو أيام التشريق لم يبركه لأنه نذر بقوله يوم الصوم  
وأضافها إلى وقت شروعه فيه الذكر الغزير ويلزم كالنذر بالصلوة في الوقت المكروه والنية المحصنة أياها  
الصوم فيها والنية المحصنة قوله عم لا يصوم في هذه الأيام من عن الصوم الشرعي والنية تقتضي القدر  
لأنه انتهى من غير النذر وقيل لا يبركه إلا في يومه لا يبركه إلا في يومه لا يبركه إلا في يومه لا يبركه إلا في يومه  
كان الصوم الشرعي مقدوراً في هذه الأيام في يومه النذر لأنه لا يبركه إلا في يومه لا يبركه إلا في يومه لا يبركه إلا في يومه

عنه  
والجامل

لا تخبر

ويقضي يخرج عما وجب عليه ونوصيه من الجاهل لأنه إذا كان منكم من رمضان فافطر فعلة من أيام أخر من رمضان  
خرج عن العدة وإن كان اعتقها بالإيجز عشر من الوجبات ولو قال عد علي أن أصوم هذه السنة افطر العبد وأقام  
التشريق وقضاها كالميت أهلاً ونزراً سنة متتابعة ولو نذر سنة فغير عينها يلزم صوم اثني عشر شهراً مطلقاً  
لأن السنة المنكرة بالأيام محدودة فلم يكن مضافاً إلى رمضان في المعصية إضافة إلى كونه نذراً فلم يمتنع  
إلى رمضان فلا يجزئ قضاءه **باب ١٣ الاعتكاف** وهو لغة التمتع المقام والجس قاله  
سواء العاكف فيه والباري وفي الشرع عبادة عن المقام في مكان مخصوص وهو المسجد أو صوم مخصوصه  
من النية وهو صوم غير عام ما يقع أن شاء الله كما قال الاعتكاف سنة مؤكدة لأن النبي صوم وأطعمه ربه أبوهريرة  
وعائشة رداً أن النبي كان اعتكف العشر الاخر من رمضان منذ قدم المدينة إلى ثوبه أنه كان يعتكف في  
ما ترك الاعتكاف حق فبطر وهو شرف الأفعال إذا كان عن الطهر قاله عطاء مثل المعتكف كحل الحاجة إلى العظيم فجعل  
عليه ما به ويقول لا يبرح حتى يرضى حاجته فكذلك المعتكف يجلس في بيته الله تعالى ويقول لا يبرح حتى يغفر له قال  
ولا يجوز أقل من يوم وهذا الواجب هو المنذور باتفاق أصحابنا لأن الصوم في شرطه ولا صوم أقل من يوم  
فلا اعتكاف أقل من يوم ضرورة وكذا كونه واجباً في القول لم لا اعتكاف إلا بالصوم وروى عائشة ردة عن أبي هريرة  
... يجوز أكثر منها اعتكافاً لا أكثر بالكلية من غير تحديد ساعة لأن معنى الفعل على المسححة الأبرار التي يجوز النطق قاعدة  
مع القدرة على القيام هو لا ذكر الواجب قاله وهو النبي في مسجد جماعة مع الصوم والنية أما البتة فإنه ينبغي  
وأما كونه في مسجد جماعة لقوله تعالى وانتم عاكفون في المسجد وقاله حديثه ردة سمعت رسول الله يقول لكل مسجد له امام  
ومؤذن فإنه معتكف فيه وقاله حديثه الاعتكاف في مسجد جماعة ولأن المعتكف ينتظر الصلوة فيقتصر بمكان  
يؤتيه فيه الحاجة وكما كان المسجد أعظم فالاعتكاف فيه أفضل وأما فيما تقدم ولا ريب منه ما اعتكف الآ  
صياماً والله كشرعه فقوله وانتم عاكفون في المسجد ولم يبين كيفية فكان فعل النبي مبيهاً لأنه لو كان غير  
صوم لبيته لم قولاً وفعلًا ولم يحدد على التطهر جازاً وأما النية فلا بد من النية لما تقدم قاله المرأة  
تعتكف في مسجد بيتها وهو الموضع الذي اعتكف الصلوة ويشترط في حقها ما يشترط في حق الرجل في المسجد لأن الاعتكاف  
لما كان اعتكافاً في موضع صلاته وكانت صلواتها في بيته أفضل كان اعتكافها فيه أفضل قاله عم صلوة المرأة في بيتها  
أفضل من صلواتها في مسجد بيتها وصلواتها في مسجد بيتها أفضل من صلواتها في دارها وصلواتها في حرم دارها أفضل من  
في مسجد بيتها وبوتري خير من لو كانت تعلم من ولا اعتكف في المسجد جازاً لوجود شرائطه ويكون لما روي قال  
ولا يخرج من معتكف الحاجة إلا بالنسب والجمعة ما روت عائشة ردة أن النبي صوم ما كان يخرج من معتكف الحاجة  
الأنسب والحاجة بولاً وغائط أو غسل جازاً ولا بد من وقوعها ولا بد من قضاءها في المسجد فكان مستثنى  
صنوفها أما الجمعة فلا يخرج من الجواز ولا بد من وقوعها ولا بد من الاعتكاف في بقية ركعاته بخلاف الجمعة  
الجمعة محصنة فينافية يخرج قبله قدر ما يكمل أداء السنة قبلها وقبل ركعات بقية الجمعة







































[illegible]

وأوصفت الحجة واجهدت في سبيل الله وقالتم على دين الله حتى انك لا تبقين فصلى الله على رجبك جسدك وقبرك صلاتاً  
 جامعة الى يوم الدين برسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ورد في قبرك جنتك من بلاد شاعة ونواح عبيد قاصدين لقضاء حجتك  
 فالنظر الى ما ترك والنياشين بزيارتك والاستشفاع بك الي ربنا فان الخطايا قد قصمت ظهرونا والاوارار قد انشلت كواهلنا  
 وانت الشافع الشفع الموعود بالشفاعة والمقام المحمود وقد قالوا تكولوا ثم اذ ظلموا انفسهم جاؤك فاستغفروا الله  
 واستغفر لهم الرسول وحيه الله تعالى بأرحم الراحمين وقد جلبت كل ظالمين لانفسنا مستغفرين للذنوب فاشفع لنا الي ربك  
 واسأله ان يمننا على نفسك وان يمشي نافع من تركك لوجهنا فاحضرنا وان سقينا بكاسك غير غزايانا ولا نادمين  
 الشفاعة عند الشفاعة برسول الله بقولها علما ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية وتبلغه  
 سلام من اوصاء فيقول لا سلام عليك برسول الله عز وجل ان يستشفع بك الي ربك فاشفع له ولجميع المسلمين  
 يقف عند وجهه مستند بر القبلية ويصل عليه هاشمياً ويحمله فلا يزال حتى يحاذي من اس القديق معه ويقول لا سلام  
 يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صاحب رسول الله في الغار السلام عليك يا رفيق في الاسفار السلام عليك يا نعمة على  
 جبرائيل الله عتاف افضل ما جاز اما ما ضاع امة نبية فخذ خلفته يا حسن خلفه وسلكته طيرتقه ومن اجه خير مسلك قالتم  
 اهل الردة والبرعة وجهود الاسلام ووصلت الارحام ولم تزل قابلاً للحق ناهضاً لاهل الحق انك اليقين والاسلام  
 عليك ورحمة الله وبركاته اللهم اغتننا عما جسد ولا تحب سبحانه في زيارة رجبك يا ربح الراحين ثم يتحول حتى يحاذي قبرك مرة  
 فيقول لا سلام عليك يا مكسرهم ان الله عز وجل افضل الجزاء مني عن استغفارك فلقد نظر الاسلام والمسلمين حياء  
 وميتاً فلذلك الایام ووصلت الارحام وقوس بكر الاسلام وكنت المسلمين اساقاً مصرعاً وهادياً مهدياً بجمعة شهرهم  
 واغنيب فقيرهم وجبرت كسيرهم والاسلام عليك ورحمة الله ربكم ثم يرجع فلا تصف دراج فيقول لا سلام عليك  
 يا حبيب رسول الله ورفيقه وزيرك ومشيئته والمعاوين له على القيام في المدين والقائمين بعده بقصالي المسلمين  
 جزا كما ان الله احسن جزاء جنتك كما انك تسب بكما الى رسول الله ليشفع لنا برسول الله ان يغفر لنا خطايانا ويغفر لنا  
 ويمتنا علينا ويحشرنا في زمرة ثم يدعوا انفسهم ولو اذهب الله اوصاء بالزعماء وجميع المسلمين ثم يقف عند راسه ثم  
 كالاول ويقول اللهم انك قلت وقد قلت ولو انهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك الآية وقد جئتكم سامعين قركم طائفين  
 امركم مستشفعين بغيركم الي ربنا اغفر لنا ولايائنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية ربنا انشأ الدنيا  
 حسنة وفي الاخرة حسنة الآية سبحانه ومثل رب العزة عما يصقون الى اخر السورة ويربدي ذكر ما شاء وبغض  
 اشاء ويدعوا فيا يجهر بالدعاء ويوفق لمن شاء الله ثم ياتي بالسلطان او ليه بالربط لنفسه فها نحن تالله عليه وهي  
 به المقرب والمقرب وكثير ويتوب الى الله تعالى ويدعوا بجماعة ثم ياتي بالروضة وهي كالوصف المروج وفيها يصلي امام الموضع  
 اليوم فصلى فيها ما تيسر له من عليه بغير من الشرح والثناء على الله تعالى والاستغفار ثم ياتي بالموضع يدين على الرمانة  
 التي كانهم يضع يده عليها الا خطب لئلا يركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويصل عليه ويسأله ما شاء ويتقون برحمته من سخطه  
 وعظمه ياتي بالسلطان الذي فيها نبيه الخ من النبي ثم يركب خطبة الفجر فترادهم فاضفتم منكم واخذتم انتم ليلا

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله











بالعقد وقال زفر هي هبة مبتدأة لأنه لا يمكن جعله ثمة أو ثمة لأنه لا يصير ملكه عوض ملكه فجعلناه  
هبة مبتدأة ولأنه بالزيادة والخط غير وصف العقد من الرشح إلى الخسرات أو بالعكس ولما كان بطلان  
في مكان تغيير ولا بد من زيادة من القبول إلى التمسك ولا بد أن يكون المعقود عليه فاجزا قابلا لتغير  
حق لا يفتح في الثمن بعد هلاكه ويصح الخط بعد هلاكه ويصح الخط بعد هلاكه لا يفتح في الثمن بعد هلاكه  
ولو خط بعض الثمن والمبيع قائم الحق باصل العقد وان خط الجميع لم يفتح لأنه يصير الثمن كأن لم يكن فيبطل  
الخط وانما صحت الزيادة فيصير له ما حصة من الثمن فيظهر ذكره في الرجعة والتولية ولو هلك قبل القبض  
سقط حقه من الثمن من باع بغير ثمن أو بغير ثمن لا يفتح له الرجعة لأنه لا يفتح له الرجعة في كل ذي حال  
يصح تأجيله لما ذكره إلا القبض لا يفتح له الرجعة لأنه لا يفتح له الرجعة في كل ذي حال  
كالاعتار معاوضة أنها ولا يجوز التأجيل فيه لأنه يصير بيع الدرهم بالدرهم نسبية والله حرام قال  
ومن ملك جارية يبيعها ويوطئها حتى يستبرأ بها بحضرة أو شهرين ووضع حملها واطلقها ولم  
يستبرأ أو طأها أو طأها حتى يضع حملها ولا لحال حتى يستبرأ من تحميمه نهى وطى النساء  
المملوكات بالسبي إلى غاية الاستبراء فينتقل الحكم به عند خدرا الملك باق سبب كان كالشراء والهبه  
والوصية واليرث ونحوها والشهر كالحضرة عند عدمها بالمعروف وان حاضرت أثناء الشهر انتقل إلى الحضرة  
كما في العدة والمعتبر ما يوجد بعد القبض حتى لو حاضرت أو وصفت قبل القبض يجب الاستبراء وكما  
حكمه الوطئ فيجرم دواجه احتراز عن الوقوع فيه كما في العدة بخلاف الحيض لأن الحرة لا توطئ  
ولا في الدواعي وطى جارية ثمة ثم إن ادان يبيعها أو ين ويحبها يستحب له أن يستبرأ بها وإن لم  
يستبرأ كما قال الحسن المزور أن يستبرأ بها وأما ممتدة الطهر قال أبو حنيفة لا يوطئها حتى يتبين  
بعدهم الحمل وروى عن سفيان وهو لا يوطئ وهو قول زفر لأن المولد لا يسبق أكثر من سنتين عاما  
وعرف وعمره بعد أشهر وعشرة أيام وهو قول محمد لأنه ما علة الوفاة المحرقة يعرف بها براءة الرحم  
في حق الأيسة والصغيرة وعندنا في رحم الدرهم تسعين لأنه أكثر مدة الحمل عنده وقال أبو طهيم الطبري  
تسعة أشهر لأنه المعتاد في مدة الحمل ويجب الاستبراء إذا حدث له ملك أو تمتنع بملك اليمين سواء أوطئها  
أو لم يوطئها وكان بايها ممن لا يوطئ كالمرأة والصغيرة والأخ من الرضاع وكذا إن كانت بكرا وعملها  
يكون أنه لا يستبرأ في هذه الصور وهو قول مالك وعلى هذا الخلاف إذا حاضرت في يد البائع بعد البيع  
قبل القبض لأن الاستبراء لا يتعرف براءة الرحم وهو ثابت في هذه الصور ظاهرة الوجه الأول أن سبب الاستبراء  
الأقدام على الوطئ ملكه مخدود بملك اليمين وحكمته النعوت عن براءة الرحم والحكم يراعى السبب لا على الحكمة  
وكوشرى امرأته فلا يبرأ لأنه لا يوجب صياغة ما به عن جارية قال ويجوز بيع الكلب والعهد والاسباع معلما  
كان أو غير معلم لأنه حيوان منتفع به حراسة أو اصطفايا فيجوز لهذا ينقل إلى الملك المودعه والوارث

الوضع الجمل

خارجية

تخلو الحشرات كالحية والعقرب والضفدع ونحوه لأنه لا ينتفع بها عوضا ويؤخذ أنه لا يجوز  
بيع الكلب العقرب لأنه ممنوع عن ملكه ما يورث بقتله ويجوز بيع القمل في بيع القمل وروايات عن أبي حنيفة  
والأصح الجواز لأنه ينتفع بجلده وعرضه في حيوانه ببيع الحيوان من السرطان والصفدح دون الميت  
منه ويجوز بيع العلق بجلده لأنه لا يملكه إلا الميتة والدمية كالمسكين لقوله إذا قبلوا الجوزية قاء  
إذا أتم ما المسكين وعليهم ما على المسكين لقوله عليه السلام ويجوز لغيره ببيع الحيوان من السرطان والصفدح دون الميت  
عندهم وقد أمرنا أن نتركهم وما يريدون يؤيد قولهم بغيره عندهم ببيعها قال ويجوز بيع الأخرس  
وأما العقود بالاشارة المفهومة ويقض منه وكه ولا يجد للقدف ولا يجد له وكذلك إذا كان يكتبه  
لأن الكتابة من الغائب كالخطاب من الحاضر والبيعي بنبيل في الرسالة وقد بلغ البعض بالكتاب  
وأما جاز ذكره مكان العجز والعجز الآخر ظاهر لا يجوز ذلك فمن احتفل لسانه أو صحت يومه  
وجوز بيع الأعمى وشراؤه لأن الناس نفاهدوا ذلك من لدن الصدور لا قول إلى يومنا هذا ومنه  
رضاه الله من عي وكان ينول ذكره من غير تكبير والاصل فيه حديث جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
عن عمر بن الخطاب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له إذا ابتعت فقل لا خلاية ولي الخيار ثلاثة أيام وإن كان  
ولان من جاز له التوكيد جاز له المباشرة كالمصير ويثبت له خيار الرجوع لأنه لا يشترط ما به  
أن شاء الله تعالى وبسخط خيار الرجوع بحسن المبيع أو بشبهه أو بذوقه أو العقار بوضعه ولو رخص له  
وفي الغيب يذكر طول وعرضه لأنه يحصل له بذلك العلم بالمشتري كالنظر من البصير وبل أكثر ولو وصف  
له العقار ثم أبصر فلا خيار له ولو بشرى البصير فله الرجوع عليه فهو كالأعمى عند العقد  
الاقالة جائز في عقد من مزا قال نأد ما يبعثه الله تعالى عنه ثمة يوم القيامة ولو لا للناس حاجة إليها  
كحاجتهم إلى البيع فتمسك ولأنها ترفع العقد فصارت كالطلاق مع النكاح وتنوقف على القبول  
المعاس لأنها بمنزلة المبيع لما فيها من معنى التملك ونصح بلغطين يعبر بأحد ما عثر مستقبل  
لأنها لا يحضر في السووم غالبًا كالنكاح وقال محمد لا بد من بلفظين صاضيين لأنها تملك بوضوح كالمبيع  
وحيث أنه ما ترو ولا يصح إلا بالخط الاقالة فلو تقايلا بلفظ البيع كان بيعا بالاجماع لان الاقالة  
تشبه من الرفق والبيع عن الاثبات فتتافيا ولا تبطل بالشروط الفاسكة عند أبي حنيفة وتبطل  
عند أبي يوسف قال وهي فسخ في حق المتعاقدين ببيع جديد ففسخ عند أبي حنيفة فان تعذر جعلها  
فسخا بطلت وقال أبو يوسف ببيع جديد في حق الكل فان تعذر ففسخ فان لم يكن بطل وقال محمد فسخ  
فان تعذر فبيع فان لم يكن بطل وقال زفر فسخ في حق المتعاقدين وغيرهما وصورة لوقاية  
وصورته لوقاية قبل القبض فهو فسخ بالاجماع ويبطل بشرط الزيادة والنقصان اما عندنا  
فظاهر وكذا عند أبي حنيفة يفسخ عند أبي حنيفة وبلزومه الثمن الأول وحسب وصفا وقد رآ  
عنده ولو تقايلا بعد القبض فهو فسخ عند أبي حنيفة وبلزومه الثمن الأول وحسب وصفا وقد رآ

هذا هو الوجه في البيع بالاشارة  
هذا هو الوجه في البيع بالاشارة  
هذا هو الوجه في البيع بالاشارة



ويبطل ما شرطه من الزيادة والنقصان والتأجيل والتغيير لان الاقالة رفع فيقتضه الموجد والزيادة  
لم يكن فلا ترتفع الا اذا حدث بالمبيع عيب فيجب باقل من الثمن الاول لان النقصان في مقابلة العيب  
ولوحثت الزيادة في المبيع كالولد ونحوه بعد القبض بطلت الاقالة عنده لتعذر الفسخ بسبب الزيادة  
وعند ابي يوسف الاقالة جائز بما سمي كالبيع الجديد وحدثت الزيادة بعد القبض لا يمنع ذلك  
وعند محمد ان سكت او سمي الثمن الاول او اقل او دخله عيب فمفسخ اذا سمي الاقل لانه سكت عن  
البعض ولو سكت عن الكل كان فسخا فكذا عن البعض اذا ذكر الثمن الاول فظاهر وانما اذا دخل  
عيب فلما من وان سمي اكثر او خلافا للجنس وحدثت الزيادة فهو بيع جديد لتعذر الفسخ  
وجه قوله قد انفسخ تبصيفته لان الاقالة تنبئ عن الرفع ومنه اقل من عشرة مائة الرفع والازالة  
فيه معنى المبيع كونه مبادلة المال فاذا امكن عمل بالمصيفة بعملها ولا يعمل بها بالرفع فاذا  
سكت او سمي الثمن الاول اقل منه او دخله عيب فقد اسكن العمل بالمصيفة لما يتبين ولا يجوز  
انه بيع لامبادلة المال بالمال عرض فاعمل به الا اذا تعذر فيعمل بالمصيفة وانما يتعذر عنده  
والاقالة في الموقول قبل القبض كما تقدم ولا يوح ان الاقالة تنبئ عن الفسخ والازالة لما يتبين فلا يحتمل  
معنى آخر تعميلا لا يشترط الاصل العمل بحقيقة اللفظ فاذا تعذر لا يجعل بيعا مبتدأ لان ضد الرفع  
فيبطل وانما كونه بيعا في حق ثالث وهو التخيير وصورته باع ذات قسم الشفعة الشفعة ثم تقا  
بلا البائع والمشتري فالشفعة خلافا لرفع لان ما هو فسخ في حقها فهو فسخ في حق  
غيرها كالترخيير الشرط وجوابه ان الاقالة نقل ملكه باليجاب وقبول يعوض مالي وجواب الشفعة  
وهما معا عند الاقالة لا سقطا حقه ولا يمكن ذلك وكذا لو وهبه شيئا وقبضه فباعه الموهوب  
كأنه تقايل ليس للواهب الرجوع ويصير الموهوب له كالمشتري قال وهلاك المبيع يمنع صحة الاقالة  
لان الفسخ يقتضه قيام البيع وهو بقاء المبيع وهلاك بعضه يمنع بقائه لقيام البيع في الباقي  
وهلاك الثمن لا يمنع لقيام البيع بدونه وان تقايضا فذلك احدهما لا يمنع الاقالة لان كل واحد منهما مبيع  
فيكون المبيع قائما وبرد قيمته الهاكلا ومثله لانه اذا انفسخ في الباقي لينفسخ في الهالك صرحوا وقد  
يجوز رد فيه دعوضه ولو هلك العوضان لا يمتنع الاقالة وتصح كوهلك البدلان في الصرف  
والفرق ان العقد يتعلق بالخير في العروض دون الثمن وكذا الاقالة بالشرط  
خير الشرط جائز للتبايع ولاحداهما ثلثة ايام فما دونها والاصل فيه قوله نعم بخلافه منقول وكان يحد  
في البياعات اذا اشترت فقل لا خلافة في الخيار ثلثة ايام ولا يجوز اكثر من ذلك وهو قول زفر قال  
يجوز اذا ذكر مدة معلومة لانه الخيار بشرط نظر المتعاقدين للاحتراز عن الغبن والظلمة  
وقد لا يحصل ذلك في الثلاث فيكون مقوضا الى رايه ومذهبنا منقول عن ابن ربه ولا وجه لردن الاصل  
ينفي جواز الشرط ما فيه من ثبوت الملك الذي هو موجب العقد فلا يصح كسب وجوب العقد

وكذلك النص بنفيه وهو قوله لعن ابن اسيد حين بعث الى مكة انهم لم يبيعوا بشرط وبيعوا وسلف  
وروي انه لم يبيع بشرط الا انا عدلنا عن هذه الاصول وقلنا بجواز ثلثة ايام لما روينا من حديث حبان  
والحاجة الى دفع الغبن يندفع بالثلاث فبقي ما رواه على الاصل والحاجة للتبايع والمشتري فيثبت في حقها  
ولو شرط الخيار اكثر من ثلثة ايام ولم يبيتن وقتا او ذكر وقتا لم يجرؤا فاجاز في الثلاث او لم يخط  
او سقط بموته او بموت العبد واعتقه المشتري او احدث فيه ما يوجب لزوم العقد تنقلب جائز خلافا  
لزفر لانه العقد فاسد فلا ينقلب جائزا ولا يوح ان المعقيد لم يمتثل بالعقد لان الفساد باليوم  
الرابع حقان العقد انما يفسد بخمسة ايام من اليوم الرابع ويكون العقد صحيحا قبله ولا تقاها مكة  
فالحق في العقد ما نفعه من ان يراه فجاز ان ينسب باستفاضة الخيار الصحيح بشرط خيار لا بد بطل  
بالاجماع قال من له الخيار لا يفسخ الا بحضرة صاحبه او بعلمه وله ان يجيز حضرته وغيبته وقال ابو  
يوسف يفسخ بغيبته ايضا لان الخيار اثبت له حق الاجازة والفسخ فكما يجوز الاجازة مع غيبته  
فكذا الفسخ ولمهما اتم فسخ عقد فلا يصح احدهما كالاقالة بخلاف الاجازة لانها باقية وحق الاخير يحتاج  
الى علم والفسخ بشرط حقه فاحتاج اليه فان فسخ بغيبته فعلم به في المدة ثم الفسخ وان لم يعمل  
حتى مضت المدة ثم العقد قال وخيار الشرط لا يورث لانه مشيئة وتروى وذلك لا يتصور فيه الا  
لانه لا يقبل الانتقال اما خيار العيب فلان المشتري اسحق المبيع ليما فينتقل الى وارثه كذلك  
واما خيار التعيين فانه ثبت له ابتداء الاختلاف ملك الموروث بملك الغبن قال ومن شرط عيبك  
على ان يخاف وكان بخلافه فان شاء اخذه بجميع الثمن وان شاء رده لان هذا وصفه والوصاف  
لا يقبلها شيء من الثمن فياخذه الا انه فاته وصف من عيوبه فيحقق بالعقد فبقائه يثبت له لا يثبت  
بغيره الخيار لانه ماضى بدونه كوصف السلامة على هذا اشتراط سائر الخراف قال وخيار البائع لا يخرج  
المبيع عن ملكه وخيار المشتري يخرج به ولا يدخله في ملكه ان علم ان البائع بشرط الخيار لا ينعقد  
في حق حكمه وهو ثبوت الملك بل يتوقف ثبوت حكمه على سقوط الخيار لانه الخيار يستثنى مباشرة  
العقد في حق الحكم فامتنع حكمه الى ان يسقط الخيار ثم الخيار اما ان يكون للبائع والمشتري  
اولهما فان كل البائع فلا يخرج المبيع عن ملكه لانه انما يخرج بالرضا والرضا مع الخيار حتى نفذ  
اقتاق البائع وليس للمشتري التصرف فيه ولو قبضه المشتري فله رده في مدة الخيار فعليه  
في حقه لانه لم ينفذ البيع ولا تغاير للتصرف بدونه الملك فصار كالمقبوض على سؤم الشراء فيه القيمة  
ولو هلكه يد البائع لاشي على المشتري كالصحيح ويخرج الثمن من ملكه للمشتري بالاجماع ولا بد  
من ملك البائع عند ارجائه خلافا لما رواه كان الخيار للمشتري يخرج المبيع عن ملكه البائع الى البيع  
لزم من جابيه ولا يطل في ملك المشتري عند ارجائه وعند ما يدخل والثمن لا يخرج من ملكه المشتري  
بالاجماع ولا يملك البائع مطالبة بثمن قبل الثلاث وجه قوله في الخلافات انه لا يخرج



عن ملكه السباع وجب ان يدخل في ملكه المشتري لئلا يصيب سايبة بغير ملكه ولا نظيره في الشرع  
ولا وحي ان الخيار شرع للشرقي فلو دخل في ملكه رتبة فان كان قد بيأله فيصدق عليه  
لان الثمن لم يخرج عن ملكه فلو دخل المبيع في ملكه اجتمع البذل في ملكه واجد ولا نظيره في الشرع وقضية  
المعاوضة المساواة ودخوله في ملكه فيبقىها وان هلك في يد المشتري هلك بالثمن وكذا كان دخل عيب  
لان بالغبية يمنع الرد والهلاك لا يخلو عن مقدمة عيب فيه ملك بعد ان يرام العقد فيلزمه الثمن  
ويصرف من هذين الفصلين الحكم فيما اذا كان الخيار له ما لم يتامله ان شاء الله تعالى وشمس الخلاف  
ببطلان في مسائل منها لو كان المشتري قد بيأله لم يعتق عنه ولو كانت زوجته لم يفسد انكاح خلافا لما  
قدها وان وطئها لا يبطل خياره لانه وطئها بحكم النكاح اذا ان يكون بكمز او نفقها الوطئ وعند شمس  
النكاح لانه وطئها بملك المهر ولو كانت جارية قد ولدت منه لان نسبا له ولد له عند خلافا لما ولو  
حاضت عنده مدة الخيار ثم اجاز البيع لا يجزئ بترك الحيضة عن الاستبراء عنده ولو  
ردت كما لا يجب على البايع الاستبراء عند خلافا لما فيها ويستفي بما هذا الاصل مسائل كثيرة يعرفها من  
اتقن هذه الاصل فالمرشد والخيار لغيره جاز وثبت لهما والقياس ان لا يجوز وهو قول زهد  
لانه موجب العقد فلا يجوز لشراؤه لغيره العاقد كالثمن وجه الاستحسان انه ثبت له ابتداء ثم للغير  
بناية تصحيح التصرف وانهما تجازان وانهما فسخا لنفسه فان اجاز احدهما وفسخ الآخر فالحكم  
للافسخ وان شكك في الحكم للفسخ لان الخيار شرع للفسخ فهو تصرف فيما شرع الاجله فكان أولى  
وقيل تصرف المالك في كالموكل قال ويسقط الخيار بمضنة الملة وبكامل ما يدل على الرضا كالركوب  
والوطئ والعقود ونحوه اعلم ان الخيار يسقط بثلاثة اشياء احدهما الاستقاط صريح كقولك اخذت  
الخيار او بطلته او جزت البيع او رضيت به وما شئت به لانه تضمنت بالرضا فيبطل الخيار والثاني  
الاستقاط دلالة وهو كالفعل يوجد من له الخيار لا يحل لغير المالك وذكركم مثل الوطئ والمهر والعقود  
والنظر في الفرج بشهوة وان فعل بغير شهوة لا يكون رضاً وكذلك النظر في السائر اعطاهما لانه يحتاج  
اليه للمعاجة وليعرف لينها وخشونها ولو فعل البايع ذلك فهو فسخ لانه يحتاج الى ذلك وكذلك الركوب لا يجوز  
لغير المالك فان ركوبه ليبره او لسقيها وليشترك لهما علناً فهو على خيار لم يحتاجه الى ذلك للاختيار ولو اعاد  
ذلك بطل خياره لعدم حاجته اليه الا ان العبد اذا استخذه فحاجة اخرى لما يبتا وكذلك كل فعل لا يثبت حكمه  
ما غير المالك كالعقود والتدبير والكتابة والبيع والاجارة والرهن والهبة مع الفضيض والعرض على البيع  
من هذا القبيل لان كل ذلك يدل على الرضا بالملك والثالث سقوط الخيار بطريق الضرب كضرب مده الخيار  
وموت من له الخيار وان كان الخيار له فانه العقد وان احدثا فالاخضر على خيار ولو اغتم عليه  
او جن او نام او سكر بحيث لا يعلم حتى مضت الملة الصحيح انه يسقط الخيار ولو ذكركم العبد او عالج الدابة

او عمره المساحت او رقة شعث الدار ولحق الخيار او حليب البقرة بطل لان هذه التصرفات من خصائص المالك

**فصل**

في خيار الرمي والبيع والاصل فيه قوله عمر من يشتري ماله من غيره فله الخيار اذا رآه ولانه احد العوضين فلا  
يشترط رؤيته لانه لا يملكه ولا يملكه لانه لا يقضي الى المناذرة لانه اذا لم يرفقه به عند الرمي حتى لو اجد  
البيع قبله لا يلزم ولا يسقط خياره يصح السقاط قبله لانه خيار ثبت شرعاً فلا يسقط باستقامتها  
بخلاف خيار الشرط والعيب لانهما يشترطان بقصد هما وشرطهما ويمك فسخه قبل الرمي لانه الخيار له ولا يمنع  
ثبوت الملك في البدلين لكن يمنع الزوم حتى لو باعه مطلقاً او بشرط الخيار للمشتري او اعتقه او ذبحه  
او كاتبه او رهنه او وهبه وسلم قبل الرمي لزم البيع وكثير خيار البايع او عرضه على البيع لا يلزم قبل الرمي  
ويلزم بعده لانه لم يتعلق به حق العيدين رضي والرضا قبل الرمي لا يسقط الخيار قال ومن باع ماله من غيره فلا  
خيار له وذكر الطحاوي ان ابا جازان يقول اوله الخيار لان الزوم بالرضا والرضا بالعلم باوصاف المبيع  
والعلم بالرؤية ثم رجع وقال لا خيار له لان النقص انبثه المشتري خوفاً من تغير المبيع عما يظنه ودفعاً  
للعين عنه فلو ثبت للبايع لثبثت خوفاً من الذي يادعي ما يظنه من الاوصاف وذكره لا يجب الخيار الا من ادعاه  
لوبايع عبد الله انه مريض فاذا ذهب صحح لزمه ولا خيار له وقد روي ان عثمان ابن عفان باع رصاً بالكوفة  
من طلحة بن عبيد الله فقيل لعثمان عتبت قال له الخيار فاني بعته ماله ان وقيل لطلحة عتبت فقال له الخيار  
لا في شترت ماله اياه فاحتكا وفي جسر من مطعم فكم بالخيار لطلحة وذكره محضر الصحابة رضي الله عنهم  
ورجعهم الى حكمه وعدم وجود التكليف من احد من الصحابة ادعاه ان اجماع منهم قال ويسقط برؤية ما يوجب  
العلم بالمقصود كوجه الادعي ووجه الدابة وكفها ورؤية الثوب مطوياً ونحوه لان الرؤية للجميع غير شرط لانه قد  
يتعذر فاكتفى برؤية ما هو المقصود فالوجه الادعي هو المقصود لا يرى ان الثمن يزداد وينقص بالوجه وكذلك  
والثوب في الدابة واما الثوب فالمراد الثياب لا يخالف بالمرها نظاهر اما اذا اختلف فلا بد من رؤية الباطن وكذلك  
لا يبرم رؤية العلم لانه مقصود في الدار لا يبرم رؤية الابنية قائم لم يكن يكفي برؤية نظاهره ولا بد من رؤية  
المرم من الحس وث الدار والنظر في الضيق مع جميع جسر فاعتبر هذا جميع المبيعات قال فان رجع  
فيه تصرفاً لا رما او تعيب في يده او بعد رده بعضه او مات بطل الخيار وقديته ولانه اذا تقرر رده  
البعض فترد الباقي اضراراً بالبايع وكذلك رده المعيب واما الموت فلما ذكرنا انه دخل في ملكه وبقي له خيار الرمي  
والرؤية ولا توثرت قال ولو رما بعضه فله الخيار اذ اراه بافيه لانه لو لم يبرم يكون الرما مالم يبيع فيما لم يره وانه يبرم  
خلاف النقص وكذلك الاجارة في البعض لا يكون اجارة في الكل كما مر ولا يصح الاجارة في البعض وبق الباقي لما يبتد  
قال وما يوجب بالانموذج رؤية بعضه كروية كله والاصل ان المبيع اذا كان اشياء وان كان من العوديات  
المتفاوت كالشباب والدواب والبطائح والسفجل والرمان ونحوه لا يسقط الخيار الا برؤية الكل



وان كان مكبلا او موزنا وهو الذي يعرض بالتمويل او مودودا متفاديا كالجزء والبيض فروية بعضه يسطل  
 الخبار في الحال لان المقصود معرفة الصفة وقد حصلت وعليه التعارفي الآن يجرى ارضي من الاغورج فيكون  
 له الخيار وان كان المبيع مغبيا تحت الارض كالجزء والسلم والبصل او زنا كالشوم والجزء رطل خيار عنهما  
 وعليه الفتوى لاجابة وجريان التعاليم وعندنا حرج في الاستطال وان كان ما يباع عددا كالخيل وحقه فروية  
 بعضه لا تنقطع خيار لما قدمه واذا اختلفا في الرمية فالقول للفتوى لانه منكره وكذلك لو اختلفا في الردود  
 فقال للبائع ليس هذا المبيع وكذا ذكره خيار الشرط وفي الرد بالبيع القول بالبائع قال ومن يبيع مكره غيره  
 فالما كالمالك بالخيار ان شاء رد وان شاء اجاز اذ كان المبيع والمتبايعان بحال الم اعلان المتصرفات الفصولي يعتقد  
 موقوفه على اجاز المالك لصدره من الال وهو الحق العاقل البائع مضافة الى الحال لان الكلام فيه ولا ضار فيه  
 على المالك لانه غير ملزم له ويحتمل المنفعة وينتقد نصحي التصرف العاقل ويحتمل المنفعة  
 المحتملة ولما روي انه لم يدفع دينه الى الحكيم بن خزام ليشترى به الفضة فاشترى به ثوبا ثوبا بدينارين  
 ثم اشترى باحد الدينارين ثوبا وجاء الى النبي عام بالشاة والدينار فاجاز صنيعه ولم ينكر عليه ودعا له بالمكره  
 وكان فضولي لانه باع الثابة واشترى الاخر بغير امره وكما عقده له حين حال وقبضه يتوقف على اجازته  
 وما لا فلاحه ان اطلاق الفضولي ونكاحه وهيته وعنا قد لا ينعقد في حق المتي والمجنون وينتقد في حق  
 البالغ العاقل لان عند الاجاز يصير الفضولي كالوكيل حتى يرجع الحق اليه فان الاجاز لا اقله  
 كالوكالة السابقة والقبلي والمجنون ليس اهل الوكالة والمباشرة والفتوى في الفسخ قبل الاجاز  
 لئلا يرجع الحق اليه وليس له ذكر في النكاح لان الحق لا يرجع فيه اليه لما عرف انه سفير فيه ولا بد  
 من وجود المبيع والمتبايعين عند الاجاز اذ لا يقاوى العقد يدفع هذه الثلاثة والاجاز ايفاد العقد  
 الموقوف ولو كان العقد مقايضة فيستدبر بقا العواوين والمتفاد بما يتبع **مطلق البيع**  
 يقتضيه سلامة المبيع لان الاصل هو السلامة وهي وصف مطلوب مرغوب عادة والمطلوب عرفا كالمشروط نشأ  
 قال وكله واجب النقصان في الثمن في عادة التجار فهو عيب لان الضرر نقصان المائنة وهم يعرفون ذلك وهذا  
 يقع عن ذكر العيوب وتوارد اذ اعلم المشتري بالبيع عند الشراء وعند القبض وسكت رضى به قال واذا  
 طلع المشتري على عيب ان شاء اخذ المبيع بجميع الثمن وان شاء رد لانه لم يرض به وليس له اخذه واخذ النقصا  
 الا براءة البائع لان الوصف لا يبقا لها شيء من شيء من الثمن بالعقد وكذلك لو كان مكبلا او موزنا  
 فوجد بعضه عيبا ليس له ان يسلك الخيد ويرد المبيع والاصل في هذا ان المشتري لا يمكنه تقرير الصفقة  
 على البائع قبل التمام لمبايعة ويكرهه وخيار الشرط والروية وعدم القبض يمنع تمام الصفقة وبالقبض  
 يتم الصفقة والمراد قبض الجميع حتى لو قبض احدهما ثم وجد باحدهما عيبا ان اردنا ان يمسكهما او  
 والمكيل والموزون كالشيء الواحد ولا يكره رد البعض دون البعض لا قبل القبض ولا بعده لان تمليك  
 المعيب زيادة في العيب فكان عيبا كاد حتى قيل لو كان في وعابين له رد المعيب منهما بعد القبض

وتميز الرد بالبيع لو وطأها بشاة  
 البعير وطأها بالامه المشاة  
 او الشاة في برد ما عدا  
 لانها لو كانت بكرا لا يرد  
 لبيع اتفاقه ان وطأها  
 بشاة ولو لم ينفذ من جاليتها  
 وجزوا فاذا رد ما عدا ما  
 امر بعضه ورد بافها  
 وطريق معرفة النقصان  
 ان تقوم المبيع معيبا بالبيع  
 القديم وسلكه وما يقع  
 العيب ان كان عشرة الفقة  
 الشاة يرجع من البائع عشر  
 الشاة وان كان خسا البعير  
 اذا اشتريه فابا يفسد  
 المائنة فلو يفسد وقبض  
 عشره يرجع العيب ان كان  
 درهما وان كان عشرة  
 درهمين منه

لان لا يرد وكذا لو اشترى روجي خفا ومصرع باب فوجد باحدهما عيبا قبل القبض او بعد ان يردهما او  
 يمسكهما وكذا كل ما في ثقبه ضرر ولا ضرر في تقريره كالعينين اذا وجد احدهما عيبا ان كان قبل القبض  
 ليس له رد احدهما لانه تقرير الصفقة قبل تمامها وان كان بعد القبض يجوز لانه لا ضرر في ثقبها  
 لان الصفقة قد تمت بالقبض فان رد البعض كالمواشيري من اثنين والمتحقق البصر على هذا  
 التفصيل ما يصر بالشعير فهو عيب وما لا فلا قال والا باق والسرقة والبول في الغرشاء ليس  
 في الصغير الذي لا يعقل لانه يقدر على الامتناع من هذه الاشياء وهو ضال لا باق وعيب في الذي يعقل  
 لانه التجاري عيبا ويرد به الا ان يوجد عند المشتري بعد البلوغ اعلم ان جواز الرد انما يثبت عند اتحاد  
 الحال بان فعل هذه الاشياء عند البائع والمشتري بحالة الصغر وحالة الكبر اما اذا فعله عند البائع حالة  
 الصغر وعند المشتري حالة الكبر فليس له الرد لان شرط ثبوت الرد اتحاد سبب العيب وانما يختلف  
 بالصغر والكبر لان الا باق والسرقة من الصغير لقلته مالا لانه وقصور عقله ومن الكبر بحث طبيعته  
 والبول في الغرشاء من الصغير لصغره لانه في بطنه فقد اختلف السببان فكان العيب  
 الشاذ غير الاول فليجوز الرد بخلاف الجنون حيث له الرد لو جن عند البائع في الصغر وعند المشتري  
 بعد البلوغ لان السبب متحد وهما في محل النزاع في الحالتين قالوا انقطاع طيف عيب لانه منزه  
 ومعناه اذ كانت من جنس مثله وانما يعرف ذلك بعض المدة واذا نه شهرات وقيل لا يرد ما  
 الا اذا ادعت ارتفاعه بالحمل ولو اشترى جارية عا انا خيس وهي لا تحيض للايسر فهو عيب لان الثأرا  
 الحمل والادب لا تحبل قال والاستحاضة عيب لان استمرار الدم قرين وعدم الغتان عيب  
 في الجارية والغلام اذا كانا كبيرين مولدين اما لو كانا صغيرين او جليبين فليس عيبا قالوا ان العيب  
 الذكور والرتا عيب في الجارية دون الغلام لان ذلك محل بالمقصود منها وهو المنفعة والوثوق فيكون الولد  
 منه والمرد من الغلام لا يتخذ ولا يخل ذلك به لان يكون من ذاء فهو عيب فيه ايضا وكذا اذا كان كشيء الذنا  
 تنسج الزوا لانه يشتعل به عن الخدمية قالوا والشيب والكفر والجنون عيب فيها اما الشيب والمجنون  
 قلناهما ينقصان المائنة والكافر يفسد الطباع من شدة زامه ويقل الوثوق واليه لعداوة الدين وكذا الجنون عيب  
 في بعض الكفارات وكذا ذكر عيب النكاح والدين عيب فيها لانه نقص فيها والحمل عيب في الجارية يرد  
 اليها يبيع بالعرق قالوا وجد المشتري عيبا وحده عند عيبه يرجع بنقصان العيب ولا يرد الا براءة البائع  
 لان شرط الرد ان يرد بما قبضه دفعا للمضد عيب البائع فاذا تعدد ذلك بان عجز عن التيفاه وقد  
 في الجن والفايت وعرض الوصول الى رساله يثبت له حق الرجوع ببطل الفايته دفعا للمضد عنه ونقصان العيب  
 ان يقوم صحيحا او يقدح معيبا في انقص فهو حصنة العيب فيرجع باضره الثمن قالوا ان صبح الشيء  
 او خاطه اولت السوفيت سمن ثم اطلع على عيبه يرجع بنقصانه لان الرد قد تعدد لانه لا يمكن الفين  
 يرد الزيادة وهو لم تكن في العقد فيرجع بالنقصان وليس للبائع اخذه كافي من الضرر بالمشتري والاشياء











فلو كان البيع في الدتر والاول وكذا الورق المكاتب وصار كما اذا باع عبد بن فهدك احدهما قبل القبض  
 فانه يجوز في الباطن بخصته كذا هذا قال وكيفية البيع عند اذنا للجهة لقوله تعالى وذمها البيع وكذا البيع  
 الحاضر للبادي قال في عدم البيع حاضر لبادي وهذا ان يجلب البادي السلعة في اخذ الحاضر لبيعهما  
 بعد وقت باع من السهم الموجود وقت الطلب وكراهته لما فيه من الضرر باهل البلدة حتى لو لم يضر  
 لابس لما فيه من رفع البادي من ضرر لابس ولا غيره وكذا التوثم على حكم اخيه قال في عدم لابس التوثم الرجل على  
 سوم اخيه وهذا ان يرضى المتعاقدان بالبيع ويستقر الثمن بينهما ولم يبق الا العقد فيز يد عليه وسطا  
 ببيعة اما لو زاد عليه قبل التراضي يجوز وهو المعتاد بين الناس في جميع البلاد ولا اعصار وقد صح  
 ان النبي باع جلسا في بيع من يزيد وكذا الجحش وتلقى الجحش مكررة والجحش ان ين يد في السلعة  
 ولا يرد الشراء لغيره فيما يتلقاهم وهم على ما لم ين بالسر او يلبس عليهم السعر ليشتره  
 وبيعه في المصروف لم يلبس لهم او كان ذلك لا يضر باهل المصروف لابس به وقضى عدم عز تلقى الجحش قال في  
 لانت جشوا ويجوز البيع في هذه المسائل كلها لان الهوى ليس له في العقد وشرايطه بل له في خارج  
 فيجوز قال ومن ملك صغيرين او صغيرا او كبيراً احدهما ذبح ثم عظم من الاخر كره له ان يفرق  
 بينهما قال في عدم من فرق بين ولد وولد في الله بينه وبين اخيه في الفقة وقال في عدم الجحش عليهم  
 النبي والتفرقة حتى يبلغ الغلام ويختص الجارية وتختص الجارية ولان الكبير يستحق على الصغير ويرثه  
 والصغير ان يتكاثر فيقتصر على التفرقة وهو عدم على اخيه صغيرين ثم سأل عنهما فقال  
 نعت احدهما فقال في عدم بيعهما او ردهما في رواية اذهب فاستردته ولا يكره في الكبيرين لقوله عدم  
 حتى يبلغ الغلام ويختص الجارية والنبي في فرق بين مارية وسيرين وكانا اخنوخ فاستولوا كارية  
 ووهب سيرين فان لم يكن بينهما محرمية يجوز كونهن الم لان المصروف في خلاف القياس فيقتصر عليه  
 وكذا اذا كانت المحرمية لغير نسب كالمصاهرة والرضاع وكذا بين الله وبين لما ذكرنا فان باع المصغير  
 وورق بينهما جاز خلافا لابي يوسف في قبة الولادة والفرقة الاخرى هرواية عن ابي يوسف ايضا وجوز ما  
 تقدم من حديث علي امره عدم بالرد وهو دليل عدم الجواز وروي انه لم يرد ما في السبايا امره وكما  
 فسأل عنها فقيل ليس بالرد فامرهم بالرد وذكر يدل على عدم الجواز وكذلك تعلقه الوعيد بالتفريق  
 في الحديث الاول يدل على حرمة التفرقة وكذا انه باع مكره بغير اجامع شرط الصحة فيجوز والله  
 لمع خارج العقد وهو ما يلحق الصبي من الضرر فلا يفسده كالبص عند الدخا فوجب الكراهة  
 والامم ولان يدور في الدين والحيابة ويرد بالعيب بعد القبض لان التفرقة مكررة وايضا  
 للحرف واحد ولا يكره عتق احدهما ولا كتابته لان نفعه في ذلك اكثر من ضرره بالتفرقة فكان  
 اولى بما يكره

قال في وجوب على البائع التفرقة عن الحيانة والتخيب الكذب والملايق المشتري في نفس وغرور فانظروا  
 الحيانة فيرد او تخبر على ما يتكره من الله وهي غشوة مشقة كذا لو جرد بشرابطها وقد تعاطاها الناس  
 من كذب الصدر الاول في يومئذها وقد صح انه عدم لما اراد الهجره قال لا وبكره عنه وقد اشترى  
 بعينين واتي احداهما وللتاس حاجة الى ذكر لان فيهم من لا يعرف قيمة الاشياء فيستعين بمعرفة  
 ويضيق قلبه بما اشتراه وزيادته ولهذا كان مناه على الامانة ودراس المالة الموضحة حقه فله  
 ان يحط منه قال ولا يصح ذلك حتى يكون الثمن الا او امثليا او مكره المشتري لانه يجب عليه مثل  
 الثمن الاول فاذا كان مرفوعة الثمن وهو في يده فهو باطل لانه يجب عليه مثل الاول وهذا من  
 ذات القيمة والقيمة المحمولة انما يعلم بالظن والتخمين والتمن الاول هو ما عقد به لا ما عقد  
 بان اشترى بدارهم فدفع ما ثوبا فالتمن دراهم ولا بد ان يكون النسخ والوضيعة معلومة  
 للملايكة الى الجاهلية والمنازعة فلو باعته بربع ده يارده لا يجوز الا ان يعلم بالتمن في المجلس  
 لانه محمول قبله ولو كان المبيع مثليا فله بيع نصيبه من ثمنه ولو كان ثوبا او نحوه  
 لا يبيع جزء منه لانه لا يمكن تسليمه الا بضر قال ويؤثر ان يضمن في التمن الاول اجرة  
 الضبيع والظن وحمل الطعام والسيارة وسابق الثمن ويقول قام على كذا ولا يضمن ثمنه  
 واجرة الذي والطبيب والمعلم والراعي وكذا واصله ان كل ما يتعارف في التجار الحاقه براس  
 المال كالحق يد وما لا فلا وقد جرت العادة بالقسم الاول والثاني وما يرد فيه قيمة المبيع وعينه  
 الحاقه به وانه موجود في القسم الاول اما الصبي والطير فظاهر واما الحبل والسوق فلان القيمة  
 تزداد باختلاف الامكنة ولا كذا القسم الثاني اما الباع فلا له بوقوع فيه فعلا واما هو حافظ  
 قصار كالبنت وجعل الا بقاء نادر ولم يزد فيه شيئا وكذا كذا الطبيب وما شئت بالمعلم والراعي بغيره  
 وكذا وكذا وقطنة ولو ضم الى الثمن ما لا يجوز ضمه والوضيعة وكذا كذا ان امسك جزءا من البيع او يكره  
 كره وصلا الثمن اوله لاجر قيمه او عيبا ففعل او فعل غيره ولو لم يجر عاب بافدية سامة فليس بخيانة ولو كره  
 اجرة المبيع او غلته فليس بخيانة ولو اشتراه من لا يقبل له شها دته لا يبيعه من ثمنه حتى  
 يبين عند اخيه خلافا لما ولو اشتراه من عمله او مكره يبين بالاجماع ولو اشتراه من له عليه  
 دين يدين له يبين بالاجماع لهما في الخلا فبينه انما مثليتان في الاملاك قصار كالا جنوبي  
 ولذا انما يقع بينهما في حجة فكانا اشتراه من نفسه ولان العادة جارية بالتسليم والحياة  
 بين هؤلاء في المصالحات فيجوز اليك انما اشتراه من عمله قال فان علم بخيانة في التمن  
 متعلقا من الثمن وهو القياس في الوضيعة في المصالحات ان شاء اخذه بجميع الثمن وان شأ رده  
 ولا عند اخيه رده وقال ابو يوسف رده حط فيها وحصة الخيانة من الربح قال في المحرمية فيها فانه  
 وصف مغرور في الثمن فيتحقق كوصف السلامه والابن يوسف ان يبيع كغلق بمثل المثل الاول











كل واحد منهما ولو كان لا تسامحاً في شيء كالثوب والحيوان يجوز ان لم يعلم قيمته ودرجه لان السلم  
 فيه لا ينقسم عايد الذم عان لتفاوتها في الجودة ولا في القيمة لا في غير داخلية في العقد ولا في غير  
 معرفتها فلا يعتبر وأما قبض ثوب السلم قبل المغارفة فلا تسامح في السلم اخذ عاجل باجل عام فمات في قبض  
 اخذ الموصون لم يتحقق مع الاصل لا يقبض المسلم فيه في الحال فيجب قبض ثوب السلم ان كان راس المال  
 ديناً يصح كالتبكاله وإنه منتهي عنه وإن كانت عينا فالتغير ان القبض ليس بشرط لأنه لا يتعين  
 فقداً فاعن دين بعين والتمسكاً لأنه شرط عملاً بالخبر ومقتضى لفظ السلم ولهذا يجوز  
 فيه خيار الشط لا يمنع صحة التسليم في حاله ولا يجوز اخذ عوض راس المال من جنس اخر لانه يفتقر  
 قبض راس المال المشروط وكذا لا يجوز البراء منه لحابت فان قبل البراء سقط القبض وبطل العقد وان  
 رد ما لم يبطل لأنه يبرأ منها فلا يبطل الا بتراضيها فان اعطاه من جنس اخر منه فبطل التسليم اليه  
 به جاز لانه ليس بعوض وان خالف في الصفة وكذلك ان اعطى اجود منه ويحب على الاختلاف فالزفر  
 له أنه تبرع عليه بالجودة فله ان لا يقبل ولتأان الجودة لا تخزبه من جنس اخر في غير منفعة عن التعيين  
 فلا يملك فيه الرضا الا ان يرضى بها كالرجحان في الوزن وأما المسلم فيه فإبراء عنه صحيح لانه دين لا يجوز  
 قبضه في المجلس فيفتح البراء عنه كسائر الديون ولا يجوز ان ياخذ عوضه خلاف جنسه قاله  
 في شيء فلا يصح في الغيبة والصحابة موقوفاً ومرفوعاً ليس كماله اسلمه او راس مال فانه اعطاه  
 من الجنس الجود او راس مال جاز بما تقدم بشرط اخر هو ان لا يجتمع في البديلين احد وصفي عليه الربوا  
 حتى لا يجوز اسلام المهروري في الهروي ولا اسلام الكيل في الكيل كالحظيرة في المشعر ولا الوزن في الوزن  
 كالحديد في الصقر او في الزعفران ونحو ذلك لقوله لم اذا اختلف الجنسان فيبطل كيف شئت بعد ان يكون يدا  
 بيده لا خير فيه تسمية وهذا شرط في الاثمان فانه يجوز اسلامه في الوزنيات مشروطة بحاجة الناس ولان  
 الاثمان كالحقيرة من الوزنيات في صفة الوزن لا تميز بصفات الدوام والدوام غير يوزن بالارطال  
 والامانة والاثمان لا يتعين بالتعيين وغير ما يتعين فلم يجزها أحد وصفي العلة من كل وجه في اسلام  
 احدهما في الاخر ولو لم يكن كيلاً مكيداً ووزناً ولم يبين حصة كل واحد منهما كما اذا اسلم كالحظيرة  
 في كرسعير وعشرة ارطال ريت فانه يبطل في الحال وقال يجوز في حصة الموزن بناء على ان الصفة مع  
 فسدته البعض فسدته في الكيل عنه وعندهما يفسد بغير التمسك لانه وجد في البعض فيقبض  
 عليه كما اذا باع عبد بن احداهما مدبر وله أنه قد قد قويم تمكن في صلب العقد فيشيع في الكل  
 كما اذا ظهر احد العبدین حرّاً او احد الدينين حرّاً بخلاف المدبر فان حرمة بيعه ليس بها عليه  
 ولا يجوز السلم فيما لا يتعين كالدرهم والدنانير لان البيع بهما يجوز تسمية فلا حاجة الى السلم فيه ما وهل  
 يجوز التسمية روايتان ويجوز في الحلي لانه يتعين وفي الفوسر عند ما خلا فالجود وقد قال في البيع والخط

المهروري يعني  
 اسم الاقاليم

يمنع انه لا بد من وجوده من وقت العقد الى وقت المحل لانه العدة على التسليم انما يكون في العدة على التسليم  
 و مدة القطا على لا يقدّر على ذكره بما اقصى الى الجهر عن التسليم وقت المحل واليه الاشارة بقوله  
 لا تسلفوا في المار حتى يبد وصلاحها ولا تقطع ان لا يوجد في سوقه الذي يباع فيه وان كان يوجد  
 في البيوت ولا يجوز فيما لا يوجد في ذكر الاقليم كالرطب في خراسان وان كان يوجد في غير من الاقاليم  
 لانه في معنى المنقطع ولوحل السلم فلم يقبض حتى انقطع عن الروح انه يبطل المسلم وقيل ان شاء  
 انفسط وجوده وان شاء اخذ راس مال كباقي العبد المبيع وقهر العصبير قبل القبض قال  
 ولا في الجوهر لتفاوت اجاد تفاوتاً فاحشاً حتى لو لم يتفاوت كصغار الاول الذي يباع وزناً قالوا  
 يجوز لانه وزناً قالوا في الحيوان والحمة والطراف وجودة لانه عم نهي عن السلم في الحيوان ولانه مما  
 يتفاوت لعدا تفاوتاً فاحشاً باعتبار معانيه الباطنية وذكر بوجوب التفاوت في المادية في  
 الى النزاع وأما السلم فذهب ابي حنيفة وقالوا اذا سمي من اللحم موضعاً معلوماً بصفة معلومة جاز لانه  
 وزني معلوم القدر والصفة فيجوز له ان يتفاوت وتفاوتاً فاحشاً بكم العظم وصغره  
 فعلى هذا يجوز للجوز الطيف من زروع العظم وهو رابطة الحسن ويتفاوت ايضا بالسمن والتهال  
 فعلى هذا لا يجوز اصلاً وهو رواية ابن شجاع ولو سلمت له كلها صفة بالقيمة عند ابي حنيفة رضى عنه في  
 المشتري وقال في الجاهل بالمحل ويجوز استيفاء راس المال في الفاي لا في رضى ان القبض والقضاء يجيزان  
 حالاً فتكون صفة معلومة ولا كذلك السلم وأما الطراف وجودة فلا تباعد في متفاوت تفاوتاً  
 يودي الى المنازعة والمراد بالاطراف الروم والاكافح اما الشحم والاذنية يجوز السلم فيها لانه وزني معلوم  
 القدر والصفة قال ويصح في السلم المحل وزناً لانه لا ينقطع وكذلك الطراف الصغار جنبه وفي الكتاب  
 روايتان المختار لجواز وقوله لان السمن والتهال غير معتبر فيه عارة وقيل لخلاف في علم الكبار منه  
 قال ولا يصح بمكاييل بعينه لا يعرف مقدار لانه زناً هكذا المكاييل قبل طول الاجل فيجوز عن التسليم  
 وكذا دراع بعينه او وزن حجر بعينه ولا بد ان يكون المكاييل مثلاً يقبض وينسبط كالخشب والحديد  
 ليكون معلوماً فلا يودي الى النزاع اما ما يقبض وينسبط كالجراب والرسل يزكاد وينقبض  
 فيؤدي الى النزاع قال ولا في طعائم فدية بعينها عم ارايت لو اذهب الله الثمن لم يستحل احدكم  
 قال صاحبه ومروى انه عم اسم الى زينة سفعة في ثوب فقال اسم الي في ثوب خلت بعينها فقال عم ارايت  
 خلت بعينها فلا قال ويجوز في الثياب اذا سمي طولاً وعرضاً ورقعة لانه ذكره مع الجنس والنوع  
 والصفة والتفاوت تبعاً لبيعه غير معتبر هذا استحسانا لحاجة الناس اليه وهل يشترط الوزن  
 في الحرير الاصح اشتراطه لان التفاوت فيه من حيث الوزن معتبر وقيل ان كان اذا ذكر الطول والعرض  
 والرقعة لا يتفاوت ووزنه لا حاجة الى ذكر الوزن لعدم التفاوت وان كان يختلف وزنه فلا يضر  
 ذكر الوزن واختار القذوري واذا اطلق الذم في ذلك لم يوط الا ان يكون محتاداً فله الاحتاد قال في البيع والخط



لانه عددي متقارب اذ ابقى الملتصق وكذلك لا يجوز ان يجرى حصة لو باع مائة اجرة من الوين لا يجوز للتفاوت  
في التضييق قال ولا يجوز التصرف في السلم قبل القبض لانه مبسوط وقد بينا ان التصرف في البيع قبل القبض لا يجوز  
وكذلك الشفعة والتولية لانها تصرف في الارزاق ليس المال لا يجرى حصة الحاصل الماتية اذا تصرف فيه فاما القبض فلا  
يجوز **فصل** في الاستصناع شيئا جاز استصناعه على اهلان القليلين ياتي وهو قول زرارة لانه بيع المحدث  
يكن استصناعه جاز للتعاقل بين الساجر من غير نكير وكان اجازة وعمله ينكر القياس والنظر في تحقق الكتاب  
والغير في قبيل هي مؤجلة حتى يكون لكل واحد منها الخيار ولا يصح انها مؤجلة لان فيه قبيل والاستصناع ونزاع  
بين ما جرت به العادة وما لا يرد من خصايم الحقوق وينبغي على العين دون العمل حتى لو جاء بهن  
من غير علمه جاز ولا يفسد خيار الروية لانه مشترك في المصنوع والقبضات بعده قبل الروية لانه ملكه  
والقبض لم يقع على هذا بعينه فانه المستصنع ويرضى به لم يكن للمصنوع بيعه لانه ينفق ثم انما يجوز  
فيما جرت به العادة من الزمان والصغر والغناص والزجاج والعيون والخفاف والعلانيس والاواني عينة من  
الادام والمناطق وجميع الاسلحة ولا يجوز فيما لا يتعامل فيه كالجباب ونسج الثياب لان المحقق  
لم هو المتعامل على ما مر فيقتصر عليه وان ضربه له اجلا صار سلبا فيستلزم له بشرائط التسليم فاستلزام  
يحدث الاجل ولا يوجبه ان يبيع استلم فيكون سلبا لان العبرة للمعاني لا بالصوره ولانه امكن  
جعل سلبا فيجعل لورود النص بخوان التسليم دون الاستصناع وجوابهما ان حذف الاجل ليس  
من خواص الاستصناع الا اجل من خواص التسليم ويكتفي في الاستصناع بصفه معروفة فيجوز  
الا ديمك ولا يرد التسليم من استصناع الصفه على وجه يستلزم بالادراك فافترقا  
**العرف** وهو لغة الدعوى والرد ومنه الدعاء انصرف عن كيد الكافرين وصرفاته  
عنك استواء وانما يشترط بيع الاثان بعضها ببعض متى به لوجوب دفع ما في يد كل واحد من المتعاقدين  
الى صاحبه في المجلس قال وهو بيع جنس الاثان بعينه ببعض ويستوفى في ذلك مضروبا  
ومضروبا وتبينها فان باع فضة بفضة او ذهبا بذهب لم يجر الامثالا بمثل يدا بيد والاصل  
فيه قوله نعم الذهب بالذهب مثلا بمثل يدا بيد والفضل ربوا والفضة بالفضة مثلا بمثل يدا  
بيد والفضل ربوا والقول عمره عنه وان استنظر في اورد السارية فلا تنطرح ولانه لا يؤمن  
قبض احد العوضين يخرج من بيع الكال والكال وليس احدهما او يمين الاخر فيقبضه وان لا يذوق  
احدهما يجب قبض الاخر تحقيقا لساواة والمعتبر في ذلك الغارقة بالابدان حتى لو نصافا وسارا عن  
جلسهما كثيرا ثم تعاقبا جاز ما لم يتفرقا وكذلك مجلس عقد التسليم ولو نصافا ووكلا بالقبض  
فالمعتبر لفرق العاقلين لا يفرق الوكيلين ولو ايا ما جالسين لم يكن فرقة ولو ايا ما مضطجعين  
كان فرقة ولا يجوز خيار الشرط لانه ينبغي استحقاق القبض ولا الاجل لانه ينفذ القبض الذي  
هو شرط الصحة فان لم يقطعا قبل التصرف جاز خلافا لزرارة وقدم ولو اشتري بثلثي الصر في عرضا  
قبل قبضه فهو فاسد لانه ينفذ القبض المستحق بالعقد وكذلك ان تصرف في بدل المرف قبل قبضه لما يتا

قال ولا اعتبار بالبيعانية والجلود لقوله نعم في اخر الحديث جيد ورويها سواء فان باع الجوزة  
ثم عرف الشاوي في المجلس جاز والاقول لما عرف فيمن ساعات المجلس كساعة واحدة فصار كالجوزة ابتداء  
وان لم يعلم لا يجوز لاحتمال الربو لان الشرط وهو المساواة يجب على الخصيل اما وجوده في علم الله  
لا يصلح ان يكون شرط لان الاحكام ينبغي ان يعم على افعال العباد تحقيقا لمعنى الابتداء ويعتبر في الربا  
والدائري الخلية كما تقدم في الزكوة فان تساوى في كسبها في الصر احتياطا ليجوز من قال  
ويجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا في الزفة متعاضدا لقوله نعم اذا اختلف الجنسان فبيعهما  
كيف شئت بعد ان يكون يدا بيد وقال نعم الذهب بالورق ربا والآه وآهه ولو افرقا قبل القبض  
بطل العقد لغوات الشرط قال ويجوز بيع درهمين ودينارا ودينار وبيع احد عشر درهما بعشرة  
درهما ودينار وكذا درهمين ودينارين ودينار ودرهم وكذا في الحنيفة وكذا في سفي بكر حنيفة  
وكذا في سفي والاصل في ذلك ان عندنا يصر فكل واحد من الخبسين او خلافا لخر لا يصر فاما في الصحة  
وفي خلاف زرارة يصر في الجنس الجنس لانه سهل عند المتأيدون كما انما قصد الصحة ظاهر  
فيعمل عليه تحقيقا لقصد ما ورد فيما جازها ولو باع الجنس بمثله واحد ما اقل ومعه عرضان بلغت  
قيمة العرض قدر النقضات جاز ولا كراهة فيه وان لم يبلغ جاز مع الكراهة وان كان مما لا قيمة  
له لا يجوز لانه ربا قال ومزاج سيفا لم يجر اكثر من قدر الخلية جاز وشرائه اذا كان الثمن  
جنس الخلية لم يكون الخلية بطلها والربا في الفصل كيف كان ليجاز التفاضل على ما بينا ولا بد من قبض  
قدر الخلية قبل الافتراق لانه صرق ولو اشتراه بعشرين درهما وتولية عشرة دراهم  
فقبض منها عشرة فهي حصته الخلية وان لم يجزها خلافا لتصرف على الصحة وكذا اذا اخذها  
منها لان قصده الصحة وقد يرد بالاشيين احدهما لغيره كما يخرج منها الثول والمزاجان  
وكذا ان اشتراه بعشرين عشرة نقد وعشرة نسكية فالنقد حصته الخلية لما تقدم  
فان افرقا لاعت قبض بطل البيع فيما كان من الخلية لا يتخلص الا بضر كجذع في شيف وان  
كانت يتخلص بغير ضرر جاز في التصفيف وبطل في الخلية كالطوق في عنق الحاربية وقس على هذا  
جميع امثالها وان باع ثاء فضة او قطعة نقدية فقبض بعض الثمن ثم افرقا صار شركته بينهما فيكون  
المشتر فيه بقدر ما تقدم من الثمن ولا خيار له لان العيب جاز من قبله حيث لم ينقد جميع الثمن  
فان استحق بعض الاثان فان شاء اخذ الباقي بخصته وان شاء رد لان الشركة عيب في الاثان ولو لم يتحقق  
بعض القطعة اخذ الباقي بخصته ولا خيار له لان الشقيص لا يضر القطعة فلم يكن الشركة  
فيها عيب قال ويجوز البيع بالغلوس لانها معلومة فان كانت كاسدة عيبها لانها معلومة  
وان كانت نافعة لم يقيمتها لانها من الاثان كالذهب والفضة فان باعها ثم كسدت بطل البيع  
خلافا لما لان البيع صحيح فلا يفسد لتعذر التسليم بالاكسار كما اذا اشترى بشي مما لا يفسد

بدنياد من



فيجب قيمتها غير ان ابا يوسف يوجبها يوم البيع لان الثمن مضمون به ومحمد يوم الكساف لان عنده  
 ينتقل الى القيمة ولا يلزم ان ثمنه الفلوس بالاصطلاح فيه ملك بالکساد فيبي المبيع بلائع فبطل  
 فيرة المبيع او قيمته ان كان حالها قال ومن اعطى صفة فداها قال اعطى به فلو كانت وصفا الآتية  
 جان ويظهر ان نصف الآتية الى مثله من الدرهم والياقي الى الفلوس بقصديا لتصرفها قد تقدم  
 جنبه **باب** الشفعة وهي الضمة ومنه الشفع في الصلوة  
 وهو من ركعة الى اخرى والشفع الزوج الذي صدق الفدية والشفع لانضمام راية الزمان المشفوع له ان طلب  
 في طلب النجاش وشفاعته النبي يوم النضير لانها تضمنه الى الصلابة والشفعة في العقار لانها من ملك  
 البائع المملك للشفيع وهي تثبت للشفيع بالثمن الذي يبيع به رضى المتبايعان او سخطا ولهذا الموضع  
 كانت على خلاف الا انما استفسرنا شيوخنا بالتقوى وهو قوله من الجار الحق بشفعة رفاه جابر وقوله  
 جار الدار الحق بشفعة الدار مكان ابو بكر الرازي ينكر بهذا القول ويقله وجوب الشفعة بجميع  
 عليه اصول من اصول الفقهاء بما لا يقال انه لا يفتقر الى الشفعة الا في العقار لقوله من لا يفتقر  
 الا في ربح او عايط لان الشفعة وجبت في العقار لدفع ضرر الدخيل فيها هو متصل على الدوام على ما يشهد  
 ان ثمة المقتضى ليس كذلك لانه لا يدور ودوام العقار فلا يلحق به ويجب في العقار سواء كان مما  
 يقسم كالدرور والمواشيت والقرى او مما لا يقسم كالبيوت والارواح والطريق لان النصوص الموجبة للشفعة لا  
 تفصل بينهما المملك المنفصل والمعين الذي وجبت لدفع ضرر الدخيل وذكر لا يختلف في النوعين وقوله في الشفعة  
 في كل شريك ربح او عايط ويجب اذا ملك العقار بعوض هو مالحة لو ملكه بعوض ليس على كماله كالحاج  
 والخلع والاجارة والصلح عزيم العود الى حب الشفعة وكذا لو ملكه لا بعوض كالهبة والصدقة والوصية  
 والارث ولان الشفع انما يأخذ بمثل ما اخذ به الدخيل او بقيمة وهذا الاشياء لا مثيل لها ولا قيمة آت  
 لوالدية عند الاعراض فظاهرها القابلة بالاعراض المذكورة اما عدم الممانعة فظاهر واما القيمة  
 فلا تقيمها على معلومة حقيقة لان القيمة ما يقوم مقام الحقوق في المعنى وانما يتحقق في هذه  
 اشياء وانما تقوم في النكاح والاجارة بمجرى النكاح ضرورة صحة العقد فلا يتعداها ويجب في الوعدة  
 بشرط العوض ابتداء لان بيع انتهاء على ما يات ذكره الهبة وكذا يجب بالمصلحة عن اقرار او كونه  
 لانه مقابلته بالمال على ما تاتي في الصلح ان شاء الله تعالى **باب** الحجب بعد البيع لان بالرغبة عن المالك  
 حجب الشفعة وبالباع يعرف ذلك ولهذا الوافد المالك بالبيع اخذها الشفع وان كان به المشتري  
 وخيار الدوية والعيب لا يمنع قال ويستقر بالاشهاد لان بالاشهاد يعلم طلبه اذا لا بد  
 من طلب المعاينة على ما يات فيحتاج الى اشياء عند القايض وذكر بالاشهاد فالاشهاد بالشهود  
 استقرت قال في ملكه بالاخذ اذا اخذ من المشتري او حكم له بها حكم لان بالاحكام المملك للمشتري  
 المملك ولا ينتقل عنه الا برضاه او بقضاء كالمرجوع في الهبة حتى لو باع الشفع به قبل ذلك بعد  
 الطلب بطلت شفعته وكذا لو مات في هذه الحالة بطلت ولا يورث قال والمسلم والذمي والمأذون

والمكاتب ومعتق البعض سواء لعوم النقص ولان السبب موجود وهو الاتصال والمعنى يشملهم وهو دفع  
 الضرر فحجب الخليط في نفس المبيع ثم في حق المبيع في الجار اما الخليط فنقوله علم الشفعة لشريك في الجار  
 لم يقاسم واما في حق المبيع فنقوله علم جاري الدار الحق بشفعة الدار والارض بدست طران كان غايبة اذا كان  
 طر بقرها واجدا واما الجار فلما تقدم ونقوله علم الجار الحق بشفعة وروى في الخبرين ان رسول الله  
 ما سبقه قال شفعتها ولا نها تثبت لدفع ضرر الجار من حيث ايقاد النار واثارة الخبار واعلا الجدار  
 وحجب على ما ذكرنا من الترتيب لقوله علم الشريك الحق من الخليط والخليط الحق من غيره وهو رابح الخليط  
 الحق من الجار فالشريك في الرقبة والخليط في الحقوق ولان الشريك اخضع بالضرر ثم الخليط ثم الجار  
 لان الشريك شاركهما في المعنى وكذلك الخليط شارك الجار في المعنى وكذلك عليهما فنرجح لقوله السبب  
 فان الشريك في الرقبة يصير مكان لم يكن فيها هذا الشريك في الحقوق فان سلم اخذها الجار والمراد  
 الجار الملاك صفا وان كان بائنه الى سكة اخرى لانه هو الذي يستحق ما ذكرنا من المعاني في غير  
 لاحق للمعامع الشريك في الرقبة وان سلم لانه حجبها فلاحق له ما حجب كالحجب في الميراث وحجب الظاهر  
 ما ذكرنا ولا نراه استورا في السبب لكنه تقدم لما ذكرنا فان سلم عمل السبب في حقوقه الزوال للمالك  
 كالدين بالرهن وبغيره يقين اذا سقط المرتبة حق وحق المبيع الطريق الخاص وهو لا يكون  
 نافذا والتميز الخاص وهو المأجوري فيه الشفع قال ويقسم على عدد الرؤوس وصورته واربعين  
 ثلثة لاحد منهم النصف والآخر الثلث والاخر السدس باع احدهم نصيبه فالشفعة للباقيين  
 على السواء لاستقرارها في السبب وهذا الاتصال الا يري اندلوا فخذ احدهم اخذ الجميع وذلك على المرتبة  
 في السبب وكذا المعنى يشملهم وهو الخوف الذي فيستوفى في الاستحقاق وكذلك لو كان له جار واحد  
 ملاصق من ثلاث جوانب فالآخر من جانب واحد فما سواه لا سواه من الحقوق الضمة والسبب  
 قال واذا علم الشفع بالبيع ينبغي ان يشهد في مجلس علمه على الطلب هذا طلب المواشيت وهو على الغرر  
 قارعه الشفعة لمن واشها وقارعه اما الشفعة كدشطة عقاليان قيد ما يشئ والاذهت وروى في  
 محمد بن علي المجلس انه لما تم فيحتاج الى الشري والنظر لا يطرأ عليه ما لم يوجد منه ما يدل الاعراض كخيار الطويل  
 المختارة فان لم يشهد بعد التمكن منه بطلت لانه دليل الاعراض ولا يبطا اخباره اذا سلم الله او سخطه  
 او سلم او شئت لانه لا يدل على الاعراض وكذا اذا سلم عن المشتري وكنته الشفعة ماهية لانه دليل الطلب  
 ولو كان في الارض جرة بعد الجعة او قبل الظاهر فاتها لم يبطا ولو زاد عار كغيره في غير ما من الشفعة بطلت  
 ثم هذا الطلب انما يجز عليه اذا اخبر به رجل او رجلان مستوفيان او رجل وامرأتان وعندهما يكفي خبر  
 الواحد رجل او امرأة او صبي آخر او عبد اذا كان الحبر حقا وتامه ياتيك في الوكالة والمعتبر الطلب  
 دون الاشهاد وانما الاشهاد للاشهاد حتى لو صدقه المشتري على الطلب لا يحتاج الى الشهادة **باب** الشفعة  
 ثم يشهد على البائع ان كان المبيع في يده او عند المشتري او عند العقار وهذا الطلب التقدير لانه



لا يشهد على طلب المواشيت لانه على العيوب فيحتاج الى هذا الطلب الثاني للاشياء عند القاض فان كان البيع  
في البيع لم يسلط فان شاء الشاهد عليه وان شاء على المشتري لان كل واحد منهما مخصص البايع باليد المشتري بالملك وان  
شاء عند البيع ليعتق الحق به وهو ان يقول ان فلانا باع هذه الدابة ويذكر حدودها الا بعتة وانما شفيعها  
شفيعها واظهاره الآن فاشهد على بذكر وان كان البايع قد سلمها لا يجوز الاشهاد عليه لانه لم يبق حصة  
فما زلنا فعل ذلك ثم بعت ولا تسقط بالتأخير وعنه ابو يوسف ان ترك مجلسا او مجلسين من مجلس الحكم  
يطلق عنه ثلثة ايام لانه دليل الاعراض وقد مر بعد شهر لان المشتري يتضرر بالتأخير لنقص نصيبه  
فقدرة بالشهر لانه اقل الاجل واكثر العاجل ومزاجها اذا ترك بغير عذر ولا يحرج ربه ان حق شيئا فلا  
يسقط بالتأخير كسائر الحقوق ونصير المشتري يمكن دفعه بالمرافعة الى القاض حتى يوقته له وقتا  
يؤقيه فيه الشهر ولا يسقط حقه في الهداية والعقوى عا قول ابو ح ربه وقالة الحبيب والقوى على  
قولها فدفع الضرر عن المشتري لانه يخفى الشفع فلا يقدر على احضاره الى القاض فيندفع الضرر  
بقوله ما قال واذا طلب الشفع الشفعة عند الحاكم سأل الحاكم الدعي عليه فاعترف بملكه الذي يشفع  
به او قامت عليه بيينة او نكل عن البيينة الله ما يعلم به ثبت ملكه فيبقي ان سأل الدعي ان لا عين  
موضع الدار وحده فاعيا لا يشبهه شريسا له عسر سبب الاستحقاق لاختلاف الاسباب فاذا  
بين ذلك وقالنا شفيعها بداري فلا صفا صححت دعواه وشرط بعضهم تحديدها في داره ايضا ثم  
بعد ذلك سأل القاض الدعي عليه فاعترف بملكه الذي يشفع به ولا حاجة الى البيينة وان لم يعترف طالع من الدعي  
البيينة لان اليد لا تكفي للاستحقاق فان اقامها يثبت والا سأل الحاكم الدعي عليه بالله لا يعلم  
انه ملك الدار التي ذكر بالشفع بها لانه لو اقر بذكر مرة وانكر بحلف عليه ويجعل على العلم لانه فعل  
الغيب فاذا نكل ثبت الملك ثم سأل القاض عن الشرفان اعترف به او قامت البيينة عليه ثبت  
او نكل عن البيينة الله والا استحقاق المشتري ما ابتاع او ما يستحق عليه شفعة من الوجه الذي  
ذكره ويستحق على البيينة لانه فعل فانه نكل فله بالشفعة وان لم يحضر الثمن ذكره في الاصل لان الثمن  
اغابجب بانقل الملك اليه ولا ينتقل الا بالقضاء ولا يجب عليه الاحضار قبله كما لا يجب على المشتري  
قبل البيع وروى الحسن عن ابو ح ربه انه لا يقضه ولم يحضر الثمن لانه قد يكون مفلسا فيتضرر المشتري  
وهو مروي عن محمد ربه واذا قضى له واخذ من المشتري يثبت له فيها احكام البيع من خيار  
شهوة وجيب وغيره لانه بمنزلة الشراء لا بمقابلة مال بمال ولا يثبت له خيار الشط ولا الاجل  
لعدم الشط قال **والشفيع** ان حاجته البايع اذا كان المبيع في يده لا تخصم على ما بيننا ولا يسمع القاض  
البيينة الا بحضرة المشتري ثم يفسخ البيع ويجعل العهدة على البايع لان اليد البايع والملك المشتري  
والقاض يقضي بها الشفع فيشترط حضورهما لاختلاف ما بعد القبض لان البايع كالاجنبي فاذا اخذ  
من البايع يقول المصفقة ونصير كان الشفع مشتركا من البايع فلهذا تكون العهدة تأجيله واولاده

من المشتري بعد القبض قاله مهدة عليه لانه ترك ملكه بالقبض قاله والشفيع ان يحاجم وان لم يحضر الثمن  
فاذا قضى له ربه احضاره ونقدم الكلام فيه قاله الوكيل بالشفع اخصم في الشفعة حتى يثبت له الوكيل  
لان حقوق العقار ترجع الى الوكيل على ما ياتي في الوكالة والشفيع من حقوق العقد فاذا سلمها الى الوكيل لم يبق له  
يد ولا ملك فيصير الموكلا الخصم قاله على الشفع مثل الثمن الاول ان كان مثليا والا فبمئة لان القاض حكم  
بالمك له بالعقد الاول فيجب عليه ما وجب بالعقد الاول وان كان ثمنه في ذم داره فخر او خسر من والشفيع في  
اخذة بمنزلة الخسر لانه مثلي وفيه خسر من لانه ليس مثلي وان كان مسلما اخذها بالقيمة وكل واحد منهما اما  
الخسر فلما من واق الخسر فلا بد من نوع من تملكها وتملكها فاستحقاقا للمثل في حقه فيصل الى القيمة  
قال وان حط البايع عن المشتري بعض الثمن سقط عن الشفع لما تقدم ان الخط يلحق باصل  
العقد فان حط النصف من النصف اخذها بالنصف الاخير لانه لما حط النصف لم يبق له الحق باصل  
العقد فوجب عليه نصف الثمن فلما حط النصف الاخر كان حط الجميع فلا يسقط الا ترى انه لو حط  
الجميع ابتداء لا يسقط عن الشفع لانه لا يلحق باصل العقد بل يكون رهبة فلا يسقط عن الشفع وان زاد  
المشتري في الثمن لا يلزم الشفع لاحتمال انها نكاحا على ذلك اضار الشفع بخلاف الخط لانه لا ينفصل  
قال وان اختلفا في الثمن فالقول قول المشتري والبيينة بيينة الشفع يدعي لمتحقق الدار عند انهاء الاقل  
والبينة بيينة المدعي والمشتري يذكره في القول قوله مع يمينه  
وتسقط الشفعة بموت الشفع وتسليمه النكاح او النصف او بطلان بيعه عن الشفعة يهوى ويبيع المتفوع  
قبل القضاء بالشفعة ويضمن ان الذي ذكره البايع ويمسأ ومته المشتري ببيع او اجارة اما رباط الان بها  
بالموت فلا ملكة في المات وان نقل الى الوارث وبعد ثبوت الوارث لم يوجد البيع فلا يثبت الحق  
الشفعة والمراد اذا مات بعد البيع قبل القضاء بالشفعة اما اذا مات بعد القضاء لم يثبت الوارث  
وذكرهم الشفع واما تسليمه النكاح فلا تصحح في الاستقاط واقا بعض فلا يثبت حق الشفعة لا يتجزئ شيئا  
لانه يمكن ملكه المشتري والمشتري لا يمكن البعوض لانه يفرق الصفقة فلا يتجزأ استقاطا فيكون ذلك بعض  
كذكره واما الصلح منها لان الشفعة حق التملك وليس حقا متفرقا فلا يصح الاعتياض عنه كالعقير  
ان اقل الامانة اختار ترك الغنم بالخيل وقال الحبيب اختار بي بالخيل فاختارت سقط الغنم فلا  
شيء ولا يجب عليه رد الغنم لانه لم يقابل بحق متفرقا فلا يكون حقا عن تنازه فلا تخل واما بيع  
الشفوع به قبل القضاء لم يزل سبب الاستحقاق قبل القضاء وهو نظير الموت واقا ضمان الدرك عن  
البايع فلا بد قد ضمن للمشتري بقاها على ملكه وسلامته له وذلك يتضمن تسليم الشفعة واما  
مسامحة المشتري ببيع واجارة فلا بد دليل الرضا بثبوت الملك للمشتري ونصير فيه ببيع واجارة  
ذكره ليكون الا بعد لقاط الشفعة وكذلك اذا طلبها منه توليد او احدها من رغبة او محاملة  
وكال ذلك اذا كان بعد العلم بالشر اقل ولا تبطل بموت المشتري لان المستحق وهو الشفع قائم

لان الشفع ح



وحقه مقدم عما حق المشتري حتى لا ينفذ وصيته فيه ولا يباع في دينه فيكون مقدما على حق الوارث  
 قال ولا شفعة لو كمل البايع لا تسع في نقص فعله وهو البيع وكذا اذا كان له الخيار فامضاء ولو كمل  
 المشتري الشفعة لانه لا ينقص فعله لانه مثل الشراء لانه سمي في زوال ملكه البايع قالوا فحق الشفع  
 ان المشتري فلان قد فسلك في بيعه بين انه خيرة فله الشفعة لتفاوت الناس في الجواب ففقد شي بغير  
 خيرة ولربما قد بغيره فلم يوجد التسليم في حقه وكذا لو ظهر ان المشتري اشتراها لغيره ولو قيل  
 ان المشتري قد بغيره قالوا لا يلزمه فله ان يبيع عمره او ان يبيع له ان يبيعها بغيره فليس في بيعه  
 انها بيعت باقل او بموزون فهو على شفيعته اما الاول فلان الرضا لا يكون رضاء الاقل  
 واما الثاني فلا احتمال فيكون له الرضا عليه ويتيسر ما يبيع به من المكيل والموزون وكذا العادي  
 المتقارب وسواء كانت قيمته الف او اقل او اكثر لان الواجب المثل بخلاف ما اذا بيع بغيره او بغيره  
 قيمتها الف واكثر لان الواجب الف حتى لو كانت قيمته اقل من الف لم ينقل شفيعته لان الواجب الغنم ولو  
 قيل انها بيعت بجزائية او كقرطلة او كانت اقل فظهر انها بيعت بغيره او بغيره بغيره ان كانت قيمة  
 العبد والعرض مثل قيمة الجزائية او اكثر بطلت وان كانت اقل لم يطل لان الواجب الغنم ولو قيل بيعت  
 بالخدمة فظهر انها بيعت بالف دينار قالوا لا يخرج ان كانت قيمتها الف واكثر بطلت وان كانت  
 اقل لم يطل وهو قول ابو يوسف لانها جعلت كجنس واحد في الثمنية وشار محمد في الاصل الى بقاء  
 الشفعة وهو قول ابو حنيفة وزفلاهما جنسان مختلفان حتى يجوز بيع احدهما بالآخر فتفاضلا  
 ولان ربا يشهد عليه احدهما دون الآخر ولو قيل بيعت بالف في حصة البايع المشتري فله الشفعة  
 لان الحصة يلحقها باصل المحدث فصار كأنه باعها باقل قالوا لا يكره في الحيلة في اسقاط الشفعة قبل وجوبها  
 عند الجواز لان منع من وجوب الحق ويكره عند محمد لانها مشعنة لدفع الضرر للحيلة بينا في الحيلة  
 في اسقاط الزكوة على هذا ومن باع منها ثم باع الباقي فالشفعة في السهم الاول لا غير لان الشفع جاز  
 والمشتري شرك في البيع ثانيا فتقدم عليه وهذه حيلة وهو من بيع الاول بقدر كثير والباقي بثلث  
 قليل وان اشتريها بثلث ودفع عنه ثلثا اخذ بالثلث الاول لانه يستحق المبيع بما وقع العقد  
 عليه لما مر وهذه ايضا حيلة وهذا يعقد العقد بالف فلا يذبح عنها ثلثا يساوي مائة قالوا  
 ان اشتراها بثلث ثم جعل في الشفع ان شاء اذا حال الاوان ثم باعها للاجل ثم باخذ الدار لان الرضا  
 بالتأجيل على المشتري لا يكون رضاه بالتأجيل على الشفع لتفاوت الناس في الدلالة والاعمال والوفاء  
 والمطل ولان لم يبرح حقه في العقد ولم يشترطه الشفع فلا يثبت له وان اداها فحالا واحدا  
 من البايع سقط الفرض عن المشتري لو وصوله الى البايع وان اخذها من المشتري فالثلث عا حله مؤجل  
 البايع على المشتري فحالا بالشرط وصار كما اذا اشتراه مؤجلا وباعه حالاً وان اداه بعد الاجل فله  
 ذكره لانه لا يملكه زيادة الضرر كذا لا بد من طلبه على الوجه الذي يتناه ما اذا ثبت آخر اداء الثمن

ان

قالوا فحق الشفع وقبيل المشتري فان شاء اخذ بالقيمة البناء وان شاء كمل المشتري قلعة  
 وهذا قول ابو جعفر ومحمد ورواية عن ابى يوسف ورواية عن ابن زياد انه باخذها بالثمن وقيمة البناء  
 او ترك والغرس مثل البناء لانه يبنى في ملكه نفسه لان تصرفه فيه صحيح حتى لو اخذ طاب له الاخر  
 القلع من احكام العدوان فلا يملكه كالزرع كالموهوب له ولان لا بد من جث ان يبنى في ملكه  
 تعلق به حق الغير من غير تسليط من تركه الغير فينقص صيانته لئلا يضره النقص حتى  
 المشتري بفعله فلا يعتبر ولان الشفع استحققه بسبب سابق وهو مقدم على حق المشتري  
 فينقصه كما في الاستحقاق ولهذا ينقص جميع تصرفاته بخلاف الموهوب له لان صاحب الحق سلطه واما  
 الزرع والقياس ان يقلعه لكن استحسنوا ان يبقى في الارض بالاجرة لانه نهاية فلا تصرف فيه  
 كالمباني وذكره الحيطان الزرع بغير اجرة لان اخذه بالقيمة فقيمته معلومة ويعرف تمامه في الغصب  
 قالوا لو بى الشفع ثم استحققت رجع بالثلث وينقص البناء لا غير ولا يرجع بالبناء على المشتري ولا  
 على البايع لان الرجوع انما ثبت في المسئلة الاولى لان البايع خدع المشتري وضمن له الثمن من النقص  
 كيف شاء ولم يصح للمشتري الشفع ذكره لانه اخذها بغير اختيار البايع ولا المشتري فلم يكن  
 مقصودا فلا يرجع ولان ما استحققت ثبتت ان اخذته بغير حق اما الثمن فانه عوض المبيع فان لم  
 يسلم المبيع يرجع بالثلث قالوا خربت الدار وخلف الشئ والشفيع ان شاء الساحة بجميع  
 الثمن وان شاء تركه وكذا لو اشترقت او غرقت لان البناء تبع ووصف الساحة حتى يدخل في البيع بغير  
 ذكر ولا يباع بالثمن مقصودا كطرف العبد ولو باعها فمراحة باعها بجميع الثمن  
 قالوا ان نقص المشتري البناء والشفيع ان شاء اخذ العوضه بخصتها وان شاء ترك لانه ضار مقصودا  
 بالاتلاف فيقابل به شئ من الثمن كطرف العبد وكذا اذا فعله اجنبي وكذا اذا نزع باب الدار  
 وباعه وليس له اخذ النقص لانه ضار مقصودا فلم يبق تبع او صار نقليا فلا شفعة فيه  
 قالوا ان اشتري بخلافه ثم فهو للشفيع محتاه اذا شطه في البيع لانه لا يدخل بدون الشرط  
 ما مر في البيع فاذا شطه دخل في البيع ويخلف بالشفعة لانه باعتبار الاتصال صان كالحقل  
 وهذا استحسنان والقياس ان لا شفعة فيه لعدم التبعية حتى لا يدخل في البيع بدون الشرط  
 واذا دخل في الشفعة فاذا اخذه المشتري ينقص حصته من الثمن لانه ضار مقصودا بالذكر  
 فقابل به شئ من الثمن وليس له ان ياخذ الثمن لانها نقلية ولو لم يكن على الخلل ثم وقت البيع  
 فاشترى فالشفيع اخذه بالثمن لان البيع سري اليه فكان تبعا فاذا اخذه المشتري فالشفيع  
 ياخذ الخلل بجميع الثمن لان الثمن لم يكن موجودا وقت العقد فلم يكن مقصودا فلا  
 يقبله شئ من الثمن كما في البيع كذا لان التملك نوعان تملك عين وتملك منافع  
 المنافع يجوزت على خلاف القياس لحاجة الناس اعلم لان التملك نوعان تملك عين وتملك منافع

اخذ







حق جعل لان الاجر لا يستحق بالعقد علمنا نبيته انما امانة في يده لا نه قبضه باذن المالك فلا ينفذه  
 الا ان يطلق بعلمه كقوله في الثوب من دقير والظلال والنطاق الخجل من شدة ونحو ذلك لان مضاف الوعد  
 وهو يوم العمل فيه فانما مضى في وقت الا ان لا يضمن الا في الاضرار في السفينة من ملك او  
 سقط من الدابة يسوقه وقد لان الا في لا يضمن بالعقد وانما يضمن بالنية ولو عرفت من مروج  
 او ربح او ضل خيل او ربح الخيل فلا ضمان لان لا فعل لهم في ذلك ولو تلف بفعل اجير القصار لا  
 متعذر فالقمار انما الاستاذ لان فعل الاجير مضاف الى استاذيه وقال ابو يوسف ومحمد يضمنون سواء اكل بفعله  
 او بغير فعله الا لا يمكن الاحتراز عند الموت والحرق والتعريق الغالب والعدو والمكابر لا يضمن عليه جفرت  
 عما كان الخمر لعنه فاذا ذكره ضمن كما اذا هلك بفعله وهو مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نحو ذلك وعامة  
 الاجر وغير معمول لا اجير له وقال زرارة لا يضمن في الوجهين لان عمل يابن المالك وصار كاجير الوحد  
 وجوابه ما مر لا يجره رضى قال ولا ضمان على الغصاة والبرائح الا ان يتجاوز الموضع المعتاد لانه  
 اذا فعل العقد لا يمكن الاحتراز عن السرقة لا يضمن في قوة المزاج وضعفه وذكر غيره معلوم فلا  
 ينفذ به بخلاف دق الثوب لان رفته ونحوه تعرف لاهل الخبرة به فينقذ بالصلاح وقال  
 الخياط ان كفاية هذا الثوب قبضا فاقطعه فلم يكتفه ضمن لان انما اذنبه في القطع بطل  
 الكفاية ولو قال له هل يكتفي فقال نعم قال فاقطع فلم يكتفه لا يضمن لان امره بالقطع مطلقا  
 قاله واصل كاستاجر شهر الخدمية ورعى الخمر ونحوه لان متافعة صارت مستحقة للمسا  
 طول المدة فلا يمكن صرفه الى غيره ولهذا كان خالصا ويضمن اجير الوحد ايضا ويستحق الاجر قبل تسليم  
 نفسه وان لم يعمل لانها مقابلته بالمنافع وانما ذكر العمل نصف المنفعة المستحقة الى تلك الجهة وما  
 فيه صارت مستوفاة بالتسليم فقد برئت حيث قدرها عليه فاستحق الاجر ولا يضمن ما تلف في يده  
 لما مر ولا يجر له انما لم يتعذر القساد لان العقود عليه المنفعة وهي سليمة والمقيد العمل الذي هو  
 تسليم المنفعة وهو غير معقود عليه فلا يكون مضمونا عليه ولان المنافع انما صار ملكا له  
 قاضا امره بالعمل انقل على الله لا يصير يابك عنه فيكون كانه فعله بنفسه ولو ان قلنا في اجراء  
 القصار والخياط وسائر الصناعات ان فعلهم مضاف الى الاستاذ كانه فعله بنفسه وبما تلف من  
 ضمانه على استاذيه ولما ان اجير خاص قال ومن استاجر عبدك فليس له ان يضاف به الا ان يشترط  
 لان خدمة السهم اشق فلا يضمنها العقد الا بشرط فان استاجرته الخدمية فحليفه خادمة  
 من التاجر الى ان يتم الناس بعد العشاء عملا بالعرف في الخدمة وعليه خدمة البيعة والتسليم  
 دون الخبز والطبخ والظنابة وعلف الدواب ونحو ذلك ولو اجير عبك سنة ثم اعتقه فخلاله ما  
 جاز المعتق والمعتق ان شاء مضمون على الاجارة وان شاء فسسخ واجرة ما مضى للبيد وما بقي  
 للعبد لان منفعة بعد العتق له ويكون له بدله في الاجارة فليس له فسسخها بعد ذلك وليس للعبد  
 قبض الاجرة الا بان الموالي فصل والاجر يستحق بهتاء العقد او بغيره كالمثل او بغيره

لان الاجرة لا تجب بنفس العقد لقوله عدم اعطوا الاجر اخره قبل ان يحضر عرفه ولو وجبت بنفس العقد  
 لما كان اخره الا بوضاه والكسر يقتضي الوجوب بعد الفراغ لان العرف انما يوجد بالعمل ولان المنفعة  
 لا يمكن استغواها الى العقد لانها تحدث شيئا فشيئا وهي محمولة فيقتضي المساواة فلا تجب  
 لاجر بنفس العقد فان استوفى المعقود عليه استحق الاجر عملا بالمساواة فان اشترط العمل  
 او جعلها فقد رضى باستيفاء حقه في الاجل فيسقط قال واذا تسلم العين المستاجر فعمله الاجر  
 وان لم يستفقه بها لان المنفعة غير ممكن واقم تسليم العين مقام التسليم من الاستيفاء قال فاغضبت  
 منه سقط الاجر لانه زالت التملك فبطلت لما بيتا لانه بعد شيئا ولو غصنها لبعض المدة  
 سقطت حصته لما بيتا ولرب الدار ان يطالب باجر كل يوم وكذا جميع العقار لان احد العوضين  
 صار متعاقبه مدة مقصورة فيجب ان يكون العوض الاخر كذلك حقيقة المساواة وقضية ما ذكرنا  
 ان المدة ساعة فساعة الا ان فيه حرجا عظيما وفكر لا ظاهر فقد رآه باليوم تيسيرا ولانا  
 لا نعرف حصه كل ساعة قال ولما بالاجر كل من حيلة لما بيتا وعن ابو يوسف اذا سار ثلث الطريق  
 او نصفه لم يملك التسليم وعن ابي حنيفة اذا انقضت المدة وانما التسليم وهو قوله  
 زعم ان المعقود عليه شيء واحد وهو قطع بعلة المسافة او سكنى هذه المدة فلا ينقسم الاجر  
 على اجزائها كالمثل وكان ابا يوسف اقامة الثلث او النصف مقام المثل على اصله وجوابه ما بيتا  
 في رجم ابو حنيفة الى ما ذكرناه لا قال وتام الخبر اخرجه من التنوير وذكر الاجر لا لا يستف  
 قبل ذلك فلو احترق او سقط من يده قبل ذلك فلا اجر له لانه لا يملك قبل التسليم وان هلك بعد الاجر  
 بغير فعله فلا ضمان عليه وله الاجر لانه سئل حيث وصعه في بيته ولم يهلك بفعله قال  
 وقام الطابخ عرفه ان كان في وليمة وان طبخ قدر طعام لصاحبه فليس عليه الخمر للعرف  
 وتام طرخي اللبن اقامته وقالوا بشرطه لان بالتسليم يوم القساد وهو من عمله عرفا فيلزم له ولا يجر  
 ان العمل بالاقامة لانه تمكنه الانتفاع به من غير خلاف فلا يلزمه شي اخر والتسليم فعل اخر فلا  
 يلزمه بالشرط ولو كان في غير ملكه فلم يمسح به ويسلمه فلا اجر له وهو في ضمانه ومثل عمله ان  
 في العين كالصباغ والظنابة والقصاص كحسب حاجته يستوفى الاجر لانه لم يمسح صبغه وغيره  
 كحسب حاجته يستوفى ثمنه كالمبيع فان حبسها فضاخت لا شيء عليه لانه اذنه في يده ولا اجر له  
 وعنده ما هو مضمون بعد الحبس كقبلة فان ضمنه معمو لا فله الاجر وغير معمول الاجر له  
 قال ومنه لا اثر له كالحال والغسل ليس له كذا لانه ليس له عين حبسها والمعقود عليه  
 نفس العمل فلا يتصور حبسها فان حبسها فهو غاصب بخلاف ذلك الا بق حيث احبست  
 على العمل وان لم يكن له العمل ان عرف ولانه كان على شرف الهلاك وقد احبها بالرد في نسخة



وانما يشترط على المانع العلي بنفسه ليس ان يستعمل غيره لان العمل يختلف باختلاف المانع  
وانما يشترط على المانع العلي بنفسه ليس ان يستعمل غيره لان العمل يختلف باختلاف المانع  
جوزة فكان الشك مفيداً فيتعين كما يتعين المفيد المنفعة فيجوز بعينه وان اطلق العمل فلا بد  
نقل بنفسه ونحوه لان المستحق مطلق العمل ويمكنه ايضاً في بنفسه وبغيره فافترقا قال  
وان قال ان سكنت هذا الخائن عطاراً بدينهم وحداً بدينهم جاز في العلي على استحقاق  
المستحق فيه وقالوا الاجابة فاسدة على هذا الخلاف ان استاجر دابة الى الخيلين بدينهم والى الفاكهة  
بدينهم وان حمل عليها وجب بالتخلية والتسليم واستحقاقه بخلاف الخياطة الرومية والفاكهة  
لان الاجرة يجب بالعمل وبه يرفع الجاهلية فافترقا ولا يفي حنيغته انه خير من اثنين عقدين مختلفين  
صحيحين لان سكي الطائر بخلاف سكي الدابة لا تدخل في مطلق العقد وكذا بقية  
المسايل والاجابة تعقد للمنفعة وعند ما يرتفع الجاهلية فيصح كالفارسية والرقمية  
ان وجب الاجر بالتسليم اقله بالثبوت به ولو قال ان خطت هذا الشوب فارسي فدينهم  
ورمى فدينهم جاز في العلي على استحقاق اجرة وقد مر وجهه وقال في الاجارة  
فاسدة لجهالة البدل في المال وجوابه ما مر **فصل** اعلم ان الاجارة عليه نفسه  
بالمشترط كما يفيد البيع وتزجها بالثبوت نفسه البيع تعقد الاجارة من جهالة العقد عليه ولا  
جاز او المنة للمعرفة ان الجاهلية مفصية الى المازعة والاصل قوله عم من استاجر اسبباً فليجعله  
اجرة بشرط ان يكون الاجر معلوماً كما بشرط في البيع ولو اجر الدابة ان يعجز هالاً يطينها  
او يصنع فيها جذاً فهو فاسد لجهالة الاجر لان بيعها مجهول لانه لا يدور ما يحتاج اليه  
الحجارة ويعرف غير هال من الشروط المفصلة لمن يئامكها فيقاس عليها واذا فسدت الاجارة  
وجب اجراً لخل لان التسمية انما يجب بالعقد الصحيح اما الفاسدة فيجب فيها قيمة العقد عليه  
كما في البيع قال عم في النكاح بغير مهر فان دخل بها فلها مهر مثلها ولا وكس ولا شطط فذلك على وجوب  
القيمة في العقد الفاسد ولا يرد على المشتري لان المنفعة لا قيمة لها لا يعقد او شئ منه عقدي ضروري  
لحاجة الناس وقد قواها في العقد بما سمي فيكون ذلك اسقاطاً للزيادة بخلاف البيع لان الاعيان  
منقولة بنفسها فاذا بطل المشتري بغيرها كما تلقت بغير عقدي فتجب القيمة قالوا استاجر داراً فكلها  
بدينهم مخرج في شهر واحد لانه معلوم وفسد في بقية الشهر لان كلمة كل الشهر وانما يجوز لان  
يستمى بشهرين معلوماً فيكون مخرج في الكال كونه معلوماً قال فاذا اتم الشهر في السنة الاولى فذلك واحد  
منها لنقص الاجارة لانها والمدة فان سكن ساعد من الشهر الثاني صح العقد فيه ايضاً وكذلك  
كل شهر سكن في تمام العقد بشرط ان يسكنه وقيل يبقى لغيرها في اول ليلة في شهرين وبومها  
دفعاً ليجوز عنها لما فيه من التزوم بغير التزامها قالوا ومن استاجر حماراً ليجعل له محلاً الى مكة جاز ولا يلزم

ان العقد في الاجارة لا يلزم من التزوم بغير التزامها قالوا ومن استاجر حماراً ليجعل له محلاً الى مكة جاز ولا يلزم

ان العقد في الاجارة لا يلزم من التزوم بغير التزامها قالوا ومن استاجر حماراً ليجعل له محلاً الى مكة جاز ولا يلزم

وانما يشترط ان لا يجوز لانه يجوز لان الاصل ان ما لا ينقص فيه يرجع فيه الى المعتاد والمقصود الركبة والمحل  
تبع ولها ماله فبغيره يقع الرجوع المعتاد فلا يفضي الى المازعة وان شاهد هذا المحل فمواو على قطع  
المازعة لدلالة الرضا قال وان استاجر المحل الزاد فكل منه فله ان يرد عوضه لانه يستحق عليه حمل  
قد يعلم طول الطريق فيرد عوض ما اكمل وهو معتاد عند الناس ان ينقص عليهم وهكذا في الزاد  
اذ اكمله يرد مثله لما يشاء ولو استاجر بعين ليجعل على احد المحل فيه رحلان وماله من الوطاء  
والديار ولم يجانين المكان من ذكره على الاخر لانه فيه قدر من الزاد وما يحتاج اليه من الخبز والزيت  
وعنهما وما يفي به من الماء والبيتين قدره وما يصالح من الغنم وخيطها والبيضاة وما يظفره  
ولم يبيت وزنه واشترط ان يحمل هذا يامن مكة ليجعل الناس قدوا جازاً لانه لا ينقصه  
عزاً والمعلوم عز فاما المشروط وتحمل فربين من ماء وادوين من ماء عظم ما يكون وكذلك ان اكثر  
عقبة التعارف وكذلك اذا استاجر دابة كيشاً قباء الركوب ينزل احدهما ويركب الاخر وانما يبيت  
مقدار ما يركب كل واحد منهما الجريان التعارف بذلك قال ويجوز استجار الفيل باجر معلومة  
لأنه فان اردت ان تضعه لك فالتزوم اجرة من ولان النعام من كرجان بين الناس قال ويجوز بطحا  
محمداً وكسوتها واولا لا يجوز وهو القياس لجهالة فان طعماً وكسوتها مجهولاً حتى لو شوط قدر  
من الطعام كل يوم وكسوتها لثوب موصوف الجنب والطور والعوض كل سنة من جاز بالاجراء  
ولا حرج من هذه الجهالة لا تفضي الى المازعة لان العادة جرت بالنقص على الاثار وعلمها  
كسبة وحسن واعطائهم شهرين من شغف على الاولاد وتجب عليها الغيام بامر الصبي مما يصلح  
من ضلعة وغسل ثيابه واصلاح طعامه بل وانه لان هذه الاعمال المشتركة عليه عراً ولوان صنعتها  
جارتها او من اجرت من ارضعت فلها الاجر لانه بمنزلة الاجير المستأجر لان المحذور عليه العمل  
ولو شرط ان ترضعه بنفسها فارضعت جارتها فلها المثل في مخالفة فيما فيه تفاوت وقيل لهما  
الاجير لان المقصود من الارضاع حيوان الصبي وما سواه فيه وما بينهما من التفاوت ليس لاجير  
ولو ان صنعتها بلين علم او بغيره فلا اجر لانه لا يربى وليس بالارضاع قال ولا يمنع زوجه من وطئها  
لان حقها ثابت بالنكاح قبل الاجارة وهو قائم بعد ولهم من صنعتها من غشيانها من منزلهم خافه  
لحل ولا لانه ليس له ولاية الدخول الى ملك الغير بغير امره فان حبلت فلهم فسخ الاجارة وعليها اصلاح  
وكذلك ان كان الصبي لا يرضع لغيرها او ينفذ في او يتفاد او يكون مشارقة او فاجرة او يرد  
السفر لان كل ذلك اعلان ولان الصبي يستصير بغيرها وكذلك اذا مرضت وكذلك امات الصبي  
او الطير النقصت الاجارة ولو زوجها فنقصت الاجارة اذ لم يرضعها لانه لا يجوز  
الاجارة على المطاع كالحج والاذان والا فامد وتعليم الفزان والعقد لما روي عن عثمان بن

الصبي طعام اصلاح

مطل



انما الاجرة ما عهده التي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا اخذوا مني الاخذة على الاذن والاجر ولا ان القربة يقع عن العالمين  
 قال الله تعالى وان ليس للانسان الا ما سبق فلا يجوز له اخذ الاخرة من غير كالا لصوم وكذا لا يجوز على تعليم الصانع  
 لان التعليم لا يقوم بالمعلم بل باليه وبالتعليم وهو كقوة ونظيفة فلا يكون مقدور كذا ولا يقبل على الشكر كذا  
 فلا يقع الاجارة من احد من اهل البيت المتأخرين قال يجوز على التعليم والا فانه في زماننا  
 وعليه الفتوى الحاجة الناس اليه وظهر للناس في الامور الدينية وكل الناس في الاحتساب فلو امتنع  
 لمعول يصح حفظ القرآن ولو استاجر مصحفا او كتابا لنفسه ففقد الاجر ولا جرم ولا جرم لان القرآن  
 انظر منقحة فخره من القاريه لامن الكتابه فصارت كما استاجر شيئا لينظر اليه لا يجوز قال ولا على غير ما ينبغي انهم هم  
 على المعامير كالنوح والنوح ونحوها لانها لا تستحق بالعقد فلا يجوز قال ولا على غير ما ينبغي انهم هم  
 عن ذكره ولو ان يستأجر التلميذ ليعلمه ويحضره في كل حال كالحصان والحمار وغيرهما انما النذر  
 بغير اجر فلا يبرر واخذ الاجر عليه من اثم قال ويجوز اجرة النحاج فقد صح انه عهدهم اجرتهم واعطى  
 النحاج اجرا والذبي الوارد فيه لا شقاق لما فيه من التذاتة وباجاز المسلمين قال والنحاج للمعاملة القاصيه  
 ولا اعتبار بها مع اصطلاح المسلمين قال ومن استأجر دابة ليحمل عليه ما طاعما بغير أجر منه فهو كالدابة  
 لانه جعل الاجر بعض ما يخدم من عمله فصارت كغيره من النحاجين وقد نرى عدم عرف قسطنطين الطحان وهو ان يستأجر  
 لولا انما يظن اجرة بعض ما يخدم منها ويتبين على هذا مسالك كثيرة نعم في التنازل منها اذا وقع  
 الاجر بغيره لا يفسد في النصف والمع فيه ان المستأجر يحجز عن الاجر وهو بعض المنسوج والفقير  
 لان في كل ما يحصل لاجل الاجر فلا يكون قادرا بقدره غير قال ولو قال له انما يحيط به في كل ما يظن  
 فيصير ما قاله لرب الثوب وكذا اذا اختلف في صبغ الثوب اصف واحمر او بن عصف او بعضه ووجه  
 ان الخطا والصباغ اثنان بسبب الضمان وهو التصرف في ملك الغير ثم ادعى ما يبرر به وصاحبه يبرر  
 ولان الاذن يستفاد من جهة رب الثوب فيكون الخول قوله لانه اجبر بذكره وتحلف لانه لو اقر له  
 فيحلف لاحتياط النكول فاذا اختلف في الخطا ضامن ومعناه ان شاء ضمنه الثوب وان شاء اخذه  
 واعطاه اجر مثل امان اذا صبغ في رواية ولو قال خطته بخير لغيري وقال الصانع بل اجبر فان كان  
 قبل العمل بيمين الغان وببذل اليمين المستأجر لان كل واحد منهما يدعي بحقه والاخر يكتفي لان  
 احدهما يدعي هبة العمل والاخر يدعي بيعه وان كان بعد العمل فالقول لصاحبه الثوب لانه مكره لانه  
 لا قيمة للعمل بدون العقد وهذا قوله ابو حنيفة وذكر ابو ابيث عند العجوة ان كانت لغيره فله  
 فله اجر مثله عملا بالعرف والافلا اجر له ويكون من غير ما لم يبعه قال ابو يوسف لاجل له الا ان يكون  
 من اجرة فيكون له الاجر جري على عادتهم ما وقال محمد ان اتخذ حائطا وانتصب لعمل هذه الصناعة  
 فله الاجرة والافلا وعليه الفتوى لانه دليل على العمل بالاجرة عرفا والمعروف فاما كالمشروط قال  
 لو امره ان يتقش شجرة على فستة فتنقش لغيره لانه فستة فتنقش لغيره وهو الختم فصار كالا  
 مستهلك ولو استأجره ليحفر له بئر اجري مستقي وسيطرها وعرضها جان وفي القبول يجوز والله

في الاجرة

وان لم يبيح ذلك لانه معلوم عرفا فان وجد باطن الارض انشد فليس جدر وان تعذر بطنه فهو  
 عذر ولا يستحق حتى تفرغ لانه عمل واحد لا ينفع به قبل التمام وان خربت الارض وانقطع شرب الصيغة  
 او ماء الرخا لنفسه العقد انقوت العقود عليه وهي المنفعة قبل القبض لما بينا انما يحدث شرعا  
 فشيئا فوصار كونه العبد المستأجر وقبل لا ينفسخ لكن لا يفسخ قالوا وهو الاصح فانه روي عن محمد بن  
 لوامه مدني البيت المستأجر فيه الاجر ليس المستأجر ان يفسخه وذلك لان اصل العقود عليه لا يفسخ  
 لان الانفساخ بالعرضة يمكن بدون البينة واللا انه ناقص فصار كالعيب فيفسخ الفسخ ولو وجدها  
 عيبا يخل بالمسافع كمر العبد والذاتة ونزها وانما يفسخ بعض البينة فلا يفسخ لان شاء استوفى المنفعة  
 مع العيب ويلزم جميع البينة لان العيب بالهيب لان شاء ففسخ لانه وجد العيب قبل القبض لان المنفعة  
 لو جاز شيئا فشيئا وكان له فسخه فان زال العيب او زال له المخرج فلا خيار له ولو مات احدهما وقد  
 عقد له بنفسه الفسخ لما مر به عقد شيئا فشيئا فلا يبقى بدون العاقبة وان عقد له لغيره لا يفسخ  
 كالوحي والوحي وقيمة الوقوف والوكيل لانه ثابت عنهم فكانه محقق **فصل**  
 ونفسه الاجارة بالعدو والاصل فيه انه متى تحقق عجز العاقد الا ضرب يلحقه وهو لم يرض به  
 يكون عذر لا يفسخ به الاجارة دفعا للضرر ومنه ليس شرط الفسخ قضا القاضي تركه في الزمان  
 ان كان عذرا فيه شبهة كالدين يشترط له القضاء وان كان واضحا لا وكره المبسوط والظاهر  
 انه ليس بشرط وينفط العاقد به وهو الصريح لانه في معنى العيب قبل القبض على ما بينا في  
 وذلك كمن استأجر انسانا ليقطع خروشه فسكن وجعه او لم يقطع يده لا كمن فسقطت الكلبة فانه يفسخ  
 الاجارة وهذا محجة على من يقول انها لا يفسخ بالعدو وكن المستأجر حائطا لينجز فيه فافلس واجر  
 شيئا ثم لم يمه دين ولا مال له يسواه فان القاضي يفسخها وببيحة في الدين لان على تقدير عدم الفسخ  
 يلزمه ضرر لم يلزمه بالعقد وهو حبسه على الدين والاجارة على تقدير الا فلا من فيفسخ  
 دفعا للضرر وكذلك ان استأجر دابة للسفر فبدله عذبه يفسخ الاجارة لانه يكره الضرر بالضرر  
 على العقد لانه تبا اذ التجارة فافلس او لطلب خرم فخص وان بدا المكار فليس جدر لانه  
 يكره انقاذ الدواب مع اجبر فلا ينظر وعن الكرخي ان مرضا مكارا من فروع عذر لانه لا يفسخ  
 نوع ضرر فيعوز جازله الاضطراب لاحالة الاختيار قال وكما ثبت الدار عمارتها واصلاح ميا  
 زيرها وبيل الماية وتنظيف البالوعة المحتملية من افعال المستأجر وكل ما يكون مضرا بالسكن  
 وان لم يفعل فلا يستأجر ان يخرج وان زاد هذه العيوب وقت الاجارة فلا خيار له لانه رضي  
 بالعيب وعلى المستأجر رضي التراب والتمتع بالجمع في الدار كالمستأجر لانه ليس بضراب السكن  
 وكثير من رجا الماء على الاجر الا ان يكون مشروطا على المستأجر

في الاجرة

نسخة  
 في الاجرة  
 في الاجرة  
 في الاجرة



وهو لغة مطلق الجنس قال تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وفي الشرع الجنس بالخصوص بصفة مخصوصة  
شع وشبهة لا كالمعنى المطلق الذي لا يفتقر فيه إلى ايقاع الدين ليعتبرها فينتفع بها ويصل اليها  
الحق ثبتت شرعية الكتاب والسنة والاجماع الكتاب قوله تعالى فلهن ما كنتم مقبوضات وانهن  
بصفة الاخبار نقلت عن المفسرين ههنا وان كنتم متساوين في الجور كما تها فإن تها ههنا مقبوضة  
وشبهة باموالكم والسنة ما روي انه قد روي عن عذري الشجر اليهودي بالمدينة وبعث عم  
والناس بها ملونه فاقرهم عليه وعلى الاجماع قالوا هو عقد وثيقة لا يرد فيه من الايجاب والتعويل كسابر  
الصقود قال غلام مضمون بنفسه اي بثلثه كونه مستغفاره منه على ما ينبغي ان شأه ولا يرد الى  
بالقبض قال ابنه فلهن ما كنتم مقبوضات ولا تكون الابهلة للقبضة ولا تتخذ تبرع الا  
الا لا يجوز عليه فيكون تمامه بالقبض كالهبة او بالتخليه لغيرها مقامه كمال البيع والهبة وقبل  
ولكن ان سلم وان شاء لا مائة تارة تبرع ثم الرهن لا يخلو اما ان كان دين وهو المثلث او بعين وهو غير المثلث  
فان كان دين جاز على كل حال اي وجهه سواء كانت من الامانة او من غيرها وان كان بعينه فلا عيان على وجهه  
مضمونة وغير مضمونة فالمضمونة على وجهين مضمونة بخسرها ومضمونة بغيرها فالمضمونة  
بنفسه ما يجب عند هلاك مثله وقيمة كالمضرة والتمتع بالمال من دم احد فيكون  
الرهن بها لانها مضمونة مما ناصحها يمكن استيفاء الدين منه والمضمونة بغيرها كالمبيع  
في البيع لا يجوز الرهن بها لا لاجب بهلاكه حق يستوفى من الرهن لانه اذا هلك المبيع  
بطل البيع وبطلت امانة الرهن فلا يسر بمضمون الاعيان غير المضمونة وهي الامانات كالوديعة والارباح  
المضاربة والشركة والمساخر ونحوها لا يجوز الرهن مقتضاها على ما ينبغي ان يعلل بمضمونة لا يوجد فيه  
معنى الرهن وقوله المختص يمكن استيفاءها منه احتراز عن هذا ولا يجوز بالشفعة ولا بالدين  
ولا بالدين سيجب لانه وشبهة بمعدوم ولا بالفقاص في النفس وما دونها عدم التمكن من  
الاستيفاء ويجوز رهنه بالخطا ويكون رهنا بالارث لانه غير مضمون ويجوز شرط الجوار للرهن  
لانه لا يمكن الفسخ بنفسه الشرط ولا يجوز للرهن لانه يمكن الفسخ بغير الشرط فلا يثبت ولا يجوز رهن  
الايجور بغيره والمذمور والمكاتب والمسته والدم لانه لا يمكن استيفاء منها فلا يحمل التوثيق  
وكذا جاز في سلفه وذراع من روث وشاهد لانه لا يجوز للمسلم رهن الخمر والخنزير ويجوز  
للذمي لان الرهن والارزاق الوفاء والاستيفاء ولا يجوز للمسلم رهن الخمر والخنزير والذمي ثم الرهن  
على ثلثة اضرب جائد وباطل وقد ذكرنا ههنا وفاسد وهو رهن المبيع ورهن الشارع والمشغول  
حق الحق الجور والشرع عدا او خلا ورهن بالثمن رهنا ثم ظهر العبد حر والخنزير او قيل  
عبد فاعطاه بغيره رهنا ثم ظهر حر قال القعود في شرحه رهنا بغيره رهنا لان المبيع  
غير مضمون بنفسه والقبض لم يتم في الشارع والمشغول لم يصح في الخمر والخنزير كما لو رهنه

استبراء ونقص محمد بن الميسور والجامع الصغير ان المقبوض حكم رهن فاسد مضمون بالاقول  
من قيمته ومن الدين لان الرهن ان تعقد بمقابلة المالا حقة في البعض وفي البعض اظهره الله فسد  
لنقصان فيه لانه لا يمكن استيفاءه من الرهن فيكون مضمونا بالاقول منه كما لمقبوضه في البيع انما  
مضمون بقيمة فكذلك هذا الاثر يضمن الاقل منهما ههنا اما اذا كانت الثمن اقل وظاهره واما  
اذا كانت الدين فلاته انما قبضه ليكون مضمونا بالدين والمختار قول محمد قال ولا يصح الايجور  
مقر غامضين فالجور المعلوم الذي يمكن حيازته والمتفق الذي لا يكون مشغولا لحق الجور المميز  
المقبوض الذي قد تميز عن بقية الانصبا لان قبض الجور اشيع لا يتصور بالغرر وقبض  
الكل لا يقبضه العقد وكذا كونه مشغولا لحق الجور لا يقبضه وحسبه وكذا الجور لا يمكن  
قبضه ومقصود الرهن وهو الاستيفاء لا يحصل الا بالقبض الذي لا يتصور بدون  
القبض والغرض لا يمكن بدون هذه الاوصاف فلا يصح يدونها قال فان قبضه المرء من كل  
الضمان لما روي ان رجلا مره من سائر دين فنفق فاختصم الى رسالته عم المره ذهب حقه  
وقال عم اذ اعني الرهن فربما فيه قالوا معناه وانه اعلم اذا هلك فاشبهت قيمته وقد نقل  
الحاكم اجماع الصحابة على انه مضمون مع اختلافه في كيفية الضمان ولا تملك حسيه  
صار مستوفيا حقه من وجهه لانه لا يستيفه ولا يتوصل به الحق بخلافه الجور وقد تاه كذا  
الاستيفاء بالهلاك فلو فاه ثانيا يودي الى الجور فلا يمكن المطالبة بحقه الا ان ينقص الغرض  
والجور ويرده الى الرهن فانه عاجز عنه ففات شرط المطالبة فطلبت ومن ادعى امانة  
وقد خالف الاجماع وتعلقه بقوله لا يخلو الرهن هو لصاحبه له غنمه وعليه غنمه لا حجة  
له فيه لان معناه لا يصير الرهن للدين بل يدين ولا يحبس به بحيث لا ينفك هذا معناه ويشهد له  
ببطلان رهنه وفارقه برهنه لا فكك له يوم الوكاج فاضح الرهن فغلقا محجوسا لا فكك له  
وكذا كانت عادتهم في الجاهلية فقال عم ذلك قلنا لم نر عن العوايد الجاهلية ما فيه من تلك  
ما لا يخبر من وقوله غنمه وعليه غنمه اس اذا بيع ففضل من الرهن شيء فله وان نقص  
فعله او له غنمه لسقوط الدين عنه بهلاكه وعليه غنمه وهو قضاء ما بقي من الدين ان لم يبق  
وعت على رهنه مثل قايشر او الفصل قالوا يملك الرهن على كفته لانه ملكه حقيقة  
وهو امانة يد المرفوع حتى لو اشترى لا ينيوب قبض الرهن عن قبض الشرع لانه فاضل امانة فلا  
يبيوب قبض الضمان واذا كان ملكه ففات كان عليه كفته قالوا يصير المرء من مستوفين  
ما يتيه قدر دينه حكما والفاضل امانة وان كان اقل سقط من الدين بقدر لا الضمان في  
يشترط فيه من الدين فعند زيادة قيمته الزيادة امانة لانها فاضلة عن الدين وقدره



وعند نقصان قدره في القيمة يوم القبض لا يبرأ منه  
 دخل في ضمانه وفيه يثبت الاستيفاء ولا يترتب عليه بالهلاك وان اختلفا فالقيمة فالقول للمرتهن  
 لانه ينكر الزيادة والقيمة للرهن لانه يثبتها قال وان اودعه او تصرف فيه يبيع او اجاره او اعارة  
 او رهن وكونه ضمن جميع قيمته وكذا اذا فسخه فيه كالبس والركوب والسكنى والاستخدام لانه  
 مستعمل في كل ذلك هو غير مأمول به من جهة المالك والزيادة على قدر الدين امانة والامانة لا تضمن بالثقل  
 ولا يفسخ عقد الرهن بالثقل لانه ما وضع للاعظاف والناس مختلفون فيه وكان هذا بخلاف فسخه  
 وولده وفاديه الزيادة على لانه لا انسان انما يحفظ ماله على ما يراه ولا يكون الرضا يحفظ  
 رضا يحفظه ولا يلائم من ذكر لانه لا يمكنه ملازمة البيت والاستصحاب الرهن فصار  
 المحظوظ به مولاؤه ولو لم يملكه فلا يضمنه وليس القدر في ضمانه بقدره في غير ما يحفظ بالنسيق  
 الشئيين تعدي العادة وبالفلا لا وضع العمارة والقطبان على الراس كما جرت به العادة تعديا و  
 وضعها على الاواني او الكلبين او النعمم الغريص ليس بتعدي ووضع الخيل في موضع السواب  
 وبالعكس ليس بتعدي ولينسبها مومعهما نحو ما قال ونفع الرهن واجرة الراعي على الرهن  
 وذكر ذلك لاحتياج اليد لبقاء الرهن ومصلحته لانه ياق على ماله وذكر مؤنة المالك والراعي النفع  
 لانه علف الجودات والكلية واصلاح شئ البستان وسقيها وجداد الثمن من النفع  
 قال وإنما يؤثر لبقائه على ماله كالمالك والمثلين والسكنى والخدمة ويصير رهنه من الاصل ان الرهن  
 حتى لا يتم فيسرق البيع الا انه ان هلك يهلك بغير شيء لانه لم يدخل تحت العقد حصصه كماله  
 يكون له قسط من الدين ولان المرتهن يفيضها بجهة الاستيفاء ولا التزام منها فلا يلزمه كونه  
 المبيعة قبل القبض مبيع وليس عهدهم على البايع ولا يثبت بين ضمان القيمة وزيدتها  
 لانه ذكر باختلاف رغبته اناس او المعين لم يعبر والقبض ورد على اثنين دون القيمة وعلته العقد  
 وكسبه الرهن ليس برهن لانه غير مملو له ولا يبرأ منه كسبه المبيع وغلبه قال وان بقي الثمن او هلك  
 الاصل افنته بخصمه لان الرهن مضمون بالقبض والزيادة مقصودة بالهلاك وموضع حال  
 البيع مقصودا قاله شئ من البند كولد المبيع قال يقيم الدين على قيمته يوم الفكاك  
 وقوله الاصل يوم القبض لما يثبتا ويسقط حصته الاصل مما تم قال ويجوز الزيادة في الرهن  
 ولا يجوز في الدين ولا يصير الرهن رهنا به وقال ابو يوسف يجوز الزيادة في الدين ايضا  
 لانه الدين والرهن كالثمن والمبيع فان جاوز الزيادة فيما لجامع دفع الحاجة بل ليل اقامها وحقه  
 لتصرفها ولما ان الزيادة في الرهن يوجب شيوع الدين وذكر غير ما نفع من صحة الرهن والزيادة  
 في الدين يوجب شيوع الرهن لانه لا بد ان يقابل شئ من الرهن وشيوع الرهن مانع من صحة الرهن

وقال ولا يجوز فيها اما الدين فلما قالوا اما الرهن فلا نهجه وهذا بعض الدين ولا يجوز كما اذا جعل  
 رهنا بملك لا يجوز حتى يرد المرتهن الرهن الاول وجوابه ان الزيادة تلحق باصل العقد كما تم في البيع  
 فيصير كانه من الايراد قال واجرة مكان المحفظ على المرتهن لان المحفظ عليه ليرة الى الرهن  
 ليس له حق فيكون عليه بذل ايضا وكذا اجرة الحافط وجعل الاصل لا يثبت في المعاد يبرأ ليرة  
 على ما كلفه وكان من مؤنة الركن فيجب عليه وان كانت قيمته اكثر من الدين فعلى الراهن قدر الزيادة  
 لانها امانة فيكون يكره ما كلفه فيكون المؤنة على المالك وهذا جعل الاصل ظاهرا لانه لا جلي الثمن  
 فيقدر بقدر المضمون اما اجرة البيت فالجميع على المرتهن لانه بسبب الاحتباس والمجس ثابت  
 له في الكل والخارج على الرهن لانه مؤنة ملكه قال ولان يحفظه بنفسه وزوجته وولد له ودخل  
 الذي في عياله وقد تقدم قال وليس له ان ينتفع بالرهن لانه غير مملو له فلهذا ولا يبرأ  
 للمجس غير ذلك فان اذن له الرهن فلهك حالة الاستعمال هكذا امانة لانه عارضة على ما قال في بابها  
 كان هلك قبل الاستعمال هلك مضمون البقاء يد الرهن وكذا بعد الاستعمال الزوال بد العارية وعود  
 يد الرهن ويصير رهن الرابح والذاتير لتحقيق الاستيفاء منها فكلما لم يجر الرهن  
 فان رهنه بجنسها وهلك سقط مثله من الدين لان الاستيفاء حصل فلا فائدة في تضمينه بالمثل  
 لانه مثلي ثم يرد فلهذا اليه فضا وكذا كل مكمل وموزون وان اختلفا في الجودة والرداء لان الشرع اسقط  
 اعتبار الجودة عند المقابلة بالجنس على ما تم في البيع قال ويصح بركس مال السلم وبدل الصرف  
 لتحقيق الاستيفاء والمجانسة ثابتة في المالية فلا يكون مستبدا فان هلك قبل الاقتراف  
 من الصرف والسلم وصار مستوفيا لتحقيق القبض حكما وان افرق الرهن قائم بطلا  
 لوجود الاقتراف لا عن قبض وان شرط فيه على امر قال ويصح بالدين الموعود فان هلك  
 هلك بحاسبي لانه مقبوض على جهة الرهن فيكون المقبوض على سوم السلم وصورته ان يرهته  
 شئ على ان يقرضه درهما فيملك قبل القبض فعليه ان يعطيه درهما ولو قال ان يقرضه شئ  
 ولم يثبت فلهك اعطاء ما شاء والبيان اليه لان بالهلاك صار مستوفيا شئ فيصير كانه  
 قال عند الهلاك وجب لفلان على شئ ولو قال بدراهم يكره لانه لا يملك المبيع وعزم الي  
 يوسف لو قال اقرضني وخذ هذا الرهن ولم يسم فاحذه وصالح ولم يقرضه قال عليه  
 قيمة الرهن قال ومرتهن شئ على ان يرهن بالثمن شئ بعينه فامتنع لم يجز لما يثبت  
 انه عقد لبيع والبايع ان شاء ترك وان شاء رد البيع لانه وصف مرعوب فيه وقد فات  
 فيه اختيار قال لان يعطيه الثمن حالا لحصول المقصود ويعطيه رهنا مثل الاول  
 لحصول المعنى وهو الاستيثاق بماله في القيمة والقياس وفيه نفع لاحد ما وان يفسد  
 البيع عامر ووجه الاستحسان انه شرط ليدل العقد لانه الرهن كالميثاق وهو فلهذا لوجود



بدين

قال وان رهن عدين فقطض حصته احداهما فليس له اخذ حقه بقبض باقي الدين لانه ثبت الحق  
للمدين في الحال لا كاستيثاق بالدين وبكل جنس منه ليكون ادنى القضاء الدين فصار كالبيع في البيع  
وكذلك استعمل لكل واحد منهما شيئا من الدين في رواية الاصل وذكر في الزيادات له قبضة اذا ادعى  
ما سمي له وهو قول الجدل لانه محبوس بالعقد الذي سماه له ولهذا لو هلك هلك به وجه الاولان  
الصفقة واحدة وان عين لكل واحد منهما شيئا ولهذا لو قبل العقد في البعض دون البعض  
لا يجوز كما في البيع قال وان رهن عينا عند جدين جاز لانه اضاف الرهن الى جميعها  
صفقة واحدة فيكون فحسبها رهنها به وهو مما لا يقبل التجزي فيكون محبوسا بكل واحد  
منها فان شئنا فكل واحد منهما في حقه صاحبه كالعقد قال والمضون على كل واحد منهما حصته دينه  
لانه يصير مستوفيا حصته بالهلاك فان اوحد احداهما فجميعها رهن عند كل واحد منهما غير  
تفرقة ما بينهما وصار كبيع المبيع اذا ادعى احد المشتريين حصته قال والمهر من مطالبته  
الراهن وحسبه بالدين وان كان الرهن في دينه لبقاء حقه في الدين والرهن للاستيثاق فلا يمنع  
المطالبة فاذا طال السر ومطلبة فله ان يبيع في القايض جنس على الظالم وليس على المهر من  
ان يمكنه من بيعه لعقود الدين لان حقه ثابت في الجنس حتى يبيعه في دينه فلا يجزى عليه  
ابطال المبيع الا انه لو اقر باحضاره ما بين ان قبضه قبض المبيع فلو قبض دينه مع ذكر  
يتكسر الاستيفاء على تقدير محتمل وهو الهلاك في يد اخصه قبل الرهن سلم الدين  
او لم يبتعين وهو نظير بيع المتسلح بالثمن فاذا باع الرهن فهو موقوف على  
اجازة المهر من او قضاء دينه لتعلق حقه بحسبه ما بين قبضه ابطاله على رضاء او زوال  
حقه فاذا اجاز فقدر حتى يزول حقه في الدين وان قبض دينه فقدر له حقه في الجنس فعمل  
المفتقعه عمارة هو ضرب في الركن من الاله مضافا الى الحال ثم اذا اجاز البيع ونفذ انقل حقه  
الى يده لانه لا يحكم المبدل كالعبد المدينون اذا بيع برضاء المدين وانقل حقه الى يده والغنة  
فيه انه انما يبيع بغير انقضاء ولا سقوط وان لم يجز البيع قبل ان يفسخ كعقد القضي حتى لو  
فسخه الراهن لا سبيل للمشتري عليه وقيل لا يفسخ قالوا وهو الاصح لان التوقف انما كان ميان  
حق المهر من عن السلطان وحقه في الجنس وذكر لا يمنع الاستيفاء فيبقى موقوفا على ان شاء المشتري  
صريحه يستفاد الراهن وان شاء فسخ بالقايض لجنس ومن التسليم وصار كباقي العبد  
بعد البيع قبل القبض فان المشتري يبيعه كما ذكرنا قال وان اعتق العبد الرهن فقدر عتقه  
لصدور كمال الاعتراف من الاله مضافا الى الحال ولا خفاء في ما عن ولاية وهي ملك الرقبة فيقول  
كما اذا اعتق المشتري قبل القبض فالابق والمحبوب واذا زال ملكه عن الرقبة بالاعتاق

الراهن

نفادة

زال ملك المهر من في اليد بناء عليه كالعبد المشترك ولم يزول ملك الرقبة فلا يزول ههنا ملك اليد والى  
تخلو في البيع والهبة فانما يوقف لعدم القدرة على التسليم ولان فساد العتق يحصل منقعة الحق  
العبد والمولى وهو ظاهر من غير فوات مصلحة المهر من لانه تجب له اتيانها في العبد ورهنية قيمته  
او اداء الدين حالا ولو لم ينفذ العتق بطل مصلحة المعقود لا الاجازة فكان اتم مصلحة واعلم قايده فكان  
اوله فاذا نفذ العتق بطل الرهن لغوات محله فيطالب باداء الدين اذا كان حالا اذ هو الواجب  
في الدينون الحال ولا قايده في طلب القيمة فانه متى قبضها والدين حال وقعت المقاصة وان كان  
موقوفا رهن قيمة العبد لقيامها مقام العبد فاذا حل وهو من جنس حقه اقتصر منه بقدر ورقة العتق  
وان كان معسر سعي العبد في اقل من قيمته والدين لانه نفذ اخذ الحق من جهده المعقود فيؤخذ  
من حصلت له قايده العتق وهو العبد لان الخارج بالضمان ويسعى في الاقل فالحاجة يدفع به  
وان كانت القيمة اقل فلو ايجاز اتم حقه له هذا القدر ولا يجب عليه الزيادة ويرجع على المولى اذا  
ايسر لانه اضطرر الى قضاء دينه بحكم الشرع فيرجع عليه بخلاف المشتري لانه يسعى لتفصيل  
العتق عند افرجه وتخليكه عندها وهم مناهضة عتقه وانما يسعى في ضمان على غيره فيرجع  
كعبد الرهن ولو دبر الرهن او كاتب امة واستولى له صرح اما التدين فليتامر  
وانما الاستيلاء فلان حقه اقدر من حق اللاب في جارية الابن وقد صرح ثم فهدا الى ذلك  
محبوسا بالتعاينة او التضمين فانه كان المولى مؤسرا لحكمه كما مر في العتق وان كان معسرا  
سعيًا في جميع الدين لان كسبهما للولي ولهذا لا يرجع وانما استمر ملك الراهن الرهن فهو كالعقود  
قال وان استمر ملك المشتري فالرهن بضمة قيمته يوم القبض الفا وضمة خمسمائة سقط  
ثابت في حبس المعين فكذلك يده فان كانت قيمته يوم القبض الفا وضمة خمسمائة سقط  
من الدين خمسمائة كما هنا هلكت باقة سماوية قال وليس للراهن ان يشتفع بالرهن لما فيه من تقويت  
حق المهر من وهو الحبس الذي يقتضيه العقد لما بيننا قال وان اعاد المهر من قبضه  
الراهن خرج من ضمانه فلو هلك في يد الراهن هلك بغير شيء لزوال الحبس المضنون ووصوله اليه  
الراهن وان يسترجع لبقاء عقد الرهن وهذا الوجوه الراهن قبل رده فالمرتهن احق به  
من ساير الخوادم واذا اخذه عاوا الضمان يعود الاقبض في عقد الرهن ويجوز دفعه قال وان وضاع  
على يده لحاز لانه ثابت عن الراهن في الحفظ والمهر من في الحبس ويجوز ان يكون اليد الواحدة  
في حكم يدين وشخص واحد بمنزلة شخصين كمن يحمل الذكوة كان الساعي كالملك محجة لوهلك  
النصاب قبل الخول اخذه من يده وبمنزلة الفقير حتى لو هلك في يده سقطت لما ودفعها  
الى الفقير وان شرط ذكره العقد فليس لاحد هذا حقه لتعلق حقه به الراهن في حقه  
والمرتهن في الاستيفاء فلا يمكن احدهما ابطال حق الآخر قال وبملكه من ضمان المهر من







كالقاضي ولأنه لا يمتد فكان أفضل ولأنه أرفق بالعامة قالوا ويقتدر له أجر يأخذ من  
 المتقاسمين لأنه يعمل لهم وإنما يقتدر قليل لا يطلب زيادة ويشط عليه في الأجر قالوا وهذا  
 على عدد رؤسهم وقالوا على الأنصاف على ما مؤنة الملك فينتقد بعد ذلك وصار كما في البير  
 المستنكر ونفقة المملوك المشتركة ولا بدح أنه جزء على وهو التميز والافراد فيستوفى  
 فيه القليل والكثير ببيان أنه لا يأخذ الأجر على المساحة والمشي على الحد ودخه لو استعان في ذلك  
 بأرباب الملك فله الأجر إذا قسم ومتين ومتما يكتر عمله في القليل لأن الحساب إنما يدق  
 ويصعب عند تقاضى الأوصياء لا عند استولى بها بخلاف حق البير فإن الأجر مقابل العمل  
 وهو نقل التراب ونفقة المملوك لا بقاؤ الملك وحاجته صاحب الكثير أكثر وتختلف الكليات والوزن  
 لأنه اجتمع عمله ولهذا استعان في ذلك بأرباب الملك لا الأجر له وكيل الكثير أكثر من كيل القليل  
 قطعاً وروى عن رباح بن رزوان الأجر على الطالب لأنه هو المستفيع به دون الممتنع لثبته  
 به قالوا ولا يجزئ الناس على قاسم واحد معناه إذا لم يقدر رباح لأنه لا يتعدى أجر مثله ويحكم  
 في طلب الزيادة وأنه ضرر قالوا لا ينكر القسام فيشتركون لأن عند الشراك لا يخافون الفتنة  
 فينتقلون في الأجر وعند عدم الاشتراك يخاف يسبق غيره فيستأجر إلى العمل فيرخص الأجر  
 قال جماعة فيأيدهم عقاب طلبوا من القاضي قسمته وأدعوا أنه ميراث لم يقسم حتى يقيموا البيعة  
 على الوفاة وعدة الورثة وقالوا يقسم بأجرهم ويذكر في كتاب القسمته أنه قسم بقولهم  
 لأن اليد دليل الملك والظاهر صدقهم والأمناء مع لهم كما في العقار وكما إذا ادعوا في العقار  
 الشراعى وطلق الملك فأنه يقسم في هذه الصور بالأجماع وكذا العاكن في الورثة كبرها  
 غائب أو صغير الدار في أرباب الكليات المحضوب يقسمها بقولهم ويجزئ نصيب الصغير والغائب  
 الآن يكون يد الغائب الصبي فلا يترك حضوره إنما يكون قضاء على الغائب والصبي  
 وأما يكتر أنه قسمها يقول لم ليل يتعداهم الحكم ولا بدح رضوان التركة قبل القسمته مؤقاة  
 على حكم مكالمة لا الزيادة المتولدة منها يحدث على ملكه حتى يقض منه ديونه وتنفذ  
 وصاياها فلا يجوز للقاضي قطع حكم مكالمة الأبسية بخلاف المنقول لأنه يحتاج إلى الحفظ وإن  
 قسمته للحفظ والعقار محفوظ بنفسه وبخلاف المثلث لأن ملكه البائع انقطع عن البيع فلم يكن  
 القسمته قضاء على الغير وكذا الطلوع المكالمة لازم ما عترفوا به لغيرهم ورؤسهم مع الصغير  
 شرط إقامة البيعة عند الإطلاق لأن قسمته للحفظ لا يحتاج إليها في العقار وقسمته الملك  
 يفتقر إلى تبوته فاحسب إلى البيعة قالوا وحضر ورثان فأقاما البيعة على الوفاة وعدة الورثة ونفها

وارث غائب قسمته الآن يكون العقار في يد الغائب كما جرت في الشراى القسمه لا بحضور الجميع والفرق  
 بين الملك والوارث ملكه خلا فحقه يستقل به خيار الغيب والتعيين فيها استواء الورثة أو باعة فيكون أحدهما  
 خصماً عن الميت فيما يده والاخر عن نفسه وفي المثلث ملكه مستند حتى ليس له الرقبة بالغيب على ما يبيع  
 بالبيع ولا يصلح الحاضر خصماً عن الغائب فافترقا قالوا فأن حضر وارث واحد لم يقسم وإن  
 أقام البيعة لأن الواحد لا يكون خصماً ومقاسماً من جهة غير ولا بد من حضور خصم يبيع  
 وأما طلب أحد الشركاء القسمة وكل منهم ينتفع بنصيبه قسم بينهم لما يبيعون وإن كانوا يستحقون  
 لا يقسمهم إجماعاً لأن القسمة على ضربين قسمه بينوليها الشركاء بأنفسهم فيجوز وإن كان فيها ضرب  
 لأن الحق لهم ولأنسان بخير في استواء حقه وبالماله ما يتعلق به حق الغير وقسمته بينوليها الحاكم وأما  
 فيجوز فيها مصلحة لا فيما فيه ضرر عليه ولا فيما لا فائدة فيه كالحايط والبيس لأن القاضي نفسه لا قامته  
 المصالح ودفع المضار فلا يجوز له فعل الضرر والاستغفار بما لا يفيد من قبل المنزل ومنع منة عن غيره  
 ولأنه لا فائدة فيه ليسر حكم الملك فليس على القاضي أن يجبره البه فأن طلبا القسمته من القاضي في رواية لا يقسم  
 لما يبيعون في رواية يقسم لاحتمال أن يكون لها منفعة لا تظهر لنا فاما جركم بالظاهر وإن كان أحدهما ينتفع بنصيبه  
 والاخر يستضر قسم طلب المستنفع لأنه ينفعه فاعترض عليه وإن طلب الآخر ذلك الكرخي رده لأنه لا يقسم لأنه مضى  
 لا شغل ولا كماله في خصمه أنه يقسم منها طلبه هو الأجر لأن الامتناع إنما يكون للضرر ولا اعتبار للضرر  
 مع الرضا لما إذا قسمها بأنفسهم قالوا لا يقسم للجوهر والرفيق والحرام والحليط والبشر دابة والوطا لا يترجم  
 وكذلك ما في قسمته صر كالبيت الصغير والباب والخشبة والقبص وقد تقدم ما فيه من التفصيل والروايات  
 والتعليل ولأنه لا بد من القسمته من التعديل ولا يمكن في البعض كالجوهر والرفيق وتغاوتها قالوا لا يقسم  
 يقسم الرفق لأن جنس واحد كغيره من الحيوان وكريق الختم والافرح رده انهم بمنزلة اجناس مختلفة اتفاقاً  
 في المعالي الباطنة المطلوبة من الذكاء والعقل والهداية في تعليم الحرف تغاوتاً فاحشاً وغيرهم من الحيوان يقسمون  
 بينهم عند اتحاد الجنس لا شراى ان الذكر والانثى جنس واحد في سائر الحيوانات وبها جنسان في بني آدم ولأن  
 المقصود من غيرهم من الحيوانات وما بينهما من التغاوت يعرف بالظاهر والجنس والركوب والاحتساب في يوم واحد  
 بل في ساعة واحدة ولذلك نكرناهم وطأ رفيق المعنى فان حق الغايبين في المالبية ولهذا اجاز لإمامهم بيعها وقسمته  
 ثمها ورافق خلق بالعين والمال فافترقا قالوا يقسم كل واحد من الورثة الارضين والحواليات وحد لأنها اجناس  
 مختلفة بطناً في اختلاف المقاصد وإن كانت دون مشتركة في مصرف واحد والاصح منه قسمة كل واحد من عاقلها  
 عند الحج رده وقالوا لا يقسم بعضها في بعضها إن كان أصلياً لأن اجناس واحد صورة ومعنى بطناً في المقصود  
 وهو أصاب السكك والزرع وهي اجناس معنوية نظراً إلى المقصود وجوه السكك واختلاف الزرع وكان مفوضاً إلى النظر  
 القاضي يعمل بما يترجح عنده وله أن لا يمكن التعديل فيها لكونها مختلفة باختلاف البلدان والحوار والغرب من  
 السجى والماء والشرب وملاحتها فمن جهة اختلافها فابينة ولو كانت دارين في مصرفين قسم كل واحد وحدها  
 بالأجر ومن جهة ولو كانت واحدة بالكلية والاخرى بالبصرة قسمت احدهما في الآخر كما قالوا ويقسم البيوت نفسها











وما يرت عليه من القضاء والدعاء وكتب القضاء وغير ذلك مما العمل بالحق والسنّة ولا بد من العلم بالحق  
يقدر على القضاء ولا يعلم كيف يقدر ولا يجوز أن يكون القاضي ورعا أحب الي من أن يكون مجتهدا وقال إذا كان  
عالمًا بالحق لم يكن في حوز القضاء وقيل يجوز توليد الجاهل لأنه يقدر على القضاء ولا يفتقر ولا يرى أن يكون  
عالمًا قاله من قلدا نسائا على ما لا يرى من هو أول من قد خات الله ورسوله وجماعة السالكين وكذلك الحق  
لأن الناس يرجعون الفتوة في حوادثهم ويقفون به ويعقدون قوله حينئذ أن يكون بهذه الاوصاف والقاب  
لا يخلو أن يكون مقلدا لأنه لا يخلو قوله في أخبار الديانات وقبل يصلح لأنه يقدر للملا ينسب إلى المخطأ قال ولا يطلب  
الولاية لقوله نعم لعبد الرحمن بن سمرج يا عبد الرحمن لا تشال الولاية فان كان كالتها وكلت الميا وان أعطيت  
عليها قاله من طلبه على قدره على ما عداك من طلب القضاء قال وكذا في الدخول فيه لمن يخاف العجز عن القيام  
بأفبه من المحلولة قبل كيرة الدخول لمن يدخل تحتان القول من ولي القضاء فكانه قد خرج بغير سكين قبله معناه اذا  
طلبه وقيل إذا لم يكن أهلا قال ولا بأس به لمن آمن على نفسه أداء قرضه لأن كبار الصحابة والتابعين يفعلون  
وكثيرهم قدوة والنبوة عم ولاه عليه لو كان مكرها لما ولاه وقال عدم إذا حكم الحاكم فاصاب فيه أجزان  
واختبارا بغير الرأى لا امتناع عنه وقيل الدخول فيه رخصة والتزكع عنه وهو الصحيح ومن تعين  
له يقدر على الولاية وقد بينا له ولما منع لا يجبر عليه ولو كان في البلد جماعة يصلحون وامتنعوا والشاط  
يفصل بين الخصوم لم يأثموا وإن كانت لا يمكن ذلك أمثوا وان امتنعوا حتى قلد ما جازلا ثم الكل فلا يجوز  
التقليد من ولاية الحق لأن الصحابة يفعلون به من معاوية وكان الحق مع علي رضي الله عنه والتابعون به  
تقليد من الصحابة مع جورة ولا فيه إقامة الحق ودفع الظلم حتى لو لم يمكنه من ذلك الجوز له الولاية منه قال ويجوز  
قضاء المرأة فيما يقبل شهادتها فإذا لم يكن لها فيه من حادثة الرجال ومبني أمره مع التسعة وروى عن النبي  
أنه قال لا يشك القاضي على القاضي أو الأحوال لأنه إذا استعمل بالقضاء ينسب العلم فيعزل السلطان بعد القول  
ويستبدل به حتى يستعمل بالدرس قال فإذا قلد القضاء ينبغي أن يتفق المدعي ويؤثر طاعته ويعلل الحاد  
ويقتضه الحق بحجده فمما يقد له ويطلب ديوان القاضي الذي قبله وينظر في خرايطه ويستعمله لأنها  
وضعت لتكون حجة عند الحاجة فيجعل في يد المدعي لأنه يحتاج اليها ليعمل بها قال وعمل في الدواعي و  
ارتجاع الوقوف بما يقوم به البينة لأنها حجة شرعية أو باعتراف من هو به لانه أمين ولا يعمل بقول  
المحزول لانه شاهد وشهادة الفرد لا عمل بها قال لا أن يكون هو الذي سلم اليه لانه كليله فيكون أمينا فيه  
وينبغي أن يبعث رجلين من ثقاته والواحد يكتب فيقبضان من المحزول دبرانه وهو ما ذكرنا  
من النظر بأبط والسجلات فيجمعان كل نوع في خريطة حتى لا يشبه على القاضي ويسلان المحزول شيئا  
فشيئا ليكشف ما يشك عليه ويختار عليه وهو السوال ليس للزمام بل ليكشف به الخلل وان إلى المحزول  
أن يدفع اليها النسخ الجبر عدا كرسوا كان البنيان من بيت المال وهو ظاهر لانه لصالح المسلمين ومن  
الخصوم لأنه وضعه عليه لله العلي بها ومنه لانه فعله ندينا لا تمولا ولا بأخذة الودائع والله البتة

ويكتبان اسماء المحزولين وياخذان نسخهم من المحزول لينظر الموقفة احوالهم فمن اعترف بالحق او قامت عليه بينة  
الزومة عملا بالحق والحق ان تارة عليه بينة من كان يبطل فلا يجوز حتى وليحضر من حضر وادعى عليه ابتداء الحكم بينهما  
وينادي بالحق على حسب ما يرى القاضي وان لم يحضر لا يجازي حتى يستظهر في أمره فيأخذ منه كقبوله بنفسه لانه لا يجوز  
تخلف قاييم وهو الظاهر لان فعل المحزول لا يكون عبثا قال ويجوز القضاء على جليسا ظاهره في المسجرات لا رسول الله  
يفصل بين الخصم في المسجد وكذا الخلفاء الراشدون بعده ودل على رضى المسجد الكوفة الى الان معرفة وقوله  
اعلمت المساجد المذكورة للحكم والحكم وثلا لا يشبه على العزباء مكانه والجامع اوله لانه اشهر وان كان الحق  
حايضا ونفسا خرج القاضي الى باب المسجد فينظر في خصوصتهما او من يفصل بينهما بالوكالة المتأخر  
في دابة فانه يخرج الاستماع الدعوى والاشارة اليها في الشهادة فان جلس بيت جاز وياذن للناس بالدخول لغيره ولا يمنع  
احدا من الدخول عليه ويجلس معه من كان يجلس معه في المسجد ويكون الاعوان بالبعد عنه بحيث لا يسمعون ما يكون  
بينه وبين من تقدم اليه للخصومة ويستحب ان يجلس معه قريبا منه قريبا من اهل الفتوة والديانة ولا يخل  
بان يجلس وحده اذا كان عالما بالقضاء قال ويجوز من جاز وكاتب عدلا مسئلا له معرفة بالفتوة لانه اذا لم يكن عدلا  
لا يؤمن خيانتة وان لم يكن مسئلا لا يؤمن ان يكتب ما لا يقضيه الشرع وان لم يكن فقيها لا يعرف كتبه السجدة  
والمحتاج اليه القاضي من الاحكام ويجلس ناحية عنه حيث يراه حتى لا يتخذ بالرشوة قال ويستوي بين الخصمين  
في الجوس والاقيال والنظر والاشارة قال الله يا ايها الذين امنوا كونوا قايمين بالقسط وبالعدل  
والعدل التسوية وقاله اذا ابتلى أحدكم بالقضاء فليستوي بين الخصوم في المجلس والاشارة والنظر  
وكاتبه رضى سيق بين الناس في مجلسه وجهه وعدله ومناه ما ذكر من رضى على العدة فخلاصة لا يطع  
شرف في خيفه ولا يخاف منه ضعف جرد ولانه اذا فصل احدهما يتكسر قلب الآخر فلا ينشئ للدعوى والطلب  
وينبغي ان يجلسوا بين يدي القاضي جثوا ولا يجلسوا في جانب ولا احدهما عن يمينه والاخر عن شماله وان  
تقدم اليه الخصمان انشأ بينهما فقال ما لكما وان شاء سكنت حتى يتكلما فاذا تكلم احدهما سكنت الاخر  
لتفهم دعواه قال ولا يشتر احدهما ولا يفتقر لحيته ما يفتقر من التهمة ولا يضيغ احدهما دون الاخر لما بيننا  
يجزى على حصه ولا يمازحهما ولا احدهما لانه لا يجزى بيمينه القضاء ولا يضيغ احدهما دون الاخر لما بيننا  
وقد روي في ذلك عنه قال ولا يقبل هديه اجنبية لم يهد له قبل القضاء قاله هو ايا امره علوا ولانه  
انما اهدي له القضاء ظاهرا فكان اكلا بالقضاء فاشبه الرشوة بخلاف من حررت عارته بها ذكرنا  
قبل القضاء لان الظاهر انه جرد على عارته حتى لو نال على العادة او كان له حصة من لا يقبلها والقريب على هذا  
التفصيل قال ولا يجوز دعوة العامة كالأهريس والختان لانه لا تهمه فيها والاجابة شدة ولا يجيب الخاصة  
لما كان الزمة الا اذا كانت من قريب او من حررت عارته بذلك قبل القضاء على التفصيل المتقدم والعشر قاضيا  
خاصة في افرقها عامة وقيل الخاصة والوعلم ان القاضي لا يحضرها لا يعملها قال يعود المرتضى ويشهد  
الجانب لانها من حقوق المسلم على المسلم على ما نطق به النص ولا يبطل مكنته في ذلك المجلس ولا يمكن اخذ







لأنه لم يظهر ظاهراً لو كان ظاهراً لمطلعه وحجوه عند غيره حيث قال وأمره يدفع ما عليه قال لا يمنع  
 حجة لأنه ظهر مطلعه وهذا ثابت حقيقة بالافراق الثابتة بالبيئة تحسب أقل مرتبة لأن البيئة  
 لا يكون الأبعد المحر فيكون ظاهراً ولا يسأل القاضي أكثر ولا من المدعى إلا أن يطلب المدعى عليه من القاضي  
 أن يسأل المدعى فيما كان أقدم أنه يحسب في سبيله لأنه استحق الانتظار بالنظر ولا يمنع من الملاحقة  
 وإن قال المدعى هو مؤسره وهو يتولى ما مفسر فإن كان القاضي يعرف بإساره في الدين بدل ما كان  
 رهنه والقضية أو التزمه كالمهر والكفارة وبذل الخلع وخوّه حجة لأن الظاهر بقاء ما حصل في يده  
 التزمه بدل على القدر ولا يحسبه فيما سوى ذلك إذا ادعى الخلع لأنه الأصل وذكر مثل ضمان  
 المشتقات وأرض الخليات ونفقة الأقارب والزوج واعتاق العبد المشترك إلا أن يقوم البيئة  
 أن له ما لا يحسبه لأنه قال فإذا حبسه مدة يغلب على ظنه أنه لو كان له مال أظهره وسأل عنه حاله فلم  
 يظهر له مال في سبيله لأن الظاهر عكس فيستحق الانتظار وكذلك الحكم لو شهد هذا بأعانة  
 ويقبل البيئة الاستعانة بعد الطيس بالإجماع وقبله لا والفقهاء أنه وجد بعد الطيس قرينة وهو محتمل  
 شئ في المال من وإن قامت البيئة على يساره إلى حجة لظلمه واختلاف مدة الحبس قبل شهرين  
 أو ثلثه وبعضهم قدرة بشهر وبعضهم بأربعة وبعضهم بستة والصحيح ما ذكرت أنه إذا كان  
 الناس يختلفون في احتمال الطيس ويتفاوتون في المهر فتفاوت كثير فيقول من الرأي القاضي قال ويجوز  
 الرجل في نفقة زوجته لا يستحق مدعى عليه وقد منعه فحسب لظلمه ولا يحسب والد في دينه ولو  
 كان لا يجد والجدات لأنه ليس مضاعفة بالمعروف وقد أمر بها إذا امتنع من الاتفاق عليه لأن  
 ترك الاتفاق عليه هلاكاً كما لو حال الأب على الولد فلم يولد دفعه بالقتل وإذا أمرض المحبس فإنه كان  
 له من يحد منه في الحبس لم يخرج ولا أخرجه لئلا يفكر وإذا امتنع الخصم من الحضور عند القاضي  
 بما يرى من ضرب أو وضع أو حبس أو قيس وجب على ما يراه يقبل كتاب  
 القاضي إلى القاضي في كل حق لا يسقط بالشبهة للحاجة إلى ذكره وهو العجز عن العجز بين الخصم  
 والشهود بخلاف ما يسقط بالشبهة كالحودود والخصام لشبهة البدلية والأصل في الجوان أن الكتاب يقوم  
 مقام عيان المكتوب عنه وخطابه بذلك أن كتاب الله تعالى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقام خطابه له في الأمر بالمعروف  
 ونهياً عما نهى الله عن منكره ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مقام خطابه له في الأمر بالمعروف  
 ونهياً عما نهى الله عن منكره في كتبه كما وجب خطابه وإذا ثبت هذا فنقول كتاب القاضي إلى القاضي خطابه له  
 ولخطابه يذكره وأعلم به صح فذكر كتابه وهو أن يشهد الشهود عند القاضي أن لهذا على فلان الغائب كذا  
 فيكتبه القاضي إلى القاضي الذي الخصم في كتبه وهو نقل الشهادة ولهذا حكم المكتوب إليه براه ولو كانت الشهادة  
 على حاجته حكم عليه وكتب حكمه وهو السجل ويكتب في النكاح والدين والعصب والأمانة المحجوزة و  
 المضاربه لأن ذكر دين يعرف بالوصف وفي النسب لأنه يعرف بذكر الأب والجد والقبيلة ونحو ذلك ولينقل  
 في العقار لأنه يعرف بالحدود ولا يقبل في المنقولات لأنه يحتاج فيها إلى الشهادة بالاشارة ونحوها أنه يقبل

هذا هو الأصل في الجوان أن الكتاب يقوم مقام عيان المكتوب عنه وخطابه بذلك أن كتاب الله تعالى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقام خطابه له في الأمر بالمعروف ونهياً عما نهى الله عن منكره ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مقام خطابه له في الأمر بالمعروف ونهياً عما نهى الله عن منكره في كتبه كما وجب خطابه وإذا ثبت هذا فنقول كتاب القاضي إلى القاضي خطابه له ولخطابه يذكره وأعلم به صح فذكر كتابه وهو أن يشهد الشهود عند القاضي أن لهذا على فلان الغائب كذا فيكتبه القاضي إلى القاضي الذي الخصم في كتبه وهو نقل الشهادة ولهذا حكم المكتوب إليه براه ولو كانت الشهادة على حاجته حكم عليه وكتب حكمه وهو السجل ويكتب في النكاح والدين والعصب والأمانة المحجوزة و المضاربه لأن ذكر دين يعرف بالوصف وفي النسب لأنه يعرف بذكر الأب والجد والقبيلة ونحو ذلك ولينقل في العقار لأنه يعرف بالحدود ولا يقبل في المنقولات لأنه يحتاج فيها إلى الشهادة بالاشارة ونحوها أنه يقبل

تجميع المنقولات وعليه الفتوى للحاجة إليه ويمكن تعريضه بأوصافه وسقاده وغير ذلك وعرضه بوسعه  
 أنه يقبل في العبد فثبت الأمثلة لكثرة إقامته وتوابعه أنه يقبل فيها وأوصافه أن يكتب أنهم شهدوا هذه  
 أم عبد الغلان ويدكر اسمه وحليته وجنسه أين عنه وقد أخذ فلان قال ولا يقبل إلا ببيئة أنه كتاب  
 فلان القاضي لأنه لا لزوم ولا الزام بدوت البيئة ولأن الخطأ يشبه الخطأ والبيئة تعينه ويكتب اسم  
 المدعى والمدعى عليه ويسبهما إلى الأب والجد والقبيلة والى الصاعدة وإن لم يذكر الجد لم يجز إلا عند  
 أبي يوسف وإن كان في الخطأ مثله في النسب لم يجز ولا بد من ذكر شيء يخصه ويعينه حتى يزيل الالتباس  
 ولا بد أن يكتب إلى معلوم بأن يقبل كذا فلان بن فلان بن فلان فإن شاء فلا بعد ذلك في الحكم من يصل  
 إليه من قضاة المسلمين والأقلاح بصير المكتوب إليه معروفاً وأما في يكون تبعاً ويقربا المكتوب على  
 الشهود ويجعلهم قاضيه ليعلموا بما يشهدون ويختمه بخضرتهم ويحفظوا ما فيه حتى لو شهدوا  
 أنه كتاب القاضي وختمه ولم يشهدوا بما فيه لا يقبل لأن الختم يشبه الختم فيكون كان في المدعى يتوهم البديل  
 ويكون أسماءه داخل الكتاب بالأب والجد في الالتباس وأبو يوسف رحمه الله لم يشترط شيئا من ذلك ما لم يثبت  
 بالقضاء تشبهه على الناس واختار المستحسني وليس الخبز كالعيان قال أبو بكر الرازي ولو كتب  
 فلان بن فلان إلى كل من يصل إليه من قضاة المسلمين وحكامهم ينبغي لكل من ورث الكتاب عليه من القضاة  
 أن يقبله لأن الخطاب جابر لقوم مجبولين فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاباً إلى الأفاق ودعاهم إلى الإسلام ولم  
 يعرفهم وكذلك أمرنا ونهانا وكنا مجبولين عند وصح خطابه ولزمنا والقضاة اليوم عليه وينبغي أن يكون  
 داخل الكتاب اسم القاضي الكاتب والمكتوب إليه وعلى العنوان أيضاً فلو كان على العنوان وحده لم يقبل  
 خلافاً لأبي يوسف لأن فاليس تحت الختم متواتر السبيل فإذا في أصل القاضي المكتوب إليه فخطبه ختمه  
 فإذا شهدوا أنه كتاب فلان القاضي سلمه إلى القاضي فحضره وقراء عليه وختمه فخطبه وقراء على الختم  
 والذين فيه لثبوت الحق عليه ولا يقبله إلا بخضرتهم وإذا شهدوا عند القاضي حقوق على الخصم حكم بشهادتهم  
 ولم يحكم بحكمها المكتوب إليه لأنه لا لزوم كالشهادة لا يسبها إلا بخضرتهم ولا يفقه إلا بخضرتهم وتقبل  
 يجوز لأنه ثبت بحضوره فلا حاجة إليه حاله الفتح قال فان مات الكاتب أو عجز لا يخرج عن أهلية القضاء  
 وإن جاز أو نعتي أو غيره ذكر قبل وصول كتابه بطلان الكتاب كخطابه حاله وصوله وموالموت خرج عن أهلية  
 الخطاب والعزل وغيره صار كغيره من الرعايا وإن مات المكتوب إليه بطلان الكتاب يكون قال بعد اسمه والي  
 كل من يصل إليه من قضاة المسلمين لما بينا وإن مات الخصم تغذع ورثته لقيام مقامه وإن لم يكن  
 في بلاد المكتوب إليه وطلب الطالب أن يسمع بيئته ويكتب له كتاباً إلى قاضي البلد الذي فيه خصمه كتب له الحاجة  
 إليه ويكتب في كتابه نسخة الكتاب الأول ومعه أنه يكتب ما ثبت عنده فصل في حكم رجل ألقى  
 بشراً جازاً لأن لما كونه على نفسه ما حقه في حقه والمضامح في حق غيره فلا يجوز له أن يرضى بحكمه  
 وليس له عليه ولا يترجى خلاف القاضي وصورته إذا والمشتري البيع على البايع بعيب بالحكم لا يمكن

هذا هو الأصل في الجوان أن الكتاب يقوم مقام عيان المكتوب عنه وخطابه بذلك أن كتاب الله تعالى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقام خطابه له في الأمر بالمعروف ونهياً عما نهى الله عن منكره ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مقام خطابه له في الأمر بالمعروف ونهياً عما نهى الله عن منكره في كتبه كما وجب خطابه وإذا ثبت هذا فنقول كتاب القاضي إلى القاضي خطابه له ولخطابه يذكره وأعلم به صح فذكر كتابه وهو أن يشهد الشهود عند القاضي أن لهذا على فلان الغائب كذا فيكتبه القاضي إلى القاضي الذي الخصم في كتبه وهو نقل الشهادة ولهذا حكم المكتوب إليه براه ولو كانت الشهادة على حاجته حكم عليه وكتب حكمه وهو السجل ويكتب في النكاح والدين والعصب والأمانة المحجوزة و المضاربه لأن ذكر دين يعرف بالوصف وفي النسب لأنه يعرف بذكر الأب والجد والقبيلة ونحو ذلك ولينقل في العقار لأنه يعرف بالحدود ولا يقبل في المنقولات لأنه يحتاج فيها إلى الشهادة بالاشارة ونحوها أنه يقبل



على ما يبعد ما ذكرنا وكذا حكمه في قتل خطأ فحكم بالدية على العاقلة لا يلزمهم لعدم ولايته عليهم  
ولا يجوز الحكم بها ولا ينقطع بالشبهة كالجود والقتال لانه لا ولاية لها على دمها حتى لا يسبح بابا  
حتمها وقيل يجوز في القصاص لانهما يمكن ان يكونا قتلوا بغيرهما والحد فحق الله  
فلا يجوز ويجوز في تضمين السرقة دون القطع ويشترط ان يكون من اهل القصاص لانه لا  
يلزمها حكمه كالقاضي ويعتبر اهليته وقت الحكم والحكم جميعا ولان يسمع البيعة ويقض بالنكول  
والاقرار لا يحكم شرعي فالحكم لزمها لولا اهل بيته عليه السلام وكل واحد منهما الرجوع قبل الحكم لانهما ولي  
الحكم عليهما برضاها فان اذلت الرضا زالت الولاية كالقاضي مع الامام وان رفع حكمه الى قاضي  
اضاه وان اقام مذهبه لعدم الفايده في نقضه وبطلته وان خالفه لانه لا ولاية له عليه فلا  
يلزمه انفاذ حكمه بخلاف القاضي لان ولايته عامة ولا يجوز حكمه لمن لا يقبل شهادته كمنه للمهنة  
وهو لغة مطلق المنع ومنه حجر الكهنة

**كتاب**

لا يمنع من الدخول فيها ونسب الحرام يجوز لانه من نوع من الصفات فيه وفي الشرع المنع عن شيئا  
مخصوص من اوصاف مخصوصة على ما يتكرار شأنا منها وكما به الصغير والرق والجنون لانه الصغير  
والجنون لا يمتد بان الى المتكلم ولا يعرفها فانسب الحكم عليهما والعبد نصرة تا فذما مولاه فلا  
ينفذ الا باتان قال ولا يجوز نصرة الجنون والفقير الذي لا يعقل اصلا لعدم الاهلية وتصرف  
الذي يجهل ان كان اجازة وبيته او كان اذن له جاز لان الظاهر ان الولي ما اذن في كل المصلحة  
لاحقة نظرا له والاكاجرة والعبد مع مولاه كالصبي الذي يجهل مع وليه لان الحق للمولى فاذا اجاز  
جاز حال والصبي والجنون لا يصح عقودهما واقرارهما وطلاقهما وعقوباتهما قال عدم كل طلاق  
واقع الاطلاق والصبي والجنون والمعتوه والعقود تحقق من زواله لا تتبرع وليها من اهلها وكذلك  
الاقرار لما فيه من الضرر وكذا سائر العقود لرجحان جانب الضرر لاسيما ما وقلة من اضرارها وعدم  
تقصدها المتصلح قال وانما نتلفا شيئا لزمها احيلته لحق المثلث عليه والضممان يجب بغير قصد كناية عن التامير والمايل  
المباين ولان الاتلاف موجود جسا وهو سبب الضمان فلا يبرأ الا بالحدود والقصاص فيجعل عدم القصد شبهة في  
يقبل القتل في العمل الدية على ما يعرف بابا قال واقول لا يبرأ فانه لا يبرأ لا هليته فان اقرت على  
لزمه بعد عقده العجز في المال وضار كالحبس وان اقرت بالطلاق لزمه المال لانه حق الله متبعا  
على اصل الحرمة لهذا لا ينفذ اقرار المولى عليه بذكر ولا يستباح باباحته وات الطلاق فلعقوله عدم  
لا يملك العبد الاطلاق ولانه اهل ولاه رفيه على المولى فيقع قال وبلوغ الغلام بالاحتلام او  
الاحبال والانزال وبلوغ ثمانية عشر سنة والحج رتبة بالاحتلام والحبل وبلوغ سبعة عشر  
سنة لان حقيقة البلوغ بالاحتلام والانزال قال عدم عدم كل حال وصالحه دينارا اي بالغ وبالله  
والحبل والاحبال لا يكون الالبه والحبر علامة البلوغ ايضا قال عدم لاصلو في ايض النجاسات بالغ

الاصل في البلوغ والاحتلام والاحتلام

واما البلوغ بالسنة فالذكر من ذهب اليه اربعه وقال ابو عمر ما يتام خمسة عشر سنة المقتاد الغالب عن ابن عمر رضاه  
قال عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم واثنا عشر سنة فردني وعرضت عليه في السنة الثانية فاجازني وقل قوله ولا تقر بها  
قال النبي صلى الله عليه وسلم في اربعين سنة قال ابن عمر في ثمانية عشر سنة وهو اقل ما قيل فيه فاخذنا به احبها  
وهذا اخذ الصنع واما اشتراط اربعين سنة قالوا لا يصح ان يبلغ اشله وبلغ اربعين سنة والان في امره بلوغا ففقتها  
سنة واقال الحديث فالنبي صلى الله عليه وسلم كان يجيز غير البالغ قاتله ويبي ان رجلا عرض على النبي صلى الله عليه وسلم ابنته فرفضه فقال يا رسول الله  
انك لا يبي وتجيز لافعا وابني يصنع لا فعا قاتله فاصطرها فصعها فاجازها واذني مئة يصدقا العلاج  
فيها على البلوغ اثنا عشر سنة والحج رتبة في غير ذلك وهذا هو المتأثر واذن ههنا وقالوا يلزمنا صدق قالان ذكرنا  
لا يبرأ الا من جرت فاصدق في هذا العمل الصدق قالوا لا يصح ان يبلغ اشله وبلغ اربعين سنة والان في امره بلوغا ففقتها  
وان كان سفيها ينفق ماله في المصلحة لفيه وقالوا لا يصح ان يبلغ اشله وبلغ اربعين سنة والان في امره بلوغا ففقتها  
فلا يصح على التفسير بيقينه كان اوله وهذا يمنع عنه ولا فائدة فيه من الحج لانه يمكن التفسير بما يعقله من المصالحات  
الظاهرة والخسائر وقد روي انهم باع عاهل ماله وقضى ديونه وبيع عمره في البيع جعته لسفه ولا وجه له  
ما روي ان ثمان بن منقذ كان يقرب في ابيات فطلب ولياؤه من النبي صلى الله عليه وسلم الحج عليه فقال اذا بيعت فقل لا خلا بديني  
فليكن ثلثه ايام ولا يصح عليه لانه مخاطب فلا يصح عليه كالرشد ولانه لا يندفع الضرر عنه بالحج فانه يقدر على الخلف  
امواله يتصرف في الاربع ويطلبها من قبل الدخول بعهدة كل يوم ووقته ولا منع للحج عليه دفع الضرر عنه ولا يندفع  
ولان الحج عليه اهدار لذمته والحج في ذمته بالبراءة وضرب يذكرا عظم من ضربت النبي صلى الله عليه وسلم واصاحته المار وهذا  
مما يعرفه ذو العقول بالنفس الانبياء ولا يجوز تحمل الضرر الا على دفع الضرر لادنى من لو كان في الحج عليه دفع  
الضرر العاجل جاز كالحج والمجان والطبيب للجاهل او المكارم الفليس ليعوم الضرر من الاذى الذي ان ومن الثاني  
في الابتناء ومن الثالث في الاموال وما حديث فعاد قلنا انما باع ماله برضا لان معانا لم يكن سفيها وكبي  
يظن بهذا ذكر وقد اخذنا عدم القصاص وفصل الخصم وكذلك بيع عمره وقيل بان كان بيع السرايم بالذنا برة فانه  
جائز والحج عليه المنع عقوبة من منع المال فلا يقاس عليه ومنع المال عنه عقوبة لانه غالب السفه يكون في الهيات  
والنفقات في المصلحة فيها وذكرنا ان يكون باليد والاحتياط على العاقبة فرفع الى قاضي اخر فابطله جاز لان القصاص  
الاول يختلف فيه لافضا في مختلف فيه فلو امضاه الثاني ثم رفع الى الثالث لا يفضله لان الثاني قضى ففقت فيه  
فلا ينفذ من عند ابو جعفر كان مبدئا يستحق الحجر فينفذ تصرفه لم يصح عليه القاضي فاذا صلاح لا ينطبق الا  
بالطلاق وقال محمد بن زيد بن حجره واصلاحه بطلعه نظرا الى الموجب وزاله ولا يبرأ من فصل تحتد فيه  
قلنا عدم القصاص ليرتجحه به ثم عند ارجح رتبة اذا بلغ غير رشيد اليه ماله لعدم بشطه وهو بينا الرشيد بالضرر فاذا  
بلغ ثمانية عشر سنة اليه وان لم يونس رشده وان تصرف فيه قبل ذكره فقلنا لا يندفع البتة يونس رشده  
بالضرر ولا يجوز تصدقه لانه لا يمنع السفه فيبقى ببقاياه ولا يبرأ لانه لا يملكها ولا تاكلها اسرا فاقول  
انما يكبر وهذا اشار الى انه لا يمنع عنه اذ كبر وقد روي ابو جعفر رتبة هذه الملة لان الغالب بينا الرشيد فيها

ولا يصح التفسير  
هل

لجنة

قَالَ ابْنُ مَرْثُومٍ وَابْنُ مَرْثُومٍ  
وَابْنُ مَرْثُومٍ وَابْنُ مَرْثُومٍ  
الأمومة



الا ترى انه لا يصلح ان يكون حراً وعنده من قال بانه ابي الرجل المخرج وعشرين سنة وفسد الاستدلال بذكره قوله  
 حتى يبلغ سنه وتصره فغير ذكرنا فلو ان المخرج عند التأسيس لا يملك فلهذا نفذ تصرفه فيه ثم نفخ في المسائل على قولها  
 فنقول اذا حجج القاض عليه صادر بحكم الصبي الذي نشأ فانه يصح منه كالحاقا وهو النكاح والطلاق والعنف  
 والعتق والتدبير والوصية مثل وصايا الناس والاقرار بالحدود والقصاص لانه من اهل هذه التصرفات  
 كونه مخاطبا الى النكاح من الجوانح الاصلية ويلزم بمثل مظهر المثل لانه عاين فيه ويبطل ما زاد عليه  
 لانه تصرف في المال فان كان المريض المديون وان كانت المرأة سقيمة فزوجت نفسها من كقوله اقل من يملك  
 المثل فان كان اقل بالا يتعين فيه ولم يغيرها يقال الزوج امان تنتم لها وتفرقها لانه ردها بالتفصيل  
 لم يصح بخير الزوج لانه فارغ بالزيادة وان دخل بها لم يغيره وجب مصل المثل فلا فائدة في التخيير والطلاق  
 فلو لم يترك كل طلاق واقع الاطلاق والصبي والمعتق ولا يكون مكر النكاح وقع طلاق والعنف لوجود الاهلية  
 ويسمع العبد في قيمته لكان المخرج من التبرعات بالمال لان العتق لا يقبل العتق فغلبا بغيره ووجوبه  
 نظر الحائز وعمره لانه لا يبيع واما التدبير فلانه لا يوجب العتق وهو عتق من وجه فاعتبر حقيقة العتق لان  
 لا يبيع الابعد الموت فاذا مات ولم يؤمن له سبي في قيمته فدين كانه عتق بعد التدبير واما الاستدلال  
 فان وطئها فولدت فانه ثبت نسبه لها حتى لا يسل ولا يسي اذ ماتت وكذا ان اقترانها ولد لها  
 ولو كان يركن معها ولد سبعة فيتم بها بعد الموت لانه متأكد في ذكره فصار كالعنف واما الوصية فالتقياس ان  
 لا يبيع لانها تبرع وهبته لكان الاستدلال ذكرنا فان كانت مثل وصايا الناس لا يتاخر في تبرعها الى الله تعالى  
 تحت جناحها سببا هذه الحالة واما الاقرار بالحدود والقصاص فلا يجوز عن النصف في المال الا في عهد  
 في اقل بالغ فيصح اقراره في الاصل عليه فيه وتلزم حقوقه من الزكوات والنفقات والحج لانه مخاطب  
 ولا يجوز حقوقه من الزكوة لحض من القاض او اميد اجتران ان يصرفها في غير مصرها  
 واما الكفارات فالصوم فيه مدخل في كفارة بالصوم لا غير كالبسبيل المنقطع عن ماله ولو اعتق  
 عنه طهره نفذ العتق وسعى العبد في قيمته ولا يجوز من الظاهر لانه عتق ببدل كالريض المديون  
 اذا اعتق عن ظهاره ثم مات يسي العبد للغرماء ولا يخبره وكذا كالمساكين كفارات ولو كفر بالموت  
 ثم صالح قبل تمامه فعليه ان يكفر لرجال الحج والحق ان القاض يسل النفقة المقتضية في الحج فيغيرها  
 عليه ولا يمنع من حجته وحجته لوجوبها على بعض العلماء ولا من العتق لانه مقل واقرار ولا يمنع  
 من كل واحد منها على الافراد فكذلك الاجتماع وبل اوله لانه اعتق ولم ينفق البذل لكان الاختلاف  
 فان عرفة فسرهما الهدي بالبدنة وتلزم منه حقوق العباد اذا حققت له العمل بالسبب كذا  
 النفقة للزوجة والاولاد من الجوانح الاصلية قال ولا يجوز على العتق اقامته فظاهر واقاعد  
 اذ كان مخلصا الى نفسه فان استتم منه رشدا وقد اسس منه نوع رشده وهو اصلاح فينتاوله  
 النص لان الحج العتق المالا في الدين الا ترى لا يجوز على الذي واكفر اعظم من الفسوق قال

بحسبه

ولا يجوز على المديون لما تقدم في الحج على السفيه فان طلبه غرامه بمسنة حتى يبيع ويوفى الدين على الوجه الذي  
 يتقاه في ادب القاض فان كان ماله دراهم او دنانير الدين مثله قضاء القاض بغيره لانه ربه الدين له اخذه  
 بغير امره فالقاضي يبيع عليه وان كان احدهما دراهم والاخر دنانير بالعكس باخذ القاض في الدين والعتق  
 ان لا يبيع كالعروض لانه نوع حرج وجه الاستحسان انما لجسروا ونظر الى الثمنية والمالية وعدم التغير  
 بخلاف العروض لانها مباحة للمديون من كل وجه والعرض يتعلق بعين العروض دون الامان فافترقا  
 ولا يبيع العروض ولا العتق لانه حرج عليه وهو حرج لانه تراخي وقال لا يبيع وعليه الفتوى  
 وقال ابو حنيفة ومحمد اذا طلق غلاما الفليس للحج عليه القاض عليه ومنعه من التفرقات والاقرار لا يبرئ  
 بالخرم ونظر المديون لانه يملك ما له فيكون حرقه ولا يمنع من البيع بمثل الدين لانه لا يبطل حق الغرماء ويبيع  
 ماله امتنع المديون من بيعه وقسم بين الغرماء بالحصص لاذيغاء الدين مستحق عليه فسحق  
 عليه البيع لا يباعه فان امتنع باع القاض عليه نياية كالحب والعتق ولا روح رده ما من وجوبها وان التخيير  
 من وجه فلا يبيعه عليه باحكم من يبيع وقضاء الدين مستحق عليه لكن لا يسل بغير البيع لاختلاف الحب  
 والعتق وانما يبيعه ليوفى دينه باق طريقا وعرف التبرع على اصله لانه يباع في الدين النقود ثم  
 العروض ثم العتق لما فيه من المسارعة القضاء الذين ومن حاجة المديون ولا يترك له شيئا  
 بدنه وست او تستان وان اقر في حال الحجر بالزمن بعد قضاء الديون لان هذا المال تغلق به  
 حق الاولين ولانه لو صح الحال لما كان في الحج فائدة حتى لو استغاثه مالا بعد الحجر فافترأ فيه  
 لانه يتعلق به حقهم ولو لم يملك مالا لزمه في الحال لانه حشاها لارادته وينفق من ماله عليه  
 وزوجته واولاده الصغار وذوي ارحامه لانها من الجوانح الاصلية وانما مقدمة على  
 حقهم ولو تزوج امرأة فلهي في مهر مثلها ايسرة الغرماء قال وان لم يظهر الفليس مالا  
 فالحكم ما من ادب القاض لان قاله سبيل قال ولا يجوز بينه وبين غرماء بعد خروجه من الحبس  
 لانه مؤنة ولا يمتنع من التفرق والسفر ياخذون فضل كسبه فيلتمونه بينهم بالحصص قاله له  
 الحق البند والسان اى اليد بالمال من والسان بالاقتضاء وقال ابو حنيفة وعمره رحمه الله اذا فلسه  
 القاض حاله بينه وبين الغرماء الا ان يقيموا البيعة انة قد حصل له مال وهذا بناء على صحة  
 القضاء بالا فاجز فصح عند ما فيستحق النظر وعند ايجاح رده لا يصح لانه الافلاس  
 يتحقق فان المال عاد وراخ ولان الشهادة شهادة على العدم حقيقة فلا يقبل ولان الشهادة لا ينفق  
 بالحن احوال الناس وامورهم فماله لا يبطل عليه احد قد اخافه خوفا من الظلم والنقص وهو  
 يظهر العقر والعسرة فاذا لازمه فربما اجزوه فاعطاهم والملازم ان يدور حه حيث  
 ويجلس على باب اذ دخل بيته وان كان المديون امرأة يلزمها حذر من الغفلة ويبعث امرأة  
 امينة تلزمها وبيته ايسار مقدمه على بيته الاعسار لانها مثبتة اذا اصل الاصل



كتاب  
الاذن في النسخة الاعلام وتكرار الحج والاطلاق النسخ  
لمن كان ممنوعاً عنه عشر عاماً فكانت اعلم بفكر الحج عند اطلاق نصه وان علم التجار بذلك ليعلموا  
وفايدته اهتمامه والصبي والعبد الى اصدار النسخات واكتساب الاموال واستحباب الارباح وقد  
نقل الى الحكم بقوله واستلوا البتة اختبئوا بشيء من قدره اليهم من المال ليتصرفوا فيه فتنظروا في  
نصفه وهو الدليل على جواز ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب دعوة الملوك ولا تجوز اجابة دعوة المحج  
فدلت على جواز الازن وعليه الاجماع ثم العبد بالاذن يصيبه كالحارب في النسخات لانه كان مأكلاً للنسخات  
بأهليته باصل الفطرية باعتبار عقله ونطقه الذي هو ملاك التكليف والحج عليه ان كان حقيق الكولي  
لاحتفال حقوق الضرر به بتعلق الدين بقرينه وبكسبه وكذا ذكر ملك المولى فاذا ناله فخره رضي بنسخه  
فباعتباره باعتبار ملكيته الاصليته ولهذا قلنا انه لا يتوقف حقه لاذن له يومئذ ما هو شأنه كان ما هو  
مطلقاً ما لم ينهه وكذا اذن القاصي والوصي لعبد اليتيم وكذا الصبي الذي يعتقل فان الحج عليه ان كان  
خوفاً من سوء نصه وعدم هذا بنية الاصلح فاذا ناله دليل صلاحية النسخ فجاز نصه قال  
وبشيت بالنسخ او غيره صحيحاً او فاسداً لان سكوته بخلة هذه النسخات دليل رضاه كسكون  
الشئ عند ترقى المشتري قالوا لا يثبت بالدلالة ان سكوته بخلة ومضاه كالكيل ولان النسخ اذا روي  
بنتصر في هذه النسخات والمولى كانت تعتقد رضاه بذلك والايضا في رضاه فلهذا ما هو من معاملته بالاذن  
فلهذا يعتبر سكوته رضاه بنسخه ذكر الى الاضرار بهم فوجب ان يكون سكوته رضاه فلهذا ما هو من معاملته بالاذن  
ما دونها لان الاحكام والخاصة فالعام ان يقول لصاحبه اذنت لك في التجار او اذنت لك في البيع  
الشراء والقيمة بشئ من ذلك عام فبينما ولا جميع الانواع وكذلك اذا قال اذنت او ان اذنت الى القاعات  
حرة لانه لا قدر على ذكر الا بالكتب ولا كتب الاباليجات ويجوز تصرفه بالجن وقال لا يجوز اذا كان عبداً  
فاجتث لان الزيادة بمنزلة التبرع ولان يتصرف بأهليته كالحرة وهذه تجاز فيجنوز والاصبي  
المأذون بمجاهد الخلاف والمفاضل ياذن له بالجنس في نوع خاص بان يقول له اذنت لك في التبرع  
او في القوق او في الحياطة او في الصياغة فانه يصير ما دونها جميع التجارات والحقوق وكذلك اذا  
عز التجار في نوع خاص وكذلك لو قال اذنت لك في التجار في البر دون البحر وقال في بعض  
مأكلة لانه يستفيد النسخ باذن ومضاه كالكيل ولما ما بينا انه كل الحج ورفع السبب  
الذي كان له الجلب محجوراً فبعده يتصرف بنفسه بأهليته كما بعد الكتابة وقد الحج بوجوه  
بالاذن في نوع واحد لا الضم الذي يلحق المولى لا ينفعون بين نوع ونوع فيلحقوا بالتفصيل  
ويبقى قوله لا يفسد كالكيل لانه يصح بقوله اذنت لك في التجار لا يصح التوكيل به لانه محجور  
انما رفع الحجر مقامه وجهان لا تنطه ولا يرجع على العبد بالعملة في تصرفاته ويرجع على التوكيل  
ولو اقره على قوله اذنت لك في رفع التوكيل لا يصح والصبي يتصرف بنفسه في ماله فلا يكون تاييهاً

فلا زلوا وقت له بشرا طعام الاكل وشباب الكسوف ولا يصير ما ذلالة استخدام وليس بخان لان التجار ما يطلب  
منه الزرع ولا لا واعية بالاذن الذي الاستخدام وفيه الفساد ما لا يخفى قالوا لا ذن ان يبيع ويشترى  
لان اهل التجار ويؤكد لانه قد لا يمكنه المباشرة بنفسه في بعض الاحوال ويتبعه ويضرب لان ذكر من التجار  
ويغير لان ذكر من افعال التجار ويترفع ويستتره في الاتواء واستيعا ودهان من انواع البسم ويوجه  
ويستاجر ويستلم ويقبل الاخذ من صنع التجار ويشرع وينتشر طعاما ويترفعه لان ذن تجار  
يتصد به الزرع ويشرك عينا لانها من افعال التجار ولا يجوز نفسه لان يحصل به الزرع والاكساب وهو  
المقصود والوافر دين او غصب وقد يجرى بان لانه لو لم يصح لامتنع الناس من معاملته ولان الغصب مأكلة  
ولا يترفع لان ليس من التجار فلون تزج اخذ بالمزج بعد الحزب ولا يزوج مما ليك وقال ابو يوسف في تزج الفضة لانه  
رفع تجار وهو وجوب نفقة على غيره بخلاف العبد لان زوجة عليه نفقة وزوجته ولو كانت ليس بتجار  
لهذا انكلمه العبد ونفقة ليست بتجار ولا يعقل على ولا يزج ما لا لا يقض ولا يهب بوجوه ولا يصدق لان  
ذكر نزع ابتداء وانتهاء وليس من التجارات ولا يتكفل بنفسه ولا مال لانه ينتزع قالوا يهدى القليل  
من الطعام ويضيء محامله لانه من شئ التجار وفيه بمثابة قلوب المعلمين وقدمه انهم قبل هدية  
سلمان الفارسي وكان عبدا وقال محمد يصدق بالارغيف ونحوه ولم يقد محمد الضيافة اليسيرة وقيل ذكر  
على قدر مال التجار بان كانت نحو عشرين الف فاضافة بعشرة فان كانت تجار بعشرة مائة مائة فربما كانوا  
ان عظم من الشئ بعكس حكمة التجار لعل اصح من الرضا بالمعيب ولا يخط بغير عيب لانه ينتزع قالوا يادى  
لرفيقه في التجار لانه نوع تجار والاصل ان كل من له ولا بد التجار يصح اذنه للسيد فيها كالكتاب والما ذن  
والضارب والجد والقاض وشريكها وحده والعين والوصي والجور ذكر للاه والارح والمعر لانه ليس لهم  
ولا بد التجار قالوا ما يلزم من الذن بسبب الاذن متعلق برقبته كان تصرفه نفعا فحاشا ولا حاجة  
الى الاذن وانما شرط اذن المولى ليصير الضمان الضرر ولان سبب هذا الدين التجار وهي باذنه ولا  
تعلق الدين برقبته فما يدعى الى معاملته وانما يصح مقصودا للمولى فينعوم الضرر حقا فانه يبدوا ويكسب لانه اذن  
فان لم يكن الاذن فانه قد اذن المولى بربوع العرقا وانقطع حقه عنه والاسباع ويقسم منه بين الضمان والمخصص  
لذلك حقه به كعلقها بالشركة فان بقي طول به بعد الحرية لان الدين ثبت عليه ولم يبق رقية فيسقا عليه الوقت  
القدر وهو ما بعد الحرية قالوا ان حجر المولى عليه لم ينحصر حتى يعلم اهل سوقه واكثرهم لانهم اذ لم يعلموا ابياهونه  
بناء على اعرف من الاذن قالوا ان لا يتصرفون بذلك لانه اذ لم يعلق حقه بكسبه ورقبته يتأخر الى ما بعد الحرية وقد  
لا يتعلق فينتصرفون اما بالاشهر والعهد ولو جوب عليه في الشوف عند رجل او رجلين لا يتجر او جوب عليه في البيت  
عند اهل سوقه واكثرهم الحجر والمعتبر له الحجر عنده اذا كان الاذن مشهورا اما اذ لم يعلم بالاذن في العبد ثم  
بالحر ولا يزال اذنا حتى يعلم بالحر كالوكيل لانه يتصور ان لا يحر لانهم قد قضا الدين بعد الحرية  
وانه ضرر به قالوا ان وكلت المادونة من مولاه فذكر حجر خذ قالوا ضرره لان ذكر لا يمنع الاذن ابتداء وانما

v. يباع فيه الان في  
الموتى لان الموتى  
بدالك فانه لو لم يطق  
يوقته كان قصص











للقاضية ذكر الآيات الطالبة به فاستمع ولا بد من ذكر الوصف لأنه لا يعرف الله وإن كان عيناً خلق الله عليه  
 أيضاً حاله ليس هو الله بالذات والشهود عندنا والشهادة والتكبر عند المؤمنين ولا ذكر المبلغ في التعريف  
 فان لم يكن حاضرة في كبره فيمتهلته اذا تعدت مشاهدته العيون والعقيدة فيقوم مقامها كما في كبره  
 اذا هي المقصود غالباً ويذكر في العظمة شبهة معناه قديراً وصغيراً وخليصاً نفياً للجهل بالذات كما  
 ولا كان حياً تارة يذكر الذكور والآنونة وان كان عقاراً ذكره وده الأربعة واسماء اصحابها ونسبهم  
 الى الجدة وذكر الحلة والبلد لان العقار لا يحد احضاراً فتعريفه بالانسان فيعرف بالوجود يلا  
 يذكر البلدة لأنه اعلم بالحلة التي فيها العقار ثم بين الحدود لان التعريف يقع بذكره ولا بد من ذكر اسماء  
 اصحاب الحدود واسماء ابايهم واحداً منهم لأنه المبلغ في التعريف وفي ذكر الحد خلاف البريوسى وقد تقدم  
 وان كان الروح مشهوراً بالجناس الذي ذكر النسب لوجود التعريف بدونه وكذا كبره على الشهود وذكر الحدود  
 كما مر قال ثم يذكر الله يد المدعى عليه وأنه يطالبه به لأنه لا يمكن في يده لا يكون خصماً والمحق له  
 فلا يسترس في الاطمين ولا يتحمل الله في يده وهذا الوجهوساً بالحق فاذا طلبة في الاحتمال ولا  
 كونه في يد الابينة او علم القاضي ولا يثبت بتصادقها نفي الزمة الملائمة لحواله في يد غيره  
 بخلاف المنقول لان اليد فيه مشاهدة قال فاذا صحت الدعوى سأل القاضي المدعى عليه  
 ليتكفى حجة الحظر ولوجوب الجواب عليه فان اعترف او اقام المدعى بيته قضى عليه اقام  
 الاعتراف فلا زمة فيه قال الله تعالى لانسان على نفسه بصيرة اما شاهدة واما البينة فلا  
 مستفقة من البينات وهي الاطمار فهي تظهر الحق ويكشف صدق الدعوى فيقطع بها وعلى  
 هذا اجماع المسلمين قال ولا يستخلف لقوله عدم الكريته قال لا قال فلكريته ولا بد من طلبة  
 المدعى بالحق لا بما حقه بالاضافة اليه فان خلق انقطع للخصومة لقوله عدم ليس كغيره  
 ذكر فيما روينا من الحديث قال الا ان يقوم البينة فيقول قال عدم البينة الخارج احق ان  
 تزد من البينة المعادلة ولا تطلب اليمن الا يدل على عدم البينة فيحتمل انها غائبة او حاضرة  
 في البلوى ولم يحضرها ولا تطلب اليمن بد اعز البينة فاذا قدر على الاصل بطل حكم الحلف قال وان  
 تكلفه عليه بالنكول لان النكول اعتراف ولا يحلف دفعاً للمضرة وقطعاً للخصومة فكان  
 نكوله اقلاً او بدلاً فيحقق به فان قضى عليه اقل ما كلف حاز لأنه حجة كالا في البر والا في ان  
 يعرض عليه اليمن ثلثاً فيقطع عليه ويحسم ان من مذهب القضاة بالنكول لانه فصل  
 مجتهد فيه ثم يخفى عليه حكمه فاذا عرض عليه ثلثاً وانى قطع عليه هكذا فعله ابو يوسف  
 مع وكيل الخليفة والزمة المال وان قال بعد النكول يقول انا احلف ان كان قبل الاختصاص خلفه  
 لكونه مختصاً به وان كان بعد الاختصاص لم يخلفه لان النكول بمنزلة الاقرار ولو اقر  
 ثم قال اخلق اليمين منه كذا هالداً ويشترى النكول بقوله لا احلف لانه صريح فيه بالنكول

لأنه دلالة عليه ولا يحلف الا ان يكون به خيراً وطيراً فيقول قال ولا بد من البين على المدعى  
 لقوله عدم البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه جعل جنس اليمين على المدعى عليه لأنه ذكر بالالف  
 واللام وذكر يميناً رداً على المدعى ولأنه قسمته في قسمته في الشريعة فلا يكون للمدعى يميناً ولا يميناً  
 منه عدم جواز القضاء بالشهادة واليمين لان ما روي يمين ان يكون للمدعى يميناً معتمداً  
 فيبقى القضاء بشهادة وتجري وان خلاف الاجماع وكذا قوله عدم حديث الحصري انك بيته قال  
 لا قال كبريسته ليس كغيره ذكر يمين الجواز أيضاً لانه غير المشار اليه في الحديث بشهادة وتجري  
 واما ما روي انه عدم قضى بالشهادة واليمين فيرد ويؤجر احدها انه ورد في الكتاب لانه  
 كما وجب الحق للمدعى بشهادة رجلين ونقله عند عدمهما الى شهادة رجل واحد  
 فانقل اليه غيره خلافاً للكتاب او نقل الزيادة عليه خلافاً للكتاب الثاني انه ورد في حادثة عامة  
 تحتلف بين السلف فلو كان ثابتاً لارتفع الخلاف ولا يرفع دل على عدم ثبوته الثاني انه خبر واحد  
 وقوله عدم البينة على المدعى مشهور فربما من التواتر فلا يعارضه لان خبر الواحد اذا ورد  
 معارضاً للخبر المشهور يرد الرابع رداً يمد الحديث كحيث معين ونحوه لما مر وما روي عن عمر قال  
 سمعت ابي ذر يقول للقضاة بالشهادة واليمين بدعة واول من قضى به معاوية قال وان قال  
 بينة حاضرة في المصروطلب يمين خصمه لم يستخلف عند ابي ح وقال لا يستخلف لان  
 اليمن حقه فلا يبطل الا باقامة البينة لا بالقدرة عليها واعتاده بالبينة لا يكون اعترافاً بسقوط  
 اليمن ولقوله عدم الكريته قال لا قال فلكريته رتب اليمن على عدم البينة فلا يجمع وجودها  
 ولان الاجتهاد على انه لو قامت البينة سقطت اليمن حتى لو قال المدعى عليه انا اخلق لا يلتفت اليه  
 واذا كان اليمن لا يثبت حكمها مع البينة فاذا اعترف بالبينة فانه قادر على اقامتها  
 فقلنا اعترف فلان يمين على المدعى عليه قال واخذ منه كفيلاً بنفسه ثلثة ايام والى بلان منه ونجسه القاضي  
 الى ذلك كالحساس الاحتمال انه يغيب قبل القضاء فيتعد القضاء فيكفله مدة احضار الشهود عما روي  
 عن ابو يوسف وعمر بن ابي حازم ثلثة ايام الا يرب انه يجد الدعوى القاضي بعد يمينه الحلف في كذا  
 هذا ويكتفى بالكفيل ان يكون محرراً فيحصل التوثيق ولا يشترط كونه مملوكاً او تاجراً فانه اشنع  
 ان يعطيه كفيلاً امره القاضي باللائمة في الوجود الذي ذكرنا في ادب القاضي وان كان غيباً  
 بلا زمة مقدار مجلس القاضي لانه ملازمه اكثر من ذكر بصرته ويعنه سفره من غير حجة بخلاف  
 التقيم فلا يصر عليه وذكره هذا اذا كان حقيقاً لا يخط بالشبهة او لا يخط منه وحده القضي والسرقة ان ادعى  
 منه كفيلاً وقال ياخذ منه كفيلاً بسقوط الضميمة وقال ياخذ منه وحده القضي والسرقة ان ادعى  
 المال قال ولا يستخلف في النكاح والرجعة والفي الايلاء والرفق والاسنيل او والنسب والولاء  
 والحدود وقال لا يستخلف فيها الا الحدود واللعان وهذا بناء على ان النكول باليمين



والبدل لا يجزم في هذه الاشياء اقرا عندنا والاقرار بحري فيها لم يمان السائل ممنوع عن اليمين  
الكاذبة فانه في غير معتق بالمدعى دالة الاقرار فيه شبهة وتعدد تنديري بالشبهات والعان  
في معنى الحدود ولا انما اعتبرناه اقرا يكون كاذبا في انكاره والكذب حرام ولو جعلناه بلا  
والحد لا يكون فيجعل ناذ لا يمين انه لم يجر حرام والمقصود من الاستخلاف القضاء بالنكول فكل  
موضع لا يثبت فيه بالنكول لا يستخلف ويستخلف في السرقة ان ادعى المال فيحلف بالله ماله عليه هذا المال  
ولا شيء منه فان نكاحا ضمنه المال للزوج اشبهه ودعوى الاستيلاء ان ادعى الامه انها ماله ولد سيدها  
وهذا انما منه والمولى اليك المالك والولد على المولى لا يثبت في النكاح هالان الاستيلاء والميت يثبت  
بغيره واختار الغنية ابو الليث الفتوى على قولها العموم البلوى ثم عندنا كل نسب يثبت من غير  
دعوى المال كالنكاح والزوجية والمال يستخلف عليه وكل نسب لواق به لا يثبت الا بدعوى المال كالنكاح  
والزوجة لا يستخلف الا اذا ادعى سببه مالا او حقا كدعوى الارث وعدم الرجوع في الهبة وخلافه قالوا يستخلف  
في القصاص بالاجماع فان نكاحا اقتصر منه في الاطراف وفي النفس يحس حتى يحلف ويقر وقالوا  
يلزمه الارث فيها لان النكاح اقرب فيه شبهة العود فلا يثبت به القصاص فيجب المال متى اذا ادعى  
المولى العقد والاختلاف خطأ ولا يخرج هذه الاطراف يخرج بمجرى الاموال فيجرى فيها البدل حتى لو قال  
لغيره اقطع يجرى فقطع الاشياء عليه وهذا دليل البدل الآتية لا يباح له القطع لانه لا فائدة له فيه  
والبدل هنا مفيد لا لانتفاع بالخصوص ولا كذا كذا النفس وانما مستحقه عليه محسوس بما في نفسه  
انفست ما قالوا اذا دعت عليه طلاقا قبل الدخول استخلف لانه دعوى مال فان نكاحا قطع عليه  
بنصف المهر لما مر وكذا اذا دعت الصداق في النكاح يستخلف لانها دعوى مال وانما يثبت المهر  
بالنكاح دون النكاح وقد مر **واليمين بالله** لا غير قالوا كان خالفا فيحلف  
بالله او ليزد وتختلف باوصافه ان شاء القاضي وحل يحلف ذلك باختلاف حال الخالف وصلاحه  
وخوفه وقلة مبالاة وغير ذلك وقيل يحلف بكثرة المال وقلة وينبغي للقاضي ان يلاحظ حال الخالف  
للقاضي ويعظم عنده حزمة اليمين وتكون عليه قوله لكان الذين يشترق بغير الله وما يجرى ثمنه قليلا  
الا بغيره قوله من حلف على يمين صبر النكاح بها مالا من مسلم لقي الله تعالى وهو عليه غضبان  
تغليظ اليمين ان يقول والله الذي لا اله الا هو عا لغير الغيب والشهادة الزينة الرجم الطالب  
المعالي المدرك المهر الذي يعلم من السير ما يحكم من الصلانية الكبير المتعال ويبريد عليه  
ما يشاء وينقص ويخطأ من النكاح بادخال الخوف في العاطفة بين هذه الاسماء فانه يستخلف  
عليه يمين واحد ولا يخطأ من مان ولا مكان ويكثر من التكرار لان التعظيم المقسم يحصل في  
كل زمان ومكان وهو المقصود ولا يستخلف بالطلاق ولا بالعنف الحديث وقيل يحلف في زمانا  
لغلة مبالاة الناس باليمين الكاذبة وكثرة اقرارهم على ذكر وكراهة اليمين بالطلاق والعناق

الاية

لان المقصود امتناع عن اليمين الكاذبة وجود الحق وذكر فيها يتعاطونه اكثر قالوا ويستخلف اليهودي بانه  
الذي انزل الشريعة على موسى وانشر في يافعة الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار والاصل  
في ذلك ما روي انه لم حلف اين صور يابا اليهودي على حكم الزانية التورية فقالوا لا يشك بالله الذي انزل  
التورية على موسى وانما ثبت هذا لليهودي فالنصارى مثله في الانجيل والمجوس في النار لانه النصارى  
يعظم الانجيل والمجوس يعظم النار لتعظيم اليهودي التورية فيحلفهم بما يكذب عظم في  
صدورهم والمذكور في المجوسي قول محمد اما عندنا يحلف بالله لا غير لان التغليب يغيره تعالى  
لا يجوز ولان ذكر النار مع ذكر اسمها تعظم لها ولا يجوز الا ان اليهودي والنصارى ورد فيها  
نقض حكم ولان كتب اسمها عظيمة وعن ابي حنيفة لا يحلف احدا الا بالله خالصا وحلفا الوقت  
بالله لانهم يعتقدون اسمها وليسوا بغيره من خلقهم ليقول الله ولا يستخلف بالله الذي خلق العرش  
والصنم عامر ولو اقتصر في الكلام على قوله بالله فهو كافي لان الزيادة التأكيد كقراءة المسألة وانما تعطل  
ليكون اعظم في قلوبهم فلا يتحسرون على اليمين الكاذبة قالوا يحلفون في بيوت عبادنا  
لان العرض اليمين بالله ولان ذكره يشهر بتعظيمها ولا يجوز ولان المسلم ممنوع من دخولها ولا يستخلف الا في  
فيقول له القاضي عليك بهذا اسم الله ان كان لهذا عليك هذا الحق ويؤتى الاخر برأسه او يرفع الاسلحة  
على نوعين على الحق والشرعية والافعال الشرعية فالعقد الشرعية يحلف القاضي على اصل الله  
ماله قبلك ما ادعى من الحق ولا يحلف على السبب وهو العقد لان العقد رعا فاستخ على التماسح  
او بالبرائة من وجبه بالابراء والابفاء فينصرف بذلك راته ان حلف كذب وان لم يحلف قضى  
عليه بالنكاح ولا كذلك اذا حلف على الحاصل لانه ان كان محلفا امكنه الحلف فلا يتصرف وقيل ان  
انكر المدعى عليه السبب حلف عليه وان انكر الحلف الحاصل الا ان يكون في ذكره ترك النظر  
للمدعى بان يدعي الشفعة بالحوار او نفقة المبتوتة والمدعى عليه لا يراها فينصف حلفه  
على السبب لانه الا حلف على الحاصل فهو يعتقد صدقه يمينه بناء على اعتقاده فيبطل الحق  
المدعى فيحلف بالله ما شريت هذه الدار التي ستمها بكذا في المبتوتة بالله ما هي مختدة  
منك ومثله اذا دعت القرينة بمحض مئة الايلا ويحلف بالله ما في منها في وقت كذا ولا يحلف بالله  
ما هي باين منكراته لا يري ذكره وعن ابي يوسف انه يحلف على العقد الا اذا ذكر شيئا مما ذكرنا  
فيحلف على الحاصل والافعال الخمسة نوعان احدهما يستخلف على الحاصل ايضا كالقصاص  
والسرقة والثاني يحلف على السبب على ما بيننا من المسائل فيحلف في البيع بالله ما بينكما  
بيع قايما فيما ذكره في النكاح ما بينكما نكاح قايما في الحال لانه قد يبطأ في الحلف بعد العقد  
و في الطلاق ما هي باين منكر الساعنة وفي الوديعة ماله هذا الذي اذعان به يدك وديعة ولا  
شيء منه ولا فقه كحق الجوان ان يكون قد تكرر من بعضها او استهلكها او في الغرضية

الشفقة يحلف على الحاصل واذا ادعى شفقة الجوار  
من الشفقة المبتوتة وهو لا يراها يحلف على السبب بالله  
هذا الاربعة ما هو معتد منكر



ان كانت البينة قاطعة بالله ما يستحق عقوبة لانه قد يقضي على ما يبيع او هبة وان كانت هالكه يستحق عقوبتها  
وقيل على الخوب والقبض بها او التمتع الثاني من افعال الحسنة ان يرمى على غيره انه وضع على حايطة حسنة او  
عليه او اجر من باعها على سبطه او داره او ربح ثراها في أرضه او شق في أرضه فانه يحلف على السبب بانه  
ما فعلت كذا لان هذه الامانة لا تترفع ومثله اذا ادعى العبد المسلم على مولاه العتق يحلف على السبب لانه  
لا يرفع في الامانة والعبد الكافر يحلف على ان لا يهرب لان الرق ينكر على الامانة بالردة والحاق وعلى العبد الكافر بيقض  
العهد والحاق ولا كذا المسلم ويحلف في الدين بالله ما عليه من الدين والقرض قليل ولا كثير احتقال انه ادعى البعص  
او ابراء منه فلا يحلف في عيده على الجميع ومن اقتدى بعيده من خصمه على صلح عليه جاز وسقط حقه في الاستحلاف  
اصلا وقد روي عن عثمان بن عفان رضى الله عنه انه قال يحلف ان يصيب الناس بلاه فيقول لو كنت بعين عثمان ردة  
قال واذا قال المدعي على هذا الشيء او دعيه فلا نفي الغائب او ردة عندي او غيبته لم اعره او اجره واما ما ذكر  
ببينة فلا خصومة الا ان يكون محالا ولا يدرى قاطنة البينة على دعواه لوقوع الخصومة لان النظر لكونه ردة هو خصم  
ثم هو باقراره يرد دفع الخصومة عند فلا يعمل الا ببينة وقوله الا ان يكون محالا لا يوجب فانه قال ان كان المدعي  
عليه معه قاي بالصلاح فالجواب كما ذكرنا وان كان معوقا بالجل لا يندفع لانه محال قد يدفع ماله الى غيره  
وكذا الغير بوجه اياه وسبق له احتلال لدفع الحق فاذا عرفت القاض يذکر لا يقبله ولا قال الشهود او دعيه رجل  
لا يعرف لم يندفع الخصومة لاحتقال المدعي لو قال بقرعة بجره ولا تعذر البينة ونسبته ان دفعت  
عند اوج ردة وقال لجل لا يندفع لان الغضا بالجهول بالطل لان المدعي لا يمكنه ابتاعه وصار الفصل الاقل و  
لا اوج ردة ان اليد تدعى على المالك وتوجب الخصومة فاذا ثبت بالبينة كونه مودوعا ان دفعت الخصومة عنه الا  
انهم اذا لم يعرفوه بوجهه احتل انه المدعي فلا يندفع واذا عرفوه بوجهه ثبت انه مودع من غير المدعي  
فان دفعت الخصومة كما اذا عابن القاض انه او دعيه المدعي اذا ثبت بالبينة العادلة كعابنة القاض فان المدعي  
او دعيه لم يثبتها فمكروا بغيره القاض انه ساء بهر ما منه ولا يجرها له فان كذا صا خصما ولو ادعى المدعي  
عليه نصف الدار ونصفها ودبحة فلا نفي وان قام البينة على ذلك ان دفعت الخصومة في الكل لتعذر البينة  
**فصل** ببينة الخارج اولى من ببينة ذم البندى على مطلق المالك لانها اكثر اثباتا ثبت المالك الخارج وببينة  
ذم البندى لان المالك ثابت له بالبدن اذا كانت اكثر اثباتا كانت اقوى قال وان قام الخارج ببينة على مكر مودع  
ذم البندى مكر لا يثبت بالبينة لان البينة ثبت المالك وقت التامخ والخارج لا يدعيه في ذلك الوقت  
واذا ثبت المالك في ذلك الوقت فلا يثبت بعد ذلك بغيره الا بالاصل منه اذا اصر في الثابت دون ذلك لو كانت  
في ايديهما واقامة البينة كما ذكرنا ولو اقام البينة على انتاج ونسج الثياب التي لا ينكر منسجها فببينة ذم البندى  
اولي لان قاطنة عليه ببينة لا يدرى عليه اليد فصار حجة بينه ذم البندى وكذا كل سبب لا ينكر كخلف  
المظن وعمل العين والبند وحز القوط وحلب اللبن لانه لا يندفع من انتاج وان كان ينكر كالبنا وورع الحبوب  
ونسج الخرز ونحوه ببينة الخارج اولى من المالك المطلق وان اشكل قضي الخارج وان تنازعوا دابة واقامة البينة

على الانتاج وانما قضي وخفد سيق الدابة فهو اولى وان اشكل فهي بينهما لعدم الاولوية وان خالف سيق الدابة  
التاريخين شها تواترت في يد من كانت له يده قال وان اقام كل واحد البينة على الشر من الاخر ولا تخرج حكامها تواترا  
وقال محمد بن بقر بن الخار لانه امكن العمل بالبينة بان باعه الخارج وقبضه باعه ذم البندى لم يقبض  
ولا ينكس لولم يجره جميع قبل القبض واذا كان عند العمل بالبينة واجبة ما امكن لان البينة من  
الدلالة الشرعية وان ذكرت البينة القبض عمل بها ويكون اليد كانت باع من الخارج وقبضه بالخارج  
باخرها من ذم البند وقبضها ذم البند عملا بالبينة ولما كان شراء كل واحد من الاخر اعتراف يكون المالك فكان  
البينة قاطنة على الاعتراضين وان لم تجب لانه لا يتصور ان يكون كل واحد باعيا ومشتر ياقي  
حالة واحدة ولا دلالة العمل بالبيع والاشترى فتنهذ الغضاضة فضلا عن هذا شيء بانه على اصيله فان عند  
الخروج مع العتق قبل القبض فجاز ان يكون الخارج اشترى او لا يخر باعه قبل القبض لزم اليد فيكون  
لدى اليد ومع الاحتقال لا يثبت المالك وقتان كان الخارج اولا قبضه بها وتكون لدى اليد وان كان  
ذم البندى اولا قبضه بها امضا والمالك للخارج بالاجماع قال ادعانا كاح امرأة واقامة البينة بيقض  
بواجبة منها لتعذر الاشترى كذا السكاج ويرجع الى تصديقها فن تصدقته كان زوجها لان السكاج  
عندهما ثبت بتصادق الزوجين وان وقتا فهو للاول منهما لانه ثبت في وقت لامتاج له فيه فترجحت  
على الثانية قال وان ادعى عابنة لا يدانث وان قام كل واحد منهما بالبينة اتهم القاض بها بينهما الاستسواء في  
السبب وان ادعى كل واحد منهما الشر من ذم البند واقامة البينة فان شاء كل واحد منهما اخذ نصف العبد  
بنصف المهر المتسواء في السبب وان شاء ترك لوجود العيب بالقرعة فان ترك احدهما  
فليس اخذ جميعه لان بيع الكل انفسه بقبضه القاض بالنصف حتى لو فعل ذ قبل القضاء وجاز لانه  
لم ينفسح ببينة الكمال فان وقتا فله الاول لما ثبتا وان وقتا احدهما او كان معه قبض فهو اولى اما الوقت  
فلا يثبت مكر فيه ووقع الشكر في مكر الاخر فيه فلا يثبت بالشكر ولا القبض دليل تقدم شره فكان اولى  
قال وان ادعى احدهما شراء والاخر هبة وقبضا او صدقة وقبضا ولا تاتى له ما فالشر اولى  
لان يثبت بنفسه والهبة والصدقة يقتصر الى القبض فكان اسرع ثبوتا فكان اولا ولو ادعى احدهما باعيا  
والاخر هبة فالبيع اولى لان البيع يثبت المالك حقيقة في الحال والرهن انما يثبت عند الهلاك فتدبر وكذا  
الهبة بغيره اولى من الرهن لما ثبتا وان ادعى الشر او ادعت انه يزوجها عليه فها سواء عند اوج  
لانهما عقدان ومنه يثبت المالك في نفسه العقد ثم ترجع على الزوج بنصف القيمة وقال محمد بن ابي ابي  
الزوج القيمة عملا بالبينة بتقدم الشر لان التزوج على مكر الغير جائز ثم يرد القيمة عند تعذر النكاح  
قال وان اقام الخارج البينة على المالك والتامخ او على الشر من واحد ومن اشترى غيره ذم البندى  
فان لم يخرها اولى وان اشترى احدهما فهو له وقدم قال وان تنازعوا دابة احدهما كرا كرا او له عليها حمل  
فهو اولى لانه تصرف اظهره فاولى المالك وكذا كان كرا كرا في السرج والاخر ردة بعد اولا بس القبض  
والاخر متعلق به لما ذكرنا ولو كان ذكبين في السرج فهي بينهما الاستسواء سفينة فيها ركاب واخر مئة مكة

والاخر صدق



بشأنها وأخر بخلافها فمما هي بينهما إلا المتأدلاشي له عبد رجل مؤسّر على عتق بدلت فيها عشرة  
الف درهم في بلاد مصر لاشي له فادعى البديلة قال له هي لثوبين شهادة الظاهر وعند محمد فطام  
الرجل البعير ان اول ركيب وعلى الوسيط ركيب وعلى اخرها ركيب فادعى كل واحد منهما القطار فلكل واحد  
البعير الذي هو ركيب لانه يلبه وتقرّفه وما بين الاول والوسط لانه قايده والقيادة تصرف وما بين  
الوسط والاخرين الاول والوسط يصقان لاستوائهما في السفر وليس للاخر الا ركيبه قال وبينة النتائج  
والنسخ او من بيعة مطلق الملك لانهما ثبتت اولية الملك فلا يثبت لغيره الا بالتقليد منه قال والبيعة  
بشاهدين وبشاة او اكثر سواء لان الشراء حصل الكمال سواء في اشياء الحق والزام القاضي الحكم  
عند الاقرار فيستوان عند الاختراع وكذا اذا كانت احدى البيعتين اعمد لان الشرط اصل العقد  
وقد استوفى فيه ولا اعتبار بما زاد لانه لا يضابط له **اختلاف الثمن او في المبيع** فاما اذا  
البيعة فهو اولى لان كل واحد منهما مدع وقد ترحمت دعواه بالبيعة وان اقاما البيعة فالمشقة  
الزيادة اولى لان البيعتين للاشياء فاما كانت اكثر اشياء كانت اقوى فتترجح على الاخرى وان  
كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا فبيعة البايع في الثمن اولى لانها اكثر اشياء فان كان لها بيعة بغير  
البايع امان تسليم ما ادعاه المشتري من المبيع والافسخ المبيع ويقال للمشتري امان ان يسلم  
ما ادعاه البايع من الثمن والافسخ المبيع وبذلك لا تملك ان الفسخ اذا علمنا بذكرنا شيئا  
فترفع المنفعة وهو المقصود فان لم يترضا بغيرها كان الفسخ في المبيع ويجوز للمالك كل  
واحد منهما على دعوى صاحبه قال نعم اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة فاعادوا فتراد  
فيفسخ البايع باسمه ما باعه بالف كما يدعيه المشتري ويجعل المشتري بائنه ما اشتراه بالغين  
كما ادعاه البايع فاذا اختلفا قال له القاضي ما تزل لان فان لم يطالب الفسخ تركهما  
حتى يصطلحا على شيء وان طلب الفسخ واحدهما ففسخ لانه لما لم يتعينا الثمن ولا المبيع صار  
محمولا فيفسخ قطا المنازعة ولا يفسخ بنفس الخالفين يتخاضحا او يفسخ القاضي  
قال ويبدع بيمين البايع في قوله بئس الاول وهو رواية عن ابي حنيفة قال نعم اذا اختلفا  
المتبايعان فالقول قول البايع واقل فائدة تعدي قوله وقوله للآخر وهو قول محمد ورواية  
عن ابي حنيفة بيمين المشتري لان البايع يطالب بتسليم الثمن او لا وهو يملك وهو لا يطالب بالمبيع  
بتسليم المبيع للمالك ولو كان البايع معايبا بغيره فادعاه بغيره فادعاه بغيره فادعاه بغيره فادعاه بغيره  
نكار ولو اختلفا في المبيع جميعا بغيره بيمين البايع لانه اشدها انكارا ولو اختلفا  
في الثمن والمبيع جميعا بغيره بيمين البايع لانه اشدها انكارا فيترجح بالبدلية  
وان ادعيا معايبا بغيره فادعاه بغيره فادعاه بغيره فادعاه بغيره فادعاه بغيره فادعاه بغيره  
فقال احدهما ببيع وقال الاخر هبة او في جنس الثمن فقل احدهما درهم والآخر دينار  
بالحال عند محمد وهو المختار لان وصف الثمن وجمسه بمنزلة الخبز في الثمن دين

وانما يعبر بجنسه ووصفه ولا وجود له يدونهما ولا كذلك الاجل فانه ليس بوصف لان الثمن  
يبقى بعد مضيقه وقال الا بيمين الغان لان نص الخالف ورد على خلاف القياس فيقتصر على مورد  
وهو الاختلاف في المبيع او الثمن وحوايه ما مر قال ومن نكح الزانية او من نكح الزانية صاحبها فانه  
في الغضاء بالذكور قال وان اختلفا في الاجل او بشرط الخيار او كسواء بعض الثمن بيمين الغان لانه  
اختلاف في غير المحذور عليه لان العقد لا يخل بعد مضيقه خلاف الاختلاف في المبيع لانه لا يقع للعقد  
توريثه فالقول قول المنكر لانه يكره اسقوط فكان القول قوله قال وان اختلفا بعد هلاك المبيع  
لم يثبت القاعدا في ح رضى وابي يوسف والقول قول المشتري لانه منكره وقال محمد بيمين الغان ويفسخ البايع  
على قيمة الهالك وعلى هذا اخرج المبيع من ملك المشتري وصار بحال يبيع الفسخ بان ان زاد زيادة  
او منقصة لمحو ان كل واحد منهما يدعي عقدا غير ما يدعيه الآخر وصاحبه يكره فيمن الغان كما اذا كانت  
قائمة لان القيمة بمنزلة العين عند عدمها ولها ان اليمين تحت المنكر حقيقة بالنقص والزيادة ليس  
بمنكر لان المشتري ليس مدعي لان السلعة سلمة له ملكا ويؤا واذا لم يكن البايع منكرا لا يبرح عليه  
والشرع ورد حال قيام العين لغاية الفسخ ولا يفسخ بعد هلاكه بقا العقد وانهما اقام البيعة  
ففسخ بها وان اقاما فبيعة البايع وان ماتا او احدهما واختلقت العورثة فلا يعلق انهما ليسا  
متبايعين فلا يثبتا ولم يثبت قال وان اختلفا بعد هلاك بعض المبيع ولم يثبت الغان الا ان  
يدعي البايع بيمين حقيقة الهالك وقال ابو يوسف رضى بيمين الغان في الحق ويقسّم البايع فيه  
والقول قوله في قيمة الهالك قول المشتري وقال محمد بيمين الغان عليه ما ويقسّم البايع في الحق وفيه الهالك  
وعلى هذا انفق اوجه عليه المشتري او باع المشتري احد العبدتين لمحو ان هلاك السلعة لا يمنع الخالف  
لانه ففلا كالبعض او لا ولا يؤخذ ان المبيع اذا كان قائما بيمين الغان وان كان هالك لا يبيح الغان فاذا هلك  
نصفه وبقي نصفه يعطي كل نصف حقه ولا يبرح ان النصف رد حال قيام السلعة بخلاف لغيره  
فلا يبرح عليه غيره الا انه اذا رضى بيمين المشتري بيمين الهالك كان لم يكن وكان لم يرد الاعلى الباقي  
ومر المشايخ من اهل القول بالرجح في اخذ من غير الهالك ما اقر به المشتري دون الزيادة وذكر محمد في الجامع قول  
ابو يوسف مع قوله وهو الصحيح فيمن لم يثبت بيمين المشتري بيمين الهالك كان لم يكن وكان لم يرد الاعلى الباقي  
يختلف البايع ما بعهما بالف فان حلف يفسخ العقد والغايم ويرد المشتري حصة الهالك من الثمن  
الذي اقر به ويقسم الثمن على قدر قيمتهما القبط وان اختلفا في قيمة الهالك يوم القبطه فقول  
البايع لانه يكره زيادة السقوط بعد تناقضا على الثمن وانهما اقام البيعة قبلت وان اقاما  
فبيته البايع لانها اكثر اشياء لانها ثبتت الزيادة في قيمة الهالك وان اختلفا في الاجل قبل التناق  
شي من المنفعة في ابدل او في المبدل بيمين الغان وبتراد ان لان الاجل قبل التناق والمنفعة نظير المبيع  
قبل القبط فان اختلفا في الاجل بيمين المشتري لانه منكره وان اختلفا في المنفعة بيمين







ثبت السبب فصحت العقد وبرر الفسخ على ما مر وأما إذا كان اعتاق الولد مانعا لأن العتق لا يحتمل  
التعذر كحق السباغ النسب فاستوى وإن ثبت من المشتري حقيقة الاعتاق والثابت للبائع حق  
الدعوة في الولد ومنه لا يحق للموعدة فلا ينعكس الحقيقة فعلى هذا ولو أوعاه المشتري أو لا يبيع دعوى  
البائع فذلك لأن دعوى المشتري دعوى تحرير من ضمان كذا اعتقه والتدبير كالعتق أنه لا يحتمل العتق  
قال وإن كان يبر ما بين ستة أشهر إلى سنتين فإن صدقة المشتري ثبتت النسب ونسخ  
البيع ولا فلا لاحتمال العلوق في ملكه فلم يوجد اليقين فثبت على تصديق المشتري فإذا  
صدقة ثبت النسب لأن الحق لما ثبتت بصدقه إذا أمكن والولد حر والبرهان أنه ولد كذا  
وإذا ادعى فدعوى المشتري أولى لقيام ملكه واحتمال العلوق فيه وانجاءت به لكثرة  
مستلزم لا يصح دعوى البائع للثبوت بعد العلوق في ملكه كذا إذا صدقة المشتري ثبت النسب  
ويحتمل على الاستلزام بالنكاح بصدقه أحلا لا مراه على الصلاح ولا يفسخ البيع ولا يعتق ولا يصير إماما له  
ووجه ظاهره أن لم يعلم مدة الولادة بعد البيع لا يصح دعوى البائع التي تصديق المشتري لوقوع  
الشك في وقت العلوق ويصح دعوى المشتري لأنه ثبت كسر فسخ البيع ولا حجة للبائع  
وإن ادعى أنه لا يصح وأحد منها لشك المسلم والدعي وفلتر والمكان في ذلك سواء وإن ادعى البائع  
قبل الولادة فهو مؤثر فإن ولدها صحته والأول ولو كانت لها حيلة في بيعها لا تفسخ دعوى  
أن اختلعا فالقول للبائع لأنه لا يمكن من وطئها وإن جلت أمته في ملك رجل فباعها وكذا ولو  
الأيدي ثم رجعت إلى الأول فقلت في يده فادعاه ثبت نسبه منه وبطلت البيوع كلها  
تراجعوا لأنهم لما يتناولوا لم يكن أصل العمل عنده لم يبطل العتق قال ومن ادعى نسب أحد التوأمين  
ثبت نسبهما لأنهما من لبن لا من خلعان واحد لا يسمى الولدين ولذا ليس بينهما سبب من جهة السبب  
انطلاق الثاني من جهة أخرى فإذا ثبت نسب أحد ما ثبت نسب الآخر ويبطل ما جرى فيه من العتق  
من بيع وعتق وغير ذلك

كل قولين متناقضين صير صير المشتري عند الحاكم أن أمته  
التوفيق بينهما قبلت الدعوى صيانة الكلام عن الغور نظر إلى عقله ودينه وإن تعدد التوفيق  
بينهما لم يفعل كما إذا صدر من الشهود وكل ما شرطه فخرج الشهادة اثر في منع استجوع الدعوى  
قال أبو حنيفة إذا قال المدعي ليس في نسبي دعوى هذا الحق ثم أقام البيعة عليه لم يقبل  
لأنه كذب بيته وعده لم يقدح في قبوله لأنه يجوز نسبها ولو قال ليس لي على فلان شهادة ثم شهد  
له لم يقبل وروي الحسن عنه أن رجلا شهد أنه لا احتمال للنسب أيضا وروي ابن رستم  
عنه أنه إذا قال لشهادة فلان عندي في حق بعينه ثم جاء وشهد له قبلت لأنه يقول نسبي  
ولو قال لأعلي أحقا أو لأعلي حجة ثم ادعى حقا أو حجة قبلت ولو قال ليس لي حق  
لا يقبل ولو قال ليس لي حجة قبلت بيته لاحتمال الخفاء البيعة دون الحق وروي ابن سماعة

عن محمد قال هذه الدار ليست لي ثم أقام البيعة ففسخ لانه لم يثبت بذكره حقا أحد فكان ساقطا  
الأنه إن الملاءمة إذا ادعى نسب الولد ففسخ لما ادعى لم يثبت النسب من غيره بالحقان مشأمة عن محمد وقال  
لا حق لي بالدار دار ولا رهن ثم أقام البيعة على ذكره يدان بالذي قبلت ولو عتق فقال لاحق  
لي بالدار رهن كذا في يد فلان ثم أقام البيعة لم يقبل لأن دعوى البيعة أنه أخذه منه بعد الأقرار  
ولو قال لرجل ادفع إلي هذه الدار سكنها أو هذا الثوب النسبة ويخوذك فإني ثم ادعى السائل ذلك ففسخ  
ذلك لأنه يقول أنا طمعتها بطريق المكر لا بالعارية وفي الفتوى باع عتقا ونسبه أنز وجب خاص  
وتصرف المشتري فيه ثم ادعى الابن أنه ملكه ولم يكن لبيته انفق مشايخاته لا يسمع مثل هذه الدعوى  
وهو تلبس بحض وحضور وعند البيع ونزك المنازعة أخذ منه أنه ملكه البائع وجعل سكوتة  
هذه الحالة كالأفضاح بل قرار قطعاً للأطباع الفاسدة لأهل العصر في الاعتراض بالناس وتوابع  
ضيقه ثم ادعى أنها كانت وقفا عليه وعلى أولاده لا يسمع للثبوت لأن الأقدم على البيع أقول  
بالمكر وليس له تخلف المدعى عليه ولو أقام البيعة قبل يقبل لأن الشهادة على الوقف تقبل من غير دعوى  
وبغض البيع وقيل لا يقبل ههنا لأنها ثبتت فساد البيع وحققا لنفسه فلا تسمع للثبوت  
ولو رد الجارية يعيب فأنكر البائع البيع فقام المشتري البيعة عليهم على الشك وأقام البائع  
البيعة أنه قد قبل اليه من العيب لم يقبل لأن حجة البيعة انكاز للبول فيكون مكذبا ثم ادعى  
ولو أنكر النكاح فادعاه قبلت بيته على ذلك وفي البيع لا يقبل لأن البيع الفسخ بالانكار  
والنكاح لا يملك إلا من الواحد تزوجا على ألف فأنكرت فقامت البيعة على العين قبلت ولا يكون  
الكار ههنا كذبا للشهود وفي البيع لا يقبل ولا يكون كذبا للشهود

وهو الأصل التمسك بالاشبات والمقران السكون والاشبات يقال قد فلا بالمنزل إذا سكن وثبت وقدره كذا  
أي أشبهه عنده وقد قدر الدار مطمئنة الذي ينشئ فيه المال ويقال استقرار الأمر كذا ما ثبت عليه سببه  
أيام ثم أيام القدر الأثر يثبت بما ويسكنون عن سفرهم وصحتهم هذه الأيام ومنه إذا كان الله عينه  
إذا أعطاه ما يكتفي فسكنت نفسه ولا تطمع إلى شيء آخر وفي الشرع اعترف بصدقه من المقر بظهوره حق  
ثبتت قبل القدر المذكور وهو حجة شرعية ولما ذكر الكتاب والسنة والإجماع وعرض من المعقول  
أما الكتاب في قوله تكونوا قوامير بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم والله شاهد على الأقرار فلو أن الأقرار  
حجة لما أمر به وقوله تعالى ولا يملك الذي عليه الحق وأنه أقدر على ظلمه والسنة قوله عام فحدث  
الخصم وأخذت يا أيها الناس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها وروى ما عرفت والعامرية بالأقرار  
وعليه الإجماع ولا يخفى صدق عدم التهمة إذا لم الحبوبا طبعاً فلا يكره في الأقرار به لنفسه  
وهو حجة مطهرة للحق ملزمة للحال حتى لو أقر مدعي أو عين على أنه بالخيار ثبتت البيعة











وان كان اقل كان متمازا كاستدراك المقابلة لا يصدق فيلزمه الاكثر وجوب قوله وفلان اقل بالي فيلزم  
وقوله لا رجوع ولا يصدق فيه من غير بالغين فصيح الاقارب صار كقولنا انت والى واحدة لا يلائم  
وجوابه ان الاقارب احياناً يخرج فيه الخلط فيخرج فيه استدراك فيلزم الاكثر والطلاق انشاء ولا يترك  
ابداً ما انشاء فاقترعوا من غير بشين فاستثنى احداهما وبعض الاخر فالاستثناء باطل وان استثنى  
بعض احدهما او بعض كل واحد منهما صحيح وفيها الجنس وصورة اذا قلنا علي كرحمة وكنت شعير  
الا كرحمة او قال الا كرحمة وفلان شعير فهذا باطل وقال ايضاً استثناء الغنير وهو نظير  
اختلافهم في قوله انت حر وحر انشاء التواني طالق ثلثا وثلثا ان شأه فانه يبطل الاستثناء  
ويقع الحذف والطلاق وعندنا الاستثناء صحيح لانه يبطل الاستثناء لان قوله الا كرحمة  
استثناء صحيح لفظاً الا انه غير مفيد وان كان كلاماً متصلاً كان الاستثناء الغنير متصلاً فيصح ولا ي  
حرفه ان الاستثناء اكثر بطل بالجماع فكان له في كان قاطعاً للكلام الاول فيكون الاستثناء  
منقطعاً وهكذا قوله وثلثا وثلثا لا حاجة اليه ولو قال الا فغير حنطة او قال الا فغير شعير  
صح الاستثناء لعدم خلل القاطع وكذا لو قال الا فغير حنطة وقغير شعير لان قوله الا فغير  
حنطة استثناء صحيح مفيد فلا يكون قاطع فيصح الحنطة عليه فليز من كرحمة حنطة وكنت شعير  
الا فغير حنطة وقغير شعير قال واستثناء البناء من البناء باطل مطلقاً يقول هذه الدار  
لعنان الابناء ها وقال بنو هالم لان البناء داخل في هذا الاقارب مع لان البناء تابع للارض والبناء  
نصف من الموقوف وعلى هذا النخل والشجر مع البستان والظهار والبطانة من الجيرة والفض  
من الحائز لان الاسم يتناول الكل ولا تقوم له هذه الاشياء بدون الاستثناء فيكون باطلاً او قال  
الا ثلثها او الابن منها صحيح لانه داخل فيه لفظاً ولو قال بنو هالم والحصة فلان وكما قال لان الحصة  
اسم للبقية وبنو البناء ولو قاله يحاط له به بانه لا يحيط باسمه لا يمتدح ولا يصور بدون الارض  
وكذا اذا قلنا انما يسطون من اخير وان كانت من حشيش لا يلائم الارض لان التشبيه يستلزم  
قبل البناء فان امكنه رفعها بغير ضرر فحقها والارض قيمتها لا تقبل له كماله فغصب الساجدة  
ولو اقر بتمنح لا يدخل الخلعة ولو اقر بخلعة او شجرة بل من موضعها من الارض لا تقبل  
يستلزم شجرة وخلعة الا وهو ثابت وكذلك الكرم ولا يلزم الطريق لانه ليس من ممتلكات الملك  
وان قال علي الغنير من عبد لم اقبضه ولم اقبضه لزمه الالف وصل ام فصل ولا يمتدح  
في قوله ما قبضته لان علي الاثرام وقوله اقبضته يتلوه لان لا يجب الا بعد الغنير وهو  
غير عين فاقى عبد احضره بغير المبيع عليه فله ان قوله اقبضه يجوز بعد الاقارب  
فلا يغفل وقال ابو يوسف ومحمد بن احمد ان صدقة في الله ثم صدقة وصل ام فصل وان كذبت قال عليه  
اللق من قبض او غصب او غير ذلك ان وصل صدقة والا فلا وجهه انما ان صاد قاعاً لجهة فقد

على ان كصاحب كبراء المبيع وان قال له العبد في يدي وما يغنيك غيره لزمه ان لا يقر به عند سلامة العبد وقد سلم  
وقد قال العبد عبدي ما بعتك لا يمتدح شي لانه انما اقر بالمال نحو ما عن هذا العبد فلا يمتدح دونه ولو قال  
انما بعتك بخير من الفان عيا ما قال وان قال من ثمن خمر او خمرين بل من ثمنه وقال لا يلائم مدان وصل لان لكل واحد  
ظنه انما اراد الايجاب لقوله ان شأه ولان هذا جوع فلا يقبل لان ثمنها لا يكون واجباً وما كان فرض  
تعلق وهذا باطل ولو قال من ثمن متلج او اقضني ثمن ثوب او ثوبين او ثوبين او ثوبين او ثوبين او ثوبين  
وقال ان وصل وعلى هذا اذا قال مستوفى او رصاصة لهما ان يبين مبيعاً لا يمتدح لهما من ثمنه هذه الانواع  
فيصح موضوعاً كما تقدم وقال لا يمتدح من ثمنه ولان مطلق العذر يقتضى السلامة عن العيوب فاقر  
يقضى بغيره في قوله في ثوبين او ثوبين او ثوبين او ثوبين او ثوبين او ثوبين او ثوبين او ثوبين او ثوبين  
يلزمه انما كان من الاصل وقوله من ثمنه مقدار فيصح الاستثناء ولا يمتدح الاستثناء الا في  
في البناء ولو قال غنيرها ثمنه او ثوبينها صدق في الثوبين في النهر جردان الغنير بردي على الجرد  
والانسان يودع ما يملكه وذكر لا يقتضى السلامة عن العيوب وفي الرصاص والمستوفى ان وصل صدق  
والا فلا لانها ليست من جنس الرصاص لانها ليست من جنس الرصاص فكذلك يستثنى الموصل ولو قال لي  
الى الا انما يمتدح كذا فهو كمن استثنى صحيح ان وصل صدق والا فلا  
وما يمتدح في مرضه بسبب مرضه في مقدم علمه اقر به في مرضه وما اقر به في مرضه مقدم على الميراث وبعناه  
انه يقتضى دين الصحة والدين المعروف بالسبب فان وصل شي في مرضه فان وصل شي في مرضه  
والذي يلي عليه انه تعلق حق عمر ماء الصحة بما لا يوافيه حتى ينقضي بمرعه لحقهم في اقراره لغيره  
ابطالاً لحقهم فلا يصح وكذا لا يجوز ان يقر بغيره في يده وعليه ديون وهذا لان الاقارب رتبة  
قاصرة فلا يشبث بخيرته وما يشبث بالبيعة او بما يشبث بالقاضي فخره في حق الكافة فكان اولى وكذلك  
لانه من الواجب الاصلية وكذلك الدين المعروف بالسبب لانه لا تامة فيها وكذلك لا يجوز لمان يقض  
دين بعض الغرماء ودون البعض لما فيه من ابطال الحق الباقي فاذا قضيت ديون الصحة  
والعرفه للاسباب يقض ما اقر به في مرضه كما لو لم يكن عليه دين الصحة وكان احق  
من الورثة لاجته لان ماله انما يتصل بالورثة عند فراغ حاجته وفراغ ذمته من اتم الواجب  
قالوا اقرار المريض لوارث باطل الا ان يصدق بيقية الورثة قاله لا وصية لوارث ولا اقرار  
بردين ولانه تعلق به حق جميع الورثة فاقره لبعضهم ابطال الحق الباقي وفيه ايقاع العداوة  
لما فيه من اضرار البعض على البعض وانه من العداوة والبغضاء وقضية يوسخ واخره اكبر  
شاهد كذا لا يصح اقراره انه قبض منه دينه او رجع فيما وهبه منه في مرضه او قبض  
فاغصبه منه او رهنه بحذله او امسكه المبيع في البيع الفاسد لما ثبت او كذا لا يجوز ذلك



وارثه ولا مكانه لا تدفع لمولاه ملكا وحقا ولو صدرت هذه الأشياء منه للوارث وهو من ماله  
 برأه ثم ان جاز ذلك لانه لا يمكن مرض الموت فلم يتعلق به حق الورثة ولو اقر لاجبه وهو وارث  
 ثم جاء ابن عمه وما صح الاقرار لاجبه ولو اقر له ولابن فان الابن ثم مات المخير بطل الاقرار لاجبه وهذا  
 لان الوارث من يرثه وذلك انما يتبين بالموت في المسلمة الاولى لم يرث فصحة ورث الثانية ورث فلم يصح قال  
 ومن طلق امرأته ثلثة من مرضه ثم اقر لها ومات فلها الاقل من الاقرار والميراث وكذا لو تصادق على الطلاق  
 وانقضت العدة في مرضه ثم اقر لها او اوصى وقال لها في الثانية ما اقر لها او وصى وقال في الاولى كذلك  
 ايضا لكونها اجنبية في المسلمين لها ما اقر لها او اوصى وقال لها في الثانية ما اقر لها او وصى وقال في الاولى كذلك  
 لعدم التهمة بخلاف المسلمة الاولى لان بغاء العدة دليل التهمة ولا يحل رضاه التهمة قائمة فانها عتار  
 العدة لينفتح عليها باب الوصية والاقرار فيحصل اليها اكثر من ميراثها فميراثها في صطلحات  
 على البيهقي ونقض العدة كذلك فان كان الاقرار والوصية اكثر من ميراثها جاءت التهمة  
 وفيه ابطال الحق الورثة فلا يجوز وان كان الميراث اكثر فلا تهمة فيجوز الاقرار والوصية قال  
 وان اقر المريض لاجنبية ثم قال هو ابني بطل اقراره وان اقر لامرأة ثم تزوجها لم يبطل لانه المهر  
 يستند له وقت العدة في مكان ابنته وقت الاقرار فتبين ان ذلك وكذا وقت الاقرار والتزويج  
 يقتصر على حاله العقد فصحة الاقرار لكونها اجنبية فلا يبطل حتى لو اوصى لها او هبتها ثم تزوجها لم يبطل  
 لانه الوصية انما تنفذ بعد الموت وهي واثمة والهيبة في المرض وصية فكانت كهي قال ويصح  
 اقرار الرجل بالولد والوالدين والزوجة والولي اذا صدقته اذا كان الولد يعترف عن نفسه والا  
 يثبت الجور دعواه لما فيه من الظاهر من ثبوت النسب وجوب النفقة وغير ذلك وكذلك المرأة  
 الا ان الولد فانه متوقف على تصديق الزوج وشهادة القابلة واصله ان شرط صحة هذا الاقرار  
 تصديق المخبر به ليصير حجة في حقه فيلزمها الاحكام يتصلاد فها ونقض كون منه ليل لا يكتفي  
 العقل وان لا يكون معروف النسب غير ليل لا يكتفي بالسفر وامام المرأة فانها تحتاج الى تصديق الزوج  
 لا تدفع تحمل النسب عليه فلا يقبل الا بتصديق ابيته وهي شهادة العابد عيا ما يعرف في موضعها ان شاعروا  
 صحة الاقرار به لا ولا يملك الرجوع فيه لان النسب اذا ثبت لا يبطل بالرجوع وله الرجوع اذا قرع من لا يثبت  
 نسبه كقرا بغير الولاد لانه وصية معه وانما لا يقطع النسب بغير قرينة الولاد بالاقرار بما فيه من  
 تحمل النسب عي الغير والاخر نسبه الاب والعم الى الجدة وهكذا لكن ان لم يكن له وارث غيره  
 ورثه لان اقراره تضمن امرين تحمل النسب عي غيره ولا يملكه ابطال والاقرار له بالدار وانما يملكه عند  
 عدم الوارث فصحة ومزومات ابوه فاذا باج يشاركه في الميراث لانه اعترف به بنصف الميراث ولا يثبت نسبه  
 لما يتبين من التصديق بغير بعد الموت في النسب لبقائه وكذا تصديق الزوج له فها واحكامه وهو غسلها بالعدة

ولا يصح تصديق الزوج لانقطاع النكاح بالموت حتى لا يجوز له غسلها فصار كالتصديق بعد هلاك العينة  
 وعند هيا يصح لان اللد من الاحكام كتاب  
 اصل الشهادة المضمرة قال نعم العينة لمن شهد الوقعة احصها وقال فلان شهد الخرب وشهد  
 قضية كذا اذا حضرها وقال اذا علم ان شهد وعابها احصرت ولم يحضرها والشهادة الذي  
 حضرته الوفاة في العز وحج لومض عليه وقت صلوة وهي حي لا يستي شهادته لانه الوفاة لم يحضره  
 في العز وروى الشرع الاخبار عن امر حصره الشهود وشاهدوه اما معاينة كالمراة على اخيه القتل  
 والزناء او سمعا كالعقود والاقرار فلا يجوز له ان يشهد الا بما حضره وعلمه عيانا او سمعا ولهذا  
 لا يجوز له اداء الشهادة حتى يذكر له اذنه قال نعم ان علمت مثل الشمس فاشهد والافزع وهي حجة مظهره  
 الحق مشروعة قال نعم واستشهدوا وشهيد بن من رجالكم وقالوا وشهدوا وذوي عدل منكم وقائم  
 شاهدا او عينة ليس كذلك الا ذكره وقال نعم البيت على المدعي والبيتة الشهادة بالاجماع ولان فيها اجبا  
 حقوق الناس ومن عن الجاحد وحفظ الاموال على اربابها قال نعم كسرها وشهودكم فان الله يستخرج  
 بهم الحقوق قال من تعين للتخل لا يسفه ان يمتنع اذا طلب ما فيه من نفع الحقوق وان لم يقين  
 فلو غير ولا بأس بالتحرر من الغل فاذن حملها وطلب لادائها يفرض عليه لقوله ولا يابى الشراء وانما كان  
 وقال نعم ومن يكتمها فانه اثم فالبينة ولا تراضا عنه حقوق الناس في حرم الاستماع الا ان يقوم الحق  
 بغيره بان يكون في انكسار سواه من يقوم الحق به فيجوز له الامتناع لان الحق لا يصح بامتناعه  
 ولا نهافه كفاية ولا بد من طلب المدعي لانه حقه قال وهو مخير في الحدود بين الشهادة والستر  
 لان اقامة الحدود حسبة والستر على السلم حسبة والاسترا فضله قال نعم من ستر على مسلم ستره الله عليه في الدنيا  
 والاخرة وقد صرح ان النعم قد ما عجز الرجوع وسأله عن حاله ستر عليه ليل لا يرحم فيستره وكفي به قدوة  
 وكذلك نقل عن الخلفاء والرشد قال يقول في السرية اخذ المال الجاهل الحق المسروق منه ولا يقول  
 ستره اقامة حسبة الستر قال لا يقبل على الزنا الا بعد من الرجال لقوله تعالى فانها باربعة شهداء فانها  
 جلدوهم وقد اختلفوا في ستره واعلم ان اربعة منكم وقال نعم الذي قد فرجته ابنتي باربعة شهداء  
 والا فصرح في ظهره قال وباقي الحدود والقصاص شهادة رجلين قال الله تعالى فاستشهدوا  
 بشهدين من رجالكم وقال نعم وشهدوا ذوي عدل منكم وقال عليه السلام شاهداك او عينة ولا يقبل  
 شهادة النساء في الحدود والقصاص قال لا زهر حاضنة السنة من لدن رسول الله وروى الحقيقتين  
 بعلمه ان لا يقبل في شهادة النساء في الحدود والقصاص قال وما سواه من الحقوق يقبل فيها شهادة  
 رجلين او رجل واحد من اثنين قال نعم فان لم يكن تارجلين فرجل وامرأتان وانما يكون في سياق المدانين  
 والاحل فيقبل في امرين عمره ان النبي لم ايجاز شهادة النساء في النكاح ولا نهان اهل الشهادة  
 بلاية فيقبل شهادتهما لوجود المشاهدة والحفظ والاداء كارتجل ولا يادة النساء الجبر النسخة



والله اعلم بالشهادة فذكر احاديثها الاخرى بقى شبهة البلية فلهذا قلنا لا يقبل في الحدود  
 والمقصود من غير ما من الاحكام يثبت مع الشهادة قال وتقبل شهادة النساء وحدهن فيما لا يتعلق  
 عليه الرجال كالولادة والبيكة وعيوب النساء وقال عم شهادة النساء واجازة فيما يتعلق عليه الرجال  
 ولان لا بد من شهود هذه الاحكام ولا يمكن الرجال الاطلاع عليها واذا غاب طلع عليها النساء في الانفراد  
 فوجب قبول شهادتهن على الانفراد كتحصيل المصلحة وتقبل فيها شهادة امرأة واحدة ما روي  
 انه قد قبل شهادة امرأة واحدة في الولادة ولان ما يقبل فيه قوله الشاهد على الانفراد لا يعتبر فيه العادة  
 كرواية الاخبار والفتن ان الحوط والثلاث احب الي وبالا تخرج يخرج عن الخلاف واحكام  
 الشهادة في الولادة ذكره في المطلاق ان شاء الله واما البيكة فان العتيق يؤخذ منه  
 ويعرف في بيده ما بعد هذا قلنا انما يكسر وهي بشرط في ذكر لفظ الشهادة لا يشترط عند  
 الحكم في ويشترط عند منشاخ حلس ان لانها توجب حقا على الغير فكانت شهادة قال ويقبل  
 شهادتهن في استبدال العتيق في حق الصلوة دون الارث اما الصلوة في الاجماع لانها من امور الدين  
 واما الارث فذهبه وقالوا يقبل ايضا لان الاستبدال صوت يكون عقيب الولادة وتلك الحالة لا يحكم  
 الرجال لانه يحل لهم سماع صوته فلا ضرورة في حق شهود النسب والمهر وكذا لا يقبل في  
 ضائع لهادة النسب منفردة لان الحزمة منع تثبت لزوم عليها رجال مكر السكاح وابطال المكر لا  
 يثبت الا شهادة الرجال ولان ما يمكن الاطلاع الرجال عليه فلا ضرورة قال لا بد من اربعة  
 ولفظ الشهادة والقرينة والاسلام اما العدالة فقلنا نعم واشهد ولا ذم عذلي منكم وقالوا هم  
 نرضون من الشهادتين العاصم ليس بحضري ولان الحكم بحكمه يقول الشاهد وينفذه في حق الغير  
 فيجب ان يكون قوله يغلب على غيره الحكم الصدق ولا يكون ذلك الا بالعدالة الا ان القاضي اذا قضى  
 بشهادة الفاسق ينفذ كذا واما لفظ الشهادة فلفظها فاستشهدوا وانه نص في  
 في طلب الشهادة فيجب عليه الاتيان بلفظها ولا يشهد من لفظها الايمان على ما يتيقن في الايمان  
 فيكون الامتناع عنها على تقدير الكذب اكثر ولا يفي بقلوب قول الانسان على العجايب من  
 الزامه الا ان اقبلناه في موضع ذكر الشرح ونعتمد مقدر ثاب الشهادة واما الحصرية فلان الشهادة  
 من باب الولاية للعبد في تقسيمه في غير واما الامانة فلفظها قولن يجعل الله لكافين  
 على المؤمنين سبيل قال ويقتصر على المسلم على ظاهر عدالة الا في الحدود والمقصود ان ما عمن  
 فيه الخصم سأل عنه ولا يستلزم في جميع الحقوق سررا وعلانية وعليه الفتوى وجب قوله لا يحضر  
 المسلمون عدول بعضهم على بعض الحدود في ذنوبه وكتاب عمر من المسلمون عدول بعضهم  
 على بعض الحدود وحقا او غير ثابا عليه شهادة في ذنوبه واولاد او قرابة ولان العدالة هي الاصل  
 لانه لا يفي فاسق والفتن انما يغفلون فلا يجوز ترك الاصل باطن ولا يلزم الحدود والفتن

انتها

لانه كما ان الاصل في الشهادة العدالة كذا في الاصل في الشهادة عليه العدالة وشهده وصحة بالنوازل فتقبل الاصل  
 من جهة العدالة الباطنة ولان الحدود منبها على الاستقاط فيسقط عنهم احتياط لا بد من ان الحكم  
 ان يحاط في حكمه صيانة عن التعرض كرسو الاستم والعدلية ولو اكتفى بالسيحان قال ابو بكر البراء  
 لا خلاف بينهم في الحقيقة فان ابا حنيفة افتى في زمان كانت العدالة ظاهرة والتقي مع عدله فتلا خبر  
 القرون قبل التي انا فيهم ثم الذين يكونونهم الذي يكونونهم فيقتولوا الكذب فالتقي بعدل النبي ثم وعنه  
 فتلا كذب فاحتجوا الى السؤال ولو كان في زمانه ما لا لو كان في زمانه السائل فلهذا قلنا الفتوى على قولها  
 ولقد تعففت كثيرا من كتب ابي بكر الزاوي روي في رايه روي قول ابي حنيفة قوله في هذه المسئلة واما  
 روي قولها ما روي من فتاوى اهل الزمان وقلة ما لا يروى بالامور الدينية وكان يقول لا ينبغي للحاكم ان يفتي  
 عن احوال المشركين في سنة شهر لانه قد يفتي في الشهادة في هذه المسئلة ما يحرج عن اهل الشهادة قالوا ولا  
 ان يقولوا انهم عدول لجان الشهادة وقيل لا يفتي بقوله هو عدل لانه الاصل هو بغيره تبع للاداب فان لم يكن عدلا  
 عنه قال الله اعلم بالحدود وكانوا يفتون بتركبة العلانية ثم انضم اليها تركبة السر في زمان الاختلاف  
 الزمان في قبل يفتي بتركبة السر محررا عن الفتنة قال في تركبة العلانية بلا وفتنة في الزيادة تركبة  
 العلانية ان يجمع بين المزيك والشاهد لينتفي شبهة تعديل غيره وتركبة السر ان يبحث رقة تحت مثالي  
 المزيك فيها اسم الشاهد ونسبه وحيلته ومصلاه ويرد لها المزيك كذا كرسن وينبغي القاضي ان يختار المسألة  
 عن الشهود او ثق الناس ولا يروى عنهم ديانة واعظم امانته وكثير ما ينادي خبرين واعلم بالدين فيهم فيهم  
 بين الناس لا يقصدوا البسوة او يفتوا وينبغي للمزيك ان يسأل احوال الشهود ويعرفها من غيرهم  
 واهل سوقهم فان ظهر عند الله عند كذب ذكره امر الرقة هو عدل فاجاز الشهادة الا كتب انه  
 غير عدل وختم الرقة وردها فيقول القاضي المدعي زده شهودك ولا يقبل جرحوا او يقبل في تركبة  
 السر قول الولد والوالد وكل ذي رحم والعبد والاعمى والحدود في القذف لانها اخبار خلا فالحد فاتها  
 شهادته عند خلا تركبة العلانية فانها شهادة بالاجماع والشهود الكفاة بعد لهم المسلمون فان  
 لم يعرف تركبة المدعي عليه ومعه ان يقول لهم عدول الاتام اخطاوا واثبوا ما لو كان صدقا  
 او لم عدول صدقه فدا عرفت بالحق فيبقى باقرار لا بالبيته لان البيته عن الحدود وقيل يجوز جرحه  
 ونظا هان المدعي والشهود يزعمونه كاذبا في انكاره متبطلا في حدوده فلا يصلح مزيكا قالوا وتكون تركبة  
 الواحد وعدهم اثنين وهو اولى وكذا المترجم ورسول القاضي الى المزيك في الحد حكم القاضي  
 مبي على العدالة وذكر في تركبة فيبشرط الاثنان كالشهادة ويشرط عند ذكر كونه المزيكين  
 في الحدود ولا روية في شهود الزنا لا يثبت ولا يثبت كالمشاهدة ويشرط عند ذكر كونه المزيكين

الشهادة ويجلس للمدعي واستتار الحدود في الشهادة امر تعدي فلا يتعداها  
 ويجوز ان يشهد بكل ما سمعه ولا يصر من الحقوق والحدود وان لم يشهد عليه لانه علم المحبس

فيما لا يتعلق عليه الرجال كالولادة والبيكة وعيوب النساء وقال عم شهادة النساء واجازة فيما يتعلق عليه الرجال



و تيقنته قال اعم ان علمت مثل الشهد فاشهد ويقول الشهد كذا الا انه علمه ولا يقول الشهد ربي الله كذا قال  
الا ان الشهادة قاله لا يجوز ان يشهد على شهادته غيره مالم يشهد به لان الشهادة ليست موجبة الا بالنقل الى المجلس  
الحكم ولا يكون ذكر الا بالتحديد ولو سمعته يشهد غيره مالم علمه على شهادته لا يشهد ان يشهد لانه كما حمله ويجوز  
شهادته في شئ وهو ان يقول الرجل كذا والشهود محتجون في بيت يسمعون اقراره فانه يحل له ان يشهد  
اذا كانوا يرون وجهه ويحرفونه وان لم يحرفوه فلا يحل له ان يشهد الا اذا علموا ان ليس في البيت غيره فحلف  
ليحلف وكان اذا سمعوا صوت ايمانه من وراء حجاب قال ولا يجوز له ان يشهد بماله بعيانه الا بالنسب والموت  
والنكاح ولا يثبت القايح واصول الوقف والغيان لا يجوز ان يشهد من المشاهدة وهي المعاينة ولم يوجد وجبلا  
استحسان هذه الاشياء انما يشهد بحضور جماعة مخصوصين ويتعلق بها احكام مستمرة فاقترنت الشهادة  
والاستقامة مقام العيان والشهادة كبل لا يتعطل هذه الاحكام وعلى هذا التام من صدر الاول الى يومنا هذا  
الا انما بما يشهد ان عاينه زوجه النبي عمه وكذلك كساينه بجانبه وفاطمة وزوجه علي ربه وعجزة كرو وشهد  
بنسب النبي عمه واصحابه وشهد بقضاء شرح وابن ابي ليلى وابي يوسف وشهد بموت الخلفاء الراشدين  
وعجزة عامه والشهادة انما يكون اثما بالانوار باخبار من يثق به حتى لو اخبره واحد ليت بدجان او اشتراط  
بعضهم رجلين او رجلا وامرئين وقبل بكتفي في المنة بشهادة الواحد لا تقول ما يحصره غيره الواحد اذا  
رأي رجلا جلس للقضاء ويدخل عليه المصوم حتى لا يشهد به بولايتيه وكذا اذا رأى رجلا وامراة يسكنان  
في بيت واحد ويتعاشران معايشهما راجح حل كمال الشهادة بالنكاح بينهما كما اذا رأى عينا في يد رجل  
انما الوقف فالتصحيح ما ذكرناه يجوز على اخيه دون شرط لان الاصل هو الذي يشترط فلو لم يجز الشهادة  
عليه اذ لا يشهد بالاكراه الاوقاف القديمة وكذلك الاولاء عند ابي يوسف كما في النسب وقال اعم الولاء لجهة التحريم  
النسب ولانا يشهد انما يوزان على رسول الله وعلى ابائهم وعلى اولادهم وعلى ابائهم وعلى اولادهم وعلى ابائهم  
عما لان الخبر لا يشهد لولا ان صحت على الاعتناق وقد ذكر يكون بحضرة من لا يشترط غايها وصار كاعتناق والطلاق  
والمراد بالحدوث ان الله مثله لا يبالغ ولا يوهب وينبغي شاهدان يطلقان الشهادة عند القاضي حتى لو فترها وقال  
انه شهد بالنسب لا يغلبها وكذلك الشهادة باليد لا يشترطها قال ويجوز ان يشهد على المالك المطلق فيما  
سوى العبد والامة لان اليد دليل المالك وهي المرجع في الاسباب كالبيع والهيبة والوصية والارث وغيرها  
واشترط ليوثق ان يقع قلبه الله ويجوز ان يكون نفسا لا لاقول واشترط المصافى النصف مع اليد  
فان اليد يتوقف قلنا والنصف ايضا يتوقف على امانة ومكره او ما يحل له ذكر اذا عاين المكره والمالك او عاين المكره  
وحده وعرف المالك بالاشهاد بنسبه اما اذا عاين المكره وحده لا يحل له وهذا بخلاف العبد والامة لان الحرة لا يشترط  
كما يستخدم المريد كالأجير والاخبر وخوجه فلا يكون اليد دليلا حتى يعلم انه رفيق لا يكون في بدنه وفيه وكذلك  
ان كانا صغيرين لا يجزى عن انفسهما يجوز ان يشهد وان لم يعرف رقبته لانه لا بد له من اخلاق الكبريين قال  
وانما ربي الشاهد خطه لا يشهد ماله يذكر الحادثة وهكذا في القاض والراعي لان الاصل بنسبه الخط ولا يصل

ان بیشتر در مایه

العالم قالوا هو هذا وحده وقيل هو اجماع وانما الخلاف اذا وجد القاض الغضبية في ديوانه تحت ختمه  
وكذا اذا رأى الشاهد رقم شهادته عنده تحت ختمه وكذا ذكر الراجح فيجوز عدلها وان لم يذكر كراهية  
لوقوع الامن من الزيادة والنقصان اما كراهية الضمك فيبطل حكمه وليس عنده نسختة ولا يجوز  
لمابيتنا وعندنا في رضى لا يجوز ما لم يذكر قال نعم ان علمت مثل الشتم والاشهر والافرع والاعلم مع كنفيا  
وسطر على الرواية عنده ان يحفظ من حين سماعه الى ان يروي ولهذا قلت رواية ارجح رضى وكذا ان ذكر  
المجلس الذي كان فيه الحادثة او اخبر بها من يتقرب له ليلال له ما لم يذكرها قالوا شاهد الثور يشترط ولا  
يعز ولا قالوا يجوز ضربا بحسبه لما روي ان عمر بن الخطاب شهد الثور رابعين سويا وسخيم وجهه ولا نها اضلة  
بالناس وليس في ما خذ فيعز ولا ارجح من ان يجزى يحصل بالاشهر والضرب وان كان انجر كتمت بمنع من التزج  
وفعل عمر رضى كان سباسة ولهذا يبلغ الاربعين وسخيم والاشهر ان يبعثه القاض الالهية او سوقه اجمع  
ما يكون ويقول القاض بقرى السلام ويقول انما وجدنا هذا شاهدا رطب فاحذروه الناس منقول ذلك  
على شريح وعنه انما لا يقول ذلك مع الضرب قال وتعتبر موافقة الشهادة الدعوى لان الشهادة لا تقبل  
الا بعد الدعوى فان لم يوافقها فقد انعدمت ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى فلو شهد احدهما  
بالف والاخر بالعين لم تقبل وقال لا يقبل على النواذع المدعى العين انهما اتفقا على الالف وتفرقا حدهما  
بزيادة فيثبت ما اتفقا عليه كما اذا شهد احدهما بالالف والاخر بالف وخمسائة فانه يقضى بالف كذا  
هذا وعلى هذا الطقة والطلقين ولا ارجح رضى وجد الاختلاف لخطا وانه دليل الاختلاف صحيح  
لان معنى الاتفاق في معنى الالفين وهما جملتان متغايرتان حصل على كل واحدة شاهد واحد  
فلا يقبل كاختلاف بين خلاف ما ذكرنا انهما اتفقا على الالف لفظا او معنى لانه عطف الحس مائة على  
الالف والعطف يعز المعطوف عليه ومثاله الطلقة والمطلقة والتصق بخلاف العشرة والخمسة  
عشر لانه ليس بعطف فهو نظير الالف والالفين والعشرين والخمسين والعشرين نظير الالف  
والالف والخمسمائة ولو كان المدعى ادعى الالف لا يقبل الشهادة في المسائل كلها لانه يكذب احد  
شاهديه ولو قال كان حقى الف وخمسمائة فقبضت خمسمائة او ابرأته عنها قبل التوفيق  
وان شهدا بالف فقال احدهما قضاه منها خمسمائة قضى بالالف فلا تقامها عليها ولا يثبت القضاء  
لانها شهادة واحد فلو شهد اخر ثبتت ويبقى للشاهد اذا علم ذلك ان لا يشهد بالالف حتى يعترف  
المدعى بالعقب ليعلم الحق ولا يعين على الظلم قالوا لو شهدا على سرقة بقرعة واختلعا في لومتها  
فقطع وان اختلفا في الاثارة لم يقطع وقالوا لا يقطع فيها لان المشهود مختلف ولم يفر على كل واحد  
شاهدان وصار كالمسئلة الثانية وله ان اشتمالى البقرة على الالفين جاز في تشهد كل واحد  
ما روي في جانيه وهي حادثة كاشية لان السرقة يكون ليلا والعمل بالبيتة واجب

10



فمن قبل بغير الذكوة والا نؤثر لانها لا يجتمعان في بقعة فكانا متغايرين قال شهدا  
بقول زيد يوم النحر بمكة واخرن بقتله بالكوفة قال لان احدهما كاذبة يتيقن ولا تدري  
وليس احدهما اولى من الاخر بالردة ولا بقوله فيبركان فان سبقت احدهما وقصرها بطلت  
الاخرى لان الاول ترجحت بالقضاء فلا يفض بها هودقها **فصل** كل من رخصت شهادة له للزني  
او الكفر او للصبي ثم ماتت هذه الموانع فادها قبلت ولو ردت لعسق او زوجة او العبد لولاه  
او المولى لعبدته ثم ماتت فلاها لم يقبل والفرقان الاول ليس بشهادة لعدم الاهلية فلم  
يكن الرد تكذيباً شرعياً والماتبة شهادة لقيام الاهلية فكان تكذيباً فلا يقبل ابد ولو حملها  
العبد لولاه واخذ الزوجين للاخر فاذا اها بعد العتق والبنوة قبلت وكذا ان يحملها وهو عبد  
او كافرا وصبي فاذا اها بعد زوال هذه العوارض قبلت لان المتعبر بحالة الاداء ولا مانع حالته  
ولا يقبل شهادة الاعمي وقال لفر يقبل فيما يحرفه التماسع لانه يسمع وقال ابو يوسف ان كان بصيرا وقت  
التخلف يقبل الجود العلم بالنظر وعند الاداء يحتاج الى العقل وهو قادر عليه ولجرحه بالنسبة  
كما في الميت ولما انه لا يقدم على التميز بين الأشخاص ولا على الاشارة والنسبة لتعريف الغائب دون  
الحاضر ولو عي بعد الاداء قبل القضاء ولا يفض بها عدهم لانه اهلية الشهادة بشرط وقت القضاء  
ليصير حجة ثم اذا جاز او فسق بخلاف الموت فانه مرفى للاهلية والغيب لا يثبت بالاهلية  
ولا يقبل شهادة الاخرس لان الشهادة بالنطق وهو عاجز عنه قال ولا الحدود في قذف وان تاب  
لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادته ابداً ولانه من تمام الحد لانه مانع فيبقى بعد التوبة اما الحدود  
في غير قذف فالرد ليس من الحدود واما هو لعسق وقد ارتفع بالتوبة او كاستثناء في الآية منقطع  
او هو مصروفي الى الاقرب وهو العتق ولو وجد الكافر في قذف في اسلام قبلت شهادته لان  
بالاسلام حدثت له شهادة اخرى غير التي كانت قبله فلا يكون تعدد في سقاط الاول في سقاط  
في الثانية لانها لم يكن موجوداً قال ولا يقبل الشهادة للولد من سفر ولا للموال وان اعم القول  
ليجوز شهادة الوالد لولده والوالد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد  
لسيده ولا السيد لعبد ولا المشرى لمشرى به ولا الاجير لمستاجر وروي ذكر باحدث  
مختلفة بهذه الالفاظ ولان المنافع بينهم متصلة حتى لا يجوز دفع الزكوة فيكون شهادة لنفسه  
من وجه محرمة الرضا لا يمنع قبول الشهادة لانه جزء به بينهما فانفتحت التهمة ويقبل شهادة الغائب  
كالاخ والعلم وطول وعاسوي فزاية الولاد لعدم ما ذكرنا قال ولا العبد لما روي ان العبد لا يملك  
فيقع الشهادة لنفسه ولا كائنه لان كسائه له من وجه والعبد المملوك كالمكاتب قال ولا الزوج  
والزوجة لما روي ان المنافع بينهما متصلة عادة فيقع لنفسه من وجه ولا احد المشرىين الاخر  
فيما هو من مشركهما لما روي انهما يقع لنفسه ولا شهادة الاجير لما روي انهما لا يسمحن الاجرة

في صفة اد الشهادة فصداً كالاستحار لاداء الشهادة قال ولا يقبل شهادة تحت ولا ناجحة ولا مغنية  
ولا من يقع للناس لانه ذكر فسق لانه غير صواب احقق الناحية والمغنية والمراد الخشعة  
الذي يفعل الافعال الردية وانه معصية قال ثم لعن الله الموتشات من الرجال والمكرات من النساء  
اما الذين الكلام خلفه يقبل شهادته قال ولا من من الشرب على المرء لانه محرم وقال ابو يوسف  
من شرب البيرة مثاق لا تحبنت شهادته ما لم يسكر او يكون على لهو ولا من يلعب بالطيور لانه رجب  
مغلة ويطلع على الحوائك بالطيور الى السطوحات قال ولا من يفعل بكبرية ترجع لخصمه  
ولا من ياكل الربوا لانه حرام وبشرط بعظمه الا دمان عليه لانه قل من حلو عن العقد كماله الفاسد  
ولا من يقامر بالشطرنج لانه حرام اما نفس اللعب لا يسقط الحد لانه كان الاجتناب الا ان تفوت الصلوة  
او يحلق عليه كذبا ولا من يدخل الحمام بغير ازار لعسقه بابداء عورته ولا من يفعل الاقوال المستحقة  
كالبول والاكل على الطريق لانه يسقط المروقة فلا يتحاشى عن الذنب وكذا من يمشي في الصوقا  
لسراويل وحده وكذلك المناهضة مع الابن في السفر لما قلنا قال ولا من يظهر سب السلف كسفه  
مخلاف من يكتمه ولا الشتم للناس والجيران قال ابو يوسف الاجر شهادة من شتم اصحاب رسول الله  
لان ذكر فعل الاستنطاق ووضاع التامر وقبل شهادته الذين شتموا منهم لانه يفعل ذلك نذرية وان كان  
باطلا ولا شهادة العدو وان كانت العداء بسبب الدنيا لانه لا يؤمن عليه الكذب ويقبل  
ان كان بسبب الدين لانه لا يكذب لدينه كاهل اليهود ولا يقبل شهادة تارك الجمع والجماعات  
مخافة ولا مشروط بعضهم كذا ذكر ترك الجمعة ثلث مرات لخصاف مرة وان تركها بعد او بعد  
من المصرا وبناوي بان كان يفتق الاثم لا ترد شهادته ولا يقبل شهادة من يجلس في الجيوب  
قال محمد رحمه الله بعد الذي لم يظهر ربة وقال مؤسس آخر الزكوة والحق ان كان صاحباً قبلت شهادته  
لانها لا وقت له وما كان له وقت كالصوم والصلوة ترد شهادته بالناسخ وقال ابو يوسف رحمه الله  
قبل شهادة الشاحر كما يقذف في شعره المحصنات وقال العدل هو الذي غلبت حسنة على سيئة  
ولا يمكن استنطاق السلامة عن كراما قال الله تعالى ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها  
مردية وهذا يدل على ان العبد قل ما يسلم عند ذكره ولا يقبل شهادة البخاسين والدالين لانهم  
يكذبون ويقبل شهادة اهل جميع الصنائع كلها اذا كانوا عدولاً الا اذا كان بغير بينهم الخلف والامان  
الفاخر ومن حن ويقيم فشهادته جازية خالفاً لقديمه ويقبل شهادة اهل الاهواء والاحطابية  
وهو قوم من الرافضة يستحبون الشهادة لكل من يخلق عندهم لانهم يرون حرمة الكذب  
وقبل يرون الشهادة لمستحترم واجبة ولا يقبل شهادة المحسنة لانهم كفروا عن لا يكره من اهل الاهواء  
يقبل شهادتهم الا ترى ان الصواب اختلوا واقتتلوا وشهادة بعضهم كانت مقبولة وليس  
ما بين اهل الاهواء من الاختلاف اكثر مما كان بينهم من التقاتل والاختلاف الفاسق عملاً لانه انما



يرة ذكر المال انما يتحقق به اقام البيعة على كمالها ولو قال في الاسلام لا اله الا الله فليس له ان يشهد  
 عند او يحدود في فقه او شرع او شرع المدعي واجبه ويحذر ذكر قبل لا تذكر قبل ان يحدود  
 المحكم لا يتصل حق الشرع وهو يحدود وادحق العبد في الخصاف وسبب الجرح كثير من ان يكون في الجرح  
 والتجانب الى ارض الكفار في قري فارس ومثابه لانه خاطر يدينه ونفسه حيث سكن دار الحرب و  
 كثير سوادهم ليس له ان يحدود كمالا ولا يؤمن ان يكذب باخذ المال وقربا فارس يطعنهم الزبوا وهم يعلمون  
**فصل** يجوز الشهادة على الشهادة فيما لا يسقط بالشبهة ولا يصلح جواز الجراح الاماني اذ كرهوا حياجه  
 الناس الى احياء الحقوق بذكر لا يحدود على الاداء لموضع الموت او سفر فلو لا ذلك لطلب حقوقهم ويجوز  
 الشهادة على الشهادة وان بعد الحاجة على ما بيننا وبينهم من الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة  
 او جاز ان يحدود ولا يحدود خبر يشهد به حق المدعي فيجوز كاشهاده على الاقرار واقام الجرح في الحدود  
 القصاص لان ما بيننا وبينهم من الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة  
 او البيعة والحدود تسقط بالشهادة وتقبل على الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة  
 بموجب التعيين من الجرح في الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة  
 لا يسقط بالشبهة على ما بيننا وبينهم من الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة  
 واجد على الشهادة واجد لانه حق فلا بد من القصاص وعذر من لا يجوز على الشهادة على الشهادة على الشهادة  
 قال يجوز شهادته رجلين على الشهادة رجلين على ما بيننا وبينهم من الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة  
 حق قصاص كما اذا شهدوا في حق وصفه او اشهادا ان يحدود الاصل اشهدوا على الشهادة على الشهادة على الشهادة  
 اقر عندى بكذا لان الفرج ينفذ الشهادة الاصل فلا بد من التعويل لما بيننا وبينهم من الشهادة على الشهادة على الشهادة  
 لينقلها اليه قال ويقول الفرج عدلا ولا يشهدون فلا نا اقر عندى بكذا قال اشهدوا على الشهادة على الشهادة  
 بذكر لا بد من ذكر شهادته وذكر شهادته الاصل والتعويل وذكر ما ذكرنا وذكر الخصاف انه  
 يحتاج الى ان ياتى بلغة الشهادة ثمان صرأت وهذا يقول اشهدون فلا نا اشهدوا على الشهادة على الشهادة  
 وانا اشهد بذكر ومن اصحابنا من اكتفى بخمس وهو مشا اولا ومنهم من قال اربع وهذا يقول  
 اشهدون فلا نا اشهدون وقال في اشهدوا على الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة  
 وهذا يقول اشهدون فلا نا قال في اشهدوا على الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة على الشهادة  
 ولا حسم ما ذكر في الكتاب والاحوط ما ذكره الخصاف لان فيه خيرا عن الخلاف في كثير من العلماء  
 يصح كتابنا عن مستعجابه قال ولا يقبل شهادة شهود الفرج الا اذا تعذر حضورهم الاصل  
 مجلس الحكم وقال ابو يونس رضي الله عنه لا يشهدون فلا نا اشهدوا على الشهادة على الشهادة على الشهادة  
 الاصل عدم الجواز وتما جازناها لما ذكرنا من الحاجة ولا خلاف مع حطرة الاول ولان الفرج  
 ابدل ولا حكم للبدل مع وجود الاصل كما في النظار وشهادته المماثلة ليست بدلية لان الامة  
 خطاب الحكم قال لهم فاطم بنو شمردين من رجلين رجالكم فان لم يكن وجاء

يخطو دينه فيترك الكذب وهذا يتصور ما يفعله حقا يدين به الله تعالى فيمنع عن الكذب  
 قال ولا يقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض لانه شهادة من باب الولاية وهم من اهل الولاية  
 بعضهم على بعض ولا يقبل شهادة اهل الذمة على اهل الذمة لانهم اهل الذمة ولا يدينهم غيرهم ففسدوا من حيث  
 الاعتقاد ولا يمنع قبول شهادته لانه لا يثبت حرم دينه والكذب حرم في جميع الاديان وعزيم ان  
 التمس قال جمعنا في قول السلف على قبول شهادة النصارى بعضهم على بعض فلم اجدا حدوث  
 شهادة في جميع ربعة بن عبد الرحمن قاض وحذرت عنه روايتين والنبطي عنه رحمه يهوديين  
 بشهادته ناهيهم عن ذلك وان اختلفت فيهم متفقون في الكفر بالاسماء وكذب النبي صلى الله عليه وسلم  
 دار واحدة بخلافه في قول شهادته المروم على الهند وبالعس لان كلاهما في الولاية باختلاف  
 الارسين وبخلاف المدرك فانه لا ولاية له على احد ولا يقبل شهادة المستامن على الذي اهدم الولاية  
 ولا يقبل شهادة الذي عليه لان الولاية ثابتة في دارنا على نفسه واولاده الصغار فتكون ثابتة  
 جنبه قال ولا يقبل شهادة الاقلى لان ترك الشهادة لا يوجب الفسق الا اذا تركه رغبة على السنن  
 ولو تركه بعد ما كبر لا يفسق لانه تركه صيانة من الشهادة لا رغبة في الشهادة قال والحضبي لانه قطع عضو من  
 فصار كغير من الاعضاء وعمره عنه قبل شهادته علقه في الحضي قال والحضبي لانه امار على الامانة  
 قال وورثنا لان فسق الابوين لا يوجب فسقه فكفرهما وسلامه اذ الكلام في العدل قال  
 والمعتبر حال الشاهد وقت الاداء لا وقت التحمل لان العمل بها والانزام حالة الاداء فيعتبر الاصل  
 والولاية عنه قال واذا كانت الحسنات اكثر من السيئات قبلت الشهادة لما مر ولا بد من  
 اجتناب الكتاب اجمع غير مستحب على الصغير ويكون صلاحه اكثر من فساده معتاد الصدق محتملا  
 الكذب يخاف هكذا يستحب في الحاملية في الدنيا والدار ثم موثقا بالامانة قبل جنتنا الله والهيابة  
 قال عمر بن الخطاب لا يحدود الرجل في شهادته انظر الى حاله عند حرامه ودينه اما ان كان له بمعية  
 لا يمنع قبوله الشهادة كما لا يحدود من سدد باب الشهادة **فصل** اعلم ان المخرج مقدم على  
 التعديل لان الخارج اعز من الداخل وهو العيان لا يرتكبه بخطور دينه والحدود في الشهادة بالظاهر  
 ولم يحدود على دليل او عدل واحد وجرحه فالجرح اولى فان عدل داخل فالتعديل اولى لانه حجة كاملة ولو عدل  
 جماعة وجرحه اشبه فالجرح اولى لاستوامها في الثبوت لان زيادة العدد لا توجب الترجيح ولا يسمع  
 القاضي الشهادة على الجرح قصدا ولا يحل بها لان الحكم بالانزام وان يرفع بالثبوت ولان فيه هكلمة والسنن  
 واجبه لو شهدوا على الجرح فصدقوا ولا يحل بها لان الحكم بالانزام وان يرفع بالثبوت ولان فيه هكلمة والسنن  
 اقام المدعي عليه بيعة المدعي كسائر الشهود ولا دا الشهادة لا يقبل لانها على الجرح خاصة اذا اخصم  
 في اشياء الاجابة حتى لو قال مستأجرهم بديارهم ودفعها اليهم من مال الذي في يده قبلت لانه خصم  
 في بيت الجرح بناء عليه وكذا لو قال صاحبهم عاملا دفعه اليهم ليل يشهدوا به هذا الباب وطولهم



من غيرهم فاقبلوا شهادتهم والعدول موت او مرض او سفر لان الحاجة عند تعدد شهادته لا  
 وذلك كما ذكرنا اما الموت فلا امر واما المرض فالمراد به مرض لا بسيط مع عدم حضور مجلس القضاء  
 واما السفر فتقدر مدة السفر لا بعد المسافة عذرا والشك في دواعي ذكره المدعى رتب  
 عليها كثيرا من الاحكام وقال ابو يوسف ان يحضر مجلس القضاء ويقود الى اهله في يومه  
 ليس بعذر وان لم يكن ذكره فاعذر لان البيوت في غير اهله مشقة قال ابو الليث وبه اخذ  
 قال شهود الفروع جائز لانهم من اهله التركيب ومثله لو شهد اثنان فذكر احدهما الاخر جائز ولا يكون ذكر  
 ثم عذره حيث انه سبب قبول قوله فان العدول لا يترتب بشكلا الا بانه لا يترتب في اقامة شهادته  
 وان سكنوا عندهم جاز وبسبب القاطن عنهم عند ابويهم لان الواجب عليهم النقل دون التعديل  
 فاذا نقلوها يتعرف القاطن العدول من غيرهم وقال محمد لا يقبل لان الشهادتين يعقدان العدول فاذا  
 سكتوا صاروا شاكيات فيما شهدوا به فلا يقبل قال واذا انكر شهود الاصل الشهادة لم يقبل شهادة الفروع  
 لانهم بشرطها التعديل وقد وقع التعارض فيه فلا يثبت بالشك ولو اردوا شاهد الاصل ثم اسلم لم يقبل  
 شهادة الفروع لان الرتبة على الاصل وادركت شهادة الفروع في الاصل ثم تاب الاصل لم يقبل  
 شهادة الاصل ولا الفروع نقلوا شهادة الاصل فالمراد وشهادته الاصول ويجوز شهادة الابن  
 على شهادته الاب لانه المنفعة لانه في ذكره والتعريف يتم بذكر الجد والخد لان التعريف لا يتم  
 ولا يحصل الاماكن لان النسبة الى القبيلة كبني تميم لا يحصل به التعريف لانهم لا يخصون  
 فلا بد من التعريف بالخد وهي القبيلة الخاصة وكذا ذكره لا بد لا كثيرا مما يقع الاشتراك في  
 اسم الاب وبسبب ابيه ايا الاشتراك مع ذكره في اسم الجد فتأخر في حصوله به التعريف والنسبة  
 الى الجسد والحد الكبرياء عام لانهم لا يخصون والى السكنة الصغيرة خاصة **باب الرجوع**  
 في الاصل فيه قول غيرهم في كتاب القاطن فلا ينعكز قضاء قضيتهم وراجع فيه نفسك وهديت  
 فيه له شدة ان تراجع فيه الحق فان الحق قد يرد ولا يبطل والرجوع الى الحق خير من القارة  
 في بطلان فذكره الشاهد لان الحق يجمعهم لان الرجوع عن الشهادة بالباطل رجوع من الباطل الى الحق  
 والرجوع قوله شهدتم بزوج ما شاربته واصل آخر ان شاهد بشهادته لتسبب الى التلاف المال على  
 المشهود عليه باخراجه من ملكه يدا ونصم فاقان له بخير عوض من جميع ما كان به من كان مثلا  
 له لاضمان عليه وان كان اقل منه ضمن التعصا والقاضي ملجأ الى القضاء من جهة المشهود فلا يضاف  
 التلاف الى ما قاله لا يصح الا في مجلس الحكم لانه يحتاج فيه الى حكم الحاكم بمقتضى الرجوع فلا بد من  
 مجلس القاضي محام الشهادتين ولانه ثوبه والشهادة جنبه في شرط الاستواء في الجهر والاخفاء ولو اقام  
 المشهود عليه البيينة انهما رجعا لم يقبل ولا يخلعان فان قال رجعت عند القاضي اخر كان هذا

عامة  
 في الرجوع

رجوعا مبتدئا عند القاضي قال فان رجعا وقبل الحكم ما سقطت لان الحق لا يثبت الا بالقضاء  
 القضاء بالشهادة وقد تناقضت قال **رجوع** لم يفسح للحكم لان الشهادة والرجوع خيرا سواء في العلم والصدق  
 والكذب الا ان الاول ترجيح بالقضاء فلا ينقض بالثاني قال وضمنوا ما اتلفوا بشهادتهم لاقرارهما  
 بسبب الضمان على ما بينا ولو شهدا ان قضاء دينه او ابراء منه ففرض به ثم رجعا ضمننا ما بينا  
 قال فان شهدوا بما لم يفتن بهوا هذه المدعى ثم رجعا ضمننا ما بينا ففرض به ثم رجعا ضمننا ما بينا  
 بما وجه التوبة وانه موجب الضمان كما في البيعة ولا وجه الى المتضمن المدعى لان الحكم حاسم ولا يفتن  
 القاضي بما بينا ولا في تضمنه منع الناس عن تولد القضاء خوفا من الضمان ولو شهدا بعين ثم  
 رجعا ضمننا قيمتها فبعضها المشهود له او لم يقبضها لانه ملكها بحكم القضاء والذين لا يملكه الا  
 بالقبض قال فان جمع احدهما ضمن النسبة والعيه في الرجوع لمن بقي لا ينجح الا بغيره اذا بقي  
 من يقوم به الحق لا اعتبار برجوع من رجع وقد بقي هنا من يقوم بشهادته نصف الحق ويتضمن الرجوع  
 النصف لانه التحد ولو كانوا الثلثة فرجع واحد لاسيما عليه ليقاوم من يبايها بشهادته جميع الحق فان رجع اخر  
 ضمننا النصف لما قال وان شهد رجل وامرأتان فرجعت واحدة فغلبها رابع المال وان رجعتا ضمننا  
 نصفه شهد رجل وعشرون نسق ثم رجعا فحق الرجل السدس وعليهن خمسة أسداس وقال عليه النصف  
 وعليهن النصف لان النساء وان كن كثير فخطن مقام رجل واحد لا يثبت بهن النصف الحق ولا وجه من ذلك انه كثير  
 مقام رجل قال نعم عدلت شهادته كذا فثبت بشهادة رجل فصار كشيء من ستة من الرجل ولو رجع الساد  
 كثرته فعليه النصف لما قلنا ولو بضع ثمان لاشي وعليهن ولو رجعت اخرى فعلى الراجحات الربع  
 لما رجع الرجل ولو ثمان نسق فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء على الراجحات لانه بقي منهم من يقوم  
 بنصف الحق ولو شهد رجلان وامرأتان رجعا فانصر على الرجلين خاصة لان الحق ثبت بها  
 دونها قال ولو شهدا بنكاح باق من مهر المثل ثم رجعا لاضمان عليهما لان المانع غير متفق  
 الا بالتمسك بالعقد والضممان يستند على المحاملة وانما يتفق في التمسك لاطراف الخطر المحل  
 وان كان بالكر من مهر المثل ضمننا الزيادة الزوج لانها اتلفاها بخير عوض قال وفي الطلاق ان كان  
 قبل الدخول ضمننا نصف المهر لانها اذا ما كان على شرف السقوط وان كان بعد لم يضمن لان المهر  
 نكاح بالدخول فلم يتلفا شيئا شهدا بالطلاق واخراجه انة دخلها رجعا ضمننا المهر والدخول  
 بثلثة ارباع المهر وشهدوا بالطلاق رجع لان الغير يقين اتفاقا على النصف فينفرد بضمانه وفي  
 الشهادة بالحق بضمان القيمة انهما اتلفا ما لية العبد من غير عوض والولادة لانه الحق لا يتحول  
 اليها فلا يتحول الولاء ولو شهدا بالبيع ثم رجعا ضمننا القيمة لا الثمن لانها اتلفا ما ليس  
 بالثمن ولو شهدا بالبيع عبد ثم رجعا جعلا الغضاء وقيمة اكثر من الثمن ضمننا الغضاء ولو شهدا  
 بالتدبير ثم رجعا ضمننا ما نقصه التدبير قال واذا رجع شهود القصاص ضمننا الدية















بقبض الدين وكيل بالخصوص فيه خلافا لها ويقبض العين لا يكون وكيل بالخصوص فيه بالاجماع  
انه ليس كل من يصلح القبض يعرف بالخصوصية بل لا يكون الرضا بالقبض رضا بالخصوصية  
ولا انه وكله باخذ الدين من ماله لان قبض نفس الدين لا يتصور ولهذا قلت ان الذين ينفقون بالثأل  
لان المقبوض مكر المطلوب حقيقة وبالقبض يتملكه بدل عن الدين فيكون وكيله في حق التملك  
ذلك لا بالخصوصية وكما كان وكيل باخذ المشقة وعنده اذا اقام للمقبض المصلحة على استيفاء الموكل  
وابداؤه بقبضه عند خلافا لها اما العين فهو ناقل لانها امانة في يد المطلوب ولو اقام البيعة كان الموكل باخذ  
آية لم يثبت في حق الموكل من القبض دون البيع لان الموكل ليس بمخصص الا انها تضمنت اسقاط حقه  
من القبض فيقتصر عليه ونظيره لو وكله بنقل وجهه وعكبه فاقام البيعة على الحق والطلاق  
سعت في قصده عنهما ولا يثبت العتق ولا الطلاق لما قلنا والوكيل يطلب الشفعة والرد بالبيع  
والنسبة على الخصوصية لانه لا يتوصل الى ذلك الا بالخصوصية فالوكيل بالخصوصية وكيل بالقبض خلافا  
لوقوله في الخصومة لا يقبضه وليس كل من يصلح للخصومة مؤتمن على القبض ولنا ان المقبوض  
من الخصومة استيفاء الدين فكان المخصوص من الوكالة الاستيفاء فيملكه والفتوى على ذلك في زمان  
الزمان وكثرة طهر الفوائد والاداء والوكيل الفاضل يملك القبض بالاجماع لانه لا قابلية للقبض بغير يد  
القبض قالوا قلة الوكيل على ماله عند القاض نفعه والا فلا قال ابو بکر اقل لا يشترط اصلا وهو  
قول زفر لم يوجب وقال الجوزي في مجلس القاض وغيره ان الزمان الاقرار بالخصوصية والنسي لا يتناول  
ضده كما لا يتناول القبض الا بداء ولا يوجب الوكيل قائم مقام الموكل فيجوز اقراره عند القاض  
وعليه الموكل ولما ائتم اقامة مقامه في جواب هو خصوصية فينتهت بمجلس القاض في اقراره في غير مجلسه  
فقد اقر في حاله لا يملكه في جوابه رفق انه وكله بالجواب والجواب يكون بالانكار  
لا يكون بالاقرار وكما يملك احدهما بمطلق الوكالة يملك الاخر وصار كما اذا اقر انه قبض بنفسه و  
الاقرار في مجلس القاض خصوصية بها لان المخصوصية سبب له ويبطل وكالته عند من قال لا يصح اقرار  
يضمن ابطال حق الموكل ولا يملكه وابطال الحقة في الخصومة وان يملكه فيسبطل والاب والوصي لا يقع  
اقرارهما على الصغير بالاجماع لانه لا يصح اقرار الصغير فكذلك ابيهم اولاد ولايتهم انظر في ولايتهم  
ذكر محمد في الزيادات لو وكله على ان لا يقر جان من غير فضل وروايتان سمعت عن محمد انه يجوز ان كان  
طالباً لانه لا يجبر على الخصومة فيوكل بماتما وان كان مطلوباً لا يجوز لانه يجبر على الخصومة فلا يجوز  
عاقبة اضمار الطالب قال ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه وصدقه المهر امر بدفعه  
اليه لانه قال على نفسه لانه ما قبضه اما قبضه من ماله لمات ان الدين يفتى بامثالها في اجازة القاض  
فان صدقة الوكيل لا بد له لانه ما انكر الوكالة لم يثبت الاستيفاء ويرجع على الموكل ان كان في يده لانه لم  
تحصل غير ضمه الدفع ومويزة زمته من الدين وان كان هالكاً لا يرجع لانه ما صدقة في الوكالة فلو اقر

يكون

فقد اقر انه قبضه بحق وان طالبها المدة قال لا بد دفعه اليه ولم يصدق لانه دفعه رجاء واجازة  
فان يحصل له ذكر يرفع عليه وكذلك ان اعطاه مع كذبه ان اعطاه مع تصديق وقبضه عند الدفع  
ام اخذ منه كفيلا بذكره انما اخذ ثانياً مضموناً على الوكيل في جميع هذه الوجوه ليس  
للقاض ان يثبت ادعاءه في ماله يحضر الغائب لانه صار حقيقاً للغائب قطعاً او تخملاً قال  
وان ادعى انه وكيل في قبض المدة لم يوجب له يومه بالدفع اليه وان صدقه لانه ما لا يخفى فلا يصدق  
عليه فلو دفعها ضمن ولو قال مات المودع وتوكلها ميراثه وصدقه امر بالدفع اليه لانه ما صدقه على الموت  
فقد انتقل ماله الى وارثه فاذا صدقته المدة المورث لا وارث له فثبت ماله في يومه بالدفع اليه ولو ادعى  
الشرا من المودع وصدقه لم يدفعها اليه لانه ما كان حياً فهو ماله في يومه بالدفع اليه فلا يصدق ان عليه انتقاله  
بالبيع ولا بغيره كذا **الكتاب في اللغة النظم** وقاله كذا في كذا  
ضمها اليه وقوله ما ناك في البيع في اللغة النظم في بيعه اليه في برئته ويستحق الضيق كذا لان  
صاحب بيعته اليه وفي الشرح ضمته ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة هو الاصيل في وجهه اليه  
الكفيل يبرأ الاصيل لعدم تقادم المطالبة ولا يبرأ الاصيل ببراءة الكفيل لبقاء الدين في ذمته وفي  
عقد وشقة وغرامة شرحت لدفع الواجب وهو وصول المكفول له المصالح وحققه واكثر ما يكون في ذمته وفي  
واسطرها لثامته واخرها غرامة ذلت على شريكته قوله في غرامة الكفيل صان من قبضه  
والناس يتكفلون ما قسم عليهم وعليه الناس من ان الصدور الاول الى يومنا من غير تكبر وكنهما قول  
الكفيل كذا في كذا في كذا وقوله المكفول له قبضه وقال ابو بکر القبول ليس بشرط بنائهم انما  
التزام المطالبة للمال واليجاب المدة في المودع عند الاداء وما ياتي في المسائل وشروطها كوت المكفول له  
مضموناً على الاصل مقدوراً للتسليم للكفيل ليصبح الالتزام بالمطالبة ويفيد فائده ما وان يكون  
الدين صحيحاً لا يصح التكاليف بدل الكتاب لان المولى لا يستوجب عليه شيئاً او اتم واجب ضروري  
فحقة الكتابة نظراً للقبض ليس عليه الى التفتق وحكمه ضرورة ذمة الكفيل مضمونة الى ذمة  
الاصيل في حق المطالبة دون اطلاق الدين لما مر ولا يلزم من لزوم المطالبة على الكفيل وجوب الدين  
عليه الاثر من ان الوكيل مطالب بالتمتع وهو على الموكل حقة لوابراء البايع الموكل عن التمتع جاز وسقطت  
المطالبة عن الوكيل قال ولا تنقح الامن يملك التمتع لانه التزام الغرضي فكان تبرعاً ويجوز  
بالنفس والمال ما روي من ذكره من الحاجة والاجماع ولانه قادر على التسليم اما المالك فلولايته  
على ما لنفسه واما النفس لان يعلم الطالب بمكانه وشكله بينهما وباعوان السلطان  
والقاضي فيصيح دفعاً الى اجتهاد قال ويتعقد بالنفس بقوله تكفلت بنفسه او برقبته وتكفلت  
يخبر به عن البدن لانه صريح بالكفالة بالنفس والجزء السابع كالحرف والعين لان النفس  
لا يخبر في ذكره كالحرف ويقول ضمته لانه مع الكفالة ويقول عليه والي لانه ما يقع الايجاب







وغيره وان يجوز مطلقاً لانه التزام لا صرف فيه على الطالب فيستند الكفيل به وفيه نفع للطالب لان تمام  
ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة ولها ان تملك المطالب فيشترط فيه القبول في المجلس كما سار  
التمليكات قال لا اذا قال المبرع لو رتبته تكفل بما علمي من الدين فتكفل والغريب عايب فيجب ان قبل  
هو وصية حتى لا يصح اذا لم يكن له مال وقيل لا يصح له اجتهاد الى ابراء ذمته فقام مقام الطالب فيه  
ولو قال ذلك لاجنبى فيها اختلاف المشايخ قال ولا يصح الكفالة عن الميت المغلس وقالوا لا يصح  
لان ذمة الميت ثابت وجب المطالب ولم يسلط ولا يسقط بالموت الا ان كان له مال او كان له كفايل لا يسقط  
وكذا لو تبرع به انسان صح ولو سقط بالموت لما ثبت هذه الاحكام وله ان يسقط بموته لانه محال على المطالبة  
وهي فعل ولهذا يجوز بالوجوب الا انه يؤخذ ان الله قد عجز بنفسه وخالفه فيسقط ضرره  
فوات عاقبة الاستيعاء اذا كان له مال وبه كفايل وهو قادر على ان يوفى ولا يضمن الاداء فلا يفتى العاقبة  
التي تخرج بائعاً بقاء الدين قال ويجوز تعليق الكفالة بشرط فلا يصح كشرط وجوب الحق وكقوله ما بايعت  
فلاناً ففعلت او ما بايعت فلاناً ففعلت او ما عصى فلاناً ففعلت او بشرط امكان الاستيعاء كقوله ان قدم فلان ففعلت  
وهو مكفول عنه او بشرط تعذر الاستيعاء كقوله ان غاب فلان ففعلت والاصل فيه قوله تعالى ولئن جاءكم حمل  
بهيمة او انا به زعيم والاجماع منعوا عما عجز عن الذكر والله في معنى ما ذكرنا من الشروط ولا يجوز بيعه بشرط  
كقوله ان هبت الريح او جاء المطر لانهما جاهلان فاحشة ولو جعلها اصلياً بان قال كملت الى هب الريح او المطر الى  
هبوب الريح لا يصح الاجل ويجب الملاحاة لان الكفالة لا تبطل بالشروط العارضة كالنكاح والطلاق وشروط  
الخيار في الكفالة جائز وهي اقبل للخيار من البيع حتى يقبل الخيار اكثر من ثلثة ايام لانه ما عجز عليه  
بالشرط فلا يصح بشرط الخيار فيه او في قولنا كفالة مؤجلة لذمة الكفالة ولا يصح في الاجل الا  
ببصديق الطالب كما في الاقرار بالدين قال فان قال كملت بما كلف عليه فقامت البيعة بشيئ لزمه  
لان الثابت بالبيعة كالحاين حكماً وان لم يكن له بيعة فالقول قول الكفيل لانه يملكه الذيادة ولا يسمع قوله  
الاصيل عليه لانه اقرار على الغير ويلزمه حق نفسه ما عجز قال ولا يصح الكفالة للمحل على ذمة بعينها  
ويصح بغيره لانه لا يملكه على ايدى ذمة شاة بخلاف البيعة لانه لو ماتت عجز عن ذكره وكذا لو تكفل  
بخدمته بعد بعينه او بحياضه خياط بيده او بعقد الخياط جان لانه مقدور له فان المستحق مطلق الخياط  
فاخي خياطه ونجدت حصول المقتول به ولو ضمن لامرأة عز زوجها بنفسه كل شهر حرام وليس له الرجوع عن العقد  
في راس الشهر ولو ضمن اجرة كل شهر في الاجارة فلا يرجع في راس الشهر والفرق ان السبب في التفقة في الجدة  
عند راس الشهر بل يجب في الشهر وكلها بسبب واحد وسبب الاجارة في الاجارة تتجدد في كل شهر بخلاف العقد  
فلا يرجع عن الكفالة المستقبلية قال عليه ما دين وكل واحد منهما كفيل على الآخر فاحاة احدهما يرجع  
على صاحبه حتى يزيد على النصف فيرجع بالزيادة لانه اصل في النصف كفيل في النصف والكفالة تتبع بيع  
عنه الاصيل اذ هو الاولي والا هم ثم ما يؤذيه بعد ذكره فهو عن الكفالة لتعنيها فيرجع به لما مر ولا فان لكفلا

عن رجل وكل واحد منهما كفيل عن الآخر فيما اذا احدهما رجع بنصفه على الآخر لانه ما يلزم كل واحد  
انما لزمه بالكفالة لا تكفل عن غيره بل الجميع ومن الاصيل بالجميع فاحاة احدهما وقع شايها من العزم والولاية  
اذ الكل كفلا فلا يخلاف المسئلة الاولى ثم يرجع عن الاصيل لانهما اذا باعته باص احدهما بنفسه  
والآخر بتاميه وان ضمن رجل اخر له وقسمته ونوابه جان كانت الثواب بحق ككرب الله  
واجرة الحارثين وخمسين الجيوش واداء الاسارى ان الخراج فلا يدين مطالب به يمكن استيقاؤه  
فيصح واقامه ذكر من الثواب فقد صارت كالدين واقا العشرة فهي حصته من الثواب التي صارت  
معلومة لهم مرفوعة عليهم كالدون وباقى الثواب ليس بمعلوم وان لم يكن بحق كالبائعات  
قالوا ايصح في ضمانت لهما صارت كالدين حتى قالوا الواخذ من المزارع جبراً لانه يرجع على المالك  
والكفالة بالمدرك جائز وهو ان تمام الثمن عند استحقاق المبيع لان المقصود تأكيد احكام البيع  
وتقديروا لو استحق المبيع لم يؤخذ الكفيل حتى يقضى على البايع لانه لا يبيع الا بقبض الا بالقبض  
فانما استحقا يجزى فلا يلزم البايع نقد الثمن فلا يجب على الكفيل ولو قضى على المشتري ولا يخفى  
فهو قضاء على البايع لانه خصم عنه فهو اخذ الكفيل وانضمن بائعاً لزمه باطل لان العهدة  
تحتل المدرك وغيره فكان محمولاً لان الذكر في ضمان المستحق وعشر ابو يوسف  
ان العهدة كالمدرك لانه نترجى استعمالها في ضمان التمر كعقود عاده **الحواله**  
وهي مشقة من التحول بمعنى الانتقال الى الكفيل من المنزل اذا التحل عنه ومنه تحوّل الغراس  
وفي الشرع نقل الدين وتحويل من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه ولهذا قلنا اذا صححت  
الحواله يبري المحيل لتحويله الى ذمة المحال عليه لانه من المحال بقائه الشيء الواحد في محلين في زمان  
واحد وهو عقد مشقة قائم من محيل على مكي فليتبع امر بائعاً بعد ولولا الجواز لما مر به حتى  
حتى ان من العلماء من قال بوجوب الاتباع نظراً الى ظاهر الحديث ونحن نقول المراد  
منه الاباحة لان تحوّل حقيقة الى ذمة اخرى من غير اختياره ضرره وانما خصه عدم المحل  
حكماً للغالب لان الغالب في الحق الاية ذكرنا لانه شرط الجواز من عندنا فيكون الحواله توجب  
براءة المحيل من الدين والمطالبة ببراءة مؤقته الى ان ينوي ما على المحال عليه حتى لو ابل المحال  
المحيل صح ولو ابل الراهن المهر من بدنيه لم يرد الرهن وعند محمد يوجب البراءة من المطالبة  
دون الدين فلا يصح الابداء ولا يسترد الراهن الرهن لمجرد ان نقل الدين غير ممكن لانه تملك  
المال وكذلك لا يقبل النقل وموجبة المطالبة وهي تقبل النقل ولهذا الواجب المحيل الدين اجب المحال  
على قبوله ولا يؤمن ان الحواله اضيحت الى الدين ولو اضيحت الى المطالبة لا **الحقيقة**  
حوالة فوجب القول بتحويل الدين لحقيقة الاضافة وانما صح الادعاء من المحيل لانه لا يملك



الجواز من العوض وان استحق بغير ردة الجاهل لانه سبيل كالببيع وحكم البيع وكذلك وان استحق  
 كالمصالح عليه رجع بكل المصالح عنه وفي البعض المصلحة عامت قال والصلح غير سكوت او انكار ومحاورة  
 في حق المدعي لانه من عهدة له اخذ عوضا عنه ماله حتى بدعواه وفي حق المدعي عليه لا فسد اليقين لانه من ردة  
 ان لا يحق عليه وان المدعي مبطل في دعواه وانما دفع المال لئلا يخلق ولست قطع الخصومة وان استحق فيه  
 المصالح عليه رجع الى الدعوى في كل ذلك البعض بقدره لانه ما ترك الدعوى الا سلم له المصالح عليه فانه لم يسلم له  
 رجع الى دعواه لانه لا بد له وان استحق المصالح عنه ردة العوض ورجع بالخصومة وان استحق بعضه  
 ردة حصته ورجع بالخصومة فيه لان المدعي عليه انما يدل العوض ليدفع الخصومة عنه ولا يستحق  
 الرضا لانه لا خصومة قبل ما عطفه في رجع بالعوض وفي البعض حلالا لغيره من بعض العوض في رجع  
 بقدره وهذا لا يدل قبل التسليم كما استحقا في الغصنين قال ويجوز الطرح عن الجواز لانه لا يخلو  
 ولا يجوز الا على معلوم لانه تمليك فيكون في المنفعة والصلح على اربعة اوجه معلوم على معلوم ومعلوم على معلوم  
 ومعلوم على مجهول ومعلوم على مجهول ومعلوم على مجهول ومعلوم على مجهول فالحاصل ان كل ما يحتاج  
 الوقفية يكون سقاطا لا يحتاج الى عمل لانه لا ينعقد الا بالثابت ولولا ذلك حق في دار لرجله وبيته والتمسك  
 عليه حق ارضيه فاصطلى اعان ان يدفع احدهما مالا الى الآخر لا يجوز وانما اصطلى اعان ان يترك كل واحد منهما  
 دعواه جاز لان يحتاج الى التسليم في الاول يحتاج اليه ولولا ذلك في دار فصالحه على قدر معلوم منها  
 جاز ويصير كانه اخذ بعض حقه وبارى عن دعوى الباقي والمبرأة عن العين وان لم يقع بكون البتة عن  
 الدعوى يقتضي فصحتها على هذا الوجه قطعها للمنازعة قال ويجوز الصلح عن جنابة العهد والخطأ  
 في النفس وما دونها لاطلاق النصوص ولولا ذلك لما عفى له من اخيه شي ونزلت عقوبة ذكر القصاص  
 ومعناه فمن عفى له من اخيه شي وان ترك القصاص ورضى بالالميل عليه قوله فاتباع المعروف واداء اليه  
 باحسان ان يتبع الطالب المطلوب بما صالحه عليه او بالدية ولا يطلب اكثر من حقه ويؤدى المطلوب  
 الى الطالب المطلوب بما صالحه عليه او بالدية ولا يطلب اكثر من حقه ويؤدى المطلوب الى الطالب او عليه  
 من المالا غيرهما طاعة فربما ذكر من غير عهدة لغيره وهذا في العهد وما الخطا عولا لا الواجب هو المالا فاشبه  
 سائر الذبوع الا انه لو صالح على اكثر من الدية لا يجوز لان الواجب القصاص وليس بما في الخطا والمصالح  
 على اكثر من الدية لا يجوز لان الواجب المالا فان بداهة ربوا وهذا اذا صالحه على نوع من الخلع الدية اما اذا صالحه  
 على نوع اخر كالخطبة والشهر ونحوهما فانه يجوز بالدية فاشبه لانها من خلاف الواجب فلا بد وكل ما يصلح  
 مهرا في النكاح يصلح بدلا في الصلح عزم العهد وما لا فلا كل واحد منهما مباداة المالا لغيره مالا فان صالحه  
 على اخر او خسر يسطر القصاص ولا يجب شي لان المالا ليس من ضرورات الصلح فلما ذكر العوض فيسبق عفا  
 وفي الخطا بجنب الدية لانه موجب الاصل في فسخ فسد العوض رجع اليه كحاله النكاح مع فساد المسمى

الجواز من العوض وان استحق بغير ردة الجاهل لانه سبيل كالببيع وحكم البيع وكذلك وان استحق  
 كالمصالح عليه رجع بكل المصالح عنه وفي البعض المصلحة عامت قال والصلح غير سكوت او انكار ومحاورة  
 في حق المدعي لانه من عهدة له اخذ عوضا عنه ماله حتى بدعواه وفي حق المدعي عليه لا فسد اليقين لانه من ردة  
 ان لا يحق عليه وان المدعي مبطل في دعواه وانما دفع المال لئلا يخلق ولست قطع الخصومة وان استحق فيه  
 المصالح عليه رجع الى الدعوى في كل ذلك البعض بقدره لانه ما ترك الدعوى الا سلم له المصالح عليه فانه لم يسلم له  
 رجع الى دعواه لانه لا بد له وان استحق المصالح عنه ردة العوض ورجع بالخصومة وان استحق بعضه  
 ردة حصته ورجع بالخصومة فيه لان المدعي عليه انما يدل العوض ليدفع الخصومة عنه ولا يستحق  
 الرضا لانه لا خصومة قبل ما عطفه في رجع بالعوض وفي البعض حلالا لغيره من بعض العوض في رجع  
 بقدره وهذا لا يدل قبل التسليم كما استحقا في الغصنين قال ويجوز الطرح عن الجواز لانه لا يخلو  
 ولا يجوز الا على معلوم لانه تمليك فيكون في المنفعة والصلح على اربعة اوجه معلوم على معلوم ومعلوم على معلوم  
 ومعلوم على مجهول ومعلوم على مجهول ومعلوم على مجهول ومعلوم على مجهول فالحاصل ان كل ما يحتاج  
 الوقفية يكون سقاطا لا يحتاج الى عمل لانه لا ينعقد الا بالثابت ولولا ذلك حق في دار لرجله وبيته والتمسك  
 عليه حق ارضيه فاصطلى اعان ان يدفع احدهما مالا الى الآخر لا يجوز وانما اصطلى اعان ان يترك كل واحد منهما  
 دعواه جاز لان يحتاج الى التسليم في الاول يحتاج اليه ولولا ذلك في دار فصالحه على قدر معلوم منها  
 جاز ويصير كانه اخذ بعض حقه وبارى عن دعوى الباقي والمبرأة عن العين وان لم يقع بكون البتة عن  
 الدعوى يقتضي فصحتها على هذا الوجه قطعها للمنازعة قال ويجوز الصلح عن جنابة العهد والخطأ  
 في النفس وما دونها لاطلاق النصوص ولولا ذلك لما عفى له من اخيه شي ونزلت عقوبة ذكر القصاص  
 ومعناه فمن عفى له من اخيه شي وان ترك القصاص ورضى بالالميل عليه قوله فاتباع المعروف واداء اليه  
 باحسان ان يتبع الطالب المطلوب بما صالحه عليه او بالدية ولا يطلب اكثر من حقه ويؤدى المطلوب  
 الى الطالب المطلوب بما صالحه عليه او بالدية ولا يطلب اكثر من حقه ويؤدى المطلوب الى الطالب او عليه  
 من المالا غيرهما طاعة فربما ذكر من غير عهدة لغيره وهذا في العهد وما الخطا عولا لا الواجب هو المالا فاشبه  
 سائر الذبوع الا انه لو صالح على اكثر من الدية لا يجوز لان الواجب القصاص وليس بما في الخطا والمصالح  
 على اكثر من الدية لا يجوز لان الواجب المالا فان بداهة ربوا وهذا اذا صالحه على نوع من الخلع الدية اما اذا صالحه  
 على نوع اخر كالخطبة والشهر ونحوهما فانه يجوز بالدية فاشبه لانها من خلاف الواجب فلا بد وكل ما يصلح  
 مهرا في النكاح يصلح بدلا في الصلح عزم العهد وما لا فلا كل واحد منهما مباداة المالا لغيره مالا فان صالحه  
 على اخر او خسر يسطر القصاص ولا يجب شي لان المالا ليس من ضرورات الصلح فلما ذكر العوض فيسبق عفا  
 وفي الخطا بجنب الدية لانه موجب الاصل في فسخ فسد العوض رجع اليه كحاله النكاح مع فساد المسمى

فيكون القول قوله والله اعلم

صلح الشبهة انما يقتضي الفساد وصلاح المريض اذ ان له عنه المرض وهو فساد المزاج وصلاح  
 في سيره اذا قل من الفساد في الشرع عقد يبرقع به التشاجر والتنازع بين الخصوم وما  
 مشاء الفساد ومشار الفتن وهو عقد مشرع مندوب اليه قال الله تعالى فاصلحوا بينهم وقال  
 والصلح خيرا وقاله كذا صلح جابر بين المسلمين الاصلح احرم حلالا او حرام حلالا او حراما وقاله ال  
 عمر ردة رد والخصوم كي يصلحوا قال ويجوز مع الاقرار والتسكوت والابتكار لاطلاق ما روي  
 من النصوص قال ابو حنيفة ما يكون الصلح غير انكارا بلوغ والحاجة اشر في تجوين العقائد  
 ففي ابطاله فسخ باب المنازعات قال فان كان عن اخرايه هو بما روي عن مال فهو كالببيع لوجوده مع  
 البيع ومباداة مالا بالدية في المعاقدين والعبرة بالمعاقبة فينبذ فيه خيار الرؤية والبيع اشر  
 والشفعة ويشترط العذر على تسليم البطل ويقبل جهالة البطل لا فضايلها الى المنازعة  
 ولا يفسد جهالة المصالح عنه لانه سقاط قال وان كان بمنافع غيره مالا فهو كالات لوجوده مع الاجابة  
 وهو ليس بالمنافع بل بالحق يبطل بموت احدهما في المدة كما في صورة الاجابة فان استحق فيه بعض المصالح



الى مهر المثل لانه هوجب اصله لا ينفك عنه النكاح الا بشبهة غير ما اذا عدت الشبهة او  
فسدت رجوع اليه ولا كذا كذا العبد ولو صالحه بغير عزمه ما عجز عن دم اخر جاز كالخلع ولو قطعت  
يد فصالا تحت عينا ان يستره قهرا وقد برأت بره جاز لانه ما صلحها على امره وجب له عليها وسقط  
الامر وان مات منها لم يهرم مثلها ويعلم بالديانة في ذلك سببا لانه ظهر ان حقه في القتل فلم يصح الشبهة  
ولو استحق العبد المصالح عليه رجوع بغيره في العهود بالديانة في الخطاء وقد عرف وجهه ولو جديعا  
يسبب ربه في الخطاء ولا يرد في العهد الا بالفا حش في ربه وياخذ قيمته لان الصلح في الخطاء يحفل  
بالفسخ لو قوبله عزمه في العهد لا تحتل الفسخ لانه عن القضاير قد سقط فلا يسيل الى الميراث اذ  
في رجوع بغيره العوض كالتكاح والخلع قال ولا يجوز عزمه الحدود لانها حق الله تعالى والمغلب في حق العقد  
حق الشرع عندنا ولا يجوز الا اعتبارا عن حق الغير ولهذا لا يجوز الصلح عما اشترطه في الطريق العام كالظلة  
والركن ونحوها لانه حق العامة ولا يمكن الاعتناء عن نصيبه لانه غير متعنت به ولو صالحه الامام في  
الظلة ونحوها جاز اذا رضى ذلك صلى المسلمين ويصنع به في بيت المال كما اذا باع شيئا من بيت المال  
قال ولو ادعى عا امرأة نكاحا فحقت كصالحته عا ما لا يترك الدعوى جاز لانه امكن تصحيحه على وجه الخلع  
ويكون حقه في دفع الخصومة ويحكم عليه ديانة اذا كان مبطلا ولو صالحها على ما لا يفيقه له النكاح جاز  
بغير ربا ديانة المراسل انما تزوجت نفسها منه ابتداء بالمسعى وهو زعم انه زكاة في مهرها  
ولو ادعت المرأة النكاح فصالحها على ما جاز وقبل لا يجوز وجه الجواز جوده زيادة في المهر وجه  
عدم الجواز هو الاصح انه اعطاها المال ليشرك الدعوى فان شركتها وكان فرقته فهو لا يفيق في الفرقة  
البدل وان لم يشرك الدعوى فاحصل له عوضه فلا يصح قال وان ادعى عا شجرا ان عبه فصالحه على ما جاز  
ولا ولا عليه لانه امكن تصحيحه لعله في حق المذعي كالحق على ما لا في حق المدعى عليه لرفع الخصومة  
لانه يزعم انه خير اصل فلم يقدام بكنه عليه ولا لانكاره فان اقام المذعي بيته بعد ذلك انه عبه لم يقبل  
لان من زعمه انه عقه على ما لا وان العبد لشترى نفسه بهذا المال لكان يثبت الاول او عمل البيه  
قال عبد بن رجبن اعتقه احداهما وهو محروس فصالحه الاخر عا اكثر من نصف قيمته فيجوز الفصل لان  
القيمة منصوص عليه فلا عزم عليه باقية فلا يجوز الزيادة عليه ولو صالحه عا عوضا جاز لعدم الجنسية فلا  
رجوع فلا يجوز صلح المذعي المنكر على ما لا يفيقه له بالعين وصورته رجل ادعى عا رجلا عا في بدن فانكر  
فصالحه على ما لا يفيقه له بالعين فانه يجوز ويكون حق المنكر كالبيع وفي المدعي كالتزاد في الثمن قال والقضوي  
انما صلح على ما لا وضمنه او سلمه او قال على الشيء هذه صحت ولزمه تسليم المال ولا يرجع عا المدعى عليه  
البره ولا يرد عليه ذكر فيه فصار كالتقاضي بين امرائين وان قال على الشيء فلا يثبت عا اجاز الصلح  
عنه ان اجاز جاز ولزمه الا ان لم يجره بطل الخلع والنكاح وغيرهما من تصرفات الغصوني ولو قال  
صالحه عا الف وسلمته قبل لا يثبت عليه لانه امانة العقد الى نفسه كخداه لم يثبت وقيل يتوقف

على اجازة المدعى عليه لان الاضافة لم لم يتحقق اليه لان الفعل لم يقع لنفسه بغير غير وانما يجزى واقعا اذا  
كان له فيه منفعة ولا منفعة له وانما المنفعة للمدعى عليه فاعتبر في فعله بخلاف قوله صالح لان الباء كناية  
عن الفعل فقد جعل نفسه مفعولا للصلح في دفع له قال والصلح عما استحق بعقد المداينة اخذ لبعض  
حقه والخطا الباقى وليس معاوضة لانا لو اعترناه يكون ربوا ونقصا في تصدقه واجب ما لم يكن  
وقد امكن ما ذكرناه من الطريق فيصالح اليه فان صلح عا الف درهم فمخمس اية الخلق او عزم معاوضة حاله  
بمثلها مؤجلة جاز في الاول لم يقطع بعض حقه وفي الثانية بعضه والصفة وفي الثالثة فقد جعلها  
وضعا بالتقيد بالنسبة لحرمة قولنا عا تا جيل نفس الحق وكذا كحقه في الخطا ولو صالحه عا دنانير مؤجلة  
لم يجر لانه بيع التزاهم بالدينار فبشرية وان لا يجوز لانه ايسر من جنس الحق استحق ليجوز اسقاطا لبعضه  
وتاجيلا لبعضه ما ذكرنا ولو صالحه عا الف ومخمس اية الخمس لم يجز لانه اعتبارا عن الاجل ولا يجوز لان المخجلة  
خير من المؤجلة فيكون التخييل بان له ما خطه فلا يصح قال ولو صالحه عا الف الذي سوي بمائة بيض لا يجوز  
لان البيض غير مستحق فيكون معاوضة وان لا يجوز ولو قال عا الف خمسة اية عا الف من خمسة اية فلم يثبت اليه قال  
نحوه وقال ابو يوسف سقط خمسة اية واجهوا انه لو اتي خمسة اية غير اية لا يجوز ان يبرأ مطلقا لانه جعل الاداء  
عوضا عن البراءة نظرا الى الكثرة والاداء لا يفيق ان يكون عوضا لوجوبه عليه فصار ذكره كعدمه وله اية ابره فقيده  
بشرط الاداء وان عزمه صالحه حذر من اخلاسه او ليتوسل به الى ما هو الا نفع من تجارة او قضاء دين  
او دفع حبس فاذا قامت الشروط بطل البراءة وكله على تحصيل الشرط فيجوز عليه عزمه في المعاوضة تصحيحا بكلامه  
وعمل بالعرف ولو قال ابرأ من خمسة اية من الف عا ان تعطيني الف خمسة اية غدا صحت البراءة اعطى الخمس اية او لم  
يعط لا تحق البراءة وقع الشكر وتعليق بالشروط فلا يثبت بخلاف المسئلة او بالبره من حيث انه لا يصح له  
شرطا لا يقع مطلقا فلا يثبت الاطلاق بالشكر ولو قال اد لي بر خمسة اية عا انك برى من الفضل ولم يوفت فهو ابرأ  
مطلق لان الاداء واجب عليه في جميع الاوقات فلم يصح عزمه اذ لم يتقيد ولو قال صالحا لذكر من الف عا خمسة اية  
تدفعها الي به عا لانت يربى من الباقي عا انك ان لم تدفعها هذا فالالف عليك فانما قال لانه صرح بالتقيد ولو ذكر  
عبد فوصاله عا عظمه شرا لم يجز وعي خدمته شهر لا يجوز لانها معلومة والغلة مجهولة غير مقدرة والتسليم  
لانه لا يجب الا بعد التجارة والعقل قال ولو صالحه احد الشريكين عزمه نصيبه بشوب يكره ان شاء اخذ منه  
نصف الشوب لانه حق المثل ركة لانه عوض عن دينه فان اختار ذلك فقد اجاز فعل الشريك ان يعطيه  
ربع الدين لان حقه في الدين لانه الشوب وان شاء انتسب المداينون بنصفه لبقا لحيصته في ذمته لانه  
يأذن له بالدفع الى غيره والدين المشترك كالموهر وقية عيى فسهلها بينهما وعن مبيع ونحوه قالوا  
لا يجوز صلح احدهما في السلم عا اخذ نصيبه من راس مال عند رجوعه ومعه وينتق عا اجازة بشره كذا في نسخة  
رد يطل اصله وبقي المسلم فيه بينهما على حاله وان اجازة اخذ عليها فيكون نصف راس المال بينهما

او عن الف حياض  
خمسة اية زبوق



لاية قسمه الدين قبل قبضه فلا يجوز كما اذا كان له على رجل درهم وعلم اخر دنانير فصلا على اعيان هذا الدرهم  
ولهذا الدنانير فانه لا يصح وبان لو قد قسمته اذ يتناول احدهما النصيبين عن الآخر ولانه فصح عاشره  
عقده فلا يجوز لان العقد صدر منهما ولم يرد يرجع عليه بنصف مرس المال اذا توفى الباقي على المطالبة  
وقال ابو يوسف جاز الصلح وله نصف راس المال وصاحبه ان يشاء ذكره فيما قبضه وان شاء التمس المطالبة  
بنصفه الا اذا توفى عليه فيرجع على شريكه له الاعتبار بساير الدين وبما اذا بشر باعده قالوا احدهما  
في نصيبه قال وان صالح الدركه ثلثا نصفهم بما اعطوه والتركه عرو من جاز قليلا ما اعطوه او كثيرا  
يشتاها في دفعه معنى البيع وعثمان رضي الله عنه امره امره عبد الرحمن بن عوف عن ربع الثمن وكان له اربع نسوة  
على ثمنين الف دينار فحضر من الصحابه من غيركم قال وكذا ذكر ان كانت احدى النفدين فاعطوه خلافا لان بيع  
الجنس بخلاف جازين وكذلك لو كانت نفدين فاعطوه منها واحد منها الى خلاف جنسه وقد مر في  
البيع عن ان كانه يده شي من التركة ان كان مضافا به يكون اما ثلث فلا بد من تحديد القبض فيه لانه اضعف  
قبض الصلح فلا يوجب عنه وان كان جازا لم صار مضمونا عليه فينوب عن قبض الصلح ولو كانت نفدين  
وعروها فصح الحرج على احد النفدين ولا يرد ان يكون اكثر من نصيبه من ذلك الجنس ليكون نصيبه بثلث  
الزيادة حقيقة من بقية التركة بخلاف عن الربوا ولو كان بدل الصلح عروها جاز لم يطالبوا اعدم تحقيق الربوا  
وكو موضوع يقابل فيه احد النفدين بالآخر بشرط القبض في المجلس لانه صرف وان كان في التركة ذواتا  
خرجت منها على ان يكون لهم لا يجوز لانه تمليك الدين بغيره من عليه الدين وان شرطوا ابراء الغرماء وجاز لانه يخلو  
او تمليك الدين من هو عليه وان جازين وان كان على الميت دين لا يصح الحوا حتى يقضوا ذيوته للنفدين  
حاجته ولحق له من ماله وصيته يوصي بها او دين وان قسموا فان كان الدين مستغفرا للشركة بطلت لانه لا يملك  
لهم فيه وان كان لا غير مستغفرا جاز استخباها لاقباصا

**كتاب الشركة**

النصيب قاله من احتق شركا كانه في عهده من نصيبا قال النافعة الجعدي وشركا قريشا في ثقاها و  
احسب ما شرك العتبات ان اخذت نصيبا من التقي والخصب مثله نصيب قريش منها كشركة العتبات  
لكل واحد نصيب من المالك والمكسب وتسمى الشركا لان اكل واحد منهما شركا في المالك نصيب وهي في الشرح  
الخلطة وثبوت الحصص وهي مشروعة بالنصوص وقاله يرد الله على الشريكين ما لم يجز احدهما صاحبه  
فاذا خان احدهما صاحبه فخره ما قاله المشرع ان الله لا يهدي القوم الظالمين فانما جازت الشركة بينهما وكان فيش  
النائب شريك رسول الله في تجارة البز والاحم وذكر للكرخي استأمت شركا وقاله في صفته كان شريكه كان  
خير شريك لايسار ولا يماري ولا يداري ولا يجلد ولا يذبح ولا يذبح عن الحق ويغفم والناس يتعاملون باذنه  
بشركه عليه وتعاملوا به الى يومنا من غير ذكر فكان نصيبا قال الشركة في تجارة شركه صكر وشركه عقيد فشركة  
المكشوعات جبرية واختيارية وشركة المعقود نوعان شركته في المال وشركته في الاعمال نوعان جازية وهي  
شركة المصانع وشركة الشركة في الاموال انواعها خمسة وعشرون وجوه وشركته في العروضة والشركة  
في الاعمال نوعان جازية وهي شركة المصانع وقاسدة وهي شركة المياحات وسياتيك بيان ذلك شاء الله

تساوي والمال دون الزينة

اشارت شركة الاملاك فالجيب تبة بان يختلط قالان لرحلين اختلاطا لا يمكن التمييز بينهما او يتركان في  
الاختيار ان يشترا معا او يشترا او يوصي لهما فيقبلا او يستولى على مال او يختلطان ماله  
وفي جميع ذلك كل واحد منهما اجنبي في نصيب الاخر لا يتصرف فيما لا يذنه لعدله لانه له فيه وجوب  
نصيبه من شريكه في جميع الوجوه وقام من غيره عما تثبت الشركة فيه بالخط او الاختلاط لا يجوز  
الا باذن شريكه لان الخلط مله كالمقنن فاوثره شريكه في المالك نصيب كل واحد منهما الى صاحبه  
وفيما ثبت بالميراث والبيع والهبة والوصية يجوز بيع احدهما نصيبه من اجنبي بخلاف  
صاحبه لان ملكه كل واحد منهما قائم في نصيبه من كل وجه واما شركه المعقود فذكرتها الايجاب  
والقبول وهران يقول شاركتك في كذا وكذا فيقول الشريك قبلت بشرطه ان يكون الترف  
المعقود عليه قابلا للوكالة حتى لا يجوز على الاحتطاب وشهايه ليكون الحاصل بالتصرف  
مشتركا بينهما اذ هو المطلوب من عقد الشركة اما المفوضة فوان ينسأ في التصرف والدين  
والمال الذي يصح فيه الشركة لانها في العقد تفتقر المساواة بقاها فوض اسساوي يساوي فلا بد من تحقق  
المساواة ابتداء وانتهاء وذلك فيما ذكرناه اما في المالا فلا بد الاصل في الشركة ومنه يكون البيع واما  
التصرف فلا بد مع تصرف احدهما تصرفا لا يقدرا الاخر عليه فانتت المساواة وكذا في الدين لان الذي  
يملك من التصرف في جميع الخبز والخبز وشرايطها صالا يملكه المسلم فلا مضا في تمييزها فلهذا  
قلنا لا يصح بينهما مفا ومنه وقال ابو يوسف يتعقد المفا ومنه بينهما لان يملكه الذي مرسج  
الخبز والخبز يملكه المسلم بالتوكيل فتحقق المساواة قلنا الذي يملكه ذكر بنفسه وبنايبه ولا يملكه المسلم  
فانتت المساواة فاذا تعقد المفا وضه صارت عتاتا عند المفا وضه وجود شرط العتات  
وكذا كرافات شرطه شرط المفا وضه يجعل عتاتا اذا ملك نصيبا المتصرفا بقدر الامكان قال  
ولا يصح الا بين البالغين العاقلين الحرين المسلمين او ذمتيين وان كان احدهما كتابيا  
والآخر مجوسا لنسأ بينهما في التصرف ولا يتحقق بين العبد والحر ولا بين الصيني والبايع للتفاوت  
بينهما فان شرط والبايع يملك ان الكفالة والتبرعات ولا كذلك الصيني والعبد او يملك ايهما باذن  
ولا المولى ولا يصح بين العبد وبين البالغين ولا بين المكاتبين لان هؤلاء ليسوا من اهل الكفالة  
وانما يتعقد على الكفالة على ما نسبته ان الله تعالى في الاصل في جواز قولهم فافوضوا فانه اعظم للملكة  
ولا تملكه لشرا على الوكالة والكفالة والشركة في البيع وكل واحد منهما جاز عند الافراد فكذا عند الاجتماع  
قالوا لا يتعقد الا بلفظ المفا وضه لان العواهم قل ما يصح شرطا لها وهذه اللفظ تنضم شرطا  
ومعناها او بنيتين جميع مقتضياتها لان العيرن لها في قال ولا يشترط تسليم المال لان  
الذم والالتزام لا يتبعان في العقود قالوا لا يخلط لان المختص بالخط في الشركة وكل واحد منهما



يشتريها في يده بخلاف المضاربة لانه لا يرد من التسليم ليمتلك من الشراء ويشترط حضوره عند العقد  
 او عند المشتري لان الشركة تسمى بالشركة الذبح به يحصل قال وتنعقد على الوكالة لان المساواة بينهما  
 تتحقق وهو ان يكون كلا واحد منهما مطاعا لمطاعا وليست به صاحبة بالتجارة وهو الكفالة وان لم يكن  
 الحاصل بالتجارة يفعل ايها كان مشتركا بينهما وهي الوكالة وكان معه المفاوضة وهو الشاؤفة يتحقق  
 الكفالة والوكالة فكان كل واحد منهما قرض الى الآخر من الشركة على الاطلاق ورضي بفعله وتركه لقتضيه الو  
 كالة والكفالة ايضا قال فما يشتريه كل واحد منها على الشركة عملا بعقد المفاوضة والاطعام اهله  
 وادامهم وكسوتهم والقياس ان يكون على الشركة بمقتضى العقد الا ان يستحسن ذلك للصورة فان  
 البطام والكسوة من اللوازم ولا يمكن ايجابها في مال غيره فيجب في مال الشركة قال وللبايع مطالبه  
 ايتها شاء بالشركة بمقتضى الكفالة فيرجع الكفيل على المشتري بنصف ما ادان لانه كفيل اذ عتد باسمه قال وان تفضل  
 على ان يجزي لزمه صاحبه وقال لا يلزمه لانه شرع حتى لا يصح من الصبي والمأذون وصار كالاقراض ولما لا يبرح  
 ابتداء لما ذكره بالمفاوضة انتهاء لانه يجب له الضمان على المكور عند دفعه لو كلفه امره لا يلزم بشركه وبالفطر  
 الى المفاوضة يلزم بشركه والاقراض ممنوع او يفعله هو اجماع ولهذا لا يقع فيه التاجيل والمردود في الاعارة  
 حكم العين كالحكول فلم يوجد المفاوضة وضمان العقب والاستمالة كالكفالة لانه معاوضة انتهاء  
 وكذا ما يلزم احدهما من الديون بسبب بيعه في الشركة كالبيع والايانة وكفها يلزم شريكه  
 وما يلزم بسبب لا يقع فيه الشركة صارت مستحقة له لا يلزمه كالحكاج وبيع الخلع والصلح منهم  
 العبد والخوة قال فان ملكا احدهما يبيع فيه الشركة صارت عذرا لزوج المساواة وذكره مثل الارث والوصية  
 والاقارب والمساواة في العنان ليس بشرط فيصير عذرا لوجود شرايطها وكذلك موضع فسدت قيمه  
 المعاوضة لغوات شرط لا يشترط في العنان لما قلنا وان ملك شيئا لا يبيع فيه الشركة كالعقار والعروض فا  
 لمفاوضة بغير المال ان ذكر لا يبيطها في الابتداء فكذلك حالة البقاء قال ولا ينعقد المفاوضة والعنان  
 الا بالملك والذاني بغيره بغيره ان جرى التعامل به وبالفلوس الرابحة اقل الدراهم والدينارين  
 فلانها ثمن الاشياء خفيفة ووضعا ولا خلاف في ذلك واما التبر فليس يجوز مطلقا لان الذهب والفضة  
 خلقا ثمينين وقيل لا يجوز الا بالتعامل وبقوله لا يصح لانها وان خلتا للثمنية لكن يوصف الضرب  
 حتى لا يصف الاسم عند الاطلاق الى التبر واما ينصرف الى المضروب الا ان اجريت التام في الجاهل  
 عملا بالعرف فالحقنا بهما عند التعامل وان كان لاحدهما درهم والاخر دنانير واحدهما شاة  
 والاخر سيف جازت المفاوضة ان استوت قيمتهما لانها جنس واحد من حيث الثمنية وان تفاضلا  
 في القيمة لا تصح معاوضة ويصير عذرا لما تقدم وردهما الحسن عن الرجوع منه انه لا يجوز ان يكون  
 في القيمة وهو قول زعفراني لان الشركة عن الخلطة ولا اختلط مع اختلاف الجنس وجواب  
 انهما جنس واحد من حيث الثمنية نظر الى المخصوص على ما بينت واما الفلوس فلا لها اذا جفت

المتحقق بالاثمان وعن ابو ح رة واليؤخر انه لا يجوز لا ثمنيتها يعتبر بالاصطلاح وعلمه على  
 اصله في ثمنيتها لا يتبع بالثمين حالة التفاق والرجوع قال ولا تصح المعاوضة لانه يؤدي  
 الى ربح مالم يضمن لانه لا يرد من بيعها فاذا باع احدهما عروضة بالف وباع الاخر عروضة بالف خسارة  
 ومقتضى العقد الشركة في الكل فاذا باع احدهما عروضة بالف وباع الاخر عروضة بالف خسارة  
 يضمن قال الا ان يبيع احدهما منقوصا وعروضة بنصف عروضة الاخر اذا كانت قيمتها عاوية السواء  
 فينعقد بشركة املاك ثم ينفذ ان الشركة عاوية قيمتها وهذه شركة العروضة وان اشتركا على  
 ان يبيع كل واحد منهما عروضة ويكون ثمنه بينهما لا يجوز ما تقدم وصح الشركة بالكيل والموزون  
 والمعدود المتقارب اذا خلطوا وتحد الجنس وما ربحا فلهما والوصية عليهما وذكر الكرخي  
 ان عند ابو يوسف في شركته املاك لانها ليست باثمان فلا يقع التفاضل في الرجوع وعند محمد فيصح  
 شركة عقد بالخلط لانها يبيع ثمنها عروضة اذ كانت الذمة الا ان قبل الخلط لا يتحقق الوكالة فانه لو  
 قال له اشتر بكذا شيئا عاوية ان يكون بيننا لا يصح لانه توكل الغير بيع مكره نفسه لا يجوز بعد الخلط  
 يتحقق الوكالة فصحت الشركة قال وشركة العنان تصح مع التفاضل في المال لانها لا ينعقد  
 المساواة في يجوز ان يشتري كاهن عذرا في ماله لا يبيعه بغيره لانها تنبئ عن الجس يقال عن الرجل  
 اذا جسر والعنيت بغيره عن البناء والعنان يجس الدابة عن بعض الاطلاق فكان شريكه لعنان جسر  
 بعض مال من الشركة او حبس شريكه عن بعض التجارات في ماله ويعتبر قيمة راس المالين المختلفين  
 يوم الشركة لا ينسحق في زيادة الربح بالشرط يوم الشركة ويعتبر قيمتهما يوم الشراء يعرف مقدار ملكيهما  
 في الشركة لان حقهما ينتقل الى المشتري بالشراء ويعتبر يوم القيمة ايضا لان عند القسمة بظهر الربح  
 قاله يصح مع التفاضل في المال والتساوي في الربح اذا عمل او شرط زيادة الربح للعامل وقال  
 زعفراني لا يصح المساواة في المال والتفاوت في الربح ولا على العكس ولا يجوز الا ان يكون الربح عاوي راس  
 المال لانه يؤدي الى ربح مالم يضمن كالمفاوضة ولا لا يجوز بشرط الوضعية هكذا في الربح ولما  
 قول علي رة الربح على ما شرطه العاقدان والوضعية على قول المال لان الربح كما يستحق بالمال يستحق بالعمل  
 كالضارب فان احدهما قد يكون اعرج في باعور التجارة وهذه الى العاقدان فلا يرضى بالمساواة واذا تفاوتا  
 في المال وشروط التفاوت في الربح والوضعية فالربح على ما شرطوا والوضعية على قدر المال قاله الربح على  
 ما شرطوا والوضعية على قدر المال من مرقع فضل ولا تاجور ما اشترطت زيادة الربح بمعاينة العمل  
 العمل تقدير اتي الزيادة الوضعية فلا وجه لها وصار كما اذا شرط الوضعية على المضارب فانه  
 فانه لا يصح كذلك هنا قال وينعقد على وكالة لما من ولا ينعقد على الكفالة لانها انما ثبتت في  
 المفاوضة قضية للمساواة ولا مساواة هنا قال ولا يصح فيما لا يصح الوكالة فيه كالاختطاب  
 الاصح لان الوكالة في ذلك باطلة لانها مناجات لان الاخذ بملكه بدون التوكيل فيكون فاعلا























على العتيق كالفقره ما عرفت قاله ان كان شيا لا يفي كالماء واللبن والنفوس الرطبة ونحوه عرفت ان يخاف فساد  
من يصدق فيه خوفا من الفساد وقد نظر لصلحها بالشراب وبيتا اخر قال ويصرفها مكان الانتفاخ او يحا مع الناس  
اجد ان تصل الى صاحبها وساء رجل عتيا رة فقال لاذهب حيث وجدتها فان جاء صاحبها فخير بين الاجرة القيمة  
قال وان كانت حقيرة كالنوم ونحوه التي تمان بتتفع من غير تعريف لان يقربها باخذ لاخذ دلالة ولما اكد اخذه  
لان الاباحة لا تشط الملك عن العيز خصوصا لغير متعين وان كان كثير لم يحز للثقل الانتفاع به والتسليم بعد  
الحصاة اذا جمع فهو له خاصة ولا لغيره الخا لعل عليه جميع الناس في جميع البلاد قال ابو يوسف روى عن القشاشي مائة في اخر  
فاخذ منها واولادها وبعده فمروا فان جاء صاحبها فله اخذ الصوفى والجلد عليه ما زاد الدباغ كالنفاص عرس مائة  
تدار رجل ليس له وارث مودة في خلقه والاول صاحب المتزلف فيه فله الانتفاع به بمنزلة اللطخة قال ابو جعفر النخعي  
والبقرة والعنز وسائر الحيوانات لا تملك لغيره صياغة فيسحب اخذه ليرة على صاحب صيانه لا مولى النصارى  
رواية عن شمس غزالة الابل فقال ما لكر ولها عليه احدثاها ومعا سقاها رزق الماء ونزع الشجر في كل يوم  
عن غزالة النعنع فقال هي بكر او اخيرا والذئب يجو ائها ان ذكر كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف من الافرنج امره ان  
الناس اما اليوم كثير الفساد واخذوا بالامانة فكان لاخذ اولي قال وهو متبرع فيها انفق عليه العدم  
ولا بد مما لكرها الا ان ياذن له النافع فيكون دينيا صاحب العدم ولا بد في ذلك نظر لما لكر قال فان كان لها منفعة  
اجرا باذن الحاكم وانفق عليها لان فيه بقاء الملك على ما لكر من غير ان يكره دين وكذلك حكمه الا ان يكون لها منفعة  
باعتها ان كان اهلها وان كان الاصل الانتفاع عليها امره لكر وجعلها دينيا على ما لكرها لان ولايته نظرية والنافع ان  
مؤر بها المنفعة عليها يومين وثلاثة رجاء في صاحبها وبعده لكر يبيعها ليليا يستأصلها النعنة فلا ينظر جسد  
في حقها قال فان جاء صاحبها فله جسد النعنة لانه انتفاع الملك من جسد النعنة لا تصارها كالمجمع وقد  
احياه بشفقة فصار كالبايع فان امتنع بيعت في النعنة كالرقن لانه امر النافع كأمه قصار كانت النفع عليها  
حسبها يامر فان هلك بعد الحس قطعت النعنة كالرهد وقبل الحس لانه امانة قاله ليس في رد النعنة والضالة والبيع  
الحريش واجب لانه من ردة فان اعطاه المالك شيئا حسن بخلاف الايق لان جعله واجب نصا لا قيا واما النكاح في  
القطعة اذا قال من وجد ما لكره كذا اجره لانه اجارة فاسدة وعن ابو يوسف رضاعت القطعة فمروا اخر لا يكون اخيرا  
فيها لانها سوا في الانتفاخ وليس كالسودج لان حفظ الوديعه عليه فله اخذ قال ومن ادعى النعنة يحتاج الى بيينة  
لانها دعوى فان اعطي علامتها جاز ان يدفعها اليه ولا يجبر ليجوز ان يعرفها من صاحبها واما ما عنده ولا حق اليد  
كالنكاح فلا يفتق الا ببينة كالملك الا انه يجوز له الدفع عند العلامة لقوله فان جاء صاحبها فعرها وعاصها وعادها  
فادفعها اليه في مائة على الاباحة فحقا بيينة وبين الحديث المشهور البيينة على المدعي ولو صدق اليه بغير قضاء فمروا  
اخره واما البيينة فله ان يفتق ايتها شاء ولا يرجع القاض على الواقع وان دفعها بقضاء فمروا يجوز فيرجع على التام  
النفا بغير لغيره قاله لقطعة النكاح والسر سوا لقوله اعرف عفاصها وكأثره عرقها سنة مطلقا ولا تها لقطعة و  
النقد بعد كسنة ليصالحها الى ما لكره بقدر الوسع على ما تقدم فيشرع وتاويل قوله في الحرم لا تخل لقطعة

الا مشيد اي المحرف والخصيص بالحرم لئلا يتورم التسقوط طبع انما النفع **كتاب الايق**  
وهو العبد لها رب ايق العبد اذا هرب وتابق استر وبقال احنبل الايق اذا هرب واستر عن مولاه احنبل عنه  
قالوا اخذوا فضل اذا قدر عليه لانه احياء له بما لكره وكذلك العتار وقيل تركه الصا والي لانه يفتق مكانه فيجوز  
صاحبه بخلاف الايق قاله ويدفعها الى السلطان ليجوز عن حفظها ويجوز السلطان الايق دون  
العتار لانه يخاف اياق الايق دون العتار قاله من رد الايق بماله مولاه من ميسر ثلاثين ايام فصاعدا فله عليه  
اربعون درهما ويجسبه ان نقتض الدار وكره عمر بن دينار انه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لجعل الايق اربعون  
درهما واجعت الصحابة عا وجوب لجعل لكن اختلفوا في مقدار فتمهم من قال اربعون ومنهم من قال درهما  
فجاء بجواب الاربعين في ميسر السفسر مدونها في ردها ونهاق قيقا بين اقوالهم روى ان ذلك حامل على رد الايق  
وصيانة له عن الضباغ اذ الحسية قليل وقوله في نقصان المدة بحسبه انه مقوض الى ايام الاكام وقيل يسقط لكل يوم  
ثلاثة عشر درهما وثلاث فيقدر الرقح بقدره وقيل باصطلاحها قال فان كانت قيمته اقل من اربعين درهما  
فله قيمته الا درهما قال ابو يوسف له العمل كما لا لانه منصوص عليه ولما نفا نفا شرع ذكر المصلحة الماكر فينقص  
من قيمته درهم ليحصل الغايه وام الدار والمدرك لانه لا نفا معناه من احياء الملك والنفع كالبالغ  
لانه مؤثر الملك ولورده اية او وصية فلا جعل له لان الحفظ عليها وما يتولى ان ذكر احد الزوجين على الاخر  
وكذلك الابن لان العادة جنة بالرد من هرة لانه نفعنا واصطفا على ولورده عبد ابية واخذوا سائر قريانه  
لاجعل لان كان في عياله وان لم يكن فله العمل ولو قال لغيره ايق عبدان وجد في ذوقه وقال نعم فردة  
لاجعل عليه لانه وعده برده فصار متبرعا ردة امته معها ولولا فله جعل واحد الا ان يكون من هتاف في  
ثمانون درهما ولو ضاع على العمل عا عشرين درهما جاز ولو ضاع على اكثر من اربعين بخط الغصلا لان النفع  
اربعون قاله زيادة روى قال ويبيح ان يشهد انه ياخذ ليرة على ما بيتناه لقطعة من الاختلاف والنقل  
قاله ولو ايق من يله لا يكره شي لانه امانة لانه ما يؤمن له في اخذ ولا شي له لانه ما ردة عا ما لكره قال فان كان  
وهنا فاجعل على المهرين ولانه اجبي بالينه وهي حقة وان كان نفعه خاليا عن الدين فعلى الماكر بقدره من  
لجعل عا في الفدا او الحنا ولا لانه حقة في القدر المضمون عليه ولو كان بين جماعة فله العمل عليهم بقدر الانصاف  
لانه مؤثر الملك وان كان جانيا فعلى مولاه وقيل في الجسبة ان اعطاه وحكمه لانه منفعته لمن يستقر الملك  
له ولعمل يتبع المنفعة قال وحكمه في النعنة في النعنع وادى النافع وحسبها بعد الرد كالقطعة اشترى بها  
فردة لاجعل له لانه عمل لنفسه وان قاله اقد عا ردة الابا بشر او اقاما بشرية لارده واقام البيينة  
عيا ذكر فله العمل لانه اخذه ليرة وهو متبرع في الثمن واذا جسد السلطان الايق مئة ولم يجز له طالب ان شاء  
باعتها وان شاء انفق عليه من بيت المال وجعلها دينيا على الماكر او شمره ولا يواجر خوف الا باله اما الضام  
يواجر ولا يبيعه **كتاب**  
الشيء اذا طلبته فلم تجده قاله انك تعا قالوا انفق صواع الماكر اطلبنا فلم تجده فقد عديم وقد عرفت



غاب عن أهله وولده أو أسرته العدة ولا يدرى حتى هوام ميت ولا يعلم مكان دفن مودوم بهذا الاعتبار  
حكمه في حق نفسه لا تنسرح امراته ولا يبيع ماله ولا يفسخ أجارته لأن ملكه كان ثابتاً في ماله و  
رجوعه ومنافع ما استأجره وغيبوبته لا تجب العدة والموت المحتمل فلا يترى الثابت باليقين بالاحتمال  
وقال عمر امرأة المغنود هي امرأة حتى ياتر ما البيان روافد المغيبين من شعبة وعن عيارته انما امراته انبليت فلتهم  
حتى ياتر ما موت او طلاق وروى عبد الرحمن بن ابي ليلى امره عن عمره كان يقول يعرف بينه وبين امراته اذا مضت  
اربع سنين ثم رجع الى قول عمر انه قال هو ميت في حق غيره لا يرون مات حال غيبته لان الحكم بغيره  
بناء على استصحاب الحال وانما يصح للزوج الاستفاضة في نفسه القاض من يحفظ ماله ويستوفي عاقبته  
في الماله كماله فيبيع ماله ويأخذ عليه المالك لان القاض بهب لمصالح المسلمين نظر لمن عجز عن التقيد  
بنفسه كما قلنا في النكاح والمجنون والمفقود عاجز بنفسه فيصرف الى القاض والنظر له فيما ذكرنا في قبض ديناً اقرب  
المعنى ولا يخفى انما لا يملك في الغيب مخرجته وانما لا يملك الخصومة بالاجماع لان القاض على المفظ دون الخصومة  
ولا يبيع ماله بخلاف عليه الفساد لا لا تخفى ولا يخفى انما لا نظره في ذلك قال وينبغي من ماله ما كان من يجب عليه فقهه  
حال حضرته بغير قضاء كزوجته واولاده وابويه الله اعلم لهم وكل من لا يستحق بالحضرة القابض فانه لا يملك  
عليه كالاخ والاخت ونحوهم حاله قطعا على الغائب والماله بقوله من ماله المقتضيات فيهما قيمة ما يستحقون من المظن  
والقبول وان كان له من جنس ما يستحقونه رفعه اليهم وان كان ماله ديناً او دية فان المعرف بالمديون  
والنوع في الماله وبالرجوع والنسب انفق عليهم منه وان كان ذلك ثابتاً عند القاض فلا حاجة الى اعراضهم وان ثبت  
عند القاض بعضه ذكر بشتر طاعته في الماله ولو انفق المديون والمودع عليهم بغيره اذن القاض ضمنه لا  
تمها وصل الى الحق الي ما له ولا يابيه قال فان مضى له من المعرف مالا يعيش قلة حكم بموته وهو الاقبس على قول  
الرجوع لا اختلاف في الامور باختلاف الاركان وروى الحسن عن ابي جرح رده عنه انه قد رجمه عشرين سنة  
وعمره اربعون سنة وقيل تسعين وهو غايته ما ينتمى اليه اعمارهم من اعمارهم الا عمر الاغلب وهو الاربعون  
لان في الحقيقة عمر موت الاقل حرج وباق مسائل المغنود في الفقه ان شاء الله تعالى

**في النكاح**  
وهو مشتق من النكاح حاله وهو انكسر فقال اهل الشوب على اختلافه انما ينكسر مطاير وتسمى الخنثى لانه  
يكسر وينقص حاله عن حال الرجال ويقتضى عن حال النساء حيث كان له من الرجال والنساء وقال عمر النكاح اولى  
من هذا ولا يخرج حد منه من دبره او من سرة ذكره في المنتقى قال ابو حنيفة وابو يوسف رده اذا خرج  
الرجل من سرة ذكره قبل ولا ذكر لا يراه ما يقول في هذا قال كان له من الرجال والنساء قال ابو حنيفة انما ينكسر  
قال ابو حنيفة انما ينكسر من سرة ذكره او من سرة انثى لان ذلك دليل ان لا يخرج منها من الاصل والاخر عيب و  
سئل عن عمة كيف يورث فقال عمر حيث يجعل ومثله عن علي رده الله عنه وهكذا كان حكمه في نكاحه فانما قاله  
قال ابو حنيفة انما ينكسر من سرة ذكره لان ذلك دليل ان لا يخرج منها من الاصل والاخر عيب و  
بالكثرة وقال يعقوب اكثرها بول لان لاكثر حكم الحكم ولان علامة اخرى على الاصل والفقهاء وله ان اكثرها تكون لا  
تساع الخرج ولان الاصل فان اكثرها في القدر فهو مشكل بالاجماع لعدم المخرج فلا فاذ بلغ ولم يترد امراته الرجال

في النكاح

فهرجوا ذلك كالمجنون وحاصلة النساء والاعتقاد من الذكر ان هذه علامة تنقص الرجال وان ظهرت له امارات النساء  
فهو امرأة كالحية والضبط ونزول الذرية والبن فيد الجراح في العرج لان هذه علامة تنقص النساء فلا فان لم يظهر  
الامارات او تعارضت فهو خنثى مشكل قال النكاح في قول احمد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال الا بالنسبة  
وليس يخلو اذا بلغ من بعض هذه الاعلام **فصل** فاذا حكم بكونه خنثى لم يملك كل يوحده فيه بالضرورة  
والاثنى من امور الدين فلا يحكم بما وقع اشكاه ثبوت وروح المحرم على المبيع فيورثه انفس المهرمين ويعرف ببيان  
في الغالب ان شاء الله تعالى وينبغي بين صف الرجال والنساء في الصلوة لا يخلو لا يجوز وقوفه في صف النساء بل  
يفسد صلاته ولو كان امرأة لا يجوز وقوفه في صف الرجال ولا يفسد صلاتهم فيقف بينهما قال وان صلى في صف النساء  
اعاد وهو من الرجال لانه ان يكون رجلاً ولو صلى في صف الرجال فجد من عزمه ونسب ومن خلفه بخلاف  
لاحتمال ان امراته قد بلغ بقتناع لاحتمال ان امراته ويجلس كما تجلس المرأة ولا يلبس الحرام والحرج للاحتمال  
انه رجل ولا يخلو له غير محرم رجلاً وامرأة ولا يباشر بغير محرم احتياطاً قال وتباع له امراته محتملة لانه لا يجوز  
ان يحتضن رجلاً ولا امرأة ثابتاً ويجوز حياريته النظر اليه فوجه رجلاً كان وامرته فلا اختنثت باعها  
لاختنثت عنها فان لم يكن له ماله بيت المال لانه لمصالح المسلمين واذا كان صغيراً لا يشترى جاز خنثاه للرجال  
والمرأة عمره اربع سنين يزوج امراته فان كان رجلاً صح النكاح وحل له النظر الى فرج زوجته وان كان امرأة  
فلا نكاح لكن يجوز المرأة النظر الى فرج المرأة الضرورة ولا يبرئ الخنثى من مولد ابية لاحتمال ان انثى  
ولو اوصح لحل فلا تبالغي ان كان ذكر او خنثى ان كان انثى فولدت خنثى فله خمس ماله احتياطاً لان  
يشتبه بجنس ذكر وان قتله فانه خطأ وقال انثى فالقول قوله لا نكاح الزيادة ولا فساد امره في اطرافه اصل  
ولو انثى لا يقبل ولا يدخل في القسامة ولا تقرب عليه الحرية لو كان كافراً ولو انثى لا يقتل لاحتمال ان  
انثى ولا يخلو فاذا كان لانه ان كان رجلاً فهو كالمجنون وان كانت امرأة فهي كالرجل ولا قادراً  
لان الحد في النكاح هو متغيرة عنهما ولو قال لامرأتان كان اوله لذكر تدبته غلاماً وامرته او فخذ  
حرفه لانه خنثى لا بحث فله امره يسنتين امرته ولو قال لذكر عبد له حر او كل امية له حر لا يفتق الخنثى  
خنثى يسنتين امرته ولو قال لامرأتين عتق للخنثى واذا مات ولم يستبين حاله لم يمت ثم يكتف  
لانه لا يجوز عليه الرجال ولا النساء احتياطاً فقد ذكره فضله فينتبه واذا اجتمعت الخنثيان  
جعلت جنازة بين جنازة الرجل والمرأة لما مر في الصلوة في جنونه ويدفن كالجارية احتياطاً  
**في النكاح** العدة في اللغة الخنثى يقال وقتت الدابة اذا حبسها على مكانها ومنه  
الموقف لان الناس يوقفون فيه اي يحبسون للحساب وفي الشريعة حبس بشيء معلوم بصفت  
معلومة على ما نبت ان شاء الله واحصت الامة على جواز اصل الوقف فاروي انه عدم نقد  
ببيع خواتم المدينة وذكر الصحابة وقول الخليل فلو ان الله علمه وقف وقفاً في اقية جاز  
واذا اختلعت في كيفية جواز فلا بوج رده ورفعهما بشرط جواز ان يكون موصى به او موصى

بعد البلوغ  
لما جاز



اذا تمت فذوقه وفعله في يومه لا يصح ويبقى على ملكه يجوز بيعه ويورث عنه الا ان يجيء  
الورثة فيصير جازيا ويأخذ الوارث الوارثه لزم ونفذ لا تفقده ولم يكن فيه  
ابطال له وقال ابو يوسف وعندهما لا يثبت الجواز شيء ومن ذكره هذا بناء على ان الوقف عليه حبس  
العين على ملكه لا ينفق قوله وقفت والتصدق بشئته وغلبت المحدث على المسكين ولان في التصديق  
بالحدود والابوابية وعندهما هو ان لا العين عن ملكه الى الله تعالى وجعله محبوسا على حكم ملكه  
على وجه يلزم نفعه الى عبادته فوجب ان يخرج عن ملكه ويخلص لله تعالى ويصير محررا عن التملك لانه  
نفعه الى عبادته فوجب ان يخرج عن ملكه ويخلص لله تعالى ويستقر نفعه للعباد لانه ان الحاجة فاستقر  
اللزوم الوقف ليس ثوابا اليه على الدوام وان لم يمكن باستطاع ملكه وجعله لله تعالى كالسجد فيجعل كذلك  
قال المنشي وكان ابو يوسف يقول الحق راحة حال فسمع حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لو بلغ هذا ما احبته  
لرجع اليه وبما رآه محمد بن الحسن عن محمد بن جبريل عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كانت تحلق في بيت الله عز وجل فيسبيل الله ودية الرقاب والمسكين وابن السبيل وذوي القربى ولا يحتاج  
عائنه ولين ان ياكل منه المعروف او يؤكل صدقة له غير متوكل ولا يدرى راحة راحة من لا يحسن عمر في بيت الله تعالى  
وعندهما صح جاء محمد بن يسيع الطبري عن عبد الله بن زيد انه تصديق بضعه له فاشكوا اليه النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
له ارجع راحة صدقة ولا يشترط الواقف ان يرضى فيه ولو لم يكن ملكه لم يرضى كالمسجد ولانه يحتاج الى التصديق  
بالنفع دائما ولا كذلك بهما العين على ملكه ثم عند محمد رحمه الله بصفة الوقف اربعة مشايخ التسليم الى المولى  
وان يكون مفرا وان لا يشترط لنفسه شيئا من منافع الوقف وان يكون مؤيدا بان يجعل اخره للفقراء  
لما روي عن عمر بن الخطاب وعندهما فيهم انهم قالوا لا يجوز الصدقة الا نحو مقبوضة ولا ان يتكلم حقيقة من الله  
لا يتصور لانه لا اشياء وانما ثبت ذلك من التسليم الى العبد كالكوفة ولانه مائة كانه شيء من منافع الوقف  
لم يخلص له تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله شيء من ذلك ليس بشرط لانه السطو وصار كالاعتاق واخذ مشايخ حراسا  
بعدها ابو يوسف غلب الشارح الوقف قال المنشي في ذلك الوقف ذكر للتأيد عند ابو يوسف وعندهما لا يكون ذلك  
قال المنشي ابو عاصم قوله لا يجوز ان يقر بمقاربية بين الوقف والملك اذ كل واحد منهما منحة التملك وقوله لا يجوز  
الى من اقر الا ان يقر به اخذ مشايخ بخلافه قال ابو يوسف وقول المشايخ عندهما كذا من الاشياء وان العبد  
عنده شرط لا يجوز عند ابو يوسف لان القسمة من تمام القبض وليس بشرط عند وان حكمه بان لا يقر  
لما هو في طلب الشريك القسمة فيقسم لهما اقل من ان كان فيما من المباداة الا ان اقل من اقل من  
الوقف فان كان الشريك غير الواقف يقاسم لان الولاية له لان هو يقاسم القاضى لثقله يتولى الطرفين ولا يجوز  
ولا يجوز اخذ الدوام للوقف لانه يصير سبعا للوقف لانه يصير مشتريا للوقف وما لا يخل القسمة يجوز  
الشيوخ عند محمد اعتبارا بالصدقة والمهتر ولا يجوز الشيوخ في المسجد والمهتر في الاماكن لان الشرا

تتعلق في الخلق لله تعالى والتمالك فيها قبيح بان يصلي فيه يوم او يسكن يوما ويدين فيه ما شره وتزعم شهر الخلاف  
غير ما من الوقف لان الله تعالى لم يكن غير مستبشع قال ابو يوسف في رجل يملك ارضا لا تنقطع ارضا وقال ابو يوسف  
لان المقصود التفرق الى الله تعالى ولا يحصل له نفع قطع ولما ان موجب زوال الملك بدون التاكيد وذكر التاكيد كالاعتاق  
قال محمد بن يوسف لم ينفذ عليه وجبه ولما ابيطه التاكيد قطع كما يبيط البيع ثم قيل ان التاكيد شرط للاجماع الا ان التاكيد شرط لكونه  
لانها صدقة بالمنفعة او بالعتق وقد يكون مؤقتا ويكون مؤيدا كالحرف الوصية ولا يتعين التاكيد الا بالتكليف عند  
ابو يوسف لا يحتاج الى ذكر لان ذكر الوقف يثبت عند ذكر الخصائص قال ابو يوسف وقول المحققين ان من النص  
والاثر ولا يجوز وقف المنقول قال ابو يوسف اذا وقف ضبعة بغيرها وكثرها وهم عبيده جاز في التبعيد وكذلك  
وقف الزولاب ومعه سانية وعلمه بالخبر وذلك لو وقف بينا فيه كقارة عسل جاز وصار الخلق تابع الفسلي  
ولو وقف في ارضها تمام ابرج تمام صار لتمام تبعاله وهذا لان من الاحكام ما يثبت تبعاله ولا يثبت مقصودا  
كالشرا ببيع الارض والبناء في الضبعة وعن محمد بن جبريل وقف ما جرى فيه التعامل كالقارب والغزوم والمشار  
والقور والبنان والمصاحف والكتب لوجه التعامل في هذه الاشياء وبالتعامل بترك القياس كما في الاستسناع قال محمد  
ما رايت من المتكلمون حسنا فهو عند الله حسن خلاف ما لا تقابل فيه كالشرا والاستسناع لان من شرط الوقف التاكيد  
كما يتيقن في تركه في السلاج والكرج بالنصر وفيما جاز في التعامل فيبقى ما رواه عن احمد والشافعي  
عن قول محمد رحمه الله حاجة الناس وتعاملهم بذلك قال ابو يوسف وحسن سلاح والكرج اوقف في سبيل الله  
لان جازا من الولد وقف ذروا في سبيل الله واجازه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعل رجل ناقة في سبيل الله قال ابو يوسف  
عليها اصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحج من سبيل الله وطاعة جليل كراة في سبيل الله اخذ في الاموال كما  
لجل لان العرب تعال على ما يحمل عليها السلاج قال ابو يوسف بيع الوقف ولا تملكه مما من حديث عمر رضي الله عنه  
ولا ان يبيط التاكيد والمقصود من الوقف قال ابو يوسف ان نفع الوقف بغيره وان لا يشترطها الواقف عليه  
على التاكيد فان قصده وصول الثواب اليه بوصول المنفعة او الخلعة الى الوقف عليه على التاكيد وذكر  
بقائه اصله وان كان العار فكانت العار بشرط مقتضى الوقف فان كان الوقف على عتق عتق من جهاله يكون  
العلم بالحرم لانه معين يمكن مطالبة وان كان على قضاء فلا يقدر على علمه وعلة الوقف قرب موالم  
فيجب فيها وان وقف داره على سكنى ولد فالعارة على من له السكنى لان الخارج بالضمن كمنفعة العبد  
الموصى بخدمة فان ابا وكان فقيرا اجرها القاضى وعمرها باجرها ثم اقرها هالي منه السكنى بكافية  
للمعين لانه لم يجرها فقوت السكنى اصلا فيقوت حقهم في السكنى وحق الواقف في الثواب ولا يكره  
المتمتع من العارة لانه يتلف حال نفسه ولا يكون بامتناعه راضيا بطلان حقه لانه في حيز القار  
ثم المحقق من العارة بقدر ما يبقى الموقوف على ما كان عليه وكذلك لو خرب بيتي كما كان لان بنك  
الصفة كانت غلته مصروفة الى الموقوف عليه فلا حاجة اليه الزيادة ومن له السكنى لا يجوز احرازه  
ما كنيته قال وما اثمهم من بناء الوقف والله صرف في عمارته مثل الحجر والحطب والقار والاشجار











لان القبض شرط في الهبة لما رويته وانما غير ممكن في المشاع ولو جوزناه لكان له اجبار الواهب على القبض  
 ولا يشترط فيكون اصله له وما لا يقسم الممكن فيه القبض ناقص فيكتفي به ضرورة ولا يلزمه الاجبار  
 على القبض يبقى الاجبار على المبالاة قلت المبالاة في المتافع ولم يتبرع بها لان الهبة صادقة العين لا المتافع  
 قال فان قسم وسلم جاز لان القبض لم يبق شيوع وقد كسر في دار ومثله الجزء الصريح والصف في الظاهر  
 الفقه وتزعم على خلاف وزعم في ارض لان اتصال هذه الاشياء كالشروع من حيث انه يمنع القبض وكذلك  
 لو هبة من شريك لا يجوز لعدم امكان القبض قال لو وهبه دقيقة حنطة او سنانا لبن او دها  
 في سبيح فاستخرج وسأله لا يجوز لان الموهوب معدوم فلا يكون لحلا للملك فبطل العقد فيحتاج  
 الى عقد جديد اما المشاع فيحل التملك حتى جاز بعده دون ذكره قال لو وهب انسان من واحد جاز  
 وبالعكس لا يجوز اقل الاول فلا تملكها او الموهوب له قبضها جملته فلا شيوع ولا امر الفقه  
 واما الثانية فذهب ابي حنيفة والشافعية ايضا لانها هبة واحدة والتمليك واحد فلا شيوع ولا امر  
 كالرهن مع اثنين ولا يحرم منه انة وهب من كل واحد منهما النصف لانه يثبت لكل واحد منهما النصف  
 في النصف الا شريهما لانه لو كان فيما لا يقسم فقبل احدهما صح في النصف فكان تمليكا للنصف  
 وانه شايع واقار الرهن فالمستحق فيه ليس ويثبت لكل واحد منهما كلاه وتامة مرة في الرهن  
 قال لو تصدق على فقيرين جاز وكذلك لو وهب لمهاو على غنيين لا يجوز وقال الجوز في الغنيين  
 ايضا لما مر والفرق لان حرم من اعطاء الفقير بزيادة هو واحد وسواء كان بلفظ  
 الصدقة او بلفظ الهبة وسواء كان فقيرا واحدا او اكثر والاعطاء للفقير بزيادة وجه الغنى والاشارة  
 وكان مشاعا والصدقة على الغني هبة لانه ليس من اهل الصدقة قال وقسم وهب جازية الاجرة هبة  
 الهبة وبطل الاستثناء لما تقدم ان الاستثناء انما يجعل فيما يجعل فيه العقد والهبة لا تصح في كل  
 فكذا الاستثناء فكان شرطها سدا والهبة لا تبطل بالشرط الفاسد لان الشيء عام اجاز العجز وبطل  
 شرط المعبر بخلاف البيع فانه يفسد بالشرط الفاسد لانه مسمى بغير شرط ولو خير لمطين ثم وهبها  
 لم يخر ولو اعتقد ثم وهبها جاز والفرق ان المدين لم يملك الواهب وانه متقبل بالام اتصال خلقية منع صحة  
 القبض كالمشاع وفي الحرف لم يبق ملكا له فالموهوب غير مشغور بحقه ولا متقبل به فلا يمنع البتة  
 ولو وهب جازية ان يعقبا او يستولدا او على ان يدرية او ذرية ان يرد عليه شيئا منها او يعقبه عنها  
 شيئا فالهبة جازية والشرط باطل لانها مشروط بخالف فمقتضى العقد فكانت فاسدة وانما لا تبطل الهبة  
 لما مر من المعاق المانعة من الرجوع في الهبة المحرقة من القرابة والزوجة والمعاوضة  
 وخرجهما من ملك الموهوب على ما سببه ان شأنه قال ويجوز الرجوع فيما يهية للاجنبي للعقد عم الواهب  
 الحق يهية ملائمتها فيم يفرغ عنها ويكره ذكر لانه من باب النسيان والدناءة وقال عم العابد في هبة

كالكلاب يعود في قبة شربته به فحساسته المفعول ودناءة الغافل وناويله لا يكون الواهب ان يرجع في هبة الا  
 فيما يثبت له لانه لا يحل الرجوع من غير قضاء ولا رض الا اولا فانه يحل له الرجوع في هبة الا  
 بين الحدتين فلا فان عوضا وزادت زيادة متصلة في نفسه او موات احدهما او خرجت من ملك الموهوب له  
 فلا رجوع اما اذا عوضه فلما روي من الحديث ولان المقصود من الهبة التقويض عادة وقد حصل واما  
 الزيادة كالسمن واللين والبناء والغرس والصنغ والغيطة فلا لا يمكن الرجوع بدون الزيادة ولا سبيل  
 للرجوع عليها اذ هو اجنبى من العقد واما الموهوب له فلا انتقال اليه وبقية التملك لم يوجد منه وصار بحاله انتقال  
 من مال حيوة واما اذا خرجت من ملك الموهوب له فلا تملكه انا اخرجها به بتسليمه فلا تملكه نفسه كالمكيل وفتان  
 الموهوب لا يمنع الرجوع بان انتقص قيمته او اتممته البتة او ولدت الحارثية لا يرجع فيها حتى يستخرج عنها  
 لانه ولو وهبه عبدا فثبت وزادت قيمته ثم شاع فنقصت لا يرجع لانه اذا دعه بدو وطلعت جثته ثم انتقص  
 بوجه اخر وهو شيعة فلا يرجع قال ولا رجوع فيما يهية الذي رجم تحرم او زوجة او زوج لان المقصود  
 صلته النكاح وزيادة لا لغاية بين الزوجين وفي الرجوع قطيعة الترحم والالفة لانهما تفرقت الوحشة والغنى  
 فلا يجوز صيانة للرحم عن القطيعة وابقاء الزوجية على الالفة والمودة وفي الحديث اذا كانت الهبة لذي رحم  
 تحرم لم يرجع فيها وسواء كان احد الزوجين مسلما وكافرا اشركا او كافرا لا يكره الرجوع وان وهب  
 اجنبية ثم تزوجها لم يرجع والمعتبر المقصود وقت العقد وان وهب لاجنبى وهو عبد له الرجوع وكذلك كان وهب  
 لجد اخيه عند ادخ رده وقال لا رجوع لانه الملك وقع للمولى فكان هبة للاح ولا الهبة وقعت للعبد  
 حتى اعتبر قبوله وروى والملك يقع له ثم ينتقل الى مولاه عند اخراجه من حاجته حتى لو كان مديونا لا  
 ينتقل الى المولى ولا صلة بينهما وبين العبد ولو قال الموهوب له خذ هذا بدلا عن هبتك او عوضها  
 او مقابلتها او عوضه اجنبى مستبرعا فقبضه سقط الرجوع لان هذه الاعطاف مع الماوضة وكذا  
 لو قال هذا مكان هبتك او ثيابها او كافا فانه اوجاز يترك عليه او يترك او يترك هذا عن هبتك او نصرة قد  
 عليه بدلا عن هبتك فهذا كله عوض وكله حكم الهبة فيصح بما تصح به الهبة وبطل بما تبطل به ويتوقف  
 الملك فيه على القبض ولا يكون مع المعاوضة اصلا وان انجفا عوضا في الهبة بان اعطاه شيئا ولو لم يقر  
 عوضا عن هبتك لا يكون عوضا ولكل واحد منهما الرجوع فان عوضه عن جميع الهبة بطل الرجوع في الجميع قال العوض  
 او اكثر وان عوضه عن نصفها فله الرجوع فيما بقي لان المتافع التقويض فينتقد بقلبه قال ولو استحق  
 نصف الهبة رجح بنصف العوض لانه ما عوضه بهذا العوض الا ليهل جميع الموهوب ولم يسلم  
 الانصاف فيرجع بنصف ما عوضه وان استحق بغير العوض لا يرجع بشيء وقال زهير في هبة  
 من الموهوب اعتبار بالعوض الاخر ولما انه ما استحق بعضه فله انما ما عوضه الا بالباقي وهو  
 يصلح عوضا عن الكل فلا يرجع الا ان يرد الباقي ثم يرجع لانه ما سقط حقه في الرجوع بقية العوض  
 الا ليهل جميع العوض ولم يسلم فله رده واذا رده بطل التقويض فعاذ حق الرجوع



وان لم يتحقق جميع الحروف بجمع بالهبة لما ثبت قال والهبة بشرط الحرفين يراعى فيها حكم الهبة قبل  
التحقق فلا يصح في المتاع وحكم البيع بوجه رعاية الخط والفق وصورته ان يهبه عبداً عما ان يقوته  
محدثاً لثوابه ولكل واحد منهما الاستناح ما لم يتقاهما كالهبة فاذا انتقاهما صار بمنزلة البيع يردان  
بالعيب ويجوز الشفعة وان استحق ما في يدها من ماله بجمع بوجه ان كان قايماً بقيمة ان كان هالكاً ولا يصح الرجوع  
الا بترتيبها او بحكم الحاكم لانه فضل في جرد فيه يختلف بين العاقل والبله ولا يلائم الالتزام العاقل وان  
ترتبها فقد بطر حقه فيجوز وان حكمت به بعد الحكم بالرد بضمير لانه ما نفع فيه حيث قبضه لانه  
وجه الصلوات العبري بجائز في العبري جونه ولو رتب بعد ما تروى في شرط وهو ان  
يجعل كاره له ثمرة فاذا مات تركه لغيره كما تقدم من الحديث ولما روي انه لم يأت في الشرط وبطل شرط  
العبري ولو قل داره لغيره سكن او نحو سكن صدقة او صدقة عارية او عارية او هبة سكن او سكن هبة  
فهو عارية لان ذكر المنفعة وهو السكن حقيقة في العارية لان العارية في ملكك المنفعة في حتم الهبة واللعن  
للحقيقة اولى ولو قل هبة سكنها فهي هبة لان قوله يسكنها مشورة وتنبيه على المالك بعود وليس تفسير  
بخلاف قوله سكن قال الرقبي باطل في ان يقول داره كبرقي ومعناه ان مقتضى له وان مقتضى  
لي وان مقتضى كانه كل واحد منهما اوجب فصرحت الاخر لما روي في شريح ان النبي عز وجل العبري ورد الرقبي  
ومراده الرقبي من الترتيب اما من الارقاب ومعناه فيه داري كرفا تيجون وهو محل حديث جابر بن عبد الله  
اجاز العبري والرقبي الا انه لم يخل فلا يثبت الهبة بالشكر عارية وقال ابو حنيفة في الرقبي جاز في الحديث  
جابر ولا قوله داره كبرقي وقوله رقبى شرط فاستد فلا تبطل الهبة ولها حديث شريح ولا تعلق  
المالك بالخط فلا يصح واذا لم يصح يكون عارية عند هلاله فينتفع اطلاق الاستفاد به ولو قلاد جميع مالي  
او كل شيء املكه او جميع ما املكه بغيره فهو هبة لان ملكه لا يصير بغيره الا بملكه ولو قلاد جميع ما يبيع  
او او يبيع التي لفلان فهو عارية لاجاز ان يكون المقتضى له وهو يد المقتضى به ويتسبب اليه  
قالوا الصدقة كالهبة في جميع احكامها لانه تسبغ الا انه لا رجوع فيها لان المقصود منها الثواب وقد فصل  
وكذا الهبة للمخبر ان المقصود الثواب وكذا لو تصدق على غن لانه قد يملك منه الثواب بان يهبه  
على النفقة كثر عيال لانه ذكر انه غير بالصدقة عنها قال ومن نذر ان يتصدق بماله فهو عارية حسن قال  
الزكاة لان ايجاب العبد محتبه بايجاب الله تعالى والصدقة المضافة لا تملكه ولا تملك  
الزكاة فلا تملكه من اموالهم صدقة فكذلك ايجاب العبد في تصدق بالذهب والفضة وغيره والحق  
والسود والغلن والقرن والعشرة والارض العشرية خلافاً للمحذر لانه الخالب في العيشة  
العباد تخرج لا يجزى على المكاف فكانت في معنى الزكاة لا يتصدق بخير ذكره من الاموال لانها  
ليست اموال الزكاة وقال زفر بنيت في جميع ماله وهو العيشة محلاً بجموع اللفظ وجوابه ما روي  
ان يتصدق بملكه فهو عارية على الجميع ماله وذكر الحاكم الشهيد انه والاقاويل والاستحسان لان ذلك

والملك سواء ذكره فذكر النبي عنهما قال ابو يوسف فرق بينهما وقال الغطفة المالك عرقاً والاول يصح لان الشرح اما اضاف  
الصدقة الى المال لا الى المالك ذكره يجب تخصيص المال بغير الملك على نحو ما لم يكن له سوية مال الزكاة الزمة لفظ  
بالحرف والاحكام ويسكن ما ينفقه تحت يتسبب في يملك ما املكه لانه لو تصدق بالجميع احتاج ان يسأل  
او يوعى موجعاً وانه ضربه فاحش فيملكه فذكره جندة في ملكه لغيره ولو لم يقدره بشيء لان الناس يحتلفون  
في ذلك بخلافه انما المنة في المتقاتل فالحاصل انه يسكن مقداراً كثيراً ينفقه ان يقدر على ادائه مثله ولو  
قال داره في المساكين صدقة فليهبه ان يتصدق بها وان تصدق بغيرها اجبر ولو قال الاخر كل ليصل الي  
من ماله فليكن ان يتصدق به فهو هبة شياء فليهبه ان يتصدق به ولو اذن له ان يأكل من طعامه لا يتصدق  
به لان الاباحة لا يملكه الا بالاكل ويجوز ان يملك المتصدق **كتاب العارية**  
ومما مشتهر من التعاريف وهو التناوب في المتاع بين الناس تداوياً وتبديلاً في المعقد به لانهم يبدلون  
العين ويبدلونها من يد الى يد ومن العريضة وهي العينة الا ان العريضة اختص بالاعيان والمعادنة بالانواع او سميته لتعريف  
عن العريضة في عقد شئ شري في شئ روي الهبة لما في قضاء حوائج المسلم وتزويد الشرح في الاصل والفقهاء في اعيان البر  
والنقوى والقائم لانزال الله في عون المسلم ما دام المسلم في عون ابيه ودم تقاعاً منه فالا يجوز للماعون ان يعاري  
من القدرة انما هو بوجه وقدم العارية مردودة ويستعار ماله من عامر صفوان ولا ان التملك لوجان يعوض بغير عوض  
الاعيان قابلية للتدوين بالبيع والهبة فذكر المتافع بالاجاز والاعان قالوا هبة المتافع وقال الاكرشي بالاعان المتافع  
حتى لا يملك المستعير اجازاً في ملكه لانه لو ملك المتافع لملكه لاجازتها والا فاصح لان المستعير لم يبيع ولو كانت  
اباحاً لما ذكره كركم ابيج له الطعام ليس له ان يبيعه لغيره ولا العارية مستقنة من العريضة وهي الهبة وانما  
لم يخل الاجاز لانها تخليق مؤقت يتعطل حقه عنها الى انتهاء المنة والعارية يتم تملكه على وجه لا يقطع عنها شاة  
فلوجاز الاجاز يلزم المغير من المضرب ماله وليس ماله في فلا يجوز او نقول الاجاز اقوى والزمن من الاعان  
والله لا يستعير ما هو اقوى منه قالوا ولا يكون الا فيما يتفق به مع بقائه عينه اعلم ان الاعان نوعان حقيقة ومجاز  
فالطريق اعان الاعيان التي يمكن الانتفاع بها مع بقائه عينها كالشوب والدار والعبد والذبيحة والمجاز اعان المال كانه  
الانتفاع به الا بملكه كالدراهم والذباير والمكبد والموزون والعديد المتقارب فيكون اعان بصورة قرضاً  
مع لانه رضى بملكه ببدل فكان تملكاً ببدل وهو العرض ولو استعاره ماله لم يبيع به ما يميزه او يميز به ما يميزه  
ليس له ان يتعذر ما ستم من المنفعة ولا يكون قرضاً كاستعارة الخيل فلا يملكه امانة لا يبيعها من غير عينة ولا عام  
ليس على المستعير غير العمل ضمان ولا تفرقة من يملكه لوجه الضمان لان اللفظ يخطئ عليه في المتافع  
بغير عوض لغة وشرعاً لما ثبتا فلم يكن متعدياً وتاويل ما روي انه عام للمعارف وروى عن صفوان فقال  
اغصبتاً تأخذها بالخذ فقال لا بل عارية مودعة مضمونة بما وجبته الزمة مضمونة الرد فوفيقاً بين  
الحديثين بالغدر الممكّن قالوا ويصح بقوله كركم لانه صرح فيه واطعن كركم في قوله لا  
فيه واخذ مشكراً العبد لان منفعة العبد حرة متعة وقد اذن له في الاستخدام ومثله في الشرع  
على هذه الآية اذا لم يرد بها الهبة







رفع الظلم وذلك بما ذكرنا ويزيد في مكان غصنه من القيمة يتفاوت يتفاوت إلا ما كان والاعدل ما ذكرنا  
قالوا فان هكذا هو متاع فقله فلا تفتد بما مثل ما اعتدى عليكم وان الشئ اعدل لوجود المالك والغير  
وان لم يكن مثله كالمجور والعدو المتفاوت والمذموم فقله فقيمة يوم غصبه لان القيمة تقدر مقام  
العين من حيث المالية عند تعدد المالك وفعلا للظلم وايضا الحق في المتخذه بقدر الامكان وسواء عجز  
عن ربه بفعله او فعل عين او بافتسار وية لانه السبب فيه فعل في ضمانه وان نقص ضمن النقصان اعتد  
للجزء بالكل واما الشئ الذي لا تقطع بغير قيمته يوم القضاء عند المخرج وهو قال ابو يوسف يوم الغصب قال محمد  
يوم الانقطاع لان الواجب الشئ في القيمة بالانقطاع فيه غير يومه ولا يكون ربه انما لا تقطع الحق بزيادة  
القيمة فتعبر قيمته يوم الغصب اذ هو سبب الموجب ولا في حرمه ان الانتقال بقضاء القاض لا بانقطاع حقه  
لولا خصاصه عادا المثل وجب فاذا قضى القاض بغير القيمة عنده بخلاف قول القضاة لانه سبب يوم  
مضروبه وجوب السبب هو الغصب فيعبر بغير قيمته عند السبب قالوا ان ادعى المالك حقه الحاكم مثله يعلم  
انها لو كانت باقية اظهر ما لم يغير عليه بغيره لان الظاهر جازها وقد ادعى خلافه ونظير اذا طرب يقين  
المبيع فادعى الافلا سرور من العجز فاذا حصة المدة المذكورة قضى بالبدل لما مر قالوا والحق في القيمة قول  
الغاصب بحسب قيمة لانه يترك الزيادة وان اقام المالك البيعة على الزيادة فغيرها لانها حجة مؤثرة قالوا فاقض عليه  
عليه بالقيمة ملكه مستبدا ان وقت الغصب لا تقابل للنقل من ملكه الى ملكه وقد ملك المالك بدله فيملكه الغاصب  
المبدل لئلا يفتح البدل والمبدل ملك واحد فحق للضرر عنه ويسلم له الاكتساب الشرعية ولا يملك الا ولا خلاف في جبر  
فوق الشبهة الاكتساب الاثر كان ولا المذموم والمكاتب قد يروى مكاتب ولا يكون اكسابا ما يدرى او مكانا قال  
فاذا ظهرت العين وقيمتها اكثر وقد ضمنها بشكولها او بالبيعة او بقول المالك سلمت للغاصب لانه ملكه بغير  
المالك حيث ادعى هذا الغدر وان ضمنها بيمينه فالملك ان شاء الله الغصان وان شاء واخذ العين وبقا العوض  
ما رضى به وانما اخذه العجز عن الوصول الى كمال حقه كالكره وكذا لو ظفر وقيمتها مثل ما ضمن او اقل لانه ابر  
حيث لم يعط ما وعده فيثبت له الجور قالوا ويضمن ما نقص العتق بجعله ولا يصح منه لو هلك وقال محمد  
يضمن العتق والغصب وصورته ان من سكت دار عيني او زرع ارض غنوه بغير اذنه بخراب الدار او عرق  
العتق لم يجد انه حقق اليد العارية ويلزم من ذلك رد المال ملكه لان اجتماع اليمين في محل واحد  
في زمان واحد حال فحق الغصب ولان كل حكم يتعلق بالنقل فيما ينقل يتعلق بالعلية فيما لا ينقل  
كرد فعل المبيع في ضمان المشتري ولم اقله من غصب شجرة من ارضه فقدر الله تعالى من سكره حنين النبي لم  
ذكر الجور في غصب العتق ولم يذكر الضمان ولو وجب تركه ولا تصرف في المالك لان العتق لم يزل عن  
مكانه اذ كان بيد المالك ثابتة عليه والتصرف في المالك لا يوجب الضمان كماله منعه عن حفظه ساله حتى هلك ولا  
مالا يجب القطع بسببه لانه يتعلق به ضمان الغصب كالخمر واما اذا هدم البناء وحرق الارض فيضمن لانه وجد  
منه النقل والحق بل وانه الاطلاق ويضمن بالانتلاف ما لا يضمن بالغصب كالخمر وما اهدم يسكنه  
فقد تلف بفعله والعتق يضمن بالاتلاف وان لم يضمن بالغصب ولانه تصرف في العين فان نقصت بالمرأعة

يضمن النقصان لما مر وياخذ من المالك ويتصدق بالفضل معناه ياخذ من الزرع ما اخرج عليه  
من البذر وغيره ويتصدق بالفضل وكذلك المودع والمستعير اذا تصرفا وتناصدا بالفضل  
وقال ابو يوسف رضي طيب له الفضل لانه حصل في ضمانه للملك الاصل ظاهرا فان المضمونات تمكيد بالاداء  
الضمان مستند على ما تقدم ولما اذ حصل ان حصل بسبب خبيث وهو المتصرف في ملك الغير  
والفزع يحصل على صفة الاصل والمالك الخبيث سببه لا يتصدق به ولو صفة في حقه نفسه جاز  
ان كان غنيا يتصدق بمثله وان كان فقيرا لا يتصدق ولو لم يلق المالك الغاصب في بلد الغصب فطالبه  
بالغصب فان كان ذكرا لم يرد ما يملكه فيها اليه لانها مثنى في جميع البلاد وان كانت عينا وهي قايمة في بلد او  
بقتلها اليه ان كانت قيمتها في المضمون سواء لا تدل على ضرر فيه على المالك وان كانت قيمة اقل من بلد الغصب  
فان شاء واخذ وان شاء واخذ وان شاء اطلبه بالقيمة وان شاء صبر لياخذ في بلده لان نقصان السيرة بقله  
فيبقي المالك بخلاف تغير السيرة في بلد الغصب لانه لا يصنع بل بقله التبعات وان لم يكن في بلده وقيمة  
اقل فاما ان شاء واخذ مثله ان كان مثله او قيمته ببلد الغصب او بصبر لياخذ مثله في بلده وان  
كانت قيمته هنا اكثر فالغاصب ان شاء اعطاه مثله او قيمته لانه هو الذي يتضرر بالدفع وان كانت  
القيمة سواء فللمالك ان يطالب بالمثل لانه لا يصرف على احد ولو غيب في بلد الغاصب ربه مع قيمته  
النقصان فيفقوتم صحيفا ويقوم وبه غيب فيضمن ذكر هذا في غير النوبات لان الجور  
قيمة فيها فاما الترويات ان شاء واخذ بعينه وان شاء صحت قيمة صحيفا من غير جنسية وتركه  
لان الجور لا قيمة له عند المظالمه بالجنس على ما عرفت وانية الضم والخصاص ان بيعت وان  
الترويات وعده لا ولو غصب عينا فصار زبينا او عسيرا فصار خلا او رطيا فصار ثمر المالك ان  
شاء واخذ بعينه لا يجر وان شاء ضمنه مثله ولو غصب عيدا او جارية صغيرة فكبيرا خله فلا يضمن للغاصب  
من النقرة قالوا من وجع غير ماله فهو احق به ولو كان شابا فصار شيخا او شابة فصار عجوزا  
ضمن النقصان والامثل والعرج وذهاب السمع والبصر ونسيان الحرفة والقلة والاباق والسراقة  
والجنون والزنا عيب يوجب النقصان ان حدث عند الغاصب ضمنها قالوا وان غير الغصب يوجب  
الغاصب حتى قال اسمعوا اكثر منافعه ملكه وضمنه وذكر كذا في الشاة وطبها واشترها او قتلها  
وطحن الحنظل ونحوه وخد الدقيق وجعل الصغار نية والتدبير بها والبناء على الشاة والبن وعصر  
الزيتون والعنب وغسل الفسح ونسج الخرز الوجبة انه استعمل ملكها من وجه لغوا صولها المقاصد  
تبدل الاسم وحقق في الصفة قائم من كل وجه فترجى اياها فان من وجع بخلاف ما اذا دج شاة وسطحها لان الاكم  
باني ولا يفتح به حرمه يود بذكره لعله لم يمش في الشاة المذمومة المصلحة بغير رضا صاحبها اطعمه الانسان او  
على ذوال ملك المالك وحرمه الانتفاع قبل الرضا ولان اياحه الانتفاع قبل الرضا ففتح باب الغصب ونحوه



وهيمنة مع الحرمة كالبيع الغائب اذا ادعى بطلان او براءة المالك جاز له الاستغناء به لانه صار راضيا  
بالبراء واخذ البطلان والقياس ان يجوز له الاستغناء قبل الاداء ولو لم يقر له الزيادة وهو رواية عن ابي حنيفة لانه  
ثبت له المالك فيجوز له الاستغناء ولهذا جاز بيعه وهيبته ومنه ان يورثه انه يزول ملكه المالك عنه لكنه يبيع في بيعه  
وبعد الموت هو الحق به من باقي المهر ما وجد في المهرية واللين ان صرح المالك صان مخبر بالقيمة  
وضر الغاصب بالهدم لا يغير فكان ما قلناه رعاية الجانيين فكان اوله ولو غصب خيطا فاطمى به  
عليه او امته او لوجاه فدخل في سجينه افطع ملكه المالك في الضمان بالايجاع ولو غصب ثوبا فقصه حرام  
او ثوبا او ثوبا او ثوبا فدخل في سجينه افطع ملكه المالك في الضمان بالايجاع ولو غصب ثوبا فقصه حرام  
استهلك بصنعته من وجده بالكره فاته بعض المقصد ولا يوجب له العين باقية من كل وجه نظر في افعال  
الملك والقيمة والوزن وحريان الزيادة والصناعة فيها غير متعومة بل هي اقل القيمة لما اعتد الخالفين  
بالجنس قاله مخرق ثوب غيره فابطل اقامة منفعة ضمنية لانه استهلك مع حكم اذا عرقه فاذا ضمت  
جميع القيمة ترك الثوب للغاصب الجانيين البطلان في ملك واحد وان استهلك الثوب فتمت النقصان كقائه  
العين وبعض المنافع وان كان خرقا قليلا يضمن نقصانها لانه لم يمتد شيئا بل عينه واختلفوا في العيب  
الفا حش قيل هو ان يوجب نقصان ربع القيمة فان ادعى قبل ما يمتد به نصف القيمة والنقصان  
ما يمتد به بعض النافع والغير ما لا يمتد به شيء ومنه المنفعة بل يدخله نقصان عيب قاله من رجع في غيره  
او قطع يد اقامته المالك ضمت نقصانها واخذها وان شاء سلمها وضمت قيمتها لانه انكسر من وجه  
لثوبه بعض المنافع من اللين والتسل وغيرهما وبخاء البعض وهو الاكل فيثبت له الخيار كما في  
الثوب في الخرق الفا حش قاله في غير ما كثر في الحكم يضمن قيمتها بقطع الطر في لانه لم يمتد ملكه من كل  
وجه ولو غصب دابة فقطع رجلها ضمن قيمتها وروى هيثم ان اخذها المالك لشيء له وان شاء تركها  
واخذ القيمة عند اوجدها كما في حجة العيب وخلافهما وان قلع عين الدابة فعليه ربع القيمة  
انقصان وقيمة النقصان قياسا ووجهات الحسن عز اوجدها وقائه حين يرتد في او بطل الوعد  
عليه ربع قيمته وكذلك ما يعل عليه من البطلان واللين ولا يعل عليه ما نقص وقاله الجامع الصغير في  
غير بعض الجرد وجزوه ربع القيمة وفي غير شاة الغصاة ما نقصها والحمل والطيور والدجاج والكلية  
ما نقصه وقال ابو يوسف عليه ما نقصه في جميع المهرات بالشاء ولما ارى ان يرد في غيره في الدابة  
بربع القيمة وكذا في غيره ولا يضمن له المصلح للحمل والركوب والعمل ولا يقوم هذه المصالح الا ببيعة العين فيها  
وعين المستعمل فصار اربعة اعيان فيجب في احدى ربع القيمة كما قلناه في احدى الاهداب وربع الدابة لما  
كانت اربعة قاله ابن بزي في ارض عيسى او غرس لزمه قلعهما ورد ما على ما يمتد في الايجاع قاله ابن  
ابن حريق قاله في حق ولا يشعل ملك الغير فيؤثر بغيره دفعه الظلم ورد الحق الى مستحقه قاله ابن  
غصيب ثوبا فقصه او سلبه فله ربع قيمته فانما كان شاء اخذها وتزويد المصبيع والسويقي

وان شاء اخذ قيمة الثوب ايضا ومثل السويقي وسلمها لانه ذكر رعاية الجانيين على ما تقدم وصاحب  
الثوب صاحب الاصل فكان الخيار له وقاله الاصل بحجة قيمة السويقي بناء على انه يغير بالقليل فلم يضر  
مثليا وسأه هربا مثالا القيم القيمة مقامه واللين ان كانا شاة وقالا بوجده عند السواد نقصان قيل  
اختلاف عصب زمان وقيل ان نقصان السواد فهو نقصان **فصل** في رد الغصب اما ان مقتضاه كانت  
كالتمتع والمحال واللعن او منفصلة كالولد والعرق والشرع والنفوق واللين لان الغصب لم يرد عليها  
لانه ازاله ببدل المالك باثبات يله ولم يوجد فلا يضمن لان ضمان الغصب ولا غصب محال ويضمنها بالتودي  
بان التلغ أو اكله او ذبحه او باعها وسلمه بالتمتع بعد الطلب لان الملك ثابت للغير وقد تغدى فيه فيضمنه  
لما مر وان طلب المتصلة لا يضمن بالبيع لان الطلب غير صحيح لعدم امكان رد الزيادة بل ان الأصل وقاله  
يضمنها بالبيع والتسليم كالمنفصلة ولا يوجب رد سبب الضمان اخراج العمل من ان يكون منتفعا به في حق المالك  
ولم يوجد هناك الزيادة المتصلة ما كان منتفعا به في حق المالك لعدم يده عليها فلا يجب الضمان ولو زادت  
قيمتها فعليه قيمتها يوم الغصب لا غير لانه يوم سبب الضمان على ما تقدم قاله ما نقصت الجارية  
بالولادة مضمون لغوات بعضها وتجبر بولدها وبالحرقة لا لعدم النقصان حكما ولان العلق  
الولادة سبب للزيادة والنقصان فلا يوجب الضمان كما اذا سقطت سببها ثم بنت او هزلت ثم شمنت  
او ردت ارضا ليدفانه فيجب له نقصان القطع كذا هنا وصار كفن المبيع وان لم يكن بالولد وقاء الجبر بقدر  
ضمنه الباقي والعرق كالولد لانها قائمة مقامه لوجوبها بدلا عنه ولو ماتت وبالولد وقاء بقيمتها  
لا شيء عليها هذا الصحيح لانه ما ضمنها يوم الغصب ملكها من ذلك الوقت فتبطل ان النقصان حصل  
على ملكه فلا حاجة الى الجاني قاله منافع الغصب غير مضمونة استوفاه او عطلها او شغل لعدم ورود  
النقصان عليها لانه ما ازال عنها المالك لعدم وجودها وقت الغصب ولا ما ازاله بينها وبين الاعيان  
لبقاء الاعيان وهي لا يبق في زمانين ولا زمان غير متعومة وانما تقوم بالاجاز ضرورة ورود العقد  
عليها ولم يجد ويضمن ما نقص كاستهلاكه بعض اجزائه قاله من استهلك خنزا لذي او خنزيرة  
فعليه قيمته ولو كانا مسلما فلا شيء لقوله لم انكر كرم وما يدينون وانهم يدينون بما يدينون بالخمر والخمر يبر عندكم  
كالخمر والشاء بل من انفس الاموال عندكم وقاله من اذا قتلوا يدين بالخمر فاعلم ان لهم ما للمسلمين  
وعلمهم ما على المسلمين الثمنين بالتلفي ما يعتدونه والا فكذلك يكون للذمي بخلاف المسلم لانها ليس المالك  
في حقها أصلا وحرمته بدلها عليه كغيرها والخمر وان كان مثليا فالمسلم عني من تملكه فوجب القيمة اما الرقوا  
فخرام عندكم وهو مستثنى عن عند الذمة قاله ويجوز كسر المعاري في قيمتها غير التماسه كانت للمسلم  
او ذمي كالتطير والبطل والذبي والمزمار والخنزير والعود ونحوها ويجوز بيعها وقاله لا يضمن ولا يجوز بيعها لانها  
أعتد للمعاصي فلا يضمن كل شيء متلفا يمسك في رقبته انتهى عن المنكر وانه مما يورث شره فلا يضمن  
كله في القايح ويل او يلا وجده انها اموال صالحة للاستغناء في جهته مباحة وتصلح للمال الاجل في الاستغناء



بفعل فاعل مختار فلا يستط التقوم وجواز بيع الامانة على المذنب وصار كالجارية المغنمية ويجب قيمتها الجارية  
 الامانة كجارية المغنمية والكثير المنفوح والخاصة والذكر المتعاقب والعبد الصبي فانه يجب فيها غير ما قبل هذه  
 الامور كذا هذا ولما اخرجنا بالامانة على ما قبل منفوشة ضمن قيمته غير منقوش لان المنقوش التاخر اهرام غير  
 منقوش وان كان مقطوع الزمان ضمن قيمته منقوشا لا غير حرمة والتاخر على الباطن غير حرمة فيجب قيمته منقوشا  
 ولو غصب لولا فلكاه لولا كراهية ما اخذ منه بين يديه فاكله وهذا يعلم به يرى من الضمان لانه اعادة الشيء  
 الى يديه وقد تمكن من التمتع فيه حقيقة فبشرائه بالشرع هو قوله نعم على البهائم ما اخذت حتى يبرء ولو جاء الغاصب  
 بقيمة المقتصد الا انك قد قبلها الجبره فاعلم على قبولها فان وضعها في حرج يري وان وضعها بين يديه  
 لا يبرأ في الجحافل ما اذا وضع المقتصد بين يديه حيث يبرأ لانه الواجب في العيون رد اذ اذنه يفتقر  
 بالتحليل وروى بسامعة عن محمد بن القاسم ان ياخذ المال من الغاصب واصرفه اذا كان المالك غايبا لم يفتقر عليه فان جاء  
 وجاء المالك فله ان يعرض الغاصب السارق ويبرأ ياخذ القاص لان القاص التفرغ في مال الغائب فيما يوقد الى حفظه لان  
 يرجع الى ابدن حقوقه ولو حل دابة او قتيده او فوج فقصة وفيه طيور لم يعن لانه تغافل بين فعله والتفت  
 فعل فاعل مختار وهو ذهاب الدابة والعبد وطيران الطيور واختيارهم صحيح وتركهم متصور والا اختيار  
 لا يستعمل لعدم العقل الاستدلال فيكون ما يملكه وان كان معدوم العقل فيضاق التفت الى المباشرة  
 دون الشيب كالحاخر والرافع ولو حل قدر في وفيه دهن فسأل ضمن لانه تسبب لتلفه بان المالك  
 ولم يتغافل بينه وبين التلف فعمل ما قبل مختار ولو كان جامدا ففسقه فزاد بالشئ من سأل لم يضر لانه  
 الجاويد يستمر بنفسه لا بالزوق فلم يكن الشقاق اذ اقام ما يبيع بالشئ لا بفعله ذهب ذابته حل  
 ليلا او نهات بغير ارادة صاحبها ففسدت نزع رجل لاصفاه عليه لانها ذهبت باختيارها وفعلا هذا  
 قاله ادم الحميداء جاز وان ارادها ضمن رجل وجدة زعمه او دابة ذابته فاخرجها فهلك او اكلها الذي  
 لم يضمن نفس عليه محمد في المشتري قالوا والصحيح ان اخرجها ولم يفسدها لم يضمن لانه لا يملك الاخراج  
 وان ساقها بعد الاخراج ضمن رجل دخل دابة في دار رجل فاخرجها صاحب الدار فهلكت لم يضمن  
 وان وضع ثوبا في دار فدمى به فضاغ ضمن لان الثوب لا يضر الدار فكان الاخراج اطلاقا والارادة تصرف  
 بالدار فلم يكن الاطلاق **كتاب احياء الموتى** الموتى لا ينفع

وقالوا لا يشترط لقوله من احياء ضامته فهي له وليس لعرق ظلم حق ولانه مباح سبقت يده اليه  
 كالتصديق ولا يقع ربح ليس للارادة الاطاعت به فتنق قاصيه والملازمة في المباحات الا ان الخطب والاشيش والاشيش  
 بالحدوث فبقى الباقي على الاصل وحيثما تحول على الاذن انقوى فخصوصه في توقيفها ولانه ومن لا يريد المسلمين  
 بالقتال والعقوبة فيكون غنيمته فلا يحل لاحد بدونه اذن الامام كسائر الغنائم والسلم والذبي سواء لان الاحياء  
 سبقت اليك فبستقوا ان قيمتها لا ياسباب ويجب فيها العشرة على السلم والمخرج على الذي لانه ابتداء وضع  
 فيجب على كل واحد ما يملك به وان ساقه بماء الخارج يعتبر بالماء والاحياء ان يمتني فيها بقاءه او ينزع فيها فياخذ على  
 يجعل للارض مساة ويجوز ذلك ويكون له موضع الساق والزرع دون غيره وقال ابو يوسف ان عمر اكثر من نصف  
 كان احياء لم يجرها وان عمر نصفها له ما عروا في الباقي وذكر ابن سماعه عن عمر بن الخطاب ان عمر اكثر من نصف  
 البراءة فحقا احياء فزرع او لم يزرع ولو شق فيه النهر لغير احياء الا ان عمر بماء فيكون احياء لا يجوز احياء  
 واقرب من العاصم لم يمتها ومن احيى امواتا من احياء احياءه الا بصفة على النفاذ ففطرته الاولة الارض  
 الاربعة لتعجزها وما ذكر عمر بن الخطاب ومروان بن الحكم فخرهما اخر فخرهما في الشاق لان الاول ملكا لثقلها لا لوقتها  
 وقبل في الاول وهو الاصح لانها ملكه بلام المكرمة الحديث قالوا من حفر بستانا ثلاث سنين فلم يزرعها دفعها الامام  
 اليه لانه لا يزرع ليس باحياء والامام دفعها لتخصيل مصلحة من العشر والخراج فاذا لم يحصل دفعها الى غيره  
 ليحصل وبسبب تعجز الجاهلين احدهما من العشر وهو المتع لانه منع غيره عنها الثاني بظهور الاحجار وحولها تعليمها  
 لحودها والثاني بغيرها فخرها اذ هو التجيزان عليها بعلامته بان وضع الحجارة او عرس حولها اعضاها باسطة او طلع  
 الحشيش او اخرج الشوك وخوفاته تعجز وهو كليا لم يزرع احياء ولهذا الواجب على غيره قبل ثلاث سنين ملكها  
 لا احياء بانها لا تستعمل على احياء ولو عقد جاز العقد والتقدير ثلاث سنين مروي عن عمر بن الخطاب قال ابن ابي اسحاق  
 مبيعة فخرها له وليس له بعد ثلاث حق قال ومن حفر بستانا في موافق فخرها اربعون ذراعا من كل جانب للناسخ والعطن  
 عند اربع مائة من ارضان يحفرها حريمها منع لانه الارض الرخوة يتحول الماء الى ما تحفر دونها فيؤدي الى اختلال حقه  
 ولانه ملك للحريم لانه ملك من الانتفاع به وذكر عمر بن الخطاب وقال ابو يوسف وحدها مائة ذراعا كانت للناسخ فستون لحديث الزهري  
 ان النبي قد قال حريم العين خمسمائة ذراع وحريم بين العطن اربعون ذراعا وحريم بين الناسخ ستون ذراعا ولانه  
 تحتاج فيها الى كسب الرزق بكتلتها وقديس لول الرشاء وبين العطن ويستفي منها بيده فكانت الحاجة اقل  
 والواجب رده من حفر بستانا فخرها اربعون ذراعا عطا لما شئ من غير فصل ولان الحقائق للزعم على خلاف  
 القياس لانه غير موضع الاحياء والول الحفر وانما تركاه في موضع انفق الحديث واختلفنا فيه ببق على الاصل ويمكنه  
 ان يدور لانه حول البئر لا في الخارج الى زيادة مسير وقال ابو يوسف جعل في حديث الزهري مائة ذراعا حريما  
 لانه الجبل لانه يترك ما اذاع الامم رجعين ولو احتاج اليه سبعين يترك الجبل اليه فكان له من الجبل لانه يحكم وذكره الزهري  
 عن محمد بن ابي حريم بين الناسخ بقدر الجبل سبعون كان او اكثر والعطن مائة ذراعا الجبل لعظمت الاول  
 فخرها على عواطن اذ تسعيت ويرك عند الجبل انفعال الى الشرب والنواضح الا ان الذي يستفي الماء والواضح

مطل



وفي الحديث كل ما يسقى من الزرع ينفع في نصف العشر قالوا وحرم المعين من كل ما ينفع خمسة ذراعا  
ما سبق من الحديث وان العين يستخرج الزرع فلا بد من موضع حوض يجمع فيه الماء وساقية يحري في الماء  
الى المزارع فالحاج الى مسافة اكثر من البير قالوا الغنائة عند خروج الماء والعين وقيل قبل هو مقوف  
الى ما يرام لان لا بد للغنائة من الزرع الملقى عليه مالم يظهر فاذا ظهر فهو كالعين الغنائة قبل هو مقوف  
اما علي قول الجرح فلا يحرم للغنائة الم يظهر الماء لانه من مظهر فيعتبر بالنسب الظاهر ولا يحرم مظهر  
ولا عند الجرح من اذ كان في ملك الجرح الابينة وكذا الحفرة في ارض موات لا يحرم له خلافا لما وقال المحققون  
من مشايخنا للهرج من بعده ما يحتاج اليه لائق الطين ونحوه بالتحاق ثم قال ابو يوسف حرمة مقدار ارض  
نصف النهر من كل جانب لان المحتسب الحاجة العالية وكل بقعة تراه الى حافته فيكون ماذكرنا وقالوا في  
جميع النهر من كل جانب لانه قد لا يمكن القاء الشراب من الجانبين فيحتاج الى الغاية في احدهما فيقدر في كل طرف  
ببطن النهر والموضع على هذا الاختلاف لم يأت الا انتفاع بالنهر لا بالحرم لانه يحتاج الى الشيء فيقتل الماء ولا  
يكون ذلك عادة في بطنه والى القاء الطين وان يخرج بقله فوجب ان يكون كحريم البير وله ان الحريم  
يختلف القياس ما تتركه في البير بالحديث ولان الحاجة في البير اكثر لانه لا يمكن الانتفاع بما به دون الحريم  
قالوا لو حرم من سيجو في ارض موات فمنها من كل جانب خمسة اذرع ليس لغيره ان يغرس فيه لما روي ان  
رجلا غرس شجرة في ارض فلاة فناء آخر واراد ان يغرس شجرة الى جانب شجرة فشاكا الاول الى رسول الله  
فاخذ ابوخذ من شجرة جريفة فذرع فبلغ خمسة اذرع فجعله لانه عم الحريم من كل جانب خمسة اذرع  
واطلق للاخر فيما وراء ذكر قال في المحيط هذا حديث صحيح يجب العمل به قال وماعدل عند  
الغرات ودجلة فيجوز احياؤه ان لو حقل عود البه لانه كالوات وهو في الامام اذا كان يكون حرمها عام  
وان احتل عود لا يجوز الحاجة العامة اليه **كتاب الشرب وهو النقي**  
من الماء للارض وغيرها قالوا استحق لها شربا وكذا شربا يوم معلوم قالوا وقسم الماء بين الشرب والطيرة  
ونعشهم وانما ينعشون في ارضهم عليه وتعامله الناس الى يومنا من غير تكليف وهو خمسة باعتبار  
الحق دون الملك لان الماء غير مملوك في النهر والعمامة فانما هي اعتبار الحق كقسمه الضايف قال ويجوز دعوى  
الشرب بغير ارض الحسب كالجوار ان يكون الشرب حقا ليدون الارض بان اشترى الارض والشرب  
غرام الارض بقي الشرب او ورثه وقد يملك يلاوت مالا يملك بالبيع كالتقصيص والمخز واذ شهدوا بشرب  
يوم من البير لا يقبل اذ لم يجعلوا من لم يوم ولو ادعى ارضا على شربها منها فشهد له بالارض فقه  
بها ونحوها من الشرب لان الارض لا تنفك عن الشرب ولو ادعى الشرب وحده فشهد له به لا يقض  
يشي من الارض قال ابو ذر ويوصى بمنعهم دون رقبته لانه حق مالي فيجوز في الارض وجهالة  
الموصيه لا تمنع الوصية لان الوصية من اوسع الحقوق حتى جازت للعدوم والمعدوم قال ولا يباع  
ولا يوهب ولا يتصدق به لغيره الخليفة وعدم نقص القبض ولانه ليس بمنقوض حتى لو سقي بغيره

لا يمن ولا يبيع مظهر وتجب مهر المخلو ولا بد له من الخلق حتى يرة ما قدمت من المهر ولا بد له من الصلح عند دعوى  
الملك ولا في القصاص ويسقط القصاص وتجب الدية والمياه انواع الاول ما هو البير وهو العلم لجميع الخلق الانتفاع  
المنفعة وسقى الارض وسقى الانهار لا يمنع احد من شيء من ذلك كالانتفاع بالشمع الهراء واثبات في  
دينه والانهاء العظام كجيشون وسجود والنيل والفرات ودجلة فالتاس مشتريون فيمنع الانتفاع  
وسقى الارض ونصب الارضية والدوالي الخ لم يضر بالعامه وذكر ان يحيى مواتا ويشق نهر المسقى  
ليس له ملكا اذ لا مباح في الاصل وعلية الماء يمنع فهو غيره واستلاده عليه وان كان يضر بالعامه طين اذ ذكر  
لان دفع الضرر عنهم واجب وذكر ان يكسر صفته فيميل الماء الى جانبها فتفرق الى صبي القرى وكذلك  
سقى الشافية للرحاء والدابة والثالث ما يجري من نهر خاص لقربة فغيرهم فيه شركة في الشفعة وهو الشرب  
وسقى الدواب ولهم اخذ الماء للوضوء وغسل الثياب والخبز والطبخ لا غير وانما في الماء كدروا انوردت  
عن الجرح من سليل من خرسان فدفعها الى زديك فيهما منها رجل له ماء يجري الى مزارعة فيجزي رجل فيسقي  
ابله ووايذ منه حتى يتفذه كله حل له ذكر فكتب نفي و ليس له ذكر فخر منها على اوج رمه فغلطه وقالوا  
الابن ذكر لقوله ثم الناس شركة في ثلثة الحديث والحديث يشمل الشرب والشرب الان الشرب خضر في النهر  
الخاصة فقال للضر عن اهلهم ونفي حتى الشفعة الضرورة اما الشفعة الخاصة لانه لا يقدم على انتفاع الماء  
في كل مكان والبير للموضو حكمه حكم المهر الخاص والرابع ما اخرج في جب ونحوه فليس لحدان باخذ من  
شيء برون اذ صاحبه ولديعه لانه ملكه بالاحراز وصار كالصبي والحشيش الا انه لا قطع في سرقة لقيام  
بشربه الشركة فيه بالحديث قال ولو كانت البير والعين او النهر في ملك رجل لم يمنع من يرب الشفعة  
منه الا دخوله ملكه ان كان يرب غيره بغيره في ارض مباحة فان لم يجد فامان يتركه باخذ بنفسه بشرط ان لا  
يكسر صفته او يخرج الماء اليه فان منع وهو يخاف العطش على نفسه او مضيقه فان له بالسلاح لما روي  
ان ثوما وردوا فمالوا اهل ان يذلوهم على البير فابوا فمالواهم ان يعطوهم ذكوا فابوا فقالوا لهم  
ان اعانقنا واعانقنا مطايا فانكذبت تنقطع فاجابوا ان يعطوهم ذكروا ذكرا لغيره فقالوا هلا وضعهم  
فيهم السلاح ولانه منع المضطر عرجه لان حقه ثابت في الشفعة فكان له ان يقاتل بالسلاح والمخز بالاناء  
يقاتل بغير سلاح لانه ملكه بالاجزاء حتى كان له تضمينه الا انه ما هو ان يدفع اليه وقد حاجته فبلغ حلق  
الانتم فيؤخذ به في الطعام حاله الخصومة كالماء المحر بالاناء في الاباحة والمقتلة والضمان لما ثبت ولو كان النهر  
او البير في موات فلا حية فليس له ان يمنع صاحبه الشفعة من الدخول اذ كان لا يكسر الشفعة لان الموقوف كان  
مستثرا والاجباء الحق مشترك فلا يقطع حق الشفعة والاصل في ذكر قوله عم المسكون في رواية الناس  
مستثرون في ثلاث في الماء والكلا واستد قبل الشركة فيها الناس كافة المسكون والكفار فيه سواء في الماء كما  
ذكرنا واما الكلاء ان كان في ارض مباحة فالناس فيه شركة في الاحتشاش والري كالمسكون في ماء البحر وان كان  
في ارض مملوكة وقد ثبت بنفسه فهو كالنهر في ارضه لا يمنع عنه وله المنع من الدخول في ملكه والكلاء ما انبسط على

ماء

لا غير

٨ وكذا البير للموضو

دعوى فلا يضره



ولا يساق له كالاخضر وكفه امامه ساق فوشج وهو عند صاحب الارض لانه عام اذا ثبت الشراكة في الكلاء في  
الشجر والعمر من الشجر واما الشاقل فلو قد انشأ من حاشية فالجرح كذا وليس له ان ينع اخذ من الكلاء في  
الاصطلاح وان اخذ منه سيرا جازا للزمن الخطب والله مكره وانما هو من الشجر ولا ياتي الا في السنة في اخذ الجرح  
لم يبق له سبيل بل هو له الا جرحا ويطرح فيه وان او قد انشأ في ملكه فله ان يمتع غيره من الدخول في ملكه لا  
يمنع من الدخول كما في قوله تعالى ولا تفسدوا الارض فانما هي للفقراء والمساكين والذين هم في الحثالة منكسون  
والنبيل ودجلة والفرات وما شابهه بالان منفعها العامة فتكون في ملكه فان لم يكن في بيت المال شيئا من اجرة الشاقل كره  
اذا احتاج الى الكراء فحق العامة ودفعها للفقراء فانهم انما يخرجوا من الكراء من يملكونها ويجعلونهم على  
المياصرة التي لا يطيعون وما هو ملك العامة فكذلك على اهلها لان منفعة لهم ومنهم من يخرجها لغيرهم فحق العامة  
وهو من الشكاة بالضرر الخاص كمن فيه منفعة فلا يعارضه وان كان فيه ضرر علم بان خاف ان ينفذ الضرر فيخرج  
الماء الى طريق المسكة وارضهم فله ان يخصصه بالمصروف اليه يمكن فيه ضرر عام لم يجر او لم يجر او لم يجر او لم يجر  
تخصيصه بالضرر المملوك لولا ان منعه من مصلحته فله ان يخصصه بالضرر المملوك لولا ان منعه من مصلحته فله ان يخصصه بالضرر المملوك  
من الضرب بان خاص ويمنع دفعه بالكره بالضرر المملوك لولا ان منعه من مصلحته فله ان يخصصه بالضرر المملوك لولا ان منعه من مصلحته  
ارضه بل يدفع عنه وقالوا الكراء عليهم جميعا من اوله الى آخره ولا يرضى لان الاعلى يمتنع من ان يملوا الارض  
للتسليم ما فضل من ماله كذا يعرف اهل اهل ولا يرضى ان يملوا الكراء ارضه يمكن من سبيلها فاذفعت سبيلها فلا بد  
بعد ذلك لو امكن الشاقل ان يملك الكراء لا يجز عليه الكراء وما ذكره من الحاجة يترفع بسببه من اعلاه وليس على صاحب  
المسكن عار من كذا على سطح اخر مسكنا ولو اذ اجوز الكراء ارضه جاز له ان يدفع المالك قبل ذلك لان الكراء قد ارضه  
في حقته وقيل لانه لا يخص بالاشغال بالماء ولهذا اجرت الهادة بالكراء من اسفل الزمان ويشتر بعضه من اعلاه  
قالوا ليس على اهل الشقة شئ من الكراء لان الشاقل لا يملك الارض فله ان يخصصه بالضرر المملوك لولا ان منعه من مصلحته  
منعه لان صاحب المهر مستعمل له باجره امامه عملا بالبينة وعلى هذا المصنف فيهم وعلى سبيل والميزانية والطريق في الارض  
اللان لا يزل ان يقول في الدعوى مصب ماله الوضوء او المظهر او غيره لمكان التفاوت قالوا من بين فروع اختصاصها  
في الشرب فله ان يملكها على قدر ارضهم لان المخصص من الشرب سقى الارض فيقدر بقدر الحاجة لا في كل الطريق  
لان النظر الى الوار الواسعة والضبعة سواء ولو كان لبعض الاراضي ساقية لبعض والبعض المائية ولا شيء للبعض في  
ليس لها شرب معلوم فالشرب بينهم على قدر ارضهم التي على حافة النهر لان المقصود من النهر سقى الارض لا في كل  
والدواني فيستوى حالها في المخصص وان الارض في الاقل لا بد منها من شرب وان كان لها شرب معلوم فيمنع من غير  
النهر لاسق له في هذا النهر قالوا ليس للاعلى ان يسكر حتى يستوفي الا بشرائهم لما فيه من الابطال الحق اياهم  
وهو منع الماء عنهم في بعض المدة ولا يمتنع من ارضه في وسط النهر وتربا يسكر ما يجد فيه عند السكرو وفيه شرب  
ولا يجوز ان يسكر في بعضه فاذا رضوا به كرهوا لان الحق لهم وكذلك لو اصاب على ان يسكر كل واحد في نوبته جاز  
لما قلنا ان يسكر الا بلوح او باب ولا يسكر بالطين والشرايب لانه ليس النهر وفيه ضرر وان لم يسكر بالوح وبالشرايب  
قالوا ليس لاحد ان يشق منه نهر او ينصب عليه رجلا او يخذ عليه جسر او يوسق شرايب الى الارض

الاشغال

ليس لها شرب الا بشرائهم اما شق النهر ونصب الرجال في ملكه كسر صفة النهر وشفق ملك الغير سبيل ان  
ان شق النهر بالملك ويكون ملكا له خاص فيجوز لانه تصرف في ملكه من غير اضرار بالغير اما ان شق النهر  
فله ان يملكه بين قوم والنفقة كالمسك واما ان سبعة قد لانه يسكر صفة النهر ويمنع من الدخول  
حقه واما سوا سبيل النهر الى ارض اخرى فلا بد ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه  
جاز لانه حقه قالوا لو كانت القسمة بالكلية فليس ان يفسد بالانعام ولا مناصفة لان الحق ظهر في ذلك  
فيترك على حاله الا ان يشترط ان لا يفسد لهما قالوا لا يفسد لانه كان لا يفسد بالانعام بل يفسد بالانعام لان  
الاعظم لان له ان يشق فيه نهر من قبله فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه  
وهي متعلقة من الارض وهي الحرث والفاحة وليست على ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه  
فسميت المزارعة عاقبة كذا ومن الحظير هو الاكل من الحظير بالضم القصب او من الحظير من الارض البنية ف  
الحظير متعلق من الحظير وهو ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه  
استباح الصلابة للزراعة وتسميه اهل الحظير الحظير وهو الشجر عقد على الزرع بعض الحظير وهو حارة عند  
اي حرمه وانه لا يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه  
الارض قد لا يقدم على العمل بنفسه ولا يملكه ما يستأجره والقادر على العمل بالاجرة والارض لا يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه  
الحاجة الى حارة فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه  
عن امركان لنا فاعلمنا ان اذ كان لاحد ارضان يعطيهما ببعض الحظير فلا بد ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه  
فليس بها او بعضها اخاه وهذا متاخر عما كانوا يعتقدونه من الاباحه ويعلمونه فافتنى شخصه وعن زبده  
ثابت قالوا ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه  
عزاه عن قلا كذا في اخبار ولا يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه  
قوله لانه استأجر باجره لجهود محدود ومنه وذكره في حديثه لانه استأجر باجره لجهود محدود ومنه وذكره في حديثه لانه استأجر باجره  
الطمان وحديث جابر بن محمد انما خرج من حارة فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه  
عليهم وهي نصف ما يخرج من حطيرهم وان ارضهم والغنم على قولها في الحاجة التاخر وقد دخلها بها استأجرها فصار  
شريعة متوارثة وحقية متعارفة قالوا لخصر رجلا من رجس والوجهه هو الذي فتر هذه المسألة على اصول احواله  
ان الناس لا يخذون الجوارح والادوية من الناس فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه  
الارض او العامل فلا بد من تقدير المدة كالاجاز قال ومن صلاحية الارض للزراعة يجعل المقصود اذي الحول قالوا في  
معرفة البذر قطع المدايرة ومعرفة حشيشه لانه لا يجرى ونصب الاجرة لانه يستحق عوضا بالشرط ولا بد ان يكون  
عوض معلوما قالوا في التخلية بين الارض والعامل بالامانة المضاربة وان يكون القارض مشتركا بينهما لما من  
في المضاربة فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه  
او ان يخذون البذر بذور والفرج فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه فله ان يملكه

لا حد لهم



لا تدل على ذلك قطع الشركة لانه لا بد ان يبقى بوجه تسعة اعشار فيبقى الشركة فيدخل في المخرج والبذر لا تدل  
 يخرج الا ذلك العقد او اقل منه فيكون ذلك القطع الشركة فيبطل قالوا وان كانت الارض والبذر لهما وجه واحد والحق  
 او كانت الارض لواحد والبقاى لآخر او كان العمل من واحد والبقاى لآخر ففي صحة لانه استجار الارض والعامل  
 اما الاول فانه لا يستجار للعامل والبقاى للآخر فكانت تابعة له لا يقابلها المخرج كابت الخياط واما الثاني فلو استجار  
 العامل ليعمل بالثمن المستعمل اذا شرط على الخياط ان يخطيبا بنة صاحب الثوب واذا صحت المزارعة فالخارج على  
 المزارع عمله بالثمن ما قاله المومنون عند شروطهم فان لم يخرج بشئ فلا يسمي العامل لانها شركة فالخارج ولا خارج  
 وصار كالمضارب اذا لم يخرج وان كانت اجارة فقد عين الاجرة فلا يستحق غير الاجرة فالعاسلة لان اجل المثل يتعلق  
 بالثمن فلا يقدح في الخارج قالوا ما عدا هذه الوجوه فاسد وهي ثلاثة ايضا وهي ان يكون البذر والاولات من  
 الارض والبذر من العامل او يكون البذر من احدهما والبقاى من الاخر ان يكون الارض من واحد والبذر من آخر  
 والبذر من آخر والعمل من آخر اما الاول فالمدكور رواية الاصل وروي عن ابي يوسف جواز لانه لا يمتنع ان الارض  
 الخارج فيكون البذر في الارض كما يحصل ثبوت للعامل وجه الظاهر لان منفعة البذر من حيث منفعة العامل لانه الكلى  
 عمل فانه يمكن جعلها بنة للعامل وليست من حيث منفعة الارض لان منفعة الارض في ثمرها خلت الله تعالى جعل  
 بها الثمرة فلا يمكن جعلها بنة والبقاى الثاني فلا تدل على شركة بين البذر والعمل ولم يرد به الشرع واما الثالث فارادى  
 ان يربط اشتركا على عملهم ولا يرد من قبل احد من الارض ومن قبل البذر والبذر ومن قبل البذر  
 ومن قبل البذر العمل فاجلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وجرا فاسد ايضا وهو ان يكون البذر والبذر من جانب العمل  
 والارض من جانب عامل في الوجه الثاني قالوا اذا فسدت فالخارج لصاحب البذر لانهما ملكه وان  
 انما يستحقه بالتسمية وقد فسدت والآخر اجر عمله ان كان البذر من ربة الارض او اجر ارضه ان كان البذر  
 البذر من قبل العامل لا يرد على قدر الشئ لانه رضى بقدر الشئ وقال محمد بن علي بالبيع والمبيع قد سبق في الاجابة  
 واذا كان البذر لرب الارض في المزارعة العاسلة طاب له جميعه لانهما بذره في ارضه وان كان من العامل طاب  
 قدر بذره وقدر اجر الارض ونصحت بالفضل لانه حصل من بذره لكن في ارض مملوكة الغير بعقد فاسد  
 فواجب خبثا فان كان عوضا له طاب له ونصحت بالفضل وان شرط عملها جميعا فاسدة لان البذر ان كان  
 من صاحب الارض وقد شرط عمله لم توجد التخلية بين الارض والعامل وقد بينا انها شركة وان كان من المزارع  
 فالعامل قد استلزم الارض فاذا شرط على صاحبها لم يملك له ما يستاجر فيبطل ولو شرط الخارج كله لاحد  
 والبذر من صاحب الارض جاز فان شرطه له يكون مستعينا بالعامل ليس بمزارع ارضه وان شرطه للعامل  
 يكون اعانة للارض واخرها للبذر منه وان كان البذر من العامل فان شرطه لرب الارض فسدت والمخرج  
 لرب البذر وعليه اجر مثل الارض لانه يصير مستأجر الارض بجميع المخرج وانه يقطع الشركة وان شرطه لها  
 لم يجز ويكون مجهرا فانه قال ولو شرط التبن لرب البذر صح معناه بعد شرط الحب بينهما  
 لانه حكم العقد لان التبن من البذر وان شرطه لآخر لا يبيح لانه ربا لا يخرج الا التبن وهذا يستحقه

بالشرط ولو شرط الحب نصفين ولم يجرهما المدين صححت الشركة المقصود والتبن لرب البذر لانه نما وبذر  
 وقبل بينهما تبن الحب ولو شرط التبن لاحد من الطرفين لآخر ففي فاسدة لانه ربا لا يبيح فانه لا يبيح الحب قال  
 وان عقدا ما فاستحق صاحب البذر المخرج ولا شئ عليه من عمل الكراحي في المقتضى ويلزمه وبان كان برضيه لانه  
 غرضه والاصل فيه ان المزارعة غير لازمة في حق صاحب البذر لانه يمكنه الوفاء بالعقد الا باللاف مال  
 وهو الجبر وهو لا يملك الحق الاخر لان منفعة العامة او منفعة الارض صارت مستحقة للآخر فيجوز عليه  
 تسليمه وانما معامله لازمة من الجانبين لان صاحب التخليل مستأجر وان كان لا يجزى على اداء المنفعة  
 الا انه لا يملك له باللاف مال وفيه منفعة العامل لان يحمي المدة ثم الاستحجار لا يحال فيحصل له الاجر ومنفعة  
 العامل مملوكة لصاحب التخليل فيجوز له ان يملكها وان امتنع الآخر اجبر لان العقد لازم كالاجارة ودونها  
 عليه في الوفاء به الا ان يكون عند دفع المخرج في المزارعة فانفسخ به المزارعة لانها في معنى الاجارة والاذن  
 رب الارض دين واحتمل ان يسرها فيه بانها الحكم كالحق الاجارة وليس للعامل ان يملكها بجهة الكراي وحفر النهار  
 لانه المنافع انما يتقوم بالعقد لا بالقسط بالخارج وقد اقدم ولو ثبت الزرع ولم يحصل لرب الارض يستحق  
 لما فيه من الجاهل حق المزارع وتأخير حق رب الدين اهون ولا يجبه العاقبة لانه ليس بظالم والمحسن جزءا كالم  
 قال واجرة العساة والرفاع والديار والندرة عليه ما لم يحصل لانه العقد انتهى بانتهاء الزرع خصوص المقصود  
 فبقى ما لا مشقة بينهما بخير عقده فيكون مؤننه عليه اذ انفق احدهما عليه فجزاؤه الاخر ولا بالعاقبة فهو  
 مستحق اذ لا ولاية له عليه ولو شرط على العامل لا يجوز اوصاله اذ من شرط المزارعة ما ليس من اعمالها ففسدت  
 لانه شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع لاحد من اقسامه كما اشترط المخرج عليه وعرضه او يوسق جزاؤه وعليه الفتوى  
 للعامل كالا مستعينا ولو شرطه كراي على رب الارض لا يجوز الاجل له العمل المتعارف وان شرطه ما هو من اعمال المزارعة  
 لا يفسد وهو كل عمل ينبت ويؤثر في الخارج واما لا ينبت ولا يزيد ليس من عملها وكل بشرط ينفع به رب الارض بعد  
 انتضاء المدة يفسد هاكراي المزارع وطرح السرقين والارض وبشرط لا يطيروا وتنشئ الكراي وقيل ان كانت المزارعة  
 سنين لا يفسد في تشيئة الكراي لان منفعة لا يبقى وقيل ان كان في فطره لا يفسد ايضا فان منفعة لا  
 يبقى بعدها فانه لو كرم من لا يبقى منفعة يسقى واحد ولو بقيت فسدت واختلوا في التشيئة  
 قيل ان يكمر مرتين وهو المشهور فيه الكلام وقيل هو ان يكمر بها بعد الحصاد وليس لمالك الارض مكرمة  
 وهذا فاسد بغير حال فكل قبل الادراك مما يحصل به الخارج كالخط والسقي على العامل لان المزارع  
 المال العمل وما بعد الادراك قبل الغسمة عما ذكرنا كالحصاد واخوته وما بعد الغسمة كالعمل  
 والطين عليهما بالاجماع ولو ادرك فصل الزرع قصيرا او جدا الفسدة بسرا والتخليل والطب عليهما  
 لانها اسماء العقد فجزء مما فسد بعد الادراك قالوا اذا مات احد المتعاقدين بطلت الشركة  
 في الاجارة ولو مات رب الارض والزرع لم يستحقه بترك حتى يحصد مراعاة للحق في بطلت الشركة  
 فيما بان كان العقد على الكراي مستلزم لان بقائه في السنة الاولى طاب بنة من العذر وقد روي



فيه على العامل لا تقدر ولو مات فأكبر وصغر انقصت ولا شيء للعامل في مقابلة عمله وقد مر قالوا وان  
 انقصت المدة ولم يبرأ الزرع فعلى المزارع اجرة نصيب من الارض حتى يستحصد لان بقاء الزرع بالجر  
 نظر الجانبين قالوا ونفقة الزرع على صاحب يستحصد لانها بالعقد قصار عمل ولا مشترك فيكون  
 عليها ولو مات رب الارض والزرع بقول قالوا على العامل لبقاء العقد ببقاء مصلته  
 ومن سقى أرضه فساخر ماله الى الارض غيره ففقرتها او فترتها بها فلا ضمان عليه معناه اذا سقاها سقيا  
 معتادا اما اذا كان غير معتادا ضمن لانه متعود لانه تسبب لتغيره من الغرغاليا ولو كان غرضه  
 خيرا فانه يخرج منه الماع الى الارض جارة ففترت ان لم يعلم به لم يضمن لعدم التقين وان علم ضمن  
 للتعدا وعلى هذا اذا فتح من نهره فسال الى ارض جارة ففترت ان كان ذلك حلالا لضمن ولا تضمن  
 وكذلك احرق الكلاء والحصاد يفرضه فذهب النار فاحترق شيئا لغيره ان كان ايضا محتملا  
 وقبل ان كان يوم نزع وعلم ان النار بعدد  
 وتسمى معاملته معاينة من السقي والعلع وهي ان يقوم بما يحتاج اليه الشجر من تلق وعشوق وتنظيف السقي  
 وسقي وجلسة وغير ذلك وهي كالسراية في خلاف وللعلم وقد مر قالوا في الشروط المأثقة والغياض  
 يترك المدة عاينها من مخرج الجارة وفي الاستحسان يجوز وان لم يثبتها يقع على اول ثمرة يخرج لان وقت ادراك  
 الثمرة معلوم والتفاوت فيه قليلا ويضرب فيه المتيقن بخلاف الزرع فانه يختلف كثيرا ابتداء ونشأ  
 ويبعا وخيرا وغير ذلك من الرطب كما ذكرنا لانه نهاية معلومة معناه اذا دفن بعد ما ياتي  
 بساتنها لم يخرج البذر فيقوم عليها المخرج البذر اما اذا دفنها وقد نبت او دفع البذر لم يبدأ  
 قاسدا وان كان وقت حررها معلوما جاز ويقع على الثمرة الاولى كالثمر في الشجرة ولو دفع غرس  
 شجرة او كرم وقد علق ولم يبايع الثمر على ان يقوم عليه والخارج نصفان فهو قاسدة لهما المدة  
 فانه يختلف بوقت الارض وضيقها فلا تترك من تحمل فان سقيا ملة يعلم انها ثمر فيه جاز قالوا  
 وان سقيا ملة لا يخرج الثمرة في مثلها فهي قاسدة لغيات المقصود وهي الشركة في الخارج وان  
 مشروطا وقتا فندرك الثمرة فيه وقد يبايع عنه فهي موقوفة لا تالا يتفق بغوات المقصود  
 فان ادركت فيه ثمرين انها كانت جارية وان لم تدرك قاسدة ولم اجر مثله لغيات العقد وكذلك  
 ان اخرجت فلك المستسنة مالا يرغب فيه وان احاطة ذلك السنة فلم يخرج شيئا فهي جارية لانه  
 متى كان خرج الثمرة فهو ما العقد موقوف فلا تنقلب قاسدة قالوا وان دفع اليه ثمرها او  
 اصول ثمرها ما شريك في الارض في هلت المدة ومكانه ان لم يعلم وقت ليغرم عليها واطلق لا يكون  
 لانه ليس لها نهاية معلومة لانها تنمو ما شريك في الارض في هلت المدة ومكانه ان لم يعلم وقت حررها  
 على ما تقدم قال ويجوز المساقاة في الشجر والكرم والرطاب واصول الباد بخان لانه لعمله ناسيا

لانه وجوده لعموم الحاجة في الكمال واخرها ان يكون في الاشجار والرطاب وان يكون في كذا كانت  
 في السقي والعلع والاطاع والبلع واليسر ونحو ذلك ان كان حيا يكون له العمل فيسحق به شيئا من الخارج  
 حتى اودعها وقد انتهت الثمرة في العظم ولا يزيد بعلمه لا يجوز لانه لا عمل له وهذا ما يستحق به ومنه  
 فسدت المساقاة طه اجر مثله وقد يبتاعه على هذا الزرع ان دفعه وهو قبل جاز وان كان قد استحصد لا يجوز  
 والو يتطل بالموت لانها في مفع الاجارة وقد مر فان مات رب الارض والخارج بسق قالوا عامل ان يقم  
 عليه حتى يدرك الثمرة وان ادى الدرية ذكر دفعها للضرر عنه ولا ضرر عليه في ذلك ولو اراد العامل فطوره  
 لا يدخل الضرر على نفسه قالوا في الخيار اما ان يقسم على البسر على الشطر او يعطوه فيمنه نصيب يسرا او  
 ينقصوا على البسر ويخرجونه في حصته العامل لانه ليس له الحاق الضرر بهم ودفعه متعين بما ذكرنا فان مات  
 عامل فلورثته ان يقوموا مقامه وان كن رب الارض لما ذكرنا في نظر الجانبين فان ارادوا قطعة يسرا او  
 صاحب الارض للخيارات الثلاث على ما بينت وان ماتت ثمره كواحد كالموت ونظير في المزارعة اذا مات المزارع  
 او قد نبت الزرع فلورثته ان يقوموا مقامه وان ادى رب الارض لما بينت وان ارادوا قطعة يسرا او  
 المزارع على ما بينت وان انقصت ملة تلك قاة فموت كالموت وللعامل ان يقوم عليها حتى يدرك ولا اجر عليه  
 خلاف في المزارعة لان الارض يكون السجاء ولا يجوز سقي الاشجار والعمل كله على العامل بخلاف المزارعة حيث  
 يكون عليه لانه لا اجر عليه هنا فيكون العمل عليه حتى يثمر في اثناء المزارعة لما وجب عليه مثل نقص اجر الارض  
 فيحق عليه العمل ويعين بالاعذار كما في الاجارة ومما يحتقرها من الاعذار كون العامل يسرا قاة او  
 كغيره عن العمل بسق المسقف والمغشوب والثر قبل الادراك لانه يلزم المالك لم يلزمه ومنها مرض العامل  
 اذا عجز عن العمل لانه يلزم المزارع بزيادة اجر وان ضم لم يلزمه وليس المالك الفسخ بغير عذر لما بينه  
 في المزارعة ان المساقاة تلزم من الجانبين وان عمل بالمعويدي اليه الرجوع والاراس اسم امر الرجل  
 وهو في اللغة الضمة والجمع ومما مثلهم انكحوا الفرسين او مضافا من حمار الوحش والاراس اسطر ما يتولد منها  
 بضرر مثلا مقدم بجمعهم على امر لا يبرون ما يصدون عنه وحكي المارة عن الصربين وعلام ثعلب الكوفة  
 ان الفكاك عبادة عن الجمع والضم وفيه اشترع عبادة عن ضم وجمع مخصوص وهو الوطى لان الرجل حين حاله الوطى  
 بجمعهان ويتبع كل واحد الى صاحبه حتى يصير كل الشخص الواحد وقد يستعمل في العقد بخان  
 المارة بول الى الضمة وانما هو حقيقة الوطى في اطلق النكاح في الشرع يكره به الوطى لقوله عم والوث من  
 نكاح امر من وطى حلال وقوله يحل الرجل من امراته الخا بخر كل شيء الى النكاح وقد مر في اشعار العرب  
 بغير الوطى ايضا قال الاعشى ومنكحة غير مأمورة واخرها يقال فاداء بغير مسينة موطوءة بغير عقد ولا مهر  
 قالوا اخر من امر قد اكتسبها رباحا واخرها على عم وخالف ثمرتها في وطى المسبية بالرماح وايضا الاستعارة  
 كثيرة وانما يفرق منه العقد بغيره كقولهم كذا فانكحوهن باذن اهلهن لان الوطى لا يبرق على ان لا

في المزارعة ان يكون العمل على المزارع او على المالك  
 في المزارعة ان يكون العمل على المزارع او على المالك



وكذلك قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء الاية لان العقد هو الذي يختص بالعدد دون الموطر وكذا في  
النكاح الا بشهود لان الشهود لا يكون على المحل ولا في حالة العقد معتقدين وانما يطلق عليه النكاح لافضائه  
الضمة كقولنا انكحوا ما طاب لكم من النساء الاية وثبتت شرعية بالكتاب وهو قوله  
وانكحوا ما طاب لكم من النساء الاية وثبتت شرعية بالكتاب وهو قوله  
وقال بعد النكاح سنتي فمن رغب عني فلينكحوا ما طاب لهم من النساء الاية وذكر كثر والله تار فيه عذير وعلى شرعية اجماع  
الامة قال النكاح حالة الاعتدال سنة مؤكدة من غرضه حالة التوفات واجب وحالة الجور مكره  
الاول قلنا نعم في النكاح بعضا امروا انه يقتضى التعقيب والتاكيد فاعله وكذلك الحديث الثاني فاطق يكون  
سنة ثم اكدت حيث علق به امره اذ لا بد من خصا بضر النكاح كإثباته في سنة الفجر ولا يتم واحدا عليه  
عمه وانما التاكيد وما التاكيد فلا حالة التوفات يخاف عليه او يغلب على الظن وقوعه في غير الزمان والنكاح  
يمنع عن ذلك فكان واجبا لا امتناع عن الحرام ومن واجب وامر الثالث قلنا النكاح انما شرع لما فيه من  
تحصيل النفس ومنها عن الزنا سبيل الاحتمال وتحصيل الثواب المحتمل بالولد الذي يعبد الله تعالى ويوحى  
والذي يخاف الجور والميل باثم بالجور والميل ويركب النهيات المحرمات فيعدم راحة المصالح لرجحان هذا  
المغاسد عليها وقضية الحرمة الا ان التصور لا يحصل فقلنا بالكرهية في حق فعل بالشبهين بالتقدي  
الممكن وركبة النكاح والقبول لان العقد يوجبهما وركن الشيء ما يوجب به كإثبات البيت قال ينعقد بلوطان  
ما ضرب كقوله زوجت وقال الآخر زوجت او قبلت لان هذا العطف يشتمل للاشياء شرعا كإثباته ولا خلاف فيه  
او بلوطان احدهما امر وقيل لا يوجب كقوله زوجت او قبلت لان هذا العطف يشتمل للاشياء شرعا كإثباته ولا خلاف فيه  
ما ينبغي ان يشهد به وروى المعلى عن ابي يوسف عن روح بن الحجاج عن ابي بكر بن محمد عن ابي جعفر عن ابي جعفر  
ابنك فلا الأب قد زوجتك فلا نكاح لازم وليس الحاطبان لا يقبل ولا يشبه البيع لان مبناه على المسئلة  
والمسألة والبيع على المماكسة والمساومة ولو قلنا ان الزوج قد فعلت جاز ولم يرد  
قوله ان تزوجك يعني تزوجتك عرفا بل لا يتلخذه كلمة الشهادة ولو قال تزوجت فقال الاخر تزوجتك لا ينعقد  
النكاح لانه استخبار واستيعاد لا امر وتوكيل ولا يرد به التحقيق دون الاستخبار والسوم ينعقد به  
قال وينعقد بلوط النكاح والتشريع لانها صريحة فيه قال والهبة والصدقة والتكليف والبيع والشراء  
هذه الاعاقل بعيد المكر وان سبب ملكه انكسرت بواسطة ملك الرقبة كما ملك العبد والسيبة من  
طريق المجاز واما الغلط الاجازة فروي بن شريم عن محمد بن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر  
لا يفيد مكر المتعة ولا انها تنفي عن التافيت ولا تافيت والنكاح وروى الحسن عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر  
قالا لانه سمي المهر اجزا فينعقد بلوط الاجازة كالا اجازة عن محمد بن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر  
وان اوصى له مطلقا لا ينعقد لانها تنوي ملكه معلقا بشرط الموت والاصل فيه ما قاله اصحابنا من كل لفظ

يصلح لتلك الاعيان مطلقا ينعقد به النكاح وروى ابن شريم عن محمد بن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر  
للق فزوجك في الحرة قال ولا ينعقد نكاح المسلمين الا بحضور رجلين او رجل وامرأتين ولا بد في  
الشهود من صفة الحرية والادام ولا يشترط العدالة فالشهود شرط في النكاح الا بشهود وروى  
بن عيسى عن النبي عم انه قال الزانية التي تتكلم بنفسها بغير بينة واما صفة الشهود قال اصحابنا من كل من  
ملك القبول بشرط الصحة العقد في ان اعتبار احدهما بالآخر ولا بد فيه من اعتبار الحرية والفعل والبلوغ في الشاهد  
لان العبد والصبي والمجنون ليسوا من اهل الشهادة ولا يمكن القبول بانفسهم ولا بد من اعتبار الادام  
في النكاح المسلمين لعدم ولاية الكفر على المسلم ويجوز شهادة رجل وامرأتين اعتبارا بالشهادة على المال على ما يثبتاه  
في الشهادات ولا ينعقد بحضور العاسقين لان النص لا يفصل ولا بد فيه من ملك القبول بنفسه كالعدول ولا بد من  
الولاية عن نفسه فلا يسبغ باخر لانه جنسه ولا بد فيه من كون العسق يوشى الشهادة التامة وذكر عدلا داء  
اما الخلل فامرثا هذا لانه في انعقاد النكاح لا يتوقف على شهادة من شئت به بانه قد كثر فانه هو الحول  
ولا يعلم باطنه ولهذا ينعقد بشهادة ابنتها وابنتها من غير ما يطلع بشهادتها عند دعوى  
القريب لما ان العقد لا يتوقف على الاعمال الحسنة ولا يثبت بشهادتها ولا ينعقد بشهادة الامم من  
اهل الشهادة حتى لو كان حاله ان لا يصدق فيه فان ما كان مع شهادتها واما يوجب في انكحها  
بصيرة واذا كان من اهل الشهادة صلا كالصبي ولا بد فيه من ملك القبول بنفسه كالمعدول ولا بد من  
من اهل الشهادة كالمعدول واذا كان من اهل الشهادة صلا كالصبي ولا بد فيه من ملك القبول بنفسه كالمعدول ولا بد من  
جان وانما يثبت فهو فاسق وقد مر قالوا اذا تزوج مسلمة ينعقد بحضور ميتين ولا يطلع عند جود  
وقال محمد بن ابي جعفر لا يشهد له الكافر على المسلم والتمسح في النكاح شهادة فصار كاتمة سمعوا كلام  
المراة وحدها ولم يمان العقد يثبت بشهادتهما لو وجدت ومن حازان يثبت بشهادتهما ولا  
ينعقد بحضورهما ولو ان الاعتدال لا يتوقف على سماع من يثبت به العقد فاما ولا سيما انكاف  
صحيح في حق المسلم حتى لو ساء بعد ما سمعاه ميتين حازت شهادتهما ولا يشهد بشروط في الاعتدال  
لأشبات الملك انما هو الخطر المحال لوجوب المهر ما يثبت او قد وجدت فيثبت الملك بخلاف ما اذا  
لم يسمعها كلامه لان العقد انما ينعقد بلامه وشهادته على العقد شرط  
على الرجل نكاح امه وحيدة اعلم ان المحرمات بكتاب الله ولستة نبيهم اقسام بالقرابة وبالصربية  
وبالرضاع بالجمع والتقدير وبثقل الامه وان علون والبنت وان سفلن فلو لا محرمات بنسب الكتاب نكاحا  
كذلك ولقد كانت جميعهن وبنات الاخوات وان سفلن فلو لا محرمات بنسب الكتاب نكاحا  
ووطيا ووداعية على التابيل قال تعالى حرمت عليكم وبناتكم واخوانكم وعماتكم وخالاتكم  
وبنات الاخ وبنات الاخ على النكاح مطلقا فيقتضى حرمة جميع الافعال في المحل المذكور



وعلى المنكحة وحرم المملوك حتى يتأرق المنكحة ولو تزوج اختين في عقد واحد فقد نكحهما المولود  
 حوز نكاح احديهما ولهما نصف مهر بينهما المشقة فيشتركان فيه فان تزوجها على التفريق قد نكح  
 الاخرى وتزويجها وان علم القاطن بذلك فربما بينهما واذا طلق امراته لا يجوز ان يتزوج اخواتها ولا ابنة حرة  
 تنفس عنها وسوا كان الطلاق باليناك او رجعيًا لبقاء نكاح الأول من وجه بقاء العدة والنفقة والتسكن  
 والمهر المقيم في حق ثبوت النسب الممنوع من الزوج والمهر ورد التزوج بزوجة اخرى فثبت الحرمة اخذًا بالاعتبار  
 في باب الحرمة والمحدث اذا لم يمتدح بدار الحرب من مدة قبل الزوج نكاح اخواتها واربع سوا سقط احكام السلام  
 عنها وعلية ام الولد اذا اعتقها مولا لا يمنع نكاح اخواتها دون الاربع لان قبلها قايمة فيكون جامع ما في حرم  
 اختين وانما حرام بالحدث وحرمة الاربع وردة النكاح وقال لا يمنع لان لم يتزوجها قبل العتق  
 ضعیف بقوله لا ينعزل الا غيره بالنكاح وبعده لا فافترقا والعقد قائم مقام الوطى حيث ثبتت نسب  
 مئة فلا يجوز ولا يجمع بين المرأة وعقبتها او ولدتها كحديث المشهور وهو قوله لا تنكح المرأة عمتها ولا على خالتها  
 ولا على بنت عمتها ولا على بنت اخوتها فانكحتم ذكر فقد قطعوا جميعا من ويجوز ان يجمع بين امرأة وابنة تزوج  
 كان لها من قبله لا تلاقية بينهما والمحدثات بالتقديم لا يجوز نكاح على الحرة ولا في عتقها ويجوز نكاح الحرة والامة  
 على الامة ومقرها وفي عتقها لا ينعزل الا لامة وعلى الحرة عليها وقال ابو سفيان وعبد ربهما لا يجوز نكاح الامة في عتق  
 الحرة من طلاق باين لا ينعزل عليها وقال ابو سفيان لو طلق لا يزوج عليها لا ينعزل بها ولا يزوج بها نكاح  
 الحرة قايمة من زوجة على ما بينت واليمين مبنها على المقصود وهو عدم المزاوجة في القسم وقد وجد ولو تزوج  
 في عقد واحد ربعا من الاماء وحرمان الحراير حاز نكاح الاماء خاصة لا تلاجور نكاح واحدة من الحراير  
 لعدم الاولوية فستل نكاح من فلم يوجد المزاوجة ويجوز المحرمان يتزوج اربعاً من الاماء لان قولها  
 وزواج لا يفصل ويجوز ان يتزوج امرأه مع القدرة على الحرة لان النصوص لا يفصل وهو قوله فعلى واحدكم  
 ما ورث لكم وقوله نكحوا ما طاب لكم من النساء وغير ذلك والمحدثات يتعلق حق الغير فلا يجوز ان  
 يتزوج زوجة الغير ولا معتدنه قاله عدم صلوات من سفيان وغيره ولان ذكر يقضي الاشتباه  
 الانساب ولهذا الشيخ الجمع بين الزوجين وامرأة واحدة من الامايات ولا يتزوج حاملًا من غيره ذكرنا  
 الا لا ينفذ فان فعل لا يطاها حرة تضع وقال ابو يوسف رضا النكاح فاسد لما سبق من الحديث ولانه حمل بمهر  
 حتى لا يجوز زينة وطه ولها ان لا متناع لبلال يبي في ماء من ربع غيره في ثابت النسب لحق صاحب  
 الماء ولا حرمة للشرافي قد دخلت تحت قوله نكحوا واحدكم ما ورث لكم فان كان على ثابت النسب  
 كالحامل من السبي في حال ام الولد من مولاها ونحوه والنكاح فاسد لما بينت والمحدثات  
 بالملك فلا يجوز ان يتزوج امته ولا المرأة عبيدها او ملكه بعض العبد في هذا كله وكذا  
 حق الملك كملوك المكاتب والمذون لان ملك مملوك المكاتب المذون لان ملك اليمين اقوي من  
 ملك النكاح فلا قابلية في اثبات الاضعف مع ثبوت الاقوي ولان ملك النكاح يؤجب كماله

يكره

الا فعل فيه تعظيم وتكريم فانه خارج عن الارادة اذ لا يملك ما يورثه بالوصية لصلته بالرحم وبه  
 الولد من والا حسانهما ولو جوبد كعتق اذ بالاجماع وما عدا ذلك من الغرائب فخللات لغزله تعاقبا  
 لكم ما ورثتكم والمحدثات بالصبرية اربعة ام امراته وبناتها فحرم اربا بنفس العقد على البنت قاله  
 وامرات بنتكم مطلقا ولا يحرم البنت حتى يدخل بالام قال الله تعالى ورايتكم اللاتي في حجوركم  
 اللاتي دخلن من الابنية ويكرهن البنية وان لم تكن في حجر الزوج وذكر الحرج في الآية خرج من حجر العدة  
 لا للمنفك وكذا بنات بنت المرأة وبنات ابنتها الدخول من تحت اسم البنت وحليلة الابن وابنة الابن وابن  
 البنت وان سفل حرم على الابن لا يدخل قوله تعالى ولا يخل قوله تعالى ولا يخل ابنك من الذين منكم  
 فلا يخرج حليلة الابن المشي وحليلة الابن من قبل الاب والام وان على حرام على الابن قاله  
 ولا تنكح امانكم ابائكم من النساء الا ما قد سكت في ذكره موضع يحرم من العقد انما يحرم بالعقد  
 الصحيح دون الفاسد لا تطلق النكاح والزوجة والحليلة انما يطلق على الصحيح والام لا  
 ينشأ اولاد الزوج والمملوك يترك الزوجة تحرم من العقد والامه لا تحرم الا على الوطى لا على الفراق  
 مقام الوطى وهو موجود في ملك النكاح دون اليمين ولهذا لا يجوز ان يجمع بين الاختين بعقد النكاح وان  
 لم يبطا ويجوز ذكره فكل اليمين اذا لم يبطا لهما ولو كان جارية فقال وطهرها حرمت عليها وبنته ولو  
 قال في كفة جارية الغيرة لا يحرم اخذها بالظاهر فيها ولو استترت جارية من تركه ابيه وسعة وطهرها بالغير  
 ان الاب وطهرها ولو قصد امراته ليجامعها وهي تامة مع بنتها المشبهة فوطعت يد على البنت فوطعها  
 بشهر يظن انما زوجته حرمت عليها امراته والمحدثات بالرضاع كل من يحرم بالقرابة والصبرية لقوله  
 وامراتكم اللاتي ارضعنكم واخوانكم من الرضاعة وقاله عدم من الرضاع ما يحرم من النسب والمحدثات  
 بالجمع لا يخل الرجل ان يجمع بين اكثر من اربع نسوة لقوله تعالى وثلاث وربع تنص على الاربع فلا يجوز الاثبات  
 عليهن وروي ان غيلان الدبالي اسلم وكنية عشرة نسوة فامس منهن اربعة من مسكنهن اربعة وبقا  
 الباقي وليست بزوج في ذلك الحرام والامام المنكوحات لا تنصرف بفصل والجمع بين الاماء مكرها وهما  
 حلال وان تفرق قاله تعالى ان اذنوا منكم او ما ملكتم ايمانهم مطلقا من غير حرج عن الزوجات  
 بما ذكرنا فبقوا على الاماء على الاطلاق ولا يجمع العبد بين اكثر من اثنتين لان الرق منصف في ثبوت  
 ملك النكاح ايضا المراه بالشرف والحريم ولا يجوز الجمع بين الاختين نكاحا ولا يملك يمين وطه  
 وان يجمعوا بين الاختين الا ما قد سكت وقاله عدم من كان يومئذ باليه واليه من الاخر ولا يجمع ما ذكرنا  
 اخنين ويجوز ان يجمع بينهما في الملك دون الوطى لان المراد بالنكاح من الوطى اجماعا فان كان له ماله قد  
 وطها فزوج اخواتها نكاحا لصدور من اهل وحنافه الى محله ولا يطاها الامة لان المنكحة  
 موطوءة حكما ولا يطاها المنكحة حتى يحرم الامة عليها فلا تحرمها وطى المنكحة وان لم يكن وطى المملوك







انما قصص فكانت حديث من وجد دون وجه فيثبت لها احدى الولاتين وهو الانعقاد دون النكاح  
 عملاً بالنسب بين وجه الغنسخ اذ لم يجد الولي ان النكاح الى الاولياء بالحدث فينتفق على اجازته  
 ويرتد بترده كما اذا عقد بوقف على اجازته فاذا بطل الجدل والقانع النكاح ووجه رواية  
 انه عقد صبر من المال وتنفق على اجازة صاحب الحق فلا يفسخ برده كالرهن اذا باع  
 الرهن ورده المهرتين فانه لا يفسخ البع حتى لو صلب المشتري الى حين انفكاك الرهن نفذ ولا  
 بقي العقد اجازة القاضية اذا امتنع الولي لظلمه بخلاف ما ذكر من الملة لان المرأة هي المالكه  
 فيبطل بردها كما اذا باع المهرين ورد الرهن ووجه قول ابي ح رضى قوله تعا حتى يتكلم زوجها  
 غير او فلو لم يتكلم فلا يخلع عليه فيما فعلت في نفسها من المعروف فافاض النكاح  
 والنفق البهرتين وذكر يدر على صحة عبارته وتغاضي لانه اضاف اليه سبيل الاستقلال اذ لم  
 يذكر مفعلاً غيرهما وهي اذا سرقت نفسها من كفومهن مثل فقد فعلت في نفسها بالمعروف والبيع  
 على الاولياء اذ ذكر روى ابن عباس رضى الله عنهما ان فتاة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الى زوجين من ابايها له يصرف فحسبت وانا له كادته اجيز فقال لها اجيزي ما صنع ابوك فقال  
 لا رغب لي فيما صنع الي قال فاذ هي فانك من شئت فقلت لا رغب لي عما صنع ابوك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ان اهلك النساء ان ليسن الا باذن امور بناتهن بشي ولا يستدلن به من وجوه احدها قوله عم  
 فانك من شئت الشافى قولها اذ لم يردك ولم ينكر عليها فعلم انه ثابت اذ لو لم يكن ثابتاً لما سكنت  
 عنه الثالث قوله اجيزي فاصنع ابوك يدل على ان عقده غير نافذ عليها وفيه دليل لاصح بنا على ان  
 العقد يتوقف ايضا على البعاري حسنة بنت حذام انكحها ابوها وهو كارهة فرده النبي صلى الله عليه وسلم  
 وروى ان امرأة زوجت بنتها برضاها في الاولياء في اموالها الى على رضى الله عنه فاجاز النكاح  
 وهذا دليل الانعقاد بعيان النساء وانه اجاز النكاح بغير ولي لانهن كافوا عما يبيت  
 ولانهن تصرفن في خالص حقها ولا ضرر فيه لغيرها فينفذ كنصرها في مالها والولاية في النكاح اسرع  
 بثبوتها منه في المال لهذا ثبت لغير الاب والجد ولا يثبت لهن في المال لان النكاح خالص حقها لا يمتزج  
 الولي عليه عند طهرها وبله لها وهي اهل الاستيعاف فحقها الا ان الكفاءة حق الاولياء فلا يدر على المثل  
 حقهم واما ما ذكر من الاحاديث فيعارضها روى امان يرجع الى القياس وهو ان المال والارث  
 نوقض بين الحدين فيحمل ما رويناه على الحق العاقل في البالغة وما روي بقوله على الامة  
 لتدعيك بقوله وقد ورد في بعض الروايات انما امرت بكنيت نفسها فيحمل على المتقدم ويرجع  
 الترجيح معناه لان ما ذكره سلم عند الطول وما روى في مطعون فيه فقد حكى عن ابي العباس  
 المروزي قال سمعت يحيى بن معين يقول ثلاثة احاديث لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم كراهة

وما ذكره فليس قضاء ولا نكاح الابوي وشاهد ذلك ووافق على ذكر احمد بن حنبل واسحاق بن راهوية  
 على انفق المرأة ولية نفسها فلا يكون نكاحا بلا ولي فلم قلتم انما وليت وليا ولو يثبت ذلك لفتنتم  
 عن الحديث وكذلك الحديث الاخر فانه رواية سلمان بن يسار عن الزهري وهو ضعيف صنف البخاري وخط  
 روايته وروى ان مالكا وابن جريح سالا الزهري عن هذا الحديث فلم يعرفه والرواية الى النكاح في اهل بيته  
 كالوضوء مع الفروع ولا مذهب عابثه رضى الله عنهما جواز النكاح بعيان النساء فانها زوجت بنت ابيها  
 عبد الرحمن بن جزي غاب بالاثام وذكر دليل عدم صحة الحديث ورواية مالكا على منسوخه او على ربحان ما ذكرنا  
 قول الحديث لما روى ناقص قول المعتمد في باب الولاية مطلق العقد والبلوغ دون الزيادة والتفصيل  
 فان الناس يتبعون في الرقي والعقل تغاوتاً فاحتملوا اعتبار بغيره باب الولاية فانكامل العقل  
 والراي ولا يمتنع على نفسه وماله كولاية ناقصة ما حكم من النساء من يكون او فقه عقلا واشد راى امر  
 كثر من الرجال ولا ندر اعتبار ذكره كجاء عظيم وهو خرج التمييز بين الناس فعلم ان الاعتبار اصل البلوغ و  
 العقل وقد وجد في المرأة فيثبت عليها ما يثبت على الرجل قياساً على المال قال ولا ايجاز على الذكر  
 الباطل في النكاح لقوله في البكرت فمعه فان صحت فمواذنها وان ثبت ولا جواز عليها وقاله  
 شاور النساء في بعضا منهن قال عابثه رضي الله عنهما البكرت فمعه في قال اذ بها صلتها والنسبة للولي ان  
 يستامر البكر قبل النكاح ويذكر لها الزوج فيقولان فلا يخطبها او يذكرها فاذ سكنت فقد صحت  
 لما روي ان اذ ان زوجها من غير التمار فقد اخطأ السنة ففصح الله عنهما الاذان بزوجه فاطمة رضى  
 من علي رضى الله عنهما في قوله ان علياً يذكرها فخرجها ولو صحت فمواذنها لانه دليل الرضا  
 الا اذا كان على وجه الاختيار او لو بكت فيه روايتان لانه يكون عن سرور وعن حزن والمختار ان كان بغير صوت فهو  
 رضا ويكون على غير فرق لاهل وكذا الزوجين باختيارها في النكاح فيكون سكوتها كذا ذكرنا والبلوغ اليها ان يبرأ  
 اليها ويبرأ رسول لا يجبرها بذلك عند كان او غيره على فان اخبرها فوضوئها فلا بد من العدد او الولاية لانه خير  
 شبه الشهادة من وجه فيشترط احد وصق الشهادة وعند هذا لا يشترط ذلك لانه خير كسائر الاخبار وان قال  
 الولي ان وجهك من فلان او فلان فسكت فانهما زوجان جاز ولو سمي جماعة ان كانوا مخصوصة فهو رضا ولا  
 لا يكون رضا لا يكون ولو استامرا ففقدت غيره حتى التي منه لا يكون اذ لو قلت ذلك بعد العقد يكون  
 اذ لا كلام في ذلك الا ان وعده فلا يثبت الاذن قبل العقد بالشكر ولا يبطل العقد بالشكر ولو استأذن  
 الولي فلا يدر من القول لانه السكوت انما جعل رضا عند الحاجة وهو استمرار الولي في حقها عن المباشرة  
 فلا يفسر عليه عدم الحاجة وهذا لا يمكنه الحفظ ولا التفتت الى كلامه قال وان الشيب بالقول فقام  
 الشيب نيساً من ان يبطل امرها فلا يصح بالقول وقاله في حق البكرت ان من يبطل الاذن منها  
 فلاذن والرضا يكون بالسكوت وقايد الشيب بغيري عنها لسانها ولا ان سكوتها انما جعل في  
 لم يمانع من الشك المختص بل لا يكون في ان يكون في ان لا يكون في ان لا يكون في ان لا يكون في ان لا يكون



لعدم تحقق الرضا بالجهول وقال بعضهم يشترط تسمية قدر الصداق ايضا لاختلاف الرغبات باختلاف  
قال فان زالت بكارتها بوثبة او جراحة او تقشير او حيض او زنا فهو بكر لانها لم تكن الابكار حتى  
تدخل تحت الوصية لهم بالايجاع ومصيرها او لم تصيب وكذلك ان زالت بزنا عند الحيض ربه وقال تزوج  
كما تزوج الشيب لان مصيرها عايد اليها ان هو من الشوب وهو العود من بعد اخرى وكذا ان كانت شرط  
نطقها فان لم ينطق بقوتها مصلحة النكاح وان نطقت وان نكحت لاننا نرى في بكرها فتعذر ما شتهى  
الزنا عنها فيكون حيا ولا اكثر فتعذر على كل حال فوجب ان لا يشترط دفع الضرر عنها حتى لو  
مستصر بذلك ان اقيم عليها الحد واعتادته وتكرر منها او قضي عليها بالعلة يستنطق بالايجاع  
لزوال الحياء وعدم النطق والوطء ووجوب البكر وطهرها قبل الدخول تزوج كالا بكر لانها لم تكن  
وطهرها ولو قال الزوج بلعكر النكاح فسكت وقالت بل رددت قال قول قولها لا تكرر بمكر بمكر  
والبيعة ببينة لا بد منه ولا يمين عنها عند الحيض ربه خلا فالجهول والوجوه ربه الله تعالى وقد مر في الدعوى ولو  
ادعت مرة النكاح حين ادركت وادعت الزوج السكوت فلقوله قوله لانه منك زوال ملكه عنها وان زوجه  
نفسها وزوجه الوحي برضا قائما قال هو الاول لصحة اقرارها على نفسها دون اقرار الاب وان  
قالت لا دعيها يشترط واحد من عدم امكان الجمع وعدم اولوية احدها ولو تزوجها على انما بكره  
جدا ثبت يجب جميع المهر لان البكر لا تبصر حقيقة النكاح ولو تزوجها وليها فبلغها فزنت  
ثم قال لها انما عايد يطبو بكره قالت انما رضى بما فعلت فزوجه الاول لا يجوز لان قولها انا  
راضية بما فعلت ينصرف الى غيره دلالة ومثله لو قال لرجل كرهت حبة فلان فطهرها فزوجه  
امراة فزوجه تلك المرأة لا يجوز وكذلك لو باع عبده ثم امره ان يشترطه عبدا فاشترطه  
العبد لا يجوز قال ويجوز للولي النكاح الصغير والصغيرين ويجوز له ان يقول له عدم الا بزوج  
النساء والآل اولياء ولا يزوجن الا من الاكفاء وقال عدم النكاح الى العصبا والباقيات حرمين لاسباب  
من الاحاديث وفي الصغير والنبي ثم تزوج عايشة ربه وهي بنت سبع سنين وبنها وهي بنت  
تسع سنين وعلى ربه زوجه ابنته ام كلثوم من عمره وهي صغيره ولان النكاح يتقضي المصلحة وذلك يكون  
بين المكافئين والكفو لا يتحقق في كل وقت فست الحاجة الى اثبات الولاية على الصغير  
للمصلحة واعدا للكفو والى وقت الحاجة والقرابة موجبه للنظر والشفقة فنظم الجميع الا ان شفقة  
الاب والجد اكثر فيكون عقدهما لازما لا خيار فيه وشفقة غيره مما قصرت عنها فلما كان العقد  
وثبوت الخيار عند البلوغ فان ربه غير مصلح فسخه غير ان كان المزوج ابا او جدا فلا خيار لها بعد البلوغ  
لو فسخ شفقتها وشرط حرمها على نفقهم فكانهم باشره بانفسه ولان النبي لم ماخير عايشة  
حين بلغت وان زوجها غيرهما فلما لم يخيار ان شاء اقاما على النكاح وان شاء افسخا وقال ابو

الاخبار ما كالات بالوليد وجوابه ما ذكرنا من قصور شفقتهم عن شفقتهم الاب والجد وذكر مظهره ووقع للليل  
في الغصود من النكاح فيثبت الخيار لرفع الخلل لو كان ثم سكوت البكر عند البلوغ رضاء اعلمت بالنكاح ولا يمتنع  
الى اخر المجلس كما في الاشداد ولو بلغت بعد الدخول فلا بد من القول بالشفقة والنكاح بالرضا وبالذات ثبتت  
احكامه فلا ترفع الا برفع من له ولاية وهو القاض او بترضاها ولا بد من دفع ضرر رخي وهو وقوع المصلحة  
في العقد فيكون الزامها فاحتاج الى القضاء ويشمل الذكر والانثى المستعمل المصحى لها ويشترط  
علمها بالنكاح دون الحكم لان العقد يتخرج به الولي فيعذر ان في الجهد اما الحكم فالدار الاسلام فلا  
عذر في الجهد بخلاف خيار العتق حيث لا يحتاج الى القضاء لانه يدفع ضرر ظاهر وهو زيادة المكلف  
بقتصر على الانثى لان زيادة المكلف حقها دونه وعندنا في الجهد لا بد من جواب التملك قال عدم ملك  
بضعة فاخترت وتعد في الجهد حكم الجهد لانها مشغولة بخدمة المولى فلا تنفع للعالم  
اذا اختارت الفسخ في خيار البليغ ففرق القاض في دفعه فلا رضاء ولم يثبت لها ولا مهر لها ان كان  
قبل الدخول لان المراد من الفسخ رفع مؤنات العقد وان كان بعد الدخول فلها المسمى لانه مستوفي  
المعقود عليه وكذا لو اختار الغلام قبل الدخول لاهله عليه وكذا لو لم يثبت فزنت من قبل الزوج  
ولا مهر عليه الا لهله والوجوب المهر ما كان في الخيار قايمة لانه قادر على الفقة بالطلاق  
فلما ثبت الخيار علمنا انه ثبت لها عايدة وهي سقوط المهر ولو مات احدها قبل البلوغ او بعله  
قبل التفريق ورثة الاخر لصحة العقد وثبوت المكلف به وقد انتهى بالموت والاخبار لاحد الزوجين  
في عيب الارث والعتق والخصي على ما ياتي في موضعه ان شاء الله تعالى والولي العصبة لغيره  
لغيره النكاح الى العصبات وبنهم على ترتيبهم في الارث والمجيب مولى العتاقة لانه داخل في العصبات  
على ما عرفت في الغرض ان شاء الله تعالى واقرارها بالشرع ثم مولى المولاة ثم القاض اما  
الامام واقرارها فذهب الى ح ربه وروى عنه وهو قولها ليس له ذلك ما روى ولان الولاية ثبتت دفعا  
للعار لعدم الكفو الى العصبات لانهم هم الذين يغيرونه بذلك ولا يح رضاء الاصل في هذه الولاية  
انما هو القرابة الراحمة الى الشفقة والنظر في حق المولا عليه وذلك يتحقق في كل من هو موقوف بالقرابة  
وشفقة الام اكثر من شفقة غيره ما من الابا عدا من نساء الاعمام وكذلك شفقة الجدة للاولاد والاعوال  
ولان الام اخذت الابوين فيثبت الولاية لها كالآخر وهو مروي عن علي بن مسعود رضاء الاصل ان كان  
كل قرابة يتعلق بها الارث يتعلق بها ثبوت الولاية لانها داعية الى الشفقة والنظر كالعصبات  
الا انهم تاخر واعز العصبات لضعف الرب وبعد القرابة كما في الارث واما الحديث فانه يقتضي النكاح  
الى العصبات عند وجودهم اما عند عدمهم فالجد سكت عنه فيقول يتنقل الى من هو  
في معنى العصبات في الشفقة فلا يكون حجة عليه بالنكاح ونما مذهب في الغرض في فصل اخر من هو



فكذلك ولاية ولاية عصية على ما يعرف في أمنا العاقبة فلو علم السطان ولي من لولي له قال ولا ولاية  
لعبود ولا صغير ولا مجنون ولا كاف على مسلم أما المعبد فلا ولاية له على نفسه فكيف على غيره وكذلك  
الصبي والمجنون لانها لا تملكها ولا خبره وهذا ولاية نظرية وأما الكافر فان الولاية يقتضي نفوذ قول  
الولي على الموالي عليه ولا نقاد لقول الكافر على المسلم كما في الشهادة قال لها ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين  
سبيلا ويثبت له الولاية على الكافر فلا يملكها والذين كثر في بعضهم اولياء بعضهم ولهذا قيل  
شهادة بعضهم على بعض قال ابن المجنون تقدم علم بغيرها ولاية النكاح وتحال محمد تقدم الاب لا تشقة  
ولها انما تقدم هنا بالعصوية وابن مقدم في العصوية كما في الارث واذا غاب الولي الاقرب عيب لا  
ينظر لكن الخاطب حضوره زوجها الابد والمراة الغيبة المنقطعة واختلوا فيها فحق ابوي في ذلك  
شهر وعمره من الكوفة الى الزهراء عشرة من حله من خرد الى الرد عشرة من حله وحصل بن شجاع  
ذكر فقال اذا كان في موضع الاتصال بالية القواقل والرسالة في السنة الآمرة واحدة فربي غيبة منقطعة قال  
القدرسي وهذا صحيح لان الخاطب لا ينتظر سنة ولا يعلم هل يجب الولي اولا وقد ينتظر بعض السنة  
فلان كونه في هذه اياما في فرضه اذا كان مكان لا يثري ابن هو فربي غيبة منقطعة وهذا حسن لانه  
اذا كان لا يثري ابن هؤلاء يمكن استطلاع رايه فيقول المصلحة وقيل ثلاثة ايام واختار ما ذكره  
في الكتاب انه يغدو المصلحة يستطلاع رايه وانتظاره وقال في فرضه لا يزوجه الا بعد لان ولاية  
الاقرب قائمة حتى تزوجهها حيث هو جاز ولان له لم ينتقل الى الابد ينتظر الصغير لانه يغدو  
الكفر الحاضر وقد لا ينفق الكفر مرة أخرى فوجب ان ينتقل دفع هذا الضرر ولان الغائب  
عاجز عن تدبير مصالح النكاح فيقول مقصود الولاية لانها نظرية ولا نظر في ذلك وأما اذا  
زوجهها فغير ما ينظر فيل لا يجوز لا انقطاع ولايته وقيل يجوز لظهور الانتفاع بربها ولا  
انما سفلها ولايته دفع الضرر عن الصغير فاذا تزوجهها ارتفع الضرر فعادت ولايته بعد  
ان يغادها ولا ينتقل الى السطان لانه ولي من لولي له بالحديث وهذا لها اولياء اذا الكلام فيه  
قال لو تزوجه وليا قالوا لولي لقوله عم اذا اتكح الولي الاول لولي ولان عماسوق قد  
صح فلا يجوز نكاح الثاني وهذا لانه سبب لولاية القرينة وهي لا يتجوز فيضار كل واحد منهما كالمنفعة  
فاثما عقد جاز كالامان وان كان معابطلا لتعذر الجمع وعدم اولوية احدهما ويجوز للاب والجد  
ان يزوج ابنة بالثمن من مهر المثل وابنته باقل ومن غير نفوذ لا يجوز ذكر غيرها قالوا والآلا يجوز  
للأب والجد ايضا الا ان يكون نقصاناً يتغابن في مثله ولا ينعقد العقد عند ما لان هذه الولاية  
نظرية ولا نظر في ذلك لهذا لا يجوز ذكر المال ولا يزوج من ان النكاح عقد عمر هو يشمل على  
صدوا عماره ومصالحه بالهنا فالطهران الاب منع وفور شغفته ومحال رواية ما تقدم عاها

النقص المطلق تتردد ويثبت عليه من النقص من الغاية من المال والكفاة بخلاف المال لان المقصود  
المالية لا غير بخلاف غيره الاب ولا يجوز انهم انقص شغفته بخلاف ما اذا تزوجت المرأة قصر في مهرها  
حيث الاولياء الاعتراض عليها عنه حتى يتم بها مهر مثلها او يمارقها لانها سر بركة الاتحاد  
ضعيفة الزمان فتعذر ذكر متابعة للمولى لا الخصيل المتعاضد لان البناء قل ما ينتظر على  
الامور ومصالحها وقال ابو يونس ومحمد بن حمزة الله علمها لا اعتراض عليها لان المهر حقها ولهذا كان لها  
ان تهتبه فلان ينقصه اول ولا يزوج من ان المهر عشرة دراهم حتى الشرح فلا يجوز تنقيضه  
شرعا حتى لو سمي اقل من عشرة فلها عشرة والى مهر مثلها حق الاولياء لانهم يغيرون بذلك فلم  
يحق اصرها الى تمامه والى استيفاء حقها فان شادت قبضة وان شادت وهبته قالوا واحد  
يتولى طرف النكاح اوليا كان او وكيل او وكيلا او اميلا او وكيلا او وليا او اميلا اما الولي  
من الجانبين كمن تزوج ابن ابنه بنت ابن اخيه او بنت اخيه ابن اخيه او امته عليه ويجوز ذكر  
والكيل ظاهره واما الولي والوكيل بان وكله رجل ان يزوجه بنتا الصغيرة او وكيلة امرأة ان  
يزوجهما من ابنه الصغير واما الوكيل والاميل بان وكلته امرأة ان يزوجهما من نفسه  
واما الولي والاميل ان تزوج ابنه عمه الصغير من نفسه وصورة ان يقول اشهدوا  
انني زوجت فلانة من فلان او فلانة من فلان او تزوجت فلانة ولا يحتاج الى القول لانه تضمن  
الشرطين وقال في فرضه لا يجوز ذلك لانه لا يمكن ان يكون الواحد ضملا متماكنا كالبيع ولثلاثة  
مفسر وسفيرة والمانع من ذكره في البيع وجوب الحقوق في الحاق في بيعه التامع لانه لا يمكن  
ان يكون الواحد مطلقا وطا لبا في حق واحد وهذا الخوف لا يرجع الى الحاق فلا تامة  
قالوا ينعقد نكاح العضوي موقفا كالبيع اذا كان من جانب واحد واما من الجانبين  
او فصوليا من جانب اصيلا من جانب فلا ينعقد العضوي من جانب بان يزوجه امرأة بغير  
أمره رجلا وقيل الرجل او رجلا بغير أمره امرأة فقبلت فانه ينعقد ويتحقق على اجازة الغائب  
واما من الجانبين فيقول اشهدوا اني زوجت فلانة من فلان وهما غائبان بغير أمرهما فلا  
لا ينعقد وقال ابو يوسف ينعقد موقفا على اجازتهما والعضوي من جانب اصيلا  
من جانب بان يقول الرجل اشهدوا اني قد تزوجت فلانة وهي غائبة ولم يقبل عنها أحد  
فهذا ايضا على الخلاف ولو جرى بين العضويين جاز باتفاقا وذكرنا في البيع الدليل  
على انعقاد تصرفات العضوي في الايوسف في خلافه ان كان وكيله لا ينعقد ونقد فاذا  
كان فصوليا ينعقد ويقف له ما ان هذا شرط العقد فلا يتوقف على ما ورد في المجلس على  
اذا كان اصيلا بخلاف الوكيل لانه معين فينقل كلامه اليها وكلام العضوليتين



عقد تام فلا يقاس عليه ولو رجع الأب ابنه الكبير فن قبل الاجابة فاجاب ان الاب جاز وفقد  
 لثبوت الولاية عليه وقت الاجابة **فصل** والكفاؤ نعت في النكاح ويعتبر في الرجل للنساء  
 للزوجة فحظ من ولائها لثبوت نعتيه ويحيط بها كونها مستغرسة للحيث لا كذا الرجل  
 لانه هو المستغرس والاصل فيه قوله لا يزوجه النساء الا الاولياء ولا يزوجه الا من الامن  
 الاكفاء ولان المصالح اتمامهم بين المتكافئين غالباً فيستمر المقصود منه قال ويجوز  
 في النسب فقيل في بعضهم كفا لبعض لا يكافئهم غيرهم من العرب والعرب بعضهم كفا لبعض  
 لا يكافئهم الموالي قال عم قد يشوب بعضهم كفا ببعض والعرب كفا ببعض والموالي بعضهم  
 كفا لبعض ولا يعتبر التفاصل في قرين وان كان افضلهم بنو هاشم ماري بن ولادة النبي محمد بن  
 ابنته عثمان وكان عتيقياً مؤبداً وعلم ربه زوج ابنته عمة وكان عدياً قال محمد الان يكون لها  
 مشهوراً كسب الخلافة تعظيماً قال وفي الدين والتقوى حتى ان بنت الرجل الصالح لو تزوجت  
 فاستقامت الاولاد الورثة لانه من اخير الاشياء وانما تجر بذكره وقوله لم عليه بذات الدين  
 تربت يداك اشار الى انه بلغ في المقصود وقال محمد لا يعتبر الان يكون فاحشاً كمن يصف  
 وشيخاً من اولادهم سكراناً أو يكف به الصبيان لانه من امور الاخوة فلا يمتنع عليه ان  
 الدنيا ولان الامم النبوية كفو للدين وان كان لا يمتنع ان يقولون فيه ولا يلحقها به شيئا  
 بخلاف العاصيين لانه يلحقها شين وعن ابى يوسف ربه اذا كان العاصي ذميراً فهو  
 كفو وما هو ان يكون مستترا لانه لا يظفر فلا يلحق بها الشين قال وفي الضنايع  
 لانه التمسر يهين بالذم منها وعرض ربه انه غير معتبر فانه يمكنه الانتفا عنها فليس  
 وصفاً لما وعن ابى يوسف ربه لا يعتبر الان يفتش كالحايك **فصل** في الحرام والكتمان والذبح  
 فانه لا يكون كفواً كسب البزاز والعطار والصار في الجوهر قال في الحجة فلا يكون العبد كفو  
 للحق لانهما تعتبر فانه نقص وشين قال في المال وهو ملك النفقة والمهر المقتضى لانهما  
 حتى لو جاز احد فادون الاخر لا يكون كفو لانه بالنفقة تقوم مصالح النكاح ويدوم الا في رواج  
 فلا يضمن والمهر بدل الموضع فلا بد من ايصاله والمراد به ما تعارف الناس بتجديده بغير  
 نقد وانما في بعد تعارفها مؤجلاً عن ابى يوسف ربه اذا كان يملك المهر دون النفقة ليس  
 يكفو وان كان يملك النفقة دون المهر فهو كفو لانه المهر يجري فيه المساهلة ويجوز الرجل  
 قاذراً عليه بقدر ما يبيع اما النفقة لا بد منها في كل وقت ويوم وفي القوار خمر الخمر وعقد  
 امرأته فايقض في سائر زوجت نفسها متى يقدر على المهر والنفقة رد عقدها وقال ابو يوسف  
 اذا كان قادراً على ايصالها ففعل ويكتسب ما ينفق عليها يوماً بعد يوم كان كفواً لها وانما

بما زاد عما ذكره من الملاءمة وراى قال ومن لعاب في الاسلام والفتنة لا يكفي من له ابوان لانه النسب  
 بالاب وقامه بالجد والابوان والاكثر سواء لما بيننا وعند ابى يوسف ربه الواحد والاكثر سواء وقد سبق  
 في الدعوى ومن لم ينفسه لا يكون كفواً من له اب واحد في الاسلام لان التفريق بالقدم والكفاؤ بالعقل  
 قيل لا يعتبر وقيل يعتبر فلا يكون المحزون كفو للعاقل قال واذا تزوجت غير كفو فلو لم يان  
 نقد في غيره مادفعوا للعار عنه والتفريق الى العاقبة كما تقدم في خيار الملوغ والم يفرق فاحكام النكاح  
 ثابتة ولا يكون الفسخ طلاقاً لان الطلاق تصرف في النكاح وهذا فسخ لاصل النكاح ولان  
 الفسخ اما يكون طلاقاً اذا فعله القاض نيابة عن الزوج وهذا ليس كذلك ولهذا لا يجب لها شيء من  
 المهر ان كان قبل الدخول لما بيننا وان دخل بها فلها مهر نسبي وعليها العدة ولها نفقة العدة قال في  
 عقد صحيح قال فان قبض العبد المهر وجب له او طالب بالنفقة فقد روي ان ذلك قد روي  
 النكاح لانه رضا كما ان رجعها فقلت الزوج من نفسه وان سكت لا يكون رضا كما اخذ في غيرها وان كانت  
 المنة مالم تذل لان التكون عن الحق التاكيد لا يبطله لاحتمال تاخره الى وقت يختار فيه المضمومة  
 وان رضى احد الاولياء فليس لغيره من هو في رجنه او مغلصه الاعتراض وان كان اقرب منه  
 فله ذلك وقال ابو يوسف ربه الباقي حقا لا عتراض لانه حق ثبت لهما عتراضه فلا رضى احد  
 فتراسط حقه وبقي حق الباقي ولان هذا فيما يتجزئ وهذا لا يتجزئ وهو دفع الخار  
 فجعل كل واحد منهما كالمنفرد كما مر وهذا لانه صح الاستفاد في حقه فيسقط في حق غيرها غير  
 حقهم لانه حقها صيانة لنفسها عنده لا انتفاع وحقوقهم ودفع العار فيسقط كفوهم  
 قال في الامية السرخسية وهو احوط فليس كل وكى نفس المرافعة الى التام ولا كل قاتع  
 يعدل فكان الاحوط في الباب ولو انساب الى غير نفسه فله نفقة ان النسب المكتوم افضل  
 لاخبار له ولا الاولياء كما اذا اشترى عمة محبة فاذا هو سكران وان كان دونه فلها ولهم الغيار  
 وان رضيت فلم الغيار لما تقدم وان كان دونه لانه بالنسب المكتوم فلا خيار للاولياء لانه  
 كفو لهم فلا عار عليهم ولها الغيار لانه شرط لها زيادة منفعة وقد فانت فيثبت لغيرها اذا  
 استوفى عدلها على اية خيار وكانت فوجبه لا يثبت وهذا لان الاستفاد في جانبها وهي انما  
 رضيت بالاستفاد من هو افضل منها وان كانت هي التي عترة فلا خيار له لانه لا ينفذ شيء من المصالح  
 والكفاؤ ليست بشرط من جانبها وهو قادم على الطلاق وصار كل جيب والحد والبرق وغيره  
 الرزق والحقن الكرخية لا يعتبر الكفاؤ وهو مذهب مالك ربه لغو له كما ان اخلفناكم من ذلك  
 وان شئنا ان قال ان امرأكم عند الله انفقكم وقال عم ليس يعرف عا على فضل الاب والتقوى  
 وقال عم لا يهرين ربه لو كان بنت لزوجتك وروى ان بلالا ربه خطيب امرأة من الانصار فاجاب



قبل لهم ان يصولوا امرهم من تزويج وجارية ما تقدم ولان المراد بالزواج حكم الاخر لا الدنيا لان النكاح لا يحل  
 الا بالله تعالى ونحوها في الاخر وهو جواب الحديث ويجب العمل بتلخيصه قال وان نقصت من مهر مثلها فلا وليا  
 ان يقرنوا او يمتنع ولا اشكال في ذلك قوله لا لانه يجوز نكاح المرأة بغير إذن وليها اما على قول  
 فلا اشكال ايضا على رواية جوعه الى قول ابي حنيفة وعيا قوله الا وفيه اشكال لانه لا يصح نكاحها عند  
 الولي قالوا وانه اذا كره الولي المراتبة النكاح بدون مهر مثل ثم زاد كراهه فاجازت النكاح فلا وليا الا  
 عند ابي حنيفة وخلافه على ما تقدم **فصل المهر** قل عشرة دراهم او قيمته عشرة دراهم ولا يجوز ان يكون  
 الا مالا والاصل فيه قوله تعالى واحل لكم ما وراءكم ان يتنكحوا باموالكم على مثل بشرط الا يتنكحوا بالماء فلا  
 رونة وسقوطه بالطلاق قبل التزويج لا يدعى التسمية لانه لا يشبه الفسخ وسقوط العوض  
 عند وجوب المسقط لا يدل على عدم الوجوب ولان سقوطه يدل على ثبوته اذ لا يسقط الا ما ثبت وان  
 التسمية بالطلاق قبل الدخول بنت ايضا على خلاف القياس والمذكور في الآية مطلق المالك  
 لجواز النبي بمائة عشرة فقال في رواية عنه جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب لا مهر اقل من عشرة  
 دراهم ولان المهر شيئا لله تعالى حتى لا يكون النكاح بدونه ولو نفاه او سكت عنه ولو كان لها  
 المطالبة بالفرق والتقدير وانه سعي على وجود الاصل وما يشترط الله تعالى يدخله التقدير كالتزويج  
 فان سعى اقل من عشرة فلها عشرة وقال في رواية له مهر المثل لانه سعى ما لا يصلح مهر فصار كالمهر  
 التسمية ولان العشرة لا يتقصر في حكم العقد فتسمية بعضه كنسبة كماله كالمهر وكما ان التزويج  
 نصبه ولان الشرع اوجب اظهار ذلك في خط النكاح ولا يظهر بالاصل الما التناول للعقد منه وما اوجب  
 الشرع في بيان مقدار كالتزويج ولا نكاحا حطت عنه ما تملكه وما لا تملكه فليسقط ما يملكه  
 وهو الزيادة على العشرة ولا يسقط ما لا يملكه وهو تمام العشرة كما اذا استخط احد الشريكين  
 الدين المذكور يصح في نصيبه حاشية قال ومن سمي مهرًا لم يرد بالدخول واموت اما الدخول  
 فلا تحق به تسليم المثل وبالموت يتقرر النكاح بانتهائها به فيجب المثل وان طلقها قبل  
 الدخول لم يرد نصه لقوله تعالى فنصف ما فرضتم قال فان لم يستتم لها مهرًا او شره ان لا مهر  
 لها فلها مهر المثل بالدخول والموت والتمتع بالطلاق قبل الدخول ولان النكاح صحيح فيجب العوض  
 اعدل فيصار اليه عند عدم التسمية بخلاف حالة التسمية لان مهره رضوا به فان كان اقل من مهر المثل  
 ردت بالنقصان وان كان اكثر فقد رضى بالزيادة قال عم المهر ما فرض عليه الاهلون وقد روى  
 النبي عم قضى في تزويج بنت واشق الاشجعية بمهر المثل وقد روى في مهر ومكانها قبل  
 الدخول واقا وجوب المتعة بالطلاق قبل الدخول فليشعر له بها فيه ومنعوه عن المهر  
 قدره على المعتر قدره قال لا يجب الا لهله لانها قائمة مقامه نصف المهر وفي خلاف

عنه فلا يخفى مع الاصل في حق غير واحد ولو كانت قيمته اكثر من نصف مهر المثل وجب نصف مهر المثل ولا يتقدم  
 خبر دراهم ولا يتسحب المهر من غير ما قالوا في الشعة من وجوبه وحاشية هكذا ذكر ابن عجلون وحاشية رده في غير ذلك حال  
 لقوله تعالى الموضع قدره ولا يلزم ان يكون نصف مهر المثل لان النكاح الذي سمي فيه اقرب فاذ لم يجب في الاقرب اكثر من نصف  
 مهر المثل لا يجب في الاضعف بطريق الاولى قال فان ادعى في المهر لزمته ما مر في البيوع في الزيادة في الثمن والمهر ويسقط  
 بالطلاق قبل الدخول وعندنا في نكاحه بنصف المهر بالطلاق قبل الدخول لان عند المفاوض بعد العقد كالغرض فيه وعندنا  
 النصف يختص بالغرض فيه واصله انه اذا تزوجها ولم يستتم لها مهرًا غرضها على نكاحه فمهرها ان دخلت بها او كان عنها  
 وان طلقها قبل الدخول فالمهر ما قاله ابو حنيفة بنصف مهرها اصلها عليه لقوله تعالى فنصف ما فرضتم ولم يرد ان هذا النكاح  
 لما وجب بالعقد من مهر المثل ومهر المثل لا يتنصف فكذلك يقوم مقامه والغرض المعروف هو المعروف في العقد  
 وهذا المراد بالنقصان ان حطت من مهرها على الخط لانه خالص لزوجها بقائه واستيفاءه كما ذكره كسائر الحقوق  
 قال والخلع الصحيح في النكاح الصحيح كالدخل الماروي محمد بن عبد الرحمن بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كشف  
 غمار امرأة ونظر اليها فقد وجب الصداق دخل بها او لم يدخل وروى الزيات بن اوفى قال قضى الخلع الزياتون  
 انه اذا نكح سترها غلق الباب فلها الصداق كالمهر وعليها العدة وقال عمر بن الخطاب ما ذنبن اذ اجاء العجمي فليكن  
 ولا نكح على النكاح فيستقر بالتحلية كالاجازة ولا تها سكت الميراث كالميراث وكذا العتق والخصي لما ذكرنا  
 وكذا الجيوب وقال ابن عجلون عليه بنصف المهر لوجود المانع قطعًا وهو ان من الميراث لان المستحق له في هذا العقد  
 انما هو الصحيح وقد سكت ابن عجلون والخلع الصحيح ان لا يكون من مانع من الوطء بقا او شرعا كما في المهر المانع  
 من الوطء من رجعتها مانع طبعًا وكذلك الرق والقرن وكذا اذا كان بخلاف زيادة المهر فانه لا يرد من غير فخر  
 واليهض مانع شرعًا وطبعًا اذا الطباع التسمية تنفرد منه والاحرام بالحي والعرة فضا او نفلا او صوم رمضان  
 صلوة الغرض مانع شرعا اما الاحرام فلما يلزم من الدم والصوم لما يلزم من الكفارة والغضاضة بخلاف  
 التطوع فانه يجوز افطاره بعد ان يعلق بحق الادبي كالضيافة ولا كذلك رمضان والمنذور في الغضاضة رواية  
 وقيل في صوم التطوع رواية وكذا السخن الادبي لا يوجب الفجر الا بعد قبل الظهر لئلا يتركها بالامور على  
 تركها والمكان الذي يصح فيه التعلق فيه ان يامنا فيه طلاع غيرها عليها حتى لو خلا بها في مسجد او حمام  
 او طريقا وعلى سطح الا حجاب لم يفت بجمعيه وكذلك لو كان معها امرى او صبي يجهل او مخنون او كليهما  
 او مملوك حرة او احب او اجنبية وفي الامور رواية وعليها العدة في جميع ذلك احتياطًا لانها حق الشرع  
 قالوا في النكاح الفاسد لا تجب الا مهر المثل ولا تجب الا بالدخول حقيقة لان المهر منقضية وانما مانع شرعا  
 فليجب التمسك به ومنافع البضع حقيقة واقعا تجب مهر المثل لانه ما قسمه المستمسك بغيره الى مهر المثل الذي  
 الموجب الاصلي لما مر ولا يتجاوز به المسمى لان المستوفى ليس بما لا وانما يتقوم بالتسمية قد نقصت  
 عن مهر المثل لا يجب الزيادة عليها لعدم التسمية وان زادت لا يجب الزيادة لفساد التسمية بخلاف



فهم لها والاشكال عشق قال وان تزوجها على العدم ان لا يتزوج عليها فان وزلها فلهما المسمى لانه يصح منه  
وقد تراضيا به والاشكال لانه ما رضى بالالف لامع ما ذكر له من المصلحة فيك لهما مهر المثل لانها لم  
تزوجها فماتت ما سمي ولو تزوجها على العدم من مهر المثل لا ينقص من العدة لانه رضى بها وان طلقها قبل الاكل  
لها نصف الف لانها اكثر من المصلحة وان قال على الفان اقام بها والفين ان اخبرها فان اقام بها فلها الف مما سمي  
وان اخبرها فمهر المثل لانها لا تزيد على الفين ولا ينقص من الف وقال الشيطان جازان وعند من زرع فاسد ولم يثمر  
المخلخ الوجريين وعلى هذا فان لم يتزوج عليها والفين ان تزوج لفرجها ان كل واحد منهما على خط  
الوجود فكان المهر مجهولاً ولم يمان كل واحد منهما فيعرض صحى وقد سمي فيه بدلا معلوماً فصار كالمهر  
المعاريستين والرقم مائة ولا بد ان الشرط الاول صح وموجب المسمى لما يبيح الشرط الثاني ينبغي موجب الاول  
والتسمية متى صححت لا يجوز بقي موجبها فيبطل الشرط الثاني ولو تزوجها على الفان كانت فيجبها والفين  
ان كانت تحبها صح الشرط والعقد لانه لا خلاف في ان المهر المثل وان كان الفان التزوج بحبها وفي  
مسألة الاولى في الخطا طرعه موجوده في التسمية الثانية لانه لا بد من ان التزوج هو الذي يفي بالشرط الاول لم لا  
وان تزوجها على هذا العبد او هذا فلها اشبه بمهر المثل وان كان مهر المثل بينهما فلها مهر المثل وقالوا  
لها الا وكس مسمى يتبين لانه اقل ولا يصار الى مهر المثل مع المسمى ولا يوحى به ان الاصل مهر المثل وانما يشترك  
عند صحة المسمى وانما يجوز في الخطا كونه او فيكون فاسداً الا ان مهر المثل اذا كان اكثر من الفين ففقد  
رضيت بالخط وان كان اقل فقد رضيت بالزيادة ومنه جهل المسمى بحب المصلحة بالطلاق قبل الدخول  
الا ان نصف الاوكس يبريد عليها عادة فيجب لاعترا فيه قال فان تزوجها على حيوان فان سمي  
توهم كالفوس حار وان لم يصنع فلها الوط فان شاء اعطاها ذكر وان شاء قيمته والشوب مثل الحيوان الا انه  
ذكر وصنع له تسمية وكذلك كل ما يشبه في الذمة والاصل وذكر ان التسمية لا تنفع مع جهالة الجنس  
والنوع والصيغة تودي الى المنازعة ويصح مع الجهالة اليسيرة بجهالة الوصف لان النكاح يحتمل اربعة جهالات  
لان ميثرا على المساهلة والمساحة الا ان مهر المثل يقع جهالة لهما لانها لا يجوز المنازعة كذلك  
جهالة الوصف بخلاف البيع لان ميثرا على المساحة والمساوية في جهالة انواع منها جهالة النوع و  
الوصف كقوله ثوب او ثياب او ثياب ولا يرد فلا تنقضي هذه التسمية لتفاوتها في الثوب والصور والمعاين  
فيجب مهر المثل وكذلك التسمية مع الخط كقوله ما في بطن جارية او غنمة او مائة خلة هذه السنة ومنها  
ما هو معلوم النوع مجهول الصفة مثل قوله عبيد او فرس او ثوب او ثياب فانه يقع التسمية  
ويجوز الوط منه لانه اذا كان معلوماً النوع كان له جود وزي ووسط فذلك لانه ذو حظ من الطرفين  
وعند جهالة النوع لا واسطة لاختلاف معاني الانواع فان معنى الفرس غير معنى الجمل ومعنى الشاة  
غير معنى الحماموسي وكذلك اختلاف انواع الثياب كالطيسر والغنم وغيرها وانما يتخير لان كل صفة

حيث تجب القيمة بالثمن ما بلغت لانه مال متفق ثم ينتقد به بذكره بقيمة وشبه فيه النسب لانه مما يتاخر في الثمن  
واول مدة وقت الترخيل لاختلاف النكاح الصحيح حيث يثبت من وقت العقد لان الصحيح دأى الى الوط فاقية العقد  
والفاسد ليس بلاغ ما يثبت من المهر فلا يقيم العقد مقامه وعليها الحق احتياطاً ويجوز ان يشبه النسب  
واولها يوم التزويج لانها وجبت بشهرته النكاح والشبهة انما يرفع بالتفريق **فصل** فان تزوجها على مهر او غير  
او على هذا المهر المثل فلا هو مهر او مهر العبد فاذا هو مهر او على خدمته سنة او تعليم القرآن جزا النكاح ولها المهر  
ان المهر المثل لا يفسد بشرط فاسد فيلحق بالنكاح لا يبطل بالشروط الفاسدة بخلاف البيع وانما التسمية صالحة  
كالعدم فيجب مهر المثل لما تقدمت وما الذي يدين فكذا كره عند الزوج رضى لان الاشياء بائع في التزويج فانه التسمية  
فصار كانه تزوجها على المهر وقالوا لهما مثل وزندخل وكذا كره العبد عند الزوج رضى لما يوفى له بوجبه  
مثل القيمة عبيداً لانه اطعمها مال وقد عجز عن تسليم قيمته او مثله كما اذا تزوجها على عبد الغير وقال  
محمد رضى به مهر المثل لان الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المثل اليه يتعلق القصد بالمشار اليه لان المسمى  
موجود في المثل اليه اذا ايرى الله لو انشترى فصار على انه ياقوت امر فاذا هو اخبر العقد العقد لانه  
الجنس وان كان المسمى من خلاف جنس المثل اليه يتعلق العقد بالمسمى لانه ليس موجوداً فيه لاذن لا وصلة الا ان كان  
من اشترى فصار انه ياقوت فاذا هو جاز لا ينقص العقد لاختلاف الجنس وان كان في العبد والرجل جنس واحد  
فيتعلق بالعقد بالمشار اليه كانه تزوجها على خرفلين مهر المثل اما المثل والجنس جنسان ليعاين الثمن  
بينهما فيتعلق العقد بالمسمى وهو المثل فيلزم مهر المثل او ما اذا تزوجها على خدمته سنة او تعليم  
القرآن فذهبها وقال محمد رضى بها قيمته لانه مال الا انه يحسن عن التسليم للمناقضة فصار  
كما اذا تزوجها على عبد الغير فانه يجب القيمة ولها ان الذمة ليست بمال لانها لا تستحق بها الفسار كالتسمية  
وهذا لان تقوم المنافع بالعقد فاذا لم يجز تسليمه فيه لم يظهر تقويمها فصار له مهر المثل لما يثبت او تقول  
المشروع الاستعانة بالمال والتعليم ليس على او كذا المنافع لما يثبت او تقول تعليم القرآن واجب ولا يجوز ان  
يكون مهر كالتعليم الشهران فيخلق خلقاً من العبد لانها مال قائمها يتضمن تسليم رقبته ولا بد  
سبحان الله الزوج خدمة الزوج قليلاً موضع لان ثوبه الزوج واجب عليها وارتباطها به اهانته قالوا  
واذا تزوج العبد بان مولاه على خدمته سنة جاز ولم يخدمه لانه مال على بيتا ولا منافضة فانه عديم  
المولى مع حيث كان بائعاً ولو تزوجها على خدمته حراً الصحيح ان يصح اذا منافضة ويرجع بقيمة  
خدمته على الزوج كاي لو تزوجها على ان يبرئ عنها او يبرئ من ارضها فيه روايتان والفرق على احداهما ان لا  
منافضة لانه من باب الغياص يحصل الزوجته ولو جمع بين ما هو قال وما ليس بمال فان وزلها  
بالعشرة فهو لها لغيره وان لم يبرئ فلها تمام مهر المثل ولو تزوجها على عشرة دراهم ووطئ من غيرها  
العشرة ولا يكال لهما مهر المثل ولو تزوجها على عبيد اشتراة منها جاز فان كانت قيمة العبد عشرة











[illegible]

حق التزوج فلا يثبت وإنما ثبت في الحب والعنف خلافاً لما بالقصود من النكاح والعيب لا يلحق به والعين  
الذي لا يصل إلى النساء أو يصل إلى الشيب أو الكبر أو يصل إلى غيره زوجته ولا يصل إليها ولو تكونت العنة  
لمرض وضعها وكبر سن أو من أخذ بها فإذا كان الزوج عنيلاً وقاصمته المرأة في ذلك سنة فإن وصل إليها  
والأقرب بينهما أن طلبت المرأة ذلك لأن لها حقاً في الوطء فلمها المطالبة به ويجوز أن يكون ذلك مرضي ومحمول  
لأنه أصليته فعلت السنة محرمة ذلك لاستمرارها على الفصول الأربعة فإن المرض من روكية أنزاله عن الطيف  
وإن كان مرضي بطويرة أو لسبب الخيف وإن كان من الحرة الزالة برد الشتاء وإن كان من يئس من زواله بطويرة  
الربيع على ما عليه العادة ورؤي ذلك عمر وعمران مسعود رضى عنه فإذا مضت السنة ولم يصل إليها  
علم أنه لا فائدة أصلية فيجب أن أخذت نفسها فلا يوجب وفاء وحدها بانته وهو ظاهر الرقابة في روي الحسن  
عمره في ذلك لا يثبت إلا بتعريف القاضي وهو مشهور من مذهبه لها أن الشرع خيرها عند تمام الحول دفعاً للمرض  
عنها فلا يحتاج إلى تعريف القاضي كما إذا خيراها الزوج وله أن التكاثر عقد لازم وملاك الزوج فيه مقصود فلا يزال  
الأبوان دفعاً للمرض رغمته لكن لما وجب عليه الأمسك بالعرف والتسريح والإحسان وقد عجز عن الأول  
بالعنة ولا يمكن القاضي الشيابة فيه وجعل عليه التسريح وإحسان فإذا امتنع عنه فاب القاض منابه لأنه نصب  
لدفق الظلم فلا يثبت بدون تعريف القاضي فإذا فرق بصره كأنه يطلقها بنفسه فتكون نطقه بانه لا تحصل  
مقصوداً وهو دفع الظلم عنها بملكها بنفسها وبشرط طهرها لأن العاقبة حقها والمرد السنة العقيمة لأنها  
المرد عند الإطلاق وروي سماعه عن حمزة أنه ما سنة شبيهه ويعتبر بالإقامة وتزويج العقيمة أحد عشر  
يوماً ويحسب منها أيام الحيض وقطره ومضان لأن السنة لا يلحق عذر فيكون يجب فيه ومريضاً إن كان نفق  
بشهر وإن كان أكثر عند غيره إلى يوم خافه حجتاً وأهتبت أو غابت لم يحتسب تلك المدة من السنة  
وإن حج هو هو هربت أو غاب احتسب عليه من السنة والتأجيل إنما يكون بعد دعوى المرافعة القاضي  
فإن اختارت زوجها لم يكن لها بعد ذلك خيال لها بالختبة من زوجها فإن طهرها طلب العين أن يؤجل القاضي  
أخرى لم يؤجله إلا مرضاً فإن رضيت جاز وإنما إن ترجع ويختار قبل مضي السنة لا أخرى فإذا فرق القاضي  
بينهما ثم ترجعها فلا خيار لها إلا أن تصيد بالعنة ولو اختلعا أو وصولا إليها فلي كانت ثيباً فاقطع فواء  
مع عينة لأنه منكر حق التفريق ولا الأصل السلام والعيب عارض فإن حلف بطل حقها وإن نكل أجل  
سنة كسير الحق وإن كانت بكراً انظر هالنساء فإن قلن هي بكر إلا سنة وإن قلن هي شيب حلف  
كالوجه الذي يتناب والجوب وهو الذي قطع ذكره أصلاً فإنه يفرق بينهما الحال لأنه لا قابلية في التناجل  
ونقص كالعين لأنه لا ينتصب ويأجره ما عليه لأجل وهو الذي سلب أنثى وإن أختل سنة وادعى الوصل  
إليها وانكرت فالحكم كما إذا اختلف قبل التناجل وإن كان زوجاً لا منه عتلاً فالحكم بالعلة كالحكم عند ادعى  
وإن كانت المرأة رتقاء فلا ولاية لها في الطلب إلا حقاً لها في الوطء ولو طهرها الزوج مرة واحدة







والدوا لبن البهائم فالحكم الغالب فان غلب اللبن ثبت الحرمه والا فلا وكذلك ان اختلط بحنسه بان اختلط  
لبن امرئيين وقال محمد ونظرهما انه يشبه الحرمه به لان الشئ لا يصير مستهلكا بحنسه بل يتغير به ويكره  
منها بسبب لانباء الحرمه وان شئت العظم ولما ان منفعة المخلوب لا تظهر بمقابلته الغالب فان قيل  
لما اذا وقع في البحر لا يبقى الجزاء منه منفعة فكشفت التفرق واذا كانت المنفعة بسبب الغلبه ففي حكم الرضاغ الكثير  
وان اختلط بالطعام فلا يحكم له وان غلبه فلا لان غلبه تعلق به التحريم والطلاق في غير المطبوخ اما المطبوخ  
لا يشبه به الحرمه بالاجماع لانه ان حكمه المخلوب لا يظهر بمقابلته الغالب فصار الحكم للبن ولان الطعام  
يسلب قوة اللبن ولا يكتفى بالفتح بشيء والتغذي يحصل بالطعام اذ هو الاصل فكان اللبن تبعا بخلاف الزوائد  
يقوى اللبن ويندفع قوته وينعزل الحرمه بلين المرأة مودعها لانه سبب لانباء الحرمه والشان العظم  
ومع الغذاء يزول بالوت وصار كذا اذا خلب منها حال حيوتها وكذلك يتعلق بلبن البكر لما يتولد ولا يعلق بلبن  
الرجل لانه لا يلبس بلين حقيقه لا لبن لا يكون الامتن يتصور منه الولاده كذا قالوا قالوا  
بالاحتقان لانه لا يصل الى المعلقة فلا يحصل به الشوق والنسود وكذا ان اقطر في احليله او اذنه او جوفه  
او امتهما قلنا وعن محمد من الاحتقان يثبت به الحرمه قيا فاد الصوم والفرق ان الفسد  
في الصوم لغو او السداي وان كان حصل بالاحتقان اما الرضاغ انما يثبت بمفع الشوق  
مؤدوم في الاحتقان قاله ويتعلق بالاستعاظ والاحتقان لانه يصل الى المعلقة فيحصل منه الشوق  
ادخلت حله فيها في ثم الرضاغ ولا يدرى اذ دخل اللبن في خلقه ام لا لا يحرم النكاح وكذا صبيته ارضعها بعض  
اهل القرية ولا يدرى من هو فتزوجها رجل من اهل تلك القرية يجوز لانه اياها النكاح اصل فلا يتوكل  
بالشكر ويجوز على النساء ان لا يرصدن كل صبي من غير ضرورة فان فعلن فالحفظ منه او يكفنه احتياطا  
قالوا وان شئت امراته الكبيرة امراته الصغرى حرمها على الزوج لانها صارت اما وبنها وارضاع  
النظر في النكاح كالنكاح في التحريم كذا المصاحف لانه لا يقاء الشئ مع الشافى ولا مهر لكبره  
ان كان قبل الدخول لان الفرة جاءت من قبلها والصغيره تصنع المهر لانه الفرة ليست مرقبها  
ولا اعتبار باختبار الارضاع لانها محمولة عليه طبعاً ويرجع على الكبيرة ان كانت تعدت الفساد  
لانها مستبينة للفرقة فان الغا التدرج فيها سلب لوصول اللبن الى جوفها والتشبيب يشترط فيه التدرج  
كما في البروان لم يتعد الفساد فلا شئ عليها ولو علمت انها زوجة لما يتبين انها مستبينة والتغذي  
يثبت اذا علمت انها زوجة وقصدت وقوع الفرة بينها ولو لم تعلم بالنكاح فلا شئ عليها  
واكرامان علمت بالنكاح لكن قصدت بالارضاع دفع الجوع والهلاك منها لانها صامورة بذلك ولو علمت  
بالنكاح دونه الغف لا تكون محذورة والقول قولها في التحريم مع يمينها لانها تنكر الضمان ولو ارضعت  
زوجته الاب امرأة ابنه يحرم عليه لانها صارت اخته من الاب تزوج صغيرتين فان رضعتها املا ومثلها

حرمها عليه وعليه لكل واحد نصف مهر من مهرها الحيوان على الارضاع لحكم الطبع ويرجع على المصنعة  
ان تعدت الفساد على الوجه الذي يتناول كل ثلاثة افرضعت على التعاقب حرمته الاولى والثانية  
دونه الثالثة لا تصارت اختا لهما ايرضا لجمع في النكاح وان ارضعت معا بان الفت قد ربهما في اثنتين  
وكانت حلبت قبل ذلك فاجرت الثالثة والتفق وصول اللبن اليهن معا حين حرمتهن جميعا وعلى هذا  
يخرج جميع مسائل هذا الجنس والله اعلم **كتاب الطلاق**

وهذه النكحة الزالة العتيد والتخليع يقول اطلقت ابلغى واطلقت اسيرها وفي الشريعة ان ذلك النكاح الذي هو  
قديم موه وهو قضية مشروعة بالكتاب والسنة والاجماع وحرب من المعقول اما الكتاب قوله فطلقت  
لعدت من وقوله الطلاق من ثلث والسنة قوله عم كذا طلاق جازن الاطلاق المحتوم والتعريض وقوله اعلم بعض المطائ  
الى الله الطلاق وعمل وقوعه انعقد الاجماع ولان اساحة البضع مكر الزوج على الخصوص والملك المصحح  
القول بملك الزالة ملكا في سائر الاملاك ولان مصالح النكاح قد ينقلب مفاسد والتوافق بين الزوجين  
قد يصير قرا فالبقاء على النكاح حينئذ يشترط على مفاسد من البغض والعداوة والفتنة وغير ذلك  
فشرع الطلاق دفعاً لهذه المفاسد وهي وقع لغير حاجة فهو مباح مبغوض لانه قاطع للمصالح  
لح وانما البحث الواحدة الحاجة وهو خلاف ما تقدم من قوله الحديث ما خلق الله نكاحاً مباحاً مباحاً  
اليه العتاق ولا خلق مباحاً لبعض اليه من الطلاق وهو على ثلاثة اوجه احسن واحسن وبرخي  
فاحسن ان يطلقها واحدة في طهر لاجماع فيه ويتركها حتى يتقضى عدتها بالماروي عن ابيهم الصفي رضي  
الله عنه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ثلاثة طلقوا امراة واحدة في طهر لاجماع في طهر واحدة  
وقوله في طهر لاجماع عند من يطلاق الرجل ثلاثاً في ثلاثة اطهار لانه اذا جامعها الاثنتين  
لحبل وهو لا يعلم به فان اطهر ندم فكان ما نكحاه ابعده من التحريم فكان اوله وفي آخره لا تخيض  
لصغير او كبير نطقتا في وقت شاة لعدم ما ذكرنا ولا ناسب الحاجة على ما تقدم والحاجة تندفع  
بالواحدة وحسنه طلاق السنة وهو ان يطلقها ثلاثاً في ثلاثة اطهار لاجماع فيها الماروي عن عبد  
بن عمر طلق امراته وهي حائض فقال له ما هكذا امرك ركبك يابن عمر بما امرتك ان تستغسل الطهر من قبل  
في طلقها لكل طهر نظيفة وفي رواية قال لعل خطأ ابتكر السنة منه فليس ارجحها اذا طهرت  
فان نشا طلقها طاهراً من غير حائض واجاملا فلا استبان حملها فتلك العلة امر الله ان يطلق امراته  
والشهر لا يستمر والصغيرة والحامل كالحبيضة لغيا من مقامها في العلة بنص الكتاب ويجوز طلاقها من  
عقبه في اعر ما تقدم وما الى اصل فانه زمان الرغبة في الوطى لكونه غير معلق ويطلعها ثلاثاً السنة فيحصل  
بين كمال طليقين شهر وقال محمد لا يطلق السنة الواحدة لان الشهر اتمام مقام الحبيضة في  
الصغيرة والابنة والحامل ليست في مقامها لانها من زوات الطيب وصارت كالمتطهر







انت طالق ومطلقة وطلقت وانت في الطلاق وانت طالق طلاقا وانما طالق  
قالوا يقع به طلاق واحدة رجعية ولا يصح فيه نية التلخيص <sup>الثلثين</sup> والثلث لا بد نعت قد يقال الواحدة  
طالق الثلثين طالقان والثلث طالق ونعت الفرد لا يحمل العدد لا بد منه <sup>وكن</sup> قالوا ذكر الطالق  
المطلق ذكر الطلاق صح صح ذكر العبد نفسه <sup>لانه</sup> وانما دليل المصدرية والمصدر يحمل الثلاث قلنا  
ذكر للطلاق تنصفا مرة به العدد المذكور نعت المصدر بخلاف نعت الفرد طلاقا ثلاثا قالوا  
ضابته وجعلها واعطيت جزئيا والنوع الثاني يقع به واحدة رجعية ويصح فيه نية الثلاث دون الثلثين  
لان ذكر المصدر هو يحمل العموم لانه لم ينسج <sup>في</sup> حمل الادنى فعند الاطلاق يحمل على الواحدة لانه  
متيقن وان قوله الثلاث وقعت لانه لا يحمل كلاما وانما لا يصح نية الثلثين لان اللفظ لا يحمل العدد  
وانما صح نية الثلاث لانها حملت الطلاق لمن حيث العدد به حتى لو كانت الزوجة امة صح نية الثلثين  
من حيث النسبة وقالوا في نية الثلثين لانها بعض الثلاث وحيث لو كانت الزوجة امة صح نية الثلثين  
من حيث النسبة وقالوا في نية الثلثين لانها بعض الثلاث وحيث لو كانت الزوجة امة صح نية الثلثين  
انت طالق فانه يقع ثلثان كذا هو هكذا الحكم في قوله انت طالق الطلاق ولو قال انت عينة شاة عروفا  
لا يصدق قضاء ولو قال غير العمل لم يدين ايضا ولو قال انت طالق من وثاق او من هذا العبد لم يقع  
شيء في القضاء ولو قال انت طالق من هذا العمل وقع قضاء لادبائه ولو قال انت طالق ثلاثا من هذا العمل  
طلقت ثلاثا ولا يصدق قضاء لان نية الطلاق قالوا واذا اضاف في الطلاق الى جملتها او بما يجبر به من  
الجملة كالمرة والوجه والزر والرجع والحد او الى جزء شابع منها وقع لانها حمل الطلاق فانما قاله  
طالق فقد اضاف الطلاق الى جملة المحلة فيصح وهذه الاشياء يجبر بها عن جملة البدن قالوا في  
رقبة والملء المحلة ويقال يا وجه العرب وقالوا لمن الله الخروج على السروج ويقال انا نجبر بكلمة اسكر  
وما بقيت روكرويا للجميع والمصدر عبادة عن الجميع ولذلك لا يعتق قالوا فطلقت اعانهم وكذلك انهم  
يقالون مد هدد وهذا مما ذكر في الكفاية انه لو تكفل بدمه يفتي واشد في كتاب الاحتفال ان لا يقع لان قال  
لو قال لعبله مد مكركم لا يعتق وفي الظاهر والبدن روايتان وانما يقع بالاضافة الى هذه الاعضاء  
باعتبار ان لا يجبر بها عن جميع البدن لانه اضافة اليه لوقالوا اسكر بك طالق والوجه او وضع يده  
على السرج والعنق وقالوا هذا العضو طالق لا يقع وما لا يجزى الشايع كالثلث والربع والذات قابل  
لجميع الصفات بجوابها وبغيرها ولهذا يصح اضافة النكاح اليه في ذكر الطلاق لكن لا يجزى في حكم  
الطلاق فيثبت في الكل والاضاف الى البدن والرجل او نحوهما مما لا يعتق به عن البدن لا يقع كلامه وشعر  
لان اضافة اليه محلة فصار كاضافته الى السرج والظفر هاتان الطلاق رفع الخبز ولا في هذه الاعضاء لانه  
لا يصح اضافة النكاح اليها بخلاف الجزء الشايع مما يتناول وتعارف قوم ان اليد يجبر بها عن البدن في طاهر  
يقع الطلاق قالوا ونصف المطلقة تطليقة وكذلك الثلث ولو قال لها انت طالق نصف تطليقة او الثلث تطليقة

وقعت تطليقة لان ذكر بعضه لا يتجزئ وكذلك ذكر كل جزء وشايع من التطليقة بما قلنا وثلثه انما  
تطليقتين ثلاثا لان نصف تطليقتين واحدة فكانه قال انت طالق ثلاثا وثلثه انما نصف تطليقة ثلثا  
لان ثلثة انصاف تطليقة تطليقة ونصفه لا يتجزئ في كل النصف فيصير تطليقتين وقيل ثلاث لان لكل  
كل نصف فيكون ثلاثا ولو قال نصف تطليقة فري واحدة كنصف فيدرهم ولو قال نصف تطليقتين  
فثنتان ولو قال انت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة وسدس تطليقة يقع ثلاثا ولو قال نصف تطليقة  
وثلثها وسدسها يقع واحدة لانه انصاف الاجزاء الى تطليقة واحدة وفي الاولى اضاف كل جزء الى تطليقة  
مكترة فاقضى كل جزء تطليقة واحدة فان جاءوا بالجميع الاجزاء لقوله نصف تطليقة وثلاثها  
ونجها وقيل واحدة وقيل ثلثان وهو المختار لان الزيادة على الواحد من تطليقة اخرى فكانه اوقع  
واحدة وبعض اخرى فيتكامل ولو قال النسائية وهن اربع انت كن تطليقة يقع على كل واحدة تطليقة  
لانه الواحدة اذا قسمت بينهن اصاب كل واحد ربحا فتكمل وكذلك ثلثان وثلثا واربع لان الثلثين  
اذا قسمتا بينهن اصاب كل واحد نصف ومن الثلاثة ثلثا انما يقع فتكمل ومن الاربع كل واحدة واحدة  
ولا يقع كل واحدة واحدة لانه الهكسة في الجنس الذي لا يتغاير تدفع على جملة وانما يقع الاكاد  
اذا كان متغايرا فان نوى قسمته كل واحدة بانفراد لا وقع كذلك لانه شدة على نفسه ولو قال خلعت  
كل واحدة ثنتين وكذلك الى ثمانية ولو قال تسع تطليقات طلقت كل واحدة ثلثا لما مر ولو قال فلانة  
طالق ثلاثا وقلنا معها او قال بشركت فلانة معها في الطلاق طلقنا ثلاثا ثلاثا ولو قال لاربعة نسوة  
انت طالق ثلثا طلقت كل واحدة ثلاثا ولو قال انت طالق من واحدة الى ثلاثا يقع ثلثان والثلثين  
يقع واحدة وقالوا يقع في الاولى ثلاث وفي الثانية ثلثان وقد مر في الاقرار ايضا قالوا ولو قال انت  
وطع واحدة وثنتين في ثنتين اثنتان ولو نوى الطلاق وقد مر في الاقرار ايضا قالوا ولو قال انت  
طالق من هنا الى الشام ففي واحدة رجعية لانه لم يرد فاصفا بقوله الى الشام لانها مع طلقت يقع في  
جميع الاماكن ولو قال انت طالق بمكة او في مكة طلقت في طاهر جميع البلاد ما بينا وان عن يده اذا ثبت  
مكة لم يصدق قضاء لان الاضمار خلاف الظاهر ولو قال في دخلك مكة تعلق الطلاق بالدخول لانه تعذر  
الظرفية والشرط قريب من الظرف فيدخل عليه ولو قال انت طالق غدا فيم طلوع الفجر لانه وصفا بالظرفية  
في جميع الغدا فيلزم ان يكون طالق في جميعه ولا ذكر الا بوقوعه في اول جزء منه ولو نوى اخرها صدق  
ديانة لا قضاء لانه مخالف للظاهر لانه في كل ما لا يخصص فيصدق ديانة ولو قال في غدا صدقت قضاء  
ايضا لانه حقيقة كلامه لان الظرف لا يوجب استعاب الظرف وانما يتعين لجزء الاول عند عدم الدية  
لعدم المزاحمة وقالوا هو الاول سواء لان المراد من الظرفية لان نصيبه من الظرفية فلا في وجوبه  
ان قوله غدا للاستعاب ونظير وقوله لا اكلمك شهرين او شهرين او شهرين او شهرين او شهرين او شهرين



فان لوني البعض قد نوى ان ينضم كحائيت او يحا هذا الطلاق انت طالق من مضان ونوبه اخره ولو  
قال انت طالق اليوم عند او غدا اليوم يؤخذ او كذا لان قوله اليوم يخرج فلا يتاخر وقوله غدا  
اضافه والتخمين بطل الاضافه فليقلوا قال لو قال انت طالق قيل ان اغزو كذا فليس بشي وكذا من  
وقد ترقى بها اليوم لا تسكنه الى حاله من اعيد لوقوع الطلاق فلا يقع كقولك فيل اذا اخلى ولو كان  
تزوجها قال من اسروا وقع استعتر في الفصل الثانية لانه اوقع الطلاق في ملكه فبمع ولو قال انت طالق  
ما لم اطلقك او مني ما لم اطلقك او مني لم اطلقك وسكت طلقت لوجود الشرط الوقوع بالسكوت وهو  
زمان حال من النطق لان هذه اللفاظ للوقت اما مني ومنه فغيره واما ما فانه يستعمل فيه  
قال استعمل ما من حيثها وقت الحقيقة وان قل ان لم اطلقك واذا لم اطلقك واذا ما لم اطلقك  
حتى يموت لانه هذه اللفاظ للشرط وكان الطلاق معلقا بعدم النطق ولا يتحقق لعدم الابلات  
آيات فظاهر واما اذا واذا فذلك كذا كونه وقالاها عن من قال كذا اذا السماء انشقت واما ما  
المراد الوقت ولا يرد حجة انهما قد يستعمل للشرط ايضا قال واذا نصبك خصاصة وحمل جرم بهادي  
دليل شرطية واذا استعملت في الامرين لا يقع الطلاق بالنسبة لاحتمال الراجح كل واحد منهما  
على الانفراد بخلاف قوله طلقي نفسك اذا شئت لا يخرج الامرين بقاء بالقيام من المجلس فمما على  
العقود لانهما احتملاهما وقد ملكها فلا يخرج الامرين بقاء بالنسبة ولو قال انت طالق ثلاثا ما لم اطلقك  
انت طالق فهي طالق هذه الواحدة لانه وجود شرط البر هو عدم العتق الى ان يرضى بالتطليق  
ولو قال انا منك طالق لم يقع بشي وان نوي ولو قال انا منك باين او عليك حرام ونوي الطلاق  
فواحدة باينة والخرق ان الطلاق ازالة العتد والعتد قائم بالمرأة دون الرجل والاذالة المذكورة  
المملوكة وهو كذا كمالا باينة فلفظ الوصلة والعتد لرفع الحبل والوصلة والحل مستتر بينهما فخرج  
اذا فترها اليها دون الطلاق ولو قال انت طالق هكذا واشاء باصابعه الثلاث فثلث والواحدة  
واحدة والثنتين ثنتين والمعتبر المشيئة لا بما للاعلام بالعدد ولا من الشهر هكذا وهكذا  
وخسوا بهاءه والاد في النوبة الثالثة التسعة وعليه العرف ولو اراد المضموم من ان او كذا  
لم يصدق قضائه خلاف الظاهر ولا شاف بظهورها فالمعتبر المضموم لانه يريد اعلام العدة  
بقدر المضموم نحو ما الى الحار بين الناس ولو قال انت طالق يقع واحدة ولو قال انت طالق واحدة  
او قال انت بن او قال ثلاثا فانت بعد قوله انت طالق قبل ذكر العدد لم يقع بشي ولا من ذكر العدة  
والواقع هو العدد فاذا ماتت قبل ذكر العدد فانت طالق قبل الاحتياج بطلان في الغيبة اذا قال  
انت طالق كذا طلقت ثلاثا فانه اقر بكذا كذا لزمه احد عشر عام عرف فانه قال انت طالق احده  
ولو قال كذا طلقت ثلاثا فذكر هنا فصل في وصف الطلاق اصله انه من وصف الطلاق بوصف  
لا يوصف به ولا يحمله وقع الطلاق وبطل الوصف كقوله انت طالق طالق طالق لم يقع فانه يقع واحدة ولا

لا يوصف بذكره ومن وقع الطلاق لا يقع وكذا اذا قال انت طالق وانا بالخيار ثلاثا لم يقع وتبطل الشرط  
او من وصفه بغيره وصفه فلا يخلو ما ان كان ينبغي عزلة مشقة وعظمت اولاد فان كان لا ينبغي عزله فهو  
رجعي وان كان لا ينبغي فهو باين مثال الاول انت طالق فضل الطلاق اوجله او احسنه او اعدله او اسه  
او خيره فانه يقع واحدة رجعية لا تملأ وصفها ينبغي من المشقة واليبون وصف مشقة فلا يقع ومثال الثالث  
انت طالق باين او افسح الطلاق او احسنه او اسه او اعظمه او اكبره او اسره او اسوءه او طلاق  
الشیطان او البديعة او كل بيل او ملأ البيت او تطليقة شديدة او طويلة او عريضة فهو واحدة باينة لان هذه  
الاولى في بيتي من المشقة والباين هو البديعة الذي لا يغور على رجعتها بخلاف الرجعي لانه ليس له  
عليه حجة عكرك رجعتها بدون امره قال وان نوي الثلاث فثلاث لانه المشقة والبديعة وطلاق الشيطان  
ينوع الى نوعين شديدة ضعيفة وقوية فالضعيف الواحدة البائنة فتعد عدم البينة بنفي  
اليها للثبوت واذا نوي الثلاث فقد نوى احد نوعيه فيصدق وكذا لو قال انت طالق كذا لثبتهما  
في الغيبة قال واحد كاللذان امر عتق ويشبههما في العدد فانهما نوي صحح وعددهما ثلث الا ان  
عامر وعمر محمدرج ان يقع الثلاث عند عدم البينة لانه عدد فالظاهر هو التشبيه في العدد ثم عند ارجح  
ومحمد رضي الله عنه هي شبهة الطلاق فهو باين لانه التشبيه يقتضي زيادة الوصف وذكر البينة لانه عدم  
التشبيه يكون رجعيًا وعندنا لا يوصف رجوعه وقيل هو قول محمد ان ذكر العظم كان باين والاول  
وسواء كان المشبهة به عظيما في نفسه او لا لانه يحتمل التشبيه في فضل الحق خيد فاذا ذكر العظم علمنا  
انه اريد الزيادة وعندنا من ان مشبهه بما هو عظيم في نفسه كان باين والاول رجعي  
للطلاق يظن في قوله انت طالق مثل كذا من البيرة مثل عظم كذا البيرة مثل عظم كذا البيرة مثل عظم كذا البيرة  
ايحده هو باين في الجميع وعندنا لا يوصف باين في الثانية والثالثة رجعي في الباقي وعندنا رجوعه  
باين في الثالثة والاربع رجعي في الباقي ولو قال انت طالق مثل عدد كذا البينة ولا عدد كذا البينة  
والخبر فواحدة باينة عندنا رجعي عندنا رجعي ولو قال كذا البينة فواحدة عندنا رجعي  
مخناه كالنجوم صيانة الا ان ينوي العدد فذلك ولو قال انت طالق لا قليل ولا كثير يقع ثلاث  
ولو قال لا كسر ولا قليل يقع واحدة فيثبت ضد من مائة او ثلاثا لان الباقي ينت منه فلا يقع  
ولو طلق امران واحدة رجعية ثم قال احبتهما باينة او ملأنا يكون كذا عندنا رجعي وقال ابو نوح  
بصيرة باينة لانه لا ثالث لانه الواحدة لا يحتمل العدد ويحتمل البينة في الصفة اخرى وقال محمد بن داود  
باينة ولا ثالث لانه اذا وقع بصيغة لا يمكن التغيير لان تفسير الوقع لا يتحقق ولا رجوعه ان الابانة محال  
له فيملكه اثباتها بعد الايقاع ويملكه ايقاع العدد فيملكه الحاق الثنتين بالواحدة وضما اليها فصل  
ومن طلق امران قبل المخلول ثلاثا وقعت لان قوله انت طالق ثلاثا ايقاع لمصدره مخوف  
تقديره طلاقا ثلاثا فيقع جملة وليس قوله انت طالق ايقاعا على حدة ولو قال انت طالق

مطل طلق



وطالق او طالق طالق او واحدة او واحدة او واحدة او واحدة وقعت واحدة لانها  
لم يعلق الكلام بشرط او يدركه اخرى ما يغيب مصدره كان كل لفظا يقع على واحدة فيقع الاول ويتبين  
لا الي غيره فنصا ربه بالنسبة وهي بان فلا يقع اما القبلية والبعديتان فالاصل فيها انه متى ذكر حرف  
الظرف مفرقا بآيها الكفاية بين طلاقين كان الظرف صفة للذكر اخرى وان لم يبق له بها الكفاية فهو  
صفة للذكر الاول او لا مثالها بان زيد قبله عمر وعفاف زيد قبل عمر فالقبليتين في الاول صفة لعمر وفي الثاني  
صفة للذكر الاول طالق واحدة قبل واحدة فالقبليتين صفة للاول ولا يقع في المانع يقع الحال  
لان الاخبار انت انشاءت شرعا فوقع الواحدة فانت بها فلا يقع ما بعدها وقوله بعدا واحدة  
فلا بعد به صفة للاخوة وقد حصلت الابانة قبلها فلا يقع ولو قال انت طالق واحدة قبلها واحدة وبعد  
واحدة فثبتت ان لان القبليتين صفة للاخرى فانتضى يقعها في المانع وايضا الاول في الحال وقد  
ثبتت ان لا يقع في المانع يقع في الحال فمقتضى ان فيقتضيان في المنة الثانية المجردة صفة للاول  
فانتضى يقع في الحال وايضا اخرها قبلها فيقتضيان ولو قال مع واحدة واحدة فوخلت  
او مع واحدة واحدة ايضا لان الكلمة مع للعارضة ولو قال ان دخلت طالق واحدة واحدة  
ان دخلت الدار فوخلت وقعت واحدة وقالا ثنتين ولو قال انت طالق واحدة واحدة ان دخلت الدار  
فدخلت وقعت ثنتين بالاجماع لهما ان حرف الواو الجمع المطلق والجمع محرف بالجمع بلغة الجمع ولا  
فرق بينهما اذا اخرجوا او قد مر انه لا تعليق بحرف الجمع ولما ان الشرط اذا تأخر بغيره صلا لا يقع  
عليه جميع الكلام فيقع حاله اذا تقدم لا مغير له فلا يتوقف والجمع تحت الشترتيب وتحت  
القرار فعل تقدير احتمال الترتيب لا يقع الا واحدة كما اذا خرج يد فلا يقع الا واحد عليه بالشرط  
ولو عطف بحرف العطف الكسري هو على التلافي قال ابو بكر الليث يقع واحدة بالاجماع لان العطف التلغيف  
قالوا وهو لا يصح ولو قال لا يقع المدخول بها انت طالق ان دخلت الدار بانت بالاولى ولم يتعلق الثانية  
وفي المدخول بها يقع واحدة في الحال ويتعلق الثانية بالمدخول وكذا يات الطلاق لا يقع بها الا  
بشيء او بدلا من حال الاحتمال الطلاق وغيره لا يترتب من وقوعه فلا يقع الا بالمتعين وهي  
ان يتوكل او تدل عليه الحال فينتج رادته قاله يقع بانها لا يمكن ايقاعها بين وان احد الزوجين  
فيملكه كالنكاح وقد وقع بقوله انت باين او انت طالق باين او يستكر بطلقة وتكون ذلك فان هذا  
يدل على البينة بغير تحرر ومعناها فان قوله باين صريح وبينة وبينة بينا عن القطع وذلك  
في باين دون الرجعي وكذلك سائر الالفاظ اذا تأملت معناها قال الامام احمد في حديثه عن محمد بن  
واحدة فيقع بها واحدة جملة لان قوله اعتدى يحتمل اعتدي فخر الله بك ويحتمل اعتدى كعدو  
الطلاق فان ادعى بها بغيره كان الطلاق فاعتدى وذكره موجب الرجعة وقوله استبرأ يحتمل استبرأ  
لعله اذ هو المصروف منها ويحتمل استبرأ لاطلاق فكر فان نوى الاول كان في معناه فيكون حقيقا

لما مر قوله انت واحدة يصلح لغت المصدر مخدوف ويصلح وصفها لها بالتوحيد عنه فاذا نوى الطلاق  
تعين الاول ومثله ما ينكره اعطيت كجر بلا اي عطاء جريلا واذا احتمل تعين الاول ومثله جريلا  
تحملا فيصير كانه قال انت طالق طلقه واحدة ولو قال ذلك كان رجوعيا فكرها هذا قال بعض اصحابنا  
اذا تحرر الواحدة بالرفع لا يقع شيء وان نوى لانه صفة لشخصها وان اخرج بالانصب يقع واحدة  
من غير نية لانه لغت مصدر مخدوف وان كان يحتاج الى نية وعامة المشايخ قالوا الكل سواء لان النية  
لا يمتنعون بين ذلك فلا يثبت حكم يرجع اليه عليه ولا يقع به هذه الالفاظ الثلاثة الا واحدة لان قوله  
انت طالق مستصغر فيها او مختص ولو اظهر لا يقع الا واحدة لما يستلزم هذا قالوا الغالب البان  
قوله انت باين بنة بنة حرمت حكمك على غار بك بنة الحق باهلك وهيتك لاهلك سترت كفاك فتركك  
ربك لا تقع في مستكرها انت حرة اخر في اخبري الابن في الزواج وتصح فيها بنة الواحدة والثلاث  
لان البينة خفيفة وغليظة وايضا نوى صح وان نوى نفس الطلاق في واحدة لانه لا ينفك ولو نوى  
الثلثين قواحدة لانه ما عدو واللفظ لا يدل على العود وفيه خلاف في راجح وقد تقدم ولا يقع  
الا بالنية او في حال مذاكرته الطلاق لانه دليل عليه فيقع في القضاء ولا يقع ديانا الا بالنية ويقع  
واحدة لانه اذا نوى ثلثة اقسام منها ما يصح اجرا بالآخرين وهي ثلثة امك بيلك اختك  
اعتدى ومنها ما يصلح جوابا وورد الاخر وهو سبعة اخر في اذهبى اخر في اذهبى اخر في اذهبى  
تحرر ومنها ما يصلح جوابا وورد او شمة وهي خمسة خلية بنة باين حرام وعن ابو يوسف لا يقع  
بالقسم الاول خمسة اخرى خلية سبيلك سركك لا مكره عليك لا سبيل عليك الحق باهلك والاحوال  
ثلاثة حالة مطلقة وهي حال الصدا وحالة مذاكرته طلاقا وحالة غصبها اما حالة الرضا فلا  
يقع الطلاق بشئ ممن ذكر الا بالنية ما تقدم والقول قول الزوج في عدم النية لانه لا يقع عليه غيره  
والحال لا يدل عليه وحالة مذاكرته الطلاق يقع الطلاق قضاء ولا يصدق على غيره الا فيما يصلح  
جوابا وورد الا لا يحتمل الرد وهو الادنى فيصدق فيه وحالة الغضب يصدق الا فيما يصلح جوابا  
لا غير لانه يصلح الطلاق الذي يدل عليه الغضب فيجعل طلاقا قالوا ولو قال لهما اختك بيلك  
يتوكل الطلاق قلتم ان تطلق فلها ان تطلق نفسها فجلس عليها فان كانت حاضرة فبسماعها  
وان كانت غائبة فبالاختيار لان المختارة لهما المجلس باجماع الصحابة رضى ولانه ملكها فبالاختيار  
والتمليكات فينقض جوابا في المجلس كالبسج والمهرية ونحوهما وتبطل خيارها بالقيام لانه دليل الاعراض  
وبتبدل المجلس حقيقة بالانتقال الى المجلس خروصه بنبذ الالفاظ فجلس الاك غير المجلس  
بجلس القتل غير مجلس البسج والشروط تبطل بتبدل المجلس وان كانت معدومة فان حرر رجلا قال اذا  
اخذ الزوج بيده واقامها من المجلس بطاخيرها ولو كانت في صلوة مكتوبة او في غير ذلك لا يتبطل



وكذا في النكاح ان تحت ركنين لانها متنوعة عن قطعها وان تمت اربعها بطلان الزيادة على الركنين في النكاح  
كالزحل في صلواته اخرى وعنه محمد رحمه الله في الاربع قبل الظاهر ليطول وانما اربعها وهو الصحيح ولو كانت قائمة  
فقدت في عايبها لانه دليل الترتيب فان العهود اجمع للثاني وكذا اذا كانت قاعدة فان كانت او متكية  
فقدت لانه انتقال من مجلس وليس بالعرض كما ان الترتيب بعد ان كانت متكية وفيها اذا كانت قاعدة فان كانت  
معدلة بطريقها لانه اظهر للثاني ان كان اعرضا والا قبل اتمح ولو كانت قاعدة فاضطربت فحق الزوج هو  
روايتان وان كانت تفسر على حادثة او في محله فوقيت فهي على خبرها وان سارت كان للمجلس اخبر بطريقها  
الآن تحت ركنين مع سكوت الزوج لان سببا لثانية ووقوفها مضافا اليها فاذا سادت كان للمجلس اخبر فان اشتد فيها  
فهي واحدة باينة لان اخبارها نفسها يوجب اختصاصا بها دون غيرها فلو ذكر بالبيعونة ولا يكون لثاني  
وان نوى حاله الاختيار لا يتزوج ولا بد من ذكر النكاح او ما يدل عليه كلامه او كمالها مثل ان يقول انك  
تتزوج اختي او يقول لها اختي فقول اختي نفس لانه ذكر عرف اجماع الصحابة وانه المفسر  
للعامة ولان المهم لا يصلح تفسير المهم حتى لو قال لها اختي فقالت اختي فليس بشيء ولا لا  
ختي ليس من الفاظ الطلاق وصحوا وانما جعل بالنسبة فيما اذا كان مفترقا فاذ لم يكن كذلك  
شيء ولو ان قول اختي وقولها اختي ليس له تخصيص بها فلا يقع الطلاق فاذا ذكرت النفس  
الاختيار لها فيقع وقال في المحيط ولا بد من ذكر النفس والانتظيمة او الاختيار في احد الكلامين  
لوقوع الطلاق اما ذكر النفس فلما ذكرنا واما ذكر الانتظيمة فظاهرهما الاختيار فلان العا  
تنبئ عن الترتيب واختيارها لنفسها هو الذي يتقدم ويتعذر واخرى فصار من جنس امر حايه  
والتياس ان لا يقع بالخير طلاق وان نوى لانه لا يمكن ايقاع الطلاق بهذا اللفظ فلا يمكن التفتيش  
الغيره ولا نقول لها ان اختي نفس يحتمل الوعد فلا يكون جوا بل هو الاجتهاد وجه الاستحسان  
اجماع الصحابة رحمه الله ولا ان الشرح جعل هذا جوابا عما عايناه من ان لا يقع في غير ما عايناه  
فلان واجبات كنش في حيز الوعد والدين والدين بالدين بداد رسول الله وم يعاينه بعد فقالوا  
اخرى بشيء فاعلم ان المختار حتى تستامر في ابوابكم اخرها بالاية فقالت في هذا استأمر  
ابوي يا رسول الله لا يا اخي الله ورسوله وادعت بذلك الاختيار للعالم واعده رسول الله جوا  
ايضا بالاول لان يستدعي النكاح وله ان يفارقه فله ان يقهرها مقام نفسه في ذكره ولو قال لها  
اختاري اختي اختاري فقالت اخترت اختي او قالت اخترت الاول او الثاني او الاخر  
فهو ثالث ولا يحتاج الى رتبة الزوج لانه تكرر هذا الكلام انما يكون في الطلاق وفي غير امارقها واختياره  
فلا تها لانه ولو حثت بالمرن كانت فلا فكذا ولا تها لتأكيد بوقوع لثلاث امارقها الاول والثاني  
او الاخرين فلهذا وجه رده وقال لا يقع واحدة لان ذكر الاول والثاني او الاخرين ان كان لا يفيد لثاني  
يفيد الاخر لانه يدل عليه فيعتبر غيره وقوله انها انما تنصرف فيما ملكته اذا اجتمع في الملك كالحق في الملك

وذكر لا يحتمل الترتيب فان القوم المجتمعين في مكان لا يقال هذا اول هذا اخره ويقال هذا اجزاء  
اولا وهذا اخره فيكون الترتيب في محجبهما لا في ذاتهما واذا كان كذلك لغا فقولها الاولى في كونه  
فيقول قولها اخترت ولو قالت اخترت وسكت وقعت الثلاث كذا هذا ولو قالت طلقت نفسها واخترت  
نفسى بتطيقه في محجبه لانها اختارت نفسها باقرا انقضاء العدة لان هذا يوجب اطلاق بعد انقضاء العدة ولو قال  
اختارت نفسي فذكر امره بذكر بتطيقه فاختارت نفسها في واحدة رجعية لان ذكر الطلاق بعقب الرجعة صار كانه  
قال اطلق نفسي ولو خيره فاختارت اختي نفسى لان رجعي لا يقع لان الاضرب الاول فلا يقع ولو قالت نفسي  
او زوجي لا يقع لان اولئك فلا يقع الطلاق بالشك وخرج الامر من يد الاستغناء ما يشيء اخر ولو قالت نفسي رجعي  
طلقت ولا يصح العطف والامر باليد كالخيار يتوقف على المجلس على ما ذكرنا الا انه اذا قال امرك بيدك ونوى الثلاث صح  
لانتم حمل المحرم والمفسر والاختيار لا يحتمل المحرم فان الامر باليد من غير التعليل وضعا قال الله تعالى ولا يصح  
والاختيار عرف تليكا شرعا لا وضعا فالاجماع انعقد في الطلاق الواحدة لا غير فلما صحت نية الثلاث والامر  
باليد دون التحريم فلو قالت في جواب باليد اخترت نفسي واحدة فري ثلاث لانها صفة الاختيارية تصلح  
جوابا بالامر باليد تكون تليكا كالخيار فيصارت اذا قالت اخترت نفسي بمن واحدة وبذلك يقع الثلاث ولو قال  
لها امرك بيدك فاختارت نفسها قبل لا يقع والا صح انه يقع ولو قال لها ان دخلت الدار فامر بك يدك ان طلقت  
نفسها كما وقعت قدما فيها طلعت وان طلعت بعد لم تست خطوتك لم تنطق ولو قال لها اطلق نفسي فلما  
ان تطلق في المجلس لانه لا يكون وكيلة في حق نفسها فكان تليكا ويقع واحدة رجعية وليس لمرء ان يخرج عنه  
لا تملك فيه من التعليق لا تعلق لطلاق بتطيقها وكذا قولها انت طالق ان شئت او حبست او قويت او ردت او شئت  
لانك تعلق بفعل القلب او كالحيا وان طلعت نفسها ثلاثا قد سادها الزوج وقعن لان محنة افعلي الطلاق  
وهو من جنس فيشترط الملاق مع احتمال الجمع كايضا لا اجناس فيصح نية الثلاث وينصرف الى الادنى عند علمها  
على ما مر ولا يصح نية اثنين لانه عد دخل في الزفر رحمه الله وقد بيناه الآن ان يكون امة فيصح لانه جنس  
في حقها ولو كانت حرة وقد طلقها واحدة لا يصح نية الثلثين لانه ليس بجنس في حقها ولو قالت  
انبت نفسي طلقت واحدة رجعية لان الابانة من الفاظ الطلاق الا انها اذا دلت فيها وصف الابانة  
فيلغوا كما اذا قالت طلقت نفسي باينة وعن ابي حنيفة لا يقع شيء مما عايناه انت بغير ما قوض اليها  
وربما قيل في المجلس في الخبر لانه تليكا ايضا ولو قال لها امرك بيدك فقالت انت على حرام وانت صحت  
بابين او انما منك بابين فهو جواب وطلعت لان هذه الالفاظ تقييد الطلاق كما اذا قالت نفسي ولو قالت  
انت من طلق ليقع شيء ولو قالت انما منك طالق وانما طالق وقع لان المرأة توصف بالطلاق  
دوت الزوج ولو قال لها اطلق نفسك من شئت او من شئت او اذا شئت او اذا ما شئت لا يقع  
بالمجلس لانها المحرم الاوقات كانه قال في ابي وقت شئت وهذا في صفة ظاهره واما اذا ما



ما قد سبق الكلام فيه والعذر عنه ولو ردته لا يرد لانه ملكها الطلاق في وقت شات فلم يكن ثلثا  
قبل المشية ولا يرد بالرد وكذا لو قال لغيره طلقا امراني لا يقيد بالمجلس لانه توكيد ولو قال ان شئت  
اقتصر على المجلس فلا يرد وهو الاول سواء لانه توكيد كما اذا سكنت عن المغيبة ولنا انه توكيد حيث علمها  
لمشيتها وانما لا ينفرد بالمشية والتوكيد يقتصر على المجلس لما عرف ولو قال لها انت طالق ان احببت فقلت  
نفيته وقع ولو قال ان شئت فقلت احببت لا يقع والفرق ان المشية ارادة واجاب فيها معنى المحبة ونادى  
فقد وجد الشرط الاول وزيادة المحبة ليس فيها ايجاب فلم يوجد في المسئلة الثانية والمشية تنكح المصنف  
فلو وجد الشرط ولو قال لها طلق نفسك كلما شئت فلها ان يفترق الثلاث لان كلما يقتضي تكرار الفعل  
ويقتصر على المملوك من الطلاق في النكاح القائم حتى لو طلقها ثلاثا وعاودته بعد زوج اخر لا ينكح  
وليس لها ان تجتمع لانه باوجبه عموم الافراد لا عموم الاحتمال وقال في رد المحتار لا يقتصر على المملوك في النكاح حتى  
كان لها ان يطلق نفسها بعد زوج اخر عملا بحقيقة كلمة كلما ولنا انه توكيد فلا يصح الاقمار هو ملكه  
تملك اكثر من الثلاث وعلى هذا الاصل اذا وقع به ثلاث طلقات ثم عادت اليه لا ينفذ في الايلة عندنا  
عنده ينفذ ولو قال اطلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة فري واحدة الزها وقعت بعض ما ملكت ولو قال  
واحدة فطلقت ثلاثا لم يقع شيء عند الزوج رضى وقال يقع واحدة لانها ملكت واحدة وقد انت بالزنا  
عليها فيلحقها اذا قال انت طالق اربع فانه يقع الثلاث ويلحق الزنا ويولد ان الواحدة هي الثلاث لفظا  
ومعنى وانت بغير ما ملكها فكان كلاما مبتدأ ولا يقع خلاف الزوج لانه يملك الثلاث فيستوفي فيها حكم  
الملك والزيد على ما لو فبطا ولو قال لها طلق نفسك واحدة امك الرجعة فقلت طلقت نفسي واحدا بانه  
فري رجعية لانها انت بالاصل صحيح وقع ما امرها به ثم انت بزيادة وصف فيلحق اذا لا حاجة اليه ولو قال  
واحدة بانه فقلت رجعية فري بانه لما قلنا ولو قال لها انت طالق كيف شئت وقعت واحدة  
رجعية وان لم تشأ فان شئت بانه او لا وقد رد الزوج ذكر وقوع الاتفاق بين ارادته ومشيتها وان  
اختلفت مشيتها وارادته فواحدة رجعية لانها ما علمت في نفسها في اصل الايقاع وقال ابو بصير  
وحمد رحمهما الله لا يقع شيء في الموضع مرة واحدة رجعية او بانه والعقد على هذا الخلاف  
لها انه فرض اليها التطبيق على اي صفة شات فوجب يتعلق بمشيتها اصل الطلاق حتى يملك ذكر قبل  
الدخول ويجعله ولو وقع بغيره ايقاعا لا يملك قبل الدخول ولو ادعى ان كفي للاسياسا في فري ففرض  
اصل الطلاق ويكون التفويض اليها في الصفة عملا بحقيقة كلمة كيف ولو قال انت طالق ما شئت او لم تشئت  
فلها ان يطلق نفسها ما شئت لانها مستعملة للعدد فقد فرض اليها اي شيء شات من العدد ولو قال لها طلق  
نفسك من ثلاث ما شئت فليس لها ان تطلق ثلاثا وتطلق من دونها وقال الامامان تطلق ثلاثا ان شئت  
لان ما للعموم ومن تستعمل للتميز فيجعل على تمييز الجنس كقول كل من طوحي ما شئت ولا ادع رضى من حقيقة

للتبعية وما للتبعية فيجعل في جعلها الموقوف اليها بعض الثلث لان بعض العموم وهو شئت  
وانما ترك التبعية في النظر لانه الحال وهو اظهرها بالسماحة والكرم ولو قال ان شئت فانت طالق اذا  
شئت فمما مشيتان احدهما على المجلس والثانية معلقة بالموقف فان قامت بثلثها الموقوفة فلتوقفها  
بالمجلس ولما المطلقة فلتعلق بها بما واثبت تغير كانه قال لها في ذكر الوقت انت طالق ان شئت ولو قبل لانه  
امرة فقال لا ونوي الطلاق وقع ذكره في المحيط وقال هو الصحيح وكذا لو قالت تستلى بزوجه فقال الزوج  
صدقت ونوي الطلاق وكذا قوله ليست لي بامرة او ما انت لي بامرة او لمست لكر بزوج او ما ناك بزوج  
ونوي الطلاق يقع وقال لا يقع لانه اخبار كذب فلا يقع وان نوى وكذا ان يحمل الطلاق بالانحصار تقديره  
لست لي بامرة لان طاعتك فلا ادخل ذكر ونوى صحته نيته فيقع الطلاق ولو قال له اخر امرتك لا طلاق  
ليق فقلت الزوج لا طلق ولما قال نعم لا تطلق لان قوله نعم معناه نعم امرتك لا طلاق وقوله لا معناه  
ليس امرتك لا طلاق ولو قال لا امرتك فولي انا طالق لم تطلق حتى تقول لانه امر بامرة او لولا لغيره قولا  
مرات انما طالق طلقت قالوا لم يقل لانه امر بالاختيار وانه يستدعي سبق التحيز به ولو قال اخرن لم تقضي في  
اليوم فامر بترك طالق فحانع والادجوابه انعقدت بيمينه لان الجواب يستدعي عادة السؤال فاذ قال  
نعم امرتك طالق ان لم ارض خفك ولو قال لها اعتدي اعتدي وقال نفيته واحدة وصدد ريانة  
ويقع ثلاثا في القضاء ولو قال عنيث بالثانية العلة صنف قضاء ولو قال نفيته بالاول طلاقا ولم اخذ  
بالثانية والثالثة شيئا فري ثلاثا لانها حال من اكره الطلاق فيتعلمه ومن الكتابات الكناية فاذا  
كتب طلاقا في كتاب او لوح او على حائط او ارض لا يقع الا بنية واصلة ان الكتابة حروف منظومة  
تدبر على معاني مفهومة كالكلام وكتب رسول الله صم قامت مقام قوله في الدعاء الى الاسلام حتى وجب على  
بلغته فنقول اذا كتب لا يستبرأ فلا يجلو اما ان كان على وجه الخطابة او لافان لم يكن على وجه الخطابة  
مثلا ان يكتب امرته طالق فانه يتوقف على النية لان الكناية يقوم مقام الكلام كالكتابة مع الصريح  
وان كتب على وجه الخطاب والرسالة مثلا ان يقول يا فلانة انت طالق واذا وصل بكمر كناية فانت  
طالق فانه يقع به الطلاق من غير نية ولا يصدق انه ما نوى لانه ظاهر فيه ثم ان كان بغير تعليق  
وقع للحال كانه قال لها انت طالق وان كان معلقا بان كتب اذا جاءك كناية فانت طالق لا يقع حتى  
يصل اليها لانه علق الوقوع بشرط فلا يقع قبله كما اذا علمته بدخول الذك فان وصل الكتاب الي  
ايها ففرض ولم يدفعه اليها ان كان هو المتصرف في امورها لا يقع وان اخبره ما لم يدفعه اليها لانه كاجنبي  
قال والفا الشيطان واذا خا ما ومنه ومتيما وكل وكما لانها مستعملة فيه وصفا اما ان فشرط  
تحضر ليس فيه معنى الوقت وما رواها فيها معنى الوقت على ما بينت وكلمة كل ليست بشرط لانها لها  
المسما والشرط ما يلزم الفعل لانه يتعلق به الجزاء وهو فعل الان لا يتعلق الفعل بالاسم الذي هو



الحق بالشروط مثل قوله كعبد اشترى بدينه فلو حر قال فاذا علق لطلق بشرط وقع عقبيه وانجلى اليمين اذ انشره  
لان الفعل اذا وجد شرط فلا ينفى اليمين الا في كل فائتها العموم الافعال قالوا كل ما نصحت جلودهم الالية  
واذا كانت العموم يلزم انكار ضرر حتى يقع الثلاث الملوكان في النكاح القائم فلو تزوجها بعد زوج  
ووجد الشرط لم يقع شيء خلافا لفرجه الله لقتضيه العموم وكذا ان علق ما يملكه من الطلاقان وقداشتمى  
ذلك وهو الجراء فيتمى اليمين ضرره قال ولا يصح التخليق الا ان يكون الخالف كالكفر والامانة  
ان دخلت الدار فانت طالق او يقول لعبد ان كلمت زيد فانت حر او يضيغ الي مكره كقوله يا حبشي  
ان تزوجتك فانت طالق او كرامة اشر وجها فزى طالق وكل عبد اشترى بدينه فهو حر لان ان يكون  
الجراء ظاهرا ليكون محققا لم يتحقق معني اليمين وهو القوة على البيع والمخلى ولا يفسد لان  
يأخذ هذين قال وزكلا للمكر لا يبطل اليمين لانه لم يوجد الشرط فان وجد الشرط في مكانه  
اليمين ووقع الطلاق لان الشرط وجد والمحل قابل للجزاء فيتمى اليمين لما امر وان وجد  
في غير مكانه لم يخلط او وجد الشرط ولم يقع شيء لعدم قبول المحل وفي كل ما لا يخلو اليمين بوجود الشرط  
حتى يقع الثلاث على ما يشاء واذا اختلف في وجود الشرط فالقول الزوج لانه منك ومقتدر بالان  
وهو لعدم والبينة للمرأة لانها مدعية فثبتت قال وما لا يعلم الا من جهتها فالقول قولها في حق  
نفسها كقوله ان خصمت فانت طالق فلا تله فقال خصمت طلقت هي خاصة والغياصة ان التلق  
لان شرط كغير من الشرط وجد لا سخسان انما امينة في ذكره ولا يعرف الا من جهتها وقد  
اعتبر الشارع قولها في ذكره في الحلة والوطي فكذلك هذا الا انه في حق ضررها شهادة وهي  
فلا يقبل قولها وحدها قال وكذلك التعليل بحبتها وهو ان يعتدل ان كنت تحبيني فانت  
طالق ولا تله فقالت اجعل طلقت وجدها ولو قال ان كنت تحبيني ان بعد بك اسبيلك من  
فانت طالق وعبد حر فقالت احب طلقت ولم يعتق العبد ولما ذكرنا ولا يفسد كذا لانها  
قد توش الحذاب على صحبته بعضها اياها ولو قال لها ان كنت تحبيني فبلك فانت طالق فلو  
احكر وهي كاذبة طلقت وقار محمد لا يطلق لان المحبة اذا غلقت والغلب براد بها فثبت  
الحب ولم يوجد ولها ان المحبة فعل القلب فيلغو ذكر الغلب فصار كما اذا اطلق تعلق بال  
الاختيار عن المحبة كذا هذا قال ولو قال ان ولدته غلاما فانت طالق واحدة وان ولدته جارية  
فثبتت فولدتها ولا يدرى اياها ولا طلقت واحدة وفي التزوي فثبتت لان الواحدة متفقة  
وفي الثانية شك فلا يقع والا حوطان ياخذ بوقوع الشك في واحدة وانقضت العدة بتعين لان الطلاق  
وقم بالولد الاول وانقضت العدة بالثانية فلا ولو قال لها ان جامعتك فانت طالق ثلاثا فلو  
ولبت ساعة فلا شيء عليه وان تزوجت او حبه فعليه مهر ولو كان الطلاق رجعا جعل الرجعة

بلا يلازم الثاني وعزالي يوشن رضي الله عنه باللباثة الثلاث ويصير رجعا في الواحدة لوجود الجماع  
بالدوام عليه الا انه لا يجب للحد الاثبات ولها ان الجماع ادخل الفرج ولا دوام الا اذا اخرج من ادخل  
وقد وجد الادخال بعد الطلاق ولم تجز الحد لثبته الاتحاد من حيث المحل والمقصود واذ لم يجب للحد  
التعذر لان الوطى لا يخلو عن احد ما **فصل** ولو قال لها انت طالق ان شاء الله او ما شاء الله او ما لم  
يشاء الله متصلا به لا حش عليه ولانه تعليل بشرط لا يعلم بوجوده فلا يقع بالشك في المعلق بالشرط عدم قبله  
وكذا اذا علقه بمشيئة من لا يعلم بمشيئته من الخلق كالملاك والجن والسيطان ويصح الاستسناؤه  
لما قصولا لما وينا ولانه اذا سكت ثبت حكم الاول فيكون الاستثناء او التعليل بعلة رجوعه  
فلا يقبل ولو سكت قدر ما ينفسر وقطع او قبح او كان بلسانه ثقيل شرده ثم قال ان شاء الله  
صح الاستثناء وان تنفسر باختياره بطل ولو حررك لسانه بالاستثناء صح عند الكرخي ان لم يكن مستعنا  
وقال الهندي ان لا يصح ما لم يكن مستوعبا ولو قال انت طالق فغيري على لسانه ان شاء الله غير  
قصد لا يقع كما لو قال انت طالق فغيري على لسانه او غير طالق ولو قال انت ثلاثا او ثلاثا ان شاء الله  
او ثلاثا او واحدة ان شاء الله بطل الاستثناء وقال هو الصحيح وكذا لو قال لعبد انت حر  
وحر ان شاء الله لان الكلام واحد واما ان يتم باخر والله متصل ولا يحرج رضى الله عنه انه مستثناء منقطع  
لان قوله وثلاثا او واحدة او حر اخر لا فائدة فيه فكان قاطعا ولو قال انت طالق واحدة  
وثلاثا ان شاء الله صح بالجماع وكذا كانت طالق وطالق وطالق ان شاء الله لانه لم يتخلل بينها  
كلام اخر ولو قال انت طالق ثلاثا واحدة طلقت فثبتت ولو قال الاثنتي عشرة طلقت واحدة  
اصلها ان الاستثناء منقطع لا بقوله وتكلم بالباقي بعد الثبوت لا ببيان انه اراد ما تكلم وما هو المستثنى  
ولا يصح استثناء الكل من الكل ولو قال انت طالق ثلاثا او بثلثا او وقع الثلاث وبطل الاستثناء  
ولو قال انت طالق ثلاثا وثلاثا او الاربع او وقع ثلاثا عند ارجح رضى وعلى قياس قولها يقع  
واحدة بناء على ما تقدم ولو قال انت طالق ثلاثا او واحدة واحدة وقعت واحدة وبطل الاستثناء  
لانه استثنى الكل ولو قال انت طالق عشرة الاشعة وقعت واحدة ولو قال اثنا عشر فثبتت  
واصله انه اذا وقع اكثر من الثلاث ثم استثنى من الكلام كله صحيح فلا يستثنى عما لم يجر جملة  
الكلام ولا يكون مستثنى من جملة الثلاث التي تصح وقوعها فيقع الاستثناء من جملة الكلام ويقع  
بقية الجملة ان كان مما يصح ما بقي ان كان ثلاثا او اقل لان الاستثناء يتبع اللفظ ولا يتبع الحكم والجملة  
تلفظ بها جملة واحدة فيدل الاستثناء عليها فيسقط ما تضمنه الاستثناء ويقع بقية الجملة  
ان كان مما يصح وقوعه ولو قال انت طالق ثلاثا او واحدة وقعت واحدة لانه يجعل كل كلمة  
ما يليه فاني استثنى الواحدة من الثلاث بقيت شتان ولذا استثنى منها من الثلاث بقيت







بإتفاق الزوجين بالمشط لانه استند مكر فلا يصح بالتعلق كاستقاء الخيل ولو قال لها انت عندى  
 كما كنت انت او امرأتى ونوى الرجعة صح والآفلو يشترط ان يعلمها بالرجعة كمن قال من فريد العبد  
 فان لم يعلمها كان وليس له ان يسافر بها حتى يشهد على جرحها لانه لا يجوز للرجعة الخروج من منزلها  
 فالا رجعة لم تنقح عنه فيجوز لها الخروج واليه الاشارة بقوله تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن قالوا ويخرج  
 ان يشهد على الرجعة لان النصوص الدالة على الرجعة خالصة عن قيد الشهادة ولما تقدم انها استندت للرجعة  
 والشهادة ليست بشروط حالة الاستدانة وانما استدل بها كمن ذكر عن النخاج وهو رجل قولها عقيب  
 ذكر الرجعة والطلاق واشهدوا ذوى عدل عنكم وهكذا هو محمول في الطلاق ايضا وفيما بينه  
 وبين النصوص الدالة على جواز الرجعة وقوع الطلاق الخالية عن قيد الشهادة فان قالوا بالعدة  
 للعدة كنت لرجعة في العدة فقد قنته صححت الرجعة وان كذبته لم يصح لانه متهمة في ذكره وكذبته  
 فلا يثبت الايتمه فاذا صدقته ارتفعت التهمة ولا عين عليها عند ابرح ربه وهو مسئلة الاستحلاف  
 في الاشياء الستة وقد سبقت في الدعوى بتوفيق الله تعالى وان قالوا رجعتك فقالت بحسبكم لم تقبضت  
 عدتي فلا رجعة وقالوا يصح الرجعة لان الرجعة لا يتوقف على قبولها فاما قالوا رجعتك صححت  
 الرجعة لان الظاهر بقاء العدة ولهذا قوله الطلغ ذكر فقالته قد انقضت عدتي ووقع الطلاق وصار  
 كما انما كنت ساعة ثم قالت ولا يحرج ربه انما اخبر بانقضاء العدة بالظاهر يقدم انقطاع  
 الدم على ذلك لانها اخبرت بلفظ الماضى والظاهر انها صادقة وقرب اوقات الماضى وقت قوله مسلم  
 الطلاق على اللعان واثن سالت فتقول الطلاق يقع بين علي اقراره ولو اقر بعد انقضاء العدة حكم بخلاف  
 ما لا يسكت ساعة لانه ثبت الرجعة لسكته او لا تقبل قولها بعد ذلك قالوا اذا قال الزوج الله  
 راجعتك في العدة وصدقه المولى وكذبته او بالعكس فلا رجعة ولا اذا صدقه المولى صححت الرجعة  
 لان اقراره بما هو خالص حقه فصار كما اذا اقر عليها بالنكاح ولا يحرج ربه ان القول قطرها في العدة وان  
 يشتم عليها او اذا كذب المولى وصدقته فعن ابي حنيفة وروايان والفرق على احدهما الروايتين  
 ان العدة منقضية في الحال وصار ملك المتعة للمولى فلا يملك ابطاله قالوا اذا انقطع الدم في الحيضة الثالثة  
 لعشر ايام انقضت الرجعة وان لم ينقطع لانها خرجت من الحيضة الثالثة فقد انقضت العدة  
 وان انقطع الايام من عشر ايام لا ينقطع حتى تقبل او ينفذ عليها وقت صلوة او تنيم وتصلح  
 لاحتمال العود الدم فلا بد من خولها في حكم الظاهرات وذكره بالفصل او ينفذ حجره والتميم وهو قول  
 وقت صلوة لانها تصير مخاطبة بها وهو من احكام الظاهرات وكذا اذا نيمت الا تمسك وصحت والقياس  
 ان ينقطع الحجر التيميم وهو قول لحد وفرضه الله لان التيميم كالعمل عند عدم الماء وجه الاستحسان  
 ان التيميم انما اعتبر طهارة ضرورة لئلا يتضاعف عليه الواجبات اما انه مظهر في نفسه الطهارة

بالتصديق

يناج عند الضرورة وان استعدت عليه الحاكم في النفقة والجماع احديهما عليه وحسب حجة بيتي التي تطلق  
 ويلزم نفقته لان لكل واحدة منهن حق المطالبة باحكام النكاح فكان على الحاكم الزامه ايضا الحق ويقع  
 عليه معلقته لانهما في العدة والزوجة ويستلزم ان يطلق كل واحدة طلاقا واحدة فاذا تزوجت بغير جازله  
 التزوج بهت فان لم ينسج في الافضل ان لا يتزوج بواحدة ولو تزوج بالثلاث صححت كالحرجين ونعت الرجعة  
 الطلاق وكذا قالوا في القول لا يفرق بين احتياط فان تكرر الثلاث نعتت الرجعة للطلاق وليس ان ينسج  
 بالكل قبل ان ينسج من زوج اخر فان تزوجت واحدة منهن سروج ودخل بها ثم تزوج الكل ذكره في الجاهل  
 ان يجوز نكاح الكل لان الظاهر من حال المتزوج انها المطلقة تلك حيث اقدمت على النكاح القليل ولو  
 كرهوا واحدة انها المطلقة فلا يخلو الزوج فان نكل وقع على كل واحدة اثرها المطلقة فلا يخلو الزوج فان  
 ادخلت اثنى بالكل لصلها باذنه او قبلها باذنه وان خلف لمن فالحكم كما قلنا قبل المين وعن محمد بن  
 حنبل للاحد المراتين طلق المهرى وان لم يخلو الاول طلق وان تشاع على المين خلفته لهما باذنه ما خلل  
 واحدة منها فان خلف والامر على مكان وان نكل طلق على ما بينا فان وطئ احدهما فالذي لم يطأها  
 مطلقا حلالا لامله على الصلاح انه لم يطأ احدا بالرجعة  
 وفي مصدر رجعة يرجع رجعا ورجعة اذا عاده وركب يقال رجعت الامر الى اوله انما رجعت  
 الى ابدانها فلا عيب ايام ان يرجع قوما كالذي كانوا في الشرع رد الزوج الى زوجته وعادتها الى الطلاق  
 التي كانت عليها قال الطلاق الرجعي لا يحكم القطعي وهذا ان يطلق الحق في واحدة او اثنين يصح ان يخلو  
 من غير عيب والدليل عليه قوله وبعوا من احدي بردين والبعل هذا الزوج ولا زوج الا بتمام الزوجية وقام  
 الزوجية بوجوب حمل الوطئ بالنفس والجماع ولا ان الله ثبت الزوج حق الرد من غير رضاها والامانة  
 انما تذكر في المتكوبة الى الحال التي كانت عليها قبل الطلاق فلا يكون النكاح زائلا ما دامت العدة  
 بفعل الوطئ قالوا ولا زوج مراحها في العدة بغير رضاها لما لو لمنا ولا خلا فيه ولان قوله تعالى في ذكرها  
 في العدة لانها مذكورة قبله ولقولها فامسكوهن بعرفي والمراد الرجعة لانه ذكره بعد الطلاق  
 ثم قالوا فادفوهن بعرفي ولقولهم لم يرض عنه مراك فليس رجعة قالوا ثبت الرجعة بقوله  
 رجعتك وجهه ورد ذكره واستسكت لانه صريح فيقال بكل فعل يثبت به حرمة المصاهرة  
 من لغيره نعت لغيره فامسكوهن بعرفي ولا مسك بالفعل اقوي منه بالقول لان الرجعة استندت  
 النكاح واستفاضة وهذه الافعال تدل على ذلك ولست الرجعة بانيد نكاح على ما عده بعضهم لانها اجبا  
 على الله يملكها من غير رضاها ولا يشترط فيها الايجاب او الغلبة ولا يجب فيها مهر ولا عوض لان العوض  
 انما يحجب عوضا عن مكر البضع والبضع في مكره ولو كان نكاحا مستندا لوجب والطلاق ليست بوجه  
 لانه لا يوجد ما يدل على الرجعة لا قول ولا فعلا ولا يصح تعليق الرجعة بالمشط لانه استند مكر فلا يصح



هو موقوف وهذه الضرورة يتحقق إذا أدت الصلوة لا قبل ذكر ولا ذلك الغسل ولو ثبت وقول  
القرآن أو مست المصحف ودخلت المسجد قال الكرخي رحمه الله ينقطع الرجعة لانهما من احكام  
الظاهرات وقال ابو بكر الرازي لانهما ليست من احكام الصلوة ولو اغتسلت بسور الفجر انقطعت  
ولا تغل الا بزوج احدا به احتياط وفي الكتابية ينقطع الرجعة بمجرد انقطاع الماء عنها فصار كالماء  
اذا اغتسلت فان اغتسلت ونسيت شيئا من بدنها فان كان اقل من غصون انقطعت الرجعة وانما  
للزواج لانه قليل يتابع اليه الجفاف فلم يثبت بغيره غسلا فانقطع الرجعة وعدم حل الزوج  
احدا بالاحتياط وان كان عضو الم ينقطع لانه كثير لا يتسارع اليه الجفاف فاقترقا والمضمضة او  
ستنشق كالعضو عند الذي يوصى به لان الحديث باق في عضو عند جرحه لا في موضع الاختلاف في  
فضيتها فينقطع حال الرجعة لا بغير الزوج احتياطاً قال ومن طلق امرأته وهي حامل وقال لم اجمعا  
فله الرجعة وكذا اذا ولدت منه لا في الحمل والولادة في وقت يمكن جعله منه فجعل منه قال عم الحارث  
واذا كان منه كان وطا والطلاق بعد الوطى بعقب الرجعة وان قال ذلك بعد الطلوع الصحيحة فلا رجعة  
لان الرجعة انما يثبت بعقب لطلاق في ملك متأكد بالوطى وقد اقيم بعدم الوطى فيثبت فيما لو  
الرجعة حقة بخلاف الهر لان وجوبه على تسليم المبدأ لا على قبضه قال واذا قال لها اذا  
ولدت فانت طالق فولدت لم ولدت اخر من بطن اخر فهو رجعة لان الطلاق وقع بالاول الاول والولد  
الاخر يكون من علق اخر منه في العدة حملها الماعلى الصلاح فيصير مراحبا بالوطى لانها لم تحرم بالقبض  
عدتها قال في المطلقة تشق وتبين اقيام النكاح بينها وبين الزوج على ما تنسجه او الرجعة مستحبة  
والزينة حاملة عليها فيجوز ويستحب لزوجه ان لا يدخل عليها حتى يودها الم يكن قصده الرجعة  
لاحتلال ان يقع نظره عليها وهي متحررة فتحصل الرجعة ثم يطلعها فتطاول عليها العدة قال وثمان  
يتزوج مطلقة المبان بدون الثلاث في العدة وبعد ان حل الحليم باق اذ قاله بالنكاح ولم يوجد  
واغلا يجوز لعينه في العدة تحريم عن استباحه الانساب وهو مقدم في حقها وانباته بالثلاث  
لاجل الرجعة تنكح زوجها غيره نكاحا صحيحا او يدخل بها تزويجا منه لقوله تعالى فان طلقها  
بعين الثالثة فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والنكاح المطلق في الشرع ينصرف الى الصحيح  
حتى لو دخل بها في نكاح فاسد لا تحل الاول وقوله حتى تنكح يقبض الدخول لما ذكرنا ان النكاح الشرعي  
هو الوطى ولقوله زوجها ونكاح الزوج لا يكون الا بالوطى ويدل عليه الحديث المشهور وهو ان يوافي  
الصحيح ان عائشة بين عبد الرحمن بن عتيك القرظي كانت تحت بن عمر بن رفاع بن وهيب  
فطلقها ثلاثا فأتى النبي عم فقال يا رسول الله عمي اتي كنت تحت رفاع فطلقني فثبت طلاق  
فتزوجت عبد الرحمن الزبير وانما عمي مثل هذبه الثوب فثبت به عم وقال ان تريد ان ترجعي

الى رفاعه لاحد يذوق الزبير من عسيتك وتذوق من عسيتك وسواء دخل بها في حيض او نفاس او  
احرم حصول الدخول ولا يحل الاول بمكة اليمن ولا بوطى المولى لان الشرط نكاح زوج غير ولما  
يوجد والشرط هو الايلاج دون الانزال للحصول نكاح زوج غيره والحديث ورد على غالب الخلاف  
الغالب في الجماع الانزال او يقول الكتاب عن عمر بن الخطاب في الانزال فلا ينزل عليه قال وان يكون المحلل  
بجامع مثله سواء كان من اهلها او لا والحق الجود الشرط وهو الايلاج ولا يجوز صغير لا يقدر على  
الايلاج لعدم الوطى المراد من النكاح قال فان تزوجها بمشرط التحليل كره وحلت الاول وقال  
ابو بصير رحمه النكاح فاسد لانه كالوقت ولا تحل الاول لعاده وقال محمد رحمه الله هو جائز  
لشرط الجواز ولا يحل الاول لانه محل ما اخره الشرع فيعاقب بالمنع لقبول المورث ولا يزوج رضوقه  
لعنه الله المحلل او المحلل له ومراة النكاح بشرط التحليل فكذلك الحديث ويحل للثاني لانه ام ساه محلل  
وهو المأثرت المحلل او تقول وجوب الدخول في نكاح صحيح لان النكاح لا يفسد بالشرط فحل الاول  
ولو تزوجها بقصد التخلل ولم يشرط حلت الاول بالاجماع والطلقات في المرأة ثلاث في المرة  
لما قال الزوج الثاني يردم مادون الثلاث وصورة اذا طلق امرأته طلقا وطلقتين  
وانقضت عدتها وتزوجت بزوج اخر ودخل بها غم طلقا وانقضت عدتها ثم تزوجها بالاول  
عادت اليه بثلاث طلقات وهذه الزوج الثاني الطلق والطلاقين كما حكمه الثلاث وقال محمد بن  
الاسود في الاول بما بقي من الثلاث في النكاح المول لان الزوج الثاني انما يثبت له انما انما  
لم يثبت لانهما محلل له بالعقد قبله فلا يكون مثبتا لها ولما انه ووطى من زوج ثاني فرفع الحكم الحق  
بالطلاق كما في الثلاث ولو طلقها ثلاثا او قالت قد انقضت عدتي وحلت او انقضت عدتي  
والدية تختمه وتخلطه صدقها جاز له ان يتزوجها بالثالثة ان كان امرا دينيا فقوله الواحد  
فيه مقبول كرواية الاخبار والاختيار عن الغلبة وطهارة الماء وان كان معها ففقد الواحد مقبول  
في العامة لثبات على ما عرفت وتماه يعرف في باب العدة ان شاء الله تعالى  
وتحريم الغنة مطلق اليمن قال قليل الابلاء يحفظ اليمن وان بددت منه الاية بروت به وفي الشرع اليمن  
على ترك وطى المنكوحة مدة مخصوصة وقيل الحلف على ترك الوطى المكسب للطلاق عند مني اربعة  
اشهر فالاسم شرعي فيه معنى اللعنة والظاهر صحيح وكتانية فالصحيح لا يحتاج الى الشبهة مثل قوله  
لا اقربك لاجامعك الا طاهر لا اغتسل منك من جنبه الا قتل ان كانت بكر وكذا في الامسك لا يكره  
لا ادخل بك لا اغتسل لا يجمع ثاسي ولا يكره شي الا بيت معك على فاش لا اضاحك الا قري فاشك  
وخو ولا يكره من الشبهة وقال محمد رحمه الله اذا قال والله لايس جلدك لا يكون مولى الا في نكاح  
جماعها بغير ما تنه بان يلف على انك حر بن ولان الله يحسد بغير الجماع والمولى من ينفق حنثه على الجماع



والاصل ان المولى لا يمكنه قربان امراته الا بشئ يلزمه لان حرمة الوطى انما ينشأ بالنيكاح  
والحنث هو جوب للکفار او لشئ يلزمه ولا يكون الا بلاء الا بالحق على ترك الجماع في الفرج لان حنث  
في الجماع في الفرج فيتحقق الظلم قالوا الا قال الله لا اقرب بكم ولا اقرب بكم اربعة اشهر فهو مولى والا صلح  
فلا يمكنه للذين يولون من فسادهم تربص بربعة اشهر الا به ويكون ملة الا بلاء اربعة اشهر من غير زيادة  
ولا نقصان اذ لو كانت المدة اقل من ذلك او اكثر لم يكن في التتبع بصر على الاربعة فابله قالوا كذلك  
لو حلف بجمع او صوم او صدقة او اعتق او طلاق او عتق او طلاقها او طلاق غيره لان اليمين موجودة  
فله على الصوم كذا او جعل الجزاء صدقة او عتق او طلاقها او طلاق غيره لان المقصود منه التحلل او  
في ذلك كله لان اليمين موجودة في ذلك كله لان اليمين بغير الله تعالى شرط وجزا لان المقصود منه التحلل او  
المنع وهذه الاشياء تجب ذكرها لتنظيم من المشقة ولانه لا يمكنه قربانها الا بشئ يلزمه واذا وجب  
اليمين فقد وجدت الا بلاء وقد حلت النكاح ولو قال ان قربتك فعلي ان اصل ركعتين او اغزو  
لم يكن مؤثرا وقال محمد رحمه الله عدم هو مولى لانه يصح له ان يجارها بالنكاح كالصوم والصدقة والى  
ان الصلوة ليست في حكم اليمين حتى لا يجلفها باعادة وصار كصلوة الجنان وسجدة التلاوة  
فان قربها في الاربعة اشهر حنث ولو شرط عليه الكفارة لان الحنث هو جوب للکفار وبطلان الا بلاء  
على ما بين ان اليمين ينحل بالحنث وان لم يقربها وحضت اربعة اشهر بانته بتطبيقه هذا مذهب  
الصحابة رضي الله عنهم وتفسير قوله فان عزمه الطلاق اس عزمه الطلاق بالايلاء السابق وفي  
قراءة بن مسعود رضي الله عنه عزم الطلاق انقضت اربعة اشهر من غير في وقتها من عزمه  
فان قالوا فيهن اربعة اشهر ولا يها قال الذين يولون من سابعهم ثم قال فان قالوا وان  
عزمه واوله القاء للتقسيم فاحدا لنفسين يكون في المدة وهو الف في والاخر بعدها وهو الطلاق  
كقوله تعالى فان طلقتم النساء من قبل فامسكنهن بمعرف فامسكنهن لانكم المنة وبعال الله  
كان للتقسيم لان الامسك وهو الرجعة في المدة والتسريح وهو البينة بعد ما قلنا ان هذا لا يمكنه  
اليمين اربعة اشهر فقد حلت لا تقضاء المدة وان كانت موتبة فان عادت فزوجها عاد الا بلاء  
على الوجه الذي بينته ابقاء اليمين لا ينشأ الا بالحنث او بيمين المنة الموقية وانما يقع طلاق  
اخر قبل التزوج لان الحنث مضافه الى البينة لا الى الا بلاء فلم يوجد المنع باليمين فانما يقع  
انقضت الحرمة الثانية بالبينة وبقيت حرمة الا بلاء فوجد مع الحنث فترتب عليه طلاق فان طلقها  
في الاربعة اشهر من وقت التزوج والا وقعت الاخرى لما بيننا فان عادت فان تزوجها كان  
عامر فان تزوجها بعد رجوع اخر فلا ايلاء مضافه ان لا يقع الطلاق بمضى المدة لانها لو كانت  
عنده من طلاق في النكاح الاول وفيه خلاف في رضى وقد تقدم ان اليمين باقية

فان وطى كحق الحنث قالوا في المدة الا بلاء في الفرج اربعة اشهر فلو ان اقل من اربعة اشهر لا يكون  
مؤثرا لقول بن عباس رضي الله عنهما لا بلاء فيهما دون اربعة اشهر ولما لم يمتد الا بلاء الا بلاء اربعة اشهر لان الفرج  
انما هو قائم نصف وانما مدة ضربت للبينة فيتنصف كالحنث والا به ساوت لغيره  
الا بلاء لان معية الزوج في الامام ناقض لان المدة لا يتخذ بها ولا يثبت بها نكاح الزوج والاسم  
عند الطلاق ينصرف الى الكا فان اعتقت في مدة الا بلاء تنصير اربعة اشهر كما في الحنث قال  
وان الى من المطلقة الرجعية فهو مولى ومن البينة لا يقيم زوجية وحل الوطى والا بلاء على ما بيننا  
دون الثانية فكانت الاولى من مساهمة دون الثانية ولو حلف لا يقرب زوجته وامته او زوجته  
واجنبية لا يصيب مولى ما لم يقرب لاجنبيه او امته فاذا قرب بها صار مولى لانه لا يمكنه قربانها  
بعد ذلك الا بالكفارة ولو قال لها لا اقرب احديكما لا يكون مولى كما اذا قال لزوجتي وامته احديكما  
طالق فان قرب واحد منهن حنث ولو قال انت على مثل امته فلان وقد كان فلان الى من امرته فلان  
نوع الا بلاء كان مولى ولا فلا ولو قال انت كاليتمه ونحو اليمين يكون مولى لانه عتق لوكنت  
ولو الى امرته ثم قال لا اقرب احديكما لا يصيب مولى خلافا لطلاق والظاهر ان لا يثبت في  
في الا بلاء بتفحص حكم الا بلاء وهو لزوم الكفارة بقربان الا بلاء وحده واذا صح الاشتراك في الكفارة ما لم  
يقربها ولا يمكن تغير اليمين بعد انعقادها ولا كذلك الطلاق والظاهر وعنه الكرخي رحمه الله لو قال لامرأة  
انت على حرام ثم قال لا اقرب احديكما لا يكون مولى لان اشياء اشياء هي الا بلاء فيجب اليمين ولو اشياء  
الحرمة فانه لو قال انتما علي حرام كان مولى من كل واحدة منها على حدة ويلزمه موطى كل واحدة كفارة  
في خلاف قوله وان لا اقربك الا بلاء ما يلزمه من هتك حرمة الاسم وذكر لا يتحقق الا بقربانها وانما البعد  
من امراته ولكنه لا يبقى الا بلاء فلو باعته او اعتقت ثم تزوجها عاد الا بلاء كما اذا حلف بعينه ان وطى  
فباعته ثم استتره عاد الا بلاء ولو قال ان قربتك فكل مملوك امكدة المستقر فهو مولى وقال ابو يوسف رضى  
لا يكون مولى لانه يمكنه قربانها من غير شئ يلزمه بان يقربها ولا يمكنه مملوكا اصلا ولها ان لا يقدر على  
الامتناع عن جميع اسباب التخليكات كالارث او في الامتناع عن جميع مشقة وضربه وعلى هذا في  
قال بكل امرأة تزوجها فري طالق وعلى هذا اذا حلف وطىها بعنقه عبد بعينه لا يزوج حره الله ان يزوج  
على وطىها بغير شئ يلزمه بان يبيعه ثم يوطاها ولها ان لا يتوصل الى ذلك الا بالحنث غاليا والبيع  
وانه مشقة ايضا وان قال لا اقرب بكم شهرين بعد شهرين فهو مولى لان الجمع كحرف الجمع بلفظ الجمع  
ولو سكت ساعة ثم قال وشهرين بعد شهرين الاولين لا يكون مولى لان ابتداء اليمين انشائية حين  
حلف وقد حلت بين الاربعة اشهر وقت ليس مؤثرا فيه فلم يوجد ملة الا بلاء قالوا لا اقرب بكم سنة  
الا بكم سنة يوما وليس مؤثرا خلافا لرضي الله عنه وهو يعرف اليوم الى اخر السنة كالاجرة فصارت كل سنة



اذا نطق به ولنا انه يمكنه قربانها من غير شيء بل من ربه وذلك في اليوم المستثنى وهو يوم منكر  
 له ان يجعله اي يوم شاء فان قربانها وقد بقي من السنة اربعة اشهر ما رويها سقوط الاستثناء  
 الاجابة لانه يصرف الى اخر السنة فصحيح ما لا يلائم الا تصح مع التنكير **صل**  
 واذا كان احد الزوجين من ايضا لا يقدر على الجماع او هو مجنون او هي رتقا او صغيره او سفيها  
 مسيرة اربعة اشهر او مجنون لا يقدر عليها فافاء مدة الابلاء فثبت اليها سقوط الابلاء ان  
 استمر العذر من وقت الخلف الى اخر السنة روي ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي عاده عن الزنا  
 يقال فله الفل اذا جمع ولما قصده المولى باليمين منع حقا من العوطي سمي الرجوع عنه فيا قال الله  
 فان فاق اي رجوعا عن قصد راء وفي نوعات الجماع والقول في ابطال الطلاق دون فسخه في وقتها  
 بعد ذكر لزومه الكفارة والبدل انما يعتبر حال العجز عن الاصل فيعتبر العجز عن الجماع مستداما من  
 وقت الابلاء الى تمام السنة حتى لو قدر على الجماع في بعض السنة ففدية الجماع لا غير لانه لا يقدّر عليه  
 ولم يفعله فالتقصير عاجزا روي ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وجماعة من التابعين  
 وصحة الفداء ان يقول قيت اليك او رجعت اليك وروي الحسن عن ابي ربه انه يقول انك قد رجعت  
 ان قد فيت الى امرأته وان طلت ابلاها وهذه الشهادة احتياطا احتراز عن التجاوح لاشراط وهذا  
 او حشرها بالكلام بذكر المنع فيمنعها بالرجوع عنه حقيقة بالوطي فان لم يقدر عليه يرضيها  
 بغاية ما يقدر عليه وهذا الوعد بالانسان فيرفع الظلم فاذا قدر على الجماع بعد ذكره المدة لم  
 التي بالجماع لانه قد سر على الاصل قبل حصول الاحتشود بالخلق ولو اجمعا من اقل من اربعة اشهر  
 الا انه يمنع السلطات والحدق او كان احدهما محرما واستمر الحرام اربعة اشهر لا يصح فيه الاباء  
 لجماع لانه قادر عليه وقاله فرجه في الاحرام فيه القول لان المنع من جهة الشرع وهو المحرم فكان  
 عذرا قلنا ان من تحقق الشرع والوطي خطها وحق العبد مقدم على حق الشرع بامر قالوا  
 قال لا امرانه انت طلاق على احرام فان اراد الكذب صدق لانه حقيقة كلامه وقيل لا يصدق  
 لانه يمين ظاهره وان اراد الطلاق فاحده باينة لانه من الكناية وان نوي الثلاث فثلاث  
 وقد مر ان اراد الظهار فظها لان الظهار ينزع حرمة وقد نواه بالمطلق فيصدق لانه من  
 باب المحراز وقد مر انه لا يكون طهرا لعدم التشبيه بالحرم وان اراد التحريم او لم ير شيئا من  
 ابلاء لان تحريم الحلال يمين هذا هو الاصل وموضع كتاب الايمان والمناخرون من اصحاب اربعة  
 صنفوا لفظه التحريم الى الطلاق حتى قالوا يقع بغيره والحقه بالصريح ككثرة الاستعمال  
 فيه والعرف **يا** **الطلاق** وهو في اللغة الفلح والذلة قالوا  
 فاطلع عليك ومنه خلع القيد لان الله عنه وخلع الخلافة اذا تركها واذ انك كلفها وانك

وفي اشهر الالة الزوجية بما يعطيه من المال هو ان الالة الزوجية بضم الفاء وان لا غيرها بقدرها  
 اختصارا لانه قيد النكاح بالطلاق وفيه بالاطلاق قاله هو ان تقتدي المرأة نفسها بما يجعلها به فاذا  
 فعلت من مالها وقعت تطليقة باينة والاصل في جوازه قوله كما فان خفت ان لا يقبل احد ود الله  
 فله حاكم عليها فاما افتدت به وانما يقع تطليقه باينة لقوله عم الخلع تطليقه باينة ولانه  
 كناية فيقع به باينة المأمن ولا يحتاج الى نية اذ لالة الحال ولا لانه ما رزنت بهذا المال الا  
 لتكده نفسها وتخرج من نكاحه ودك بالبينونة وهو مذهب عمر وعثمان وعلي وابن مسعود  
 والخلع من جانبه تعليق الطلاق بقبولها فلا يصح رجوعه ولا يبطل مقامه من المجلس ويصح  
 غيرهما فاذا بلغها كان لها خيل القبول في مجلس علمها ويجوز تعليقها بالشرط والا صافه الى الوقت لقوله  
 اذا قدم فلان او اذا جدد فقد فسخك على ان يصح والقبول اليها اذا قدم فلان او جدد الخلع  
 من جانبها تملك بحوض كالبص فيصح رجوعها قبل قوله وبطلان نفيها من المجلس لا يتوقف حال  
 غيبته ولا يجوز التعليق من مابشرط والا صافه الى وقت ولو اخبرها بالفسخ على انه بالخيار لثلاثة  
 ثلاثة ايام فالحيد بطل وان قال عيها انها بالخيار فذكر عند زمان الخلع طلاق ويحين ولا جبار  
 فيها وعند بعض رده الخيار لها صحاح فان ردت في الثلاثة بطل الخلع لان الخلع طلاق من جانبه  
 فليكن من جانبها فيجوز الخيار لها وكونه قال ويكره له ان يأخذ منها ان كان هو التمسك قاله  
 وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وانتم اجد من قنطاك فلا تأخذوا منه شيئا فحلها على  
 الكراهية عملا بالنص الاول وقيل هو نهي نواحي لا تحرم وان كانت هي الفاسقة كره له ان يأخذ اكثر مما اعطاها  
 فاروي ان حملته بنت عبد الله بن ابي بن سلول وقيل حبسيتها بنت سهل تحت ثابت بن قيس بن سماس  
 فانت رسول الله فها قالت يا رسول الله لا اولاها هو فارسل عم الى ثابت فقال قد اعطيتها حديقته فقال لها  
 اتريدين عليه حديقته وتمكين امره فقال نعم وان اذ قال يا رسول الله فلا فقال له يا ثابت خذ منها  
 ما اعطيتها ولا تزد في قولها تسبيها ففعل واخذ الحديقة ونزل قوله كما ولا تجل لكم تاخذوا  
 مما اتيتموهن شيئا الى قوله فلا جناح عليكم فيها فتدنيه وكان اخذ منها اكثر مما اعطاها حل له  
 بمطلق الالة قالوا وكذلك ان طلقها على مال فقبلت ووقع الطلاق باينة لما قلنا ويلزمها المال  
 بالنكاح لانه ما رضى بالطلاق الا بالمال المسمى وقد ورد الشرع به فليزمه قاله وما صلح من  
 صلح بدلا في الخلع لان البص حال الدخول متقوم دون حال الخروج فاذا صلح بدلا المتقوم لان  
 يصلح لغير المتقوم اولى قالوا اذا بطل البدل فخلع كان باينة والطلاق يكون رجعا وذلك  
 مثل ان يخبرها على اخرا وخبرها او ميقنه ونحوه اما وقوع الطلاق فله علقه بقبولها وقد وجد  
 واما البينونة في الخلع فلانه كناية والجمعي في الطلاق لانه صريح ولا يجب للزوج عليه



لان البضع لا قيمة له عند الخروج وهي فيما استجبت له حالاً فيقترب به ولا نسل سبيل الى التمسك بالسلام ولا الى  
غيره لعدم الالتزام بخلافه لان البضع متقوم حالاً بالدخول وهو كمثل المسمى بشرعاً وخلاق  
ما اذا خلعها على هذا الذن من الحال فاذا هو خمر لانها سُميت له مالا فاغتربه وبخلاف الحق والكتبة  
على خمر حيث يجب قيمة العبد لانه مكره متقوم وما رضى بخروجه بغير عوض ولا كذلك البضع حاله خروج  
على ما بينا ولو خلعها على عبد فلا هو خمر رجح بالمهر وعند ابو جعفر بغير قيمة لو كانت عبداً ولو خلعها على  
ثوب ولم يسمي او على كاتبة فله المهر في العبد الخط كما في المهر وكذلك على ثوب هروي وطلع هروياً  
يرجع هروياً وسط ولو خلعها على ثوبهم مقيمة فاذا هي ستوفت رجح بالحياد ولا يرد بدل الخلع  
الا بعيب فاحسن كما في المهر ولو خلعها بغير مال وقاله ابو الطلاق صدق لانه كناية ولا يصدر قاذ  
كان على مال لا البدل لا يجب الا بالبيونة وان قلت خالع على ما في يدك وليس في يدك شيء فلا عليها  
وكذا لو قالت على ما في يدي ولا شيء في يديها لانها لم يسم المالك متصرفه ولو قالت على ما في يدك من مال  
او على ما في يدك من متاع ولا شيء في يديها ولا متاع في يديها ردت عليه مهره والا صل في ذلك انما من  
اطعته في مال متقوم فلم يسلم له لخلعه وعدم رجح عليها بالمهر لانها غشها حيث اطعته  
في مال والمهر رجح على الخاب البدل فاذا كانت الشروط المطمح فيه في مال ملكه كما في المهر  
ان البدل فاذا كانت الشروط المطمح فيه نهال ملكه كما في المهر اذ البدل وهو ملك البضع وقد تجوز  
عن رده فيلزمها رده قيمته وهو المهر ولو خلعها بماله عليه من المهر ولم ينق لها عليه شيء  
المهر لزمها رده المهر وان علم الزوج ان لا مهر لها عليه ولا متاع في البيت لا يلزمها شيء ولو قالت  
على ما في يدي من الدراهم او من الدراهم ولا شيء في يديها لزمها ثلاثة دراهم لانها سميت الدراهم  
واقبل الجمع ثلثة قال ولو خلع ابنة الصغيرة على ماله لا يلزمها شيء لانه لا نظر لها فيه اذا البذل متقوم  
والمبدل لا قيمة على ما بينا ولا اكبر ما يتوقف على قبولها لانه لا ولاية له عليها في ماله والفضولي  
ولو ضمن الماله لزمه في المثلثين لان شرط بد الخلع على الاجنبي جابن فعلي الاب او ولو  
اختلعت الصغيرة نفسها على صدقها وقع الطلاق لانه علقه بقبولها ولا يسقط الصداق  
لانها ليست من اهلي الالتزام لما فيه من الطهر ولو خلعها ابوها على صداقها لا يسقط ثمنه  
قبلت الصغيرة الخلع وقع الطلاق وان قبل الاب فيه رعايتان في رواية لا يقع لانه كاجنبي اذ لم  
يُصف لبدل الوتسم ويجوز الخلع مصرية بها فلا يقدم قبوله مقام قبولها وفي رواية لا يقع لانه  
مخفص بالخلاص عنه رده فصار كقبول العتبه ولو ضمن الاب الصداق رجح الزوج عليه والا  
فلا وكذلك الاجنبي لانه من ضمن البدل فالخلع يتم بقبوله بقبولها لانه يجب البدل عليه بالنزاهه  
من مكره ولا يجب عليه الا اذا وقع العقد معه قال ولو قالت طلقني ثلاثاً بالي فطلقها واحدة  
فعلها بالثلاث والاولى لو قالت على ان تطلقها واحدة

علمنا وهي بحبيبه وقالها سوا لعل على كالباع في المعاوضات لان قوله اجل هذا يدبرهم وعلى درهم  
سواء ولا يخرج رضان صنف بالمعاوضة وهو واجب الاعراض فينقسم العوض على المعروض واذا وجب  
المال كانت باينة اما على فانها للشروط قال الله يجب انك على ان لا يشركن بالله شيئاً وكذلك قال انت  
طالق على ان تترك علي الذن كان شرطاً والمشرط لا ينقسم على اجزاء المشط لان وجوب الاثني صار معلقاً  
بالنطق ثلاثاً فلا يلزم قبله لان المعلق عدم قبل وجود الشرط واذا لم يجب المال فطلقها  
فصريح الطلاق فكانت رجعية ولو قال لها طلق نفسك ثلاثاً بالي فطلقك  
واحدة لم يقع شيء ولانما رضى بالبيونة الا لیسلم له جميع الاثني بخلاف المسئلة الاولى لانها لم ترضت  
بالبيونة بالاثني فلان ترضى ببعضها كان آق ي ولو قال لها انت طالق وعليك الف فقبلت  
طلقت ولا شيء عليها وكذلك ان لم تقبل وقال ان قبلت فعليها بالالف والآل شيء فعملها ان هذا كلام  
يستعمل للمعاوضة يقال اجل هذا وكذا ردهم كقوله يدبرهم وان قوله وعليك الف لا ريب طلقه اذ  
الاصل ولا ذلك على الارتباط لان الطلاق يوجد بدون المال بخلاف البيع والاجارة قائم بالابتعا  
عن وجوب المال ولو قال لعبد انت حر وعليك الف فعلى الخلاق ولو قالت له اخلعني على  
الف فقال بحسب ما انت طالق كان كقوله خلعك ولو قال بعث منك طلاقك بمهر كره فقالت  
طلقت نفسي بانت منه بمهرها بمن له قوله ما اشتري بيت ولو قال بعث منك طلقة  
فقلت اشتريت تقع واحدة رجعية كما لا نالنا صريح قال والمباراة كالمخلع يسقطان  
كل حق لكل واحد من الزوجين على الاخرهما بتعلق بالنكاح حتى لو كان قبل الدخول وقد قبضت  
المهر لا يرجع عليها شيء ولو لم تقبض شيئاً لزم رجوع عليه بشيء ولو قال لعبد على مال اخر لزمها  
وسقط الصداق وقال محمد بن رحمه الله لا يسقط فيما الاخر سميته وابو يوسف رحمه الله مهية فخلع  
ومع شيخه المبالاة لمحمد بن رحمه الله انه قد سأل عن رجل يخطب الغيطين على ما ياتي في فجل كناية  
عن الطلاق على ما في مال ولا يجب الا ما سمي به ولا يوسى رحمه الله ان المبالاة مقالة من البراءة  
وقبيلها البراءة من الجانيين مطلقاً الا انما اقصرنا عما وقعت المبالاة لاجله وهو حقوق  
النكاح اما الخلع فيقتضى الاختلاع وقد حصل الاختلاع من النكاح فلا حاجة الى حقوق  
ولا وحيفه رده ان الخلع عبارة عن الاختلاع والاختلاع على ما ذكرنا في الباب والمبالاة كما قال ابو يوسف  
رده فيقتضي الاختلاع والبراءة من الجانيين ونفس النكاح لا يحتمل الاختلاع والبراءة وحقوقه  
تقبل ذلك فيبيع البراءة عنها بالفضل ما هو المقصود من الخلع وهو انقطاع المشاجرة بين  
الزوجين او بقوله نخل باطلا فمما في النكاح واحكامه وحقوقه بدلالة العرض ولو وقع  
الخلع بلفظ البيع والشر فالصحيح ان زوج البراءة عند الخلع رضى ولو خلعها واشتريها











ولو غدا سبتين وعشرون يوما اخر لوجود اثنين مشبعين ولو غدا سبتين وعشرون يوما اخر لوجود اثنين مشبعين ولو غدا سبتين وعشرون يوما اخر لوجود اثنين مشبعين  
 ان وعشا سبتين وكذا لو غدا سبتين وعشرون يوما اخر لوجود اثنين مشبعين ولو غدا سبتين وعشرون يوما اخر لوجود اثنين مشبعين  
 ليلتين اجزاء والمسيح غدا وعشا لواطع كل مسكين من غدا فعليه ان يعطيه مائة اخرى ولا يجوز  
 ان يعطيه غير مائة لان الواجب شيئا مراعاة عدة المساكين والمقدرة في الطبيعة لكل مسكين قالوا لواطع مسكنا  
 واحدا سبتين يوما اجزاء لان المحتسب دفع حاجة المسكين وانما يتجدد بتجدد اليوم وان اعطاه في يوم  
 واحد غير الكل اجزاء عن يوم واحد لا ندفع الحاجة بالمرة الاولى وهذا الاخلاق في دفع الاباحة قائما التخليك  
 منه في يوم وفدعات قيل لا يجزيه وقيل لا يجزيه لان الحاجة الى التخليك يتجدد في اليوم مرات ولودفع الكمال  
 مرة واحدة لا يجوز لان التفريق واجب بالنقص فان جاءها في خلال الاطعام لم يستأنف لان النقص  
 لم يشترط في الاطعام قبل السيل الا اوجبه قبل المسيس لاحتمال القدرة على الاعتناق والقبول فيقع  
 بعد السيس والمنع لعني في غيره لا ينافي في المشروعية قال ومن اعتق رقتين او صام اربعة اشهر  
 او اطعم مائة وعشرين مسكينا عن كفارة فظن ان اجزاه عنهما وان لم يعين لان الجنس متكرر فلا  
 حاجة الى التعيين وقال زفره لا يجوز عز واحد منهما ما لم يعتق عن كل واحدة واحدة لانه لما اعتق عنهما  
 انقسم كاعتناق عليهما فبقيعت العتق شقا صاعا على كل واحدة فلا يجوز كما اذا اختلط الجنس ولان الواجب  
 تكميل العدد دون التعيين الى التعيين لا يفيد في الجنس الواحد على ما عرفت بخلاف اختلاف الجنس لان التعيين  
 مفيد فيه فيشرطه وان اطعم ستين مسكينا لكل مسكين صاعا من بر عن كفارة سبتين لم يجز لان الجنس واحد  
 وقال محمد رضا ان اطعم ذلك عن ظهار وانما الاجزاء عنهما بالاجماع وعليه قاس محمد بن وهب وهذا لانها  
 لمؤدك وفاء بهما والمصروف اليه محل لها فبقيعت عنهما وصات كما اذا قرع في الدفع ولهما ان التيقه يعتبر  
 في الجنس سبب لا في الجنس واحد واذا اختلفت النية في الجنس الواحد بقي اصل النية فيجب عن الواحدة كما اذا  
 قال عز كفارة الظهار وان اعتق وصام عن كفارة ظهار فله ان يجعل ذلك عن ايتهما لانه النية معتبرة عند  
 اختلاف الجنس **والسابع** **اللعان** وهو مصدر لاعت بل لاعت ملاءمة كقوله  
 يقال مقاتله والملاءمة مفاعلة من اللعن ولا يكون هذا الوزن الا بين اثنين الا ما اشكره الله لهم  
 وطارقت النعل وما قبلت القف ونحوه وهو لفظ عام وفي الشرع يختص بملاءمة بين الزوجين بسبب  
 خصوصية بصفة مخصوصة عاميا نيك ان شاء الله تعالى وهو شهادتان موكلتان بالايمان مؤاتقتان باللعن واللفظ  
 من الله تعالى كما نطق به الكتاب وقد كان موجب القذف الحد في الاجنبية والزوجة بقوله تعالى والذين يرمون  
 المحصنات الاية فنسج في الزوجات الى اللعان لقوله تعالى والذين يرمون ازواجهم الاية وسببت كذا عروفا  
 بن عباس رضي الله عنهما ان هلال بن امية قد افترق بغير برك بن السج او عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما ريت يعني  
 وسبعت باذي فاستشهد ذلك على الله ثم قال احدين عباد الا يضر هلال وشهدا لله ثم قال هم البيعة  
 رسول الله

واحد فظهر ذلك فقال يا رسول الله ان اراهم احدنا على امر ان يترجلا ينطلق يلتمس البيعة ففعلهم يقول البيعة  
 احدا فظهر ذلك فقال هلال والى بعدك الحق اني صادق وليست بين الله ما يري ظهر من الحق فليقله كما  
 والذين يرمون ازواجهم الا يضرهم الا قولهم ان كان من الصادقين فلا عن عم بينهما وقال بعد ذكر اللعن والمفني  
 امين وقال القوم امين قالوا ويجزى قذف الزوجة بالزنا المثلوثا او ينفي هذا لانه من حناه قالوا اذا كان من  
 اهل الشهادة وهي ممن تجوز قذفها وطالبته بذلك لان الركن فيه الشهادة تقاوى في ذلك ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم  
 وشهادتهم احدهم والشهادة لا يكون معتبرا الا اذا صدرت من اهلها فوجوب الشهادة عليها ان يشترط كونها  
 من اهل الشهادة ولا يترد من ان يكون محررا فانها لان اللعان في حقه الحد القذف لما ان اللعن عقوبة فان كان  
 كان بالحق لا يخفى على من لا يقبل شهادة بعد اللعان اربا وهو حجة كذا لان اللعان انما هو عقوبة فان كان  
 من الله عقوبة شديدة لا يخفى ان كانت كذا ثبت فقام حد الزنا وهذا لا يثبت اللعان بالشهادة على الشهادة  
 ولا بكتاب القاض ولا بالشهادة النساء كما لا بد من طلبها لان الحق لها كما في حد القذف وشروط اللعان  
 قيام الزوجية بينهما بكتاب صحيح دون العقد لان مطلق الزوجة تنصرف الى الصحيح قال فان امتنع  
 منه حبس حتى تلاعن لانه حق وجب عليه في حبس فيه لقد مرت عليه او يكذب نفسه فخط اللعان واذا سقط  
 وجب عليها اللعان بالنهر وحبس حتى تلاعن لما يثبت له تصدق فلا حاجة الى اللعان ولا يجب عليه احدا انما  
 لان من سحر الاقارب لا راحة عندنا ما ياتي به يابول هذا قال الشافعي رحمه الله تعالى لان الزنا لا يحد عنه بالاقرار  
 مرة واحدة ويستدعى اللعان في الزوج لانه هو المدعى ولا تعدم بلاء بالزوج فلما للصفاء في بينهما فان  
 التعتت المرأة اقل من الزوج اعمد لتكون على الشرب المستخرج فان قذف بينهما قبل الاعادة جاز  
 لان المخطوء تلاعنهما وقد وجد قالوا اذا لم يكن الزوج اهل الشهادة بان كان عميلا او محمدا  
 في قذف او كافرا فعليه الحد لان اللعان امتنع بمحض وجهته فيخرج الى موجب الاصل وان كان من اهل الشهادة  
 وهم من لا يحد قاضي فاما بان كانت امته او كافرة او محدودة في قذف او صبيته او محبولة او زانية  
 فلا حد عليه ولا لعان لان الامتناع من جهة فاصار كما اذا صدقته وتعتت لانه اذاها والحق الشرب بها والحبس  
 الحد في حبس التعذيب حاشا لهذا الباب ولو كانا محدودين في قذف حد لا لعان امتنع من جهة لانه يبداه وهو  
 ليس لاهل الشهادة ولا لعان في قولهم اربعة لعان بينهم وبين نسائهم اليهودية والنصرانية تحت الحيل والتمويه  
 تحت الحر والسخ تحت المملوك وفي رواية والاسلم تحت كافرة والكافرة تحت مسلم وصورتها ان كانا كافرين  
 قاسمت قذفها قبل عرض الامام عليه وصفة اللعان ان يستد القاض بالزوج فيشهد اربع مرات نقول  
 في كل مرة استشهد بالله اني لمن الصادقين في ما ريتكم من الزنا ويقول في الخامسة لعنه عليه ان كان من الكافرين  
 فيما ريتكم من الزنا وان كان من المسلمين في ما ريتكم من الزنا يقول في كل مرة استشهد بالله اني لمن الكافرين  
 من نفي الولد لانه المخطوء باليمين ثم تشهد المرأة اربع مرات نقول في كل مرة استشهد بالله اني لمن الكافرين



فما راي من الدنيا وتغير في الحامسة غضبه سبحانه على ما كان من الصداقين فيما كان من الزنا وفي  
الولد تذكره فاذ النعا فرق الحاكم بينهما ولا يقع الفرقة قبل الحاكم لومات احدهما قبل التقوية  
ورشة الاخر وقال زفر رحمه يوقع الفرقة بينهما بالتلا عن وقوع الحصة الموكلة بينهما بالنصر وهو المقصود  
من الفرقة ولما ما روي ان النبي عم لما اذن بينهما قال الزوج كذبت عليها انا مسكتها هي طالق ثلاثا قال الزوج  
فغار فيها قبل ان يامر به رسول الله ثم بفرأها فامض عليه ذكر وصار سنة التلاعنين وتوقعت الفرقة بتلاعنها  
لم يقع الطلاق لما مضاه عم وليبين له بطلان اعتقاده في وقوع الطلاق ولان حرمه الاستمتاع يشهد  
باللعان لان اللعان او الغضب نزل بحد من يمينين وارشد بطلان المعتد وحل الاستمتاع نعمه والزوجة تنقض  
وحل الاستمتاع اقلها في حرم وهذه الحرة جازية من قبل لانها ليست قد فسد فقت عليها انا مسكتها بالحق  
فيجب عليه الشرح بالاحسان فانما ريسها وهو قادر على ما كان ظاهرا فيقول بالقاضي منابذة دفعها لظفر فاذا وق  
بينهما كانت نظيفة بائنة لانه كعمل الزوج كما في طهر العترة وقال ابو يوسف رحم هو مختم مؤبد ومثورة  
اذا اكلت بنفسه حقة القاضي وعاد خاطبا وعنده لا لقوله المخلل عنان لا يجتمع ان ايدوا ولنا انه اذا اكله  
نفسه لم يصبر مثالا عنين فلا سقى حكم ولها وجب عليه الحد بالاكاذب ولان اللعان شهادة وهي تبطل بتكرير  
الشاهد لنفسه فلم يبيها مثالا عنين الاحققة ولا حكما فلم يشهدوا بالنصر قال فان كان التعزف بولدي  
القاضي نسبه ولحقه بامته لانه نفى لاسراء هلال ولحقها واذا قذف الا عمن امرته العيب او الخلق  
امراته يجلب اللعان لانها من الشهادة ولو كان احدهما اخر من لحد ولا لعان لانه ليس من اهل الشهادة  
ولو ضم احدهما او اردت الكذب فعمه او قذف احدهما انسانا فحد للتعزف او وطئت حرما بعد اللعان  
قبل التعزف بطل اللعان ولا حد ولا تعزف لان ما صنع الوجوب منع الامضاء او وجود الشهادة ولو طئت الشهادة  
فقد حرز زوجها لا لعان عليه ولا حد عا قاذرها وعن ابو يوسف رضى الله عنه وجع وقال يجب اللعان والحد لا يوجب  
فيه الهمة ويثبت النسب وجه الظاهر وطهر غير ملكا شبه الزنا فصار شبهة في الخطا لحد التعزف  
ولو قذفها ثم وطئت حرما لا لعان بينهما ما ثبت ولو لم يفرق الحاكم بينهما حتى اقامت الحاكم  
الشان يستقبل اللعان بينهما وقال محمد بن الاستقبال لان اللعان قائم مقام الحد فصار كما في الحد فحد  
وذكر لا يوجب فيه عزل الحاكم وموته ولم يمان تمام الامضاء والتعزف والامراء فلا يشاهي قبله فيجب الاستقبال  
ولو طلقها بعد التعزف تلك او بابت فلا حد ولا لعان ولو كانت رجعي لا عن اقسام الزوجية ولو تزوجها  
بعد الطلاق البات فلا لعان ولا حد بذكر التعزف ولو قال انت طالق ثلاثا بانه فعليه الحد ولا لعان  
لانه قد في اجنبية ولو قال بالانبة انت طالق ثلاثا فلا حد ولا لعان لانه طلقها ثلاثا بعد وجوب اللعان فسط  
بالبنونة ولو قذف اربع نسوة لا عن مع كل واحدة منهن ولو قذف اربع اجنبيات حد لمن حد  
واحد والفرق ان المقصود في الثانية الزوج وهو يحصل بحد واحد والاول فالمقصود باللعان

عن المرأة او احوالها عليه وذلك لا يحصل لللعان واحده اذا قال لي حاكم من خلا لعان وقال ان ولدت لاقبته اشهر  
من يوم التعزف يجب اللعان لانه نافي عما يقام للحل او يمينه ولانه يمينه ينتقض قيام الحل فلم يصرف قاذوا والام  
واذا لم يكن قاذوا في الحال يصير كانه قال ان كان بك حمل فليس مني ولا يثبت حكم التعزف اذا كان معلقا بالشرط  
واجب ان لا يسبق نسب الحل قبل الولادة لانه حكم عليه ولا حكم على الجنين قبل الولادة كالارث والوصية  
ولو نفي ولزوجة لفرقة فلا حد ولا لعان وهو انما لا يصدق ان ياتقيه لان النسب حق الولد والامم لا يملك  
استقاطحه ولذا فلا يسبق بتعديتها او تمام الجحد واللعان لتعديها لانه لا يجوز لها ان تشهد بانه الكاذب بين  
وقالت انه صادق واذا بعد اللعان لا يسبق النسب قال ويصح نفي الولد عقيب الولادة في حال التهنئة  
واشتماع الالة والولادة فلا عن وينفيه القاضي ويجوز ان يثبت نسبه وتلاعن وروى الحسن بن النضر انه معتد  
بسبعة ايام لان اثر الولادة والزهية فيها اعتبار بالحققة وقال ابي حنيفة نفيه في مدة النفاس لانه اثر الولادة وله  
ان الزوج لو نفاه عقيب الولادة انتفى بالاجماع ولو لم ينفع حتى طالت المدّة لم يكن له نفيه بالاجماع فلا بد من حد  
خاص ومعلوم ان الانسان لا يشهد عليه بنسبه ولده وانما يسد ذلك بقبوله التهنئة والاشتماع من  
الولادة وقبوله هديه الاصدقاء فاذا فعل ذلك او اقره في ذلك بغيره وهو مسك كانه اعترف  
ظاهر فلا يصح نفيه بعله قالوا ان كان غائب فعلم فكأنما ولد حال علمه معناه انه يصح نفيه عندها  
في مدّة النفاس بعد العلم وعنده مدّة التهنئة على ما بينت لانه لا يجوز ان ينقض النسب مع عدم علمه فصار  
حال علمه كحال الولادة على الاصلين وعمر ابو يوسف رضى الله عنه ان علم قبل القضاء فهو مقدر مدّة النفاس وبعده ليس له  
ان ينفيه لان قبل القضاء كلمة النفاس حيث لم يتفزع عنه عذبه الاول وبعده ينتقل ويخرج عن حاله الصغير  
فيصح نفيه كماله لو بقي شحا قال ولد ولد في بطن واحد اعترف بالاول ونفى الثاني ثبت نسبهما ولا عن  
وان عكس ففي الاول واعترف بالثاني وثبت نسبهما ووجد اما ثبوت النسب فلا تمان ثبوت خلفا من مائة  
واحد فثبت ثبت احدهما باعترافه يثبت نسب الاخر ضرورة واما اللعان في الاول والحد في الثانية فلا نه  
ما في الثاني لم يكن مكذبا لنفسه فلا عن وفي الثانية علم في الاول اضرار مكذبا لنفسه باعترافه بالثاني فيحد  
ولو قال في المسئلة الثانية انها ابنا لا يحد ولا يكون كغيرها لانه صادق لانها لزمها من طريق الحكم فكان غيرا  
عما يثبت بالحكم



اجلهم ان يصنع حملهم وقوله كما فطلقوهن واحصوا العدة وهي ثلثة انواع الحيز والشهر ووضع  
الحيز ويكفي ذلك نطق الكتاب ويجب بلادة املاء بالطلاق والوفاء بالوطي على ما بينت ان شاء الله تعالى  
التي تحيضه الطلاق والفسخ بعد القول ذلك حيز والصغير والائيسة ثلاثه اشهر وعدتهن في الوفاة  
اربعة اشهر وعشرة ايام ما كانوا من الايات والفرق بالفسخ كالتطلاق لان العدة للفرق عن بنة الرحم وان  
يشتملها وعدة الامنة الطلاق حبضا القهر لم طلاق الامنة شيئا وعدتها حبضتان وفيه الصغير والامر  
شهر ونصف لان الرق متصف الا ان العيصه لا تخرب فكلت احتياطاً وقد قال عمر رضي الله عنه لو استعملت  
لجعلتها حبضة ونصف اما الشهر فيخرج من جعلها شهر ونصفا وعدتها في الوفاة شهران وخمسة  
ايام لما بينت وعدة الحمل وضعه لعموم قوله كما وولات الاحمال وان المقصود التعريف وزوجها على امرين  
لا تقتض عدتها وحملها ان يشترج وعمرها من مسعود رضي الله عنه وباهلية ان سورة النساء القصصا يعبر  
سورة الطلاق قوله كما وولات الاحمال ان يصنع حملهم تنزل بعد التي في سورة البقرة يعبر والتي  
يتقون منكم الاية وان اسقطت سقطا استبان بعض خلقه انتقضت به العدة والافلا انما استبان  
فهو ولد وان لم يستبين جهازان يكون ولداً وغيره لئلا تنقض العدة بالسك قال ولا عدة في الطلاق قبل القول  
بقوله فيه كما علم من عدة تعددونها ولا على الذمية في الطلاق الذي وقدمه في النكاح ولا عدة في النكاح  
الفسخ قبل الاقرار لان النسب لا يثبت فيه لانه موقوف فلم يقع حقيقة حكمه فلا يورث بشبهة النكاح والعدة  
والعدة وجبت صيانة للماء المتخرج عن الخلط واحتران على امشابه الانساب قال وعدة ام الولد صورت  
سببها والاعتاق في ذلك حيز وثلثة اشهر ان كانت ممن لا تحيض لما في بيان مارية القبطية ام ولد رسول الله  
اعتدت بعد وفاته بثلثة اشهر او لم يتك عليها احد من الصحابة رضي الله عنهم فاما ما نقلته عن النبي صلى الله عليه وسلم  
اجا غامرهم وكلوا كرجلة وعن عمر رضي الله عنه انه قال عدة ام الولد ثلث حيز ولو تزوجها المولى ثم مات فلا عدة عليها  
لان الغرض انتقال الزوج فان طلقها الزوج وانتقضت عدتها ثم مات المولى فعليها العدة لان الفرض على اليه  
وقد مات المولى قال العدة في النكاح الفاسد والوطي بقهره بالحيز في الموت والفرق لانه للفرق عن بنة الرحم  
ولا يجب عدة الوفاة لانه لا يثبت بزوجه قال وعدة امراة الفاجر بعد الاجل في البين وعدة الوفاة في الرجعي وهي  
الاطلاق وهو مريض فموتته وهي العدة وقال ابو يوسف رضي الله عنه عدتها ثلث حيز في البين لان النكاح انقطع بالطلاق  
ولزمها العدة بالحيز لانه يجرى اثره لما بينت الا في تغير العدة ونكاح الرجعي لان النكاح باق من كل  
وجدها ما يجرى حق الارث فلا يبق في حق العدة او في لان العدة مما يحيط فيها فيجب بعد الاجل ان قالوا  
اعتقلت الامنة العدة من طلاق رجعي انتقلت اية الفرائد في البين لان النكاح قائم من كل وجه في الرجعي وانه  
البين وموتته كما بينت قال ولو اعتدت الايسة بالشهر ثم رأت الدم بعد ذلك او الصغير ثم رأت في  
خلال الشهر استأنفت بالحيز ما لايسة فلان بالعود علم انها غير ايسة وان عدتها الحيز وصار كما علم  
ظهر في تيسرنا في اما الصغير فلان الجمع عدة واحدة بين الحيز والاشهر من منع ما فيه من الجمع بين البين

والمدل ولانه لم يزد به اش ولم يقل به بشر وقد تعذر الاعتداد بالاشهر فتعين الحيز او قول  
الاشهر خلقه في غير وقد قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالخلق فيجب عليها الكتم اذا وجد الماء  
في صلوة ولو اعتدت بحبضة او حبضين ثم ايسست استأنفت بالاشهر ما بينت  
الاقرار الحيز ولو قولاً في بكرة وعمر وعلي وابن مسعود وابن عباس واي رضي الله عنهم اجمعين انها الاطهار وحاصل  
ان اسم الفرائد يقع على الحيز والظهر جميعاً العدة حقيقة بقا الاقراء المرأة اذا حاضت واقراءت ان ظهرت  
وامله الوقت لحي الشئ وذهبه بقا الرجوع فلان لقربها من الوفاة الذي يرجع فيه وثمره الخلاف يظهر في انقضاء  
العدة فمن قال انها الحيز يقول لا ينقض الاستكمال ثلث حيز ومن قال انها الاطهار يقول اذا شتمت في  
الحبضة الثانية انتقضت العدة والظاهر الحيز اولى بالنص المعقول اما انقضاء قوله في المستحاضة  
دعي الصلوة ايام اقرارك وانما يترك الصلوة ايام الحيز بالاجماع وقوله في عدة الامنة حبضتان و  
المعقول انه ذكره بلغظ الجمع فمن قال انه الحيز قال لا بد من ثلث حيز في تحقق الجمع ومن قال انه الاطهار  
لا يتحقق الجمع عا قوله لان الطلاق لو وقع في اخر الطهر انتقضت العدة بطهرين اخرين بالشروع في الثالث  
فلا بد من الجمع والعمل بما يوافق لفظ النصارى قالوا ابتداء عدة الطلاق عقبه والوفاء عقبها وبغير  
بعض المدة وان لم تعلم بها لان الطلاق والوفاء هو السبب في اعتبار ابتداءها ومن وقت وجود السبب  
وان اقرب طلق من زمانه من وقت كذا فكذبته وقالت لا ادري وجبت العدة من وقت الاقرار فيجعل هذا  
انشاء احتياطاً وان صدقته من وقت الطلاق واختار المشايخ انه يجب من وقت الاقرار حتى يزعم  
المواضعة وزعموا عن كتمان طلاقها لانه سبب الوقوف عليها في المحرم ولا يجب لها نفقة العدة ولما كان  
ناخذ منه مهر ثانياً وجد الدخول من وقت الطلاق الوقت الاقرار لانه اقدم بذكره وقد صدقته قال  
وابتداء عدة النكاح الفاسد عقب العدة ولما ان التمكن من الوطى على وجه الشهادة اقيم مقام حيز  
لحقا فيجعل والوطي الحكمي الى طهر النكاح وعزم التركيب العدة من حين انقطاع الوطى حقيقة وشرعا  
اخذ الاحتياط قالوا اذا وطئت المعتدة لشبهة فعليها عدة اخرى لوجود السبب ويندر اخلان فان حاضت حبضة  
ثم وطئت كحالة بلادة اخرى وحسب حبضتان من العدين وشكال الاول والثالث نعمه الثانية لان المقصود  
من العدة التعريف عن بنة الرحم وانه حاصل بالعدة الواحدة لانه لا بد من ثلث حيز بعد الوطى الثاني وبه يتعين  
براءة الرحم والثاني ان يشترجها بعد كمال الاول لانها عدة ولو وطئت المعتدة عن وقتها وما مثلها من الحيز  
فربما يحسب من الثانية قال المستكمل فيها ثلث حيز فقد استقصيا ما والا تمت الشاة بما بقى من حيزها  
لما بينت قال واقل عدة العدة شهران اس ملة سقطت فيها ثلث حيز وقالا قلها تسعة وثلاثون  
يوماً وثلث ساعات لانها يعتبران اقل مدة الحيز وهي ثلثة ايام واقل الطهر وهو خمسة عشر يوماً ثم قل  
وقوع الطلاق قبل ان تحيض بساعة فثلثة ايام حيز وخمسة عشر طهر ثم ثلثة حيز ثم خمسة عشر طهر







لم يثبت الاكبر من ذلك الا ان يدعى في المبتوتة لا نأخذنا في ذلك ولا يكون منه الا ان يدعى في المبتوتة  
 كانه وطهر ما يشبهه الحقة وقال فرحم الله في عدة الوفاة ان اجاز به بعد انقضاء الشهر لا يثبت  
 لان الشرع حكم بانقضائها بالاشهر فصا كقوله او جوابه ان انقضائها الحقة وحده وهو وضع الحمل بخلاف الصغير لان  
 الاصل عدم الحمل فيها لعدم الحمل فوقه الشك في البلوغ قال ولا يثبت نسبه ولا المعتدة الا بشهادة رجلين  
 او رجل وامرأتين او رجل طاهر واعتراف الزوج او تصديق الورثة وقال لا يثبت بشهادة امرأة واحدة  
 لان الغرض قائم لقيام الحقة وهو ملزم للنسب لقيام النكاح ولا يوجب رضاء الوافق بوضع الحمل  
 انقضت المعتدة والمقتضى لا يكون حجة وتحتاج الى اشد النسب فلا يثبت حجة كاملة اذا ظهر الحمل  
 او اعترف به الزوج فالنسب ثابت قبل الولادة والحاجة الى التيقن وان يثبت بشهادتها وكذا اذا  
 اعترف به الورثة بعد الموت وهذا في حق الارث ظاهر لا يحرقه واما النسب فان كان من أهل الشهادة يثبت  
 يشهد به ولا يثبت في حقهم باعترافيهم ويثبت في حق غيرهم سعال الشبوت في حقهم قال ولا يثبت نسبه ولا المطلقة  
 الصغيرة رجعية كانت او ممتوتة الا ان ياتي به لاقول من شهده اشهر وفي عدة الوفاة لاقول من عشت اشهر وعشرا  
 ايام بساعة وقال ابو يوسف رحمه الله المبتوتة يثبت اليستين لانها معتدلة بغير انقضائها الحقة ويجوز  
 ان يكون حاملا وصارت كالبا لغدة ولها ان تدعى لانقضائها حجة واحدة وهي الاشهر فانما عشت  
 حكم الشرع بانقضائها وها هو قول من الاقرار لاحتمال الخط في الاقرار دونه واما الرجعي قال ابو يوسف رحمه الله  
 الرخصة وعشرون شهرا لان الحمل والطمح في اخر الحقة وهو ثلاثة اشهر يراى به لاكثر مدة الحمل  
 وهي سنتان ولو ادعت الصغير للحمل في الحقة كالسنة في الحكم لان يثبت بلوغها باقرارها او لوقال  
 لها ان ولدت فالت طالق فشهدت امرأتها بالولادة لم تنطق وقال لا تطلق لغدة عدم شهادة النساء جارية  
 فيما لا يطلع عليه الرجال وكانت شهادة حجة في الولادة فيكون حجة فيما يثبت عليه هو الطلاق ولا يوجب  
 انها ادعت على زوجها للحقت فلا يثبت الا بينة كاملة وشهادتها حرة في الولادة فلا يتعدى الى الطلاق  
 لان يثبته عنه قال وان اعترف بالجل تنطلق بحجة قوله وقال لا بد من شيء امرأة مشهد بالولادة  
 لانها ادعت فلا بد من حجة له انه اقد بالحمل فيكون اقرار بالولادة لانه نقضه اليه ولا انه اقد يكونها امينة  
 فيقبل قوله ورد الامانة قال ولو قال لامنه ان كان في بطنك ولد فهو من فشهدت امرأته بالولادة في حقه  
 ولده لان الحاجة الى تيقن الولادة يثبت بالغاية اجماعا الشك  
 الاصل في وجوبها قوله كما سكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييق عليهن ثم قال  
 لينفق ذو سعة من سعته وقول ابن مسعود ربه من حيث سكنتم وانفقوا عليهن من وجدكم وقوله  
 كروا بغير رسول الله عم وقال الله تعالى المولود من زنا فموت وكسوتهن بالمعروف وقال الرجال قرا  
 على النساء قالوا وما انفقوا امرأه والهم وروي ابو حنيفة القاشي عن عمه قال كنت اخذ بزمان فامر رسول الله

مطل

لم يثبت الاكبر من ذلك الا ان يدعى في المبتوتة لا نأخذنا في ذلك ولا يكون منه الا ان يدعى في المبتوتة  
 كانه وطهر ما يشبهه الحقة وقال فرحم الله في عدة الوفاة ان اجاز به بعد انقضاء الشهر لا يثبت  
 لان الشرع حكم بانقضائها بالاشهر فصا كقوله او جوابه ان انقضائها الحقة وحده وهو وضع الحمل بخلاف الصغير لان  
 الاصل عدم الحمل فيها لعدم الحمل فوقه الشك في البلوغ قال ولا يثبت نسبه ولا المعتدة الا بشهادة رجلين  
 او رجل وامرأتين او رجل طاهر واعتراف الزوج او تصديق الورثة وقال لا يثبت بشهادة امرأة واحدة  
 لان الغرض قائم لقيام الحقة وهو ملزم للنسب لقيام النكاح ولا يوجب رضاء الوافق بوضع الحمل  
 انقضت المعتدة والمقتضى لا يكون حجة وتحتاج الى اشد النسب فلا يثبت حجة كاملة اذا ظهر الحمل  
 او اعترف به الزوج فالنسب ثابت قبل الولادة والحاجة الى التيقن وان يثبت بشهادتها وكذا اذا  
 اعترف به الورثة بعد الموت وهذا في حق الارث ظاهر لا يحرقه واما النسب فان كان من أهل الشهادة يثبت  
 يشهد به ولا يثبت في حقهم باعترافيهم ويثبت في حق غيرهم سعال الشبوت في حقهم قال ولا يثبت نسبه ولا المطلقة  
 الصغيرة رجعية كانت او ممتوتة الا ان ياتي به لاقول من شهده اشهر وفي عدة الوفاة لاقول من عشت اشهر وعشرا  
 ايام بساعة وقال ابو يوسف رحمه الله المبتوتة يثبت اليستين لانها معتدلة بغير انقضائها الحقة ويجوز  
 ان يكون حاملا وصارت كالبا لغدة ولها ان تدعى لانقضائها حجة واحدة وهي الاشهر فانما عشت  
 حكم الشرع بانقضائها وها هو قول من الاقرار لاحتمال الخط في الاقرار دونه واما الرجعي قال ابو يوسف رحمه الله  
 الرخصة وعشرون شهرا لان الحمل والطمح في اخر الحقة وهو ثلاثة اشهر يراى به لاكثر مدة الحمل  
 وهي سنتان ولو ادعت الصغير للحمل في الحقة كالسنة في الحكم لان يثبت بلوغها باقرارها او لوقال  
 لها ان ولدت فالت طالق فشهدت امرأتها بالولادة لم تنطق وقال لا تطلق لغدة عدم شهادة النساء جارية  
 فيما لا يطلع عليه الرجال وكانت شهادة حجة في الولادة فيكون حجة فيما يثبت عليه هو الطلاق ولا يوجب  
 انها ادعت على زوجها للحقت فلا يثبت الا بينة كاملة وشهادتها حرة في الولادة فلا يتعدى الى الطلاق  
 لان يثبته عنه قال وان اعترف بالجل تنطلق بحجة قوله وقال لا بد من شيء امرأة مشهد بالولادة  
 لانها ادعت فلا بد من حجة له انه اقد بالحمل فيكون اقرار بالولادة لانه نقضه اليه ولا انه اقد يكونها امينة  
 فيقبل قوله ورد الامانة قال ولو قال لامنه ان كان في بطنك ولد فهو من فشهدت امرأته بالولادة في حقه  
 ولده لان الحاجة الى تيقن الولادة يثبت بالغاية اجماعا الشك  
 الاصل في وجوبها قوله كما سكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييق عليهن ثم قال  
 لينفق ذو سعة من سعته وقول ابن مسعود ربه من حيث سكنتم وانفقوا عليهن من وجدكم وقوله  
 كروا بغير رسول الله عم وقال الله تعالى المولود من زنا فموت وكسوتهن بالمعروف وقال الرجال قرا  
 على النساء قالوا وما انفقوا امرأه والهم وروي ابو حنيفة القاشي عن عمه قال كنت اخذ بزمان فامر رسول الله



اوسط ايام الشرب اذا وادعه الناس فقالوا لا تقرب الله في النساء وذكر الحديث الى ان قالوا لم يترك  
 رزق من وتسوون بالعرف وقائم الامانة الى سفيان خري من مال الى سفيان ما يكتفي به وكذلك بالعرف  
 ولولا وجوبها لما امر بان يترك سبب وجوبها احتباسا عند الزوج اذا كان تمسكها له الاستمتاع بها وطبعا  
 او دواعيه او الخصمين لانه بعدد ذلك النكاح لانها لما صارت محتسبة في حق عجز عن الاكتساب  
 والافتقار على نفسها فلو لم يستحق النفقة عليه لما نتج جوعا قال ويجب للزوج على زوجها اذا  
 سكت اليه نفسها في منزله نفقتها وكسوتها وسكنها لما مر من الدلائل تعتبر بقدر حاله قوله  
 لينفق وسعة من سعة ومن قدر عليه رزقه فلينفق ما اليه الله كذا اختاره الكرخي واختاره  
 المختصان الاعتبار لحالهما فان كان مؤسرين لها نفقة المؤسرين كانا مؤسرين فنفقة المؤسرين  
 وان كانت مؤسرة وهو مفسر فلها نفقة المعسر وان كان بالعكس تدون نفقة المؤسرين وان  
 كانت بالمعسر احدها مفرط في الصار الاخر مفرط في الاعسار يقض عليه بنفقة الوسط والغول في قوله  
 في اعسار في حق النفقة لا يترك في البيت بينهما لانها مربية قال مقدر بكفايتها بلا تقصير ولا إسراف  
 لما تقدم من حديث هند وليس فيها تقدير لازم لاختلاف ذلك باختلاف الاوقات والطباع والخص  
 والغلل والوسط خبر البر والادام بقدر كفايتها وتغرض لها نفقة كل شهر ويسلم اليها لانه يتعدى  
 التقاضي كل ساعدا ويتعدى جميع المدة فتدناه بالشهر لانه الوسط وهو اقرب الاحوال والكسوة  
 كل ستة اشهر لانها يحتاج الى ما في كل ستة اشهر من ثياب لاختلاف الجو والبرد والزوج ان باي الاتفاق  
 بنفسه الا ان يظهر عند القاضي ان لا ينفق عليها فيغرض لها كل شهر على ما بينا ويقدر النفقة  
 بقدر الغلل والرخصة كل وقت ولا يقدر بالدرهم والدنانير ولو ضلحت من النفقة  
 على ما لا يكتفيها كلها القاضي ان طلبت ذلك وان كان الرجل صاحب مائة لا تغرض عليه النفقة و  
 تغرض الكسوة قال ويقدر لها نفقة خادم واحد وليس لادن يعطها من خادمة من محارمها  
 بغير رضا او قال ابو يوسف ثم يقض لخادميه لانها يحتاج الى اكل البيت والاخر حاجة لانها  
 ان الواحد يكفي كذلك في حاجة الى اثنين حتى قبل الموكفا بنفسه لم يلزمه نفقة خادمه وقيل ان  
 كانت من بنات الاشراف فلها نفقة لخادميه من احداهما لخدمته والاخر الرسالة وهو خارج البيت  
 وروى الحسن عن ابي رافع ان كان الزوج معسرا لا يفرض لها نفقة خادمه اصلوا وان لم يكن له خادم  
 لا يفرض لها نفقة خادم وكذا اذا كانت فقيرة ويجزم نفسها ورواه الحسن عن ابي رافع وكسوة الصبي  
 قميص ومقنعة وملحفة وفي الشتاء مع ذلك جبة وسراويل على قدر حاله وعلى الموسر مع ما يورث  
 وحملا بيسم وملحفة تكان وفي الشتاء جبة وخفاف وان طلبت فمراشاة تمام عليه لانه اذا  
 لان السوم على الارض رجا يوزيها ويمر بها وما يعطى به دفعا للبرد والحر ويجتنب ذلك باختلاف

العادات

العادات والبقاع ولحامد ما يقتضيه كماله وازان في الصيق وفي الشتاء قميص وازان وجبة  
 وكساء وخفان فان امتنعت المرأة من الخدمة فلا نفقة لها لانها مقامالة للخدم من خلاف الزوجية  
 لانها مقابلة بالحبس لا غير لا تجبر المرأة على المطبخ والخبز اذا امتنعت وبها من مخبز ونظن لان الواجب  
 عليها تقطعها قالوا وهذا اذا كانت لا يقدر على ذلك او كانت مريضة الاشراف وان كانت تقدر وتخدم نفسها  
 تجبر عليها لانها متعنتة قال فان نشرت المرأة فلا نفقة لها لما روي ان فاطمة بنت قيس نشرت على اخوها فغلها  
 عم ابنت ابن ام مكتوم ولم يجعل لها نفقة ولا سكنه ولان الموجب للنفقة الاحتياج وقد زال الخلاف اذا امتنعت  
 من التمكين لانه لا يفرض الاحتياج وهو يقدر عليه كرها فان عدلت الى منزله عادت النفقة لعود الاحتياج وان  
 منعت نفسها حتى يوفى ما مرها فلها النفقة لان لها الامتناع لنفسه فحقها ولو سقطت النفقة  
 تنقصر والضرر تحت الحاف بالزوج الظالم الممتنع عن ايفا حقها ولان المنع بسبب جهته ومصاد  
 كالعدم وسواء كان قبل الدخول او بعده وقالوا ان كان بعد الدخول فلا نفقة لها لاسلمت العوض فليس  
 لها ان تمنعه لقبض العوض كالبائع اذا سلم البيع ولا روح رضا انها سلمت بعض العوض لان المهر مقابل  
 الجميع والوطيات على ما تقرر في كتاب النكاح والبيع اذا سلم بعض المبيع لمحق حبس الباقي كذا هذا ولو كانت  
 كبيرة والزوج صغير فلها النفقة وبالعكس اما الاول فلا تأسست نفسها والعجز من جهته  
 ومصاد كالحجوب والعينين واما الثاني فالمراد صغيرا لا تمتنع بها لان المراد من الاحتياج  
 ما يكون وسيلة الى المقصود من النكاح فانه تمتنع بسبب منها فصار كالعدم ولو كانا صغيرين  
 فلا نفقة لها لما مر لو سكن ران اخصيا فامتنعت ان تسكن معه فليست بناتية لانها امتنعت  
 بحق وان كانت ساكنة في دارها فنعت من خولها وقالت خولتي المنزل او اكثر لان فلها النفقة  
 لما بينا ولو حججت او حبت يدان او غصبتا عاصب فله حبيبها فلا نفقة لها لانه عذر لكن يجب نفقة الحضر  
 لامن جهته وعن ابو يوسف ان الحج الغرض لا يسقط النفقة ذكره في الامالي لانه عذر لكن يجب نفقة الحضر  
 لانها المستحقة فيعطيها نفقة شهر والباقي اذا رجعت وان حج وعرفها فلها نفقة الحضر لانها كالمقيمة  
 في منزله ولا يجب عليه اكثر وان مرضت في منزله فلها النفقة وكذلك اذا جاءت اليه مريضة لان الاحتياج  
 موجود فانه يستأثر بها وتحفظ مناعة ويستمتع بها كالمقيم ومنع الوطى اعراض كالحض  
 والنفاس والنفاس لان النفقة لها اذا كان مرضيا يمنع الطبع كالمصغيق وعنه ابو يوسف رحمه الله ان مرضت  
 في منزله اثان اليه واذا طال اليه بالنفقة قبل ان تحولها الى منزله وهي بالخدر فلها النفقة اذالم  
 لم يطالبها بالنفقة لان النفقة حق والنفقة حقها فلا يسقط حقها بترك حقها فان طال اليها  
 لينقل فامتنعت فلا نفقة لها الا ان يكون بحق على ما بينا قال والامة والديرة وام الولد النفقة  
 ان يترك مولدا بيتا مع الزوج لوجود الاحتياج قال ومن اعسر في النفقة لم يفرق بينه ما وتوهم

ان لا يعود فان يؤام استحو بها  
 سقطت النفقة لقول الاحتياج



عن الحاضر لظهور ظنه بامتناعه ولكن في الغايب قال ويختلف ما اتهمها ما اخذتها وياخذ منها كغيرها  
نظر للغايب واحتياطاً لاحتمال حضوره فقيم البيعة على الطلاق او على انه سلفها وان لم يعلم القاضي بذلك  
او انكر من فيه الحال الزوجية او المال لم ينقل سرها عليه ما بين وان لم يكن له مال وارادت ان يقيم البيعة على احوال  
ليفرض لها القاضي النفقة واما ما بالاستدانة عليه لا يقبل لانه قضاء في الغايب قال زفر رحمه الله بقبول النفقة  
واسمى نوزك الحاجة وعليه القضاء اليوم وما هو في حقه فيه فينفذ قال وعليه ان يسكنها وان لم ينفذ له  
احد من اهله او وجوب الشك فلا تنهها من الخواص الاصلية وهي من الكفاية فتجب كالطعام والشراب وقد  
قال آكاسكونهن فكان واجباً حالها او يكون بين قوم صالحين ليعينوها على حال دنياها وينعوت  
من ظلمه الوالد فليس ان يشرك معها غيراً لانه قد لا تامين على متاعها ولا يخل في استماعها الا ان يخاف  
ذلك لانها رضى بنقض حقها ولو كان في الدار يموت وابنت ان تسكن مع ضرتها او مع احد من اهله  
ان يخل لها بيت منها ويجعل لفرق وغلقا على حده ليس لها ان تطلب بيتاً اخر وان لم يكن البيت واحد  
فلهما ذلك قالوا ان يمنع اهله او ولدها من غيره الدخول عليها لان المنزل ملكه ولا يمنعها كلامها والنظر اليها  
اي وقت شاء والمال من قطعة الترحم ولا ضرر فيه اما الضم في المقام وقيل لا يمنعها من الخروج الى  
الوالدين وقيل يمنع ولا يمنعها من الدخول اليها كجمعة وغيرها من الاوقات كسنة هو المختار  
وللطاعة النفقة والسكنى في عدها ما بين كان او رجعي اما الرجعي فلما تقدم ان النكاح قائم بينهما  
حتى حل له الوطى وغيره واما البائن فلا ينهها بحسب في حقه وهو وصية العبد لا يحفظ الماء عن الاختلاط  
وليس حقه موجب للنفقة كما تقدم واما حديث فاطمة بنت قيس انها قالت طلق زوجي ثلاثاً فلم يقربني  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نفقة ردة عن الخطاب وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وعائشة رضي عنهم اجمعين قال عمر  
لا يدع كتاب ربنا وسنة نبيها يقول امرأة لا تدرى اصدقت ام كذبت فخطبت ام نسيت سمعت رسول الله يقول  
للمطلقة الثلاث النفقة والسكنى ما دام في العدة ويرى المبتوتة لها النفقة والسكنى ولان ورد في الخالف القول  
اسكنوهن وفي الخالف الاجماع في السكنى فان ادعت انها حامل فنقض عليها الى سنين منذ طلقها احتياطاً  
للعلة فان قالت كنت انتوهم الى حامل ولم احصر الى هذه الغاية يعني انها سمعت الطهر وطلبت النفقة  
فله النفقة ما لم يدخل في حلالها معنلة فاذا دخلت في حلالها من ثلث العدة ثلاثة اشهر قالوا لا نفقة  
للمتوفى عنها زوجها لانها بحسب في حق الشرح لا الزوج فلا يجب عليه الا يرى انه لا يشترط فيها الطهر الذي يعرف به  
بأن الزوج والحمل الذي هو حقه ولان المال لا ينقل الى الورثة فلا يجب في المهر قالوا كل فرقته جاءت من قبل المرأة بحسب  
كالردة وتقبل ابن الزوج فلا نفقة لها وان جاءت بغير حصية كغير العتق والبرع وعدم الكفاية فلها النفقة  
وان كانت الوفقة من جهة الزوج فلها النفقة بكل حال لان النفقة صلة على ما من وبعضها ان الزوج لا يحرم من النفقة  
وحرم بعضها بانحازة وعقوبة ولا زواج حبست نفسها بغير حق فصارت كالنارشة بخلاف ما كان في بعض

لان في الشفيع ابطال الحق وفي الاستدانة تأخير حقها والابطال آخر فكان دفعه او لي فاذا فرض  
لها القاضي وآخر ما بالاستدانة صارت ديناً عليه فيمكن من الاحالة عليه الرجوع في تركته لو مات ولو لم يمت  
يغيره القاضي يكون مطالبة عليها ولا يمكنها الاحالة عليه ولا ترجع في تركته لان الاولانية لها عليه فلما قل  
نؤمن بالاستدانة عليه ومع الاستدانة ان تشتري بالدين قالوا اذا قضى لها بنفقة الاعمار  
ثم ايسر ثم لها نفقة المؤسر لانها نفقة المؤسر لانها يختلف باختلاف الاحوال وما فرض بقدر  
لنفقة لم يجب بعد فاذا تبدل حالها المطالبة بقدرها وذلك لو قضى لها بنفقة الياسر ثم اعسر  
فرض لها نفقة المؤسر ما بين قالوا اذا مضت مدة بنفق عليها سقطت الا ان يكون قضى بها او صلحت على  
مقدار ما يقضى لها بنفقة ما مضى لان النفقة لم تجب عوضاً عن البضع لان المهر وجب عوضاً عنه والمهر الواحد  
لا يجزى عوضين عزين في واحد ولا عوضاً عن الاستمتاع لان الاستمتاع تصرف في ملكه والانسان لا يجزى شيء  
بالصحة في ملكه فيجوز جزيء عن الاحتباس صلة وترث قالوا عوضاً لان الله تعالى سمها رزقاً  
بقوله وعلي المولود من رزقته والرزق اسم لما يذكر صلة والصلوات لا تتم الا بالتسليم حقيقة  
او بقضاء القاضي كالمهنة او بالتزامه بالتراضى لانه لا يملكه بقضاء القاضي فلا يلزمه بالتزامه كان  
او لم لان ولا يثبت على نفسه اقوي قالوا ما مات احد ما بعد القضاء او الاصلح قبل القبض سقطت  
ما بيناتها صلة والصلوة تسقط بالموت كالمهنة قبل القبض فان سلفها النفقة او الكسوة ثم مات احد ما  
لم يرجع بشيء وقال محمد بن عيسى بن نفقة ما مضى وما بقي للزوج لانها استجملت عوضاً عما تستحق عليه  
بالاحتباس وقد بطل استحقاقها بالموت فيبطل من المهر بقدره ولها ما بيناتها صلة وقد انقضت القبض  
بها فيبطل الرجوع بالموت كما في المهنة الا يرى انها لو هلكت من غير استبراء لا يرجع بشيء بالاجماع  
قالوا اذا كان الغايب بالحاضر في منزله او دعيه او مضاربة او دين وعلم القاضي به والنكاح او اعتق  
بها من المال يله يفرض فيه نفقة زوجته وعالديه ولده الصغير لان الزبي في يده المال وعليه طلق  
بالزوجية فقراره بيموت حقاً فيه لانها ان تاخذ من مال زوجها حقاً من غير رضاه واقدر صاحب اليد  
في حقه نفسه صحيح فيقضى القاضي عليه باعتراضه فيقع العضاء عليه او لا يترتب سرها الى الغايب  
مخله فاما اذا حجد احد الامرين لانه ان حجد الزوجية لا تتم البيعة عليه لانه ليس خصم في الزوجية  
وان حجد المال فرى ليست ختم في الثبات وعلم القاضي بحجوزة الغايبة في محل ولا يثبت على ما عرف ونفقة  
الوالدين والولد الصغير كنفقة الزوجة لانها يجب بغير رضا خلاف غيرهم من الاقارب بحيث لا يجب  
نفقةهم الا بالتراضى لان وجوبها يختلف فيه قالوا هذا اذا كان المال من حجب نفقة كالزمام والذئاب  
والطعام والكسوة لان لها ان ياخذها بغير رضا اما اذا كان من خلاف جنسها لا يفرض فيه النفقة لانه  
يحتاج الى بيعه ولا يبيع على الغايب اجاعداً ورجه فلا يبيع على الحاضر فكذلك الغايب وما عند ما فلا يبيع



لانها حبيب نفسها بحق وقد لا ينفق نفقة ما تقدم وكذلك ان وقعت الفرقة باللعان والايلاء  
 او بالجب والعنف بعد الخل والخلع لها النفقة ثابتة واذا طلقه الامة الميؤاة لها نفقة العلة  
 فان استخذهما المولى سفت وكل امرأة لا نفقة لها يوم الطلاق لا نفقة لها في العدة كالمتوفى من نكاح  
 فاسد والامة اذا لم ييؤاها المولى بينت الا انما نشأه لانها حبيبة في حق المطلقة اذا لم تطلب نفقة  
 حتى تنقض عدتها كما في كونه وان طلقها ثلاثا ثم ردت سقطت النفقة لانها صارت لميؤوته في حق  
 الشرح وهذا اذا خرجت بيت الزوج الحبيب ما لم يخرج من بيته فلها النفقة وان مكثت ابن زوجها اسقط  
 لان الفرقة ثبت بالطلاق الثلاث ولا نشأه الميؤاة في ذلك وهي معدة لميؤوته في حق فيجب النفقة ولو كان  
 الطلاق رجعي فلا نفقة لها لان الفرقة جاهدت من قبلها بالتمكن وهو معصية فلا يستحق النفقة  
 لما ثبت ولو صالح امرأتها على نفقة العلة ان كانت بالشهر وجان لانها معلومة وان كانت بالحيز  
 لا يجوز لانها مجهولة المدة فيكون النفقة مجهولة **فصل** ونفقة الاولاد الصغار على الاب  
 اذا كانوا فقيرا لقوله تعالى وعلى المولود من رزق من وكسوتهن بالمعروف وليس على الام ارضاع  
 الصبي لان اجرة الارضاع من نفقته وهي على الاب قالوا اذا تعين بان لم يتجدد غير او لا يأخذ الصبي  
 من لبن غيره فيجب عليه حنك صبيته للصغير عن الهلاك قال ويستاجر للاب من يرضعه عنده  
 لان الاجرة عليه والحضانة لها فان استاجر رزقته او متعديه لترضع ولدا لم يجز لان الارضاع  
 مستحق عليه بالاصل لقوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن فاذا امتنع حملناه على العجز فلو  
 عجزوا فاذا اقامت عليه بالاجرة علمت قدرتها فكان واجب عليها فلا يحل لها اخذ الاجر على فضل  
 وجب عليها ولا خلاف في المعتلة الرجعية وامما المبسوطة وكذلك في رواية لان النكاح قائم وزوجها  
 يجوز لان النكاح قد زال بسببها وصارت اجنبية وذكر الخصاف اذا لم يكن للصبي ولا لبيته مال اجبرت  
 الام على الارضاع وهو الصحيح لانها ذات يسرة الابن فان طلبت من القاضي ان يقضيه لها بنفقة الارضاع  
 حتى تخرجها على الاب اذا ايسر فعل كما لو كان معسرا وهي مؤسرة على الاتفاق على الصغيرو ان  
 يرجع على الاب اذا ايسر ان كان للصبي مال روي عن محمد رحمه الله انه يفرض لها نفقة الارضاع  
 في مال الصبي قال وبعد انقضاء العدة هي اولي من الاجنبية فانما استحق في ذلك نظر الصغير  
 الا ان تطلب زيادة اجرة ما فيه من ارضاء الاب وقيل في حقها وقيل لا تنظر في ولدته بولدها وان ترضع  
 المثل فلا يرجع اليها ولا مولده بولده ان يخدمه اكثر من احدها قال ونفقة الاباء والجداد اذا كانوا  
 فقرا على الاولاد الذكور والاناث قالوا ولا تنقل لها ما في غيرها من الاصل بل يرضعها من ثمنها  
 عليها عند حاجتها اكثر اضرارا من ذكره وقاله من انت وما كذا لا يسر وقاله من انت اطيب فاكل التمر وكسب  
 وان ولده من كسبه فكل امرئ يسر لادكم فاذا كان مال الابن مضى الى الاب بان كسبه صار غنيا به فيجب

وقال

وقال الله وصية الانسان بوالديه حسنا اي بحسن اليها وليس احسانا تركها محتاجين مع قدرته  
 على دفع حاجتها وقال تعالى فحق الوالدين الكافرين وصاحبها في الدنيا معروفا وليس من المعروف تركها  
 جايعين وهو قادر على متابعتها وهو الذكور والاناث على السوء فريضة وهو المختار لا سواها في  
 العلة والخطاب وقيل على قدر الارث لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذكره ويشترط فقرهم لان ايجاب  
 نفقة الغني في مال له رجل معسر له اولاد صغار محتاجين ولا ابن كبير فيسرى عنهم قالوا لا يجز  
 النفقة مع اختلاف الذين الا للزوجة وقربا الاولاد اعلى واسفل لا طلاق النصوص ولان نفقة  
 الزوجة جزء الاحتياط كما من والى العقد كالمهر وذلك لا يختلف الدين ولهذا لا يجب مع يسارها وانما  
 قرابة الولاد فلم كان الجزية في معنى النفس نفقة النفس يجب مع الكفر فكذلك الجز وهذا اذا كان  
 دمة فان كانوا جارا لا يجب وان كانوا مستأمنين لقوله تعالى انما ينهكم الله عن الذين قاتلوكم  
 في الدين الاية بخلاف من ذم الارحام لان الارث منقطع فيما بينهم ولا بد من اعتباره بالنقص قاله نفقة  
 ذمهم الرحم سوى الوالدين والولد يجزى قدر الميراث كالاخوة والاخوات والعمات والاعمام  
 والحالات ولا يجب لرحم ليس بحرم والاصل فيه قوله تعالى وعلى الوارث من ذكراه ابن معسر ومن  
 وعلى الوارث ذم المحرم الرحم مثل ذكره الوارث ايسر الى اعساره قدر الميراث وللموت الغريم  
 بالغريم وانما يجب اذا كان فقيرا بزمانه لا بغيره على الكسب انما الفقير فلما مر في العجز عن كسب  
 فلانه يكون غنيا بكسبه ولا كذلك الوالدين حيث يجب نفقةهما مع القدرة على الكسب لا بلحقها فيه  
 من التعبد والنصب والولد ما مور يدفع الضرر عنهما فيجب عليه ان يدفع عنهما ضررا لا اكتساب وذلك  
 بالاتفاق علمهما قالا وتكون انحر فقيرا لانه امانة الجاهلة وكذا من لا يحسن الكسب لم يرق  
 او يكون من البيوتات او طلب علم لان العجز عن الكسب رفق هو لا ثابت لان شرط جواب نفقة الكسب  
 العجز عن الكسب حقيقة كالزمن والاعمي وخوفا او مع من كان به حرق وخوة ونفقة زوجة الاب على ابنه  
 رواته هشام عن ابي يوسف رحمه الله ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا فقيرا وانما لانه من كفاية  
 الصغير وذكره المبسوط لا يجب الاب على نفقة زوجة الابن ويجب على الابن نفقة خادمه لطلب اذا احتاج  
 اليه لان خدمته لطلب مستحقه على الابن فكذلك نفقة من يخدمه ولا ذكر زوجة الابن قال ولا يجب النفقة  
 على فقير للزوجة والولد الصغير لقوله ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما اناة الله وقاله على الولد  
 رزقا ولا نفقة الزوجة تجاوزه وذكره الجب مع العجز لا يجب لغيرهم مع العجز لا تباصلة ولو  
 وجبت للفقير على الفقير لم يكن ايجابا عليه او من اجابها له والمعتبر الغني المحرم للصنفه  
 الخنزير او يوفى رزقه ان قدره بالنصاب وعجزه اذا فضل عن نفقة شهره ولعلها لا يجب عليه نفقة  
 اقراره وان لم يكن لشيء ويكتسب كل يوم رزقا يفيقه اربعة دنانير فانه ينفق الفضل على اوليائه ومن

في النفقة  
 على الزوج  
 على الزوج



ولا بعدوا بعباد الله ولا هم مشغولون بخلافهم فيكونون في حكمهم فيجب عليهم الاتفاق عليهم لئلا يتركوا أحوالهم  
 اكتسبوا وانفقوا في رعاية الجاني من جانبهم ببقاء ملكهم وجانبهم بدفع حاجتهم وان لم تكن لهم كسب كالزمن والاعمال  
 والجارفة المستحسنة التي لا تخرج اجرة على بيعهم لان التيقن من اهل الاستحقاق وفي بيعهم ابقاء وابقاء احوالهم  
 من قبلهم الخلفه ولا يلزم على هذا الاصل ان ينفع الزوج لان نفقتها يصير دينا عليه فيمكن مطالبة زوجته وجبته لاربن  
 للبعد على مولاه ولانه يقولون ملكه في النكاح لا في الخلق وهم يتأخرون الى الثمن على ان البيع هنا يقع  
 باختيار وعقد والفسخ لا بفعله قال ونفقة ساير الحيوان يؤمن فيها بينه وبين الله تعالى في مرضاه على المال  
 وقيل بين الحيوان وقد ورد في ذلك عن مالك وليست من اهل الاستحقاق ليقضي لها الجير المولي على نفقتها او بيعها  
**فصل في الحضانة** وهي من الحضان وهو ما دون الاط الى الشئ وحضانة الشئ جانبها وحضانة  
 بنفثه يحضنه اذا ضمنه النفس تحت جناحه فكان المترك للولد يتخذه في حوضته والحبيب وما كان النصف على  
 عن انظر في مصالح النفس جلال الله في ذلك ايزد عليهم فهو الولد في المال والعقد الى الرجال لانهم يذكرونهم وعليه قدر وفقر الزينة  
 الى النساء لانهن اشفق واخفن واقدرن على الترتيب من الرجال واخفن في الزوجان في الولد قبل الفراق او بعدهما  
 قال الامام احق به لما روي ان امرأتين اتتا الى رسول الله فقال لهما ما بينهما روي سعيد بن المسيب انهما روي في الخطاب  
 وشدي السخاوة نعم ابوه انه يشترطه في قوله فقال لهما ما بينهما روي في الخطاب وشدي السخاوة نعم ابوه انه يشترطه في قوله فقال لهما ما بينهما روي في الخطاب  
 طلق زوجته ام ابنه عام فتنار عاودتها الى بكر الصديق رة فقال له ابو بكر ربيها خير له من شهد وعسل عندك  
 يلعب ودفعه اليها والصحية كحاضنة مكاشرون ولانها اقوم بالترتيب واقدرا عليها من الزاب فكان الدفع اليها  
 انظر للصبي كل من له حضانة لا يدفع الولد اليه ما لم يطلبه فقصة بهجن عنه بخلاف الاب اذا امتنع عن  
 اخذه بعد الاستفتاء وحضانة حيث يحضر على اخذه اذا امتنع لان الصيانة عليه قال عمر اقرها  
 ثم الامم الاخوات لا يوين ثم الامم ثم الاب ثم الاخوات كذا ذكره العلماء والامامة ذكر ان هذه الولاية يستفاد من قول الامام  
 لما قدمته فكانت حرمه الام مقدمة على حرمه الاب ولان الجدات اقرب من الاخوات والاخوات اقرب من الجدات والجدات  
 وروى عن عمر بن الخطاب رة ان الخالة مقدمة على الاخوات لان الخالة بمنزلة الامم قال عمر الخالة والمدة والجدات فساويات للجدات  
 في القرب وانما تقدم الجدات لان قربهن من صرحه الامم وتقدم من كانت لاب وام لانها بيد الجاهنين فيكون اوليهم  
 الامم ثم الاب ثم جدات الامم والحق لمن لم يمت رحم غيرهم كبنات الامم والجدات وبنات الاخوات والجدات قال ومن  
 لما الحضانة ان تزوجت باجنبي سقط حقها لقوله عم انت احق بهما منك في رواية ما لم تنس زوجي في حديث  
 ابو بكر رة انه اولى به ما لم يشب او تنس زوج ولان الصبي المحقق من زوج اقرها فليسقط حقها للمصرة لان حقها انما  
 يشب في الحضانة لنسبته نظرا لما اذا زالت زال الخلاف ما اذا تزوجت بذكر محرم من الصبي حيث لا يسقط  
 لنسبته عليه كما اذا تزوجت الام بغير ولدها بالجد لانه بالحقة حقا في مخرج وعمة قال فان فارقته عاد حقا لان  
 المانع قد زال والقول قول المارة في نفق الزوج لانها تنكر بطلان حقها في الحضانة قال ابو بكر الغلام عند من حرمه حرمه



فيا كل واحد ويشرب وجوه ويتسبح وحده وقدره ابو بكر بن مسعود بنين والحقاق بسبح اعلم الله  
 واليه الامانة يقول الصديق رضه متراح برحمة بسب ولا تذا استغنى فحاج الى التاديب بالرجال  
 والخلق باخلاصهم وتعليم القرآن والعلم والحرف قال اب عازد ان قدر تمكنا بذكرنا وما جاور قال يكون للرجل عند  
 الام والبطانة حجة كبطر عند خيرا حجة تستغنى وقبل حجة تستغنى لان الجوار يتبعه لا يستغنى عن الحاجة الى التاديب  
 وتعلم استغنى الام والام اقدر على ذكره فاذا بلغت الاحتياج الى الخط والعيان والاداء على ذكره فادبر واما غيرهم  
 الى حجة فلا تزل لا تدرى بها استغنى فلا يحصل التاديب ولا تذكرك الام والبطانة وعزجهم اذا بلغت حد الشدة في التاديب  
 الاب من الام الحاجة الى الخط وسيل محمد جراه اذا اجتمع النساء ولمن انزواج قال بضعة القاطن حيث شاء لانه لا حق له  
 كمن لا قرابة له قالوا اذا لم يكن للصغير امرأة اخذ الرجل الصون له وان ولد له اقرهم تعصيا لان الولد عليه بالقرابة  
 وكذلك اذا استغنى عن الخضانة قالوا في الخط اقرهم تعصيا قالوا في الخضانة لا تدفع الى غيرهم كمن لا يعرف  
 العتاق قد غلبت الوفاق في المعصية ولا الى الحرم ما حن فاسق لانه لا يمين من فسقه فانه لا يكون لها الا  
 ابن يحمي فان شالها فحقها ان كان اقلها والآو وضعها عندا مينة ولو كان الاخ فحقها عليها يضعها القاض  
 عند امرائه شقة الثبث المامونة لها حق التعبد بالسكنى فان لم يكن فامونة قالوا يضعها اليه وليس للمكر  
 حق التعبد فان دخلت في السن وكان لها زواج فلها ان تفرق قالوا اذا اجتمع مستحقو الخضانة في درجة  
 واحدة فاورعهم اولهم اكبرهم قالوا ولا حق للامه وام الولد في الخضانة لانه من باب الولاية وليس من اهلها  
 فاذا اعتقت فيها كالحرة والذمية احق بولدها المسلم لم تخف عليه الكفر لان النظر له في حصة منها قبل ان  
 يولد عليه في الضرر قالوا وليس للاب ان يخرج بولد من يده حتى يبلغ حد الاستغناء فان لم يبلغ  
 حق الام من الخضانة وليس للام ذلك لان تخم حبه وطوبها وقد وقع العقد فيه لان البروج فيه دليل المقام  
 فيه ظاهر فقد التزم المقام في بلدنا وانما لزومها ساعة حكم الزوجية فاذا زالت الزوجية تجازيها ان نفق  
 ابيه لانه رضي بذلك لان يكون تزوجها في دار الحرب وهو وطنه لانه صير بالصبية لانه يهتد في اخلاق  
 الكفار ويرى بما في الغرم وانما ان تزوجها في دار الحرب وهو وطنه لانه صير بالصبية لانه يهتد في اخلاق  
 ذلك لانه لم يلتزم بها المقام فيه فلا يجوز لها التفرق بينه وبين ولده من غير التزامه وغير شريح ان التفرق  
 الدار فاعصية احق بالولد وان كان العقد فغير وطرا فالزواج ان تنقل اليه ليس لها ذلك لان دار غربة  
 كالبلد الذي فيه الزوج واذا نسأ ولا يجوز لها نقله وقيل لها ذلك لان العقد وجد فيه فتوجب احكامه  
 فيه فلا بد في النقل من الوطء وقد وقع العقد فيه وهذا اذا كان بين المصيرين مسافة اما اذا كان بينهما  
 ما يمكن للاب الاطلاع عليه وتبثيت في منزله فلا بأس به لانه لا يلحقه بذكره فيرصد ان نقله من منزله الى  
 محل اخر في المصلحة المتبعه الاطراف والقرى بين كالمصيرين وبالعكس لان اخلاق اهل السواد اجفى  
 البقية يقال عتق الطائر اذا قوى على الطيران وعتاق الطير كواسرها لقوة تاعلى الكسبي وعتقت  
 لغرة قويت واشترت وشتمت في الجمل فاعلم من عتق اربع جمل وسمي الصديق رضه عنه عتيقا

فيا كل واحد ويشرب وجوه ويتسبح وحده وقدره ابو بكر بن مسعود بنين والحقاق بسبح اعلم الله

ويستعمل للكرم ومنه البيت العتيق في الكرم ويستعمل للسعة والعودة ومنه رقيق عاتق الى وسعة  
 جيد وفيه شرح زوال الرق عن المملوك وفيه هذا المعاني اللغوية فانه بالعق يقوى على ما لم يكن قويا  
 عليه قبله من لا قول ولا فعل ويورد جمالي وكرامة بين الناس ويبرهنة ما كان فيه مضيقا للحر  
 والعبودية فيتسع رقه بسبب الخدرة على الكسبي الحرة في الخدم والخرق في الحر ومنه طين خمر  
 خالص لا رطل فيه وارض حرة خالصة من الخراج والشوايب والتجرب بر اشبات الحرة وهو الخالص في الذات  
 عرشا فيه الرق والرق في اللغة الضعف ومنه ثوب رقيق وصوت رقيق اى ضعيف وفيه شرح ضعف  
 معنوي وهو العجز عما يقدر عليه من الولادات والشهادات والخروج الى الحج والجهاد وصلوة الجمعة والجماعات  
 وغيرهما من العبادات والاعتاق والتحرير يثبت له العتق على هذه الاعمال ويجعله شرايب الرق  
 والاذلال وقال الخدوي العتق اسقاط الحق عن الرق والحقوق ويسقط به اسقاط فاسقاط الحق  
 عن الرق عتق واستاحة البضع طلاق وعز الدين برة فانه اذا اسقط حقه عن هذه الاشياء لم يبق شيء يوجب  
 الى النقل فيسقط ولا ذلك الا عيان فانه لا يصلح اسقاط الحق عنها لان العين بعد الاستقاط يبقى غير مستطيل فلا  
 يسقط حقه وهو قسمة مشروعة وقت بتصدد ربة اما شرعية فقل قوله بقا فخر برقية وقلا فخر برقية  
 مؤمنة كلعتا بتجرب بر الرقية ولولا شرعية لما كلعتا فاذ تكليف مليس بمشروع فيجرح وبني دواحي  
 اعتقوا والاجل على شرعية واما لندنية فقل قوله فخر برقية او اطعام في يوم ذي مشغبة والتدبسية  
 يدل على المشروعية ايضا وروي ابن عجلون عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا ايها المؤمنون اعتقوا مؤمنات في الدنيا اعتقوا لانه كما  
 يكمل عضو من عضو المؤمن من النار وسأل اعرابي رسول الله صلى الله عليه وسلم علمني عملا يدخلني الجنة فقال لا شيء  
 اقصر الخطبة اقتد اعرض المسئلة اعتق النعمة وفك الرقية قال النبي واجدا قال لا اعتق الرقية  
 ان تغرد بعقها وفك الرقية ان تعين في عيناها في العتق قد يقع ربة ومباحا وعصية فان اعتقه لوجه  
 او غير كفالة فهو ربة وان اعتق من غير الله او اعتقه لفلان فهو مباح وليس بربة وان اعتقه  
 للمصير او للشيطان فهو موصية ويستحب ان يكتب له كتابا بالاعتق ان يشهد عليه به توثيقا وخوفا  
 من التخاذل ولا يقع الا من ملكه فانه على التبرع انما الله فقل قوله في العتق فاما الله فقل قوله في العتق فاما الله فقل قوله في العتق فاما الله  
 الى ملكه كما مر في الاطلاق واما كونه قادرا على التبرع فانه لا يشترط في العتق ان يكون له مال او غيره  
 يقع بغيره كما قلنا في الطلاق وهو قوله انت حر او عتق او عتقت وان نكح بالخلوص والعدم صرف  
 ديانة لا قضاء لان خلاف الظاهر هو عتقه وقوله اعتقه او حره يوجب صريح ايضا وكذلك هذا مولاي اويا  
 مولاي اوهذه مولاي لانه يستعمل في العتق والعتق فاذا انشئ احدكما ثبت الاخر ضرورة ولو نوى النضر  
 والحجة صدق ديانة لا قضايا بيت ولو قال انت حر من هذا العمل او انت حر اليوم من هذا العمل عتق قضاء  
 لانه مخرج في شيء صا حره في كل الاشياء لان الحرية لا يتجزى وباحتره وباعتق صريح ايضا















في الصحة يترتب في المرض يقتضي من جميع المال انه انما اعتق مستحقا عليه من جميع امواله كالتقليد  
ولومات قبل البيان اعتق من كل واحد نصفه لعدم الاولوية ولا يقوم الوارث مقامه في البيان ولو قال  
لا مت احدكما حر منوطي احديهما لا يعتق الاخرى وقال لا يعتق لان الوطى للخل الا في الملك واحد ما حق  
كان مستحقا للملكة الموطوءة فتعين الاخرى كما في طلاق احدي الماتين ولا يجر رضاءه او وقع العتق  
المنكره والوطى وقع في المعينة وهما متعايران فلا <sup>يحل</sup> ~~يحل~~ بيان انهما قد اعتقا غيرهما قال قبل البيان تعلقه  
ولهذا ما ملكه الولي كسبها وعقد ما واصلها ويحل له وطئها عنده ولا نفقة به وبينه العتق  
في احديهما عند البيان وصادم الحيد للولي فيها كامين وقيل انه نازل في المنكرة وانما يظهر الحق  
حكمه قبله والوطى يقع في المعينة فلا يتعين الاخرى بخلاف الطلاق لان المقصود الاصل  
من النكاح الولد فبالوطى قصد الولد فدل على استيفاء الملكة الموطوءة حيائه للولد والمقصود من الامة  
قضاء الشبهة دون الولد فلا يدل على الاستيفاء ولو وطئ وطئها مطلقا فهو بيان ولو استخدم  
طوعا او كرها لا يكون بينا بالاجماع ولو شهدا انه اعتق احد عبيده او احدي امنيته  
فهي باطله وقال لا يقبل ويجوز على ايقاعه على احدها او طلاق احدي امراتيه يقبل بالاجماع  
ويجوز على ان يطلق احديهما وهذا بناء على ان دعوى العبد بشرط القبول الشهادة على عتقه عنه  
خلافا لهما ولا يشترط دعوى الامة والمرأة قبول الشهادة على حرة يتزوجها بالاجماع لهما  
انه هذه الشهادة تعلق بها حق الله تعالى لان حقوق الله تعالى تعلق بالحرية من ادراك الجمعة والنجس والركن  
وعتقك فلا يشترط الدعوى كامة والحرقة ولا انها شهادة قامت على حقوق العباد فيبشرط لهما الدعوى  
كسائر حقوقهم وهذا لان معلم المقتطوع من العتق ونفقة يقع للعبد لانه ساهل في الولايات و  
القضا والشهادات وترفع عنه ذل الملكة ويصير كالكاالي غير ذلك من المنافع بخلاف الامة والنزوجة  
فانه يتضمن تخريم الفرج وانتهى ما حقه لولم يتضمن تخريم الفرج لا يقبل بان كانت الشهادة على عتق  
احد الامتين بغير كتمانها فاقترافاذا كانت الدعوى بشرط القبول شهادة عنده وهذا الشرط  
لم يوجد هنا لان الشهود لم يجهولوا الدعوى من الجهر ولا يتحقق ولا يمكن شرطه عندها قبل الشهادة  
من غير دعوى فيجب ان يرفع القاض على التعيين واما الشهادة على العتق احدي الامتين فلان الدعوى  
وان لم يكن شرطه عتق الامة فانما لم يقبل لانها لا تقتضي تخريم الفرج فصارت كالشهادة على احد  
العبدتين وهذا اذا شهدا عليه في صحته اما اذا شهدا انه اعتق احد عبيده في مرض موته  
او دبره وادبا بالشهادة في مرضه او بعد موته قبلت استحسانا لان العتق في المرض وصية  
وكذلك التدبير وصية وللخصم معلوم لان العتق مشيع بالموت فيها فصار كل واحد منهما متعينا  
والشاعلم بأمره ٨٨

منه وحقيقة ان يعلق عتق مملوك بموته على الاطلاق والاصل يجوز ان يعلق عتق بشرط  
فصل كالمعتق بدخول الدال لا توهبة للعبد برقبته فصار كغيره من الوصايا وهو ايجاب العتق  
للمال وتأخير ثبوته الى ما بعد الموت لا ثبوته بعد الموت يستدعي اعتناق والميت الى اهل الفلانة من  
ان ينعقد سببا للحرية في اخر جزء من اخر حين لا يعتق معلق بموته موصوق نصفه وانه مشكوك  
فيه فلا يفيض الى الموت قطعا فتعذر اعتبار سببا اما الموت المطلق كاي لا امالة فكان مقضيا  
الى الموت فامتناعه سببا للمال قال اذا قال له اعتق اذ مات فانت حر وانت حر من موت عتق عتق  
او انت مدبر او قال دينك او انت حر مع موت او عند موت او في موت او وصيت كد نفسك او برقبته  
او بثلث مالي ففصلان مدين اما اللفظ التدبير فهو صريح فيه كلفظ العتق والاعتناق واما  
تعليق الحرية بالموت فلا نه مع التدبير واما مع موت فلا تراها للقران والشرط لا بد من تقديرها  
فكانه قال بعد موت وانه تدبير عند موت تعليق كالتعليق بالموت ولا يد من وجوده او لا في موت  
لان حروف الظرف اذا دخل على الفعل جعله شرطاً وذلك اذا ذكر مكان الموت الوفاة او الهلاك لانه المعنى  
واحد واما الوصية بالرقبة ونحوها فلان العبد لا يملك برقبته نفسه والوصية زوال ملك الموصي وانتقاله  
الى الموصي وانه العبد حرية مثل قوله بعث نفسك منكرا او هبتها لك واما الوصية بالثلث ونحوه  
فلا نه تقضى ملكه ثلث جميع ماله ورقبته من ماله فملكها فيعتق وكذلك سهم ماله لانه  
عبارة عن الثلث ولو قال انحر من مالي لا يكون تدبيراً لانه عبارة عن جزء من ماله والتعيين  
الى الورثة فلا يكون رقبته داخل في الوصية للماله وروى الحسن عن ابي حنيفة اذا قال اذا مات  
ودفنت او غسلت او كفنت فانت حر ليس بتدبير لان علق العتق بالموت وجميعه اخذ بالتدبير  
ان لا يعتق بالموت لان التدبير تعليق بالموت على الاطلاق وهذا تعليق بالموت ومع اخره فصل كما اذا قال  
اذا مات ودخلت الدار كن استخس ان يعتق من الثلث لانه علق العتق بالموت ونصفه يوجد كمن  
الموت قبل استقرار ملك الدار فصل كما اذا علق بالموت نصفه بخلاف الدخول لانه لا تعلق له بالموت فصارت  
يميناً فتبطل بالموت كسائر الايمان و في اختلاف زفر و يعقوب اذا قال انت حر ان مت او قتلت  
قال ابو حنيفة ليس بمدبر وقال زفر هو مدبر لانه علقه بالموت لا بالحيات ولا يوسن رحمه الله علق  
العتق بعد امرين فصل كقول ان مت او مات زيد و اذا صح التدبير لا يجوز له اخراجه عن ملكه  
الا بالعتق لقوله عم المدبر لا سباع ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث ولانه سبب الحرية  
الحال على ما بينا وانه كاي لا امالة وفي الهبة والبيع ابطاله فلا يجوز ان يقع في الحر يجوز ان يدير  
كلا استخدام والاجارة والهدى لاحق الحرية لا يكون اكثر من الحرية وكل نصف لا يجوز في الحر  
لا يجوز المدبر الا لكتابة على ما شئته كالبيع والهبة والرهن اما البيع والهبة فلم يشأه



فلا تالمقصود منه الاستغناء وما لا يجوز بيعه لا يمكن الاستغناء عنه قال ويجوز كتابته لأنها لا تجوز للحرية  
 لا تجوز له ذلك كما لو كان العتق واقفا ولدت المدبرة من مولد أصارت أم ولد وسقط عنها العتق  
 ولا ينجب لها فانه زيادة وصف وتأكيده لا يثبت به الحرية بعد الموت بالاجماع ولا يفسخ في شيء أصلا  
 وارثها المولى لأنها باقية على ملكه وإنما يستحسن الحرية عن وجود الشرط وقيل هي كالامتنون للمولى  
 تزويجها بغير رضا المالك لأنه يملك متافع بيعها ويملك وطرها وكذا جاز في الحرية أيضا ولو للمدبرة  
 مدين باجماع الصحابة رضي الله عنه ولا بد وصف لازم فيها فينتفع بها فيه كالكتاتبة قالوا فإذا مات المولى  
 عتق من ثلث ماله مائة دينار من الحديث فلا تعلق عتقه بالموت فكان وصيته والوصية يفسخ  
 من الثلث فان لم يخرج من الثلث فحاشا به معناه يجب ثلث ماله فيعتق منه بقدره ويبيع  
 في باقية وان كان على المولى دين سعى في كل قيمة غابت عنه وصيته والدين مقدم على الرخصة والمراد  
 دين يخطط بالترك والحرية لا يمكن رد ما فوجب رد ما فوجب رد ما فوجب رد ما فوجب رد ما فوجب رد ما  
 قال ولود بر أحد الشرى يكن ومن نصف شركه ثمرات عتق نصفه بالتدبير لان تدبير بعضه تدبير الجميع وهي قسوة  
 على ملكه عند من غير تدبير وعند من يعتق جميعه بالتدبير لان تدبير بعضه تدبير الجميع وهي قسوة  
 يجوز في الاعتاق وان قال ان من مرض هذا او في سفره هذا وان مات الى عشرين سنة فوطق  
 وهو التدبير المقيد بجواز بيعه لما بينا انه ليس بسبب الحال فلا يكون البيع والنفقات ابطالا للسبب لانه  
 لم يستحق حق الحرية لانه لا يكون ابطالا لحق الحرية فيجوز بخلاف المدبر المطلق فان مات  
 على تلك الصفة عتق لوجود الشرط من الثلث ما بينا وفكر ابو الليث في المأذون والمنفق لو قال لعبد  
 ان مت الى ما في سنة فانت حر فمروا بمر مقيد وهو قوله ابو يوسف رحمه الله فيجوز بيعه  
 وقال الحسن زيادة وهو مدبر مطلق لا يجوز بيعه والمختار انه من ذكر مدة لا يعيش اليها  
 غالبا فهو مدبر مطلق لانه كالكاين لا محالة **باب الاستيلاء وهو**  
 في اللغة طلب العتق لطلب الفعل في الشرع طلب العتق من المأذون وكما هو ثابت بالنسبة  
 ولدها من مالها او لبعدها في ام ولد له لا يستلاد فروع لشبوت العتق فاذا ثبت الاصل ثبت  
 فروعها قال لا يشهد نسب ولد الامت من مولاها لا بدعواه لانه لا فاعل لها فان غالب المقصود  
 من وطأ الامت قضاء الشهوة دون الولد فان اشرف الناس بمنتهى من وطأ الامت او حرم  
 عن الولد لئلا يعتق ولد يكون والامة فيشترط لشبوت دعواه لهذا المعنى ولهذا جاز العتق  
 في الامت دون الزوجة لان المراد من وطأ الزوجة طلب الولد غالبا قال عم تناكحوا تنكحوا الي  
 ان المراد من شرعية النكاح التناول والتباضع ثم ان كان تطاها ولا يعزل عنها الا في النفقة

فيها يميزه وبين النكاح ويلزمه ان تعرف به لان الظاهر انه منه وان كان يعزل عنها ولم يحضرها  
 جاز له النفي لتعارض الظاهرين وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان تطاها ولم يحضرها احب  
 الى ان يدينه وقال محمد رحمه الله الى ان يعتق ولدها ويستمتع بها فاذا مات اعتقها الا في يوسف  
 رحمه الله انه يجوز ان يكون منه فلا ينفقه بالشكر والمهر رحمه الله انه يجوز ان يكون منه ويجوز  
 ان لا يكون فلا يجوز التزامه بالشكر اما المعتق فيجوز ان يكون عبدا ويجوز ان يكون حرا  
 فلا يسترق بالشكر ويستمتع بآلامه لا في مباح له وان يثبت نسبه فاذا مات اعتقها لا يسترق بالشكر  
 فاذا اعتد في ماله صارت ام ولده فاذا ولدت منه بعد ذلك ثبت بغير دعوى لانه مما ادعى الاول ويثبت  
 نسبه بتبنيته انه قصد الولد فصارت فراسا فيثبت بغير دعوى كالمسكحة وينتفي بغير دعوى  
 نجح دفعه بغير لجان لا فراسا صنف حتى ينفذ على ابطاله بالنزوح وبالعنف فينفذ دفعه  
 بخلاف النكاح فان فراسه قوي لا يملك ابطاله فلا ينتفي ولده الا بالعانة ولو اقر ان امته حلي  
 منه ثم جاءت بولد لسنه اشهر ثبت نسبه منه وصارت ام ولد اكثر من ستة اشهر  
 لا وسواء كان الولد حليا او متيا وسقط قد استبان خلفه او بعض خلقه اذا اقر به وهو  
 بمنزلة الكامل لان السقط يتعلق به احكام الولادة على ما من وان لم يثبت بشي  
 من خلقه والفتنة مضنعة او علقه فارتاع لم يتصرام ولده له الحسن عزه لوجوه لانه يجزى ان  
 يكون دما او حيا فلا يثبت الاستيلاء بالشكر ولو حرم وطأها عليه بعد ذلك بوطي ابية او ابنه او بوطيه  
 امها او ابنه لم يثبت نسب ما تلده بعد ذلك الا بالدعوى لان فراسا انقطع واذا ولدت الامت من رجل  
 ولدها لم يثبت نسبها بان زناها لم يملكها او ولدها عتق الولد وجاز له بيع الام وقال زفر رحمه الله  
 لا يجوز لان الحرية يثبت للولد بالولادة فيثبت لامة الاستيلاء كالنكاح بالنسبة ولذا ان  
 استلاد من بيع النسب ولهذا ايضا قاله فيقال له ولدها هو الذي يثبت لها الحرية قال اعلم اعلم  
 ولدها وله يثبت النسب فلا يثبت البيع او ما حرية الولد فلا تبا يثبت بحكم الحرية  
 وصار كما لو اعتقه بالعتق قال لا يجوز اخراجها من ملكه الا بالعتق فلا يجوز بيعها ولا هبتها  
 ولا تملكها بوجه ما والاصل في ذلك ما روي محمد بن الحسن رحمه الله باسناد من سؤالا ثم اعنى  
 امرات الاولاد من جميع المال وقال لا يعرف ولا ينفق وعنه عمر رضي الله عنه كان ينادى على منبر رسول الله  
 عم الا ان يبيع امراته الاولاد حرام ولا رق عليها بعد موت مولاها ولم ينكح عليه احد من الصحابة  
 فجعل الاجماع وعنه ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي عم امه يعتق امراته الاولاد ولا يستعين  
 في الدين ولا يجعل من المثلث وروي عبيدة السلمي قال قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 راي ولا سمعته نفر من اصحاب رسول الله عم علي عتق امراته الاولاد ثم راي بعد ان ينفق في الدين



فقال عبيد بن سليمان مراكب وراي عمر في جماعة احب اليان من رايك في الغزوة قال علي رضي  
 ان سلماني بغيره ورجع ذكره قال وله وطها واستخدمها واجرنا وكنا بنما لان الملك قايما فيها  
 كالمدة فان كل واحد مناهن علق بالوت والكتابة فيجعل العتق على ما يشاء في المدس  
 ولان النبي عم لم يبارق ما ربه ما بعد ولدت قال وتعتق بعد موته من جميع المملوك واليه  
 في ديونه ما تقدم من الحاديث وحكم ولد من غيره بعد الاستيلاء حكمها ما تقدم ان الحكم المستقر  
 في الام يسري الى الولد قال واذا سالت ام ولد النفر في سعتن في قيمتها وهي كالمكتوبة لا تعتق  
 حتى توفي ذي وقال في رخصة الله نعتق لها واستحابة دين عليها لان زوال الرقة عنها واجب بالام  
 اما البيع او بالعتاق وقد تقرر بالبيع بالاستيلاء فتعين العتق ولتان ما قلنا فنظر المهر لان  
 زوال الرق يندفع عنها يجعلها مكاتبة لانها تخرج يدا ويندفع الضرر عن الذي فتنس في الاداء  
 لتسأل الحرة ولو قلنا يعتقها في الحال وهي ماهرة تتواني عن الاكساب والاداء الى الذي  
 فينصرف وهي وان لم تكن متقومة فمهر محترمة وهو يكتفي للضمان كما اذا عفى احد الشرا  
 عن الغصام يحسب المال للباقيين وهذا انما يجب عليها اذا عرفت عليه الاسلام فاجبة  
 يجب زوال ملكه عنها ما اذا اسلم في ام ولد على حالها قلنا في النكاح ولو ماتت سيدها عتقت  
 بلا سبابة لانها ام ولد ولو تزوج امه غيره في ام ولد ملكها صارت ام ولد له وكذا لو تزوج  
 بمكركين ثم استحققت فمعتت الى ام ولد لان نسب الولد ثابت منه فيثبت امه الولد  
 لانها تتبعه على ما هو ولان الاستيلاء حرية يتخلق بثبوت النسب فاذا احل ان يثبت النسب  
 في ملك الغير جاز ان يثبت ما يتعلق به ايضا تبعا له بخلاف ما اذا ولدت منه من زنا على ما يشاء  
 فالولد لو وطئ بجارية ابنه فولدت واذا عا شت نسبه وصارت ام ولد له وعليه قيمتها دون عرقه وقيمة  
 ولده لان للاب ان يملكه ما لانه الحاجة الى البقاء للمالك والمشرع فله ان يملك جارية الى حاجة  
 الى صيانة ما به وبقاء نسله لان كفاية الاب على ابنه عامرة النفقات الا ان حلقه الى صيانة ما به  
 وبقاء نسله دون حاجته الى بقاء نفسه فلما قلنا بملك الجارية بقيمتها والطعام بغير قيمة ويثبت له هذا  
 الملك قبل الاستيلاء ليشب الاستيلاء المصحح للاستيلاء اما حقيقة الملكا وحقة ولان من ثبوت  
 قبل العلوق للاق في ملكه فيصبح الاستيلاء وانما صح في ملكه لا عتق عليه ولا قيمة الولد لمان العلوق  
 حدث على ملكه ولان الابنة زوجتها من الاب فولدت منه لم تصرام ولان ما هو صرام موهنا  
 بالنكاح فلا حاجة الى الملك ولا قيمة عليه لانه لم يملكها وعليه المهر لانه التزمه بالنكاح ولدها  
 حر لانه ملكه اخوة فيعتق عليه بما يشاء واصله ان هذا النكاح صحيح لانه لا ملك للاب فيها  
 لان الابن يملك فيها جميع التصرفات وطباو بيعا واجرنا وعتقا وكتاية وغير ذلك فلا يملكها

من ذكره وان دليل انتفاء ملك الاب وعد وجوب الجدة على الاب بوطها للثبوت واذا انشئ ملك الاب جاز نكاحه  
 كما اذا تزوج الابن بجارية الاب قال فالجدة كالاب عند انتفاع ولايته لا يتعم مقامه ومع ولايته  
 لا ولاية له الجدة والولاية ينقطع بالكفر والرق والرذة والحق والموت قال جارية بين اثنين ولدت فاقامة  
 احدها يثبت نسب لانه لما ثبت ونصفه لصادقته ملكه يثبت في الباقي لانه لا يجوز ان يسيبه وهو العلق  
 لا يتجزأ فان الولد الغرة لا يتخلق من ماء رجلين وصارت ام ولد له وهذا عند ظاهر لان الاستيلاء  
 لا يتجزأ وما عتقه نصيبه يصير ام ولد وبتملكه نصيب صاحبه لانه قابل للملك فيكمل له فيصير كملك  
 ام ولده وعليه نصف قيمتها لانه يملكه وعليه نصف عرقه لو طيه جارية مشتركة ان الملك يتعقب  
 الاستيلاء حكمه ولا شيء عليه من قيمة ولده الا ان النسب يثبت مستندا الى وقت العلوق  
 ولم يتعلق بشئ منه علم ملكه شرعية قال واذا ادعيها معاصرات ام ولد لها نصيبه دعوي  
 كل واحد منهما في نصيبه في الولد والاستيلاء بيع الولد ويثبت نسبه من المار في  
 ان عمر بن الخطاب رضي كنيب الى شرح في هذه الحادثة ليسا فليس عليهما ولو ثبت اليقين لهما  
 هو ابناهما بين ثمانية وثمانين وهذا لما فيهما وذكر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم من غير تكليف  
 فكان اجماعا ومثله عن علي رضي الله عنه ايضا ولا تراه مستويان في نسب الاستحقاق وهذا الملك فستويان  
 في الاستحقاق وما روي من حديث المدعي واسامة بن زيد وفرح النبي عم قلنا لم يثبت  
 ذلك عندهم بقول القاضية فانه عم كان يعلم ذلك ولكن المشركون كانوا يظنون في نسب اسامة  
 فكان قول القاضية قاطعا لظهورهم لانهم كانوا يعتقدونه في الجاهلية لانه حكم مشرعي فلذلك  
 فصح عمه وانما كون النسب لا يتجزأ فينتقل به احكام متجزئة فلا يقبل التصريح يثبت في حق  
 كل واحد منهما كمالا وما يقبله فيثبت في حقهما متجزئا عملا بالدلائل بقدر الامكان موخر  
 فان كانت الجارية بين اب وابن فهو للاب لانه جازا لانه من الحق في نصيب الابن كما  
 تقدم وان كانت بين مسلم وذمي فهو للمسلم ثم حكم الاسلام وقاله فرجهم سواد السليمان  
 لاستواهم في الملكا لوجب قلنا دعوى الاب في حقه بدليل انه لو ادعي نسب ولد جارية لابن يهجو وبالعكس لا واسم  
 راجح بالاسلام ولان النفع للصغير تقدم وعلى كل واحد منهما نصف عرقه ويسقط قضاهما على  
 الاخراد لا فائدة في قبضه واعطائه وبرت من كل واحد منهما كابن لانه لما قرانه ابنه فقد قرانه بمرت  
 ابن ويرثان منه كاب واحد لاستواهم في الاستحقاق كما اذا قاما البيتة **كتاب**  
 الكفارة مستحبة مندوبة فلا تكا فكا تبوه ان علمتهم فم خير والمرد ان يخطب غير مرد بالاجماع  
 الفقهاء والوجه ان على الجوان يلزم ترك العمل بالشرط لانها جازية بدونه بالاجماع وقوله ان علمتم  
 فم خير يخرج من خارج العادة او يقول ان لم يعلم فيه خير فلا فاضل ان لا يكتف بالاجماع في



في مضمون الخبر ومصلحه ما بهي مشروعة مما نلوا من الكتابة والسعة وهو قوله من كانت عندك على مائة فوفية فاداما  
كلها مائة عشرة اواق فهو عبده قاله المكاتيب عبد مائة على مائة وعشرون اواق قاله المكاتيب عبد مائة على مائة وعشرون اواق  
صارت مكاتبها مائة اواق فلما يتاوا ما شرط العتق فلا بد من مال يلزمه فلا بد من التزامه وذكر بالقبول ولا يعنى الاولاد  
جميع البذل كما روينا من الحديث فاذا اقر عتق وان لم يقل للمولى ان ادبته فانت حر لانه موجب العتق فثبت  
من غير شرط كما في البيع والصغير الذي يعقل كالكبير وهو في بيعه الاذن الصبي العاقل قاله اوساه من شرطه ان يكون  
او مطلق الاطلاق النصوص وقيد الناجدين بزيادة على النصف فيدركه فوساير المعاضات بخلافه لان السلم فيه  
معتق ولو لم يبيع المالك على ما بيناه في السلم فلا بد من زمان بقدر ما يحصل له اياهنا البذل معتق فيه  
فلا يشترط قدره عليه كالقنفذ في البيع اذا كان المشتري مسلما او افسر بعد الشراء ويجوز ان يفرق بين البذل  
ووفية في المال المسلم فيه لو قدر عليه فان كان له او اقترضه لما ناعه بأوكس القنهن ولما ناعه فبين  
بغير بقية العتق واذا كانت عليه خلافا لم يمنع من الاطاعة في رد الرق لا عجز وعجز المكاتب بوجوب  
رد الرق قاله واذا صحت الكتابة يخرج عن يد المولى دون ملكه حتى يصير احق لمنافعه والى  
لان المطلوبين لكتابة حكموا المولى البذل ووصول العتق الى الحرية ياداه بدلها ولا يتحقق ذلك الا  
بفك الحجر عنه ونحوه حرمة المبدع حتى يتحرره ويكتسب ويؤدي الى البذل فاذا ادي عتقه  
واولاده وعتقه وخبر عنه ملكه المولى ايضا محلا بمقتضى العقد كما صرح قاله واذا تلف المولى  
عمره لما بيننا ان كسبه له فيكون فيها كاجنبي ولا لولم يضمنه لسلط على اتلافه فلا يقدر على  
اداء الكتابة فلا يحصل المقصود بالعقد وان وطئ المكاتبه فعليه عقره لانه من اجزائها وهي احق  
لحقها لا الخصم وهو وصولها الى الاولاد ولهذا الوطئ الكتابة فليس عليه عقرها لانه من اجزائها وهي احق  
عليها كان عقدا وارثا اجنبي قاله ولو وجع عليها او على ولدك لزمه الارش قاله وان عتق المولى  
المكاتب نفذ عتقه لبقائه على ملكه رقبة وسقط عنه مال الكتابة لحصول بدونه وهو العتق  
وكذلك لو ابراهه عتق البذل او وهبه منه فانه يعتق قبل او يقبل لانه ان يبيع العتق وهو ابراهه  
من البذل واستغاث عنه الا انه اذا قبل لا قبل عتق ونفى البذل دين عليه لان هيبه الدين ترد بالارث  
والعتق وقاله هو كما اذون في جميع النسخات وتبين من التبرعات الاما جرت به العادة  
كما عرفتم لان مقتضاها الاخلاق تصرفه في التجارات لا ككتاب كالمأذون الا انه لا يمنع  
المولى لان ذلك يعود الى فسخ الكتابة والمولى لا يملك فسخ الكتابة من جانبها تعذر العتق  
فلا يملك فسخه والرجوع عنه قاله لان يابا من لان من باب التجارة ولا ككتاب ولا  
شرط المولى لا يخرج من بطلان فله السفر استعمل لانه شرط بخلاف موجب العقد وهو  
حرية البذل والتفرد بالتصرف في بطلان الا انه لا يفسد العقد لانه لم يتمك في مصلحه ومثله لا يفسد

وبزوجه

وبزوجه الامتلاك من الكتاب فانه يوجب لها النفقة او المهر بخلاف العتق فانه يوجب لها رقبة قاله المكاتيب  
ويكاتب عبده لانه من انواع الكتاب فصار كالبيع بل هو انفع لانه لا يزل ملكه عنه الا بعد وصول البذل اليه  
وفي البيع يزول الملك بالعقد والعتق ان لا يجوز قتله لان ما له الى العتق فصار كالاعتاق على مال وجوابه  
ما قلنا بخلاف العتق على مال فانه بالعقد يخرج عن ملكه وقد لا يصل الى البذل لانه لا يملك العتق وعجز  
الكتاب ولا يوجب للمعتق اكثر ما وجب له والشئ لا يضمن ما هو فوقه بخلاف الكتاب فانه  
يثبت لثا ومثله كيثبت له وفيه احتياط قاله اذا ادي قبله فولاؤه للمولى معنا اذا ادي المكاتب فانه يثبت  
الشارف قبل الاول لان المولى فيه نوع ملكه فيصح اضافته لاعتاق اليه لانه مستب عند تعذر اضافتها  
الى المباشرة كالموكيل فاذا ادي الاول بعد ذلك وعتق لم يستعمل اليه الولاء لان المولى جعل معتقا بسبب  
صحيح فلا ينفصل عنه فان ادى الاول قبل فولاؤه له لانه اذا ادي الاول عتق ومما راهل افيفاف  
اليه لانه الاصل قاله وان ولد له من امته ولد تحكمه كملكه وكسبه له لانه لو كان حرا عتق عليه فاذا  
كان مكاتب سلك عليه كصاحب المصل بقدر الامكان واذا اخل في كتابه كان كسبه لانه كسبه  
ولده كسبه قاله وكذلك ولد المكاتبه معها لانه ثبت فيها نصفه امتنع البيع في شري المولى كالتدبير  
ولمخوه قاله ولو زوج امته من عبده لم يملكها فلو دخلت كتابه الامم لم يجان جانب الامم كما في نظرية  
الرق وان ولد من موهولا ان شاءت مضت على الكتابة وان شئت صارت ام ولد وعجزت نفسها  
لانه صار لها جرتها حرة عاجل ببدل الكتابة واجل بغير بدل وهي امية المولى فيختار ما رهاش  
وولدا بات النسب من المولى لان ملكه ثابت في الامم وهو كاف للاستيلاد وهو حر لان المولى يملك  
اعتاق ولده فان عجزت نفسها وصارت ام ولد لم يملكها في حكمها ما تقدم وان مضت على الكتابة  
قلها اخذ العقد لما قد مناه فان مات المولى بعد ذلك عتقت بالاستيلاد وسقط عنها بدل الكتابة  
فان ماتت قبله وتزكنت مالا يؤدى منه بدل الكتابة وما لم يرد ابنها كما عرف وان لم يتركه وفاء  
فلا سعاية على الولد لانه حر فانه ولد ولا اخر يلزم المولى الا بدعوة المولى وطها عليه فان لم يدعيه حتى  
ماتت من غير وفاء يبيع المولى الولد الثاني لان مكاتب يتعاليها فلو مات المولى بعد ما عتق وبطلت  
عنه السطابة لانه في حكم ام الولد قاله وان كاتب ام ولد جاز لما من الاستيلاد فاذا ماتت  
سقط عنها مال الكتابة لانه عتقت بالاستيلاد والبذل التحصيل العتق وقد حصل وبيع لها  
الاولاد والكتاب لما بيننا وان ادي قبل موت المولى عتقت بمقتضى عقد الكتابة وان كاتب مدبر جاز لما من  
في التدبير فان مات المولى ولا مال له ان شاءت في ثلثي قيمته او جميع بدل الكتابة قاله ابو يوسف في التدبير  
في الاقرار ما وقاله محمد بن يسع في الاقل من ثلثي قيمته وثلث بدل الكتابة قاله الخليلي من جهة واحدة  
ومحمد وحده خالفه في الغدار وخلافه في التدبير بناء على اختلافهم في جنة الاعناق فعندنا في جنة



ما جرى عتق ثلثة بالموت وبقي ثلثاه فقد تزجر له ونجها عتق **فصل** وهو السعابة بالتدبير وموجله  
الكتبة فيختار ايتها ما شاء وعند ما عتق كله ما عتق بعضه وقد وجب عليه احد المالين فيودى اقلهما  
لان يختار الاقل لا محالة وللمخدر في المقدار ان البدل مقابل بالكل وقد سلم للثلث بالتدبير فيسقط  
بقدره لانه ما وجب البدل بمقابلته الثلثين الا بركا انه لو خرج من الثلث سقط عنه جميع البدل فلا يخرج ثلثه  
الثلث وصانها اذا تروى مكانه ومات فانه يسمى في الاقل من ثلثي القيمة وثلثي البدل لما هذا وكما له ان  
قابل جميع البدل بثلثي رقبته سقط منه شيء وهذا لانه بالتدبير لم يمتح حرته الثلث طاهر والحق  
لا يلزم المال بمقابلته ما يستحقه من حرته وصار كما اذا طلق امراته ثنتين ثم طلقها ثلثا  
على الفكاك الالف مقابلة بالحوالة الباقية لدلالة الاداة كذا هذا بخلاف ما اذا تزوجت  
لان البدل مقابل بالجميع اذ لا استحقاق له في شيء بثلثه فافترقا **فصل** واذا كاتب  
المسلم عبده على اخر او خسر بر او على قيمة العبد او على العبد او على ان يترك العبد لموا عبد  
غيره او ان يكتب له عينه فهو فاسد لان طهر والخير ليسا بمال فحق السلم فلم يملكه بدلا  
والقيمة لم يجره ولا القدر والجنس والصفة فصارت الكتابة على ثوب او دابة فانه لا يجوز لغيره  
لنقل حيا لانه كذا هنا وما للثلاثة فذهب الروح وذهب رعاها عليها وقال ابو يوسف هو جائز  
ونقم الالف على قيمة المكاتب وعلى قيمة عبد وسط فيبطل منها حصنة العبد ويصير مكانها  
بالدنيا لان لو كاتبه على عبد ففتح وانصف العبد وسط فكذا يصح مستثنى منه ولو لم امان المستثنى  
مجهول فيوجب جهالة المستثنى منه ولان العبد لا يصلح مستثنى من الالف وانما المستثنى قيمة  
والقيمة لا تصلح بدلا فلا يصلح مستثنى فان ادعى الخمر عتق باعتبار التعليق وان لم ينص على  
التعليق لان الفاسد معتبر بالحيات كالبسج وقال زفر رحمه الله لا يعقل الابداء قيمة الخمر لان القيمة  
هي البدل وقال ابو جعفر عتق باده كل واحد منها اما الخمر فلا بد له صورة واما البدل فبدل عتق  
وعتق روحه انما يعتق باده عتق الخمر اذا قال اذا ديتها فان قلت حر للتخصيص على التعليق  
وظاهر الرواية لم يفسد على ما مر قالوا عتق باده الخمر فعليه قيمة نفسه كما قلنا في جميع الفاسد  
اذا هلك البسج لا ينقص من السمتي ويناد عليه لانه عقد فاسد فيجب القيمة عند الهلاك بالغه ما بلغت  
كالجميع فاسد ولان المولى ماضى بالنقصان والعبد رضى بالزيادة خوفا من بطلان العتق فيجب  
الزيادة قالوا وفيها اذا كاتبه على قيمة يعتق باده القيمة لانه هو البدل فيعتق كلهم والرجالة  
في الفاسد بخلافها بهيها اذا كاتبه على ثوب حيث لا يعتق باده ثوب الخشن لانه لا بد منه  
لا يدري ان ثوب المولى ولا يثبت العتق بدونه لانه قالوا الكتابة على الدم والميتة باطل  
لانها ليسا بمال أصلا ولا موجب لها ولو عتق العتق بادهما عتق باده لوجود الشرط ولا شيء  
عليه لعدم المالية قالوا الكتابة على الوبوت والثوب كالنكاح ان عتق النوق صح وان اطلق الالف  
ومائة

من النكاح ولو عتق عتق باده ثوب او دابة او حيوان فلو لا يعقل لانه الفاسد على ما بيناه وان كاتبه  
على حيوان موصوف فادى القيمة لغيره على قبوله قالوا لو كاتبه الذي عليه عتق جاز ان ذكر قدر معلوما وكذا  
اذا كاتبه على خسر بل لانها مال في حقهم واثمها اسلم فلو لم يمتح لغيره لانه اذا كان انوبه هو المسلم فهو ممتنع من عتقها  
ثوبه القيمة واثمها ادعى عتق لان القيمة يصلح بدلا لكتابة على حيوان موصوف فينتقل بانه كان **فصل**  
ولو كاتبه عبده بكتابة واحدة ان ادعى عتق وان عتق اذ اطلق جاز ان لا يعتق الا باده بالجميع لان الكتابة  
واحدة وبشرط غيرها معتبر ولا يعتق احدها باده ان يصيبه لما خلت فان عتق احدها فارد الا بالرق ما يشا  
لها ووردته الخاف ولم يعلم به الاخر بذكره في الاخر جميع الكتابة عتقا لانها مستصغر واحد الا ترى انها  
لا يعتق الا باده بالجميع وكذا لا يراد ان لا يعتقها ولان الغايبة ينتظر من المالك القضاء لانه لو نفذ سقط  
حصته من البدل ولا يعقل باده حصته ولما ضل ليس تحتص عنه فيما يصير وكذا لو سعى بغيره وكذا لو  
نجا وبخين ثم عتق ورده الرق فهو باطل لان الرق الاول مما لم يصح صار كالعدم فلا يعتق العتق لاختلاف  
قدرة الاول **فصل** لو كان الرق حليين فكاتبها كذا وكذا واحد منها مكاتب لحصته يعتق باده لان كل واحد  
منها انما استوجب البدل على مملوكه منها انما استوجب البدل على مملوكه ويعتبر بشرطه مملوكه لا مملوكه غيره  
بخلاف المسئلة الاولى لان بشرط معتبر في حقها لانها مملوكه قالوا ان كاتبها على ان يترك واحد ضامن  
الاخر جاز لسخا او يحل كل واحد منها اصلا في وجوب الالف عليه ويلون عتقها معلقا باده وبطل  
كذبا بالالف في حق صاحبها **فصل** في التصرف فيه فاجزأه المخرج عتق او اذ كان كذا فابها ادعى عتقا  
لوجود الشرط ويرجع على شريكه بنصف ما ادعى لانه فقه دينه عليه بامس فيجمع عليه حقيقة المساواة بينهما  
ولو لم يرجع بشئ ما يرجع بالجميع لا يحصل المساواة ولو عتق المولى احدها قبل الاداء عتق ما بينا وسقطت  
حصته ما تقدم وسقط الاخر النصف لان البدل مقابل برقبتهما على الحقيقة وانما عتقها على كل واحد منها  
احتيا لا للصحة الكفالة ويعتق احدها المستغنيا عن ذكرا اذا كان مقابلا بالرقتين بنصف المولى ان كان  
خذ بالنصف الباقي ايتها شاء بالكتابة وصاحبه بالاصالة ولو كانت نصف عبده جاز وصار نصفه كاتب  
وعندهما يصير كله مكانا بناء على تجري الاعناق وعنده فبصير نصفه مكاتب ونصفه  
مأذون له في النجات لان الاذن لا يجري ونصفه كسايه ونصفه للمولى فان ادعى عتق نصفه  
وسقط نصف قيمته ولا حق للمولى في كسايه بعد العتق لانه مستسوي وهو كالمكاتب عبد ولا حق للمولى  
في كسايه المكاتب **فصل** واذا مات المكاتب وترك وفاء اذبت مكاتبته وحكم بغيره في اخر جزاء  
من اجزاء حيوته ويعتق اولاده فان فضل شيء فلو رثته زوجه ذلك عن علي وابن مسعود ولان  
عقد معاوضة لا يفسخ بموت احدها وهو المولى فلا يفسخ بموت الاخر تسوية بينهما ولو كان المبيع  
ولان العبد كان في ذمته ثوب صالحه كذا كذا بالموت وله اهل به فينتقل الميراث كسايه بالموت في الآخرة







ترثه ويعقل عنه فقال انت مولاي ترثني اذا مات وتعتقل عني اذا جئت فقبل الآخر فذكر صحيح  
وكذا اذا سلم على يد رجل والاعين فاذا مات ولا ورث له ورثته واروليت ونما مدحوف في الغنم ايضا  
وبدخل في عقد الولاء الاولاد الصغار للتعينة والولاية وكذا كل من مولده بعد ذكر ولا ترثه  
في النسب فكذا في الولاء وان اسلم له ابن كبير على آخره والاه ص لا تقطع ولاية عنه ومن شرط ان يكون  
المولى عاقل بالغ بالحر حتى لا تصح حوالة الصبي والعبد والمجنون ولو الى الصبي باذن الاب  
او الصبي باذن والاه للصبي وان الى العبد باذن مولاه جاز وكان وكيله عن مولاه وينفع الولاء للمولى  
لان الصبي من اهل الولاء والعبد لا لان حكم الولاء المحفل والارث والعبد ليس اهل ان يذكر فليت الولاء  
لاقرب النسب منه وهو المولى قال له ان يفسخ عقد الولاء بالعتق والفعل لا بد عقل غير لازم لان الاعيان  
منه يبيع بالقيام بنصرة وعقل جارية ولا سفلى متبرع يجعله خليفة وماله والبيع لازم ما لم يحصل به  
القبض او العوض كالهبة وله ان يفسخ بالقول كخضرة الاخر بالفعل مع غيبته بان يولى غيره كعزل  
الوكيل بالقول بشرط عليه ان يفسخ بالقول كخضرة الاخر بالفعل لا بشرط لان عزالها فان عقل عنه وعزله الله ليس  
ذكره الحصول العوض كالهبة وكذا كبره احد اولاده فليس له ان يرجع عنه بعد ما عقل لما ذكرناه دخل  
في عقد الولاء قال وانما سلمت المارة ووالد او امرت بالولاء في يدك ابن صغير تبعها في الولاء وقال  
لا تبعها لاندلا ولاية لها على ماله فعل نفسه او يولى له انه بمنزلة النسب نفع محض فملكه عليه كقبض  
الهبة **كتاب الايمان** ٩٢ وهو جمع بين اليمين واليمين والالفة  
القوة قالوا لاخذنا من اليمين اسم بالقوة والقدره متا وقيل في قوله تعالى انكم كنتم تاتوننا عن اليمين  
تتقون علينا وقال اذا ما آتيت رخصت لهم فتلحقا عرايت باليمين وفي الجارية ايضا وهو المطلق الخلف  
بأية شيء كان من غير تخصيص وقوله تعالى فزارع عليه ضربا باليمين تحتل الوجوه الثلاثة ان يديه اليمنى او يمينه  
او يمينه وهو قوله تعالى فانه لا كيدت اصنامكم وفي الشرح نوعان احدهما القسم وهو ما يقتضيه تعظيم المقسم به  
فلهذا قلنا لا يجوز الا بالله تعالى عدم كان حلقا في الحلف بالله او ليدروا فيها معنى الغوى لان فيها الحلف وفيها  
معنى القوة لانهم يقولون كلامهم ويوبقونه بالقسم بالله تعالى وكانوا اذا حلفوا وتعاهدوا باخذون باليمين  
التي هي الجارية الثاني الشرط والجزاء وهو تعليق الجزاء الشرط على وجه ينزل الجزاء عند وجود الشرط كقوله ان لم  
أتك غدا فعيدى حر وهذا النوع يثبت بالاصطلاح الشرعي لم ينتقل عن اهل اللغة وفيه معنى القوة والثقة  
ايضالا ليمين تتعهد للحل على فعل الحلق عليه او الامتناع عليه ففعله فان الانسان يعلم كون الفعل  
مصلحة ولا ينفعله لنوع الطبع عنه ويحتمل كونه مقسمة ولا يمتنع عنه لماله اليه وعليه شهوة عليه فالحاج  
في تأكيد معنى الفعل او التزم الى اليمين وكان اليمين تامة بما يتحمله او تمتنع عما لا يملكه الا كالحاكم وماله  
بجنته الاسم العظيم والكفارة فكذلك الشرط والجزاء يحمله او يمتنع عما لا يملكه الا كالحاكم وماله  
الرقية وغيره ذكر فيحصل المنع والحل بكل واحدة من اليمينين فالله ما لا يشترط له في المعنى واليمين

في المعاهدات

١٢٥

في المعاهدات والخصومات توكيدا وتوثيقا للقوله تعالى ولئن يؤخذكم بما عقدتم الايمان وتقاعدتم  
لا تخلفوا ثم سبكم يا ايها الكفار ولا بالطواغيت من كان خالفا فليحلف بالله او ليذنه والافضل ان نقول الخلف بالله  
والخلف بغيره يسبكم لغو لا يعم كلون من حلف بالطلاق وحلفه وقيل ان اصبحت في المستقبل لا يكون  
والماضي يكره وهذا حسن لانها مستعملة في اليهود والنصارى في المستقبل من غير توكيد والحديث في قول الله تعالى  
الى الماتى بالاجماع وهي الايمان السابقة قال اليمين بالله تعالى ثلاثه تحمى سره في الحلف على امر ما في اوله  
يتعلق فيها الكذب فلا كفارة فيها واليهود في الحلف على امر يظنه كقوله وهو بخلافه وترجوا ان لا يؤخذ  
الله تعالى بها ومنعقدة وهي الحلف على امر في المستقبل ليفعله او ليشتره فان احثت فها عليه الكفارة  
وبيان ذلك ان اليمين اما ان يكون على الماضي او على الحال او على المستقبل فان كانت على الماضي او على  
الحال فاما ان تكون الكذب فيها وهي الاولى او لم يتعد وهي الثانية وان كانت على المستقبل فهي الثالثة  
سواء كان عمدا او ناسيا مكررا او طائعا على ما نسبته ان شاء الله تعالى اما العجوش فليست بيننا  
حقيقة لان اليمين محققة مشروعة على ما بيننا وهذه كبيرة فلا تكون مشروعة وتسمى بها يمين  
محجاز لوجود صورة اليمين كما هي عن بيع الحر ستمائة بيعا محجاز قالوا وسميت محجوزا  
لانها تقسم صاحبها في نار جهنم ولهذا قلنا لا كفارة فيها واليمين على الماضي مثلي قوله واسم ما فعلت  
كذا هو تعلم انه فعله او داس فعلت كذا وهو تعلم انه لا يفعله والحال ان يقول والله ما فعلت هذا على دين وهي  
يقول الله عليه في اليمين لا يفعله ولا كفارة فيها وانما فيها التوبة والاستغفار واسمها الى الله تعالى عدم خسران الكليتين  
لا كفارة فيمن الشريعة بالله وعقوق الوالدين قتلته المسلم والغرام من التحق واليمين الغيوس بدع القبار لا يقع  
ولم يذكر فيها الكفارة ولو وجبت لذكرها في قوله او تقول لو كان لها كفارة ودعت الديار بلا فقه لان الكفارة  
اسم لما يستتر الذنب فرفع الله وعقوبته كغيره من الذنوب ولا نهك كمين بالحديث والكفارة عبادة لانها  
تناهى بالصوم وينتشر في النية فلا يتعلق بها ولان الله تعالى او جيب الكفارة بقوله بما عقدتم الايمان فكفارة  
والعقد ما يتصور فيه الحلال والعقد ذلك لا يتصور في الماضي واما اللغو كقوله والله فادخلت الدار وما  
كلمت زيد بظنه كذا وهو بخلافه وتكون في الحال ايضا كقوله والله ان القبل ازيد فاذا هو عبد الله والصلوة وقوله  
لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم وحكي قد رحمة الله عز وجل ان اللغو يا محمد بين الناس من قولهم لا والله ولا  
والله وعز عابثة رضى مثله موقفا وموقعا وعز الى عيسى رضى هو الحلف على عين كاذبة وهو مكره  
صاقد فان قيل كيف يقول المحلدين الحسن ترجوا ان لا يؤخذوا الله تعالى به وسكت نفى المؤاخلة  
قطعا فالجواب من وجهين احدهما ان العلماء اختلفوا في تفسير اللغو فقالوا في رضى ترجوا ان لا يؤخذوا الله تعالى به  
باليمين على الوجه الذي قرئ لاحتمال انها غير والثاني ان الرجاء على وجهين رجاء طمع ورجاء تواضع في ان  
محمد رحمة الله تعالى فيكون سبيل التواضع ورجاءين رضى عن محمد رحمة الله تعالى لا يكون اللغو الا في اليمين بالله



عجب

فقال كان الخلق قبله هو الذي يكره بالحدث فلا لغو فيه وذكر ان من خلق الله على امر يظن كما قالوا ليس كذلك  
 لغا الخلق عليه ويقولوا به ولا يكره شيء واليهين يعرف به الخلق عليه وسبق قوله امر الله طاقا وعبد خروجه  
 الخ فيلزم مدونه اما المتعذر فانما ما يجب فيه البر كعمل الغرض ومنع المعاص لان ذكره في قوله تعالى  
 باليهين ونوع في نفسه الحدث كعمل المعاص ونكر الواجبات قال ع من خلق ان يطع الله فليطعه ومن حلف  
 ان يعصيه فلا يعصيه نوع في نفسه في خبر من البر كعمل الله ونحوه قال ع من خلق على يمين وراية خير منها فليأت  
 التي هي خير وليكره في خبر من البر كعمل الله ونحوه قال ع من خلق على يمين وراية خير منها فليأت  
 واحفظوا عما فيكم ايكره لحدث قالوا والله اني نرى في الايمان يعجز عن الاستغفار فليعمل الكفارة لئلا يكون يؤخذ  
 ما عجز عنه الايمان قالوا ان شاء الله عشرة مساكن او كسائر ما قلها فان يجد صام ثلاثة ايام متتابعات  
 قاربه فكانت له اطعام عشرة مساكن من الوسط ما قطعوا اهليكم او كسائر ما قلها فبرقة خير فيكون الواجب احدا  
 فخذ في صيام ثلاثة ايام فاما مسعود ربه الله عنه ثلاثة ايام متتابعات وقاربه مشهورة وكانت كالحلقة  
 والكلية في الرقة والطعام والتفصيل في ذكره في الظاهر وما الكسوة فهو كمال ما يكتسب به والمقصود منها في الظاهر  
 فكل ثوب يصير به مكسب يسي كسوة والا فلا فاما اختار الحائض الكسوة كساعتين مساكن كل مسكن ما ينال  
 عليه لم الكسوة وروى عن ابي بصير انه قال ما يستمر عامته بدنه فلا يجوز الاستبراء لان الله لم يشر  
 عزرا ثوبا وعمره من رداءه ولا يجوز فيه الصلوة فلا يجوز له ان لا يلبس ما ينال  
 الصلوة وقيل لكل مسكن ان رداءه وقبضه وقبرك وقيل لحنه وقيل يجوز الا اذا كان تنوعه وان كان يستمر  
 عورته دون الكسوة لا يجوز كاستر ابل وعمل قوله محمد رحمه الله يجوز فيه الصلوة وعمره في العادة انما  
 سابعة قدر الا اذا لم يصب ما قطع منه فيصير يجوز والا فلا ولا يجوز به في الكسوة كسرة الاطعام باعتبار  
 القيمة اذا نفعه ولا يشاء الكفارة الا بفعل يزيل ملكه عن العجز ليكون زاحرا ورادعا في حق من العجز ولا يفي  
 من التملك ولو اعاد لا يجوز لانه لا يزيل ملكه عن العجز بخلاف الطعام حيث يجوز فيه الاباحة لان ملكه يزل وعمر الطعام  
 بالاباحة كل يزل بالتخليك ولو كفر عنه غيره بامره جاز وبغير امره لا يجوز كما في الزكاة لانها جاز وعقوبة فدية  
 من الاشياء بنفسه او نائبه وذكر ان الاذن لينقل فعله اليه قالوا لا يجوز التكفير قبل الحدث لقوله ع من جلدني  
 يمين ولا يغيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر يمينه وروى ع ليكفر يمينه امره وان يفتق الوجوب ولا وجوب  
 قبل الحدث او تقول اذا حث عليه ان يكفر بالله ولا الكفارة ساقطة والنسب بعد ذلك ذمها او جناية  
 ولو يوجد قبل الحدث لان الجناية هي الحدث لما يتعلق به من هنك حرمة اسم الله تعالى واليهين ما نفعه من ذكره فلا يكره  
 سيما مقتضاها لحدث بخلاف ما اذا كفر بعد الجرح قبل زهق الروح لان الجرح سب مفضل الى الزهق عاليا  
 وبخلاف ما اذا ادعى الزكوة بعد النصاب قبل الحول لانه السبب الحال قالوا والقاصد والمكره والناسخ في اليمين  
 سواء قال ع ثلث جده من جدوه من اهل من حد الطلاق والنكاح والايمان وعمره اربعة ايام بدلهين وعندهما  
 الاعان وروى ع ان المشركين استحلوا خبائثهم وانا لا ابيح رسول الله فقبل لرسول الله ففعل الله  
 لهم دهرهم وديستعين الله عليهم ففكر بصفحة اليمين مع الاكره والكلام في الاكره مضمون في باب ولا يشترط الحدث

نحو الفعل

فصل

هو الفعل وجود الفعل حقيقة لا بعد منه الاكره والشيان ولا يقع عين الصبي والمجنون والناهي لما  
 في الطلاق وحرف القسم الواو والماء والهاء هو المحرم والمتوارك وقد روي عن القلان  
 قالوا انتم بواو اصل فيه ان حرف اللصاق وصنعوا الواو بدل عنه فانه في اللصاق مع الواو والهاء  
 بدل من الواو وكقولهم برأت وحاه فلما كانت ابا اصلا صحت للقسم واسم الله تعالى وسائر الاسماء وفي الكناية كقولهم  
 بك لا فعل كذا او كذا الواو بدل عنها فصححت عنها فصاحت في الاسماء الصحيحة دون الكناية وكون الهاء بدل  
 اخذت باسم الله وحده ولم تنص في غير من الاسماء ولا في الكناية قالوا وقضى المرو في فيقول الله لا فعل كذا  
 ثم قد نص في الخافض وقد خفف دلالة عليه وهو خلا بين البصريين والكوفيين واليهين هم كل  
 الذي يطلق امر الله اليه ادلة ما روت بالله الا واحدة والخذف من عارة العرب تخفيفا والخلق في الاثبات  
 ان يقول والله لقد فعلت كذا والله لا فعل كذا امته ناكيد وهو اللام والعهد التوثيق لوقال الله  
 لا فعل كذا اليوم فلم يفعل لا يلزمه الكفارة لان الخلق في الاثبات لا يكون الا بحرف التأكيد لانه في  
 النبي يقول والله لا فعل كذا والله ما فعلت كذا واليهين باسمه وباسمائه لا يجب قطعهم ولا يجوز تنكرهم  
 اسمه اصله ولا متعاهد متعارف والايمان مبنية على العرف فما عارف الناس بالخلق به يكون يمينه وما لا  
 فلا ان قصده ونيتهم ينصرف الى الحقيقة العرفية كما ينصرف عند عدم العرف الى الحقيقة اللغوية لان  
 الحقيقة العرفية قاضية على اللغوية لسبق الفهم اليها قالوا لا يحتاج الى اليمة الا في الشيء بغيره كالكلم  
 والتعليم فيحتاج الى اليمة وقيل لا يحتاج في جميع اسمائه ويكون حاله لان الخلف في الخبر لا يجوز ولا الظاهر  
 انه قصد يمينه صحيحة في فعل عليه فيكون حاله الا ان ينوي غيره الله تعالى لا نوي محتمل كلامه عن  
 محمد رحمه الله وامانة الله يمين فلما نسي اعتره معناه قال لا ادري كانه وجد العرب كلغون بذكره عادات  
 فجعله يمينه وعمره الى يوسف رحمه الله ليس يمين لاحتمال انه ادرك الفرافين ذكره الطحاوي في اختلاف الصفات فانه  
 كف عن الله وجلده الا على الله فلا يكون يمينه كذكره الله وسخطه وغضبه ليس يمين اعلم ان الصفات  
 صير بان صفات الذات وصفات الفعل والفرق بينهما ان كل ما يوصف بالله ولا يجوز ان يوصف بصفته فهو صفات  
 ذاته كالقدرة والعزة والعلم والعظمة وكل ما يجوز ان يوصف به وبصفته فهو صفات الفعل كالرحمة  
 والراقة والسخط والغضب فكان من صفات الذات اذا حلف به يكون يمينه الا وعلم الله ان صفات الله تعالى  
 قدمة كذا الله تعالى فاعترف الناس بالخلف به هناك فالحقا بالاسم والذات فيكون يمينه والا فلا وعلم الله  
 ليس بمنتهى حتى فلا عامة المشايخ لا يكون يمينه وان نواه لعدم التعارف وعند بعضهم يكون يمينه  
 كغيرها من الصفات ولان صفات الذات لما يمكن لها جمع غير الذات كان ذكره كذا الذات فكان قوله وقدرة الله تعالى  
 كقوله والله لقد قدر وهو القياس في العلم لانه من صفات الذات الا انه حيز العادة ان العلم يذكر وبراديه العلم  
 ومعلوم الله تعالى غيره قال النسفي وهذا لا يستقيم على مذهب اهل الحق والصحيح ان كل ما هو صفات الله



الحمد لله

[illegible]

وذكر غضب الله عليه وسخطه لانه غير متعارف الايمان ولو قال هو يهودي او نصري فلو  
لقوله ان خبره من طرف اليهوديه والنصرانية فمابين ولانه ما جعل الشرط دليل على الكفر فقد  
اعتقد الشرط واجب الامتناع وقدا مكنت جعله واجبا لغيره يجعله يمينا كما قلنا فخرج الحلال  
ولو قال ذلك لفتى فله فهو محسوس فغير الايكاف اعتبارا بالمستقبل وقيل بذكره انه هو يهودي اذا تعلّق  
بالماتن باطلا والصحيح ان ان علم اليقين لا يكتف فرما وان كان يعتقد انه يكتف بالحث يكتف  
فيما لا لا ما قدم على الحث فقد رضيا بالكفر وعلى هذا هو محسوس وكافر وخبره ولو قال لعمر الله  
او اياها وعهد الله او وميثاقه او على نذر ونذر الله فمابين اما عمر الله فهو يهودي والبقاء  
من صفات ولله الله اقسامه فقال لعمر الله يجرىون واما ما وعده الله ففتاه ايمان الله وهو  
من صفات ولله الله اقسامه فقال لعمر الله فلو قال لعمر الله فلو قال لعمر الله فلو قال لعمر الله  
جمع يمين وانته متعارفا واما عهد الله فلو قال لعمر الله فلو قال لعمر الله فلو قال لعمر الله  
تتقضى الايمان سمي العهد يمينا والميثاق هو العهد عرفا والتدريين قلاءم التدريين  
وكفارت كفارة يمين وقلاءم من نذر نذر وسماه فعليه الوفاء به ومن نذر لم يستم فعليه كفارة  
يمين قال ولو قال احلفوا قسم او اشهدوا زاد فيه ذكر الله تعالى فمابين وكذا قوله اعزمت او اعزمت  
بالله او علي يمين او يمين الله وعزمت الله اذا قلنا اعزمت او اعزمت بالله لا اعرف عزما ح رة وقال في رة  
احلف واقسم واشهد لا يكون يمينا بالشكر الا ان يذكر اسم الله لاله احلف الحلف والفتن بالله  
ويحتمل بغيره فلا يكون يمينا بالشكر ولنا قوله يحلفون لكم لنرضوا عنكم وقالوا لا نشهد لك  
لرسول الله قال اتخذوا ايمانهم جنة وقالوا اذ قسموا البصر فمابين ولا يستشنون قال الحمد لله  
لا يكون الاستثناء الا في اليمين ولان حذف بعض الكلام جاز عند العرب لحقيقة ولان ذلك كالعلوم  
لان الحلف لا يكون الا بالله وكان ذكره يكون واما اعزمت او اعزمت بالله قال عمر والله لا يجزى قال الله  
ان عن مو الطلاق ولا يجزى هو اليمين وقوله لا اعرف عزما ح رة فقد رواه عنه الحسن واما علي بن  
اومين الله فلا تخرج كجواب اليمين عليه واليمين لا يكون الا بالله وهو معتاد عند العرب قالوا فقال لعمر  
فلا حيلة ووجه اسم يمين رواه بن سماعه عمر بن ابي يوسف عزما ح رة لانه يذكر ويراد به الذات قال الله ويسمي وجه  
ربك وقال شيخنا هاكم الا وجهه ووجه الحسن عزما ح رة لانه ليس يمين لعظم العرف بذكره ولا يذكر ويراد به  
عمر الله تعالى فعله ابتداء وجه الله تعالى انما يذكر في العادة فيكون يمينا بغير الله تعالى ومن حرم على نفسه  
انها من الايمان المستقلة دعوى انهم يذكرون العادة فيكون يمينا بغير الله تعالى ومن حرم على نفسه  
ما يملكه فان استباحه او شيئا منه لزومه الكفارة وذكره في قوله ما على علم او نوي او جاري يمين فلا تروى  
الذات ونحو قلاءم حزم الحلال يمين وكفارت له وكفارة يمين ولانه عزم حرمته عليه فقد منع نفسه وما كان جعله  
حرما لغيره بانها من حيث اليمين ايضا بمنعها فيجعل كذا كذا عن الفاكلام وهذا هو لا من العزيمة

شبكة  
الألوكة  
www.alukah.net



لا تفتقر إلى شرع وهو وفق في المصداق والكل جزءا من جزيه واستباح منه حش كقولنا لا شرب  
الماء ولو هب أو صدق به لا يجب عليه لأن المراد بالخرج حرمة الاستمتاع عرفا لا حرمة الصدق والتمتع  
ولو قال كقولنا لا شرب الطعام والشرب إلا أن ينوي غيرها وقال في رد المحتار لا يخرج من حش كقوله  
لأنه لا يشرع لاحتلاله والنفس ولأن المقصود البر ولا يحصل على اعتبار الهجوم فيسقط الهجوم  
فيصرف إلى الطعام والشرب لأنه مستعمل فيما يتناول عادة ولو نوى امرأته دخلت مع المأكول والمشروب  
وصار مؤثرا وأن نوى امرأته وجدا صدق ولا يخرج بالكل والشرب قال في شرح جرحه  
في عرفهم أن غيرنا يكون طلاقا عرفيا ويقع بغير نية لأنه لا ينفك فصار كالخرج وعليه الفتوى  
ولو قال لا يخل إلا على حرام فكل ما اغفره حش إلا أن ينوي أنه لا يخل لأنه حرام فلا يخل عليه ولو خلق لا  
يرتكب حراما فهو على الزنا وإن كان نجس فكل القبلية الحرام وأشباهاها ولو خلق لا يطهرها فكل ما  
حال الحيض أو الظاهر لم يخرج لأن يتوهم أن حرمة لعرض لأن الوطئ حرام في نفسه قال في  
حلف حائض الكفر لا كفارة في حش لأن الكفر الكافي ليس بأهل لليمين لأنها تعظيم الله تعالى ولا تعظيم  
مع الكفر وليس أهلا للكرامة لأنها عبادة حتى يباين بالصوم وليس من أهلها وتبطل اليمين بالرد  
فلو سلم بعد الألفين حكمها لأن الردة تبطل الأعمال قال ومن قال أن شاء الله متصلا بيمينه فلا حش  
عليه وقوله في الطلاق ولا يرد من الانفصال لآلة بالسكوت بتم الكلام فلا شئنا بعله يكون رجوعا  
ولا رجوع في اليمين **الخرج** هو الانفصال من الداخل والجوع الانفصال من الخارج إلا أن  
فعل أي وصف وجد كان خروجاً سواء كان ركبا أو ما شئت من الباب ومن السطح أو من غيب في الحائط أو  
سور الحائط إلا أن يقول من باب الدار فلا يخرج من الدار قال حلف لا يخرج فأمره رجلا فخرج  
حش لأن الفعل مضاعفا إليه بالامر كما إذا ركب دابة فخرجت به وخرجت مكرها لا يخرج لعدم إضافة  
الفعل إليه لعدم وهو فخرج وليس بخارج وقيل أن قدر على الاستمتاع حش عند جديته لأنه لا يمتنع مع القدرة  
صاحب فعل الدخول لركوب الدابة وعنه أبو يوسف رحمه الله لا يخرج وهو الصحيح لأنه ليس بدخول وروى  
محمد بن أبي يوسف رحمه الله ما سلمه لوجه بوضاه لا بأسه لا يخرج لأنه ليس بفاعل للدخول واليمين متعلقة  
بالفعل دون الرضا والإرادة أو يقول أنما يضاف إليه بأسه وقيل يخرج والخلع على الدخول على هذه الوجه  
حلف لا يخرج الأجنانة فخرج إليها ثماني حاجة لا يخرج لأنه لم يوجد الخروج لغيره بالحلف عليه وإذا  
خرج إلى الجنانة وأنه مستثنى من اليمين والاتيان بعد ذلك ليس بخروج حلف لا يخرج إلى مكة فخرج  
يريد أن يجمع حش لوجود الخروج قاصدا إليها وكذا كذا هاب في الأصح لأنه عبارة عن الاستئذان  
والذهاب من موضعه قال في غير ما يذهب عنه من الرجس أهلا للبيت أي يزيل عنه فأنشبه  
الخروج في الاتيان لا يخرج حتى يدخله لأن الاشياء الوصول قال الله تعالى فاني فخرجت والمراد الوصول إليه

ويقال في الخروج خرجت من بلد كذا ولم آتة أي قصدته بالخروج ولم أصل البيت والذهب كالجرح في الكسوف  
أي صا حلف لا يخرج من هذا البيت فخرج بيديه وقد مده وهو قاعد لم يحنث يخرج أكثر حشبه إقامة  
لأنه مقام الكفر من هذا فهو على القلة بدنه وأهله هذا هو العرف ولو خلق على امرأته أن لا يخرج في غير حق بعله  
الناس حقا واستعمالهم دون الواجب كحاشية الوالد بن وزوي الأرحام وأعمامهم وعيادتهم ونحوه وعنه  
أبو يوسف رحمه الله لا يخرج إلا إلى أهلها وأولادها لا غير فأنه ما فعل ذي رحم محرم منها أو أمها المطلقة  
أهلها فلم كان أبوها منزوحا بغير أمها وكذا كذا فاهلها بمنزلة أمها لا بمنزلة أمها حلف لا يخرج إلى بخداد  
فخرج من بيته لا يخرج ما لم يحاور العريان قاصدا بخداد بخلاف الخروج إلى الجنانة حيث يخرج  
بنفس الخروج لأن الخروج إلى بخداد سفوف لا سفوف يخرج العريان ولا كذا الخروج إلى الجنانة  
حلف لا يخرج أمراته إلا بأذن فلا بد من الأذن في كل مرة لأن الله يبتلى بعموم الدخولات  
الامثلة مقرونة بأذن فصار كقوله لا تركبها أو لا تفتقها فإنه يشترط ذكره كل مرة كذا هذا ولو نوى  
الأذن مرة صدق لأنه حلف على كلامه وعنه أبو يوسف رحمه الله لا يصدق قضاء لأنه خلاف الظاهر وكذا العريان  
على الخروج ولو قال قد نيت كذا بالخروج كلما أردت فخرجت من بعد أخره لا يخرج وإنها هابت في  
فخرجت حش ولو قال إلا أن نكح يمينه أذن واحد وكذا كذا حش إذا نكح لا يخل الأذن غاية ليمينه  
لأنها كلمة الغاية فأنه نيت اليمين لوجود الغاية وإن أذن لها وهي نائمة صحيح كما لو كانت صماء  
وقيل لا يصح لعدم حصول العلم ولو أذن لها ولم تعلم فدخلت حش وقال أبو يوسف رحمه الله لا يخرج لأن  
الأذن الطلاق وأنه يتم بالأذن كالرضا ولمعان الأذن هو الإعلام ولم يوجد لأنه لا يتحقق الإعلام  
بدون العلم والافهام بخلاف الرضا فإنه قال أبو يوسف رحمه الله لا يسمع لأن الرضا إن شاء الله الكراهة  
وأنه يتحقق بدون السماع والعلم لأنه فعل القلب ولو قال إلا بأمر فأمه ولم يسمع فدخلت حش بالإجماع  
لأن الأمر الزام المأمور فلا بد من السماع كما هو المشيع حلف لا يخرج بغير علمه في حش وهو كذا فلم يمنعها  
في حش فإن أذن لها بالخروج فخرج بغير علمه قال محمد بن أبي حنيفة لا يخرج لأن لها فقد علم أنها خرج فكان الخروج  
بعلمه قال حلف لا يدخل هذه الدار فصار صحرَاء ودخلها حش ولو قال حلف لا يخرج من البيت  
لا يخرج في العجيين لأن الدار اسم للعرض حقيقة وعرفاً والبيت وصفة لأن قوام البيت بالعرضة ولهذا  
ينطلق اسم الدار عليها بعد ذلك البيت وصفة في أسعار العرب في يدرهم الدور الدار لا رتبة اقوي  
شاهد في النصف معتبر في الغايب وهو المنكر أعرف في الحاضر لحصول التعريف بالإشارة على  
فأعرف وأما البيت فهو اسم غايبات فيه والعرضة إنما فخر صالحة للبيت وإنه لا ينبغي بعد زوال  
حش لو قال لو ضرب السفوف وبقيت الحيطان بحيث لا مكان البيتونة فيه ولو بني البيت بعد ما نهك  
لم يحنث بدخوله في الدار بحيث لا يزال اسم البيت بعد الانتهاء لم ويقال اسم الدار على ما عليه







او الاجارة والمهنة والصدقة والوصية ونحوها واخذ المباحات واما المبرات فيدخل في ملكه بغير فعله فلا يكون  
 كسبه ولو مات المحتوف عليه وانتقل كسبه الوارثة فاكل الخالق حنت لانه كسبه ولم يعترض عليه كسب  
 ولو انتقل الى غيره بغير المبرات لم يحتج لانه صار كسب الثاني وكذلك لو قال لاهل ما نكر او ما ملك او ملك  
 فاذا خرج من ملكه لم يحتوف عليه الملك غير فاكل منه الخالق لم يحتج لان الملك اذا تجدد على عين بطلت الاضافة  
 الاولى ليصار ملكا لثاني وكذا لو حلف لا ياكل من ميراث فلان فان فاكل من ميراثه حنت  
 وان مات وارثه فانتقل الوارثة لم يحتج لانه الميراث الاخر سبب الميراث الاول فبطلت الاضافة  
 الى الاول قال حلف لا ياكل من ميراث فلان او حلف لا ياكل من ميراث فلان او حلف لا ياكل من ميراث فلان  
 ما نكله واما في ما سبب القياس ان تحت فيه لانه كلام لان الكلام ما ينفى في نفسه والتكليف في كلام  
 ما قلنا وقيل لا تحت في الصلاة وحنت في حارجها لانه الكلام في الصلاة مفسد ولم يجعل كلاما مضمونا  
 ولا ضرورة خارج الصلوة قال ابو النخعي ان حلف بالعربية فكذلك وان حلف بالفارسية  
 لا يحتج فيها لانه لا يسمى مستكرا قال حلف الاكله شهرين فان حلف لانه لو لم يذكر الشهر تابت  
 اليمين فلما ذكر الشهر خرج ما رواه عن اليمين وبقي الشهر وكذلك الاجارة بخلاف الصوم لان لو لم  
 يذكر الشهر لا تباين فكان التعيين اليه قال حلف لا ياكله فكله تحت سماع الا انه ناهى حنت  
 وكذا لو كان اصمه لانه كليم ووصل الى سمعه وعدم فهمه لنومه وصم في فصار كما اذا كان متخافا  
 فلما اوجعوا نومه وروايت ان يوقظ لانه اذا ايقظ فقد سمعه ولو نأه من حيث  
 لا يسمع في مثله الصوت لا يحتج وكذلك ان كان لعبد الواسع في اليه لا يسمع لا تحت لان  
 المكاتب عيان عن الاسماع لانه باطن فاقم السبب المنقطع الى السماع مقامه وهو ما وصفي اليه  
 سمع ولو دخل دابة ليس فيها غير المحتوف فعليه فقال من وضع هذا او من اين هذا حنت  
 لانه كلام لم يطر في الاستفهام ولو قال ليت شعري من وضع هذا الا تحت لانه مخاطب  
 لنفسه لو كان في الاراء لا تحت في المسلمين ولم يكله غيره وقصد ان يسمع لم تحت لانه  
 بكل حقيقة ولو سلم على جماعة فهو فيه حنت لان السلام كلام للجميع وان نأه منه دونه لم تحت  
 ويانه لعدم الغصده ولا يصدق قضاء لان الظاهر انه للجماعة والذية لا يطعم عليها الحاكم ولو كانت  
 اليه او اتاها واصل اليه لم تحت لانه ليس بكلام لان الكلام اسم لحر وف منظومة مفرومة بالموافاة  
 متعقبة عنه ولم يوجد ولو كان الخالق امانا فسلم والمحتوف عليه خلقه لا تحت بالنسبة اليه  
 لانها من افعال الصلوة وليس بكلام غير فلو كان الخالق هو الموت فكذلك وعمره حنت لانه يصير خالفا  
 عن صلوة الامام يسلمه خلافا للمما وكما سبب في الصلوة وفتح عليه حنت وفخرج الصلوة حنت  
 وتوقع المحتوف عليه الباب فقال الخالق من هذا ذكر القدر وعمره حنت وقال ابو النخعي ان  
 ان قال بالفارسية كسبت لا تحت لانه ليس خطاب له وان قال كسبت تو حنت لانه خطاب له وهو المختار وقال

ليلا واسلا اكله فلا يؤمنا فهو من حين حلف الى غروب الشمس من الغد وكذلك لو قال انه لا اكله ليلة في  
 حين حلف الى طلوع الفجر من الغد لان اليمين اذا تعلقت بوقت فابتدأ بها عقيب اليمين كالايام  
 لان كل حكم يتعلق بمدة اعطى بها القرينة اختص بعقب السبب كالاجارة ولو حلف في بعض الليالي  
 لا ياكله ليلة فن حين حلف الى مثل الساعة من الليل المقبلة لانه حلف على يوم منك فلا بد من تمام  
 ذلك من اليوم الذي يليه فيدخل الليل ضرورة تبعا ولو قال في بعض اليوم لا اكله اليوم فعلى باقي اليوم  
 وكذلك الليلة لانه حلف على زمان معين فيعلق بما يقع منه اذ هو المراد ظاهر وعرف لان ما مضى  
 منه خرج عن الادارة ضرورة قال حلف لا ياكل عيدا فلا ينعين من اذ هو المراد ظاهر وعرف لان ما مضى  
 الثوب والدار لان اليمين عقد على ملكه مضى الى فلان فاذا وجدت الاضافة حنت والا فلا ولان اليمين  
 المنع عن الحنت فيعتبر وقت الحنت ولو قال عند فلان هذا او دار هذا لا تحت بعد البيع لان البيع  
 الاضافة ولا تنقضي لانها تسقط عتقها الا ان ينوي حنثا بالثالث على ما ورد به الحديث وفيه  
 والزواج والزوجة حنت بعد المعادة والفرق لان الزوج والصدقة في قصديان بالمرحان  
 لان من جهتهما فكاتب الاضافة للتعريف فكانت الاشارة اقوى وقال محمد بن حنث في العبد ايضا  
 اذا كان معين لان المنع قد يكون لهية وقد يكون ملكه فينقل اليمين بهما وان طلق اليمين في الزوجة  
 والصدقة لم تحت عند الزوج وهو حنت عند محمد لان المنع اذن من حنثها ولا يجرى ان هذه  
 الاضافة كحتمل التعريف دون المهران ولهذا لم ينعين ولا تحت وكحتمل المهران في تحت ولا تحت  
 بالشكر ولو لم يكن له امرة ولا صديق فاستحدثت كليمه حنت خلافا لمحمد رحمه حلف لا ياكله اليوم  
 شهرا او اليوم سنة فامر على ذكر اليوم من جميع ذكر الشهر وتكرار السنة لان اليوم الواحد لا يكون  
 شهرا ولا سنة فعلمنا ان مرادنا لا ياكله في مثل ذلك اليوم شهرا او سنة ولو قال لا اكله كل يوم سنة عشر  
 ايام فهو يوم السبت فامر على سبتين لان السبت لا يكون يومين وكان مراده سبتان وذكره في ثلثة ايام  
 يوم السبت يومين كان على سبتين لان السبت لا يكون يومين وكان مراده سبتان وذكره في ثلثة ايام  
 كانت كلها يوم السبت لم تحت حلف لا يتزوج بنت فلان فولدت له بنت اخرى لم تحت بنزولها  
 لان اليمين انصرفت الى الموجود في الحال ولو قال بنتا فلان او بنتا من بنات فلان فعن  
 الى حنث رويان حلف لا ياكله اخوة فلان فامر على الموهوبين وقت اليمين لا غير فان كان له اخوة  
 كثير لا تحت مالم يكل كلامه ولو قال لا ياكل عيدا فلان او لا يركب دابة فلان او لا يلبس ثياب فلان  
 حنت بفعل ثلثة مرات في الاذن في الكل والفق اذا قل اضافة تعريف فتعلقت اليمين بما عايناه  
 قائم على الكل لا تحت وفيه اثباتية اضافة ملك لانها تقصد بالمرحان تكونها جازا وحشة العبد  
 العبد وانما المقصود الملك فتناولت اليمين اعياناً متسوية اليه وقت الحنث وفي ذكر النسبة



بل حفظ الخمر وقلة ثلاثة وروي المعتمد بن يوسف رحمه الله كل شيء سوى بني آدم وهو على واحد وإذا كانت  
 بميسم على بني آدم فلي على ثلاثة **فصل** الحين والزمان ستة أشهر في التعريف والتعظيم  
 منقول عن علي بن عيسى وسعيد بن المسيب ولا في الوسط فما ينسب به الحين فكان أوله والزمان كالحين  
 لأنه يستعمل استعماله يقال ما رايتك منذ حين ومنذ زمان بمعنى واحد وان نوي شيئا فاعلم ما نوي  
 لأنه يحتمل وقيل يصح في الحين في الوقت ليسير دون الزمان لأنه يستعمل في الحين قال الله تعالى فما  
 الله حين تمسود وحين تصبحون والمراد صلوة الفجر وصلوة العصر والعرف في الزمان وعرف في  
 لا يثبت في القطع ولا في الزمان ستة أشهر قلة والذهب لا يذهب لا يصيب من ضاؤه الدهر يعني جميع العمر وقد  
 قال أبو عمر رحمه الله لا يرى ما هو وعندها هو كالمات لأنه لا يستعمل استعماله لأنه لا يعرف فيه فيسبغ و  
 اللغات لا يعرف قياسا والدليل فيه معاوضة فتوفي فيه وروي أبو يوسف عز وجل من دهركم دهركم سواء  
 وهذا عند عدم النبوة وان كان له نبوة فعلم ما نوي قالوا الأيام والشهور في الستين عشرا وكذلك  
 الآن منه والخمر في المنكر ثلاثة وقال في الأيام سبعة والشهور اثنا عشر وغيرها جميع الخمر لأن الأمم  
 المعهود وهي أيام الأسبوع وشهور السنة ولا في الآيات ينتهي بالسبعة والأشهر بالاثني عشر ثم تعد  
 ولا وهو في غيرهما فتنازلت الخمر ولا في هذه أن يطعم محرق هذا العطف أكثر عشرا وما زاد  
 ليغني لفظه فلا يزداد عليه العشر ان المنكر يتناول الأقل وهو ثلاثة بالأجماع وهو رواية  
 المسبوطة عن عشرين عند الحج وهو المختار ما ذكرنا حلف لا يكلمه الخمر كذا فعلى ما نوي فان لم  
 ينفق يوم واحد لا أقل العدة وان قال كذا وكذا ولا يثبت له في يومه وليت حلف لا يكلمه الخمر الحصاد  
 فحصلوا الناس برؤوسهم وكذا في مقدمه واحد انتمت اليقين حلف لا يكلمه خمر سنة فهو كونه  
 لشهر ويوم ولو قال لا يكلمه خمر في يوم واحد من شهر ويوم ولو قال لا يجيد فأكثر من شهر وعرف أبو يوسف  
 هو مثل الحين واحد أكثر من شهر وعاجلا أقل من شهر لأن الشهر أدق الاجل ولو قال بعضا فثلاثة  
 لأن البضع من ثلاثة إلى تسعة **فصل** على الأقل عند عدم النية حلف لا يأكل من هذا الخمر  
 لا حلف مالم يقضها ولو كان من خمر ما وسوى فيها لم يحلف وقال حلف بالخمر للعرف ولأن الحقيقة  
 مستحالة فانه يفتقر ويؤكله فحتم والحقيقة المستعملة قاضية على الجواز قالوا ومن هذا  
 الدقيق بحيث الحين دون سنة لأنه غير معناه فانصرف الى ما يتخذ منه وهو الخمر وكذا ان كل من عصى  
 او اتخذ خبيثا او قطايقا حث الا اذا نوى اكله غيبه لانه في حقيقة كلامه وكذلك ما لا يؤكل  
 عادة يقع اليقين على ما يتخذ منه لان الجواز المتعارف راجح على الحقيقة المحسوسة قالوا والخمر معناه  
 اهل البلد لان اليقين مبني على العادة والمنع انما يقع عند المعتاد وليست حقيقة من اليقين ولو حلف لا يأكل  
 خمره فكل شيء قال ابو الليث رحمه الله لا حلف للعرف الطعام حقيقة ما بهما يتطعم وتوكل في العرف

يختص ببعض الاشياء الا يرى ان الادوية لا يسمى طعاما وان كانت ذكرا ويؤخذ بها كحجوت الزود  
 وخوخه والفحل والزيت والمخيط طعام لحم وان العادة بكلمة مع الخمر اذ ما له النبيذ شراب عند أبي يوسف  
 طعام عند محمد رحمه الله والفاكهة طعام حلف لا يشترط طعاما لا يحث الا بشرط الخطأ والدقيق  
 والخمر استعمل استعماله في العرف ونعرفنا حث بالشعير والزمن وخمرها ايضا قالوا والشوا من  
 اللحم والخمر والمالية لانه المتعارف عند الاطلاق الا يرى ان القنوا اسم البايغ المستعمل في اللحم دون غيره  
 قوله لم يأكل الشواء وان اكل البازنجان والشمك المشوي وغيره مالم يأكل المشوي من اللحم وان نوى كل شيء  
 ليشتوي فحلت نيته وهو الغياض لان الشوي ما يجعل في النار ليسهل اكله وهو موجود في كل شيء  
 الان العرف اختص بالحم على ما بينا قالوا والطبيخ ما يطبخ من اللحم بالماء للعرف وان نوى كل  
 ما يطبخ صدق لانه شذ على نفسه ويحتمل ما لم يرقه لان فيه اجزاء اللحم في النوار حلف لا يأكل  
 طبخا فاكل قلبه يابسة لا يرق فيها لا يحث لانه يرق في اللحم لا يسمى طبخا فانه يقال اللحم مغلي ولا يقال  
 مطبوخ الا ما طبخ في الماء ولو اكل سمكا مطبوخا لم يحث لان الاسم يثبت له عند الاطلاق وعرف سحابة الطبخ  
 يكون على الشحم فان طبخ عدسا او رز أو بقدرة فلو طبخه وان كان بسمن او زيت فليس بطبخ والمعتبر  
 العرف ولو حلف لا يأكل من طبخ فلان طبخ هو واخره اكل الخاف منه حث لان كل جزء منه يسع طبخا  
 وكذلك من خبز فلان فيه هو واخره كذلك من زمان اشترط فلان فاشترى هو واخره وكذلك لا يمس  
 من سبيح فليس هو واخره ولو قال من قد رطبها فلا في فاكل ما طبخا لم يحث لان كل جزء من القدر ليس فذلك  
 وكذلك من قد رطبها فلان او رطله يشترى فلان او ثوبا ينسج فلان لما يتناول حلف لا يلبس ثوبا  
 من عزل فلان فلا بد ان يكون جميعه من عزله ما حث لو كان فيه جزء من الخبز ومن عزله غيره  
 لم يحث رعا ههنا من عزله لا يأكل من هذا الطعام ما دام في ملكه فباع بعضه واكل الباقي  
 لا يحث ذكره الحسن حلف لا يأكل من مال فلان فستا هذا واكل لا يحث لانه اكل مال نفسه عرفا  
 المعتمد بن يوسف رحمه الله حلف لا يأكل من مال فلان فستا هذا واكل لا يحث لانه اكل مال نفسه عرفا  
 واكل لم يحث حلف لا يأكل من طعام بشر بكة فاكل من طعام مشترك بينهما لم يحث لانه اكل حصة  
 الابن ان كان يأخذ من حصته والطبخ هو الذي يوق النار الذي ينصب العذرة وتصب الماء والخمر  
 وجوابه فيه والخمر الذي يضرب الخنزير في النور دونه من عجنه ونسجه قاد والوش ما يلبس وبيع في السوق  
 جريا على العرف وعرف انما يخرج في اليقين من سائر البقر والخنزير وعند ما يحضر بروس الخنزير وهو  
 اختلاف عان وعصر قالوا الربط والعنب والزمان والفتا ليس بفائدة وقالوا الربط والزمان  
 والعنب فأكتمه لانها يتفكر بها عادت كسائر الاكتمه حتى يتيقن بايدها فأكتمه ولا يوحى رده فأكتمه فأكتمه  
 ونخل ورمات وكذلك عطف الاكتمه على العنب ما ية اخرى والمعطوف بغير المعطوف عليه لا يذكي



















والج والعقود والصدقة ونحوها وأما شرعيتها فلا وإمراراً حجة بأبغائية قالوا كما وأمر فأنذروهم  
وقال لهم من نذر وسمي فعلية الوقاية بما سمي وقال من نذر أن يطع الله فليطعه إلى غيرهما من النصوص  
وعاشرة الجزاء والجزاء لا يفتح إلا بقية الله تعالى من جنسها وأوجب كالقرب المذكورة ولا يفتح بما  
ليس به كما من جنسها وأوجب كالنسيج والتقييد وعبادة المريد ويكفي الميت وتشييع الجنات وتبائن  
المسجد ونحوها والأصل فيه أن إيجاب العبد محبته بإيجاب الله تعالى ولا يفتح إلا بإيجاب الله تعالى  
صححنا إيجاباً مثل ما أوجب الله تعالى تحصيل المصلحة المتعلقة بالنذر ولا يصح النذر بمعصية قائم  
لأنه في معصية الله تعالى لو نذر نذر مطلقاً لم يغير شرط ولا تعليق كقولنا نذر أن يصوم أو يحج أو غيره  
الوقاؤه لما تقدم وكذا أن علقه بشرط فوجد أن المعلق بالشرط كالسجن عنده ولأن النذر موجود نظر  
إلى الجزاء والخير هو الأصل والشرط تبع واعتبار الأمر أو نقصاً كما في الخبر وعن أبي جعفر أنه سئل كيف كان  
إذا كان شرطاً لا يريد وجوده كقولنا أن نكح فلان أو دخلت الدار ففعل صوم سنة أو صدقة مائة مائة  
وهو قوله ففعل واختار بعض المشايخ البلوى والضروة ولو أدى مال الزم منه يخرج عن العهدة  
أيضاً لأن فيه معنى اليمين وهو المنع وهو نذر لفظاً فتحت رأي الجاهلين شاولو كان يريد وجوده كقولنا  
أن شفاء الله مريضاً أو قضى ديني أو قدمت من سفره لا يجزيه إلا العفو بما سمي لا نذر بصيغة وليس  
معنى اليمين ولو قال فعلت كذا قال في درهم من مائة درهم ففعل وليس ملكه إلا مائة درهم لا يفتح  
غيره لأن النذر بما لا يمكن لا يفتح ولو نذر صوم الأبد ففعل لا يستغاله بالعيشة أو قطر ليل أو نخل  
فرابضه ويغدي كالشيخ الغاني في شهر رمضان ولو نذر عدد من الحج ليعلم أنه لا يمكنه إلا ما غيره بالحج عند الله  
يعرف القدر الغائب بخلاف الصوم فلا يوجب ذلك ولو قال نذر على الطعام عشرة مائة أو كسوة عشرة مائة  
لا يجزيه إلا ما سمي في كفارة اليمين لما تقدم أنه معتبر بإيجاب الله تعالى وقوله على طعام مائة مائة  
لأن الطعام اسم عرف وانما يفتح الحكم الفعل وقال أبو جعفر قاله على طعام مائة مائة ولو نذر ولو قال  
نذر على نذر نوى الصوم والصدقة دون العدد لزمه في الصوم ثلاثمائة أيام وفي الصدقة طعام عشرة  
مائة مائة اعتبر بالواجبة كفارة اليمين إذا هلك الأقران متفقاً ولو نذر صوم أيام حياها أو قاله  
الله تعالى أن أصوم عدداً في أمانت فلو بطل عند جوفه فلا نذر لأنه أضاف الصوم الوقت لا ينص عليه  
وقال أبو جعفر رضي الله عنه في المسئلة الثانية لأن الإيجاب صدر محصياً في حال بينة الصوم ولا أضافه إلى  
رمضانين فيه إذا قلنا منصوصاً والعجز بعرض محتمل كالمرفق فيقضي به وصار كأنما نذر صوم شهر  
يلزمه قضاء أيام حياها لأنه يجوز حمل الشهر على الجاهل فيصح الإيجاب ولو نذر صوم اليوم الذي يفقد  
فيه فلا يفتح لئلا يشي عليه وكذا لو قدم بعد الزوال أو قبله وقد أكل عند جوفه لأن المعلق  
بالشرط كالنذر به عند وجوده وقال أبو جعفر رحمه الله تعالى في بعض الفصولين الآخرين كما إذا نذر صوم

نذر في أمانت ولو قدم في رمضان أو في يوم الفطر قضاء ولا يجزيه صوم لأن الإيجاب خرج صحيحاً ولو نذر صوم  
بكرة وصوم نصف يوم صام كغيره صام يوم لأن الركعة صلوته وقدرته في الجملة لا يستلزمها نذر كركعة الصلاة  
وغيرها أو كذا نذر عند بعضهم وصوم يوم النصف قرب كركعة الأضحية فصاح التزامه نذر لم يفرط وأما  
ضريحه عدم النذر شرعاً ولو نذر ذلك ركعات لزمه أن يجتهد في نذر ركعتان عند نذر صومهما  
ولو نذر أن يصلي بغير وضوء فليس بشيء ومن أنى يؤسره صوم يلزمه بوضوءه لأن إيجاب أصل الصلوة صحيح  
فذكر الوصف بالطل ولو نذر أن يصلي بغير صلاة أو غيراً ناصح خلافاً لنذر صوم لزمه بقراءة مستوفى لأن القلوع  
كما ذكره في رواية في الجملة كالإتيان لا يقدّر على ثوب فصاح الإيجاب ولو نذر بذكر لله أو نحو ذلك نذر في صلاة  
عند أبي جعفر وكذا النذر بذكر نفسه أو عبده عند جوفه والولد والوالدة عن أبي جعفر رضي الله عنهما في رواية  
عدم الصحة وقال أبو جعفر رضي الله عنه لا يفتح شيء من ذلك لأنه معصية فلا يفتح ولها ما في الولد منه  
جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وابن عباس وغيرهما ومثله لا يعرف قياساً فيكون سماعاً ولأن الإيجاب  
في الولد عبان عن أبي جعفر رضي الله عنه في رواية في كفارة النذر بذكر الله أو غيره في النذر باليمين  
قصة الذبيح فإن الله تعالى أوجب على الخليل ذبح ولده بقوله أفلح ما ترون من آية يذبح الشاة حيث  
قال قد صدقت الرؤيا فيكون كذلك في شريعتنا ما لقوله تعالى أوجبت الأيكة أن تتبع ملة أبيهم  
حينما ولدت بشرية من قبلنا تلزمنا حق نثبت النسخ ولذا نرى من هذا الإيجاب المشي  
الحديث أنه تعالى عبادة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن أبي جعفر رضي الله عنه في رواية في كفارة النذر بذكر  
الولد عبان عن أبي جعفر رضي الله عنه في رواية في كفارة النذر بذكر الله أو غيره في النذر باليمين  
أنه معصية لا يفتح ونظيره الصوم في حق الشيخ الغاني معصية لا قضايه إلى أهله كما ويصح نذر  
بالصوم وعليه القديمة وجعل ذلك التزاماً القديرة كذا هذا ولحمد الله في النفس العبدان ولا يمت  
عليهما فوق ولا يمت على ولده فكان أولى بالجواز ولا يحرمه من وجوب الشاة على خلاف القياس  
عرفناه استدلالاً بقصه لخليل الله وأما وردت في الولد فيقتصر عليه ولو نذر بلفظ القتل لا يلزمه  
شيء بالاجتماع لأن النذر بلفظ الذبح والخمسة مائة ولا يفتح في الذبح والخمسة مائة ولا يفتح في الذبح  
على وجه القديرة والتقييد والقتل لم يرد إلا على وجه العقوبة ولا انتقام ولا نهي ولا يفتح ولو نذر في  
الشاة بلفظ القتل لا يفتح فهذا أولى كتاب ٩١  
جمع حد وهو في اللغة المنع ومنه الحد الجواب لمنعه الناس من الدخول وحدود العقار موانع من  
دفع الانتكاح وأحدت العقدة إذا منع نفسها من الملاحة والشيخ على ما عرف في اللفظ الجاهل مع المانع حد  
لأنه يمنع موانع الشيء ويمنع دخول غيره فيه وحدود الشرع موانع وواجب عن ارتكاب أسبغها في الشرع  
في عقوبة مقدرة وجبت حلالها وواجبها موانع اللغو على ما بينت والعقاصم لا يثبت حداً إلا



لانه حق العباد ولذا التعذر بل لانه ليس بمقدر بحيث يثبت بشرعية بالكتاب والسنة اما الكتاب فلهذا  
الزانية والرائي الاية وقوله تعالى والسارق والسارقة الاية وقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الاية والاية  
الخارجية وغير ذلك من السنة حديث ما عثرنا من المدة والحقيق وغير ما من الاحاديث المشهورة عما ياتي في  
في اثبات الابواب ان شاعركم والمعقول ولما كان الطباع البشرية والشهوة النفسانية ما يلبث ان يفتن  
الشهوة واقتناص الملذات وتحصيل مقصودها ومحجوبها من الشراب والزنا والعنف بالقتل واخذها  
الغير والاستطالة على الغير بالشتم والطرب خصوصاً من الغنى على الضعيف ومن العلى على الدنى فافتتحت  
الحكمة شرع هذه الحدود وحسن هذه الفساده وزجرت عن ارتكابها ليبقى العالم على نيل الاستقامة فان اخلاص  
عن الزنا وجرت في الحرمة وفيه الفساد لا يخفى واليه الاشارة بقوله تعالى وكلمة في القصاص حيوة ومزكاة  
حكماء العرب القتل اني للقتل قال الزنا وطى الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهته اما الاول فلهو في موارد  
استعمال الاسرار فانه مع قيل فلان زنا يعلم انه وطى في قلبها وطى حراماً الا ان كان ما عثرنا من  
الزنا بالوطى في القبل حراماً كالزنا في المحل المحرم لاني ما يكون في غير ذلك فلا نكرهه سبب  
المرابحة فلا يكون زنا وما عثرنا من الشهوة فلهذا عدم ادراك الحدود بالشبهات ولا يرد فيه من محرمات  
الجنات الثلاث لان صوم ووضوء الخاطئة بذلك يتحقق وما دون ذلك فلا يمتنع لا يتعلق به الحكم  
الوطى من غسل وكفان صوم وفساد محرم قالوا ويثبت بالشبهة والافتقار لانها محرمات الشرع وبها يثبت الحكم  
على ما مر من الدعوى وقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الزنا انما يبارجنه شهادة رجلين او رجل واحد او رجلين  
ان الزنا الذي يرمونه به يثبت اذا انما يبارجنه شهادة رجلين او رجل واحد او رجلين او رجل واحد او رجلين  
فالصدق فيه لا محالة لانه افتراض على نفسه وفيه مضرة على نفسه ورحم عدم ما عثرنا من العلم القطعي منعوله  
في حقنا فيكتفي بالظاهر لا محالة وبما ان يشهد رجل واحد او رجل واحد او رجل واحد او رجل واحد او رجل واحد  
والا لا يثبت القاضية من سبب انك فاستشهدوا عليهم اربعة منكم شرط الاربعة وللحديث الله تعالى  
في الآيات فاذا شهدوا يسألهم القاضي عن ماهيته وكيفيته ومكانه وزمانه والمزني هل كان في ذلك احتياطاً  
للدار المنذوب اليه بقوله عدم ادراك الحدود وما استطاعت اما السؤال عن ماهيته وكيفيته فلا محالة لانه  
استثنى عليه فظن غير الزنا فان ما دون الزنا ليس في محال قال عدم العيينة تنزيهان واليدان تنزيهان  
والرجلان تنزيهان وتحقق ذلك للفرج واما السؤال عن المكان والزمان فلا محالة لانه زنا في دار الحرب  
او في زمان الصبي او في مقام من فيسقط الحد على الزنا في ان شاعركم من هذه السوال  
عن المزني بالاحتياط لانه من محال اوله فيها شبهة لا يعرفها الشهود فان سألهم فقالوا لا نعلم هذا  
لاحدون لانهم شهدوا بالزنا واما اربعة وما قد فرغوا من اربعة فاذا ثبتوا ذلك وذكرنا انما محرمه عليه من كل وجه  
وشهدوا به كالبيل في المحل وعقدوا في السر والعلانية حكمه بشبوهة بالبيعة وكيفيته القليلة

في الشهادات ولم يكن ابوح ربه بظاهر الحد الذي في الحدود احتياطاً للدار المنذوب اليه فان نقصوا عن اربعة فزعم  
قد فرغوا للحد الذي اطلب المشهود عليه لانه اذا وجد الحد عند عدم شهادة الاربعة وكذلك ان جاءوا منفردين  
الا ان محملي واحدة واحدة لان قوتهم احتمال ان يكون شهادة واحدة واحتمال ان يكون قد فرغوا وانما تنبئ الشهادة  
عن القذف اذا وقعت جملته ولا يمكن ذكر دفعة واحدة من غير انما الحد الجلي ان شهدوا بالزنا بامر لا يعرفها  
لا يجد لقيام الشهادة لاحتمال ان زوجته او امته قالوا ان يجهلوا قبل الرجم سقط وحدود اما سقط الحد  
فلبيان الشهادة بالرجوع واما وجوب الحد عليهم فلانهم قد فرغوا من رجوعهم بعد الرجم بضمين الدية لانهم نسبوا  
الي قتلها والسبب بحجة الدية كما في البيروان جمع واحد فرجها لانه تلف بشهادة ربع النفس او ثلثي  
من يثبت بشهادة ثلاثة ارباع الحق فيكون الناقص شهادة ربع الحق ولا وجد الي وجوب القصاص لانه  
مستب ولا قصاص على السبب ويجوز حد القذف مع الدية خلافاً للزعم لانه قد فرغوا من رجوعهم فبطل  
اوان كان قد فرغوا من رجوعهم بقضاء او رضى بشبهة ولنا ان الشهادة انما تنبئ في القذف بالرجوع فيجعل قاذف الدية  
حالة الرجوع فقد بطل الحد فيبطل القذف الذي يثبت عليها فلا يورث بشبهة وان رجعوا بعد الجلاء  
فاجلد ثمانية ولا يضمنون ارسن السياط وكذلك ان مات من الحدود قالوا يضمنون وان رجع واحد فعليه  
ربع الارش وان مات فربع الدية لانه من الحد وقد حصل بسبب الشهادة فكان الشاهد هو موجب كالحال في الرجم  
ولا يوجب رضى اربعة الضرب والموت اربعة وجب الشهادة لان الحد قد فرغوا من رجوعهم ولو كان موجب الشهادة كما في الرجم  
عليها كالحال في الرجم وانما يمكن موجب الشهادة لا يلزم للمرء ان يشاهد ضامناً ولا ولو وجب اماناً يجب على الشاهد  
ولا وجه لما يستأجر على الجلاء ولا وجه له ايضا لانه ما دون ذلك فعلة لا على وجه البذل ولم يتعدى ما مر به  
كعين القصاص ولا نالوا وجبناه عليه لامتنع الناس من ذكره وفيه ضرر كحلي او على سبب المال ولا وجه  
لان الحكم عليه موجب لانه ينفك عنه غالباً فلا يجب كالحال في الشهادة لانه لا يشهدوا به عند حضرته فانما هم شهود بغيره  
بعدهم عن الايام فيقبل ما روى عن عمر بن الخطاب انما شهدوا بشهادة واحدة او اربعة او ثمانية او عشرة او عشرة  
لا يقبل شهادتهم ولا نالوا شهادة ثلثيها ثمة فيبطل بيان ان الشهود اذا عاينوا القاضي فم الجلاء شأوا  
شهادته به حسبة لا يثبت لاقامة الحد وان شأوا سألوا على المسلم حسبة ايضاً فان اختاروا الاداء حرم عليه  
التأخير لان تأخير الحد حرام فيجعل تأخيرهم على الشهادة حراماً على الاحسن فاذا شهدوا اربعة او ثمانية  
انما يشهدوا بالضعف حراماً فيجعل تأخيرهم على ذلك حراماً على من كان تأخيرهم على حسبة المستر يثبت فيستقر ويد  
شهادتهم بخلاف الاقرار لان الانسان لا يعادى نفسه فلا يتردد في الشهادة في الحدود في القاصد الله تعالى  
قبول الشهادة الا اذا كان التأخير بعد المسافة او مرض وخوذاً كحد الزنا والشراب والسرقة خالف حقا في  
حتى يصح رجوع المعز عنها فيكون التغلظ فيها مانعاً وحد القذف فيه حق العباد فيمنع من دفع الغار عنه ولها  
يوقف على دعواه ولا يصح الرجوع فيه والتقدم فيه لا يمنع قبول الشهادة لان الدعوى فيه شرط فاحتمال تأخيرهم

كلما شئنا



لما جبر الدعوى فلا يتم مؤنة ذكره ولا يلزم حد الشبهة لانه الدعوى شرط لالحد ولا الحد شرط للمؤنة  
ولان الشبهة تكون في البينة والظنية من الماكر فيجب على الشاهد اعلامه في التاخير فيسقط ايضا واقا حد التاخير  
فابوح روى لم يقدر في ذلك وقوضه الى اراء الامام كما هو دأبه روى المعاصر ان يوسر في حال جهدا باي وجه  
ان يوقت في التقادم شيئا فاني لان التقادم يختلف باختلاف الأحوال والاعتدال وردة الى الجهد  
الحاكم روى الحسن في غير موضع منهم علم انهم اذا شهدوا بعد ستة لم يقبل شهادته وهذا لا ينافي الاول لانه  
جعل الستة تقادم ما ولم يمنع ما دونها وقال ابو يوسف وعدهما اذا شهدوا بعد مئة شهر وهو تقادم  
لانه حكم البعيد وما دونه في حكم القريب فوجب ان يقدم التقادم به اذا لم يحذركا وعمر الطحاوي ستة  
اشهر والقرار ان يقدرا على البالغ مرات في أربعة مجالس يبرده القاضي في كل مرة حتى لا يلبس ثم يسأله  
كم سال الشهود الا ان الزمان والابتن ذكر كل منهما التقادم المستراط العقل والبلوغ فانها شرط التكليف واما الشبهة  
ربع فالحاروي ان ما عرفت ما ذكره عند النبي عم فاعرض عنه فعاد فاقه فاعرض عنه فعاد الثالثة  
فأقر فاعرض عنه فعاد الرابعة فاق فقال عليه السلام الان اقرت اربعاً فمين ورواية فاعرض عنه  
حتى خرج من المسجد ثم عاد والتسكيرة من وجوه احداث الحد لو وجب بالمرة الواحدة لم يؤخر  
الى الواحدة لانه لا يجوز تاخير الحد اذا وجب قال عم ما ينبغي لو اتي حد اتي في خدم من حدود الله  
الا فامة الثاني ان اقول لعم الان اقرت اربعاً فادل على ان الموجب هو الاقرار اربعاً هذا هو المقدم  
من فوق هذا الكلام الثالث ما روى ان ابا بكر رضى عنه لما قرأ في الثالثة قال له اقرت الرابعة رحمة  
رسول الله وهذا دليل على انهم علموا ان الرابعة شرط لوجوب الرجوع ومثل هذا لا يعلم الاوقيفاً وكذا  
روى عن ابي بركة انه قال كسبت تحدث بين يدي رسول الله انه ان ما عزز لوقعه في بيته بعد المرة  
الثالثة ولم يقبل رجوعه عم وهذا دليل على انهم عرفوه بشرعية قبل رجوعه ما عرفت ولان الزنا اختص بزياد  
وتاكيد لم يجز من الحد وعظاما لامة وحققا المعنى السعير كبرياء تعدد الشهود والرسول اعزاه لانه  
فما سئل ان يختص بزيادة الاقرار ايضا وان شرط اختلاف الجلس المخرن الاقرار قائمه به دون القاضي فلذا  
اقتدر على ما وصفنا بالتمام من حله ما روى انه عم قال لما عزز اكره ان يكره ان يكره ان يكره ان يكره ان يكره  
الوفوفه من المهر هو سكر وعصره انما قالوا لا فامره في رجوعه فاذا عرف صحه فقلد اعز الزنا المقدم  
في الشهود ولا احتالانه وطبها فمادونه الفرج واعتقد زنا ولا نعم قال عم انما عرفت قبله لعلة  
بأنه شرطه فاما ذكره ما عرفت النون والكافي قبل اقراره وبسبب ذلك عن المزني به لانه عم قال لما عرفت  
ولجواز انه وطى من لا يجزى الحد بوطى كالحار يراين والحار يراين المشتركة ونحوها وهو لا يعلم ذكره في ساه  
عن المكان لما ثبت ولا ساه عن الزمان لان التقادم لا يمنع قبول الاقرار لما ثبت وقيل يسهل الحد لانه  
زنا حاله الصفر فاذا بين ذكره لم يحد اتمام الحجة ولما روى انما قال فابا رجوع عاقرار قبل الحد

او في وسط حلي سبيل لان رجوعه اخبار يحتمل الصدق كالاقرار ولا مكد به في تحققت الشهادة  
لتعارض الاقرار بالرجوع بخلاف القصاص وحده القذف لا تحق العبد فان ركبته فلا محاض الاقرار  
للاول وروى ان ما عرفت حرجا هرب قد كسر ذكره للنبي عم فقال هذا حليهم سبيل فعمل الهرب النكاح  
على الرجوع مستقطا الحد فلان يستطع بصريح الرجوع او يفي قال ويستحب الامام ان يلقية الرجوع له لعلة  
بشبهة او قبلت اولت لما روىنا واحدا للرد روى انه ما في بسارق فقال له ما اذ السرق وفيه دليل على  
جواز التلقين وعلى سقوط الحد بالرجوع والا لما افاد التلقين واذا اقر للخصم بالزنا جاز له قاتله في الاصلاح  
لسلامته اليه ولو اقر المحبوس لا يجزى له كذا وكذا الشبهة في علمها ولا يجزى الاخرى في العلم والاشارة للشبهة واذا  
اقرانه زنا ما روى عليه اقيم عليه الحد استسجدا والقصاص لا تحذره تحضر لجان انها لا تفي به في سقط  
وجه السخا ان ما عرفت اقر زنا بامرة غائبة فمجرم قبل احضارها القصاص بوجهه اذا قتله انسان او قاتل  
عن يمينه لاشي عليه ولو قتله قبل القصاص القصاص في العمد والدية في الظاهر لانه انما يصير مباح اليه بالقصاص  
وحد الزاني ان كان محصنا الرجوع بالحجرات حتى يموت لم يثبت ما عرفت عليه من رجوعه المصاهرة وكان محصنا  
وقال لم يجز له من مسلم الا بثلاث وذكر ما روىنا بعد احصان والنبي عم رجوع المصاهرة وعن عمر بن الخطاب  
فانما انزل الله تعالى الرجوع الشئخ والشبهة انما ينافي رجوعها البينة وهذا ما قالوا انه ان نسخ لفظه وبطل حكمه  
وعلى ذكر اجماع العلماء قال في جرح المارضة قضاء كما فعل النبي عم ما عرفت من رجوعه ولم يجز له قال فان ثبت  
بالبينة ميتة الشهود في الاعام ثم التمس لما روى عن علي رضى عنه انه دعا برحمته ان يثبت له اقرب عنه بالزنا وقال  
الرجوع رحمان رجوعه عليه فاعلانية ان تشهد على المرأة في بطنها والتسار يشهد الشهود في جرح  
الشهود ثم الامام ثم الناس لان البداية بالشهود ضرب احتياله للدم لان الشهادته قد يحاسب على الاما  
ويتعاطى المباشرة حرمة للبشر فيرجع عن الشهادة قال فان امتنع الشهود او بعضهم لا يبرم  
لانه دليل رجوعهم وكذا اذا غابوا في طاهر الرواية لغوات الشبهة وكذا اذا ماتوا او مات بعضهم وكذا اذا  
جئوا ونسقوا اقد فرغوا في دوا واحد ما عرفت او اخر من اوله لان الطاري على الحد قبل الاستيفاء كالوجود  
في الابتداء كما في رجوعه للمقر فصار كأنه شهدوا وهم بهذه الصفة فلا يجزى عن ابي يوسف رحمه الله اذا عاتب  
الشهود رجوعهم ولم ينظر واو وكذا اذا امتنعوا او امتنع بعضهم لانه حد فلا يشترط فيه مباشر  
الشهود كالجلد قبل الحد لا يجزى منه كاحد فرما وقع من ملكا ولا كذا الرجوع لانه خلاف وعن حريه  
ان كان حريه ضري او مقطوع الا يدعي بيبدي الامام ثم الناس لان الامتناع اذا كان بعد ظاهر زنا الشهادة  
ولا كذا كذا ما نزل الاحتمال الرجوع او الامتناع فكان ذلك شهرة ولا بأس لكامل من رضي ان يتعهد مقتله  
لان وجب القتل الان يكون رجوعه منه فلا يبرم منه فالاولي ان لا يتعهد مقتله ويؤتي ذلك غيره لانه نوع من  
قطيعة الرحم من غير حاجة قال وان ثبت بالاقرار ابتداء الامام ثم الناس لما روى انه عم في حجة الامارة







قال واحصان الرحم لغيره والعقل والبلوغ والاسلام والدخول وهو الايجاز في القبول في كساح صحيح وبها يصح  
 اقل الحرية فلو لم يكن فعله من نصف ما على المحصنات من العذاب او جعليه من عقوبة بنصف والرحم لا ينصف  
 فلا يجب على الامامة العقل والبلوغ فلا بد لخطابه بعد زواجهما واتما الاسلام على كل واحد منهما ثم لا يشترط ان يكون  
 وصاروباً بانه من رجب يهودين قائما بجماعهما على التورية والنقصة مشروطة واما النكاح الصحيح والدخول فلو لم  
 المبكر بالبرك جلد مائة والبكر اسم لمن ينسرقح ولا بد بتوصل الى الوطى لخلل الاغشاء لثقله عدم الشيب بالشيب جلد مائة  
 ورجم بالحجارة والشيب هو الوطى في النكاح لخلل الغبل ولانه هذه نعم متناهية متناهية صادة لغيره ان كان  
 الغاشية فكانت جنابته عند وجوده منغلظة فان الجنابة والمعصية عند تكامل نعم المنع اقم في الحش  
 فيناسب تغلظ العقوبة فحقه واما كونها عارضة الاحصان فلا كراهي لا يوجب احصان احد الواتين  
 لا يوجب احصان الاخر كما لم يوجب والمجنونين وصورته لو تزوج بامه او صبيته او مجنونة او كافرة ودخل لم يصح  
 محصناً وكذا لو كانت حرة عاتلة بالغة وهو عذراء وصبي او مجنون لا ينصير محصنة الا اذا دخل بعد الاسلام  
 والعنف والبلوغ والافاقة فيجد يصير محصناً بهذه الاسباب لا بما قبلها لان نعم الزوجية لا يتكامل مع هذه  
 لان هذه المعاني تنفرد بطابع للعداوة الدين اول ذلك الرق او لعدم العقل او لنقصانها وعدم ميل الصبي  
 اليها فلا يتغلظ جنابته وعذراء يوطى بها لا يشترط الدخول على صفة الاحصان وعنه ان الوطى اذا حصل  
 قبل العتق ثم اعتقا صلتا لم تحسب بالوطى الاول والى غير الاول ان كل وطي لا يوجب احصان احدهما  
 لا يوجب الاخر لطلب وعنه الاخر ان كل وطي لا يوجب الاحصان عند وجوده لا يوجب في الثاني من الزمان لولي  
 المولى وعنه اني يوسف ردا اذا دخل بامرته ثم خرج او صار مهتوقاً ثم افاق قال لا يكتف محصنة بدخول  
 بها بعد الافاقة لان الاحصان الاول بطل فلا يثبت احصان مستأنف الا بدخولها من آخر قال ويشترط  
 الاحصان بالاقرب لانه غير متقدم في حق نفسه او بشهادة رجلين او رجل وامرأتين لان الاحصان  
 ليس له لوجوب الرحم لانه عبارة عن خصال حميدة واوصاف حميلة وكذلك لا اثر في العقوبة فلا يشترط  
 لشوئها ما يشترط لوجوب الرحم واما الاحصان بشرط فحص وكذا ان كان بينهما ولد معروف بهما لانه  
 دليل ظاهر على الدخول في النكاح الصحيح وذكر ثبت به الاحصان ويكفي في الاحصان ان يقول القهود ودخلها  
 وقال الحمد رداً لا بد ان تقول باصعها او اجامعها لان الدخول مشترك فلا يثبت الاحصان بالشكر ولهما ان الدخول  
 منه دخوله اصبغ المنة بحرف الباء لا يراو به الاجماع قال تعالى فان لم تكونوا دخلتم بها من غير رجاء  
 ولو خلا بامرته ثم ظفها وقال وطئها وانكرت صارت محصنة باقراره ولا يكون محصنة لمجرد ذلك  
 وكذا لو قال بعد الطلاق كنت نصرانية وقال وطئها وانكرت صارت محصنة باقراره ولا يكون محصنة  
 كانت حرة مسلبة وان كان احدتهما محصناً دون الاخر فصر كل واحد محله لان جنابته احدهما اخذ والاخر  
 اغلظ فاذن اختلاف الجنابة اختلافاً مؤجهاً مشروطة **فصل** ومن وطئ جارية ولده وان سفل

**المحل**

وقال علمت انها على حرمة او وطئ جارية وان علا وامة او زوجة او سيد او معتقة ثم عز ثلاث وقال علمت  
 انها حلال لم يحل ولو قال علمت انها حرام لم يحل في جارية الاخ والعمة يحل بكل حال والاصل في ذلك قوله من روى الحدود  
 بالشبهات من الشهرة انواع شهرة في المحل وشبهة في الفعل وهي شهرة الاستنباه وشبهة العقدة ما لا يشبه  
 في المحل ما وان يطأ جارية ابنة او عبدة المأذون الديون ومكانته او وطئ البايغ فجارية المبيعه بها  
 فاسد لا قيل الغيب وبعده او كان بشرط الحبر او وطئ الجارية التي جعلها صديقاً قبل النكاح او وطئ  
 البانة بالكنية يثبت في عذرتها او وطئ الجارية المشتركة فانه لا يجب لفظة في جميع هذه الصور وان قال  
 علمت انها على حرمة لان الشهرة في الملكة وهو المحل موجوده سواء علم بالتحريم او لم يعلم واما شبهة  
 فقها اذا وطئ جارية ابنة او امة او جارية زوجته المطلقة ثلاثاً او على مال العدة او ام ولد بعد العتق  
 في العدة او جارية مولاه والمترين بطا جارية الرهن في احد الروايتين في رواية يجب لحد فان قالوا  
 انها حلال لاحد عليه وان قال علمت انها حرام فحد لان ظن ان الفعل مشايح لا لا يقع بماله ولو نوع حق المحل  
 ببقا العدة فظن ان ذكر صحيح ولها فكاظمة مستند الى دليل فكان شبهة في رده لحد اذا ادعى الحد وبدون  
 الدعوى انعدمت الشهرة ولا يثبت النسب وان لم يلد له لانه لا يثبت النسب لان سقوط الحد لاستنباه الامم عليه الشهرة  
 في نفس الامر فان حصرها فقال احدهما ظننت انه حلال لاحد عليه احدهما حتى يقرب جميعها بالحرية لان  
 احدهما اذا ادعى الشهرة خرج فعليه ان يكون زناً فخرج فعل الآخر فسقط الحد عنهما ولو وطئ  
 الجارية المستأجرة او المستفدة او جارية اخيه او عمة او دهم محرم غير الولاد دخل في الزوجين  
 جميعاً لانه لم يستند ظنه المشبهة صححة لانه لا يحل له الاسماع بماله هؤلاء ومكانه لا يمنع لانه  
 سبباً للمكاشفة بحال واما المشبهة العقد بان وطئ امرأة زوجها بغير شهود او امة بغير ان مولاه  
 او تزوج العبد بغير ان مولاه او امة على حرة لاحد عليه ولو تزوج بجورسية او حرة في عقله او جمع  
 بين اثنتين او تزوج محارمه فوطئها فانه لا يحد عند الحرج وان قال علمت انها حرام وعندها  
 يحد وان كان عائلاً حرمة لانه عقد لا يصادف محله لان محله ما يثبت فيه حكمه وحكمه المحل وهو غير ثابت  
 بالاجماع وصار كاضافة العقد الى الذكر ولا يوجب رداً عند صدق محله لان محله ما هو صالح للحصول  
 المقصود والمقصود من النكاح التوالد والتساؤل والانش من الادمات قابله لذكر وقضيته ثبوت  
 الحد ايضا لا انتفاع بعنه فاوثر شهرة وانما يكفى لسقوط المحل الا انه عليه التعزير وموضع عقوبة  
 لانه ارتكب جنابة ليس فيها حد مقدر فيعذب قال ولو استأجر امرأة لم يحد فيها وزنها او وطئ اجنبية  
 فيما دون الفرج او لا فلا حد عليه وبغيره وقال لا يحد في المسائل كلها لانه في الاجماع ان منافع البضع لا تملك  
 بالاجابة فصار وجود الاجابة وعندها سواء فصار كاشوطها من غير شروط وله ما روي ان امرأة  
 استسقت راعياً لثاقي وقال في ذلك مهرها وان الجارية تملك المنافع ومنافع البضع فانور كنهه  
 وصار كالمصلحة ولها في اللواط انها كالزنى لانه قضاء شهوة في محل مشهي على وجه الكمال وقيل كونه  
 فوجب الحد كانه زناً

ان ينفقها حتى تمكث من نفسها ففعلت ثم رجع لاصح في حق الله عز وجل  
**الأكوة**  
 www.alukah.net



اجمعوا على وجوب الحد فيها لكن اختلفوا فيه قال ابو بكر رضي الله عنه قال عمار بن عبد الله  
وقال بعضهم عكس ان ثمانين موضع حتى يموتوا وقال بعضهم منهم علمها حديثه وقال ابن عباس  
رضي الله عنه من كان متزوجا وله ابنة لا يسمى زنا الا لغة ولا شرعا لان كل واحد منهما اختص باسمه وانتهى  
الاختصاص كاسم الزوج والفرق فلا يكون زنا فلا يحد بها الزنا في الحد لان الحد لا يثبت قياسا ولا  
يوجب المال كما لا يثبت عليه الحد كما اذا فعل فيما دون السبيلين ولا نكاحا لان المال اختلفت القسامة  
في حده فان حد الزنا منصوص عليه في حكم القرآن ومتر انما السنة وليس هو في معنى الزنا لانه ليس فيه  
اضاعة الولد ولا اشتباه الانساب فلا يحد فيه وقوله لم اقبلوا الغاعل والمفعول به محمول على الاستحلال  
والسياسة لوجوب العقل مطلقا من غير اشتراط الاحصان ويجب التعزير عند الجرح رضي الله عنه لما قلنا ونسب  
زنا في الاعتدال لاختلاف الجانية واما وطى الاجنبية فيما دون الفرج فان كان في الدين ذوا للوطاة  
حكموا باختلافه ونفيل لا وان كان فيما دون السبيلين فانه يقع بالاجماع لانه جناية ليس فيها عفوية مقدرة  
في حد قال ولو رقت اليه غير امراته فوطىها لا يحد وعليها الهيب كحكم غيره ولان الرجل لا يعرف  
امرته الا بقرعة الاباح والنفقة عند عدم دليل لان تلك رات من حيث الظاهر بالخبر هل ولا يحد  
فانما لان الحكم معدوم حقيقة قال ولو وجد على فراشه امرأة فوطىها يحد لانه يمكن معرفته زوجته  
بكل ما هو وصوتها وجسمها وحركتها ومساها فاذ لم ينقص عن ذلك لم يؤخذ بخلاف ما تقدم والذكر لا يحد  
الا اذا دناها فقلت انما زوجت لانه اعتد اخبره وهو دليل ولو اجابته ولا يحد لانه لا يمكن التفتق  
بالسوا وغيره لان الجواب قد يكون من غير من نادى فوجب عليه التفتق عن حالها قال الزنا في دار الحرب  
والبغي لا يوجب الحد هو المقصود هو الانجرار وهو غير حاصل لانقطاع الولاية لانه اذا لم ينعقد صوابا  
لا ينعقد وجوبه لوعز الامام ومن له ولاية الاقامة فانه يقع الحد عليه لانه يجب ولاية قال ووطى المهرمية  
يحد لانه ليس بنزاهة ولا عقاب فلا يجب فيه تعزير بل يبعثه وذكر من سمعته عن اصحابنا رحمهم الله ان كل مالا  
يوكله يخرق لما روي ابو يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة في رجل وقع به مريم ففقرت وابى باله مريم فذبح  
واحرقت بالنار وان كان ما يوكل يذبح ويوكل ولا يعرف ولا يحد ايضا هذا اذا كانت المهرمية الغاعل  
وان كانت غير بطالب صاحبها ان يذبحها الله بغيرها الله ثم يذبحها وهذا انما يعرف سماعا لا قياسا قال  
ولو زنا بصبيته او بجنته حد خاصة ولو طاعت العاقلة البالغة صبيته او جنته بالحد والفرق ان الحد  
يجب على الرجل بفعل الزنا والاعمال بالتمكين من الزنا وانما دون حد الزنا المهرمية المحصنة وذكر غير موجود في فعل  
الصبي لعدم الخطابة كونه فلا يكون فعلها تمكينا من الزنا فلا يجب الحد وفعل العاقلة البالغة تحجب حراما  
فوجب عليه الحد ولم يجب عليه الصبيته وانما لا يحد من التكليف لان اكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطا وانه  
ثلاثة وقيل ما يراه الامام وقيل بقدر الجناية والاصل ان التعزير في كل لينة ما ينجز جرمه في اكثر رواية لاختلاف

في الزنا

طباع الناس قد يكون راء الامام ان يعض الجبس الى التعزير بفعل لانه يصلح كجرح حتى يتكفي به وقد ورد  
الشرح به وقال ابو بكر رضي الله عنه تسعة وسبعون سوطا ورواية تسعة وسبعون سوطا والاصل في ذلك  
قوله من بلغ حد في غير حد فهو من المعتدين فيها ما اعتبر اذ في الحد وودد من المولد العبد في الشرب والقتل  
وهو ارجح فنقصا عنه سوطا ورواية سوطا وهو قول من اعتبر الاقل من حد وودد من المولد العبد في الشرب والقتل  
وهو ثمانون سوطا ورواية سوطا وهو قول من اعتبر الاقل من حد وودد من المولد العبد في الشرب والقتل  
خمس وثلاثون سوطا ورواية سوطا وهو قول من اعتبر الاقل من حد وودد من المولد العبد في الشرب والقتل  
الطرب ان خفف من جرمة الحدود فيقتل من جرمة الوصف كالباقين المقصود وهو الانجرار ولهذا قلنا  
لا يفرق على الاعضاء قال في حد الزنا لانه ثبت بدليل مخرجه به وهو الكتاب ولان اعظم حريمه حتمه  
فيه الرحم قال في حد الشرب لانه سببه مستغن به قال في حد القذف لانه سببه محتمل لانه يحتمل صدق القاذ  
باب ٩٤ في القذف القذف في اللغة الرمي مطلقا ومنه القاذفة والقاذفة المخلع الذي  
يرمي به وقوله من يرمي قاذفا وقاذف اس رام بالخص وحاذف بالعصا والتعازف الشراي ومنه الحديث كان  
عند عائشة رمة قينة تعنيان بما قلنا من الانصار من الاستعارة يرمي بها ام تسانت وفيه معنى الرمي  
لان الشتم رمي بما يبعثه ونسبته وهو الرمي بالزنا ومنه الحديث ان هلال بن امية  
قذف زوجته ايمر بها بالزنا وقد ذكر في الحديث وفيه الحد وهو ثمانون سوطا والحد لوجوب العبد ويجب  
بقذف المحصن تصحيح الزنا لقوله والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا ببينة فاعجلوهن ما جاءكم من ثمانين  
جلدة والمراد بالرمي القذف بالزنا اجماعا ويتنصف في العبد المهرم ويجب طلث القذف لانه من حق وهو  
دفع العار عنه وصريح الزنا قوله يان ابي اوس نيت او يان الزانية ولو قال يان الزنا فهو قذف معناه  
انت متولد من الزنا ويجب الحد باي لسان قذفه ويجب عند عجز القاذف عن اقامته اربعة شهود على  
صدق مخالفته فيضرب ثمانين وتروى شهادته بكلاما لا يحدنا من صريح النفر قال ويفرق عليه فامر حد الزنا  
فامر حد الزنا ولا يشرح عند الفرع والحشوان سببه غير مخطوع به وانما يشرح عنه الفرع والحشوان لانه يشرح  
ايضا الا الى اليه قال ويثبت باقرار مرة واحدة وبشهادة رجلين كما في سائر الحقوق على ما من الشهادات  
ولا تبطل بالانقادم والرجوع لعل حق العبد به فامر حد الزنا قال واحصان القذف العقل والبلوغ فلا تبيح  
والجنت والبلوغ العقل والبلوغ والحشوان لا يحد بها العاهر لعدم تحقق فعل الزنا منها واد العفة  
فلا تبيح حد الزنا واما العقل والبلوغ فلان الصبي والمجنون لا يحد بها العاهر لعدم تحقق فعل الزنا منها واد العفة  
فلا تبيح الحد الصديق صادق قال ومن قال لخير يان الزانية او لست لا يحد لانه صريح في القذف لان قوله  
لا يحد كقوله يان الزانية ولو نفاه عن جملته او نسبه اليه او الى جانه او عه او زوج امه او قال يان ماله السوء  
لم يحد لان نفسه خرجت صدق ونسبه اليه والى هو لا محال عانة وشرا قال يان والى ابناك ابراهيم واسمى

اذا طلبه ع

الام







انما ركبه ليندفع به العارض عن المقدور وذلك يحصل في حرمها بالسوط الواحد وانما اجتمع حد الزنا  
 والسرقة واستشرب والقدح وبقاء العين يبدأ بالعقار كونه خالصا عن العبد مقدم الحاجة والنفقة  
 نكاحا ويجوز حتى يبرأ فاذا برئ بعد القذف لم فيه من حق العبد فيجوز حتى يبرأ لا بد لوجع جرحه  
 زنا يلفو والتلف ليس بواجب فاذا برئ فالامام ان شاء بطلان القطع وان شاء عجز الزنا لاستمراره  
 في الثبوت واخر ما وجد استشرب لانه ثبت باجماع الصحابة فكان دونها ثبت بالكتاب وان كان فحشا  
 بداء بالعقار ثم حد القذف ثم الزجر وليسقط الباقي لان القبل ثانی على النفس فيؤدي الى السقاط  
 بعض الحدود وقد مرنا بذلك وان كان مع ذلك قيل ضرب القذف في ضمن السرقة ثم قيل وسقط  
 عنه الباقي فنقل ذكره عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما **باب حد الشرب**  
 الاصل في وجوبه قوله نعم من شرب الخمر فجلده وان عاد فجلده وهو كحد الزنا كيفية وحد القذف كيفية  
 وشبوتها في حرمه وعرضها به كما مر في حد الزنا ويؤخذ على اعضائه ثمر وعنه محمد بن ابي لا يجزى تخفيفا عن  
 حد الزنا قلنا است التخييف في الحد العدد فلا يخفى ثانيا وعنده ثمانون سوطا في الخمر باجماع الصحابة  
 ربه واربعون في العید لان الرق منصف وشبهت باقراره مرة واحدة وبشهادة رجلين كحد  
 القذف غير انه تبطل الرجوع والتخادم في البيعة والاقرار وعنه ابي يوسف رحمه الله يشترط الاقرار  
 مرة واحدة بشهادة رجلين كحد القذف وعنه ابي يوسف رحمه الله يشترط الاقرار مرتين على ما قال في السرقة  
 قال والتخادم بداء بالشكر والراية فلو اقر بعد ذهاب ريحها او شرب عليه بعد اشكره وذاب ريحها  
 لم يجز وقال محمد رحمه الله فالتخادم يمنع قبول الشهادة بالاجماع غير ان محمدا قد قال بان كل زنا ان التاخير  
 يضيّق بمصر الزمان والراية مشبهة وعندهما مقدر بزوال الراية لان حد الشرب انما ثبت باجماع  
 الصحابة ولا اجماع بدونه اذ ابن مسعود ربه فانه شرط وجود التاخير لما روي ان رجلا جاء ابن ابي لهب  
 ابن مسعود ربه فاعترف عنه بشرب الخمر فقال له ابن مسعود يئس ولي التيمم انت لادبته صغيرا  
 ولا استترت عليه كتمانك لتلوه ومن مزوه ثم استكره فان وجد من ربه الخمر فاجلده شرط وجود  
 الراية فيكون شربا فلو اخذ من غيرها يوجد منه فلما وصل الى الامام انقطعت بعد المسافة حد  
 في قوله جميعا لانه عذر فلا يوجد تغايرها كما قلنا في حد الزنا ولا يجد السكران باقراره على نفسه زيادة  
 احتمالا للكذب فتمكنت الشهادة فسقط بخلاف حد القذف لان فيه حق العبد والسكران فيه كالمصاحف  
 كما يدعى فانه محفوفة له قال ويجوز يشرب قطرة من الخمر وبالسكر من النبيذ لقوله نعم حرمت الخمر  
 والسكر من كل شرب واطلاق قوله نعم من شرب الخمر فاجلده وعليه اجماع الصحابة قال والسكران لا يعرف  
 الرجل من المرأة ولا من النساء ولا هذا الذي يخلط كلامه وبهذا لانه المتعارف بين الناس وهو  
 اختيار اكثر السامع وابوجه ربه باخذ اسباب الحدود باقصاء دماء الخمر واقصاء الغلبة على الفعل حتى  
 يبين بين الاشياء الصفة متى فذلك دلاله الصحو وبعضه وان ضد الشكر فثبت احداهما او شئ منه

ذكر

لا يشب الاشر قال ولا تخد حتى يعلم انه سكر من التبيذ وبشر به طوعا لان السكر يكون من المباحات  
 كالخمر ولين اليك وغيرهما وذكر لا يوجب الحد وكذلك الشرب مكره لا يوجب الحد فذكر شرط ذلك قال  
 ولا يجزى عند السكر ليل الخمر فيحصل مصلحة الخمر قال ولا يجزى من وجد منه راية الخمر او ثبوتها لان الراية  
 مشبهة واحتمال انه شربها مكره فان ثبت والحدود لا يجمع السكر والاحتمال وانه علم **كتاب الشرب**  
 وجميع شرب وبيعها مباح رقيق يشرب ولا يثاق فيه المصحح مما كان او حلالا او هي مستخرج من العنب  
 والزبيب والخمر والمحبوب ومنها خلل فالحكم من الخمر في التي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبيب وعندهما  
 لا يشترط القذف بالزبيب لانه يبيح حرما بدونه ولان الموشى في فاد العقل والتغطية هو الاستداد ولا يوحى  
 ان السكران اصل العصير مابق شئ من اثاره قال الحكم له واحكام الشرع قطعية فلا علم بكونه حراما مع  
 مع وجود شئ من اثار العصير للمعاينة بيهرها ولان الثابت لا يزول الا يتيقن مثله فابق شئ من اثار  
 العصير لا يتيقن بالخمر وانما حرمتها فبالكتاب والسنة قوله نعم حرمت الخمر ليعينها وقد تواتر  
 تخبرها عن النبي صلى الله عليه وسلم وعليه اجماع الامم ويتعلق بها احكام اخر منها انه يكره مسطحها لثبوت حرمتها  
 بدليل مقطوع به ومنها ان يحاسنها مغلطة لثبوتها بالدليل القطعي ومنها انها لا قيمة لها  
 في حق المسلمة لا يجوز بيعها ولا يضرها ولا يضرها لان ذلك لا يضرها ولا يضرها دليل اركانها  
 وقال اعم ان الذي حرم شربها حرم بيعها واكثرها ومنها حرمة الانتفاع بها لخاصتها ولان في  
 الانتفاع منها تقربها واسمها تقول فاجتنب ومنها ان يحسد شرب الغليل منها على ما بيناه في بابها ومنها ان  
 الطبخ لا يجلها لان الطبخ في العصر من خدم لا يرفعها ومنها جواز تحليلها على ما قال ابن ابي  
 الثالث العصير اذا طبخ فذهب اقل من ثلثه وهو الطلاء وقيل اذا ذهب ثلثه فهو الطلاء وان  
 ذهب نصفه فالمصنف وان طبخ اذا طبخه فالباق والكل حرام اذا غلا واشتد الطلاء وقذف  
 بالزبيب على الاختلاف لانه رقيق لذيق مطرب يجمع الفساق عليه فيعزم شربه دفعا يتعلق به من الفساد  
 الثالث السكر وهو التي من ماء الرطب اذا غلا كذلك قال اعم الخمر ومنها يتجى البخرتين واثان  
 الي الكرم والنخلة وعليه اجماع الصحابة الرابع نعيم الزبيب وهو التي من ماء الزبيب اذا غلا وثمته  
 كحد على الطلاء في حرم ايضا لما روينا وحرمة هذه الاشربة دون حرمة الخمر لان حرمة الخمر قطعية على  
 ما مر وحرمة هذه الاشياء اجتمعا دية فيجوز بيعها ويضمت بالانفاق خلافا لما لانه حرام فلا يجوز بيعه  
 كالحج وعنه ابي يوسف رحمه الله يجوز بيعها اذا ذهب بالطبخ اكثر من ثلثه ولا يوحى ربه ان مال متقوم وماد اليه  
 الدليل على سقوط نفقها بخلاف الخمر فيجب بالانفاق عنه القيمة كون المثل لانه ممنوع من الانتفاع  
 بها لم يمت ولا يجد شرارها بحة يسكر ولا يكره مستحلها لما بيناه وعنه ابي يوسف رحمه الله فكان من الاشربة  
 يبقى بعد ما بلغوا في اشربة عشرون ايام لا يقصد اى الخمر فاقا كبره لان بقائه هذه المدة لا يضره











او تعطلونه ليتفرغوا من دفعه لو ظهر عليهم او للمهرته فكان من تمام السرقة بخلاف ما اذا القاه الى اياه  
 لانه مصطنع لا سارق وكذلك لو حمله على حمار وساقه قطع لانه مشبهة مصنف اليه ولو خرج قبل الحمار ثم خرج  
 الحمار بعينه وجد الى من لم يقطع ولو علقه على طائر لم يشر له في المنزلة فطار بعيد ذلك الى منزله لم يقطع  
 لانه مختار في ذلك ولو طرح المتاع في نهر في الدار قد ذهب به الماء واخرج له لا قطع عليه لانه لا يخرج بغيره  
 لولم يكرهه وقوة وحركة هو حتى اخرج به قطع لانه مضاف اليه فعليه قالوا ان ادخل به في صندوق فادركه غيره  
 واخذ قطع لانه حرز اما الصندوق في حرز بنفسه على ما بينا واتاكم حرز بالحفاظ فيقطع **فصل**  
 في الاقطع في اوجز ثمانية اشياء حارة في الاسلام كالخشب والسمك والصيد والطين والنبوت والزرنيخ ونحو الخشب مما يشبهه اليه  
 كانه لا يقطع على من سرقه من هذه الاشياء في الاصل وهو الحقيق وما هو مباح في الاصل بصورته حقيق اقله الرقبات فيه  
 وكذا لا يجرى فيه الشك والصفة وما كان كذلك لا يوجد على كره من المالك عادة فلا حاجة الى الذبح كما قلنا في اوجز  
 النصاب وما فيه من الشك في العائمة في الاصل بوجوب شبهة وقاله لا قطع في الطير ونحو جميع الطيور حتى الاتاج  
 والبطويخ يدخل في السمك والماء والطين قال ولا ما ينسأ في اليه الفساد لانه لا يقطع في الحبوب والسمك اجماعا  
 وقوله لا قطع في السمك ولا كثر قال محمد بن النضر ما كان في رؤوس النخل والكر للثمار وقاله لا قطع في الثمار والاروا  
 الحبري فيه القطع وهو موضع نعيم فيه الثمار اذا خرجت والذبيح عاده هو الساسيس قال ومما يؤول  
 فيه الاكل كالاسرة في السمك والاراء الدلو والبرد والشرج وصليب الذهب لانه يصدق دعواه في تاوله الاكل  
 لانه ظاهر حاله المسلم لا يقطع عليه ذلك لانه من غير المنكر قال ولا يقطع في المنكر الحلي وعن ابي ربيعة لانه لا يقطع  
 اذا بلغت الحلية فصا بالانها ليست من المنكر فاعتبرت بانفرادها ولو كانت في ثياب او في الخزان لان الاذن  
 ولا عبرة بالتمتع والاصل انه متى اجتمع ما تحت فيه القطع وما لا يجب لا يقطع كالشراب وماء الوارد في الماء  
 ذهب او فضة لانه اجتمع دليله القطع وعدمه فاورثه شبهة حتى لو شرب ماء او انا برة الدار ثم اخرج الناء من  
 الدار فارغا قطع لانه المقصود حينئذ هو الاكل واه هشام عن محمد بن اسمعيل وكذا في الصبي الحلي وعنه ابي  
 يوسف انه لا يقطع لانه الحلي غيره وكان مقصودا ولو ان الحلي تتبع له فزولس بالاولاد يؤول الى اخله خوف  
 الهلاك وروي على انه لو كان فضله الحلي لا يخله دقة الصبي وكذلك لو سرق كتابا عليه فلا يرد فيه لانه تابع  
 له ولا قطع في الاصل فكذلك في التبع قال ولا يقطع في العبد صغير كان او كبيرا عند ابي يوسف رحمه الله لانه ادعي من وجه  
 خلاف وجهه وقاله لا يقطع في العبد الصغير لانه مال كالكولة منتفع به او بغيره في الانتفاع بخلاف الكبير لا يخلع  
 او عصب ليس بسرقته واذا كان يعيثر عن نفسه ويعقل فليس كالنكر قال ولا يقطع في النمرق قبل حصاده  
 والتمش على المشي لانه لا يقطع في فرائض الحساب لان اجزاءه غير مقصودا والمقصود الكاغد والوسق في الحبل والكواكب  
 قبل الكتابة قطع في كتب الادب روايتان قاله لا يقطع في اشباح والابنوس والنفاء والعود والياقوت وان وجدوا في  
 كلها لانها من انفس الاموال واعز امر غريب فيها ولا يوجد مباحة في دار الاسلام رصودتها فصار كالمذهب والفضة

اقابل ايج

ويقطع في الاول في المنكر من الخشب لانها الشك بالاموال لنفسه بالصنعة ولا قطع في العاج ما لم يجعله قاذورا  
 شيء قطع فيه ولا قطع في الزجاج لان المنكر منه تافه والمصنوع ينسأ اليه الفساد وقيل يقطع في المنصوع لانه  
 قاله نفس لا ينسأ اليه الفساد قال محمد بن محمد بن اسمعيل لو سرق جلد السباع المدبوغة وقطعها ما لا يقطع ولو جعلت  
 مصلاة او سياطا قطع لانها خرجت من ان يكون جلود السباع لتغير اسمها ومعناها قال ولا قطع على خاين  
 ولا ناسا ولا منتهيب ولا مفتاح ولا منتهيب ولا منتهيب فقالوا لا يقطع في النسيب لان النسيب في مال النسيب  
 لا يقطع فيه ولا يقطع في النسيب لان النسيب في مال النسيب لان النسيب في مال النسيب لان النسيب في مال النسيب  
 لان المال غير محرر عنه ولا منتهيب ولا مفتاح ولا منتهيب لان النسيب في مال النسيب لان النسيب في مال النسيب  
 رضى لقوله عم من نسيب قطعناه ولا نسيب في مال النسيب لان النسيب في مال النسيب لان النسيب في مال النسيب  
 ان نسيبنا اخذ من من مرفوعة بالدينية والصواب في رصودهم متوافرون مومنين فاجمعوا ان لا قطع عليه ولا ناسم  
 السارق لا ينسأ له الا يرى ان العيب افره والامساك والقطع وجب على السارق فصار لو اوجز عليه  
 كان الحاقاله فيكون يجب الحد بالقطع فلا يجوز ولا يمس ملكا للميت لا يقطع ملكه بالثوب ولا  
 ملكه للوارث لعدم جواز تصرفهم فيه فلم يكن له معين فلا يقطع كالميت المال وما رواه محمد بن اسمعيل  
 وقيل هو موقوف وليس هو قوق قالوا من سرق من ذي رحم محرم او من سيده او زوج سيده او زوجه  
 او مكاتبه او من بيت المال او من الغنمة او من مال له فيه شركه لا يقطع في الغنم لانه لا يقطع في الدار في الدخول  
 او مكاتبه او من بيت المال او من الغنمة او من مال له فيه شركه لا يقطع في الغنم لانه لا يقطع في الدار في الدخول  
 في البعض وبسوطه في البعض في مال اخر ولا يقطع في الحقة انساب المكاتب وله نصيب في مال المقتدر وهو  
 مروي عن علي بن ابي طالب اذا سرق المكاتب من ماله لا يقطع بالسرقه من غيره مثل ماله عليه استوفى حقه  
 والحال والموجز لانه لا يقطع في مال اخر ولا يقطع في الحقة انساب المكاتب وله نصيب في مال المقتدر وهو  
 حقه ولا اذا اخذ جود من الدار او اورد في الحقة انساب المكاتب وله نصيب في مال المقتدر وهو  
 ولاية الاستيفاء منه الا ببعث الا اذا اخذته رهن لحي وقضاه فلا يقطع لانه مختل فيه فخذ خلق في موطنه  
 قوم سرقوا فيه رهنه في الحقة انساب المكاتب وله نصيب في مال المقتدر وهو  
 فلا يجب على المياقي للمتهم وكذا في شركه في الدار المحرم وقال ابو يوسف رحمه الله ادعى من الحقة انساب المكاتب وله نصيب في مال المقتدر وهو  
 واقطع الاخر اعتبار حاله الاجتماع في الحقة انساب المكاتب وله نصيب في مال المقتدر وهو  
 الاخر من كسبه في الحقة انساب المكاتب وله نصيب في مال المقتدر وهو  
 ونحو ما قال ابو جعفر رحمه الله لا يقطع في الحقة انساب المكاتب وله نصيب في مال المقتدر وهو  
 يحسن السارق من الزند ويحسب اما القطع فللقضاء المشهور واما اليمين فللقضاء ابن مسعود رحمه الله  
 وعليه الاجماع واما من الزند لان اليمين في الحقة انساب المكاتب وله نصيب في مال المقتدر وهو  
 مؤمن لها بما ذكرنا فان النبي عم اس يقطع يد السارق من الزند واما الحسم

اي مخرج الخبايا  
 قسرت فوق  
 او من امه سبيله



فانقطع الاثم ان لم تقسم يوده الى التلف لان الدم لا ينقطع الا بالية ولقد راجع غير متلف ولهذا لا ينقطع ولا يشرع  
 الشد بدو المبره الشد بدو فان عاد قطع رجل اليسرى فان عاد لم يقطع ويجزى حتى يقطع يدها  
 ان حد السرقة شرعنا ان لا نقتل الا بالحد ودرست في الرجلين من كتاب الكلبين متلفه للنفوس  
 المحترمة وكل حد ان لا ينفذ في كل وجه او من وجه لم يشرع حد او كل قطع يودي الى اطلاق جنس المنفعة  
 كان التلاخا للنفوس من وجه فلا يشرع و قطع اليد اليسرى والرجل اليمنى يودي الى اطلاق جنس منفعة البطش  
 والنسبي فلا يشرع حد او بالية الا ان يقطع على راسه لا يمسح من الله ان لا ادع كذا يدايا كرها ويقتل بها  
 ورجلا يشرع عليها وهذا يحتاج بقية الصحابة رضي الله عنهم فانخذلوا اجامعهم بعد ان لا يجرى قطع اليد  
 الرجل قد سرق يقاتل سرقه فان كان يقطع فقال له على راسه انما عليه قطع يدها فبشره عمر بن الخطاب ففهم  
 على وجوه عمر بن الخطاب من غير كبر ولا مخالفة من غير ما دلي على اجماع عليه وان كان شره بعد عرفها  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بخلاف القصاص لانه حق العبد فيستحق في جرح الحقة وما روي من الحديث  
 في قطع اربعة اسواق طعن فيه الطحاوي رحمه الله ونقل الوجه الصحيح به الصحابة على راسه ولو جرح الهم وحش  
 جرحه ورجعوا الى قوله لا يجرى قدم صحته فان كانت يده اليمنى ذاهبة او مقطوعة يقطع رجل اليسرى  
 من المقتول وان كانت رجله اليسرى مقطوعة فلا قطع عليه لما فيه من الاستمالة على ما بينا وبين  
 السرقة يجزى حتى يموت فلا فان كان قطع اليد اليسرى او اسلمها او ابرأها او اصبعين سواءها ورواية  
 ثلاثا صاحبها و قطع الرجل اليمنى او اسلمها او ابرأها عرج يمنع على المشي عليها لم يقطع يده اليمنى ولا رجل اليسرى  
 وجعلنا من كان يبال لوقطعت يده اليمنى لا يقطع يده اليسرى ولا يقطع رجله اليمنى لانه لا يقطع  
 القطع لا يقطع لان فيه تقويت جنس المنفعة بطش او مشيا وقوام اليد بالابهام فعد منها وشملها  
 كشل اصبع اليد ولو كانت اصبع واحدة سوى الابهام مقطوعة او مشلا قطع لان قوات الواحدة لا يجرى  
 فقصاصا ظاهر في البطش بخلاف الاصبعين لانها كالابهام في البطش ولو كانت اليد اليمنى مشلا او ناقصة  
 الاصابع يقطع في ظاهر الرواية لان الشك في النقص قطع يده اليمنى دون اليسرى واستيفاء الناقصة  
 تعود لاستيفاء الكمال احياء وعمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يقطع لان مطلق الاسم يؤول الى الكمال ذكره في اختلاف  
 زفر بن يعقوب ولو كانت رجله اليمنى مقطوعة الاصابع فان كان يستطيع المشي عليها قطع يده اليمنى  
 والا فلا لما ثبت في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان السارق المسروق او وهب له او اذاعه لم يقطع وقالوا  
 بالحبس والضرب والحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان السارق المسروق او وهب له او اذاعه لم يقطع وقالوا  
 ان كان بعد القضاء بالقطع قطع وهو جازع او يوقد يده لان السرقة قد تمت انقطع وظهورها  
 وبالسرقة لم يمتد يدين قيام المالك وقت السرقة فلم يثبت المبره ولما ان الاصل في الحدود من باب  
 القضا استغناء عن القضا بالابتداء لان القضا لا يظهر من موجب الله تعالى وهو ظاهر عنده وان ثبت ذلك يشرط

الحدود

قيام الخصم عند الاستغناء فصار كما اذا ملكها قبل القضاء ولان الشبهة دائمة وانها لا تحقق بحد الردعي  
 الاحتمال صدقة قال وانما قطع والعين يدها كذا لانها ملكه قال عمر بن عبد عيينه والحدود احق به والقيوم  
 قطع سارق رداء صفوان ورد الردي صفوان وكذا كان كان ملكها غير باي طريق كان وهي قائمة  
 بعينها لما قلنا وان كانت هالكة ايضها لقوله لا عزم على السارق يوده ما قطع يمينه ورواية بن  
 عوف عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان السارق فلا عزم عليه ولانه لو منتهى الملكها من وقت الاحد على ما عزم في الغصب  
 فيكون القطع واقعا على اخذ ملكه ولا يجوز رد يده ابن سماعة عن محمد بن حماد انه امر به برد قيمة ما  
 ما استهلكه وان كنت لا اقصر عليه بذلك لان القضا يودي الى اليجاب ما بينا في القطع لكن بالرد لانه  
 لا يفسد الاصل لا يحظر كغيره وكذا قطع الطريق فان سقط القطع لشبهه من لان اخذ قال  
 الغير موجب للضمان وانما سقط بالقطع على ما بينا فانما سقط القطع عاد الضمان بحاله قال ومن قطع  
 في سرقة ثم سرقها وهي كالماله لم يقطع والقياس ان يقطع في رواية الحسن عن ابي يوسف رحمه الله لانها  
 اضرار تصارت كعين اخرى اخرى في حق الضمان فكذلك في حق القطع وجه الاستحسان انما صارت غير  
 متفقته في حقة الارضية لو استهلكها ولا ضمان عليه وما ليس بمقتوم في حقه لا قطع عليه في سرقة و  
 بالرد الى المالك ان عادت حقيقة العصمة فشبها سقوطا بقيمة نظرا الى ايجاد المالك والحمل قال وان تغيب حالها  
 كما اذا كان غزرا لا فسخ قطع كسبيل العين اسما وصورة وموقع حتى يملك الغاصب به وانما تبطل ان تفتت  
 الشبهة الناشئة من ايجاد الحمل والقطع فيه فيقطع ولو سرق عينا ففقد فها ان المسروق منه باعها من اخرى  
 ثم اشتراها ثم عاد وسرقها قال المشايخ الحراف لا يقطع لان العين قائمة حقيقة لكن تبطل سبب الملك  
 فيها فكان شبهة سقوط العصمة قائمة وقال مشايخ حراف لا يقطع لان العصمة سقطت  
 في حق الاول ضرورة وجوب القطع وهذا الضرون العدمت في حق المشتري فقد وجد دليل العصمة فقد دليل سقوطها  
 فثبت معصومة فاذا عادت الى الباع عادت مصومة متقومة كما كانت وكذلك لو سرق قطعا ففقد قطع فيه ثم نقل  
 فسرقة قطع فيه ثم نقله الموب فسرقة ثانيا لا يقطع لان العين والمالك لم يتبدلا وحصة المالك ومنهزم مقامه  
 شرط الصحة العفان بالسرقة لان العفان بالسرقة فضا بالمالك ولو عاد بعد القضاء قبل الاستيفاء لا يقطع  
 لان الاستيفاء شبهة بالقضا ولهذا رجوع المبره من جرح بعد القضاء يمنع الاستيفاء وعين المبره  
 وموتهم بعد العفان لا يمنع الامضاء في المحقق كلها لان الحدود لا تدرك بشبهة بل بيقين رجوع المبره من جرح  
 لان هذه التوبة لا يقطع قالوا اعتبر في بقر حد ابداء ولو فسقوا وعوا او حبوا او ارتدوا بعد القضاء منع الامضاء  
 في الحدود والقصاص دون الاموال لان القضاء على ما يظهر ولاية الاستيفاء للقاضي لان الحق ظاهر لصاحبه وهو  
 الله والحاجة الى القضاء لظهور ولاية الاستيفاء فصار من كان هذه العوارض حادثة قيل القضا  
 معنى بخلاف الاموال لان الحق اذا ظهر بالقضا قول لاية الاستيفاء وبشبهة لصاحبه بالمالك السابق بالقضا

الحدود



ولو سرق من احدى او سرق من اجنبية ثم نزل وجرها سقط القطع لان العترة بعد القضاية مع الاستيغاف فيمنع القضاة  
 ويقطع السارق خصوصاً لو سرق من المستعبر والغاصب المضارب المستاجر والمرتب والاب والوصي اعلم ان ابيد بن حنبل  
 وغيره من الصحابة قالوا سرق من يد المالك كان له ان يجره او يتركه او يغيره او يتركه او يغيره او يتركه او يغيره او يتركه  
 القطع يتركه كان له ان يجره او يتركه او يغيره او يتركه او يغيره او يتركه او يغيره او يتركه او يغيره او يتركه  
 اذا سرق من يد المالك فلما سرق من يد المالك كان له ان يجره او يتركه او يغيره او يتركه او يغيره او يتركه او يغيره او يتركه  
 والقاضي على سبيل المثل والعاقبة لان له ولداً لا يجره ولا يتركه ولا يغيره ولا يتركه ولا يغيره ولا يتركه ولا يغيره ولا يتركه  
 ويقطع خصوصاً المالك اذا سرق من يده لانه لا يجره ولا يتركه ولا يغيره ولا يتركه ولا يغيره ولا يتركه ولا يغيره ولا يتركه  
 فاذا قطع الدين بطل الرهن وكان له لولاية خصوصاً ايضا وقال زرارة لا يقطع الا بخصومة المالك والاب  
 والوصي لان ولاية الخصومة للباقيين انما ثبت ضرورة الحفظ فلا يظلم حق القطع ولان السارق  
 يشترط بحد شرعية عقوبت خصوصية معتبنة لحاجتهم الى الاسترداد فستور القطع كالسرقة  
 من المالك ولا يعتبر بشبهة وهو هو المالك واليد التي ليست بصحيفة يد السارق فلا قطع على مسرق  
 منه لانها ليست يد ملك ولا مائة ولا ضمان فصار كانه اخذه من الطريق واخذ المالك الصابغ ولا  
 يقطع بخصومته المالك ايضا لان السارق الثاني لم ينز عن المالك يد اصححة فصار كانه اخذه من الطريق  
 وكل ما جدد السارق في العين المسروقة على وجهين احدهما ان يكون نقصاً او زيادة فان كان  
 نقصاً قطع ولا ضمان عليه وثانيهما ان نقصان العين ليس بكسر من هلاكها وان كانت زيادة  
 فاما ان يستحق المالك من العين لقطع الثوب وحياطه فباء او جبة ونحو ذلك قطع السارق ولا  
 سبيل للمالك من العين ولا ضمان لان العين زالت عن ملك المسروق منه تعذر الضمان بالقطع فصار كانه  
 استهلك وان كانت الزيادة لا يقطع حق السارق منه على العين وقالوا لا يأخذ ويعطى ما زاد الضم  
 فيه لان المالك محتج بين تضمن الثوب وبين اخذه فضمان الزيادة وقد تعذر التضمين  
 بالقطع فتعين اخذه وضمان الزيادة لان المحتج بين شيئين اذا تعذر احدهما تعين الاخرى  
 ولا حرج في ان لا يجوز تضمن الثوب بعد القطع لما مر ولورق الثوب بغير السارق شوي كافي سبب  
 مقدم على القطع وسرقة العين المشتركة يسقط القطع ابتداءً فاذا وجد القطع لم يجز اثبات ما ينافيه  
 وليس كذلك اذا سبق بعد القطع لان المشتركة بعد القطع لا تسقط القطع كالموابع المالك بعض الثوب من  
 السارق ولو سرق ذهباً وفضة وفضة ودرهما ودنانير وقطع ورد الدراهم والدنانير عند اوج رده  
 وقالوا لا سبيل للمسروق منه عليها وهذه صنعة متقومة عند ردها خلافاً لعرف في الغصب في الحد  
 والرصاص والصفراء جعلوا ان كان ساع عدداً فهو للسارق بالاجتماع وان كان زناً فهو على اختلاف  
 في الذهب والفضة وهذا الاصل يعرف جميع مسائل ما جدد السارق في المسروق من يتامله **فصل**  
 واذا خرج جماعة لقطع الطريق لو واحد فاخذوا قبل ذلك حبسهم الا انهم حتى يتوبوا فان اخذوا فاما مسلم

او ذموا واحساب كلا من نصاب السرقة قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وان قتلوا ولم يأخذوا  
 والا قتلهم ولا يلبثت الا عشرة ايام ولانه اذا قتلهم جداها الله تعالى ولا يصح الصفح عن حقوق الله تعالى  
 وان قتلوا واخذوا المال قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وقتلهم وصلبهم وقيلهم او صلبهم بغير من غير قطع ايديهم  
 من غير قطع والاصل في ذلك قوله تعالى واخرجنا الذين يجارون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً ان يقتلوا او  
 او تعلق ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفوا من الارض قبل محناه الذين يجارون اولياء الله واولياء الرسول لا تخالفة  
 محاربة الله تعالى بطريق حذف المضاف وقيل المراد حكم الجاهلين لانهم لما امتنعوا على نابت الله تعالى وجماعة المؤمنين  
 وتظاهر بخالفة او امر الله تعالى كانوا في حكم الجاهلين وهذا توسع في الكلام ويجوز قوله تعالى ومن يشاق الله  
 والجاهلين المذكورون في الآية هم القوم مجتمعون بهم منه بانفسهم على بعضهم بعضاً ويتصارفون على ما قهر  
 اليه وساعدون عليه وسواء كان امتناعهم بحديد او خشب او حجارة فيكون قطعهم على المقاتلين  
 في دار الاسلام من المسلمين واهل الذمة دون غيرهم هذا عند اجمع رضاء وجاهد رحمه الله الآية مرسلة على ان كان نافر الاصل  
 وروي ذلك عن علي وابن عباس رضي الله عنهما وان جبره عزمه ولان الجانيات تغاوت على الاحوال فالباقي يغلق الحكم  
 يتغلظ بها فاذا اخذ السبيل لم يقتلوا ولم يأخذوا ولا حبسوا وهو المزدحم من الارض وقيل هو ان الامم  
 لا يزال يظلم حتى يخرجوا من دار الاسلام وان اخذوا فالا على الوصى المذكور قطع ايديهم وارجلهم من  
 خلاف بغير اليد اليمنى والرجل اليسرى وبشرط ان يكون المال معصوماً محصراً مؤبداً فلا بد ان قال  
 مسلم او روي حتى قطع على مسامحة لا يعطى لان خطر موته فلا يجب فيه حد كالسرقة الصغرى ولا بد ان  
 يصيب كل واحد نصاباً مما سرق في السرقة وان قتلوا ولم يأخذوا فالا على ما يتاها وان قتلوا واخذوا  
 المال فالامام فيهم بالحيا على الوجه الذي يتاها وهذا لان اخذ المال موجب للقطع في السرقة الصغرى وبطلت  
 الكسرة بقطع الطرفين والقليل موجب للقتل في غير الطرفين وتغلط هنا بان قتل ولا يلبثت الى عفو الولي  
 وصلح وهو موقوف لقتلهم حداً فاذا جمع بين القتل والسرقة يجمع عليه بين موجبه وهكذا ان اجبر على  
 بالحد فيهم ويكون او لا الآية مع الواو وقال ابو يوسف رحمه الله لا يترك الصلب لانه منصوص عليه كالقتل والقطع  
 ولانه بلغ في التشديد وهو المقصود بعد توبه وجوابه ان التشديد حصل بالقتل والصلب مبالغته في تشديده  
 وقال في حد منه بقتل او بصلب ولا يقطع لان النفس صادرة عنها اذا اجتمعا لحق الله تعالى ودخل مدون  
 النقص في النفس كالحصن اذا نزل وسرق قلنا هذا احد واحد واجب بغير واحد وموافق الطريق  
 على وجه الكمال بالقتل واخذ المال والحد الواحد لا يدخل بعضه بعضاً الا يرمى ان قطع اليد والرجل حد واحد  
 واخذ المال الكسرة حدان في الصغرى والتداخل الحدود لا في حد واحد واختلف في الصلب قال الطحاوي  
 رحمه الله يقتل ثم يصلب وقال الكرخي يصلب حياً ويطعن تحت شدة اليأس حتى يموت لانه بلغ في حد  
 غيره قال ولا يصلب اكثر من ثلاثة ايام ثم يجلى بينه وبين اهله ليدفنوه لانه يتغير بعد ذلك



فيسطر الناس براجمته ولان المقصود يحصل بذكره والاشهر به وهو ان يوفى الله بيمينه على الخصال  
ينقطع فيسقط لتعديده بغيره والحق في قطع اليد والرجل ما يثبت في الصغر من شلل ايديهم وذاب بعض الاعضاء  
لما ذكرنا قال وان باشر القتل واحد منهم اجر الله على الكل لان المحاربة يتحقق بالكل لانهم انما اقرموا واعدوا  
عليهم حتى لو قتلوا او هزموا انجاز واليهم فكانوا اعوانا لهم ولم هذا المعين كان الرد في الغنمة كما قال  
ولان الرد ساعى في الارض فسادا الا انه انما وقف لتقتل اذا قتل فيقتل كاهل البغي قال فان كان فيهم  
صبي او جنتون او دورهم من المقطوع عليهم صار القتل لله وليا ومعناه انه سقط الحد فلو عفى الوالي وصالح سوط  
القصاص وهذا لان الجناية واحدة فاما بالكل فاذا لم يكن فعل بعضهم موجبا صار فعل الباقيين بعض العلة فلا يثبت  
عليه حكم اما الصبي والجنتون فلما امرت بالسرقة واقتاد دورهم فلهذا العاقلة كالحرز فقد حصل للظلمة الحرة فقتلهم  
فقط الحد فيمير القتل الى الاولياء ولهذا لو قطع بعض العاقلة على البعض ليجب الحد لان الحرز والحد قصار ولا يرد  
واحدة ولو كان في المقطوع عليهم ستمتهم فقتلوا لان الامتناع في حقه لظلمة العصمة وذكر كخصه وظل الحرز بغير  
الكل شرط قطع الطريق ظاهره وان كان يكون قومه لم يضره وعلى ما تقدم ينتظم بهم الطريق ولا يكون فيهم  
ولا بين قريتين ولا بين مدينتين ويكون بينهم وبين المصريين السفل لان قطع الطريق بالقطع المالك  
والسائل ولا يمتنع عن المشي في هذا الموضع فيقتلهم الغوث ساعة بعد ساعة من المسلمين اذ  
بجهة الامام وروي عن ابي يوسف لو كان في المصر ثلثا او بيزيم وبين المصر اقل من ميسر نسفهم  
قطع الطريق وعلى الفتوى عليه نظر المصلحة التي يدفع شر المتعلقة المتعدين وابرح من اصاب على ما  
هدى من اصابة فان اهل الاصل اذا كانوا على السلاح فلا يمتنع قطع الطريق من مخالفتهم فاما اذا كانوا  
هذه العادة وامتنع قطع الطريق على الطريق الاخرى عليهم الحد ولهذا قال ثبت قطع الطريق بين الحيرة  
والكوفة لان الغوث في زمانه كان يلحق ذكر الموضع لان اتصال المصريين اما الان فري برية يجرى فيها قطع  
الطريق وليست فيه الا مشاع بالخشب والسلاح لان المعنى يوجد مما لا بد ان يكون في دار الاسلام على غير الطريق  
لان الحد اذا وجد بسيرة دار الحرب لا يستوفى في دار الاسلام فامر في الحدود واذا تاب قطع الطريق قبل ان  
يوجد واسقط عنهم الحد وبقي حق العباد في المال والقصاص لقرن في الآلاتين تابوا من قبل ان يقطعوا  
عليهم فيقتلهم خرج عن الحدود على الا الاستثناء في السيرة اذ تاب ولم يرد المال يقطي لان قوله تعالى تاب  
من بعد ظلمه ليس استثناء فلا يقتضيه خروج التائب من الحلة السابقة وهو كلام مبتدأ يستغنى  
عن غيره فيجوز على الاستدلال انه اولى اما الاستثناء فيقتضيه صحتها لما قبله فاذا قلنا **السيرة**  
في جميع سيرة وفي الطريق خير لكانت او بشر ومنه سيرة العيرين اذ طريقتهما يقال فلان الجود السيرة وفلان  
منه سيرة يعني الطريق وقد تيسر هذا الكتاب بذلك لانه يحكي سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وطريقته في مخالطة  
اصحابه وصنف عليهم في ذكر الجهاد في بيضة محكمة يكفر جاحدة ثبت فرضيته بالكتاب والسنة واجماع الامة

سورة الاحزاب  
عن ابن عباس  
عن النبي صلى الله عليه وسلم

أما الكتاب قوله كما قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الى ما من الايات في الامم يقتل الكفار والسنة  
قوله ام مرتان انا انا الناس حتى يقتلوا الا الله الله وقال ام للجهاد ما من امر فرض منذ بعث الله  
الي يوم القيامة حتى يقتل عصابة من امة من امة الدجال وعليه اجماع الامة وكان رسوله اذا بعث جيشا  
او سيرة او هي صاحبها ما من امرهم يقتلوا الله وقال اخذوا باسمي سبيل الله قالوا من كفر بالله ولا تغلوا  
ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا واذا القيت عدوكم من المشركين فادعوه الى ثلاث خصال الي  
الاسلام فان سلما فاقبلوا امهم وكفوا عنهم وان ابوا فادعوه الى اعطائهم فاني فان ابوا فابتروا اليهم اهلهم  
بالقتل واذا حاضرتم حصنا او مدينة فان ادركتم ان ينزلوكم على حكم الله فانكم لا تدرسون ما حكم الله به  
فيهم ولكن انزلوكم على حكمكم ثم اقتضوا فيهم ما رايتم واذا اردوكم ان تعطوهم ذمة الله ودمه ودمه  
فلا تعطوهم ذلك ولكن اعطوهم ذمتكم ودمه اياكم فانكم ان تحفروا منكم وذمة اياكم اهلون من ذمة  
الله وذمة رسوله واخاف الزمة بنقضها قال للجهاد فرض عين عند النفي العام كفاية عند عدمه  
اما الاور فلنقول له نعم انظر واخفا فاولا الاية والنفي العام ان يحتاج الى جميع المسلمين فلا  
يحصل المقصود وهو اعزاز الدين وقول المشركين الا بالجميع فيصير عليهم فرض عين كالصلوة اذ لم  
يكن كذلك فهو فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين كروا سلام وكفه لان المراد والقصد  
منه دفع شر الكفرة وكسر شوكتهم واطفاء نيرانهم واعلا كلمة الاسلام فاذا حصل المقصود بالعنف  
فلا حاجة الى غيره والنبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج الى الجهاد ولا يخرج جميع اهل المدينة ولا ارضه بالمعروف ونهى عن المنكر  
فيكون على الكفاية ولانه لو وجب على جميع الناس لتعطلت مصالح المسلمين من الزراعات والصناعات  
انقطع ماله الجهاد من الكراع والسلاح فلا يقدر المجاهدون على اقامته على الجهاد فيؤدي الى  
تبطله فان لم يعمر به احدا من جميع الناس بتركه كسائر فرض الكفاية قال وقول الكفار واجبه  
على كل رجل عاقل صحيح حر قادر لان المرأة والعبد مستغفرون بخدمة السيد والزوج وحق العبد  
مقدم والصبي والمجنون غير داخلين في الخطاب واما غير القادر فلان تكليف المعاجير فيجب كالمريض  
والاعمى والمقعدر وغيره وفيه نزاع ليس على الا يخرج الاية التي في سورة الفتح فلا واذا اجمع العدل وجبت  
على جميع الناس تخرج المرأة والعبد بغير اذن الزوج والسيد لانه يصير فرض عين وحق الزوج والسيد  
يظهره فمطالبة فرض الاعيان كالصوم والصلوة قال ولا بأس بالحوصل اذا كان بالمسلمين حاجة لانه دفع  
الضرر الاعلى باجتهاد الادنى والحاجة ان لا يكون في بيت ماله المسلمين شيء ويحتاج المسلمين  
شيء ويحتاج المسلمين الى المسيرة ومواد الجهاد ولا يستلزم وقد خرج ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ خروجه  
من صفوان وكان عريته يعني لا عير عن ذلك الجليله ويحطن السائح فرض من القاعد قال  
واذا حاضر السلوك اهل الحرب في مدينته او حصنه دعواهم الى الاسلام لم يروى انه عمن ما قاله قوله



حتى وعادهم الى الاسلام ولما تقدم من الحديث ولازم رما سلموا فيحصل المقصود باهون  
 انفسهم فان سلموا كفوا عن قتالهم لقوله عم امرت ان اقاتل الناس الحديث ولما سبق من الحديث  
 ولان المقصود اسلامهم وقد حصل قالا فان لم يسلموا دعاهم الى دار الجزية لما سبق من الحديث ان كانوا  
 من اهلها ويتوالى كثرة ما ومعجب على ما يعرف به اياه اذا لم يكونوا من اهلها لا يدعهم لانه لا غاية فيه  
 اذ لا يقبل منهم الا الاسلام والسبق ويغرقهم قدر يسقط المنازعة بعد ذلك ولا انفتاح يستمرى الجزية  
 قالوا حتى يعطوا الجزية عن يد حتى يقبلوها قالوا فاقبلوها فلم يمانعوا عليهم ما علبا قالوا عم  
 قالوا قبلوها علمهم ان لهمه ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين وقالوا على رضى انما يد لولا الجزية لم يكونوا  
 كما موالاتهم كما ياتوا والمباد بالبدل بالقبول اجماعا قالوا ويحان يدعوهم ان لم يبلغه الدعوى  
 لما تقدم ولعلهم ما يقابلهم عليه فربما اجابوا فيكفي مؤنة القتال فان قال لهم بغية عن قتل يجوز لان الدعوة  
 الى الاسلام قد انتشرت في دار الحرب فقام الشيعى مقام البلوغ وقيل لا يجوز وهو اقم للنهى والتحالف  
 الا ما هو ولان الشيعى في بعض البلاد لا يعتن شيوعا في الكل قالوا ويستحب ذلك لمن بلغته الرسالة  
 في الانذار وهو غير واجب لانه عم اثار على بنى المصطفى وهم غادون وعزاسامة ابن زبير رضى ان  
 النبي عم عهدا اليه ان يغيب على بنى الاصغر صبا حتى يخرج في خلفهم والغارة لا يكون عن دعوى  
 قال فان ابوا يعني عن الاسلام والجزية استعانوا فانه سجد وادعوا يومه ما بيتا لقوله عم فان ابوا فاستعن  
 بادهى عليهم وقالوا ولان اعداءهم فاقاموا على عدوهم فوجبت مناجرتهم وان استعان  
 بانه عليهم لانه انصاره لا ياتوا المذلل لاعدائه فاستعان به قالوا ونصحه عليهم الحياتيق وافسده  
 زمرهم واشجارهم وحرقهم ومروهم وان تترجوا بالمسلمين ويقصدون الكفار ولان في ذكرنا  
 ونحفظ للكفار وهم المقصود وقد خرج انهم حاضر اهل الطائف فربما هم بالمنجنيبي وكان فيهم المسلمون  
 الاسيرين والتجار والاطفال قالوا امتنع القتل باعتبار ذلك لا امتنع اصلا ولا يقصدون بالرفق بالمسلمين  
 حتى ترفع قتلهم بقدر الامكان ولما هم يريدون الطائف بدلا قهرهم وبناكرا النصارى فاسم بخبره فلما انتهى الى  
 الكرم امر بقطع ما قالا لاهزم وفتح يروا من دخل بئى النصر وحرق البيوت واختص بنوا النضير من زمرهم  
 امر بقطع نخيلهم وحرقهم فقالوا يا ابا القاسم ما كنت ترضى بالفساد فانزل الله بك ما قطعهم من لينة  
 او تكمهوا قايمة على اصولها فاذن الله فيسبى ان لم يكن فسدا وقد قال تعالى ولا يطؤون مطا  
 يغيظ الكفار ولايت الحون من عدو نبلا الا كنت لهم قالوا ويبغى للمسلمين ان لا يغفروا ولا يغفلوا ولا  
 تمثلو لما روينا من الحديث او الكتاب والغلل والخيانة والسرقه من الخفم والغدر نقض العهد فلا  
 يجوز بعد الامان ولا ياتى به قبله وهو حيله وخدعة قلاء الحرب خدعة والمثله المنزلة بعد النقرة  
 ولا ياتى به قبله لانه ابلغ في كثرة ما واضربهم قالوا ولا يقتلوا المجنون ولا امراة ولا صبيا ولا امي ولا مفلج

ولان بلادهم  
 لا يخلوا عن المسلمين

ولا مقطوع اليمن ولا شيخا فاشيا الا ان يكون احدهما ملكا او من يقدر على القتال  
 او محضر عليه اولد راي في الحرب او مال حث له او يكون الشيخ ممن يحيل لذهبه عم عن قتل الصبيان  
 والزراية ورأى عم امراة مقتولة فقال هاهما قتلتما وما كنت تعانل ولان الموجب للقتل هو الحرب  
 باستاتة هذا النص وهو لا يقاتلون والمجنون غير مخاطب كذا كره مقطوع والمجنون من خلافه ويايى الشق غايبا  
 واذا كانت احد الحربين المجنونة غير مخاطب كذا كره مقطوع والمجنون من خلافه ويايى الشق غايبا  
 او يقدر على القتال اولد ما يعين به او راي لا يؤمن بشيء قصار كالمقاتل والنبي عم قتل دبرين بن  
 المصمة وكان له مائة وعشرون سنة لانه كان صاحب كراما ويقتل الرهاطين واهل الصوامع والادب  
 بخالدون الناسا ويدلون على عورات المسلمين لانه كانوا لا يخالطون الناسا وحسبوا انفسهم  
 في جبل او صومعة ونحوه لا يقتلون لما بيننا **فصل** واذا كان بالمسلمين قوة لا ينبغي  
 لهم موادة اهل الحرب لانه مصلحة في ذلك ما فيه من ترك الجهاد صورة ومعنى او تاجين  
 لان الموادة طلب الامان وترك القتال قالوا ولا يجوز ان يهاجروا ويطلبوا الله لهم وانتم الاعلى  
 وان لم يكن لهم قوة فلا بأس به لانه خبير للمسلمين قالوا وان جازوا بالسلم فاجب لها امان  
 قالوا الى المصلحة فكل المبادىء والمصالح والمصلحة في ذلك مقصود الاسلام والمسلمين فيجوز عند وجود  
 المصلحة دون عدوها ولان عليهم حفظ انفسهم بالموادة لانه عم صالح اهل مكة علم الحديث  
 على وضو الحرب بمشركين ولان الموادة اذا كانت مصلحة للمسلمين كان جهادا معني لان المقصود  
 دفع الشر وقد حصل ويجوز الموادة اكثر من عشر سنين على ما سار الا امام من المصلحة لان تحقيق  
 المصلحة والخير لا يتوقف جملة دون مدة قالوا وان ادعهم ترك القتال اصلي نداء الى ملكهم وقالوا  
 قالوا فانما نزلهم على سرور والسبي عم نهد الموادة التي كانت وبين اهل مكة ولان المصلحة  
 على ما بيننا فاذا ثبتت نصير السبى جهادا وتركه لجهاد صورة ومعنى ولا بد من السبى عن العذب  
 المزيج عنه ويكتفى بعلم الملك لانه صاحب امرهم ويعلمهم بذلك ويشترط مدة يبلغ خبر السبى الى جماعتهم  
 واذا تمت مدة عين الملك اعلامهم جان مقاتلهم وان لم يعلمهم لانه التقصير من ملكهم فلا يكون غدا ولما هم  
 ولم ينزلوا من حصرتهم فلا بأس بقتلهم بعد الاعلام وان نزلوا الى عسكر المسلمين فم على انهم  
 حتى يعودوا الى حصرتهم لانهم نزلوا بسبب الامان فلا يزالون على حاله حتى يعودوا واليه قالوا فان بدا  
 بخيانة علم ملكهم بها قالوا من غير نيل لانه قد نقضوا العهد لما كان باختيار ملكهم اموالهم دخل منهم  
 جماعة دارنا وقطعوا الطريق بغير امر الملك لا يكون نقضا في حق الجميع لانه يغيب اذن الملك ويكون  
 نقضا في حقهم خاصة فيقتلون قالوا ولا يجوز ان يوادعهم بال وبقين ما اذا كان في ذكر مصلحة  
 للمسلمين ولهم حاجة الى المال عامرة وما اخذوا قبل محاصرتهم بان ارسل اليهم رسولا فهو كالحزبية



لا يجوز لاهل الحرب جرحنا بغير قتال وما اخذه بعد محاصرته خمس كالف درهم ويقسم الباقي  
لانه حصل بغير الجيوش قال راند دفع اليرم فالأيواد عوجان عند الضرورة وهو خوف الهلاك لان دفع الهلاك  
واجب باي طريق كان فانه اذا لم يكن بالمسلمين فيه ظن من عليهم عدوهم فاخذوا لانفسهم والاموال وقدر قازم  
اجعلوا كدوت نفسك وان لم يكن ضرورية لا يجوز ان يقيم من الخافق الذلة للمسلمين واعطاء الدنية  
في الدين قالوا الميركوت اذا غلبوا على مدينه واهل الذمة اذا غلبوا العمد كالمشركين في الموادعة  
اذا الميركوت في الاسلام مرجعهم في بلادهم فيوادعهم لينظروا في امورهم فيمجدوا الى الاسلام الا انه  
لا ياحد منهم الا انه لا يجوز له الجزية ولا جزية عليهم لانه لا يجوز تأخر قتلهم بما لا يؤخذ منهم لما في ان شاء الله  
ولو اخذه لايده لعدم العصمة ولو غلبوا فقد صارت دارهم دار حرب واهلهم غنيمة وكذلك اهل الذمة  
لانهم لما غلبوا الهمة صاروا كغيرهم من اهل الحرب ويجوز اخذ المال منهم لان يجوز تركهم بالجزية  
تخلاف المرتدين في الموادعة لانه لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وكذلك اهل البيعة في الموادعة لانه لا يقبل  
منهم الا ان لا يرد عليهم اذا وضعت الحرب اوزارها لانهم مسلمون لو اصبحت الحرب بالقتال يرد عليهم وبكرة لا يبر  
الجيوش او قايدهم من قواد المسلمين ان يقبل هدية اهل الحرب بغيره بل يجعلها في قبال المسلمين لانه اهدى لهم  
لمنع المسلمين لا بنفسه قالوا ويكره بيع السلاح والكرام من اهل الحرب وتجهيزهم قبل الموادعة وبعد  
لان النبي عم تركه في غزوة بدر ولم يبيع من قوتهم على المسلمين لانه محصنة وكذلك الحديث وكل ما هو اصل  
في الاثام له وهو الغنياس والطعام والشراب الا ان يجوز ناله ما روي انه امر عامر بن عبد الله بن جندب اهل مكة وكلوا  
حربا عليا ولا نأخا في بعض بلادهم من بلاد دومة فلو منعنا عنهم الميركوت يمنعوا عتلا ولا يكره ان خال  
ذلك على اهل الذمة لانهم المتفقوا بالمسلمين في الاحكام ولا يمكن الميركوت ان يتنقل الى دار الحرب والسلاح والكرام  
والحدود والترقيق اذا اشتد في دار الاسلام مسلما كان او كافرا ولا يمنع ان يبيع ما حازه من هذه الاشياء  
لان ثمنه قد غدر الامان فان لم يبيع بعض عبدة منع من ادخاله دار الحرب لان المسلم يمنع من ذلك ولا ياب  
با دخاله المصنف ارض الحرب لغرة القتال مع جيش عظيم او تأخر دخل ما بان لان الغالب السلامة  
ويكره ذلك مع سرية او جريئة جعل خاف عليهم لانهم انهم لانه شربا وقع في ايدي اهل الحرب فيستحقون فيه  
وكتب المصنف بمنح لاهل المصنف **فصل** واذا امن رجل او امرأة كافرا او جماعة او اهل مدينة فتح  
منهم فلا يجوز لاهل الحرب قتالهم بشرط صحة الامان ان يكون متمسكا بجاهد كخاف منه الكفار  
لان الامان انما يكون بعد الخوف والخوف انما يتحقق من المستعصم والواحد يقوم مقام الكل في الامان  
للتعذر واجتماع الكل عليه قلاءم المسلمون تنكافوا فيهم يسعون يذمهم وانهم ان الواحد يسعي يذمهم  
جميعهم ويرجي ان يذنب بنت رسول الله ص امتت زوجها فاجازت عم امانها واجازت امها فاجب  
رجلين من المشركين فاد على رضى ان يقبلها وقال لها الجيوش من مشركين على رسول الله فقالوا والله

بقتلها

بقتلها ما قالها الجيوش من مشركين على رسول الله ص بقتلها ما حتى يقتلوه ونما ثم اعلقت روث الباب وجات  
الى النبي ص واخبرته بذلك فقال ما كان ذلك قد اجازت من اجرت واثامت امتت قولان ان كان الواحد جازبا واذا كانت امانه  
لا يجوز لاهل الحرب قتالهم بشرط صحة الامان قالوا فان كان فيه مفصلة اذ به الامان لا يقتل على رايه  
مخلاف ما اذا كان فيه مصلحة لانه ربما يغترب بالتأخير فيؤخر قتال وتبذ اليرم لان الامان اذا جازا في بالامان ان  
يدعوهم الى الاسلام او الى اعطاء الجزية فان اجابوه الى الاسلام فيها ونعت وان ابوا واجابوا الى الجزية قبلت منهم وصاروا  
ذمة وان ابوا ردتهم الى ما سألهم وكان لهم ما سألهم ما دونه ولا بد للجزية التفرغ لهم مع الامان ولا يجوز  
تركهم على الكفر من غير جزية فيعرض عليهم الاسلام والجزية التي لا تحقق معها الاثام فان ابوا لم يجز تركهم  
فيهم ثم يقاتلهم كما لو خرجوا اليها بامان قالوا ولا يصح ما ذكره في ولا اسير ولا تاجر فيهم ولا من اسلم عندهم  
وهو فيهم لان الذمة تنهم ولا ولاية لهم على المسلمين والباقر من مشركون عندهم فلا يجازونهم فلا يكرهون  
من اهل الايمان على ما ثبت ولا بد لو انفتح هذا الباب لاستد باب الفتح لانهم كلما اشتد الاسلام عليهم  
لا يباحثون عن اسير ولا تاجر فيفتحون به وفيه ضرر ظاهر قالوا ولا امان حيد محجور عن القتال  
وقالوا لا يصح وقرئ في يوسف رحمه الله مضطرب المحرر قوله عليه يسعي يذمهم اذ انهم وقياسا على  
الماذون في القتال ولا ورحمة الله منهم امنون منه فلا يصح انما ذكره في اسير والتاجر ولا انما ذكره في المحجور  
لما فيها من اسقاط حق الموت ولا يملكها فيه لقاط حق الموت وسائر المسلمين وهو الا ان يطر بقا الى خلاف  
مخلاف المأذون لانه لما ان له في القتال فقد جعل اليه الراي في القتال وتارة يكون الراي في القتال تارة  
في الكف عنه فكذلك يجب ان يمانه ولان الخطاء من المحجور ظاهر لعدم علمه بالباشرة وخطا المأذون  
تأذير لباشرة القتال ولا امان المراهق وقال محمد رحمه الله ان كان يعقل الا ان وبصفة محجور امانه لانه  
يصير مسلما بنفسه ومن لا يعقل الاسلام انما يحال به سلامة تبعا فلا يعتد به ولان المراهق من اهل القتال  
كالبايع ولا يوج رضاءه لا يملك العقود والامان عقد ومن لا يملك ان يعقد في حق نفسه في حق غيره  
او يلو ان كان ما ذواله في القتال قبل يصح امانه وعلمته المشايخ انه لا يصح لان المصلحة والخير ته  
حقيقة لا يهدمها اليها الا من لا كثر به حجة به وممارسة وذكر بعد البلوغ **فصل** واذا فتح الامام  
بلدة فهو ان شاء قسمها بين الغانمين كما فعل رسول الله ص بغير وسوء البيعة في ربيعة وان شاء  
اقدرها عليها ووضع عليهم وعلى ارضهم الخراج كما فعل عمر رة سواد العراق باجماع الصحابة رة  
وكل ذلك قدوة فيستحسن قالوا الاول في عند حاجة الغانمين والثاني عند عدمها فيكون ذخيرة  
لهم في الثاني من الزمان فانهم يجعلون للمسلمين وهم يعملون وحدهم رعات ولم يذالوا اعطهم من النقول  
ما لا بد لهم منه في العلى يتيه ما لهم ذلك ولان المذير قاهم لمنفعة الزراعة حتى لو لم يكن لهم ارض لا يجوز ان  
عليهم بقرابهم وكذا لو من بقرابهم لا غير ولهم ان ارض او بقرابهم واموالهم لا يجوز لانه ابطا حق الغانمين



لأنه الرقاب لا تزوم بل ينقطع بالموت أو الإسلام أو الخروج تبعا للارضي نظرا للغائبين لئلا يستغلوا  
بالزراعة فينقاعوا وتغن الجوارح وفيه مصلحة لمن يحى بعدهم كما قاله عمر رضي الله عنه فانه ما وضع الخراج على أرض لغريق  
طليبا ومنه فسميوا أولاد الجوارح عليه بقوله ما قاله علي رضي الله عنه من أن أهل القرى الآية ويقولون لك للغريق كما كان  
الآية فاحتج عليهم بقوله تعالى والذين جاءوا من بعدهم وقال للرفقة منهم ما عليكم لم يبق لمن بعدهم شيء فاطاعوا ورجعوا  
إلى قولهم وأما ملكهم بالقتل دفعها لشركهم فلا يتحضر ضرا أيا الممنصر فخصه لجعلهم عون الكفرة  
ومنهذا العقاب أما المنقول لا بد عليهم لأنه لم يرد به استرضى وقال وإن شاء قتل الأسارى لأنه عدم قتل وفيه تقليد  
مادة الكفر والفساد وقلع عقبة بن أبي معيط والنظرين شميل بعد ما حصل في يده وقتل بني قريظة بعد شرب الديلهم  
وإن شاء استرقهم لأن فيه دفع شرهم مع وفور المنفعة للمسلمين وإن شاء تركهم ذمة للمسلمين لما تقدمت الآلة من الدين  
ومشرك العرب على ما يأتى في الخبرية ولا يجوز ردهم إلى دار الحرب لأنه فيه تقوية للكفر على المسلمين ولو أسلموا بعد  
الافتداء لا يقدرون لأن دفع الشراء لا يجوز اشتراقتهم لأن عقابا سبب الملك بخلاف الواسطة قبل الأخذ حيث  
لا يجوز الشراء قاصداً لأنه لم ينفذ سبب الملك قال ولا يقاديرت يا سيدي المسلمين وقال لا يفادون أحد  
لأن عود المسلم إلى ما كان من قبله من قبل الكفر قد قلنا لك فاما ما بعد واما  
فداء أو لا يخرج رضي قوله تعالى أقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وقوله وقاتلوهم حيث لا تكون فتنة فيجب  
قتلهم وذلك منع ردهم ولأن الكافر يصير حرا على ما وقع وشتر حرا بهم من تخليص المسلم منهم لأن كونه  
المسلم لا يدينهم الله لأن الله لا يدينهم في الدنيا وأما خبرهم يدفع الأسير إليهم فمضاف إلى ما ذكرنا من الآية  
اسد وقال أبو يوسف رحمه الله يجوز المغاظة بالأسارى قبل القسمة ولا يجوز بعدهما وقال جود رحمه الله يجوز على  
كل حال قاله ولا بالمال ما بيننا وما داة النبي يوم بدر عاتبه الله تعالى عليها بقوله لو لا كتاب من الله سبق لم ينزل  
فيهم وأبو بكر رضي الله عنه سبى من الأسارى من السراة عذاب لما يحي منه الأسرى لأنه أشار بقتلهم دون الفداء  
والقسمة معروفة وجوز عند الحاجة الاستعداد للجهاد لأن الاعتبار بالصحة ويرى فيما ذكرنا قال أحمد  
رحمهما الله لا بأس بأن يغادري بالشح العائى والعجوز الغائبة بالمال إذا كان لا يرجي منه الولد لأنه  
لا معول لهم بخلاف النساء لأن في الرد عليهم معونة لهم ولا يجوز المن على الأسارى لما فيه من إبطال  
حق الغائبين بغير عوض فإن حقرهم بنت فيهم بالأسر فلا يبطل ولأن النصوص الواردة في قتال  
المشركين وقتلهم يبنى ذلك قال وإذا اراد الأمام العود معه مما شرب عن نقلها ذبحها وأحرقت  
لكيلا ينتفعون بالعلم ولا يعقرها لأنه مثله وذبح الشاة جازيل لحرص صبيح وكس شوكة الأعداء  
عن صحاح وصار كقطع الشجر وخراب البناء أو الحرق قبل منعه من تعذيب الخبيث  
وتحرق الأسلحة والأمتعة أيضا ولا يحترق منها يد فن في موضع لا يقدر الكفار عليه إبطال  
للمنفعة عليهم أما الأسارى ممنعون إلى دار الإسلام فإن عزوا قبل الرجاء وترك النساء والصبيان في أرض

مضيق حتى يوتوا جرحا وعطشا لا يلاذ بهم إلا مقتلهم للمزى ولو تركوا في العفران عاروا حرا علينا فالتاء محذوف من  
النسب والصبيان يكبرون فيصير نصرنا علينا ونعتين ما قلناه ولهمنا قالوا إذا وجد المسلمون في دار الحرب خبيات  
وعقارب يترعون خمسة العقرب وانبيا بطيئة دفعا لضررها عنهم ولا يقتلونها لئلا ينقطع سلمهم وفيه منفعة  
الكفار وعلى وجه القربى والغلبة وما يؤخذ منهم هدية أو مسقة أو خلسة أو هبة فليس بجنبته وهو لا أخذ  
خاصة قال ولا يقسم غنيمة في دار الحرب لكن يخرجها إلى دار السلام فيقسمها وقال أبو يوسف رحمه الله ان قسمت في دار الحرب  
جان واجبة إلى أن يقسم في دار السلام فيقسمها ولا يجوز بيعها قبل القسمة ولا في دار الحرب ومن مات من الغائبين في دار الحرب  
فلا سهم له وإن مات بعد حرازا بدارنا فنقسمه لورثته وإذا حقرهم مدد في دار الحرب شاركهم فيها ولا تنقسم بالاتفاق  
وأصله من الغنائم لا تملك بالاصابة وتثبت في الحق وهو اليد المأخوذة المتصفة ويتأكد الحق بالأحرار وينتبت  
بالقسمة فلو أسلم الأسير بعد الأخذ قبل الأحرار لا يكون حرا ولو أسلم قبل الأخذ يكون حرا والدليل عليه أنه عدم رده  
عن سرج الغنيمة في دار الحرب والقسمة بيع محقق فيدخل تحت المزى ولا يتم قسم غنيم بدر بالمدينة ولو كان قسمتها  
قبل ذلك لم يؤخره لأن ما فيه الحق عن الحقيقة لا يجوز مع حاجته إليه إلا بآذنه وإن فيه ضررا بالمسلمين لأنه المدد ينقطع طهرهم  
عنها فلا يلحقهم فلا يؤمن كثر الكفار عليهم وروى ما كان سببا لرجوع الكفرة عليهم لاشتغالهم بحل نصيبهم والدخول  
إلى وطنهم وماروب أنهم قسم غنائم خيبرها وغنائم بغي مصطلق فما فاته فتحها وصارت دار السلام ولو قسمها في دار الحرب  
جان بالإجماع لأنه قضى في غنيمته في دار الورد والمقاتلة في الغنيمة من الاستواء من السبب وبالمجاورة  
أو شهود الواقعة على عارفي ولا بأس بهاب العدو وتحصل مثل المقاتلة أو أكثر فقد شاركوا المقاتلة في السبب فيشاركونهم  
في الاحتقاق قالوا إذا حقرهم مدد في دار الحرب شاركهم فيها لما مر من ذلك في خبره من السعيد بن روافه وإنما ينقطع شركهم أما  
بالأحرار بدار السلام أو بالقسمة في دار الحرب أو بيع الأمام الغنيمة في دار الحرب فإذا وجد هذه المعافاة الثلاثة انقطعت  
الشركة لأن الملك ينتقم بها واستقلال الملكة اشركت ولو فتح العسكر بلدا من دار الحرب واستظهروا عليه فحرقهم  
مدد في مشاركتهم لأنه صار من بلاد السلام وصارت الغنيمة حرة بدار السلام فلا يشاركهم قاله وليسوقه سم الأمان  
يقالوا لعدم السبب حقرهم وهو المجاورة بقصد القتال فيعتبر السبب الآخر وهو حقيقة القتال ويعتبر حاله  
عند القتال فأيما أو رجلا وكذلك ما بيننا قال وإذا لم يكن للأمام ما يحل عليه الغنائم أو دفعها الغائبين لخرجوها إلى دار  
السلام فيقسمها لما مر أن القسمة لا يجوز في دار الحرب ولا بد من الحيل إلى دار السلام فإن كان في الغنيمة حيلة  
حمل عليها لانت المحولة للمسلمين وكذلك كان مع الأمام فضل حيلة في بيت الملا حمل عليها لأنه مال المسلمين وإن لم يكن  
معه فمن كان من الغائبين معه فضل حيلة يحمل عليها بالاجر بطيئة من نفسه وإن لم يطب لا يجوز لأنه لا يحمل  
الانتفاع بمال المسلم إلا بطيئة نفسه هذه رواية السبي الصغير وذكر في السير الكبير لا يجوز حمل على كونه منه  
باجر المثل لأنه ضرورة وحالة الضرورة مستثناة كما إذا انقضت مدة الإجارة أو في المفارقة أو في الجرح أو الزرع فلا ينقطع  
مدة اجرة باجر المثل فكذلك هذا فإذا لم يجد حيلة أصلا ذبح وأحرق وقتل على ما بيننا قالوا يجوز للعسكر أن يقطعوا











لأن الأصل في المذمة لا يتقصد ولا في مخرجه السلم جعله حلالاً للمسلمين حزباً عن  
الإمام رواه السنة فان أقام لانه يصير ملزماً قال وكذلك إذا اشتد أو خراجها لا يخرج إلا بغير الراس  
لانه إذا كان قد التزم المقام في داره ولا يغير ميثاقه الشرع لا يحتمل الشرائع ولا يخرجها من أصلها وإذا ألام  
الخارج من التجار ولا ذلك على الراس لم يصدر ميثاقه الأرض وبصيرة ميثاقين وجب عليه الخراج فيؤخذ منه الجزية  
بذمته ولو تفرق الجزية لانه لا يصير ميثاقاً لانه التزم المقام محمولاً عليهم هو لانه يظهر له وجوده وقال الجزية  
قربله ما يوضع بالتراضي فلا يتعدى عنها لأنها وجبت بالرضا فلا يجزى بها ولا في غير ذلك الوفاق بالعقد وقد صالحهم  
ونصارهم بخران على ألف وما يشيخه وكان تجزيتهم بالصلح وجزيتهم بضعها بالعام إذا غلب الكفار وأخبرهم على ملكهم  
فيضع على الفخ في كل سنة ثمانية وأربعين درهماً وعلى المتوسط أربعة عشر درهماً وعلى الفقير ثلثي عشر درهماً  
ويجب في القول ولو أخذوا كل شهر بقسط هكذا روي عن عمر بن الخطاب وعثمان رضي الله عنهما من غير تكرار غيرهم  
فكان أجمعاً وما روي أنه قال لعلنا ندين من كل حال وحالة ديناً أو عدلته محاذرة فهو محمول على الصلح إلا أنه  
قال ولا جزية على النساء إلا في المصالح كما صالح عمر بن الخطاب بني مغيلة على ما قرأه في الزكوة واختلفوا  
في حد الفخ والمتوسط والفقير والفقير إن ينظر في كل بلد إلى حال أهله وما يعتبره من ذلك فإن عاد إلى البلد فذلك  
في الخلفه وأما ما ذهبوا إليه من أن الجزية لا تجوز إلا على أهل الذمة فليس كذلك بل هي على كل من استقرت عليه  
ويؤخذ عن أهل الكتاب والمجوس وخيلة الأوثان من العجم أما أهل الكتاب فلو لم يكن قالوا الذمة لا يثبتون بالله  
الأن فلا يملكون الجزية حتى يظهروا الجزية عن يدهم صلحهم وأما المجوس فلما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما صنع بهم  
فقال عبد الرحمن بن عوف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا أيها الناس لا تجزوا أهل الكتاب غير ما نهيكم  
وأما عبد الأوثان من العجم فلا يجوز الجزية عنهم في الجوزة من رجليهم كالكتابي والمجوس ولأنه عاجز عن الجزية  
على الكفر بأحد النبيين وهو الرقي جان بالآخر وهو الجزية ولا يجوز أخذ ما من عبد الأوثان من العرب ولأن المرتدين  
لأنه لا يجوز إيمانهم على الكفر بالرقي فكذلك الجزية لأن كفرهم أقيم وأغلظ أما الحرب فأنهم بالمخوفاً إذا هم  
بالكفر والجزية وأخرجهم من وطنه فظللت عقوبتهم فلا يغير منهم السلام أو السيف وقال عمر يوم جبر لوكان  
يجزى على عقولهم فكان اليوم واني الإسلام والسيف وأما المرتد فلا يغير من الإسلام ولا يغير على حسن الإسلام  
وقال المرتد من تدل عليه فقتلوه وتشرق في الحرب لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجزى أهل الكتاب ولا يجزى على الإسلام  
وأما المرتد فيجب عليه ما يأتى من شاة الله ولا جزية على الصبي ولا المرأة ولا المجنون ولا العبد ولا مكاتب ولا من ولا أحمي  
ولا مقعد ولا شيخ كبير لأن الجزية شرعت رجلاً عن الكفر وحملته على الإسلام فيجوز الجزية لا يغير من لا يغيره بالقتل لا يؤخذ  
بالجزية فأنه أصل الجزية حق المقاتلة وهم الأصل الرجوع للسمع أو قبوله وجب له ما لا يقتل في لا يجزى لانه لا يرضع عليه الجزية  
وهو لا يجوز قبلهم فلا جزية عليهم ولأن علمهم ولأنهم علمهم بوضع على النساء جزية وعمر بن الخطاب رضي الله عنه قال  
على الزمن والاعلى والشح أكبر إذا كان لهم مال لأننا وجبت على الفقير العقل وجود المال أكثر من العلم ولأنه لا يرضع قبل

لا عقد للمذمة

لأن الأصل في المذمة لا يتقصد ولا في مخرجه السلم جعله حلالاً للمسلمين حزباً عن  
الإمام رواه السنة فان أقام لانه يصير ملزماً قال وكذلك إذا اشتد أو خراجها لا يخرج إلا بغير الراس  
لانه إذا كان قد التزم المقام في داره ولا يغير ميثاقه الشرع لا يحتمل الشرائع ولا يخرجها من أصلها وإذا ألام  
الخارج من التجار ولا ذلك على الراس لم يصدر ميثاقه الأرض وبصيرة ميثاقين وجب عليه الخراج فيؤخذ منه الجزية  
بذمته ولو تفرق الجزية لانه لا يصير ميثاقاً لانه التزم المقام محمولاً عليهم هو لانه يظهر له وجوده وقال الجزية  
قربله ما يوضع بالتراضي فلا يتعدى عنها لأنها وجبت بالرضا فلا يجزى بها ولا في غير ذلك الوفاق بالعقد وقد صالحهم  
ونصارهم بخران على ألف وما يشيخه وكان تجزيتهم بالصلح وجزيتهم بضعها بالعام إذا غلب الكفار وأخبرهم على ملكهم  
فيضع على الفخ في كل سنة ثمانية وأربعين درهماً وعلى المتوسط أربعة عشر درهماً وعلى الفقير ثلثي عشر درهماً  
ويجب في القول ولو أخذوا كل شهر بقسط هكذا روي عن عمر بن الخطاب وعثمان رضي الله عنهما من غير تكرار غيرهم  
فكان أجمعاً وما روي أنه قال لعلنا ندين من كل حال وحالة ديناً أو عدلته محاذرة فهو محمول على الصلح إلا أنه  
قال ولا جزية على النساء إلا في المصالح كما صالح عمر بن الخطاب بني مغيلة على ما قرأه في الزكوة واختلفوا  
في حد الفخ والمتوسط والفقير والفقير إن ينظر في كل بلد إلى حال أهله وما يعتبره من ذلك فإن عاد إلى البلد فذلك  
في الخلفه وأما ما ذهبوا إليه من أن الجزية لا تجوز إلا على أهل الذمة فليس كذلك بل هي على كل من استقرت عليه  
ويؤخذ عن أهل الكتاب والمجوس وخيلة الأوثان من العجم أما أهل الكتاب فلو لم يكن قالوا الذمة لا يثبتون بالله  
الأن فلا يملكون الجزية حتى يظهروا الجزية عن يدهم صلحهم وأما المجوس فلما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ما صنع بهم  
فقال عبد الرحمن بن عوف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا أيها الناس لا تجزوا أهل الكتاب غير ما نهيكم  
وأما عبد الأوثان من العجم فلا يجوز الجزية عنهم في الجوزة من رجليهم كالكتابي والمجوس ولأنه عاجز عن الجزية  
على الكفر بأحد النبيين وهو الرقي جان بالآخر وهو الجزية ولا يجوز أخذ ما من عبد الأوثان من العرب ولأن المرتدين  
لأنه لا يجوز إيمانهم على الكفر بالرقي فكذلك الجزية لأن كفرهم أقيم وأغلظ أما الحرب فأنهم بالمخوفاً إذا هم  
بالكفر والجزية وأخرجهم من وطنه فظللت عقوبتهم فلا يغير منهم السلام أو السيف وقال عمر يوم جبر لوكان  
يجزى على عقولهم فكان اليوم واني الإسلام والسيف وأما المرتد فلا يغير من الإسلام ولا يغير على حسن الإسلام  
وقال المرتد من تدل عليه فقتلوه وتشرق في الحرب لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجزى أهل الكتاب ولا يجزى على الإسلام  
وأما المرتد فيجب عليه ما يأتى من شاة الله ولا جزية على الصبي ولا المرأة ولا المجنون ولا العبد ولا مكاتب ولا من ولا أحمي  
ولا مقعد ولا شيخ كبير لأن الجزية شرعت رجلاً عن الكفر وحملته على الإسلام فيجوز الجزية لا يغير من لا يغيره بالقتل لا يؤخذ  
بالجزية فأنه أصل الجزية حق المقاتلة وهم الأصل الرجوع للسمع أو قبوله وجب له ما لا يقتل في لا يجزى لانه لا يرضع عليه الجزية  
وهو لا يجوز قبلهم فلا جزية عليهم ولأن علمهم ولأنهم علمهم بوضع على النساء جزية وعمر بن الخطاب رضي الله عنه قال  
على الزمن والاعلى والشح أكبر إذا كان لهم مال لأننا وجبت على الفقير العقل وجود المال أكثر من العلم ولأنه لا يرضع قبل



من كان له في الحرب وكان له مال معين به فيجب الجزية كذلك قالوا على الرهايين المعتندين ولا تخفى غير معتقل  
والمراد الرهايين الذين لا يقدر على العمل فصاروا كالعاملين اذا تركوا العمل فيوجد منه الجزية لتعطيل رعايا الخارج اما الاخر  
الذين المعتقل فلا يجره شرط كونه معتقلا وان دليلا لعدم وجوبها على غير المعتقل ولانه غير مطبق للاداء فيعتبر بالارض  
التي لا تنفع للزراعة اعتبارا لخارج الراس خارج الارض ولا جنة على الفقير للتغلب على ما سبق في الزكاة من صلحهم انه  
يؤخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولا شيء على الفقير المسلم ولو مضى الذي جميع السنة لاجبة عليه لانها لا  
على الصالح المعتقل غاربه ولو مضى اكثر السنة سقطت امهنا اقامة لاكثر مقام المكمل وكذلك لو مضى نصف السنة  
لا يخذونه من غير حج السقط ولو ادرك الصبي وفاق المجنون وعق العبد وبر المولى قبل وضع الامام الجزية  
وضع عليهم وبعد وضع الجزية لا يوضع عليهم لانه المعتندين هم دون الوضو لان الامام كخرج في دفع حالهم  
في كروفتا ولم يكونوا اهلا وقت الوضع بخلاف العتق اذا انيس بعد الوضع حيث يوضع عليهم لان الفقير  
اهل للجزية وانما سقطت عنه للجن وقد نال وسقط بالموت والاسلم لانها شرعت للزجر عن الكفر  
وجعل على الاسلام ولا حاجة الى ذلك بعد الموت والاسلم لما بينا انها بدلت عن القتل فمما ولاها  
وجعلت على وجه التصغار وقد تعدد ذلك بالموت والاسلم قالوا اذا اجتمعت حولان نكحت فلا يجزى واحدة  
وقالوا يؤخذ جميع ما جنى لان معنى لا تاثير له في إسقاط الواجب كالديون ولا يوجب رعاياها  
عقوبة على الكفر والاصل في العقوبات انما داخل كالحودود اولها للزجر والآخر من الماضى الى وينبغي ان يؤخذ  
الجزية على وصف الذل والتصغار كما قالوا كحقه يعطى الجزية عن يد وهم صاغرون فيكون الاخذ قاعدا والذي  
قاما بين يديه ومؤخذ ثلثة ويمنه ههنا وسقط له اعطى الجزية باعدوا عنه ولا يجزى فيها التسمية لانها  
عقوبة وعند ما يجوز ان يذلها للزجر تخفيف المال يحصل به ونيابته ويجوز تعجيل الجزية لمنين  
واكثر كالحج فلو عجز لسنتين في اسلم بيرة فخرج سنة واحدة لانه اولى قبل الوجوب ولا يرة خارج سنة  
الاولى اذا مات او لم يؤد دخوله لانه اداة بعد الوجوب قال ولا يندفع منه من الابا الا اقبى بدار الحرب او  
ان يغلبوا على موضع فيؤاخذوا فيه طر حكامهم كالمتردين الا انه اذا ظفر ناهيهم تستمرهم ولا يجزىهم على الاسلام  
لانهم اذا صاروا حرا على فلا يذلة في عقد الذمة فيصير كالمتردين وما لهم كالمتردين لانهم يسترقون ولا يجوزون  
على قبول الذمة لان المقصود ان يصيروا هرا دارا مسلما لنا وانما يحصل بالذمة فاق والمقصود من المنة  
العودة الى الاسلام ولا يحصل الا بالجبر فان عادوا الى الذمة اخذوا بحقوق العباد التي كانت عليهم قبل  
القبض كما في الرد قالوا يؤخذوا بما اصابوا في الحاربة قالوا ويؤخذ اهل الذمة بما يتبعون به المسلمين  
في ملاسهم ومراكبهم قالوا يجرى رده ينبغي ان لا يترك احد من اهل الذمة بدنة شبة بالمسلمين في كلبه  
ومركبه ولا في هيئته والاصل في ذلك ان يخرج من الخطاب رده كتب الى اهل الاجناد يامرهم ان يامرهم اهل الذمة  
ان يحترموا رعاياهم بالرمص وان يظهرهم وامنهم وان يخلقوا لهم اموالهم ولا يتشبهوا بالمسلمين في الثياب  
وروي انه صالح اهل الذمة على ان يشترطوا في اوساطهم الزنا وكان يحضره من الصحابة رضى عن علي بن

ولان المسلم يجب تعظيمه ومولاه وبدايته بالسلام والتوسعة عليه الطرق والمجالس والكافر يحال بضد ذلك قاله  
الابتداء وهم بالسلام والرحم الحاضن الطرق فان لم يمتنعوا عن المسلمين فيما تركوا من اعظم الكافر والينا همد  
وبدائه بالسلام فلانما انه صمد ولا يجوز فوجبه تبيينه بما ذكرنا من احتراز اخر ذكره لان سيماء يستدل بها على ان  
قالوا استأجرهم بسميهم وقالوا الفقهاء في من لا يسلم عليه في العقر جاز لادفع الزكاة اليه ويؤخذ كل واحد  
بجعله وسطا كسنتي امثال الخط الغليظ من الشعر والمصدق ويكون غلظا ليطهر للراي ولا يلبسوا الهياكل  
ولا يلبسوا قميصا خشاويهم على صدورهم وان يلبسوا القطن المطا الى المضربة وان تركوا السجدة التي قرى بوسنة مثل الرمانة  
وفي الجامع الصغير كهم يمتنع الاكث وان يجعلوا شرك تعاملهم مثلثا ولا ياخذوا مثل المسلمين ولا يلبسوا طيا لستوى  
لا اذنية مثل المسلمين ولا يركبون الخيل الاضروا فان وجدت تركون على وصفنا وينزلون في حجاج المسلمين ولا  
يحاولوا سلاح لانهم اعداء المسلمين ويمنعون من يلحق بخصم به اهل الشرف والعلم والدين ويجوز تغير ثيابه  
من سائرهم السلميات ويكون عيادهم من علامات يمين باعند دول المسلمين لا يلقى عليهم استيلا قد عولهم بالمعق  
فلما اصله يجب تخييرهم بما يشعرون فيهم وصفارهم وقصرهم بما يتعارف اهل كل بلدة وزمان قال ولا يحدث  
كيسية ولا صومعة ولا بيعة في دار الاسلام قالوا عن اساءة كما يفعل الرهبان فانه خصاصه وانما الهدية  
الغذائية اعدوا لانهم اقربا علينا والبسائلا يتأبدوا ولا بد من خوارها فلما اقرعها فقد التزم لهم اعداها وليس لهم  
ان يحدوها لانه احداث اعادتها قيل انما يتبعون في الامصار اما القرى التي لا يقيم فيها الجمع والحدود ولا يتبعون  
من ذلك ولا يبيع لهم والخمس يقرها وهذا القرى التي اكثر اذمة اقامتها المسلمين فلا يجوز ذلك واما رضاء الحرب  
فيمنعون من ذلك في حصص القرى قالوا مرة لا يسع ان يتروك رضاء الحرب ككيسية ولا يبيع ولا يبيع فيها خمر وخنزير  
مصر كان قدية ويمنع المشركون ان يتخذوا رضاء الحرب مشكنا وطنا لئلا يفسد دينهم لانهم في رضاء الحرب ويمنعون  
من اظهار الواجش والزيوار والمرامير والطنا بغير العنا وكل ما هو محرم في دينهم لان هذه الاشياء كباير في جميع الاديان  
لم يقرها عليها بالامان وان حضر لهم عيلا يخرجون فيه صلبا نهم وليصنعوا ان كذا كنائسهم ولا يخرجوا من الكنائس  
حتى يظهر في المصليات معصية وفي اطوار اعران الكفرة واما الكنائس فلا يتبعون منه كذا يتبعون من الهباب  
الكفر فيها وعلى هذا حرب النصارى فيقولون ان الكنائس لما قلنا ولا يكتون من اطرافهم والخمس يقرها مصار  
المسلمين لانه معصية فيمنع منه كساين المعاصي وكذلك في القرى المسلمين لما بيت قال ويؤخذ من نصاريين  
تخلو ضعف ركوة المسلمين ويؤخذ من سائرهم ويضعف عليهم العشر لانهم صلحهم على ان ياخذ منهم  
ضعف زكاة المسلمين على ما قرنا في الزكاة فلم يذروا في ضعف من سائرهم دون صلبانهم لان الكوفة يجب على سائر المسلمين  
دون صلبانهم قالوا هو لازم في الجزية والخراج كوكي القرشي لان الصلح وقع مع التغلبي تخفيف فلا يلحق به  
المولى الا ان كان الجزية تصنع على مولى المسلم اذا كان نصريا قالوا تصرف الجزية والخراج وما يقر بين بني تغلب  
ومن الاراضي التي اجلى اهلها عنها وما اهداه اهل الحرب الى الامام في مصالح المسلمين لانه لا يصلح للمسلمين



بغير قتال فيكون ذلك من المصالح الحرة وقد ذكرنا في المقاتلة وذكرنا في سائر الشقوق وبناء  
 القنطرة والجسور وغطاء القضاة والمثددين والعلامة والمعتدين والعمارة قدر كفايتهم اما سائر الشقوق  
 وبناء القنطرة والجسور فمصلحة عامة واما رفاق من ذكرنا فلا يتم بحلول المسلمين فيجب كفايتهم عليهم والمقاتلة  
 يقتلون لشدة الحرام والمسلمين واعزاز كلمة الذين وليكون كلمة الله هي العليا فيجب على الامام المسلمين  
 كفايتهم وكفايتهم ذريتهم اذ اولهم يكفون لاشتغالهم بالكتاب والفتنة فلا يتخلون للقتال والمقتضيات والباقي  
 حسبوا انفسهم لمصالح المسلمين لفضل خصوصياتهم وبين الحكمة وتعليمهم احكام شريعةهم وما يذمونه  
 في اقرامهم وتعاليمهم وما يتعلق بمصلحة دينهم ودنياهم وذلك من مصالحهم واجبا فكانت كفايتهم عليهم  
 لتقيام مصالحهم اصله القضاة والزوجه على ما عرفت **فصل** ارض العرب ارض عشر وهو ما بين العذيب  
 الى اخضر باليمن بمجرى الحد الشام لان النهر من النخلاء والرسدين ثم يوضع الخراج على ارض العرب  
 ولان من شرط الخراج ان يقر اهلها على الكثرة ومثروا العرب لا يعرفون على الكثرة ما قومتا قالوا والسود  
 ان يخرجه وهي ما بين العذيب الى الكوفة ومن النخلاء والنعيلية او عبدان لا ينجوز اقرامهم  
 على الكثرة فقد وجد شرط الخراج ولان ارضهم في سواد العراق ووضع عليه الخراج من جهة القضاة  
 واجبة الصلابة على وضع الخراج على الشام وكذلك وضع ارضهم على مصر الخراج حين فتحها عمر بن الخطاب  
 قالوا وارض السودان مملوكة لا يملكها يجوز تصرفهم فيها لما بيننا من الامام اذا فتح بلد من بلدان يقد  
 اهلها عليهم او يبيع عليهم الخراج فاذا اقرامهم عليها بقيت مملوكة لهم فيجوز تصرفهم فيها ببيع او شرا  
 واجازة وعنده ذلك كسائر الممالك قالوا وكذا ارض اسماء عليها وفخت بين الغنمين في عشرين  
 لان وضع الخراج على اسماء ابتداء البقي له من الخراج ما فيه من مذهب المعابد على ما بيننا في الزكوة ولا يراه احد  
 يتعلق بالخارج فان اخرجت الارض شيئا وجب عشق والآفلا وما فتح واقرا اهلها عليها او ما لم يفتح  
 جنية ستملكه شرا فيها مقلان وظيفة الارض في الاصل الخراج وانما شراها الى العشرة فما لم يفتحها عليه  
 وتقدم له وفيما عدا ذلك يملك خراجية ولان وضع الخراج على الكافة ابتداء البقي حاله اما مملكة فالذي  
 خصها به لا يملكه لانها كانت تحتها ففتحها عنوة فتركها لا يملكها ولم يضع عليها الخراج قالوا ومن احيا مواتا فهو  
 فان كانت بقرب من ارض العشر فحشيت وان كانت تقرب من ارض الخراج فخر اجية وهذا عند  
 يوسف رحمه الله لان ما تقرب من الشجر يحط حكم كفتا الدار وحريم البئر والشجر وكذا ذكره القضاة  
 في البصرة الخراج لانها من حريم الله لان الصلابة ردة وطفوا عليها العشر فترك القياس لذلك وقالوا  
 محمد بن ابي ابيان ابا العشر فعشرية وان احيا ما جاز الخراج فخر اجية لان الخراج لا يوظف على المملوك  
 الا بالتزامه فاذا ساق اليها الخراج فقد التزام الخراج والآفلا وكل ارض خراج انقطع عنها الخراج  
 فسقيت بماء العشر في ارض عشر في كل ارض عشرية انقطع عنها ماء العشر فسقيت بماء الخراج في اجية

سنة زكاة  
 حاشا في  
 والقبض

ذكر

اعتبارها بالماء الذي هو سبب النماء قالوا لا يخرج عشر وخارج ارض واحدة لتقدم لا يخرج عشر  
 وخارج ارض واحدة ولم ينقل عن احد من ائمة العدل والخير ذكره وكفى به حجة ولان العشر تحت ارض تحت  
 قنطرة والخارج في ارض قنطرة اهلها على ما وانما مسافتان قالوا لا يخرج الخراج والعشر يتكرر لان عمره لم يوظف  
 للخراج مكررا ولان الخراج للارض كالأجر فاذا اداها له ان ينتفع بها ما شاء ومنعها مكررا اما العشر فعندها  
 ان يأخذ عشر الخراج ولا يتحقق ذلك الا بوجوبه كخراج قالوا اذا غلب الماء على ارض الخراج او انقطع عنها  
 او اصاب الزرع آفة فلا يخرج وكذلك ان منع انبثاق من الزراعة لان العشر في الخراج الخاء التقدير وهو ان  
 من الزراعة كما في الارض المستأجرة وفي العشر حقيقة الخراج وفيما اذا اصاب الزرع آفة فان النماء التقدير  
 في بعض السنة وكونه تاما في جميع السنة شرط كمال الزكاة ان اخرجت الارض مثل الخراج فصاعدا  
 بوجدهم الخراج واخرجت قدر الخراج يؤخذ نصفه يخرج عن الاحجار ياخذ الجانيين قالوا وان عطلها  
 مالها فعليه خراجها لان الخراج متعلق بالتمكين من الزراعة لا يتحقق الخراج والتمكين ثابت وهذا الذي  
 قوته ولو انتقل الى اخر الامرين من غير عذر فعليه خراج الاعلى قالوا ولا يقضي هذا كبدل يجرى الظلمة  
 على اموال الناس واعلم ان الخراج كان وطبقه مشروعا في الجاهلية كفاية لمقاتلة وكانت رسمه كسائر  
 شريعة لنا باجماع الصحابة رضي الله عنهم في سواد العراق فتركها على ارضها وبعد عشرين  
 خفيف ليتمح الاضحية وجعل عليه خذيفة ايمان مشرقا ففتح فبلغ سبعا وثلاثين الف الف درهم واربعتون  
 جريب ارض يبيعها للزراعة درهمها وربعها وربعها ثمانية عشر واربعتون جريب ارضها واربعتون  
 كرم عشر درهم وربعها وربعها ثمانية عشر واربعتون جريب ارضها واربعتون جريب ارضها واربعتون  
 بالخارج كما احشروا في هوان بين الامام على اهل بلدة ففتحها فيحصل على ارضهم مقدار ربع الخراج  
 او ثلثه او نصفه ولا يزيد على النصف لان التقدير ورد بالنصف وهذا هو الذي ان النبوة اعطى خبير لاهلها  
 بمعاملة بالنصف وحكم الحكم العشر الا انه يوضع موضع الخراج لان خراج حقيقة وخراج وظيفة ولا يزالان  
 وضعه عمر بن عبد الله جريب يبلغه الماء صاع درهمه وجريب الرطبة خبز درهمه والكمم والنخل المنفصل  
 عشر درهم على ما روي ان المؤمنين منقون والوظيفة يتفاوت بتفاوت الثروة الاسرى ان الواجب فيها عشرة  
 السهم والعشر وما سبق بالدواب نصف الحشور والكمم خفيف المون والمزراع اكثر الرطبة بربها فوظف  
 على كل نوع بقدرته كما تقدم وما لم يوظف عمر بن عبد الله يوضع عليه بحسب الطاقه كالزعران وغيره ومنها البطاقة  
 نصف الخراج فلا يزداد عليه ويقتض منه عند الحنق قال عمر بن عبد الله احملنا الارض مالا نطيقه فالالا والوزن  
 لطاقته وان دليل جوان النقصان ولا يجوز الزيادة على وطفه عمر بن عبد الله سواد العراق لان طاقته لا يزداد  
 وما وطفه امام آخر فارضه كغنى طيف عمر بن عبد الله لانه اجتهاد فلا يفيض باجتهاد مملوك ولو وطف على  
 ارض ابتداء يجوز الزيادة على وطفه عمر بن عبد الله لانه اجتهاد عند محمد رحمه الله لانه اجتهاد وليس فيه



نقص حكمه ولا يجوز عند أبي يوسف رحمه الله ورؤيته بحرق ربه الله تعالى الخراج مقدم شرعا واتباع اجماع الصحابة  
واجب لان المقادير لا تعرف الا بتوقيفها والتقدير يمنع الزيادة لان النقصان لا يمنع بالاجماع فتعني منع الزيادة  
لئلا يخلو التقدير عن الفائدة والحيث الذي فيه اشياء ممتنسة ملتصقة لا يمكن زرعها قال محمد رحمه الله بوضع  
عليه بقدر ما يطيق لانه لم يرد عن عمر بن الخطاب في المستأمن تقديس فكان موقفا الى الامام وقال ابو يوسف لا يرد كما الحكم  
لان المستأمن بغير الكرم قالوا في الكرم واد فيه ولان كان فيه اشياء متغصنة قد هيأ تابعة للارض  
الا يرد انما ينتجها في البيع من غير تسمية وعن محمد رحمه الله ان الخراج يجب عند بلوغ الخلقة على اختلاف  
البلدان لانه كالبدل عن الخراج ولان حول بينه وبين غلته حتى يستوفى الخراج بقدر ما ييسر في رتب الارض  
الخراج تحقيق المأواه قالوا اذا اشترى المسلم ارض خراج او اسلم الذي اخذ منه الخراج لانه وظيفه  
الارض فلا يتغير المالك لما مر في الزكاة ومن عجز عن زرع ارضه الخراج ويجوز ارضه ويؤخذ الخراج  
من الاجرة فان لم يكن من مستأجرها باعها الا حاتم واخذ الخراج وركب عليه لباقي بالاجماع لان في ضرر الخراج  
لنفع عام فيجوز وعرض ربه في الجوارح لو هرب اهل الخراج ان شذ الا حاتم عمر فامتنع بيت المال الخ  
للمسلمين وان شاذ دفعها الى قوم على شيء وكان ما اخذه المسلم لان فيه حفظ الخراج على السليم  
والملك على صاحبه فان لم يجد من يزرعها باعها على ما يبتاع ومن ادعى العشر والخراج الى مستحقه بنفسه  
فلا ما اخذه منه ثانيا لان حق الاخذ له ولو لم يطلب الامام الخراج يتصدق به على الفقراء لانه اذا  
لم يطلبه تعدد الاداء اليه فبقى طريقه التصديق به ليخرج عن العمد ولو ترك السلطان الخراج  
او العشر لرجل جاز الخراج دون العشر عندنا ويوسف من وقال محمد ولا يجوز فيها لانها في الجملة  
المسلمين ولا يرد في سخره ان لا يحق الخراج فصح تركه ولو وصله منه والعشر حق الفقراء على الخراج  
فلا يجوز تركه وعليه الفتوى الصاع اربعة اجزاء والتمس ما بين ان وسنن درهم والدرهم من اجرة  
النفود والحب يسعون ذراعا في سنين ذراعا في ذراع ملك كسري وان يبريد ذراع العامة تقضه  
وقيل هذا جبر يسود العراق فاما جبر سائر بلاد ما هو المتعارف عندهم **وص** واذا اراد  
المسلم والعياذ بالله عن الاسلام يحبس ثلاثة ايام ويؤرض عليه الاسلام ويكشف شبهته فان اسلم والا  
ما حاسبه وعرضه الاسلام عليه فليس يواجب لانه بلغه الدعوة والكافر اذا بلغه الدعوة لا يجب  
ان يهاد عليه فهذا او لا لكن مستحب ذلك لان الظاهر انما ترد لشبهة دخلت عليه وظهر اصابه فيكشف  
ذلك عند لجهوده في الاسلام ولا هو من الغفل وروي مثل ذكر عمر بن الخطاب في طلب التاجير اخل  
ثلاثة ايام والاقتل لانه متعمد او ما وجوب قتله فلفظه تقا لكونهم اوي سلون والمراد اهل الردة  
لقلا عن ابن عباس وجاعة من المحسين ربه وقالهم من ترك دينه فاقتلوه وقالوا لجل دم امرئ مسلم الا باحله  
معاق ثلاثة الحديث ولحق العبد سواء لاطلاق ما ذكرنا قال فان قتله قال قبل العبد لاني لانه مستحق للقتل

بالكفر فلا ضمان عليه ويكره له ذلك ما فيه من ترك العرض المستحب لما فيه من الاطمان قالوا اسلامه ان  
يأتي بالشهادتين وينتسب الى دين الاسلام او يحلف ان يغفل اليه لم يخلص من الخصم يذلي فان عاد  
فارتد عن ذلك كذا وهلكوا الا ان الله تعالى حكمه بالظاهر قال لم يردت شققت عن قلبه فكاره ليغفل من التافقين  
ظاهر الاسلام ولان توبة قبلت اول مرة باظهار الاسلام وان لم يوجد فيما بعد فقتل قالوا يذلي ملكه من التافقين  
فان اسلم عادته الى حاله وقالوا لا يذلي ملكه لانه مكلف فحتاج فيبقي كالحكم عليه بالرحمة والغضاض وله ان كافر مقهور  
يجب ابيد بامباح الدم وان يوجب زوال الملك والمالكية لانه من نحي اسلامه وهو مدعو اليه فيوقف امره فان  
عاد وصار كالم يذلي ملكا وانه مات او قتل او لحق بداء الحرب استقر كره فعمل السبب عمله اعلم ان  
نصرة المرتد اربعة اقسام ناذر بالانفاق كالطلاق الاستيلاء وقبول الهبة وتسليم الشفعة و  
الحجر على عبده والمأوى لانه لا يفتقر الى تمام الولاية ولا الى حقيقة الملك وباطل بالانفاق كالنكاح ولا يجه  
لان يجهد المسلم والمسلمة للمرتد وموقوف بالاجماع كالمغصنة لانها يجهد المساواة ولا مساواة فان اسلم حصل  
المساواة والابطال فيوقف كذلك ويختلف فيه كالبيع والشمل والعق والتدبير والكتابة والهبة  
والوصية وقبض الدين فري موقوفة عند أبي حنيفة رحمه الله ان اسلم تغذت وان مات او قتل او لحق بداء الحرب  
بطلت وعند ما هي جارية ولو بناء على اختلاف في ملكه على ما يبتاع للمأواه اهل التصرفات كونه عود  
الى الاسلام بزوال شبهة وعند محمد بن مجاز من الميراث من الثلث لانه رد عليه في المقتل غايبا لان من  
التحل محل قتلها بتركها سبيها وقدر صر عما شئت عليه والعه وله ان ملكه موقوف على ما تقدم ونصه  
بناء عليه فيوقف عليه واباحه ملكه بوجوب حلا في الاهلية فلذلك يوقف نصه فانه قال وان مات او قتل او لحق  
بداء الحرب وحكمه لمحاقة عتق مكره ورواه في اولاده وحليت الدين التي عليه ونقلت آتيا في الكلام  
الورثة المسلمين والكسب الرد في في اعلم ان بالخارج بداء الحرب يصير اهل الحرب وهم امواتة حق احكام الاسلام  
لانقطاع الولاية وعدم الزام كما انقطع عن الولاية الحقيقي الا انه لا يستقر الخاق الا بالافعال والاعتدال الخود ولان انقطاع  
الحقوق بالخاق يختلف فيه فيتوقف حكمه على الغفلة وكيفية من المحتملات فاذا قضيه بثبت مونة التكمي فيثبت عليه  
احكام الموت وهي انكسار الموت الحقيقي ومكانته مودة بدل الكتابة ابي ورثته كما انما مات حقيقة واما الميراث  
وكسب الاسلام لو ورثه المسلمين بالاجماع الصحابة ربه هكذا قضيه على ربه مال المستور العجلي حين قبله من ثدا  
من غير تكبير من اخذ من الصحابة وعشرين موهود ربه مثله وكسب الرد في في قالوا لانه ايضا باع على ان ملكه  
ثابت عند ما في الكسب ويستد في ما قبل الرد حتى يكون ثورث الميراث لان الرد سبب للموت ولان  
الاستيلاء ممكن في كسب الاسلام لا في كسب الرد لانه وجد بعد هافلا يتصور استياده الى ما قبلها ولا في كسب  
مباح الدم فيكون في كسبه ربه رواية عن ابي حنيفة ربه وهو قول زفر ربه عشرة رثته يوم انكسار لانه سبب الموت  
وعند موقول محمد ربه وهو ظاهر الرواية يوم الموت او الخاق لانه سبب الارث والعق لان به ابي حنيفة في كسبه







ما دخلوا حاد في الاسلام وذكروا غير ما كان عليه فدخلوا خروجه فما كان هكذا ذكره الكرخي في مختصره ولو قالوا  
انما سلم كان ابو جهم يفتقد لا يكون له حجة تبيها او ترجع وقال ذلك لسلام منه الكفا في اصاب جماعة او  
اذن في مسجد او قالوا انما اعتقد حقه الصلوة في جماعة يكون مسلما لانه اتي بما هو من خاصية الاسلام  
كلان الاتيان خاصة الكفر يدل على الكفر فان من سجد للصنم او تزين بزنا او ليس فليسوا بالمسلمين  
كذلك بكتفا وعن محمد بن ابي ابي وحله واستقبل قبلت كان مسلما ولو لم ياتي واحدا من شهاد المناسك  
مع المسلمين كان مسلما الكرخي الذي على الاسلام فاسلم يصح اسلامه ولو رجع لا يقتل ولكن تجوز حجة  
يرجع الاسلام **فصل في الخوارج** والبغاة مسلمون قالوا ان طائفتان من المسلمين اقتتلوا فاصلا بينهما  
قال علي بن ابي طالب انما جوا عليا وكل يدعيه بخلاف دليل يوجب العلم والعلم به قطعاً فهو كفر ولو دعيه لا يوجب  
ذلك وانما يخالف يوجب العلم ظاهر فهو بدعة وظلال وليس بكفر وانفقت الامة على قتل اهل  
البدعة اجمعين وتخطيتهم ونسب احد من الصحابة وبعض لا يكون كقوله لكن يقتل فان كان عليا رضى  
لم يكونوا حجة لم يقتلوا واهل البغي كل فيه لهم منعه يتغلبون ويحتمون وايضا تكون اهل العدل  
يتناولون ويقولون الحق معنا ويدعون الولاية وان تغلبه قوم من اللصوص على مدينة فقتلوا واحد  
والا لادهم غير متناولين اخذوا باجرهم وليسوا بغاه لان المنعة ان وجدت فالناويل لم يوجد قالوا  
واذا طرح قوم من المسلمين عن طاعة الامام وتغلبوا على بلد دعاهم اليه الجماعة وكشف شهرتهم لان  
عليه رضى بعث ابن عباس رضى دعاهم لحدود او ناظرهم قبل قتالهم ويستحيون ذلك لانه اهل الامور  
فلمعلم ان رجوعه ولا يبدونهم يقتل لزم مسلمون فان يدعوا قاتلهم حجة يفرق جهم فان  
يغلبت احدى على الاخرى فقاتلوا حتى اتى حجة الولاية ولان عليا رضى قاتلهم محض الصداقة ولا لزم ان تكونوا  
معصية لمخالفة الجماعة فيجوز صدمها ويجوز رجمها بالنبل والمخنيق وارسال الماء والتارعة لئلا  
ليلا لانه من القتل وماروي عن عبد الله بن عمر وجماعة من الصحابة رضى العقوبة عن الفتنة فيجوز  
انهم كانوا عاجزين ومن لا قدر له لا يلزمه ماروي عن اوج عنه انه قال ينبغي ان يقتل الفتنة ولا يخرج  
من بيته اذا لم يكن هناك امام يدعوه الى القتال فلا اذ دعاه الإمام وعنده غنا وقد ذكرنا في بعض المختلف  
قال فان اجتمعوا وتكلموا بولاءهم دفعا لشركهم لان تركهم تقوية لهم وتمكينهم من اهل المسلمين  
والغلبة على بلادهم وكان ابو جهم يقول ينبغي للامام ان يبلغه الخوارج فيثبثون ويتأهبون للخروج  
ان ياخذهم ويحسبهم حتى يقتلوا وعن ذلك ويترى بالان العزم على الخروج معصية فيخرجهم عنها  
حسبهم قطعهم عن ذلك وينبغي المسلمون مؤثرهم قال فاذا قاتلهم فان كان لهم فيه اجزى مما جحدوا  
والتسليم لهم لان الواجب ان يتألمهم حتى يعودوا الى الحق فلا تغنى الي امر الله فان كان لهم فيه تجاوزوا  
اليه لا يلزمهم لغيرهم لانهم يتجاوزون الرقبة كمنفعة من البغاة فيعودوا الى القتال واما الاسباب فان

راى قتله لان بغيته لم يزل وان راى ان يحل عنه فعله فان عليا رضى كان اذا اخذ سيك استخلفه ان لا يقتل عليه خلا  
وان راى يحبس حتى يتوب اهل البغي فعله وهو الاصل لانه يؤمن شره من غير قتل ولا يمكن لهم فيه لم يخرجوا عن جهم  
ولم يتبع مولاهم ولا نقل اسيرهم هكذا فعل علي رضى اهل البصر ولا يغيبهم لم يملك ولا يئس لم يذرية وقال  
وقالوا المجرم لا يتبعوا مدبلا ولا نقلوا اسيرهم ولا تذكروا على جرح اهل ايتهم قتله ولا يكشف ستره ولا يؤخذ  
ماله وهو الغدوة والباب والمقصود دفع سهرهم وان لم يوفهمهم وقد حصل قال لا يسب لهم ذريرة ولا يغترب  
مالا ويجسر باحة بنو جهم فيعلمهم لما تقدم من حديث علي رضى ولا يملكون ولا يملكون عاصم وانما يحبسهم عنهم  
بقبيل عليهم وفيه مصلحة المسلمين فان تابوا رضى عنهم لولا الوجوب المحبس ولا بأس بالقتال بسلامهم وكما روى  
عند الحاجة معناه ان كان لهم فيه فيقسم على اهل العدل لتستقيموا به على قتلهم ولا يجوز للامام ان ياخذ سلاح  
المسلمين اهل العدل عند الحاجة فهذا او لا وهو ما شورى علي رضى يوم البصرة ايضا فاذا استعنوا عنه حبسه  
لهم ولا يدفعه اليهم لئلا يستهينوا به عليا المسلمين فيجرحون وسع الكراع ويكسر ثمة لان ذلك انفع واسير قاتل  
يغيرهم يرد اليهم كسائر اهلهم وما اصاب كل واحد من الفريقين من الاخر من دم او جراح او استهلك مالهم  
موضوع لادبهم لا ضمان ولا قصاص وما كان قائما في يد كل واحد من الفريقين للاخر فمولى صاحبه لماروي  
الزهري قال وقبض الفتنة فاجعت الصحابة رضى منهم متوافرون ان كل دم اريق بنا ولا لقران فمولى  
وكل مال انقلب بنا ولا لقران فلا ضمان وفيه وكما فرج استباح بنا ولا لقران فلا حديد وما كان قائما بينهم  
نقطة قال محمد بن احمد انما تابوا اغتصبهم ان يفر من ولا اجبرهم على ذلك لانهم اتخذه بغير حق فنسقوط المطالبة  
لا يسطع الضمان فيما بينهم وبين الله تعالى وقال اصحابنا ما فعلوه قبل التحسين والخروج وبعد تفرق جهم  
يؤخذون به لانهم من اهل دارنا ولا منعة لهم فمهم كغيرهم من المسلمين اما فعلوه بعد التحسين لاضمان  
فيه ما يتبين ولا يقتل منهم من النساء والصبيان والشيوخ والرمم والعريان لانهم لا يقتلون اذا كانوا  
مع الكفار فمولى اولى وليسوا من اهل القتال فاملت الملة مع الرجال لا بأس بقتلهم حال القتال ولا يقتل  
اذا اسرت ويجزى اعتبار بالحدسية قالوا اذا قتل العادل الباعى ورثه وكذلك ان قتله الباعى وقالوا انما على حق وان قال  
انما الباطل لم يرثه لانه قتل الجرحى ولا ناول وقال ابو جهم طولا يرب الباعى العادل في الوجهين لانه قتل الجرحى ولنا  
مارويان اجماع الصحابة رضى وبكم حملهم واتفقوا الى الافاق لانه شتمه ولم ينقل عن علي رضى انه حمل اي بكم  
راس فان كرمه فقبل له لانا بن سعد رضى حمل راس الجمل الرسول الله صلى الله عليه وسلم فمولى بكم  
لهم وهما فلا بأس به لانا بن سعد رضى حمل راس الجمل الرسول الله صلى الله عليه وسلم فمولى بكم  
وفيهم بيان ما يكون من الافعال لا يكره وسعى بالكرهية لان بيان الكرهية اتمه لوجرت الاحتراز عنه والقدر في  
تسماء في مختصره وشتمه المحظور والاباحة وهو صحيح لان فيه بيان ما حثبه الشرع وقبحه **الاشارة الى الامانة**  
الشرع بوما ياخذونه من بعضهم الاستحسان لان فيه بيان ما حثبه الشرع وقبحه **الاشارة الى الامانة**



أحسن أولاد أكثر من سائر الناس لا لجمال القياس فيها وبعضهم يسميها كتاب الزهراء والورع لأن فيه كثير من  
المسائل لطيفة الشرح والزهو والورع قال المكي عند محمد بن محمد حرام إلا أنه لما لم يجد فيه نصا لم يطلق عليه فحرمه  
وعندها هو في الحرم أقرب لتجاوز حد الأدلة فيه وتغلبت جانب الحرمة لقوله ما جازع الخلا والحرام الا وقد غلب  
الحرام للجلال قالوا معناه دليل الحلال ودليل الحرمة وقال والنظر في العورة حرام الا عند الضرورة  
كالطبيب والمخاض والمعاينة والمقابلة وقد ثبت العورة في كتاب الصلوة والاصرة وذكر قوله في كتابه  
بعض من اصحابنا في بعض فقراتهم وقوله في كتابه في بعض فقراتهم وقوله في كتابه في بعض فقراتهم  
الغير تغلبت عليه من قولهم من نظر في سوء أخيه فاما حالة الضرورة لان تبين الخطيئة لا يري في  
ابح شانه والكلية والغير حرام ولا الغير حالة المحنة وما اذا غلب هذا الان احد الا الضرورات مستثناة  
قالها وما جعل عليكم في الدين من حرج وقال لا يكلفكم الله الا وسعها وما اعتبر حالة الضرورة حرج وكلف  
ما ليس في الوسع ولان هذا الافعال ما يورثها وعند بعض من وجبها وعند البعض سنة مؤكدة ولا يمكن فعلها  
الا بالنظر فيها وكان المتبرها من بالنظر فيها لما يلزم منه الاباحة ضرورية وينبغي الطبيب يعلم امره  
مداواته لا بالنظر فيها الى المرأة لا عند منظر الرجل اليها لانه بعد من الفتنة فاذا لم يكن منه بد فليحضر نظره  
ما استطاع تحرق عن النظر بعد الامكان وكذلك يفعل المرأة عند النظر الى الفرج عند الولادة وتعرف  
البيكارة الا يرد ان يجوز النظر ليدخل الشبهة على الزنا والاصرة في هذا اي والعورة في الركبة اخت  
فكاشفها بغيره عليه برفق ثم الخنز وكاشفها بغيره على ذكر من اسوة في قوله كاشفها قال وينظر الرجل من اول  
الجمع بدنه الى العورة لان المنظر عند النظر الى العورة دون غيرها وعليه الاجماع وقد قيل ابوهريرة رضي الله عنه  
بن علي انه قال هذا موضع قبله من العورة ولا الرجال يمشون في الطريق باذا في جميع الاماكن من غير ان يكرهوا  
جواز النظر الى الاماكن قال وينظر المرأة والرجل الى ما ينظر الرجل من الرجل اما المرأة الى ثمرات فانعدام الشهوة  
والشهوة في ثمرات وغيرها وما ينظرها الى الرجل فلا يستويها في اباحة النظر اليها ليس بعورة ولان  
الرجال يعيشون بين الناس بالاباحة فاذا غابت الشهوة غلب عليها ما ينظر لاحترا من العورة  
وكما اجاز النظر اليه جازحه لا استويها في الحرام الا اخلافت الشهوة قال وينظر من زوجته وامته التي  
تخل الى جميع بدنها وكذلك من غيرها والاستمتاع به في الفرج وما دون ذلك والذي يفرجهم فحرم جاز  
فقط الى قوله فانهم غير ملومين وقال عليه عظمي بكر الآخذ زوجه ولا يخل الى الاستمتاع به في الثوب ولا  
في الفرج حالة الحيض لخلو عدم من القحاض او امرأة في ذبوا او في كاهنها وصدره فيما يقول فقد كفر  
عائشة عما جحد ونظر في الفرج ونظر في الفرج مباح وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النظر الى الفرج في تحصيل اللذة وقيل  
الاولي ان لا ينظر لانه يورث النسيان وقاله اذ احكم اهل فليس من استطاق ولا يتجر من تجرد العين  
قال وينظر من دون الحرام واما العين الى الوجه والراس والصدر والساقين والعصدين والشعر والاهلية

ابو الهيثم

قوله ولا يبرئ من زينة من الآلهة لانه لا يبرئ من الابواب والمراد موضع الزينة لان النظر الى نفس الشيا وبالحلي والحلي  
وانواع الزينة حلال للجانب والا فربما كان المراد مواضع الزينة بطريق حذف المضاف واقامة المضاف اليه  
مقامه مواضع الزينة كاذكرها في مواضع الاكل والشعر موضع العقاص والاذن موضع القرو والعنق  
موضع القلايد والصدر موضع الوشاح والخصدان موضع الدمج والذراع موضع السوار الساق  
الخارج والخصن والعين من راسها انما كانا يدخلان على اختها من كاشفها وهي تمتشط ويستوي  
في ذلك الحريمية بالنسبة الرضاع والمصاهرة لان الحرمة مولى في الكل فيستوي في اباحة النظر والنظر  
ولا باس ان يمشي في يجوز النظر اليه اذا لم ينظر الى الشهوة لان المسافة معهن حلال بالنظر ويجتاز في السور الى  
مستمن في الاركان الا ان لا يمشي معهن ان كانا قد قدم من مخالفه قبل راس فاطمة رضى وعن ابن بكير رضى  
قبل راس عائشة رضى وعبد بن الحنفية كان يقول راسه مولى والحرم لما كان لا يمشي معهن حلت معه محل الرجل  
الرجل ولا ينبغي ان يفعل شيئا من ذلك اذا خاف الشهوة او غلبت على قلبه بل ينبغي ان يرضخ بصره فان  
من رجع حول المحرم يوشك ان يقع فيه قاله مخرج ما يبرئ من الا يبرئ من ولا يبرئ من ولا يبرئ من  
الشر حتى يجاوز الركبة لانه عورة ولا الى النظر والبطن لان حلم الظاهر وانما ثبت لتثبيته بطرس الامة وقد  
لا حرمة يظهرها لما هو في ثمت حرمة الزوجية كما اذا سترها ببدنها ورجلها واذا ثبت حرمة الظاهر فالبطن  
اول لان الشهوة فيما اكتم فكانت اول بالتحريم ولان ذكر ليس موضع الزينة فان سافر معهن فلا باس  
ان يحل من ويبرئ من ويأخذ بالبطن والظن لان المستمن من فوق الشباب لا يوجب الشهوة فصار  
كالنظر حتى لو كانت متجردة او عليها ثياب رفيعة حرمتها من فوقه لا تفسرها تحرق عن الوقوع في  
الغشنة واما امته الغير فلا يحتاج الى الخروج وقضاء الخواص والاختزال عكاه فيقع النظر فيها  
ضرورية ومن بعض اعصابها كما في الحجام وعن عمر بن الخطاب رضى انه كان اذا راى امته مستحقة في حقها  
وقال بالحكام تشبه من الحرام ولا ينظر الى ظهروها ولا ينظر الى ثيابها لانه لا يبرئ من الحرام مع عدم  
الشرق فيمن عاده فلا يحرم من الاماكن او في وانما يباح ذكر عدم الشهوة لما ثبت الا اذا اراد  
الشر فانه ساجد النظر مع الشهوة دون المستل ان المستمن مع الشهوة واستمتاع بامته الغير وان حرام اما النظر فليس  
باستمتاع وانما حرم لافضائه الى الاستمتاع وهو العظم والساق بامته الغير وان حرام اما النظر فليس  
اختصاص لان الشهوة الى امته الغير كسب ولا كذكر الحرام ولانه لا يبرئ من الحرام ولا يبرئ من الحرام ولا يبرئ من الحرام  
ضرورية لما ثبت وكذا كحل الامنة للمنه النظر من الاجنبى الصحيح بدنه ومثله وعنه ما خلا العورة بشرط  
عدم الشهوة لان العادة ان جاز يتأمر بالتحريم زوجها ونفسه وبذنه فذلك الجواز قال ولا ينظر الى  
الحرمة الاجنبية الا الى الوجه والكفين ان لم يخلو الشهوة وعن ابو حنيفة رضى ان ذلك القدر لان في ذكر ضرورة  
للخذ والاعطاء ومعرفة وجهها عند المعاملة مع الاجانب لا قامة معاشها ومعاذها لعدم تقوم















لا تفرق بين الوقاية لا وذكر الواقعة في ادب القضاء ان من دخل على القاضي في مجلس حكمه وسعد ان يترك السلام  
 عليه هيبته لم واختارها وهذا جري السهم ان الولاية والامارة اذا دخلوا عليهم لا يسلكوا واليه ملك  
 الخصاف وعليه الامير ان ولا يتركه السنة لتهدية العمل واذا جلس ناحية من المسجد للحكم لا يسلم  
 على الخصوم ولا يسلمون عليه لانه جلس للحكم والسلام تحية الزايرين فينبغي ان يستعمل بما جلس له  
 كالمه يقرب القربان وان سألوا لا يجيب عليه الردوعا من جلس بغير تلاميكه ويقربهم القربان  
 قد فعل عليه داخل فسلم وسعد ان لا يرد لانه اذا جلس للتعليم لا يرد السلام ولا يكره السلام على اهل الدار  
 لما فيه من تعظيمهم وهو مكرهه واذا اجتمع المسلمون والكفار سلم عليهم ويتوسل المسلمين ولو قال  
 السلام فمن اتبع الهدى يجوز ولا بأس برب السلام عليهم لان امتناع عنه يؤذيهم والرد احسان واليد  
 مكره والاحسان بهم مذكور ولا يزيده الرد على قوله وعليكم فقد قيل انهم يقولون السلام عليكم  
 فيها وبها يقولون وعليكم وهكذا فعل عنه عم الله رد عليهم ولا بأس بعبادتهم اقتداء به عم فلا فيه رهم  
 وما شئنا عنه ولو قال الذي اطال الله بقاءك ان نوبته يطيله ليل او ليرد لجزية جاز لانه دعا الى السلام  
 والا لا يجوز ومن دعا السلطان الا او الامير ليس له عن شيء لا ينبغي ان يتكلم بغير الحق  
 قال من كل عند الظالم عليه وسلط عليه اما اذا خاف الختل او تلف بعض جسده او ان يأخذ  
 ماله فيخذه يسهه وكذلك لا يكرهه قال واستماع الملاحى كالضرب بالقصب والدق والمنكر وغيره  
 حرام قاله استماع صوت الملاهي معصية وللجلوس عليها فسق والتلذذ بها من الكفر الحديث خرج  
 مخرج التهديد وتغليب الذنب فان سبغة بغيره يكون معذورا ويجب ان يجتهد ان لا يسهه لارادته  
 اذ هو الصبيح اذ نبيه ليل لا يسمع صوت النسابة وعن الحسن بن زباد رحمه الله عنه لا بأس بالدق في العوس  
 ليشهره ويعلم النكاح وسيل البريوق رحمه الله بكه الدق في غير العوس بقصره المرأة للصبي فيفسق  
 قال الفامة الذي يحكي منه الفاحش الغنا في وقال ابو يوسف رحمه الله دأب يسمع منها صوت المزامير والمعارف  
 ادخل عليهم بغير اذنها لان الهوى المنكر فرض فلو لم يجر الدخول بغير اذن لا يمنع الناس من اقامة هذا الغرض  
 رجل اظهر الفسق في داره ينبغي الامام ان يتقدم اليه فان كف عنه والا ان يشا يحبس او يضرب سبلا  
 وان شئنا ان نجبره على ذلك ومن رأى منكرا ومن يتركه يلزمه ان ينهى عنه انه يجب عليه ترك المنكر والية  
 عنه فلا تترك احدها لا يخطئ عند الاخر والفقهاء والتاخذ والمغفر ان اخذنا ما لم نر غير شرط ليجل له  
 وان كان بشرط لا يباح اجر على معصية قال وبكرة تعشير المصحف ونقطة كقرانه من سورة  
 وغير من الصحاح بتحرر المصاحف ويرى جرد والقرآن والنقط والتعشير ليس من القرآن فيكون  
 من بابا عنه قال ولا بأس بتعليقه لانه تعظيم له ولا بأس بنقله المسجد وقيل هو قرينة حسنة وقيل مكره  
 والاول احوال تعظيم له واما التخصيص فحسن لانه احكام البناء وبكر الزينة على العرب بما فيه من شغل

في نسخة  
 في نسخة  
 في نسخة

٢٠

قلب المصل بالنظر اليه واذا جعل البياض فوق السوداء والعكس للنقش لا بأس به اذا فعل من ماله نفسه ولا  
 يستحسن من قال الوقف لانه يضعف ويكره الحياطة وكل عمل من اعمال الدنيا في المسجد لانه ما ينبغي لذكره ولا  
 وقف له قال كنه في بيت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه والجلوس فيه ثلاثة ايام للتعز به مكره وقد خص  
 في ذكره في غير المسجد غير المساجد ولو جلس للعلم او الدنا سخ كسب في المسجد لا بأس به ان كانت حسنة وبكره بالاجر  
 عند الضرورة بان لا يجد مكانا اخر وكانوا يكبرهون غلق باب المسجد ولا بأس به في زمانه في غير اوقات الصلوة  
 لعمري اهل الزمان فانه لا يوم من عوامهم المسجد قال ولا بأس بدخول الذي المسجد الحرام ولا بعبادته وخيا  
 من المساجد عارفي انه عليه انزل وقد ثقف في المسجد وكانوا كقار وقال السبكي الارض من خمس شي  
 وتاويل الآية الزم لا يدعون مستولين او طابقين خذ كما كانت عادتهم فصل السنة تغلق الاظفار  
 ونقش الاظفار وحلق العانة والشارب وقصه احسن وهذه من سنن الخليل صلوات الله عليه وفعلها بنيتهم  
 وامر بها وقيل اول من قص الشارب واختبى وقلم الاظفار ورعى السبب برهم عم قال الطحاوي في شرح  
 الآثار قصن شارب حسن وهوان ياخذ حتى ينقص من الاظفار وهو الطرف اعلى من الشفت العليا قال  
 ولحق سنة وهو احسن من القص وهو قول اصحابنا رحمه الله قال عم اخفوا الشارب واعفوا اللحية والاحفا  
 الاستيصال واعفوا اللحية قال احمد رحمه الله عز وجل من تركها حتى نكث وتكفر والتقصير فيها سنة وهوان  
 بقص الرجل لحيته فما زاد على قبضته فقلعه لان المحبة زينة وكفرها من محال البينة وطولها الفاحش  
 خلاف الزينة والسنة الشفة في الاطوب ولا بأس بالحق ويمتنع في حلق العانة من تحت السنة واذا  
 قص الاظفار او حلق شعره ينبغي ان يدقنه قال كنه الميخيل الارض كفاتا احياء وامواتا  
 وان القاء فلا بأس به وبكره القاء في الكنيف والغسل قالوا لانه يورث المرض ونوقير الاظفار والشارب  
 مندوب اليه في الحرب ليكون أهيب في عين العدو والافا في سلاحه عند السلاح ولتختار الرجال  
 سنة ومومر الغطرة ولولا لما مكرمه فلو اجتمع اهل مصر على ترك الختان قاتلهم الامام لانه من شعائر الاسلام  
 وخاصة واختلافه وقت قبل حتى يبلغ وقيل اذا بلغ سبع سنين وقيل عشرين وقيل متى كان يطيق  
 الم الختان ختن والأفلا ولولده وهو شبيه الختان لا يقطع منه شيء حتى يكون خائرا في الحشفة ولا بأس  
 من شقها ان النبات الاظفار لانه نفعه الزينة وايضا اللام الى الحيوان فحصلت يعود اليه حاجين الختان  
 والحجامة وبط القرحة وقد فعل ذلك في زمن رسول الله ولم يكره عليهم امرأة حاملة اعترض في الولد  
 في نظرها ولا يمكن استئجاره الا بان يقطع ويخاف على الام ان كان ميتا لا بأس به بان كاحتيا لا يجوز اعادة  
 ماتت وهي حامل فاضطرر الولد بطنها فان كان اكبر الراي انه حي يشق بطنها من الجانب الايسر  
 لانه تسبب الى احياء نفس محترمة عن محمد رحمه الله جل لم يبلغ ذلك واذا نزل لرحل ومات ولم يشرك ماله  
 لا يسق بطنه وعليه قيمة لانه لا يجوز ابطال حرمته الادمي لصيانة المال وروي الجوزي في غير احبابنا رحمه الله

في نسخة  
 في نسخة

في نسخة



انما يسبق ان حق العبد مقدم على حق الله ومقدمه انظام الله في امره عالجته في اسقاطها والحق لا يتاخر ما لم  
يسبقه شيء من حقه شاه دخل قضاة قضاة قدر وتعدلت اخر اجمه ينظر اتمها اكثر قيمته الاخر في ملكه ويطن  
انما شاء ويكره تعلم المباني وغيرها من الجوارح بالبر لمجي باخذه فيعديه ولا بأس بتعليمه بالمذبح قال  
ولا بأس بدخول الجوامع والرجال والنساء اذا اتوا وغض بصم لما فيه من معنى النظم والزيينة ونوارث النساء  
ذلك من غير تكثر وعز الأعضاء في الحمام مكرهه لان عاد المشرقيين والمسلمين من الآ من عذر الجاهل او تعجب فلا بأس به  
ويكره العقود على القبول ولو رد الذي عنه ويكره الاشارة الى الهلاك عند ترك بيته لانه من عاد الجاهل  
هلهية كانوا يفعلونه تعظيما له ان اذا اشار اليه لم يبرصا به فلا بأس به ولا يحل الجهر الى الخلل اليه ولا يحل الخفة  
الى الهرة وتخل الهرة اليها ولا يحل سراج المسجد اليه ولا بأس بتخلها اليه ولا بأس بتخلها اليه ولا بأس بتخلها اليه  
النصارى في البيعة ويعود من البيعة الى البيت ويسعى القبول وتذكر بين المتجولين قال عم قيوافان  
الشيطان لا يقبل رجل يختلف الى اهل الظلم والشر ليدفع عنه ظلمه ويشتره ان كان ههنا مشهورا في قريته  
كروا ذلك لان الناس يظنون انه من جنسهم فيكون مدله لاهل الحق وان لم يكن مشهورا فلا بأس به  
**فصل** يجوز المسابقة على الاقدام والخيول والبغال والخيول والابل والرحى والاصل فيه حديث ابراهيم  
ان النبي عم قال لا سبق الا رخصا او نضل او حافوا والمراد بالخطى الا بال و بالنصل الرمي بالخافو الغرس والبغل  
والطعان وغيره من هذه قال كانت المسابقة بين اصحاب رسول الله في الخيل والركاب والاجل ولا نه ما يحتاج  
اليه في الجهاد ولكن والغرض من مسابقة الجهاد فيعلم من تدرب اليه وكانت العصابة تارة وتارة  
لا تسبق فيجاء اخر في على فتعود فسبقها فتشقى ذلك على المسلمين فقال ادم ما رفع الله شيئا الا  
ورق الحديد سابق رسول الله عم وابو بكر وعمر رضي الله عنهم فسبق رسول الله عم ابو بكر وثلاث عمر وعمر الزبير  
لا تخضر الملايكة شيئا من الملاهي سوى النصال والرهان اذ الرمي والمسابقة قال فان شرطه فيجعل من  
احد الجانبين او من ثالث لا سبقها فهو جازي وذلك مثل ان يقول احداهما لصاحبه ان سبقتني اعطيتك كذا  
وان سبقتك لا اخذ منك شيئا او يقول الامير لجماعة قريش ان مسبق منكم فله كذا وان سبق لا شيء عليه  
او يقول الجماعة للزمان من اصحاب الهدى كذا وانما جازي هذه من الوجهين لان شرطه على تعليم التلحم و  
الجهاد ولقد روى المؤمنون عند شروطهم وفي الغياض لا يجوز لتعليق المال بالخطر قال فان شرط من  
الجانبين فهو قمار وان شرط من الاخرين يكون بينهما محلل بغير من كفي لغرضهما بنوعهم سبقه لهما ان سبقها  
اخذ منها وان سبقها لم يخطرها وفيما بينهما ايتها سبق اخذ من صاحبه وانما جازي ذلك لان المحلل خرج من  
ان قمارا فيجوز كذا ذكرنا وقيل في المحلل ان يكون ان سبقها اعطيتك وان سبقها لم يخطرها وان سبقها لم يخطرها  
ايضا لما ذكرنا ولو لم يكن قمارا محلا من الجاهل لانه لا فائدة في ادخاله بينهما فلا يخرج من ان يكون  
قمارا قالوا وهذا التفصيل اذا اختلفت قيمته في مسألة وازد الرجوع الى شئ وجعلنا كذا جعلنا

لانه ما جازي الا فراسا لم يبرح الى الجهاد يجوز هذا الحديث على الجهد في طلب العلم لان الدين يقوم  
بالعلم كما يقوم بالجهاد والمسابقة بالخيل الرياضة عالم تبعها مندوب اليه وكذلك على الاقدام والرحى  
قال عم ان اسما يدخل بالمسابقة الواحدة لثلاثة ثلاثة صابغة ومثله والراي يبرواه عقبة بن عامر الهذلي  
وتحسب الدابة وكضربها بالجهاد وغيره من عرض صحيح لا بأس به وللتلمي مكرهه وكضرب الدابة يتكفى  
للجور على المشتري مكرهه لانه يفسد المشتري وفي الحديث تصرب الدابة على النصارى ولا تصرب على العتار  
لان العتار يكون من سوا مسكنا الركب الحمام والسقار من سوا مخلق الدابة فتورد على كذا وكذا  
للخطاب رضى الله عنه الى سبعة ابي وقاص لا يحضر سقا ولا يجزى فرسا ومعناه ان صهيل الفرس يلهو العوق  
والخصى يمنع من الاضرار من لدن سوا الله عم الى يومنا هذا **فصل** في الكسب قال محمد بن سماعة  
سمعت محمد بن الحسن يقول طلب الكسب فريضة كان طلب العلم فريضة وهذا صحيح عارضا ابن مسعود  
عن النبي انه قال اطلب الكسب فريضة على كل مسلم وقال عم طلب الكسب بعد الصلوة المكتوبة اى الفريضة بعد  
الفريضة ولا يتوسل الى اقامة الفريضة الاية فكان فرضا لا لا يتكفى من اداء العبادات الا بقوة يده  
وقوت يده بالقوت عارضا حلقه قالوا وما جعلنا له جسدا الا يكون الطعام وتحصيل القوة بالكسب لا يحتاج  
في الطهارة الى اله الاستغفار والاشنة ويحتاج في الصلوة الى ما يشترط في ذلك اذ اتم حصره بالاكساب  
والرسول عليه السلام كان يكتسب قدام عم ذريح الحنظلة وسقاها وحصدته وداسها وطحنها وعجنها و  
خبزها واكلها ونوح عم كان تجارا وابراهيم عم كان بزازا وداود عم كان يصنع الذروع وسقياها عم  
يصنع المكان من الخوص وتكر ياء عم كان نجارا ونسبا عم رعى الغنم وكانوا ياكلون من كسبه وكان الصديق  
يزان وعمر رضي الله عنهما في الادب وعثمان رضي الله عنهما كان تاجر الخيل الطعام فيسبغهم ويعلمهم كان يكتسب فقد  
صح ان كان يواجر نفسه ولا يلتفت الى الجماعة انكره واذا ذكر وقعدوا في المساجد اعينهم طامحة وايدهم  
مادة الى ما في ايدي الناس يسعون انفسهم المتوكله وليسوا كذلك يمشكون بقوله تعالى في السماء رزقكم  
وما تعدون وهم بعناهم وتادبهم جاهلون فان المراد به المطر الذي هو سبب انبات الرزق ولو كان الرزق  
يقدر على من السماء ولما امرنا بالاكساب والسعي في الاسباب قالوا فامشوا في منابها وكثروا رزقهم  
وقال الله انفقوا من طيبات ما كسبتم وفي الحديث ان الله تك يقول يا عبدى حرك يدك انزل عليك الرزق  
وقال الله وهزى اليك بذرا الخطة تساقط عليك رطبا جنيا وكان الله قادرا ان يبرقها من غيرهم  
منها لكن امرنا بالعلم العبادان لا يركوا الكسب الكسب فان الله هو الرزاق ونظير هذا خلق الانسان  
فان الله قادر على خلقه لا من سبب ولا من سبب كاد عم وحلق من سبب في سببها وقد خلق نبي محمد  
فطلب العبد الولد بالتمكاح لا ينفق كون الخالق بقوله الله فكلد طلب الرزق باسبابه لا ينفق كون الرزق  
هو الله تعالى والدليل على ذلك كثير والاحاديث الواردة فيه متوافرة وكتبتا هذا ايضا في غير المتعارف بها وفيه بلاغ



ومتنع طلب العلم فيه فانه قد علم في حق العلم في كل حال وسلم وهو اقسام فرمى او مقدار ما يحتاج اليه لا فائدة  
 القريب وعرفه لطلب العلم في كل حال وسلم وهو اقسام فرمى او مقدار ما يحتاج اليه لا فائدة  
 اليه كالفقيه في علم الاحكام الزكوة والحبس ليعلمها من وجوبها عليه وكذلك علم القضاء والسنن كالادان والاقامة والنجاة  
 وسنة الخلق نكحها وما يحاج وهو ان ياتى بما ذكره للزينة والكمال ومكره وهو التعليم لبيها به العلماء وبا  
 ريه به السفهاء قاله من تعلم علمها لبيها به العلماء وعار به السفهاء والنجاة بالعلم من نار يوم القيامة  
 وكذلك كونه ابراهيم قد علم الكلام والمنطق فيدور في قدر الحاجة والتعليم بقدر ما يحتاج اليه لا فائدة الفرض  
 ايضا قاله من سئل عن علمه عند احتياج الناس فكيف يلزم يوم القيمة بلهم من نار جهنم قالوا اجبه على الخولي  
 ان يعلم عليه من القرآن والعلم بقدر ما يحتاج اليه لا فائدة الفرائض والتعليم على العلماء ان يعلمهم ان يعلمهم  
 التعليم ويحفظه ولا يضيعه لانه لا يمتنع من اقامة الفرائض الا بالحفظ ولا يلزم على الفقهاء ان يحجبوا عن كل ما ليس في ذلك  
 هناك من يحجب عن غيره فان لم يكن يلزم الجواز لان الغنى والتعليم فرض كفاية قاله اخذ من اسباب الكسب الجهاد  
 لان فيه الجمع بين حصول الكسب واعمال الدين وقدر عدا الله تعالى في التجارات لان النبي لم يحث عليها فقالوا للتاجر  
 الصدوق مع الكرام البراءة وقال الله تعالى لا تجوز الصدقة في الزراعة واول من فعله ادم ثم الزارع  
 يتاجر به وقال الطبيب الرزق في حياها الاربع في الصناعة لانه من حرص على الحرفة احسن من الفقر ومنهم  
 من فضل الزراعة على التجارة لانها علم نافع قاله من زرع او حرس شجرة فنتول منها انسان او دابة  
 او طير الاكلت من ثمرها او فروع من الكسب بقدر الكفاية لنفسه وعياله وقضا ديونه بل يملك  
 انه لا يتوسل الى اقامة الفرائض ولو قضا الدين ونفقة من يحجب عنه نفقته فان ترك الاكساب بعد ذلك  
 وسعد قاله من اصبح امثا في سب معافاة جسده وعند قوت يومه فكانت له الدنيا بخلافه  
 وان الكسب ما يدره لنفسه وعياله فهو في سعة فقد صح ان النبي لم اذخر قوت عياله سنة ومسته  
 وهو الزيادة على ذلك ليراسي به فقيرا او يجازي به قريبا فانه افضل من التخلي للعل العباد لان منفعة النفل  
 تخصه ومنفعة الكسب لغيره واخبر قاله من خسر الناس من نفع الناس وقاله من نهب العبادات  
 ففان الصدقة انا افضل منها وقاله من عيال الله في الارض واخبر اليه انفسه لعياله وراح وهو الزيادة للتحمل  
 والتعليم قاله من نفع المال الصالح للرجل الصالح وقاله من طلب الدنيا حللا مستعقفا لطلب الله وحبه  
 كالدق ليدبر ومكره وهو الخلق والتكاثر والبطر والاشرف وان كان محل فقد قاله من طلب  
 الدنيا متاخرا مكا راقى الله تعالى وهو عليه غضبان ثم اعلم ان الله خلق بن آدم خلقا لا يقوم له الا الاكل  
 والشرب واللباس وكل منها ينقسم الى حاج ومحظور وغيره واذا ابتغى بغير الله تعالى الاكل فعلى  
 مراتب فرض وهو ما يدره به الله لان لا بد له من الاقواء لانه لا يقاها لها يدونه يتمكن من اداء العبادات على  
 ما تيسر ويجوز على ذلك قاله من ان الله تعالى ليخرج في كل شيء حجة لاقامة برفعهما الخبز الى فيه فان ترك الاكل  
 والبشر حجة هكذا فقد علم لان فيه العا النفس الى التهلكة وانده منهي عنه في حكم التنزيل قاله وما جاور عليه

وهو ما زاد عليه ليمتكن من الصلوة قايما ويسهل عليه الصوم قاله من المؤمنين القوي احب الى الله  
 من المؤمنين الضعيف ولان الاستعلاء بما يتفوق به على الطاعة وسئل ابو عبد الله عن فضل احوال فقال الصلوة  
 واكل الخبز اشبه الى احوالنا قاله وما يحاج وهو ما زاد على ذلك الشبع ليزداد قوة البدن ولا اجر فيه ولا كرامة  
 عليه حسنا يسمن ان كان من حل فقد روي انه لم يطق في قديمه ثم روي طب فقال من اتم له الحسنة  
 في هذا قد عجز عنه ورخصه وقاله من سب فقال من ابي والله والذي نفسي بيده لانتحسبوا  
 يوم القيمة في الماء البارد والماء الحار الاخر قد تستبرها عورتك وكسرت خبز ترد بها جوعتك وشربة  
 ماء تطفي بها عطشك وقاله من يكتفي ابن ادم لثقات يعجز ضلوه ولا يلام على كفا في اكله حرام وهو  
 الاكل فوق الشبع لانه اطاعة لله واصبر النفس لانه تذيب واسلف وقاله من ما ملأ ابن ادم وعاش  
 من البطن فانه كان لا يذوق ثلث للطعام وثلث للشرب وثلث للنفس وتجتهد في مجلس سواد  
 فغضب عليه وقاله من عتاشت كل ما عتلت ان طول الناس عتلا تا يوم القيمة اكثرهم شيعا في الدنيا  
 وقيل لعمر بن الخطاب لا تتخذ جوارشا فقال وما يكون الجوارشا قالوا هاهنا صر ما يرضى الطعام قاله سبحان  
 الله او ياكل المسلم فوق الشبع قاله الا اذا قصد به التقوى على صوم الغدا لا فيه قايده او ليلا  
 ليحصى الصيف لانه اذا مسك والصيف لم يشبع ربما استسقى فلا ياكل حيا ويحيا فلا يأسر بكمه فوق الشبع  
 لئلا يكون من اساقطه وهو من صوم عقله وشرا ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى يضره  
 اداء العبادات قاله من ان نفسه مطيعة فارغبها وليس من الرفق ان يجيعها ويذبحها ولان ترك  
 العبادات لا يجوز فكذلك ما يفيض اليه مما يتوجع النفس على وجه لا يعجز عن اداء العبادات فهو مباح  
 وفيه راحة النفس ويهبط الطعام من شرب في الاكل فانه اهلك النفس وكذا الشاب الذي  
 يخاف الشبق لا يأس بان تمتنع عن الاكل لكسر شهوته بالحرص على وجه لا يعجز عن اداء العبادات  
 على ما قاله عليه فانه لو جاء قال ومن امتنع من اكل الميتة حاله المحضه او مرفوع الاثم فلا يجوز  
 لانه اتلف نفسه لما يتاخر لا يبقا الا بالاكل والميتة حاله المحضه او مرفوع الاثم فلا يجوز  
 الامتناع عنه اذا تعين لاجبا النفس وروى ذلك من مرفوعا وجماعة من العلماء والتابعين واذا  
 كان بائنا بترك اكل الميتة فاطمأن بترك اكل الذبحة ونجسها من الحلال لا تحته ممن جوعا قاله من امتنع  
 من التداوي حجة مات لم ياتر لانه لا يقين بان هذا الدواء لشعبه ولعله يصح من غير علاج قاله ولا  
 يأس بالتفكير بالموالاة (لقوله) كلوا من طبيبات ما رزقناكم وفيه نزل قوله تعالى لا تخفوا  
 طبيبات ما احل الله لكم قالوا وتركه افضل لئلا يسقط درجة ويدخل تحت قوله تعالى اذ هيتم طبيباتكم في  
 حين نزل الدنيا قالوا واتخاذ الموان الاطعمة والبايات ووضع الخبز على المائدة اكثر من الحاجة  
 بسوق ولان النبي لم يمشط الساعه وعرضه لانه عم نهي عن ذلك الا ان يكون من قصده



ان يدعوا الاضياف فقاموا بعد قدامه حتى ياتوا على اخره لان فيه قابلية ومن الاسراف ان ياكل وسط الخبز ويبيع  
حواشيه او ياكل ما تنفع منه ويترك الباقي لان فيه نوع خسر لان يكون غيره يسوله فلا يترك  
اذا احتار رغباء وشرع في رغبه قال ووضع الملعقة على الخبز ومسح الاصبع والسكين ياتي مكروه  
وكن يترك الملعقة على الخبز لان غيره يستفد ذلك وفيه اهانة بالخبز وقد امرنا بالكرامة قالوا كرم الخبز  
فانه من بركة السموات والارض وقالهم ما يستحق قوم بالخبر الابتذالهم الله تعالى بالجوع ومن اكرام  
الخبز ان لا ينتظر الا ان ياتي من الاسراف اذا سقطت من يده لقمة ان يتركها قالهم القمها اذا  
يكلها قالوا ومن الطعام يستعمل في اوله والحمد لله في اخره فان شئ البسلة في اوله فليقل اذا ذكر  
بسم الله على اوله واخره بجميع ذكر ورد الاشهر وهو شكر المؤمن اذا رزق قالهم ان الله يرزق من  
عبده المؤمن اذا قدم اليه الطعام ان يسمي الله في اوله ويحمد الله في اخره قال وغسل اليدين قبل وجعه  
قالهم الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر ويغسل يديه في اللبم والمراد بالوضوء غسل اليدين والادب ان يديه  
بالشباب قبله وبالشيوخ بعقه ولا يمسح يده قبل الطعام بالماء البارد ليكن اثر الغسل باقيا وقت الاكل  
ويسحبها بعده ليزول اثر الطعام بالكلية قالوا يجب اتخاذ الاوعية لنقل الماء الى البيوت كحاجة  
الوضوء والمشراب للنساء لئلا يمتحن عورتهم وقد نهى عن الخروج قالهم وقد يكون فيلزم الزوج ذكر  
كسائر حاجاتها قالوا ونحوها من الخذف افضل اذا لا سرق فيه ولا تخيل وفي الحديث من اتخذ اوان  
يسنه خرف زارته اعلايك ويجوز اتخاذ اوان من نحاس وصنابير وشبه اوادله ولا يجوز من الذهب  
والفضة لما من قال وينفق على نفسه وعياله بلا سرف ولا تقتير ولا يتكلى لم يحصل جميع شهره  
ولا يمتنعهم جميعا ويتوسط قالهم والذين اذا انفقوا لم يسرفوا في قوله فقاموا ولا يستقدم الشئ قالهم  
اجوع يومين واشبع يومين قالوا اصل انه يحرم على المسلم الا يفسد ما اكتسبه والسرف والمخيلة فيقال  
الله ولا تسبق العباد الا الارض قالوا والله يحب العباد وقالوا لا تسرفوا في العباد المسرفين وقالوا لا تبذر  
تبذيرا ان البيوت كانوا اخوان الشياطين قالوا ومن اشترى جوعه عجز عظم الغنم ففرض على  
كل من علم به ان يطعمه او يدع عليه من يطعمه صوتا له عز الهلاك فان امتنعوا من ذلك حتى مات اشترى  
في الاخر قالهم ما كان يات من بركات شيعان وجران في الحب طاول وقالهم ما جاء رجل من بني عاصم بن اقوم  
اغنياء فقد برئت منهم ذمة الله وذمة رسوله واذا اطعموا احد سقط عن الباقين ولما اذا راى  
لقبط اشرف على الهلاك او لم يترك في البيت في البئر وصار هذا كالحاجة والغرف قال فان قدر  
على الكسب لم يزد ان يكتب ما يات وان عجز بحقه لزمه السؤال فانه نوع الكسب لكن لا يخل الخدم  
الحج قالهم السؤال اخر كسب العبد فان ترك السؤال حتى مات اثم لانه الذي يتنفسه الى الهلاك فان السؤال  
اخر كسب العبد يوصله الى ما تقوم به نفسه في هذه الحالة كالكسب ولاد في السؤال في هذه الحالة فقد اخبر

اجوع يوما واشبع يوما

عن موسى وصاحبه عليهما سلام انهما اتيا اهل قرية استطاعا اهلها وقالوا لرجل من اصحابه هل عندك ناكه  
قال ومن كان له قوت يوم لا يجلل الاستؤال لقوله لرجل من مسالى الناس وهو غني عايل اجاب يوم القيمة  
ومستلته خذ وشرا وخمشا وكروج في وجهه ولان اذل نفسه من غير ضرورة وان حرام قالهم لا تحل  
للمسلم ان يذل نفسه قال ويكره اعطاء سوال المساجد فقد جاء في الاشهاد يوم القيامة ليقم بغض  
الله فيقوم سوال المساجد وان كان لا يتخطى الناس ولا يعيش بين يدي المصلين لا يكره وهو المختار وقد  
روى انه كانوا يسألون في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى روي ان عليا رضي الله عنه في الصلوة  
فمدح الله بقوله ويوتوا الزكوة وهم راكعون وان كان يربح يديه المصلين ويتخطى رقاب الناس  
يكره لانه اعان على اذى الناس حتى قيل ان هذا فليس بكبير سيئ فليس قالوا لا يجوز قبول هديه  
امر والجور لان الغالب في المهر المهر قالوا الا اذا علم ان اكثر ماله حلال بان كان صاحب خبازة او ربح  
فلا بأس به لان اموال الناس لا تخلو عن قليل احرام فالمعبر الغالب وكذلك كل طعامهم ووليمة العرس منه  
قد عتد وفيها مشربة عظيمة قالهم اوله ولو بشاة وهي اذا بنى الرجل بامراته ان يبعوا الخبز والاقرباء  
والاصدقاء ويذبح لهم ويصنع لهم طعاما وينبغي للرجل ان يجيب فان لم يفعل اثم لقوله  
من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله فان كان صايبا اجاب ودمي وان لم يكن صايبا اكل ودمي وان لم ياكل اثم  
وجفي لانه اشترى بالاصطيفي وقالهم لو دعيت الى كراع واجبت قالوا لا يرفع منها شيئا ولا يعطى  
سائلا الا باذن صاحبه لانه انما اذن له في الاكل دون الرفع والعطاف قال ومن دعي الى وليمة عليها  
لم يأتها علم به لا يجيب لانه لم يزل محقق الاجابة وان لم يعلم حتى حضر ان كان يقدر على منهج فعل الا  
لانه نرى منكر وان لم يقدر فان كان له على المائدة لا يقعد لان استماع اللهو حرام والاجابة سنة والامتناع  
عن الطعام او في من الاثبات بالسنة وان لم يكن على المائدة فلا بأس بالوقوف فان كان مقتدر به لا يقعد  
لان فيه شين الذين وفتح باب المعصية على المسلمين وصار يجرى حرمه انما ابتليت بهذا مرة فصر  
كان قبل ان يصير مقتدر به وان لم يكن مقتدر به فلا بأس بالوقوف وصار كشييع البشار اذا كان معها  
يساح لا يترك التشيع والصلوة عليه ما عندنا من السباحة كذا في اصل الكسوة منها قرض وهو  
ما يستقر العونة ويدفع القرض والمير قالوا لا يخذوا منكم عند كل سجدة ما يستقر عورتكم عند الصلوة  
ولانه لا يقدر على اداء الصلوة الا يستقر العونة وخلق لا يحتمل الحر والبرد فيحتاج الى دفع ذلك  
بالكسوة فصار نظير الطعام والمشراب فكان فرضا وينبغي ان يكون من الغطاء والكتان هو المأثور  
وهو بعد من الخيل لا وينبغي ان يكون بين الخفيس والذئب لا يكتفر في الذئب وياخذ الخيل في النفس  
وعن النبي صلى الله عليه وسلم ان يلبس من الثيابين وهو ما كان في نهاية النفاضة وما كان في نهاية النفاضة وخير الامور  
سلطها وينبغي ان يلبس الغنم في عامة الاوقات ولا يلبس الجديد قالهم البذر في الارض من الامان ومسح  
وهو ستر العورة واخذ الاذن

كل استعمل



قال ومن ان الله سبحانه يري ان شرا نعمة على عبده ومباح وهو الشرب ليجل الشربين والاعمال  
ويجمل الناس فقد روي انه لم يكن له حبة فبكى بلسها يوم عيد واهدى له المقوقس قباء مكفوا  
بالحرير كان يلبس الجميع والعباد ولما اوقفوا ان في تكلف ذلك في جميع الاوقات صلف ومشقة وربما  
يغيب عن المحتاجين فانظر عند اوله ومكره وهو اللبس للتكبر والخيلاء لما يتناولون له عدم الخدود  
معد كبر كل البس والشرب من غير تحيلت ويستحب البس من الشباب لقوله عم خير ثيابكم البيض  
وقال عن ان يعجب الشباب البيض وان خلق الجنة بيضا وبكره الاجر والمعصية لانه عم في المعصية  
ولا يظاهر بين جنسين او اكثر في الشتاء اذا وقع الاكثاف بدون ذلك لانه يغطي المحتاجين وفيه تحيروا  
عمره لا يلبس الا القشن واختيار القشن اولي في الشتاء فانه ادفع للبرد والذين في الصيف فانه  
انشق للحرق وان لیس الذين في الوقتين لا بأس به قالوا قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده  
والستر ارجاء طرف العمامة بين تغيبه فغله عم بقل قد شرب وقيل في وسط الظهر وقيل في  
موضع الخنجر واذا اراد ان يجرد لهما نقضها كما لهما ولا يلعبها على الارض دفعة واحدة هكذا نقل  
من فعله عم **فصل** الكلام منه ما يوجب اجرا كالشج والتمجيد وقرأة القرآن والاحاديث  
النبوية وعلم الفقه قالوا والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اعد الله لهم مغفرة واجرا عظيما  
والايات والاحاديث كثير في ذكره وقد يات في ثوبه اذا فعله في مجلس الخسق وهو بجلد لا فيه من  
الاستهزاء والتخالف لموجبه وان شج فيه للاعجاب والانتكار وليستغلوا عما هم فيه من الفسق  
في حق وكذا من شج في السجود بنية ان الناس غافلون مسهلون يا مورا الدنيا وهو مشغول بالشج  
فهو افضل من تسبج وجهه في السوق قاله في ذكره في الغافلين كالجاهدين في سبيل الله  
قاروكه فعل للتاجر عند فتح متاعه وكذا الغفاني عند فتح الغفاني بقوله لا اله الا الله عم على محذ فان يات  
بذلك لانه ما ذكره غنا خلاف الغفاني او العالم اذا كثر عند المبالغة في مجلس العلم لا يقصد به التعظيم  
والالتعظيم واظهار شغف الدين قال وبكره الترجيع وقرأة القرآن والاستماع اليه لانه تشبيه بفعل  
الخشوع حال فسقهم وهو التقوى ولم يكن هذا في الابتداء ولذا ذكره في الاذان وقيل لا بأس به لقوله عم زينة  
المغفلان باصواتكم وعن النبي وانه كره دفع الصورة عند قرأة القرآن والمجانة والزحف والتدليس  
او الوقوف فالحكمة عند الاستماع الخفاء المحرم الذي يستمونه وجدوا كرهه ابو جره قرأة القرآن عند القبور  
لانه يبعث عند ذلك ذكر شجرة النبي عم ولم يكرهه محمد رحمه الله عليه لانه يبعث من النفع للبيت لورود الابرار  
بقراءة آية الكرسي وسورة الاخلاص والفاخرة وغير ذلك عند القبور وهذا ذهب اهل السنة والجماعة ان  
للانسان ان يجعل ثوبه على غير وجهه ويصل لحدث الخشعية وقد مر في الحج وما روي انه عم في كبره  
املى بين احدهما عن نفسه والاخر عن امته ان جعل ثوبه غير امته وروى ان رجلا قال يا رسول الله

ان اتي اقبلت نفسها فعمل لها اجران تصدقت عنها قال نعم ولكن رفعت امرأة صبرها وقالت يا رسول الله  
هذا حج فقال نعم وكذا اجره ولا تافيه كثير ومنع بعضهم من ذكره وقال لا يصل من مسكا بقوله كذا وان ليس  
للانسان الا ما سعى وبقوله عم اخامات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث الحديث والحوار عن الامة مزوجه  
احدا انها سبقت على قوله لم ينبأ بما في صحف موسى وابراهيم الذي وثق فيكون اخبارا عما كان  
في شريعتهما فلا يلزمنا كيف وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عكره مد في نفس ما كان هذا  
القوم ابراهيم وموسى اما هذه الامة لهم ما سعى وسعى لهم الثاني انها منسوخة بقوله كذا  
الحقنا بهم في طيهم ادخل الذين في الجنة بصلاح الاية قاله ابن عباس رضي عنهما الثالث قال الربيع بن انس  
المراد بالانسان هذا الكافر اما المؤمن له ما سعى وسعى له الرابع ان يجعل الام بغير علم وان جاز قال  
فمن صرع للمدين واللفم فيصير كانه قال وان ليس للانسان الا ما سعى فيعمل عليه توفيقا بين الامة  
والاحاديث ولانه منع صحاح الاخلاق فيمنه لا يدخل خصيصا لما مر انه سعى في جعل ثوبه عمل  
وقوله ومنها بسبب قربته ومنها يصدق سعى في خلتها ومنها ما سعى في من عمل الخير والصلاح وامور  
الدين التي يحبها الناس بسببها فيدعون له ويجعلون له ثواب اعمالهم وكل من سبب سعيه فقد  
قلنا عرج الامة فلا يكون حجة علينا واما الحديث لا يثبته على ان الناس عن اخرتهم قد استحسنوا  
ذكره فيكون حسبا بالحديث قال ومنه ما لا اجور فيه ولا ور كقولك فيم وافعدوا كلت وشرب ونحوه  
لانه ليس بحجادة ولا محصية في قول لا يكتفون الا بالاجور عليه ولا عقاب وعن محمد رحمه الله ما روي عليه فقد روي  
عن هشام عن عكره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا يكتفون الا ما كان فيه اجرا او وزر وقيل كثير لقوله  
ونكتب ما قد نزلوا اثارهم الامة في سعي ما لا اجور فيه وسبب ما فيه جزاء في قول سعي في كل اثنين ونس  
وفيها تفرض الاعمال والاكثرون على انها سعي يوم القيمة ومنها ما يوجب الاجر كالكذب والخفية  
والغيبية والشتم لان كل ذلك محصية حرام بالنقل والعقل في الكذب من كذب في القتال في الخدعة  
وفي الطبع بين اثنين وفي رضاه الاهل ودفع الظالم عن الظلم لقوله عم لا يصلح الكذب الا في ثلاث في الصلابة  
وفي القتال وفي رضاه الرجل اهله ودفع الظالم عن الظلم من باب الصلح وبكره الذي يرضى بالكذب الحاجه كقول  
لرجل كل فيقول اكلت بعثا فلا بأس به لانه صادق في قصده وقيل بكونه لانه كذب في الظاهر قال ولا غيبة  
لظالم يورى الناس لقوله وعنده قاله ام ذكره والغافل بما فيه كذب حذر الناس ولا اشرفه سعيه في الي  
السلطان ليزجره لانه من باب النهي عن المنكر في منع الظلم قال ولا غيبة الا لاهل البيت فلو اغتاب اهل  
قربة فليس بغيبة لان المراد بحول وصار كالغفاني وكره محمد رحمه الله عليه لانه يورى تكم  
وفيد سنة ولا بأس بستر حيطان البيت للرد ونحوه لدفع البرد لان فيه منفعة وبكره للزينة وقد  
مر قال واذا دس الغم ايضا واجب ان تمنع عنظر حسن وجوار جميله فلا بأس به فان النبي عم تشر بما روي

فمنه صلاح



ام ابراهيم مع ما كان عنه من الخراب وعلى رضى استولى من الخفية مع ما كان عند من الخراب  
 فيه قوله قال من حرم زينة الله التي اخرج لعباده الآية ومن قنع بادي الكفاية وصفي الباقي الى ما ينفعه  
 في الاخرة فهو ولي لان ما عند الله خير والبقى واعلم ان الاقتصاد على ما يكفيك من غير ما زاد عليه من التفرغ  
 وبيل للذات رخصته وقد قال الله تعالى ان الله يحب المجتهد ان يوق رخصته كما يحب ان يوق علاه وقال ما يحب يوم  
 القيمة حتى يسأل العزيم بعث الخفية السهلة المستحقة ولم ابعث بالرهبانة الصعبة وفي الحديث لا بد  
 لا تقول قد ما بعد يوم القيمة حتى يسأل عن اربعة عشر عمره فيما افناه وعن شبابه فيما ابلاه وعن ماله  
 في اكتسبه وفيما اصرقه والذي يحب على المسلم ان يتسك خصالها منها التحرز عن ارتكاب الفواحش ما ظهر  
 منها وما بطن ومنها الحفاظ على اداء الفرائض اوقاها بواجباتها تامتها اسمها ومنها التحرز عن السحت  
 والكتساب المالك عن غير حله ومنها الخبز ظلم كل مسلم او معاهد وما عدا ذلك فقد روى الله تعالى  
 الامر فيه فلا تشق علينا ولا احد من المسلمين وفي الحديث النبي دم وعظ الناس يوما وذكر القيا متفرق  
 له الناس وبكوا فاجتمع عشرة من الصحابة في بيت عثمان بن مظعون وهم ابو بكر وعمر وعثمان وابن مسعود  
 وابن عباس وعبد الله بن عمر والحارث بن ابي ذر وسالم بن مولى ابي حذيفة والمقداد وسلمان الفارسي ومعه قديين  
 مقترن رضى اسخروا واتفقوا على ان ينزهوا ويحبوا من اكلهم ويكسوا المسوخ ويعصوا الله  
 ويقوموا الليل ولا يناموا على الفراش ولا ياكل اللحم والودك ولا يقربوا النساء والطيب ويسموا في الارض  
 فبلغ ذلك رسول الله فقال لهم اهل الم ائبوا انكم اتفقتم على كذا وكذا قالوا بلى وما راجنا الا الخير فقال لهم  
 اني اتم بذكره قالوا لا انفسكم على كذا فاصوموا وفطروا وقوموا وناموا فاني اقوم ونام  
 واصوم وافطر واكل اللحم والدم واتي النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني ثم خطب فقال مال افولم  
 حرموا النساء والطعام والطيب والنوم وشبهوا الدنيا اما اني لست امركم ان تكونوا قسيسين  
 ورهبانا فانه ليس في ديني ترك اللحم والنساء ولا اتخاذ الصوماء فان سلك احدكم هذه  
 رهبانية لم يهاد اعبدوا الله ولا يشركوا به شيئا وحجوا او عتقوا فاقبوا الصلوة واتوا الزكوة  
 وصوموا رمضان واستقيموا يستقيم لكم فانما هكذا من كان قلمك بالشد يد شد دقا  
 على انفسهم فشدد الله عليهم وتروى قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا خسر منكم الا الذين اخط الله  
 الى قوله تعالى واتقوا الله الذي انتم به مومنون **كتاب الصيد**  
 وهو مصدر صاد يصيد وينطلق على المفعول يقال صيد الامير وصيد كثير ويصاد به الصيدود  
 ويشد صيدا للملك ان كان له وشايب ومثله الخلق والعلم ينطلق على الخلق والمعلوم فلا يقال  
 هذا خلق الله ان خلقه ولهذا قلنا اذا قال وعلم الله لا يكون ميبا لان المراد معلوم قال وهو  
 جازي الجوارح المحال له والشهارة المحددة بما يحل اكله ولا يحل اكله لجلده وشعره اما الجوارح فكلها

والعلوم

واذا اكل منه فاصطادوا وقوله اجل لكم صيد البحر الآية وقوله اكلت لكم الطيبات وما علمتم  
 من الجوارح مكذبين وقوله ام الصيد ان اخذه وقوله ام لعدو بن حاتم اذا رسلت كليل المعلى وكنت  
 اسم الله تعالى عليه فكل واذا صيدت سمك وكنت اسم الله عليه فكل قالوا والجوارح ذوات من السباع وذوات  
 من الطير هو ان يكون يكتب بسم الله او تحلبه وعتقه به لانه امره من الجوارح التي تخرج وقيل الكوا سب  
 ومكذبين اي مسطوح واسم الحلب لغته ينطق على كل سمح من الاسد فيجوز الاصطيد به بكل ذوات من السباع  
 لعموم الآية الا ما كان نجس العين كالخنزير لانه لا يحل الانتفاع به ولا يجوز الاصطيد به بالاسد والذين  
 قائلوا الاستعمال وكذلك الذب حتى لو تعالوا جاز وعزاي حنيفة رحمه الله بن حزم اذا علم فتعلم جاز ولا بد  
 فيه من الجرح وكون الرسل والراعي مسلما او كتابيا وذكر اسم الله تعالى عند الارسل والرامي وان يكون الصيد  
 مستنفا ولا يتوارى عن بصره ولا يقعد عن طلبه اما الجرح ليقطع اسم الجرح ولانه لا بد من ارفقه  
 الدم كالذكاة الاختيارية فلو قتله صدما او جثما واختصم به يوكل لعدم الجرح واما صفة الرسل فلانه  
 كالذبح ولا يجوز دبح غيره او اما ذكر اسم الله تعالى فلقوله ولا من الجرح فاجعل ذكاة هزوة العجز عن  
 الزكاة الاختيارية والعجز انما يكون في الممنوع من طيبا من يوطأ وهو يظن ان الصيد قاصب طيبا اخر  
 يوكل لان الربط لم يبق صيدا ولو لم يبق صيدا فاصاب صيدا اخر اكل لا ذكاة صيدا وقوله لا ينوي يري عريضا  
 ولا يقعد عن طلبه فانه لم يكره اكل الصيد اذا غاب عن الرامي وقال لعل هوام الارض قتله ولان احتمال  
 الموت بسبب اخر موجود فلا يحل والموهب كالمحقق لما مر الا انه سقط اعتباره اذا لم يقعد عن طلبه  
 لانه لا يمكن الاحتراز عنه وفي الحديث كل ما اصبحت ودع ما اصبحت اصبحت الصيد اذا رمية فقتلته  
 وانت تراه وقد صي الصيد بصمى اذا مات وانت تراه ورميت الصيد فاصبته اذا غاب عنك كرمات  
 هكذا فسره صاحب الصحاح قال وتعليم ذي الناب كالكل ونحوه تزا الاكل وذي الناب  
 كالباري والصفر ونحوهما الاتباع اذا رسل والاجابة بالاذني وروى عن ابن عباس رضي عنهما  
 ولان التعليم بترك المعادة الاصلية وعادة ذي الناب الاكل فاذ اجاب اذا دعي فقد ترك عاداته فصا وعلم  
 فصا معلما وعادة ذي الناب الافراس والاكل فاذ اتركه الاكل فقد ترك عاداته فصا وعلم  
 ولان التعليم بترك الاكل انما يكون بالضرر حاله الاكل وجبة الطير لا يحل الضرب اما الكلب يحل  
 فاملن تعليمه بالضرر على ذكره والفرد ونحوه يحل الضرب وعادة الافراس والغاب  
 فيشرط فيه ترك الاكل والاجابة جميعا قال ويرجع في معرفة التعليم الى اهله الخبز بذلك  
 ولان المقادير لا تعرف اجتهادا بل سمعا ولا سمع فنعرض الى اهل الخبر به بدلالة ذكره بخلاف  
 باختلاف طبعنا وروى الحسن بن احمد رضي الله عنه قال لا تاكل من اكل ما يصيله ولا الثاني ويوكل الثالث  
 وقال ابو يوسف وعمر بن الخطاب اذا ترك الكلب ثلثا صار معلما ولا يوكل الثالث لان العلم لا يشيت



بالذك من الاحتمال ان ذكره شبيها وخوفه من الضرب فلا بد من المرات واحده ثلاثه لانه لا بد من الاعذار  
ولا يوكّل الذئب لان بعد حكمها يكون عالما وعلى رواية الحسن فيكون لان بان نية علمنا ان علم فكان  
صيدا حرة محالة فيكون قال فان اكل او ترك الاجابة بعد الحكم بتعلمه وحرم ما بقي من صيد فلو ذكر  
وقالا الا الذي اكل منه لا نأكله لا يحل صيده قبل ذكره باجتهاد فلا ينقص باجتهاد مثله ولان بالكل  
علمنا اجتهاد لان الصيد حرفة فلما تشي قلنا اكل علمنا ان لم يكن عالما فبهم جميع عاصده قبل ذلك  
لان صيد كلبه علمه وينتج الحرمة فمابقي من صيده لان ما اكل لم يبق لحاله الحكم والاجتهاد بترك مثله  
في حصول المقصود وهو الاكل كاجتهاد الغائض اذا تبين قبل القضاء وما كان في المخافاة من صيده  
فحرام بالاجماع قالوا لو نكر التسمية تاسيما محل لقوله رفع عن امره الخطا والسيئات والى  
ولو لم يسم واحد صيدا او ارسل كلبه على صيد فاخذ غيرهما اخذها او ارسله الى صيد فاخذ  
غيره حلالا لم يسمه لان المقصود به حصول الصيد والذبح يقع بالارسل وهو فعل واحد  
فيكون فيه بتسمية واحدة بخلاف من ادّعى الشاكتين بتسمية لان الثانية مذبوحة بفعل  
اخذ فلا بد من تسمية اخرى الواضحة احدهما فوق الاخر كما في ذبحها مرة واحدة اجراه  
تسمية واحدة ولان الاخذ مضاف الى الارسل في تعين المشار اليه في نوع خرج في  
تعيين تعيينه ولو ارسل الغريم فكيف حتى استمكن من صيد فوثب عليه فقتله كذا ذكره  
من عادت له يمكن من اخذ الصيد وكذلك كلب اذا تعود هذه العادة بمنزلة الغريم ولو  
علمه الصيدين عينا او يسم وتشتغل في غير ذلك الصيد وفترة سنة ثم اتبع صيدا فاخذه  
لم يوكّل لان غير مرسى وان ارسل شرط لقوله مكلبين ارسطين فان زجرا صاحب فان زجر  
حلال لان الزجر كارسال مستأنف ولو انفلت فصاح به وسمي فان زجر بصياحه حلالا فلا قال  
ولو ارسله ولم يسم بزجره وسمي وارسله مسلم فنزح فحوسي او بالعكس فالمعتبر حاله  
الارسل وكذلك الوارسل مسلم فنزح مرثدا او حره فان زجره وكذا الوارسل التسمية عامدا فزجره  
مسلم وسمي لم يوكّل لان الحكم مضاف الى الارسل الاول ويبرئ مسلم ومكلب وما جعله تقوده لارسل  
وغيره كلب في غير حاله لارسل فاذا اردت صيدا لا ينقلب فاسدا فاذا صيده فاسدا لا ينقلب  
صحيحا بالزجر ولو ارسل كلبه العلم فوجد عليه الصيد كلبه غير معلم او غير مرسى فاخذه الاول يوكّل  
ولو رد عليه ادعى او اذبه او طير او محوسي حل لان اخذ الكلد في حكمه ولا يصح اخذ هولا مثله  
اي في الذبح والكلب الجاهل يصح مشاركته لان حياض نفسه فاجتمع البيع والحرم فبهم  
كما لو مد القوس مسلم ومحوسي فاصاب صيدا فانه حرم ولو لم يرد عليه ولكنه شدد عليه واتي  
اشترى مسلحة قبل الاول اكل لان اشترى لا يشارك قال فان اكل منه الكلب لم يوكّل لان غير معلم لما بينا والقول

فان اكل منه فلا تأكل فانما امسك على نفسه ولو شرب من دم اكل لان ذكر غايته التحريم ولو اخذ  
قطعه من اكله اخذ الصيد وقوله اكل ما لاقاه اكل لانه لم يتق صيد حتى لو اكل من نفس الصيد في هذه الحالة  
بغيره فلو اتى قال فان اكل منه البان يوكّل وقد مر قال وان ادركه حتى لا يحل الا بالذكى وكذلك في الرمي  
لانه قدر على الزكاة الاختيارية فلا تجزى الا اضطرارية لاندفاع الضرورة وهذا اذا قدر على ذبحه فان ادركه  
حيثا ولم يتمكن من ذبحه اما المقدالة والضيق الوقت وفيه من الحيوان فوق حيوان المدبوح لم يوكّل غير  
واي يوق رحمه الله ان يوكّل اذا لم يقدر على الزكاة حقيقة فصارت كالتبني اذا وجد الماء ولم يقدر على  
استعماله وحسنه الظاهر انما قدر عليه وبه حقيقة لم يبق صيدا فلا يحل الا بالذكاة الاختيارية  
وهذا اذا كان حال يتوقم حيوانه اذا بقي فيه من الحيوان مثل المدبوح او بقربطه او اخرح فانيها  
بما اخذه وبه حيوانه فانه يحل لانه ميت حكمه ولهذا لو وقع هذه الحالة في الماء لا يحرم كما اذا وقع وهو  
ميت وعرضه ان لا يوكّل ايضا لانه اخذه حيا فلا يحل الا بالذكاة الاختيارية فتكون ذكاة حل بالاجماع  
قالوا الا ما ذكيت من غير فصل وعلى هذه المسئلة والصلحية والموقوفة والذي يقتضيه بطنها  
وفيها حيوان خفية او ظاهرة وهو المختار ما تلووا وعن محمد بن احمد اذا كان حال تعيش فوق ما يعيش المدبوح  
حل والاقلا اذا لا اعتبار به من الحيوان وعرض او يوق رحمه الله اذا كان حال لا يعيش مثله لا يحل لان موته  
لا يحصل بالذبح قال وان شاركه كلبه كلب لم يذكر اسم عليه او كلب محوسي وغير معلم لم يوكّل لقوله لم يوكّل من حاتم  
وان شاركه كلبه كلب اخر فلا تأكل فانما سميت على كلبه غير كلب ولا يجمع الحرم والبيع فيغلب  
الحرم احتياطا قالوا ولو سمع حشا فظن انه ذميا فرماه او ارسل عليه فانه اذا هو صيد اكل لانه لا اعتبار  
بطنه مع كون صيدا حقيقة وكذلك لو ظن حصيد فتبين كذا حل لانه صيد وقصده فيحل ولو كان يوق  
انه استثنى الحشا بلسنة حرمة حتى لا يثبت باحد من غيره من السباع يثبت الاباحة في جلد ولو لم يبق منه حش  
ادبى او حبوا اهل ما تاتوا به البيوت لم يوكّل المصايب لانه ليس بصيد قالوا اذا وقع الصيد في الماء  
او على سطح او على جبل او سنان رجع عن قودي الى الارض لم يوكّل لانه مترد به وقوله لم يوكّل وان وقعت  
رميته في الماء فلا تأكل فانك لتدري الماء فله ام سمع فقد اجتمع دليل الحل والحرمة وكذلك لو وقع  
على شجرة او قصة او حرف اخر لاحتمال موته بهذه الاشياء ولو وقع ابتداء على الارض اكل لانه لا يمكن  
الاحتراز عنه فلو اعتبرناه حرم ما انسد باب الصيد فلا يمكن الاحتراز عنه كالعدم قالوا في طير الماء وان اصاب  
الماء الجرح لم يوكّل ولا تأكل لا يمكن الاحتراز عن الاول دون الثاني قالوا ولو اكل ما قتله البندقي فحرم  
والعصا والمهرص لان ذك كذا في معنى الموقوفة فان خرق المهرص الجلد عند اكله قالوا ام  
فيه ما اصاب يحل فكل وما اصابه به صفة فلا تأكل فان خرجت الحجر ان كان تقبلا لا يوكّل لاحتمال  
قتله بخلافه وان كان حقيقا وبحد يحل لانها قتلة جرحا ولو رماه بها فان راسه او قطع فروقه

كل ما كان من ذبحه



قد يقطع النمل فروع الشجر ولعله مات قبل قطع العروق ولو كان للعصا حلق حيث يوكل لانها بمنزلة  
المحدد فالحاصل ان الموت اذا كان بالجرح سقين حل وان كان بالشكل لا يحل وكذا ان وقع الشك  
احتياطاً قال وان زناه بسيف او سكين فان ايان عضواً منه اكل الصيد لوجود الجرح وهو كانه  
ولا يوكل العضو قاله مابن من الحنفية في موضعين اكل الالة المبان منه  
ليس يحل اذ لا يتوهم بقاء حيوته قال وان قطعته اكلنا اكل السكا ان كان الاقل من جملته الراس لا يؤكل  
لجرحه اذا كان لا يقل عما يلي العنق لانه يتوهم حيوته فلا يوكل وان رماه بسيف او سكين فان جرحه بالجرح  
حل وان اصابه بقفا السكين او بغيره لا يحل لانه وقد لا يجرح ولو رماه فجرحه او رماه وحل  
وان لم يدره لا يحل لان الالة بشرط قاله مابن من النهر الدم واقر لا وادج فكل شرط التماس وقيل يحل  
لان الدم قد ينحس في الغلظ وضيق المنفذ وعل هذا اذا علق الشاة باللعاب قد جحت ولم  
يسل منها الدم وقال بعضهم ان كانت الجرحا كبين حل بدون الالة وان كانت صغيرة  
لا يدر من الالة ما قاله ومن ربي صيداً فاختنه بترماه اخر فقتله لم يوكل لان بالاختنا صارت  
وكانه اختناية وفارح بالجرح ميتة وهذا اذا كان بحال يجوز من الرمية الاولى ليكون موته  
مضافاً الى الثاني وان كان بحال لا يسلم من الاول بان قطع راسه او بقربطه وكحه حل لان وجود  
الثانية كعدمها قال ويقتضي الثاني الاول قيمته غير نقصان جراحته لانه ائلف عليه ضيلاً مملوكه  
لانه ملكه حيث اختنه فخرج عن حيز الامتاع فلا يطبق برأحا وهو معيب بالمحاجة والقيمة  
يجب عند الاكل ان قال وان لم يتخذ الاول اكله ان الصيد على حاله وهو الثاني لانه هو الذي اخذه قاله  
الصيد لمن اخذه كتاب **الذباح** وهو جمع ذبيحة والذبح المذبح وهو  
كذلك الذبح قال الله وفديناه بذبح عظيم والذبح مصدر ذبح فذبح وهو الذكاة ايضاً قال تعالى  
ما ذكيت اي ذبحتم والذكو نوعان اختليلية وهو الذبح في الخلق واللبة قاله المذكاة مابين  
اللبة والاختليلية موضع الذكوة وهي قطع عروق معلومة عما ياتيك ان شاء الله تعالى  
واختلالية وهي الجرح في اي موضع النفق وهي مشروعة حاله العجز عن الاختليلية وذلك  
مثل الصيد البعيد لئلا يذبحه فلو رماه فقتله حل كذا لان الجرح في غير المذبح اقيم مقام الذبح عند تقدير  
الذبح الحاجة والبق والبعير ولو ذبح في الصحراء والمصر بمنزلة الصيد وكذلك الشاة في الصحراء ولو  
ذبح في الصحراء لا يحل بالهقر لانه يمكث اخذها بالبقر والبعير فربما عضته البعير ونظير البقر  
فتحقق الحي فيها والمتمم في بئر لا تقدر على ذكاته في العروق كالصيد اذ لم يتوهم موته بالذبح  
قاله بشرطه بالشمية وكون الذابح مسلماً او كتابياً اما الشمية فلقوله تعالى فاذا ذكركم باسم الله عليها صواب  
والمردب حله الذبح بل قوله فاذا وجبت جنبوا بها اي سقطت بعد الذبح وما من محدث عند الذبح

الذبح اذا كان حياً في وقت الذبح حل وان كان ميتاً في وقت الذبح حل وان كان ميتاً في وقت الذبح حل وان كان ميتاً في وقت الذبح حل

وان كان ميتاً في وقت الذبح حل وان كان ميتاً في وقت الذبح حل وان كان ميتاً في وقت الذبح حل وان كان ميتاً في وقت الذبح حل

ذبحه فيه وانما سميت على ذلك فلو تركها عامداً لا يحل لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه  
وانه لعنشق ولم يتقبل في ذكركم خلافاً عن المصدر الاول وانما اختلفوا في متروك التسمية ناسياً  
قاله بآحاد متروك التسمية عامداً مخالفاً للجماع وللهذا قال اصحابنا اذا قضى الغايض بغير بيعه  
لا ينفذ لانه قوله مخالف للكتاب والجماع والكتا وفيه كالمسلم ولا يملك من النقص منها اي التسمية  
ومنها جعلها بشرط حل الاكل وذكره اجماعاً متروكاً عامداً وانما كون الذابح مسلماً لقوله تعالى الا ما  
ذكرتكم خطايا المسلمين واما الذي فلقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم وقاله في الجحش  
سئوهم سنة اهل الكتاب غير لكى نسايه ولا اكلي ذابحهم قد رعى حل ذابح اهل الكتاب  
فان سمى النصراني المسح وسمعه المسلم لا ياكل منه ولو قال بسم الله وهو ذبح المسح ياكل منه بناعلي  
الظاهر ويشترط ان يكون يعقل التسمية ويضبطها ويذكر على الذبح فتحل ذبحه الحاة المسلمة  
والكتانية والصبي اذا ذبح على الذبح والمترد لاملته فلا يجوز ذبحه فصيد الجحش والمترد التمسك  
والجراح لانه لا ذكاة له فحل غير منوط بالتسمية قال فان ذكر التسمية ناسياً حل لان ذبحه  
حرجاً عظيم لان الانسان فلما يخلو عن النسيان فكان في اعتبار ذبحه وسيلع عمر من النسيان  
التسمية على الذبيحة فقال اسم الله على ان كل مسلم ولان النسيان غير خطية بالذبح فانه يترك  
قوضا عليه عند الذبح خلاف العامة وان اجمع ثمة وسماه فذبح غيره بكت التسمية لم يوكل وان  
ذبح بشفرة اخرى كل واحد سماً وسمي بغيره فاذ ذبحه ولم يسم لا يحل ولو سمي على سماً فاصاب  
صيداً اخذ حل والفقهاء التسمية في الذبح مشروطة على الذبيحة قاله فان ذكره المسلم على ما صواب  
فاذا تبدلت الذبيحة ارتفع حكم التسمية عليها وفي الرمي في الارسل التسمية مشروطة على الالة قاله  
اذا وصيت سمكاً وذكر اسم الله عليه فكله قاله فاستميت مشروطة على الالة على كل ذكاة فانه يتبدل الالة قاله التسمية  
تافيه واذا تبدلت ارتفع حكمها فاحتاج الى تسمية اخرى قاله ويكره ان يذكر مع اسم الله عليه اسم غيره  
وان يقوله اللهم تقبل من فلان لان المشروط هو الذكر المتألف لقوله بن مسعود وصبره والتسمية فلا ذكركم  
غير اسم الله تعالى فان ذكركم موصولة او مفصولة فصل فلا بأس بان ذكره قبل التسمية او قبل  
الاصحاح او بعد الذبيحة لانه لا مدخل له في الذبيحة وروي انه عدم قاله بعد الذبح اللهم تقبل هذه من امه  
محمد من شهد كذا بالحمد لله والى البلاغ وان ذكره موصولة او ما كان كان محطوقاً ولم يكن فله عطفها  
حرمت لانه اهل به بغير الله بان يقول باسم الله او باسم الله فلان او باسم الله ويحذر رسول الله بكسر  
الذال ولو دفعها لا يحرم لانه لا مدخل له في الذبيحة فبقي الذبح خالصة لله تعالى لا تذكركم لانه لا يصرف  
الحكم من حيث القران في الذكر ولو عند الذبح الذي اعطى لا يحل لانه دعاء ولو قال الحمد لله او سبحان الله



يقوى التسمية حل والمنقول المتوارث من الذكر عند الذبح باسم الله الله أكبر وكذا فسر ابن عباس قوله  
 فاذا ذكر باسم الله عليها صواب قالوا السعة بخلافه بل وذبح البقر والغنم فان عكسك فذبح الابل والغنم  
 والغنم كره ويؤكد قالوا الله قبل الربك واخر قالوا المراد بخلافه وروى قالوا الله يا ربكم ان تذبحوا  
 بقدره وقالوا فديناه بذبح عظيم والذبح ما يذبح وكان كيشا وهو المتوارث من فعل النبي صلى الله عليه وآله  
 الي يومنا هذا وانما كره اذا عكس الخلفاء الستة ويؤكد لوجود شرط الحل وهو قطع العروق  
 وانها لا الدم قالوا العروق التي يقطع في الذكوة للحلقوم والمرقي والودجان وقال الكرخي رحمه الله  
 في الاوداج فالأوداج اربعة للحلقوم والمرقي والعرقان اللذان بينهما واحد قوله هم افرا ولا وجع  
 وهو اسم جمع فيثا وثلثة وهي المرقي والودجان ولا يمكن قطع هذه الثلاثة الا يقطع للحلقوم ثلثة  
 قطع للحلقوم اقضا فان قطعها حل الاكل لوجود الذكوة وكذلك اذا قطع ثلثة منها اي ثلثة منها  
 اي ثلثة كانت وقال ابو يوسف رحمه الله لا يذبح من قطع للحلقوم والمرقي واحد والودجين وعن محمد بن  
 انه يذبح الاكثر من كل عرق وذكرنا في حديثي قوله محمد بن احمد بن محمد بن يوسف وحمل الكرخي قوله الذبح ربه وان قطع  
 اكثر من ذلك ما قاله محمد بن احمد بن محمد بن يوسف رحمه الله والصحيح ما ذكرنا لوجود رحمة الله ان لا يذبح ربه  
 واحد منفصل عن الباقين فيحل بنفسه فلا يقوم غيره مقامه الا اذا قطع اكثر من ذلك فانه قطع اقامة  
 للذبح مقام الكلال ولان المقصود يحصل بقطع الاكثر الا يذبح به ما يخرج بقطع جميعه ولان الذبح قد  
 يبقى السبب من العروق فالأكثر لا يذبح به ولا يذبح به الله ان كل واحد منهما يقصد بقطعه عظم ما يقصد  
 بقطع الاخر فان الحلقوم يجزئ النفس والمرقي يجزئ الطعام والودجين يجزئ الدم فاذا قطع احد  
 فاذا قطع احد الودجين حصل المقصود بقطعه ما واذا ترك الحلقوم او المرقي لا يحصل المقصود  
 من قطعه تقطع ما سواه ولا يذبح رحمه الله ان الأكثر يقوم مقام الكل في الاصول فيقطع اي  
 ثلثة كان حصل قطع الأكثر ولان المقصود يحصل بذكر وهو انما الدم والتشبيه الى ان هاق  
 الروح لانه لا حي وجد قطع يجزئ النفس للطعام والدم يجزئ بقطع احد الودجين فيلغى به  
 بحر زعنر يذبح التذويب قال ويجوز الذبح بكل ما في في الاوداج وانما الدم انما  
 القائمة والظفر القاهر لقوله افرا الاوداج فكل ما خلا السن والظفر فما بينهما مذبحة الجبهة  
 كانوا يذبحون بها قايين ولان القتل بها قايين يحصل لغتة الادمي وثقله فانه شبه المتخفة  
 ولو ذبح بها منزع عين لا يابس بالكله ويكرهها الكراهية فلما ظهر حديث ولان استعمال جزء الودجا  
 وان حرام ولا يابس لما ذكرنا من المعنى والحصول المقصود وهو انما الدم وقطع الاوداج ونقص جزء  
 عات الاذبح بها قايين مبيته لانه وجد فيه نصا وما لا يجد فيه نصا يتجزي فيقول في الحل لا يذبح  
 وفي الحرم لا ياكل ويكره ويستحب ان يذبحه لقلبه اذا قلتم فاحسنوا القتل واذا ذبحتم فاحسنوا  
 الذبح

وقوله يذبحها فانه لا يذبحها  
 وقوله يذبحها فانه لا يذبحها  
 وقوله يذبحها فانه لا يذبحها

وليذبح احدكم سفدته وليرج ذبيحته ولا يذبح ذبيحته ثاة وهو حذ شفته فقالوا اذ ذبحها  
 قبل ان يغصها قالوا ويكره ان يبلغ بالسكين النخاع او ان يقطع الرأس ويؤكد والنخاع عرق امين  
 في عظم الرقبة لانه عليه اكان يفتح الشاة اذا ذبحت وفتره بما ذكرنا في قطع الرأس زيادة في  
 الحيوان فائدة ويؤكد لوجود المقصود لان هذه الكراهية لمعنى را بدو من يذبحه لانه لا يذبحه  
 النخاع قالوا ويكره سلكها قبل ان تنزح داس يسكن اضطرارها وكذا يكره كسر عنقها قبل ان تنزح داس  
 من قالم الحيوان ويؤكد ذكر لا الم فلا يكره وفي الحديث الا لا تنزعوا الذبيحة حتى تجب اسمها لا تنقطع  
 رقبتهما وتفضلوا حتى يسكن حركتهما وان ذبح الشاة من قفاه ان ماتت قبل قطع العروق وفي مبيته  
 لوجود الموت بدون الزكوة وان قطعت وهي حية حلت لانها ماتت بالزكوة كما اذا جرحها ثم ذبحها  
 الا انه يكره فعلها فيه من زيادة الام من غير فائدة قالوا وما استأمن من الصيد فذكاة اختيارية  
 للذبح عليها وما تنقص من النعم فاضطرارية للحجر عن الاختيارية قالوا اذا كان في بطن الذبوح  
 جنين ميت لم يوكله قالوا اذا ذبحه فله ذكوة الجنين ذكوة امه ولان جزء الام  
 منقسم بها يتخذ بذبحها ويتنفس بنفسها ويدخل في بيعها ويعتق باعتاقها فيبذل في ذكوة  
 كسائر اجزاها ولا يذبح ربه لانه حيوان بالغزاة حتى ينضم حيوته بعد موتها فيذبح الذكوة ولم يذبح  
 يعتق باعتاق مفرد ويجب فيه الغنم ويقتل العوصية به وله ذكوة ولان حيوان ذموي  
 لم يخرج ذممه فصار كالمنخقة لان ذكوة الام لا يخرج ذمها خلاف الصيد لان الجرح موجب للجرح  
 الام ولان احتمال موته بذبح الام واحتمل قبله فلا يحل بالشكر والحديث روي بالنصب ينزع الحاد  
 فدل على تساويها في الذكوة لقوله تعالى ينظرون اليك نظر المضى عليه من الموت وعلى رواية الرقع  
 احتمال التشبيه ايضا كقولنا جنة عرضها السموات والارض فيجعل عليه ذكوة فدل على تساويها  
 ابوح رذبح الشاة الحامل التي قربت ولانها ما فيه من اعضا الولد وعندنا لا يكره لانه لا يذبحه  
 وانما ذبح ما لا يذبح كل شيء من جلده ولحمه الا الجنين والادمي فان الذكوة لا يعمل فيها لان الذكوة تنزل  
 الرطوبات وتخرج الدماء السائلة وهي المنجسة للاذاق اللحم والجلد فيطهر كإزالة الداء والادمي  
 فكل من منه وجوه منه والجنين الجاسسة وانما ذبح الذكوة في ذكوة الحامل لا يذبحه  
 وقد مر في الطهارة ولودح شاة من بيضة فلم يجز كمنها نلت في الفم قال محمد بن سنان ان فخت  
 فاهها وعينها ومذنت رجلها وقام شعرها لم تذبح وان كان على العكس اكلت **قصار** ولا تحل الكذا  
 ناب من السباع ولا ذكوى مخلب من الطيور لانه ذموي غير ذكوى مخلب والكل ذكوى من السباع وقوله  
 عقيب النويين من السباع وهي يصرف اليها فيشتد لحمها فبالمه مخلب وناب من سباع الطيور واليربا  
 ثم دون غيرها والسبع كل جارح فانه منتهب متعدي عادة كالاسد والخنزير والغنم والمذبة النعلية

في الذبح



والذب والغبل والقر والبرجوع وابن عمر والسور البري والاهلي وذو الخيل من الطير الصقر والبازي  
والنسر والعقاب والشاهين والحداد قال ابو جعفر والذئب والخنزير والسمور وما شابه سبع  
ولا ياكل ابن عمر لانها ذات انايب ودخلت تحت النقرة في الحديث نهي عن اكل الخنثى والسمرة والجمجمة فالخنثى  
التي تحت طير السمور كالبازي ونحوه والسمرة الذي ينتمى الى الارض كالذئب والكلب ونحوه والجمجمة  
فقد روي بالفتح والكسر فالفتح كاصيد جم غفيرة عليه الكسرة من اكلها مات عجا وبالكسر كل حيوان من عادته ان يجثم على  
الصيد كالذئب والكلب ومن ختم هذه الاشياء كرامته لبني آدم لئلا يتعدوا المهر منى من هذه الخصال  
الاصحح بالاكل والاكل ما ليس له دم سائل حرام الاطعمه مثل الدباب والذئب والخنزير والاساير هو دم الارض  
وما يذب عليها وما يسكن تحتها وهي الحشرات كالغار والورقة والبرجوع والقنفذ والحية ونحوها  
لان جميع ذلك من الجبابرة فيمنع لبقولك ويحرم عليه الجبابرة قال ولا تاكل طير الا اهلية ولا بقالا ولا  
الغبل لبقولك وللغبل والبقال والخنزير كبريا ورثة خربت في مراض الامتنان فلو كان اكلها المذكور  
لان لغة الاكل اعظم من لغة الركوب وعن علي وابن عمر عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي يوم خيبر عن اكل طير  
الاهلية وعن معتدة النساء وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله علمنا ان طير الجبل حلال لما روي عن اسرة ابي  
الحنبل فيمنع من اكله بعد رولهم وروى عنه انه نهي يوم خيبر عن اكل طير الجبل والاهلية واذن في الجبل والبرجوع  
ما لم يذبح من الاية وما روي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حرام عليكم طير الجبل والاهلية وجميعها وكل  
المعدن من ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حرام عليكم طير الجبل والاهلية وجميعها وكل ذب من السباع وكل  
ذي ناب من الطير ولا تاكل البقول ولا تاكل الفرس لان اكل السباع معتبر بامه الاية  
ان الجوارح الوحشية لو تامل على الاقان الاهلية لا ياكل فكلها هذا قال وكبره الزجر والبقا والغراب  
لانها تاكل الحبوب فكانت من الجبابرة اذا المراد الغراب الاسود وكذلك العذاف وقال الذئب كرامته  
عائشة رضي الله عنها انه اهدى الي النبي صلى الله عليه وسلم فامتنع من اكله في اهلها فارت عابته رضى عنها  
ان يطعمها فقال انطمن من مالنا تاكلين ولولا حرمته لما منعها عن التصديق كما في الساة الانصاف قال  
والسككيات لانها من الفرس والخنزير بدل الجوان فلهذا يحرم قال ويجوز غراب الزرع والعقور  
والارانب والبراد قال ابو يوسف رحمه الله غراب الزرع له هيئة مخالفة للغراب في صفة الجنبه وانما يحرم  
في ما ذكره وبالف كرامته ويحرم ويحرم والعقور فلهذا اكله فاشبه النجاس والارانب لما روي عن ابن عباس  
قال اهدى لي رسول الله صلى الله عليه وسلم امراة مشوية فقال لا تأكلها اكلوا قال ابو يوسف رحمه الله فاما الوتر فلا تأكل  
فيمش على ارجله وهو عود كالارنب وهو يختلف البقول والنبث وهذا الاثبات على الايا  
الاما قام عليه دليل الخطر وما لم يرد فلقوله عم اجلت لنا ميتتان ودمان مما الميتتان فالسمك  
والجمل واما الدمان فالكلب والطي اسود مات حقا فلهذا وصا بته افه كالمطر ونحوه والاطلاق

الوراق  
ح

الحريم

قال ولا ياكل من حيوان الماء الا السمك لانه ميتة فيحرم بالنقض وانما اكل السمك بار ويا من الحديث وان  
وانه يشتمل جميع انواع الحريم وانما ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الضفدع يجعل لحمه في الدواء  
فهرى عمر قتل الضفدع وقال اخبرني من الجبابرة قال ولا ياكل الطير في منه من السمك وهو ما مات خفا فنه  
لما روي جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن اكل الطير في منه من السمك وهو ما مات خفا فنه  
ما دسره البحر فكله وما وجدت مطفوا على الماء فلا تاكله وما مات من البحر او البر او كذا كذا ما دسره البحر فكله  
لان ما مات سبب حادث كما لو تامل الماء على اليابس وروي انه لا ياكل من البحر والبر من صفت الزمان وليس من حوا  
الموت عار ولا ياكل سمكة ياكل لان سبب حادث الموت فلا ياكل ابو جعفر روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن اكل  
وعمر محمد روي في بوقت ابو جعفر روي في وقت ابو جعفر روي في وقت ابو جعفر روي في وقت ابو جعفر روي في وقت ابو جعفر  
كالعذرة فاذا خلطت فليت بجلاله ولذا ذكر قائلو الدراجة لا يكون جلالة لانها ياكل ونحوه التي تاكل  
اذا انتق وبغير وجود من ربح مننته فربي جلالة لا يشرب لبنها ولا ياكل لحمها ويجوز سحها وهبتها  
واذا حبست زالت الكراهة لان ما في جوفها يزول وهو الموجب للغير والذئب ولم يوقت  
ابو جعفر روي انه اذا توقف على ان لا يقتل واجب اعتبار هذا المعنى ورواية ابي يوسف رحمه الله  
قد روي بثلاثة ايام ثم ياكل وهذا طر في التزهر فيجوز ان يكون رواية التقدير بالندبة بناء على هذا  
الحديث كتاب **الاصحح** وهي بضم الهمزة وكسرة اسم ما يذبح ايام الغيرة  
الغيرة لله تعالى وكذلك الصلوة فيفتح المضاد وكسرها ويقال ايضا افحاة قاله عمر على اهل كل بيت في كل  
عام افحاة وعمنين والافحاة ما يذبح ايام الغيرة والعنينة شاة كانت يذبح للصنعة في رجب لتستحق بغيرين  
الاصحح روي من اصح يضي اذا دخل في الصلوة لا يذبح وقت الصلوة فيسبى الواجب باسم وقت كصدقة الفطر  
والصلوات طمس قال وهي واجبة على كل مسلم من مقيم مؤتمرا في افحاة الواجب فذهب اصحابنا رحمهم الله  
عن ابو يوسف رحمه الله انه سئل وذكره الطحاوي انها واجبة عند اوج رضى سنة عند رما واختار رضى الدين النيسابوري  
والدليل على كونها سنة قوله لم تكتب عليكم الموت والصلوة والاصحح في روى روى روى  
وهي الجوزية وعمر رضى عنها كالا ايضا حان حافة ان يراها من سراجية ولا يزال واجب على السافر كصدقة  
اذا الواجبات المالية لا تترك للسفر فيها ودليل الواجب قوله تعالى فصل لربك وانحر اسبحه مخرون والصلوة ولا تترك  
الا الاصحح فليس قال المراد اخذ اليد باليد على الصلوة فلما هذا امر وان يفتني الواجب فيما ذكر  
في الاجماع فتبين جاكروا وقوله لم يفتوا فانها سنة ايكم ابراهيم فنه انه للوجوب وقوله من وجد  
سعة فلم يفتح فلا يقرب من مصلانا على العنينة بترك الاصحح وان يدرك على الواجب ولان امانة  
اليوم اليد على الواجب لانه لا يصح الاضافة اليه الا اذا وجدت فيه لافحاة ولا وجود الا بالوجوب  
فيجب الاصحح الاضافة وكما في يوم الخطر وصدقة واما قوله لم يكتب عليكم فلما في الكتابة في القرية



لان المراد من الكتابة العرض فالقد ان اتصلوا كانت على المؤمنين كذا ما هو في قولنا لا يشرع  
الصلوات المفردة فكانت مكتوبة فكانت النسخة في العرضية ونحن نقول به انما الكلام في الحجب وقوله وفيه كسر  
الواو في وجوبها بالنسبة لما ذكرنا من التعارض في تأويل الآية وما وجب بالسنة بطلان عليه اسم السنن وهو كونه المثل  
وابوبكر وعمر وعثمان كانوا فقهاء من قبل فان بغيرها الناس واجبة على الفطر على انما مسألة مختلفة بين الصحابة  
خزيم فلا احتياج بقوله لا يفرق بين البعض والجميع لئلا نذكر ما ذكرناه من وجوب وما ذكرناه من منفي والوجوب راجع وقوله  
عرف في الفصول وانما لم يجز على السالف لانها اختصت بكتاب منقذ على المناسف بحصولها ونفوت بمعنى الوقت  
فلم يجز على خلاف الفطر والزكاة حيث لا يفوت بالوقت ويجوز فيها المتخير ودفع المعية وغير ذلك وعزى على  
رضي الله عن المسافر جمع ولا احتج باختصاصها بالمسلم لانها عبادة وقربة وبالحول لان العبد لا يملكها والحق  
لما من ويستوفيه المقيم بالامصار والقرى والبواكير لانه مقيم وبالحق لقوله لا صدقة الا على طهر  
والمراد الغلة المشروطة لوجوب صدقة الفطر واما اولاد الصغار فنروي الحسن عزي ح ربه انما عليه  
انه يصح عزاولاد الصغار كصدقة الفطر وعنه انها لا يجب لانها قربة محضة والقرية لا يتحمل بسبب الفطر  
مختلف صدقة الفطر فانها مؤنة وسبها راس مونة ويأتي عليه وصاروا كالعبيد ودفع صدقة الفطر ولا يصح عزهم  
ولو كان للصبي مال يصح عنه ابوه ولو وصيته خلافا لمحمد وروى عنه انه عليه السلام وهو نظير لا اختلاف في صدقة الفطر وقيل انما  
انه لا يجب ما لا يصح بالاجزاء لانه قربة فلا يجزى بها بخلاف صدقة الفطر على ما بينا ولان الواجب الاربعة والتفريق  
بها ليس بها بواجبة لا يجوز ذكرها في الصدقة لانه لا يقدر على اكل جميعها عادة ولا يجوز بيعها فلا يجزى وذكر القديري رحمه الله  
في نسخة الصحيح انما لا يجب ولا يشترط في الاربعة تطوع واكثر ياكل منها الصغير وعياله ويدخل ما يمكنه ويتنازل بالباقي  
ما ينفع بعينه كما يجوز للبالغ ذكره في الفطر والحد مع الحق كلاب عند عدمه ويجب على كل واحد شاة لانه زاد في الدم كما قلنا  
فالمطابق قالوا انما يشترط سبعة في بقرة او بدنة جائز ان كانوا من اهل القرية يبيع مسلمين ويبيدون زنا يبيع يرون  
القرية حة لو كان احدهم كافرا او لاد الخ لا الحمة لا القرية لا يجزى واحدهم لانه لا يجزى يكون بعضه قربة  
وبعضه لا فاذا خرج البعض عن القرية يكون قربة يخرج الباقي والاصل الجواز الشريعة ما يجرى بها جازي رضى الله عنه قالوا فيهم  
رسول الله المدينة عن سبعة وبقرة وعزى عن ابي بصير عن طريق الاثر ولا يجزى عن اكثر من العتق  
ان لا يجزى الا واحد لانه اربعة واحدة الا ان تركت العتق ما يري وانما منه مخيرة بالسبعة فلا يزداد عليه  
فيكون البدنة بين اثنين نصفين لانه لما جاز ثلاثة اشياء فلا يجوز ثلثة ونصف او لو كان لاحدهما اقل  
من السبع لا يجزى ولو كانت ثلثة بقره فلا يصحبة من اشترى فيها ستة اجزاء استحسننا والعتق ان لا يجوز لانه  
اربعة للقرية فلا يجوز بيعها وفي الشبهة بيعها وجه الاستحسان ان الحاجة ماسة الى ذلك لانه قد لا يجد القرية ولا  
يجوز بيعها فيشترى بها ثم يطلعه الشراء بعد ذكره في الحاجة والاستحسان بطلان الشبهة قبل الشراء لانه لا يكون زنا  
عنه القرية وعزى عن ربه ان يكره بعد الشراء وقيل لو ان اكثر من اشترى وقت الشراء لا يجزى وقيل ان كان فقيرا لا يجوز  
لانه اوجرها بالنشر فان اشترى جازي يضمن حقته الشراء وقيل الحق اذا شارك صدق بالخذلان ما زاد على السبع

عن النبي عليه السلام قد اوجبه على نفسه فيصدق بيمينته قال ويقسمون لها بالوزن لانه موزن ولا يتفاضل  
اذا ان تكون معه الا كارج وللمجد فيجوز كذا قلنا في البيع ويجزى بالابل والبقر والغنم لانه من الهدي وهو الشيء من الكل  
وهو الغنم ماله سنة من شئنا ومن الاخر من لا يجوز الخدج من الابل والبقر والغنم يروى ابو برة قال قلت لابي  
ضحيت قبل المصلي وعندك ثوب من شئنا لم افصح بي احسنه قال يجزى ولا يجزى احد بعدك والعود من المسان  
كالخدج من الضان وما الذي عليه الحول وهو الضان ايضا الا ان تركت لقوله نعم الاضحية للخدج من الضان  
ثم الاسم يتناول السلام منها ولا يجوز المحب فقد بينا والاختلاف فيه باب الهدي يعون الله ان القليل من العبيد  
لانه قد ما يسل المحبون منه فكان اعتبار حرج فينتفي واشق ولا اذن ولو شئ قليل لا اعتبار به ويستصدق  
بجلالها وخطأها ولا يعطى اجر الجزار منه قد بيناه في الهدي قال ويجزى بابل البقر وبالي شاة عشر ذي الحجة  
وحادي عشر وثاني عشر افضلها اولها ماري عزم عزمه وعلم ابن عباس وابن عمر واهل البيت انهم قالوا بالام الخ  
ثلثة افضلها اولها وهذا لا يقدر اليه العطف وكان طريقه السبع وكان في قوله عز النبي عام وافضلها اولها المار ويا  
مسارعه بالخير والقرية وادناها آخرها لما فيه من تاخير عن فعل الخير ويجوز ذبحها في ايامها وليا لها لان الابل  
اذا ذكرت بلقطة الجح ينظمها لانه من الدنيا كما في النذر كما عرف من قصة زكريا ام قال فان مضت ولم يذبح  
فان كان فقيرا وقد استقرها بصدق برأيتها لانه غير واجبة على الغنم فاذا اشترىها بشفة الاضحية تعبت  
للو جوب والاراقة انما عرفت قدرته وقوت معلوم وقد فات فينصه بعينه وان كان غنيا تصدق بثمنها الذي  
اشترىها اولها واجبة عليه فاذا فات وقت القرية في الاضحية بالثمن اخر اجله عن العهدة كما قلنا في الجمعة  
اذا فاتت تجزى الظهر والقربة عند الحج عن الصوم اخر اجله عن العهدة قال ويدخل وقتها بطولع الفجر الاول  
ايام النحر الا ان اهل المصر لا يصحون قبل صلوة العيد لقوله من من ذبح قبل الصلوة فليهدن بيحته ومن ذبح بعد  
الصلوة فقد ترك سكة واحدا سنة المسلمين وقالوا ان اول نسكنا في هذا اليوم المصلي ثم الاضحية وهذا لان  
الشئ في حق من عليه الصلوة اما من لا يجب عليه وهم اهل السواد فيجوز ذبحه بعد طلوع الفجر وهذا لان  
العبادة لا يخلو وقربا بالمص وخدمه كسائر العبادات اما شئنا لم يخلو الا انهم ان الظاهر منع من فرياد يوم  
الجمعة قبل صلوة الامام ولا يمنع ذكره السواد كذا هذا ولو ضحى بعد صلوة اهل المسجد قبل صلوة اهل الجبل  
لا يجوز قياما لانه ضحى قبل الصلوة المعتمرة وبالاستحسان بعد صلوة اهل المسجد قبل صلوة اهل الجبل  
بعد اهل الجبل قبل اهل المسجد قالوا ان كذا وكذا وقيل يجوز لكل وجعلنا اهل الاصل وصلوة اهل المصر  
نقد يروى قبل لا يجوز بكل وجه لان صلوة اهل المصر هي الاصل كسائر الصلوات وخروج الاكثر من بعد ضيق المسجد  
عنهم فان لم يصل الامام في اليوم الاول لعذر لا يصح حتى تزول الشمس وفي اليوم الثاني يجوز قبل صلوة العيد  
وبعد ما رواه القديري عن محمد بن عبد الله والمعتبر مكان الاضحية لا مكان المالك كذا في الزكاة وعزى الحسن انما اعتبر مكان  
المالك كصدقة الفطر فلو كان بالمصر واهله بالسواد جاز ان يصحوا عنه قبل الصلوة والعكس لان الحسن







وغير بعد من قدر منا بل من الله ان شئت الفصح وجميع احاديث التخييل بين القصاص والدية احسن احاد لا يخفى  
بها الكتاب وقوله تكسب عليك القصاص وهو المثلثة لعنة والمثلثة لعنة والمثلثة لعنة بين النفس والنفس لا بينهما وبين الله  
او تقول ذكر القصاص ولم يذكر لانه لو ثبت التخييل والدية لثبت تخير الواحد وانه زيادة على الكتاب والى ما  
نسخه والكتاب لا ينسخ به وقدم القصاص وقدم التمسك به قال اوصح بعضهم واخبره  
فيجب بغيره الذي على العاقلة لانه حق مشترك بين الورثة فان البقي ورثة امرأة اشهر الصبا من عتق وان كان مشركا  
بغيرهم فكل من لم يعط من نصيبه والصلح عند كسبه من الحقوق فاذا صالح البعض فيسقط الباقي ضرورة  
والاسقط العلق الباقي بالاول لا يسقط الا بعوض ولا على جسد القتلى لان الشرط ما وجبه عليه غاش ولا التمسك  
فيجب على العاقل لانه واجب بغير قصد من القتلى فصار كالمخطا وليس المعاني منه شيء ليسقط حقه بعوضه  
قال ابو عبد الله في راسخا في شبهة كقتل الاب ابنه فيجب لدية في ماله ثلث سنين وهذا لان الاب لا يقتل ابنة  
قاله لا يباين والد ابوه ولا ذنوبه فاورث شبهته في القصاص فيسقط واذا سقط القصاص فيجب لدية في ماله  
لانه عدو ويجب في ثلث سنين ما ياتي انشاء الله قالوا لا كفارة في القتل والله كمل يومها ما حيث لم يذكرها ولو جرت  
لذكرها لما ذكرنا في الخطا ولا في الكفارة مع العباد فلا يتعلق بها ولا يقاس على الخلل لا لاجابة العبد  
اعظم ولا ليزم منه فيها الا في دفعها على قاله شبه العبد ان يتعد الضرب بما لا يفرق الاجرة وكالهجر والعصا  
والدية قالوا اذا ضرب به كبح عظيم وخشية عظيمة فهو عدو وشبه العبد عند ما ان يتعد الضرب بما لا يقتل بها  
كالسوط والعصا الصغيرة لانه مع العمدية فاصرة فيها لانه لا يقتل عادة ويقصد به غير القتل كالمادة  
وتخوه فكان شبه العمد اما لانه لا يثبت لاسعاص من عدا السيف وان هاق الروح فيكون عدا وروى ان يروى  
رضيخا في سراجية بالحجر فانه دم بالقصاص ولا يوجع من قتلهم الا ان قتلوا خطا العمد يقتل بسوط القصاص وفيه  
ما في سراجية من غير فصل بين عصا وعصا وروى في السجدة من التمسك من النبي في ان قال كل شيء خطا الا السجدة في  
كل خطا روي عن علي رضي الله عنه قال شبه العمد كالعصا والسوط الصخريين ولان القتل وفاد الدم في صورة  
ومع اما صورة فينقص التركيب اما مع فاساد المنافع وقد وجد القتل ههنا مع لا صورة ولو  
وجب القصاص وانه يجب بالسيف محلا بالحديث يكون قتل صورة ومع فلا يوجد المثلثة الواجبة بالقصاص  
واما اليهودي قالوا لا يجهل قتلهم سياسة فانه روي انه كان اعتادوا كره وعندنا مع ذكره من ذكره فلا مام  
ان يقتله سياسة قال وموجبه الا لانه قتل عن قصد والكفارة لشبهة بالخطا وفيها مع العباد فيخطا  
في عجايبها والدية مغلظة على العاقلة لا كدية يجب بالقتل من غير صلح ولا عفو البعض فانما يجب على العاقلة على  
ما ياتي في الديات ستين ليقتل بها والتخليط وقدمنا انشاء الله تعالى قال وروى محمد فيما روى النفس  
لان الافاق النفس بخلاف اختلاف الالوية وما روي لا يخفى بالذات دون التوفيق المعسر بعد العذر وقد وجد  
وكان محمد قال في الخطا ان يرمى شخصاً بطنه صيدا او حرياً فان هو مسلم في خطا في القصاص او يرمى  
عرضا فيصيب ادميا فهو خطا وموجبه الكفارة والدية على العاقلة لقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا

استشأن

خطا قتل برزقمة مؤمنة ودية مسلمة لاهله فلا امر عليه قاله رفع عن مع الخطاء والنيان الحديث وقيل المستحق  
الامر القتل واغيا في مخرج ترك الاحترار والنيان حاله الرمي ولهذا وجب الكفارة قال وما جاز في الخطا الا ان حكم الخطا  
كان كما ينقله الانسان فيقتله فهو كالمخطا في الحكم لان النامي لا قصد له فلا يوصف فعله بالعدو ولا بالخطا  
الا ان حكم الخطا لحصول الموت بفعله كالمخطا قال والقتل بسبب كما في البيوع واضع الحجر في غير ذلك وقناه  
في عبط ليسان في وجبه الدية عاقلته لا غير لانه معذور وقناه وحفر فجعل دافعا موقعا فيجب الذي يرمي بها  
ولا ياتي في عدم القصد ولا القدرة عليه لانه يقتل حقيقة وانما الخطا بالقتل لانه فحق الضمان فبقي ما رواه على الاول  
وسواء كان الدافع حق او عبدا ولا بد فضا عليه بذلك فيقتل نفس من يقتل من الصداقة بمن غير تكبير منهم ولو سقاه  
مما يقتله فهو مسبب لانه يقتل مباشرة ولا من موضع القتل ولهذا يختلف باختلاف الطبايع وان دفعه الله لانه  
عليه ولا عاقلته لان الشارب هو الذي قتل نفسه وصار كما اذا تعدد الوقوع في البئر قالوا كل ذكر لوجب حرمان الله  
لا القتل بسبب قاله لا ميراث لقاتل والمسبب ليس لقاتل ولا ميراث لانه لا يعلم ان مودته يقع في البئر وهو من الخطا  
لا حلالا في قصده كغيره الباطن قال ولومات في البئر غدا او جرحا فهو هدر وقال محمد من جفت الحافر فيه وقال ابو  
بصير في الفم دون الوجع لان بسبب البير والوقوع فيها اما الوجع بسبب فقد الطعام ولا ملحق بالبئر فيذكر لم يرد  
ان الوجع ايضا بسبب الوقوع اذ اولاه كان الطعام قريب منه ولا يوجع من ان لم يجت بالوقوف فلا يصح واقامان الحق  
في نفسه وروى الوجع والغمر وذكور غير مضاق الخاف فلا يكون مسببا قالوا وكفارة عن رقة مؤمنة فانه لا يرد  
شي من متتابعين ولا يجزي فيها الطعام لان الكفارات لا تتعلم الا نصا ولا نص فيه قتل ونقل الحن والحرم والعبد  
اما الحر بالحر فلا خلاف عند قتاله الحر والحر اما الحر بالعبد فله الكفارة لا يرد لانه لا يعلم عدم جواز قتل الحر بالعبد لا تختص  
ولا تملك بقاء في عصمة الدم فيجب القصاص المساواة وقوله تعالى الحر بالحر لا يرد لانه لا يعلم عدم جواز قتل الحر بالعبد لا تختص  
بالزكوة فلا يدل على ان في سواه الا ان روي القتل بالحر والذكر بالانثى ولا في ذلك فلا يجهل فيه ونحن نعلمه ونقول  
النفس بالنفس والحديث فكان اولى به من العمل خاصة قالوا الرجاء بالمرأة والصغير بالكبيرة بالطلاق النقص  
قالوا للمسلم بالذي يمارى به جاز ان النبي لم يقل مسلما بذي وقال ما احق من ذم ولا منة ولا ستوراها في العصمة  
المؤمنة لان عدم القصاص من تشريف له عزه قبول عقد الزمة وفيه من القصاص لا يخفى والله لا يقول له لا يقتل مسلم  
بكافر الخ في ان الكافر من الخلف يتصرف في الخلف عادة وعرفا فيعرف الله ولا يقتل من يبع المسلم والمذموم بالمستأمن  
لعدم التساوي فانه يحفظ الدم على النابذ وجوبه فيجب ابعده فانه على عدم العود والمخاطبة بغير  
ابن يوحنا رضي الله عنه يقتل به اختيار بالعهد وصار الذي وجوبه من يقتل المستأمن بالمستأمن المساواة وقيل  
لا يقتل وهو الاستحسان لقيام البيوع قالوا يقتل الصحيح بالزمن والاعمى والمجنون وبناقص الطرف لا يقتل  
من العجومات ولا نالوا اعتبارا في تفاوت فيما ورا والعصمة من الاطراف والاوصاف لا تمتنع القصاص وادى  
ذكر الى العاقل لا لعاق في قال ولا يقتل الرجل عبده ولا بعبد ولله ولا يكاتبه قاله لا يقاتل







بذلك ولد كعضو يقطع من العضو كالرجل وما ان الانف وهو مالان منه والاذا لمكان المماثلة في القطع قالوا  
والانف بالانف لا بالذات قال ولا فاصصة اللسان ولا في الذكرا لان يقطع الحشفة لان كل واحد منهما يتقيص  
وبسيط فلا يمكن المماثلة بينهما في القطع فلا فاصصة لتعذر المساواة اما الاذن لا يتقيص فيمكن المماثلة  
سواء قطعها او بعضها واما الشفة ان قطعها جميعا وجب القصاص للمساواة وان قطع بعضها  
لا فاصصة لتعذرهما قال ولا فاصصة في عظم الا السن روي ذكر عن عمر بن مسعود رضي الله عنه ان المماثلة مستثناة  
فيما سواه من العظام لانه اذا كسر موضع بين كسر موضع آخر لا تراجف كالغارف فيمكنه السن قالوا والسن  
فان قطع يقطع سنه وان كسر يرد بقدره كحقيق المساواة تحت لو كان السن يحال لا يمكن برده لا فاصصة  
وتجب الدية في ماله ولا اعتبار بالكبر والصغير سنواهما في المنفعة قال والقصاص في العين لتعذر  
المساواة الا ان يذهب منه هو وهي قائية فيمكن القصاص بان يوضع على وجهه قطن رطب يعاقل عينه بالمرأة  
المحبة حتى يذهب ضوؤها روي ذكر عن علي رضي الله عنه وغيره من الصحابة رضي الله عنهم في الاستيفاء القصاص فسد  
وعن ابو يوسف رضي الله عنه في الاحوال لا تعصر العين كالسلسلة اليد قال ولا يقطع الا يدي باليد قد بيناه  
وتجب الدية لانه متى تعذر القصاص من وجب الدية التي لا تجلو الحياة عن موجب قال ومن قطع يمين رجلين  
قطعا يمينه او اخذ منه دية الاخر بينهما لانهما استويا في سبب الاستحقاق كالغرماء في الزكاة فان قطعها  
احدهما مع غيبته الاخر فلا يرد به لانه لا حاضر استوفى حقه لانهما وبقي حقه الغائب وتعذر استيفاء  
القصاص فصار في الدية قالوا واذا كان القاطع اسنل او ناقص الاصابع فالمقصود ان شاء قطع  
المحبيب وان شاء واخذ يديه استيفاء حقه كما لو كان رضي بكون حقه اخله ولا شيء له غيره وان شاء اخذ  
العوض وهو الارش كن عيب مثلب فان لم يقطع عن يديه الناس فلما كدمات ياخذ القيمة كذا هذا  
ولو سقطت اليد المعيبة وقطعت ظلما فلا شيء عليه اخذ حقه في القصاص وانما يصير ما لا باختياره  
فيستقطن بغيره ان محله ولو قطعت في قصاص او سرقه فعليه الارش لانه اذا سرقها حقا مستحقا عليه فزى سائله  
معين وكذلك كان داس الشايج اصغر لانه تعذر استيفاء حقه كاملا لانه اذا اخذ بقدر شجته مساحته  
فيعدهم الى غير حقه لانه اذا سبغ ما بين قد يده فقد تعذر الى غير حقه فينتج ما قلنا ولو كان داس الشايج  
أكبر فالمشهور ان شاء اخذ بقدر شجته وان شاء اخذ ارشها لانه لو اخذ ما بين فزى الشايج بزاد  
شعب الشايج بطل الشايج وليس له ذلك فينتج ما بين وكذلك اذا استوعبت الشجته من جهة الى  
ولا يبلغ قفاه الشايج بخير كما قلنا قال ومن قطع يدرج خطا ثم قتل عمدا قبل البر او خطا بجهته  
او قطع يده عمدا ثم قتل خطا او عمدا اجلا البر اخذ بالامرين والا صل فيه انه متى امكن الجمع بين الخلة  
يجمع لان القتل على ما يقع والخراجات متعلقة فلما اعتبر الخراج احدى على احدى الى المخرج واذا لم يكن  
يعطى كل جرح حكمة ما في هذه السبل تعذر الجمع اما الاولي فلتغير الخافلين وتغاير حكمهما  
فكذلك لثلاثة واما الثانية والرابعة فلتعذر البر بينهما وان قطع السبل يجره اولى بتخالف بينهما

بذلك يجمع بينهما ويكتفى بدية واحدة في الخطابين وكذلك عمرهما في العمدين فان قطع يده عمدا ثم قتل عمدا  
قبل يجمع بينهما ويقبل ولا يقطع لان الفعل متحد ولم يتخلل البر فيجمع بينهما كما في الخطاء وقال ابو جهم  
ان شالا ما من قال لانه اقطعوه واقتلوه وان شالا ما من قال لانه اقطعوه لان الجمع متعذر لان الواجب العفو والوجوه  
المساواة وذكر بان يكون القطع بالخطم والقتل بالقتل فتعذر الجمع اولا لان القتل يمنع اضافة السرقة الى القطع  
الاولي اهما لو وجد من شخصين يجران القصاص على الختان فصار كما اذا تحلل البر بخلاف ما اذا سرق القطع لان الفعل  
واحد وبخلاف الخطابين لان الواجب الدية ولا يعتبر فيها المساواة قال ومن قطع يده غيره فعق عن القطع ثم مات فعليه  
القاطع الدية في ماله ولو عوق عن القاطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس والشجته كالقطع وقالوا عفو النفس  
في المثلين جميعا لان العفو عن القطع او عن الشجعة عفو عن موجب وموجب القطع لوبره والقتل لوبره فكان  
عفو عن ايهما تحقيق وصار كما اذا عفو عن الجناية فانه يثبت ولا الجناية المقصرة والمساواة كذا هذا  
ولا يجره رده انه قبل بمساومة عمدا فيجب القصاص صريحا والعفو وقع عن القطع لا  
عن القتل الا ان استحسننا وقلنا يجب الدية في ماله لوجود صورة العفو وذكر يوجب سرقة وهو دية  
للقصاص بخلاف العفو عن الجناية لانه نعم لانه اسم جنس بخلاف قوله ولا يحدث منه لانه صريح في العفو  
عن القتل ثم ان كان خطا بغير عفو من الثلث لانه موجب المال وحق الورثة متعلق بالمال وان كان عمدا  
في جميع المال لان موجب القصاص لم يتعلق به حق الورثة لانه ليس بمال قال واذا حضر احد الوليين  
واقام النية على القتل ثم حضر الاخر فانه بعد النية وقالوا لا اعاده عليه ولو كان القتل خطا لا بعدها  
بالاجماع واجهوا ان الحاضر لا يقتض حتى يحضر الغائب لاحتمال العفو لانه ان القصاص من حق الميت  
بدليل صحة عفو جاحدين بعد الجرح ولو انعتق مالا يقيض منه ديونه ويصدق منه وصاياه ويؤثر عنه  
فيقوم الواحد مقام الجميع في اقامة البينة ولا يجره ان القصاص من حق القاتل من وجه ما قال وحق الورثة  
موجب فان الوارث لو عفى عن الخارج حال حيوة المجرم صح عفو له ولو لم يمكن ما صح كبراء القدير وكان الاحياء  
في الاعادة بخلاف الخطاء لان الواجب هو حق القاتل من كل وجه لانه يعرف في حقه او لا وليس معناه على  
التخليط حتى يثبت بشهادة النساء مع الرجل وبالشهادة على الشهادة ولا كذا ذكر العمد قال رجلا ان قتل  
واحد منهما بالقتل فقال قتلناه فله قتلناه ولو كان مكان الاقرار شهادة فهو باطل وهذا يشهد  
شاهدا ان زيدا قتلناه واخران عمو قتلناه فقالوا لولا قتلناه والفرق انه كذب الشهود حيث قال  
قتلناه وكذب المقرين حيث قال قتلناه وكذب الشهود وتفسيرهم والعنفق يمنع قبول الشهود وكذب  
المقرين بعض ما اقر به لا يبطل اقراره في الباقي فاقترعوا قالوا لور من مسأله فان تقرر وقوع اليهم بفقية الدية  
ولو كان مرتدا فاسلم له لشره عليه ولور من عبدا فاعتقه مولاه فغيبه القيمة اما الاولى فمذهبهم وقالوا لا شيء  
فيه لانهما يعتبران بحالة الاصابة بحالة لانه حالة النكاح الموجب للعقوبة وحالة النكاح المستقطعة  
شبهة







والسمع والبصر منافع مقصودة وعمره قصير فلهذا ضربته واحدة باليد حيث ذهب بها العقل والكلاب  
والسمع والبصر في قطع اللسان التي منفعة مقصودة وهي منفعة النطق وكذلك اذا نالت قطع  
البعض لوجوده الموجب ولو عجز عن النطق لم يجرى فانه عجز عن الاكثر يجب الدية لانها منفعة الكرم  
وان قدر على اكثر فلهي كرمه عند الحصول الا فها م تكن مع حلقه والجل على وجه الكمال فلو زالت الخلية  
لا يجب شيء لقطعها الموجب واستكمال البول منفعة مقصودة فيجب الدية من قالها قال ومن قطع  
يد رجل خطا فلهي قبله قبل البراءة فلهي دية واحدة لا تخاد الجنس وقد تقدم قال وما في اليد  
التي فيها الدية وفي احداهما نصف لدية وفي الاخرى العيان اذا ذهب نورهما سواء  
ذهب الشجر او بقيت لان المنفعة بالشجر لا بالشجرة والحيان والمشتان والحاجبان واليد  
والرجلان وسمع الاذنين وذيها المرأة وحملها لان اللجن لا يترك دونها وتقواهما تقوت  
منفعة الارض والندبان والالبان اذا استوصى لغيرها حتى لا يبقى على العود كالحمل والاصل فيه ما روي  
سعيد بن المسيب ان النبي عم قال في العنان الدية وفي الاذن الدية وفي اليدين الدية وفي  
الرجلين الدية وفي البيضة الدية وفي الشفتين الدية وفي كتاب عمر بن حزم وفي العين الدية  
وفي احداهما نصف الدية واذا قطع الاثنين مع الذكر وقطع الذوات الاثنين فلهي ديتان لان  
منفعة الاثنين بعد قطع الذكر قايمة وهي امساك المني والبول فان قطع الاثنين مع الذكر ففي الاثنين  
الدية وفي الذكر حكومتان يقطع الاثنين صار خصيتا في ذكر الخصي حكومتان لانه اختلف  
منفعته بقطع الاثنين وفي منفعة الايلاح فصار كاليد الشلاء قال وما فيه اربعة في احداهما  
دع الدية وهي اشعار العينين وهذا لما لانه تقوت به الخ على المال وجنس المنفعة وهو دفع  
الغدي عن العين فان قطع الشفاء وحدها وليس فيها اهداب ففها الدية وفي احداهما ربع الدية  
كذلك اهداب وان قطعها معا فدية واحدة لانها كعضو واحد كالمارق مع الانف قال وفي كل اصبع  
عشر الدية يعني اصابع اليدين والرجلين قال عم في كل اصبع عشر من الدية ولا يصابع فلهي سواء وفي  
قطع الكل تقوت جنس المنفعة فيجب دية كاملة وفي عشر فيقسم عليها او يقسم دية الا اصبع عاقل  
فيها مفصلان ففي احداهما نصف ديتها وما فيها ثلث مفصل ففي احداهما ثلثا باعتبار بانقسام دية  
اليدين على اصابعها قال واكثر سبع لا يصابع لان منفعة البطش بالاصابع والدية وحيث منفعة المنفعة  
قال في كل سن نصف عشر الدية قال عم في كل سن خمس من الابل والاسنان كلها سواء الشفاء والابواب  
والافراس لا تطلق الخبيث واسم المسوق بين اول اكل فيجب الاسنان دية وثلاثة اخماس ديتان لان الاسنان  
اشنان وثلثون سنا واسنان الكرسج قالوا ثمانية وعشرون فحيت دية وخمس دية وهذا اجاب  
على قياس الاعضاء الا ان الجمع فيها الى المنق قال فان قلها فثبتت اخرى مكانها سقط الارش لغيره

سببه ولو اغاد المفلو على مكانها فينبت فعليه الارش وكذلك الاذن لانها لا يعود الى الحالة الاولى في المنفعة  
والجمل والمخلوع ولا يثبت ثانيا لانه لا يلتزم بالعرف والاهصاف فكان وجود هذا النبات وعدمه سواء  
حتى لو قلعه انسان لاشي عليه ولو اسودت السن من الضربة او جرت او اخضرت ففيها الارش كما لا اله  
تبطل منفعتها اذا اسودت فانها تنشا ويغوت بذكر الجمل كما لا ولو اخضرت ففان اي يوجب حكومتها  
عدل لان الصفة لا تذهب منفعتها بل يوجب نقصانها في حق الحكومة ولو ضرب ستا فتمت ك  
ينظر به حولا لاحتمال ان يشتد وان سقط او وجد فيه صفة ما ذكرنا وجب فيها ما قلنا لان الجنات  
يعتبر فيها حال الاستقرار قال عم سياق بالحراج سلاء ولانها اذا لم تستقر لا يعلم الواجب فليكون القضاء  
قالوا في شعر الراس اخلق فلم يثبت الدية وكذلك اللحية والحاجبان ولا هذاب اما الحاجبان والاهداب  
فلما مر واما اللحية فلان فيها جمال كامل بالقول عم ان ملائكة سماء الدنيا يقولون سبحان من زين الرجال بالجم والاشياء  
بالذواب وعز علي ربه انه اوجب في شعر الراس اخلق فلم يثبت دية كاملة وكذلك قال في اللحية وكان او جعفر  
الهندواني يقول في اللحية انما يجب الدية اذا كانت كاملة يتحمل بها اذا كانت طافات منفعة لا يتحمل بها  
فلا شيء فيها وان كانت غير متفرقة لا يتحمل بها وليست فيها شعير ففها حكومتها عدل قالوا لا يثبت  
والعين اذا ذهب ضوءها لانه اذا عذمت المنفعة فقد عذمت معنى فثبتت الدية لما ثبتت  
قال في الشارب ولحية الكوسج وفي الرجل ذكر الخصي والعين والاسنان الاخرى والبدن الشلاء والعين  
العوذاء والسن السوداء والاصبع الزايلة وعين الصبي والاسنان ذكر ان اذا لم يعلم صحة حكومتها عدل اما الشاة  
فلم يبع اللحية وقد قتل السنة في الخلق فلم يكن جمالا كاملا ولحية الكوسج ليست جمالا كاملا وكلما في الشعر  
انما يجب اذا فسد البت اما اذا عاد ونبت كما كان لا يجب شيء لعدم المعجب وفي الرجل لا منفعة فيه  
ولا جمال وذكر الخصي والعين والبدن الشلاء والاسنان الاخرى والعين العور والرجل العرجاء لعدم  
فولت المنفعة ولا جمال في السن السوداء ولا منفعة في الاصبع الزايلة وانما جت حكومتها عدل في  
للاذني لانه جزء منه واعضاء الصبي اذا لم يعلم صحته وسلامته منفعته لا يجب الدية بالشكر وسلامته  
فان كانت ظاهرة فلا ظاهرا يصلح حجة للاسناد واستعمال الصبي ليس بكلام مجتزئ صوت وحجة  
اللسان يعرف بالكلام والذكر بالحركة والعين بما يستدل به على النظر فاذا عرف من كالبالغ في العهد  
والخطا وفي شعر بدن الانسان حكومتها لانه لا منفعة فيه ولا جمال فانه يظهر ولو ضرب الاذن  
فيجب فيها حكومتها عدل وفي قلع الاظفار فلم يثبت حكومتها لانه لم يرد فيها ارش مقبر قال واذا قطع اليد  
من نصفها ساعد ففي الكف نصف الدية لما تقدم وفي الزايد حكومتها عدل لانه لا منفعة فيه ولا جمال  
وكذلك ان قطعها من المرفق لما ثبتا قال ومن قطع اصبعها فثبت اخرى واذا قطع يده اليمن فثبتت  
اليسرى فلا نقصان عليه وقال عليه القصاص في الاول والارش في الثانية وعلى هذا الخلاف انما في حجة



انقول له **والله** يخرج قصاصه لا يكون ذكر فيما بعدها لان كسر العظم وتنفذه لا يمكن المساواة فيه وفي الموضحة  
الخطا نصف عشر الدية وفي الهاشمية العشرة والنقطة عشر ونصف وفي الامة الثلث وكذلك الجايعة فاذا نقتت  
فثلثان لما روي عن ابن جرم ان النبي لم يكتب له في الموضحة خمس من الابل وفي الهاشمية عشرة وفي الامة ثلث  
الدية وقال عدم الجايعة ثلث الدية **ومما** يكره من حكمه في الجايعة تغذت بثلاث الدية ولانها اذا اغذت  
فهي جايقتان قالوا **والشجاج** تختص بالوجوه والراس لانه كالحد بين والذوق والحس والحيرة والجايعة  
بالجوف والجنب وما سوى ذلك جراحات فيها حكومة عدل لانها غير مقدرة ولا يهدر  
ففيجب حكمه قال وحكومة العدل ان يقوم المخرج عبدك سالما وسليما ان اى صححا وجذا  
فيها تغضت الحراثة من القيمة يعطين من الدية فان تغضت عشر القيمة تجب عشر الدية وعلى هذا  
واراد بالتسليم المخرج فان كان موضوعا للدع اشعاره لانه معناه وهذا عند الطحاوي لان الحرة لا يمكن  
تقويمه والقيمة للعبد كالدية للحرة فما اوجب نقصا في احداهما اعتب بالاض قال الكشي رضي الله عنه  
مقداره من الشجة التي هاروش مقدس بالحرر فينظر كم مقدار هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدره  
من نصف عشر الدية قال ومن شجرجلا فدهب غلها وشعر راسه دخل فيه ارش الموضحة لان  
العمل اذا فاته فانه منقصة جميع الاعضاء قصاصا كما اذا شجرجات واما الشعر فلان ارش الموضحة تجب لاجوات  
بعض شعرة لو ثبت سقط الارش والدية تغذت جميع الشعر وقد تغلقه يعقل واحد فيدخل  
الجزء في الكل كما لو قطع اصبعه فثلثت يده قال فان ذهب سمعه وبصره او كلاهما يدخل ويجزأ الموضحة  
مع ذلك كل من شجرجا فدهب غلها وشعر راسه دخل فيه ارش الموضحة لان  
الجزء في الكل كما لو قطع اصبعه فثلثت يده قال فان ذهب سمعه وبصره او كلاهما يدخل ويجزأ الموضحة  
مع ذلك كل من شجرجا فدهب غلها وشعر راسه دخل فيه ارش الموضحة لان  
الجزء في الكل كما لو قطع اصبعه فثلثت يده قال فان ذهب سمعه وبصره او كلاهما يدخل ويجزأ الموضحة  
مع ذلك كل من شجرجا فدهب غلها وشعر راسه دخل فيه ارش الموضحة لان

قصاصه مغلطة او كسرسته فاسود الباقي او قطع الكف فثلث الساعد وقطع اصبعها فثلث الكف او قطع  
مفصلا من الاصبع فثلث باقية الاقصاص عليه وعليه ارش الكف عنهما في الخلا فانه بعدد محل الجناية  
فلا يلزم من سقوط القصاص في احداهما سقوطه في الاخر كما اذا جنى على عضو عمدا او على اخر خطأ او بالدرج  
ان جناية وقعت سارية بفعل واحد او على متين من حيث الاتصال فتعذر القصاص لان القصاص  
يبنى على المتين وليست وسعة القطع بصفة السارية وان تعذر القصاص وجب المال كما في مواضع  
الاجماع بخلاف ما قال عليه لان احدهما ليس سارية الاخر ولو قطع كفاها او اصبعان فعليه ارش الاصابع ولا يجر  
في الكف والابنظر الى ارش الاصبع والاصبعين والى حكومة العدل في الكف فيدخل الاقل في الاكثر لانها جانيبتان  
يفعل واحد في محل واحد فالحاجب الارش ولا يسيل الى هذا واحدهما فدرجتها بالاكثر كما لو شجرجا اذا سقطت  
والاصل وان قل يستحب الصبح بعض شعر الرأس ولان الاصابع اصل والكف تبع لان البطش يقوم بها ولان  
قطع الاصابع يوجب الدية كاملة وكذلك قطع الكف والاصل فان قل يستحب التبع بخلاف ما ذكر لان  
احدهما ليس تبع الاخر ولو قطع الكف فيه ثلث اصابع وجب ارش الاصابع بالاجماع لان الاصابع  
هو الاصل لما بينا ولا اكثر حكم الكل فالدرج الصبي والمجنون خطاه لقوله عم عند الصبي خطا وروى  
ان مجنونا قتل رجلا بسيف فقتل على ربه بالدية على عاقلة عشر غير كسر ولان القصاص عقوبة  
لا يستحقان العقوبة بفعلها كالحد وكذا من العمد الماتر ولا اثر عليها **فصل** الشجاج عشر  
الحارثة وهل تنخص الجلد اي تشقه او تحرقه ولا يخرج الدم من الدامة هي التي يخرج الدم وتسيل  
الدمع وقيل التي تظهر للدم ولا سميلة كالدمع في العين من الدامة هي التي يخرج الدم وتسيل  
من البامضة تبضع اللحم تقطعه وقيل تقطع للجلد في المتلاحة تاخذ في اللحم اكثر من البامضة من  
السمحاق وهو جلده فوق العظم يصل اليها الشجة في الموضحة بوضع العظم اى يكشفه في الهاشمية  
نيم عشر العظم اى تكسر في المغلطة ينقل العظم بعد الكسر في الامة التي تصل الى اذن الدماغ وهي  
جلدة فيها الدماغ قالوا في الدامة وهي التي يخرج في الجلد وتصل الى اذن الدماغ ولم يذكرها في الموضحة  
اذ لا قابلية ذكرها فانه لا يعتد بها وليس لها مقدار ولم يذكرها في الموضحة والدامة لا يبقى  
لها اثر غالبا والشجة التي لا اثر لها لا حكم لها قال في الموضحة القصاص ان كانت عمدا فثلث  
والجرح قصاص وان لم تكن فيها لانه يمكن ان ينهى السكين الى العظم فيحقق المساواة وقد  
قصر عنه بالقصاص في الموضحة قالوا في التي قبلها حكومة عدل لانه ليس فيها ارش مقدرة فلا يمكن  
احدا ان يوجب الحكومة فلا يحرم من العجز من مادون الموضحة خدوش فيها حكومة عدل في  
مقدرة الاصل فما قتل الموضحة القصاص هو دون ما بعد لانه يمكن اعتبار المساواة فيما قبلها  
بمعرفة قدر الحراثة مسارا في يخدمه على قدرها وينفذ في اللحم الى اخدها فيسقط في مثل ما فعل



وقال محمد بن ابي جعفر الطبري لا بد له من سبب فقله فكانه اخذ من **فصل** ومن ضرب بطن اميرة فالتفت حينا  
 ميتا فغيره فمسيون ويثا على العاقلة ذكر كان او انشى والقيام ان لا يجز فيه شيء لانه لا يعلم حيوته ونظره لا يعلم  
 للامرام الا ان تركت الفياسار وروى ان اميرة اوقعت بطنها بعد فسطاط فالتفت حينا ميتا فاختصم اليه رسول الله  
 فيكم على عاقلة الضاربة بالقرية عينا او اميرة اوقعت بطنها حيا مائة وفي رواية اخرى مائة ولم يستفسر ذكر كان  
 او انشى ولانه يتعذر التمييز بين الذكورة والانثى في الجنين فيسقط اعتبار دفن الحية ودفن رافية فاق  
 لغت حينا ميتا وماتت فقتل على علم على عاقلة الضارب بالديرة وبغية الجنين روافد اخيرة وقالوا فقام  
 تحتهم الجنين فقالوا فلا شهرة وقام والديرة الضاربة في رواية اخرى ما عمن بن عويمر الاسلمي فقال الحق بدي  
 من الاكل والشرب ولا حيا ولا ميتا ولا شهرة ودم مثل ذكر بطل فقال ام السجك كسجك الكها في عذرة عبد الله  
 وكذلك رواه محمد بن مسلمة ايضا قال فان الفتنة حيا مات ففيه الدية على العاقلة وعليه الكفارة لانه صار قاتلا  
 وان الفتنة حيا مات ففيه الدية والدية لارويها وان ماتت كز الفتنة ميتا ففيه الدية ولا شهرة لان موتها  
 بسبب لموت لانه حيا لم يمت بموتها وانما ماتت بنفسها واحتمل موته بالضربة فلا يجب الغرة بالشكر  
 وان مات فخرج حيا في مات فديتان لانه قتل نفسين فان الفتنة حيين ميتين فيخرجان عن ان لا يعدم  
 قضى في الجنين بقرة فيكون في الجنين عريان ولان من اكلت شحنتين بضربة واحدة حين كل واحد  
 منها اكبر من فان اكلت احدهما والاخر حيا في مات ففي الميتة الحرق وفي الحي دية كاملة اعتبار المراهجة  
 الانفراد ويجب الغرة في سنة واحدة هكذا روي عن النبي وم وان استبان بعض خلقه ولم يتم ففيه  
 الغرة لاننا نعلم انه ولد وكان كالمامل قال النبي نعم قضى في الجنين في الغرة ولم يفضل ولم يسئل قالوا  
 كفارة في الجنين لان القتل غير محقق لولادته لا حيوة فيه وقد يبان ما وجب فيه على خلاف القياس بالنقد  
 والله ورد في الغرة لا في الغرة والكفارات وطريقها التوقيت والانفاق قال وما يجب فيه موروث عنه لانها  
 بدلت عن نفسه فيورث كالدية ولا يرث الضارب منها لانه قاتل قال وفي جنين الامة نصف عشر قيمته  
 لو كان اشق لان الواجب في جنين الحرة حيا ثم درهم وهو نصف عشر الدية والدية من الحر كالفقير  
 فيعتبر به وقر في الجنين في مال الضارب لان العاقل لا تعقل العبيد في الفتاوى معتلة ما لم احتال  
 لا نقضه عدتها باسقاطه لول فطيرها العلة للزوج ولا يرث منه قد مر في الوجع فيه **فصل**  
 ومن اخرج الحمار طريق العامة روضا او مبيعا او كنيها او دكانا فلد رجل من عرض الناس ان ينتزعه  
 لان المروءة الطريق العام حقا مستثناة بين جميع الناس بانفسهم رد ولا فله ان ينفضه كما في  
 المشترك اذا بين فيه احد من شيئا كان لكل واحد منهم نصفه كذا هذا قال وان سقط على انسان فوعيت  
 فالدية على عاقلة لانه سبب الالتفت وهو متعدي في شغل طريق المسلمين وهو له والي الحق  
 الشغل ولو فعل ذكره من سلطان لا يضمن لانه صار ميلا صلفا لانه ثابت عن جماعة المسلمين ولو باع  
 الدابة

من طرف الجدار

٢٢

وهذا كد لا يبرئ عن الصغار لان يبرئ به وجد منه وهي باقية قال وان اصابه طرف المذنب انشى في الخطا بقره حان  
 فيه لانه عين متعدي في سبب لا تفرق بين الداخل وموضوع في ملكه وان اصابه الطرف الخارج ضمن لانه متعدي فيه وان اصابه  
 الطرف فان او لا يعلم ضمن نصف الدية لانه اصابته الموت الى احدى ماليين باولي من الاخر فيضاق اليه ما كان لا يستغفر  
 احدا حازه لان النفاق به لان له حق الهبة والضربة فيجوز ان كان يستغفر به احد يكره لان الاضرار بالناس هذا  
 وعقلا وشقا وليس لاحد من اهل الدرب الغير النافذ ان يفعل ذلك الا بهما لان الطريق مشترك بينهما فصار كل الاراء المشتركة  
 وان كان مهاجرة به عادة السكنى او فتح الشارع ونحوه لم يضمن لانه عين متعدي نظر الى العادة قال ولو وضع حمارا  
 في الطريق ضمن ما حرق فان حركته النسخ الى موضع اخر لم تضمن ما احرقه في ذلك الموضع الا ان يكون يوم ربح وكذا  
 هبت الماء وربط الدابة ووضع الحشيشة والقاء التراب والحقا الطين ووضع المشاي وكذا لو قد غلط في  
 لتسريح او وضع غير المشي لاعداء او مرض فقتل احد فمات وجب الدية لما قلنا من متعدي السبب قصاصا  
 اليه على ما مر وان عثر بذكر رجل فوقع على اخر فمات فالتفتان على الواقع لا على العاقل لانه هو المتعدي في السبب  
 وان يحكي رجل سنان ذكره موضع فقتل به انسان ضمن من حياه وبرئ الاول لان النخبة شغل مكانا اخر والزوال  
 اش ففعل الاول وكان الثاني هو الاول فيضمن ولو رث الطريق او نزل فيه قالوا هذا لا يعلم ان كان بالشارع وان كان في  
 اوليل او ان علم لا يضمن لانه خطر طريقه لا يتعد الشئ عليه فكان صياض التلغ فلا يكون على السبب وكذا لو وقع  
 المشي على الحجر والحشيشة الموصوع فقتل لا يضمن على الواضع وقيل هذا اذا لم يضر الطريق او اجاب عن شدة الطريق فضمن الطريق  
 والحشيشة الموصوع فقتل لا يضمن على الواضع وقيل هذا اذا لم يضر الطريق او اجاب عن شدة الطريق فضمن الطريق  
 لانه مضطر في المرف عليه لانه لا يجد غيره ولا كفارة على الواضع هذه الاشياء ولا يحرم به اليه لانه سبب كالمشتر  
 وقيل من قال واما ما يحيط انسان الى الطريق العامة وطالبه بنقصه في ملكه امكنه نقضه فمات سقط ضمن  
 ما تلغ به والقياس ان لا يضمن لان المبلان وسفل الهواء ليس بفعله فلم يباشر القتل ولا سببه ولا ضمان عليه وجب له  
 ان الهواء صار مشغولا يحيط وانما كرههم شركاء فيه على ما مر فاذا طوب بغيره فخرج عليه فاذا لم تقع الا مكان  
 فمكنا ضمن فله ان يطالب لم يضمن لانه متعدي باذن المطلب بغيره متعدي بالان لا يملك حصل في يد غيره صنع وصار كغوب  
 الفتنة الزرع في حقه وطالبه صاحب الارض فان لم يرده مع الامكان فكلما ضمن وان لم يطالبه لم يضمن وان اشغله هدم من  
 وقت المطلب فسقط لم يضمن لانه لم يوجد التعدي من وقت المطلب ولو نقضه فقتل رجل بالنقص ضمن عند محمد بن  
 وان لم يطالبه برفعه لان الطريق صار مشغولا بغيره ونقصه فوجب عليه تعديته وعنا ان يوقر في ارضه لان لا يضمن  
 على المطلب برفعه كما في مسئلة الخوب وتكون على الدار يخرج من ضمانه ويطلب المشتري بالهدم لانه لم يبق له  
 ولانه هدم الحائط والمطالبة انما يصح من قبله ولا يبرئ الهدم لا يصح عطالة المتاجر والمزمن والمودع والح  
 مطالبة المراهنة لانه عاين كد بواسطة فكذلك المراهنة وكذا كراهي الوضعي والام في حائط الصبي فيقيام  
 ولا يبرئ والضمائم في مال الصبي لان فعله هو لا فعله كذا قالوا فاما ما دار جارة فالمطالبة له وللساكن اما الجوار

مسلم او غيره















لا تصير لهم فلا يجب عليهم ما يجب لاهل النصر ولان منفعة السجن على اهل المسلمين لانه وضع لا يستفاد  
 حقوقهم ولما لم يضر عنهم وكانت المنفعة عليهم وهذه من فروع المالك وسكان لان اهل السجن كالسكان فلا  
 عليهم خلافا لا يبرهن وان وجدت السوق ان كان ملوكا فعلى الملاك وعندنا يوجب رتبة على السكان ايضا وان  
 كان غير ملوك او هو السلطان فهو كالسكان في العام الذي ثبتت حق جماعة المسلمين وسوق السلطان  
 للمسلمين فيجب فيه فيكون في بيت المال ويؤخذ في ثلث سنين لان حكم التجار كحكم العاقل وكذلك غيرهم  
 الا انه انما يوجد من لا يعرف الخطا ولا يستحق العقاب بل هو كمن قال وان وجدت برية او في شط القربى فهو هدر لانه  
 لا حد عليه ولا ملوك لا يسمع الصوت منه اهل المصرة فربما كان هدره وان كان محسبا بالشط  
 فعلى اهل القربى ان كانوا يسمعون الصوت لانهم به من غيرهم الا انهم يمشون منه ويوردون عليه ولهم  
 فكانوا انفسهم فيجب عليهم كاهل المحلة ولو وجد فيهم صفيح خاضع لم يضر فيه بالشبهة فعلى عاقله ان ياب  
 النهر لانه لو لم يكن لهم فيه من غيرهم فيسقط عنهم ما يوجد فيه كالردوب والسوق الملوك ومن وجد في  
 في دار نفسه فدينه على عاقله لو رتبته وقال لا شيء فيه لان الدار في يده حاله كالحرج فكانه قتل نفسه  
 كان هدر لاهله والواجب ان لا يسمع الصوت منه اهل المصرة فربما كان هدره وان كان محسبا بالشط  
 على عاقلهم وهل يجب عليهم القصاص في اختلاف المشايخ وهذا بخلاف اذا وجد الكاكتة قبيلة في دار نفسه لان الدار  
 على ملكه حاله ظهور القتل فكانه قتل نفسه فربما وجد في داره فربما وجد في داره فربما وجد في داره  
 عندنا يوجب رتبة وقال لو وجد في داره لاشي عليه لانه احتمل ان يقاتل نفسه فان قتل صاحبه ولا يجب الدية بالقتل  
 لا يوجب رتبة ان الانسان لا يقبل لنفسه ظاهرا فسقط اعتباره كما اذا وجد في محلة **كتاب العاقل**  
 ويوجب عقول وهو الدية سميت الدية عقولا لوجهين احدهما انه عقل الدماء وان تلاقى الدية كانت اذا اخذت  
 من اهل الجوع فتعقل من تساق الى وفي الثانية والعاقلة الدين يؤدونها والاصل وجوب الدية على العاقل بايقظ  
 من حديث الحسن حيث قال في اولياء الضاربة فمؤدروها انهم جمل على كل بطن من الانصار عقوبة واخذوا  
 ايضا بدية من اهل الجوع وعقدوا ولا يجرم من نفسه بل يمنع وجوب العقوبة فوجب الشرع الدية  
 صيانة للنفس الا هذا في الجوع لا يكون عليه اجماع ولا يوجب عقوبة فيقتضيه العاقله اليه دفعا للعقوبة  
 عند ولا ذلك انما يكون بغير عقوبة وفيه عقوبة في نفسه بكثرته وقوة انصاره من فكاكوا كالكثيرين في  
 العقل فضمن اليه كذلك الدار والامين فلا يثبت عليهم اذا قتلوا او يجرمون عنه اذا قتل فيكون من باب  
 المعاون كعاد الناس في التعاون بخلاف التلغات لانها لا يكثر قيمتها فلا يحتاج اليه التخفيف والدية  
 ما كثر فاحتاج الى التخفيف قال ويجب عليهم كل دية وجبت بنفس القتل كخطا من شرب الخمر  
 وهذا احسن من الخطا عما وجبت بالصالح والاعتذار او سقط القتل فيه بشبهة كالاب وانما وجبت دية  
 بشبهة العدا على العاقله كحديث الجوعين انما تعذرت ضربه بالعود فقتل من على العاقله ولانه قتل في

كخطا في باب الدية فكذلك في تحمل العاقلة وقصر عمره بالدية في الخطا على العاقله بخلاف العاقلة  
 من غير خلاف قال فان كان العاقل اهل الديون فمعه عاقلة وامه الذين لهم رتبة في بيت المال في زماننا هم  
 اهل العسكر لكل رتبة ديون عاقلة وذلك ان العرب تنامون باسباب منها القرابة والولاء والحلف وغير  
 ذلك من رسول الله فليما جاء عمره وقون الدواوين صارت التنازع بالداوين فاهل كديون ينصر  
 بعضهم بعضا وان كانوا من قبيل متفرقة وقد خرج ان عمره فرض العقل على اهل الديون وكان قبل ذلك  
 على عشرة الرجال امواهم لانه اقل من وضع الديون وجعل العقل فيه وذكر بعض من الصحابة رتبة فكان  
 اجماعا منهم وهو علي وعاق ما فخر به رسول الله ثم من فخره علوا ان رسول الله عم قضيه به على العشرة  
 باعتبار النصر في العجب بطريق الصلة فاجاب به فيما يصل اليهم صلة وهو العطاء ولي واهل كل ديون  
 عثمان يصل اليهم من كفيل واحدة قال يؤخذ من عطايهم ثلث سنين لما تقدم من حديث عمر وهو مروي  
 عن النبي ثم ايضا يعطى الثلاث من يوم القضاء لان الدية يجب يوم القضاء سواء خرجت في اقل  
 او اكثر لانه انما وجبت العطاء تخفيفا فاذا حصل اي وقت حصل وجد القصد فيوجد منه فان  
 تاخر الاطباء لم يطالبوا بشيء وان تحمل الثلاث سنين احد منهم الجميع لما ذكرنا واذا وجب جميع  
 سنين اخذ منها الجميع لما ذكرنا واذا وجب جميع الدية في ثلث سنين كان كل ثلث سنة فاقا وجب الثلث  
 من سنين اخذ منها الجميع لما ذكرنا وما زادهم الامام الدية في السنة الثالثة  
 ما دونه كان في سنة وما زاد على الثلث الى الثلثين في سنتين وما زادهم الامام الدية في السنة الثالثة  
 ما دونه كان في سنة وما زاد على الثلث الى الثلثين في سنتين وما زادهم الامام الدية في السنة الثالثة  
 وان كانت العاقلة اصحاب الرزق اخذ من رزقهم في ثلث سنين وان خرجت الرزق في كل سنة اخذ منها  
 الثلث ومن خرجت كل سنة اشرب اخذ منها الثلث في كل شهر بحصته وعلى هذا فالحاصل انه يؤخذ في كل  
 سنة الثلث كيف ما خرج لان الرزق في كل سنة لا يعطيه لاهله وان كان لهم رزق في شهر واعطيه في كل سنة  
 اخذ منه اعطيه لانه اسهل فان الرزق يكون بقدر الكفاية لكل شهر وكل يوم فيشفي علمه الاخذ منه  
 اما العطاء في كل سنة يكون بقدر رعاية واحتارة في الخروف الحاجة فكان الاخذ منه اسهل قال وان  
 لم يكن من اهل الديون فعاقلته قبيلته وهم عصبة من النسب ما روي انه عم وجبت الدية على  
 عصبة القاتل وان تناصرهم بالقرب قال لا يزد الواحد على اربعة دراهم وثلثة وبنفس من يؤخذ منه  
 كل سنة درهم وثلث او درهم لان اصل فيها التخفيف فله في كل سنة بالدرهم لانه اقل المقدرات  
 او يزد ثلث دراهم وهذا المختار ليكون اكثر من الاقل ما لم يبلغ النصف فهو حكمة قال فان لم تبلغ القبيلة للذكر  
 ضم اليهم اقرب القبائل نسباً فخره عن الاحقاق وتخفيفا على التخفيف فيضطر اليهم الاقرب فالاقرب  
 على ترتيب العصبات لان التناصير يقع بذلك وكذلك اهل الديون اخذت يسع الديون الدية يضر اقرب  
 اقرب الديات اليهم نصرة الاخرهم امر او درهم عدو وهو موقوف الى امر الامام واعلم بذلك وحي  
 لا عاقلة له وحي يوجب بيت المال لانه لو مات ولا وارث له ورث بيت المال فاذا خسر يكون عليه ليكون



العلم بالعلم وقد رويته في الأصل لا يجوز عليه لان الحاق الآباء وجبنا على العاقلة لما ذكرنا فإلما  
 يكن عاقلة الى الأصل قال إمامان كان من يتناصرون بالحق وأهل خرافة وان تناصروا بالباطل فإلهما يتنا  
 ان المعنى فيه التناصرون ليس له ديولات ولا عشيق قبل يعتبر المحال والقرابة الاقرب فالأقرب وقيل  
 في ماله وقيل ان كان القاتل مسلما يجب في بيت المال لانه الدين يجب باعتبار النصرة وجماعة المسلمين يتناصرون  
 ويدرب بعضهم عن بعض وعلم هذا الخلق لا يقطر ولا يعقل مدينة عن مدينة ويعقل المدينة عن قرية اهلا  
 أهل المصرتين من يدبواهم واهل السوادهم وقرام ولا يتناصرون بأهل مصر آخر والهادين اذا  
 اختلفوا كصرين ويؤذي القاتل كاحد منهم لانه اعلم بجلبه الحلة لحافة الاحجاف في هذا ولا نطعن ولا قل من انكر  
 كاحد منهم ولا نتماجب بالتناصرون هو ولا ينصر نفسه قال ولا يعقل كافر عن مسلم ولا بالعكس لعدم  
 التناصرون فكيف يعقل بعضهم بعضا لان الكفر فله ملة واحدة الا ان يكون بينهم معاداة وحرب فلا يتناصرون  
 لعدم التناصرون قالوا فكان للذي عاقلة فالدنية عليهم كالمسلم لا لغيره احكاما متافا للمعاملات ولو جحد  
 بينهم ولم يكن له عاقلة فالدين في ماله في ذلك سببا كالمسلم في العلم وهذا لان الواجب عليه وانما يتحول الى العاقلة  
 اذا وجدت فاذا لم تكن بقيت عليه قالوا عاقلة المعتق قبيلة مولاه قال نعم مولي الخوم منهم ولا نصرة  
 لهم وعاقلة مولي المولات وقبيلة لان عقد المولات عقد يتناصرون قال والملاعة يعقل عنه عاقلة  
 امه لان نسبة الهم فينصره في اذاعة الاب بعد ذكر جمع عاقلة الام على عاقلة الاب لانه ظهرت الذي  
 كانت واجبة على عاقلة الاب حيث كذب نفسه بطل اللعان ويثبت نسبه منه فقوم الام حملوا خصم  
 عن قوم الاب ما كان عليهم في رجوعه عليهم في ذلك سنين من حين قضى لعاقلة الام على عاقلة الاب قال  
 وينحل العاقلة خمسين دينارا فصاعدا وما دونها مال الجاني في ماله وديناره في قضى بالحق على العاقلة  
 وروي خمسون دينارا وعرضه من ماله وموقوفه لا يعقل العاقلة عدا ولا عيب ولا عذر فالأصل  
 ولما دونها من الموصى من غير عيب ولا عذر ولا انحل على العاقلة انما كان كحرز اعز الاحجاف وروى اكثره  
 القليل والقدوم الغاضل بينهما ما روي به الشرع وهو ما ذكرنا قال ولا يعقل العاقلة ما اعترف بالجنائي الا  
 ان يصدر من ماله ولا يتألم منهم اقراره عليهم اذ لا ولاية له عليهم فاذا صدق وقدر ضروبه  
 فيلزمهم ولو تصادق القاتل ولو لم يجزئته على قاضي من قضاة المسلمين حكم على العاقلة بالدنية وكذلك  
 العاقلة ولا شيء عليهم لان تصادقها ليس بجناية عليهم وليس على العاقلة شيء في ماله ولان الدية مقررت  
 على العاقلة بتصادقها وهو حجة في حقها بخلاف الاقل حيث يجب الدية في ماله باعتدافه لانها يدل  
 انفسه فيكون على العاقلة كما في القرآن روي عن النبي يوسف ربهما في مال القاتل وحمل قولهم ولا يعاديه عليه  
 واخوته لان المارد لا يتنجس بجناية العبد لان المولى اقرب اليه منهم وروي عنه ايضا ان قد الدية على العاقلة لان  
 ضمان النفس وما دونها في مال الجاني لانه ضمان المالى بناء على ان عليه يجب قيمته بالغة ما بلغت وقد تقدم كتاب الوصايا

وهي جمع وصية والوصية طلب فعل بفعله الموصى اليه بعد غيبة الموصى او بعد موته فما يرجع الى مصلحة كقضاء دينه  
 والنفقة الجارية ومصارح ورثة من جوده ويغذ وصايا وغير ذلك بقا فلان سافر فوصى بكذا والاستيصاء قبول الوصية  
 بقا فلان استوصى فلان اذا قبل وصية قال نعم استوصوا بالنساء خيرا فانتم عوان عندكم ان اقبلوا وصيتي فرائق استوي  
 عندكم وهي وصية شريعة وقربة من ربه ولا يكره الكتاب فتقوله كما من بعد وصية يوصي بها او دين وهذا دليل شرعيها  
 ولا تسعة ما روي ان سعيد بن ابي وقاص مر في مكة فعادته رولا اعمه بعد ذلك فقال يا رسول الله اني لا اخلف الا بئس ما وصيتي  
 بجرح مالي قال لا فاصي بئلي مالي قال لا قال فينصفه قال لا قال فبثلثه قال الثلث والثلث كثير لان تدور في ذلك  
 اغنياء خيرا من ان تدعهم عالة يتكففون الناس في حالهم كفايتهم وقال نعم ان الله يصدق عليكم بثلث اموركم  
 في اخرها لكم زيادة في اعمالكم تضيحوا حيث شئتم في رواية حيث وهذا مدعى شرعيتها وينبغي وجودها وقال نعم تحمل  
 الرجل يومين بانه واليوم الاخر له مال يوصي فيه ان يبيت ليلتين الا وصية تحت راسه وهذا دل على الصحبة واما  
 الاجماع فان الآية المهدية والسلف الصالح اوصوا وعليه الامتثال يومئذ ولا ان الانسان لا يتحول عن حقيق له  
 وعليه وانه ما وجد كذلك فاذا عجز بنفسه فاعلم ان ينسب في ذكر غيره والوصي بايعنه في ذكره وكان في الوصية  
 احتياط الخرج عن غيرهما فيقرب اليها وشرع تحصيل هذه المصالح قالوا في موضع من موصية الموصي  
 وقضاء ديونه على ما ياتي في الفرائض وهي مقدرة بالثلث تصح للاجنبي مسلمي كان او كافرا بغير اجازة  
 الورثة لما روي من حديث سعيد وغيره وهي مطلقة لا يتعبد بالمسلم ولا بغيره قالوا ما ذك على الثلث  
 وللقاتل والوارث تصح باجازه الورثة لان الوصية بما زاد على الثلث لا يجوز لحديث سعيد والحديث للفقهاء الوصية  
 من الكتابين قبل حقهم به الا انه يظهر من ذلك في الثلث ما سبغ من الحديث والحاجته ليدرك ما قدر منه وقصر عنه قالوا  
 جازت الورثة في ذلك فلو رخصوا بسقاط حقهم فتصح وتعتبر اجازتهم بعد موته لا عند ذكره حيث حقهم فيه لا قبله واما بسقط  
 واما بسقط الحق بعد موته فتصح وتعتبر اجازتهم بعد موته لا عند ذكره حيث حقهم فيه لا قبله واما بسقط  
 الحق بعد موته فاجازه بعد موته لا يسقطوا حقهم بعد موته فتصح وكذلك الوصية للوارث اتماما لمنهت  
 الحق باقى الورثة لان الوصية لا يجوز للوارث قالوا لا وصية لوارث ولا اقرار بدين وفي رواية الا وصية لوارث الا  
 ان يخبرها والصفان ويقضى الى القطبجة الرحم فاذا اجاز بقبلة الورثة علمنا انه لا حقد ولا نفاق فيجب  
 فان جاز البعض ردا البعض جاز بحق الجميع جدر نصيبه وبطلان الباقي لولا بطله على نفسه دون غيره واما الوصية  
 للقاتل فلا يجوز فاذا وجد القاتل مباشر عذرا كان او خطاه قال نعم لا وصية لقاتل وكذلك لو اوصى لرجل فقتله تبطل  
 الوصية لما قلنا لان تغاد الوصية بعد الموت فاذا اجازها الورثة جازت وقال ابو يوسف في رجل اوصى بثلثي ماله بالطلاق  
 لحدث ولانها لا تمنع بجنايته وهي باقية ولان الامتناع لحق الورثة لان سلطانها يقع يرجع اليهم لبطانها  
 للوارثة وما زاد على الثلث فاذا اجاز في ذلك فقد سقط حقهم فسقط كل ما وقف على اجازة الوارثة فاجاز في  
 فالوصية له عكس من جهة الموصى لان التسبب صدر منه والاجازة رفع المانع كما لم يمتن اذا جازت بيع الراهن







































لا يرث من هذه الاموال ولا الاموال وقد تقدم وجهه امثال ذلك زوج واخت الابوين واخت الابن المصحف والاخت لابوين  
 المصحف والاخت اب السدس وهي ثلثة ثلثين اصلها من ثلثة ثلثين فان كان زوج الاخت الاب اخ عصمتها  
 فلا يرث شيئا فهذا المصحف زوج وابوان بنت وبنت ابن اصلها من ثلثة ثلثين وبنت الابن المصحف الزوج الربع  
 ثلثة وللابوين السدس اربعة ثلثين المصحف ستة وثلثين الابن السدس سهران ولو كان مع بنت الابن عفتها  
 فسقطت ويعول الى ثلثة عشر وهذا ايضا شوم اختك لابوين واخت الابن الى ثلثة عشر فدا ولاش للاخت  
 اب فان كان معها اخوة عصمتها فلهما الباقي وبما الثلثة المذكور مثل خطلان ثلثين وهذا الاخ الميراث الميراث كالكافر  
 والغافل والرفيق لا ينقصا من الاخر ما لا يترحم لاسر في عدم الاهلية والعلة ينعدم العقد الاهلية وتغوث دعوات  
 شرط من شرطها كسج واذا تقدمت العلة في حقهم الحقوا بالعدم في باب الارث وغيره من مسعود انه يحجب نقصا  
 ويظهر ذكره في اصول الميراث كالاخوة والاخوات يحجبهم الاب والميراث الام من الثلث الى لان علة الا  
 الاستحقاق موجودة في حقهم لكن امتنع بالحجب وهو الاب في ان يظهر حجبها في حق ميراثها ويسقط  
 بنو الاعيان وهم الاخوة لابوين بالابن وابنه وبالاب وفي الميراث خلاف لانهم اقرب ويسقط بنو الاعيان وهم  
 الاخوة لاب سمي وهو لا يما وبها الحديث ويسقط بنو الاخاف وهم الاخوة لام والوالد بالابن والجدلة بالاخاف  
 لان شرط تورثه كونه الميت يورث ثلاثة ثلثة ثلثين وان كان رجل يورث ثلاثة ثلثة ثلثين والجدلة بالام ما تقدمت والجدلة  
 من الاولاد والجدلة بالاب والجدلة بالام والجدلة بالام والجدلة بالام والجدلة بالام والجدلة بالام والجدلة بالام  
 انما اعطى الجدة السدس اذا لم يكن الميت ام لان الامية يدل على الميت بالام وتيرث بواطنها فلا يرث معها ما تقدم  
 ان الاقرب يحجب البعد فحجبها نصا وقبسا اما الامية نصا لا قبسا لانها يد يد بالميت والي الميت بالاب  
 وترث ذمته والقبس ان لا يحجبها الام ويسقط الابوين بالاب كالجدة لانها ميت من ولد فلو ترك ابا وام ام  
 فام الاب محجوبة بالاب فاختلف فاذا الام قيل لها السدس لان ام الاب ما تحت لاجل غير ما وقيل لها نصف السدس  
 لانها من اهل الاستحقاق فيجب وان حجت كالاخوة مع الام والقرن يحجب الجد وورثة كانت او محجوبة  
 اما اذا كانت وارثة فظاهر لانها ياخذ الفرصة فلا يبقى للجد شيئا واما اذا كانت محجوبة وصورة ما ترك  
 اب او ام اب وام ام قبل كل اكل الاب لا يحجب ام وهي حجب ام الام لانها اقرب منها لما السدس لان ام الاب محجوبة  
 فلا يحجب لام **قصة العول** ويزاد السهام على الغرضية فيعول المسألة الى السهام الغرضية ويدخل  
 النقصان عليهم بقدر حصصهم لعدم ترجيح البعض على البعض كالدينون والوصايا اذا عاقبت  
 التركة عن ابقاء الكال يقسم عليهم قدر حقوقهم ويدخل النقص على الكل كذا هذا والله تعالى اعلم بما جامع هذه السهام  
 في مال لا يسع لكل عمل ان المراد الحاق النقص بالكل عملا باطلاق الجمع فكان ثابتة قسمة جميع هذه السهام  
 في مال لا يسع لكل عمل والثابت بمقتضى الشر كالثابت بالنقص وعاد ذكر اجماع الصنفين من الابن عفتها مع ما  
 نبينه انشاء الله واعلم ان اصول المسائل اثنتان وثلثة واربعة وستة وثمانية واثنى عشر واربعة وعشرون

فاربعة منها لا تعول الا اثنتان وثلثة واربعة وثمانية وثلثة تعول الستة والاشارة عشر ولا بهر والعشرون  
 والستة الى عشر وثلاثة عشر او ثلثة عشر او ثلثة عشر وخمسة عشر واربعة عشر وعشرون لاجل اربعة وعشرين  
 لاجل مئة الى النقول زوج واخت لابوين الزوج النصف والملاص النصف وكذلك زوج واخت الاب ويسمي الميراث لان لا يرث  
 المال بغير نصيبين مفسكين الا في هاتين المسئلتين بلك قصة نصف وما يق اصلها من ثلثين اخوان لام واخ لابوين  
 ثلث وتبقى اثنتان اب وام واخ لاب سبب وما يق اصلها من ثلثة اثنتان لابوين واخت لابوين اب اصلها  
 مرسنة وتعول اربعة زوج وام واخوان لام نصف وسدس وثلث مرسنة ويسمي مئة الا لام لانها الزام لابن  
 عيسى والله ان قال ما قلنا فقد جحد لام باختين وهو خلاف مذهبه وان جعل لام الثلث فللاختين السدس فقد  
 الدخول النقص على اولاد الام وليس من هبه وهو خلاف صريح الكتاب وان جعل لها الثلث فقد قال بالعول وزوج  
 وام واخت لابوين نصف وثلث ونصف هله مرسنة وتعول الى ثمانية وهي اول مسئلة عالت في الاسلام وقعت  
 في خلافة عمر بن الخطاب فاستشار الصحابة بتدبيره فاشاء القياس ان تقسم عليهم بقدر سهامهم فصاروا في ذلك وفي رواية انه  
 قال لا تجد لكم في كتاب الله تدبير ولا تدبير من قدومه الله ما قدومه ولا من اخره فافرحوه ولكني رايت رايانا كان  
 صوابا من الله وان كان خطا فاني ارى ان ادخل النقص على الكل فقس بالعول ولم يخالف احد في ذلك ان المتري الامر  
 الى عثمان بن مظعون وجعل الخلاف وقال من قد مولى في دينه الله واخره من الله ما عالت في نصبة قط فقتل  
 له من قدومه الله ومن اخره قال الزوج والنزوجة والام والولد من قدومه الله واما من اخره الله فالجنان وبينت الابن  
 والاخوات لاب وام والاخوات لاب فتارة الافتراض ثلثين واربعة يمكن عصبية ويدخل النقص على هؤلاء والادراج غير  
 قال من شاء باهله ان شاء الله تعالى وفي رواية ان الذي احق ومنع على الجدة الميراث نصفا وثلثا فقتل  
 له هلا ذكرته في من عريضة قال كان هيبيا فبنته ورواية ان الذي احق ومنع على الجدة الميراث نصفا وثلثا فقتل  
 ذمته واما لو يكن في دليل قطعي واما ما منع لانه اجتهاد فلم ان يصيب محجوبا او كان له دليل ظاهر لما سكوت والمخالف غير  
 ويسمي مسئلة الميراث زوج وام واختين ابوين اصلها مرسنة وتعول الى ثمانية زوج وام وثلثة اخوات متوفيات  
 اصلها مرسنة وتعول الى تسعة للزوج ثلثة وللأم سهم وللأخت لام سهم وللأخت اب سهم السدس ثلثة الثلثين  
 زوج وام واختان لام واختان لابوين نصف وثلثة وللأخت اب سهم السدس ثلثة الثلثين  
 لانها اكثر المسائل علة فثبتت الاربعة الزوايد في الفروع ويسمي ايضا الشرعية لان شرعها ان كان قسمة فيها  
 زوجة واختان لابوين واخ لاب اصلها من ثلثة عشر منها زوجة وحيلة واختان لابوين ربع وسدس وثلثان اصلها من ثلثة عشر  
 اصلها من ثلثة عشر وتعول الى ثلثة عشر امرأة واختان لابوين ربع وسدس وثلثان اصلها من ثلثة عشر  
 وتعول الى سبعة عشر ثلث نسوة وجدتان واخوات لابوين اصلها من ثلثة عشر وتعول الى سبعة عشر  
 عشر ويسمي ام الام والسرير في ذكر وهي من المعاملة بعال رجل ماتت ولو ترك سبعة عشر دينار وسبعة عشر  
 اصلها اصحاب كل امرأة دين املة وابوان وابن اصلها من اربعة وعشرين ونصف منها املة وابوين وثلثان ثلث



























تصح المسألة المسلم لا ولد له من غير مسألة الأب وسهوان من الأخت أصراً ما في أربعة بنات أمه عشر وكان له  
 المال سهم من سهام موطوب في أربعة نسج على ورثته للمسلم سهمان والزوج سهم والباقي للعم وهو سهم من أصل الزوج  
 ابن الميت الأول والزوج الثاني وعلم الثالث من المسألة من الأول ثمانية ومن الثانية أربعة ومن المال سهم آخر رجل  
 مات وترك ابنين وولد من أحد البنين امرأة قسوا وعصية الأول من ستة والثانية من ثمانية وسهوان  
 من الأول ما كان لا يسع على مسئلة تكن توافق في نصه بالنصف فاضربوه في حصصه وهو أربعة في الفريضة  
 الأول ما كان يسع في أربعة وعشرين منها نصيب المسألة كان ثلاثين الميت الأول سهمان فاضربوه في ثمانية فكانت  
 ماتت من ثمانية الفريضة سهم مفرقة في الفريضة ولو كان ثلثها أو للسار ربع مفرقة في سهمها والعم ثلث سهمها  
 لو ماتت البنات من الزوج واحد وعصية تصح ستة وسهوان من المسألة الثانية أربعة وسهوان موافقة بالنصف فاضربوه في ثمانية  
 وهي ثلث في الفريضة الأول وهو أربعة وعشرون يكن سهمين وسهوان من نصيب المسألة على هذا يخرج جميع مسائل  
 هذا الباب والرد لكل ما يشترطه وكثرة العمل والله أعلم **مسألة في الميراث** علم أن الفريضة في المال الأول النصف والزوج الثلث  
 البنت والبنات والسنن ونحو ذلك ما في الفريضة من أصله ونحو ذلك الميراث يخرج الميراث كالثلث والثلاثة  
 والسنن والسنن والسنن والسنن والسنن من أربعة والبن من ثمانية والسنن والسنن من ثمانية والسنن النصف  
 من النوع الأول لكل النوع الثاني وهو البنت والبنات والسنن وبعضه أجوابها ما في ثلثين فريضة وإن اختلط الزوج  
 بالكل أو بعضها فن السهم وان اختلط الثلث كذلك في أربعة وعشرين وقد عديم مسألة فضل الأول والثاني  
 الفريضة فإن انقسمت سهام كل فريضة فلا حاجة إلى الضرب وإن أنكر فاضرب عدد من أنكر عليه في المسألة  
 وعولها إن كانت عابلاً فأخرج سهم من المسألة مثلاً امرأة وأختان ثلثي الربع سهم سعي ثلث لا يسع على أخوين  
 ولا موافقة فاضرب اثنين في أربعة يكن ثمانية منها نصيب وان وافق عديم في المسألة مسألة امرأة وسهوان  
 للزوج الربع سعي ثلث لا يسع على سهم وسهوان هذه بالسهم فاضرب وفرد عدد سهمها ما في أصل المسألة وهو ثلث ما في سهمها  
 نصيب كان الزوج من سهمها سهمين وللأخت سهم في السهم بثلث سهمها لكل واحد منهم سهم آخر زوج وسهوان  
 أخوات لا يورثن أصلها من أربعة للزوج سهم سعي ثلث لا يسع على خمسة عشر ثلث سهمها موافقة بالسهم فخرج ثلث عشر  
 إلى لها وروضة فاضرب خمسة من أربعة يكن عشرين منها نصيب وإن أنكر على فريضة فاضربها فاضربها في السهم  
 كل فريضة وعدد سهم من السهم العودين فإن كانا ثمانية فاضرب أحدهما في أصل المسألة وإن كانا من أخيلين فاضرب  
 أكثرهما وإن كانا موافقين فاضرب وقفاً أحدهما في الآخر فأخرج في المسألة وإن كانا مسابين فاضرب كل واحد  
 في الآخر المجموع في المسألة مثلاً سهمان والبنات الثلثان يبقى سهم الإخوة فقل أنكر على الفريضة  
 وهما اثنا ثلث فاضرب أحدهما وهو ثلث في أصل المسألة يكن ثلث سهمها نصيب آخر وخمس جذاف وخمس جذاف  
 لا يورثن وعم أصلها سهمان والبنات الثلثان يبقى سهم الإخوة فقل أنكر على الفريضة  
 آخر حله وسهوان الأخوات لا يورثن وسهوان الأخوات لا يورثن وسهوان الأخوات لا يورثن وسهوان الأخوات لا يورثن  
 وللأخت لا يورثن أربعة وسهوان موافقة بالنصف فخرج إلى له وهي ثلث في السهم فاضرب ستة في أصل المسألة

وهي سبعة ثلث سهمين ومنها تصح آخر ستة وثلاثون بنات ابن وعم ستة ولا هو أفقر بين السهام  
 والأعداد يكن بين الزوجين سهمان والبنات الثلثان يبقى سهم الإخوة فقل أنكر على الفريضة  
 يكن اثنين وخمسين منها نصيب آخر زوجة ستة عشر ثلث سهمها نصيب خمسة وعشرون في أربع وثلاثين وأما بقى أصلها من اثني  
 عشر وبين سهام الأخوات وعدد هن موافقة بالربع فيجوز في أربعة وبين السهام موافقة بالنصف  
 فيخرج إلى خمس في خمسة ولا موافقة بين الأعداد فاضرب أحدهما في الآخر وهو خمسة يكن عشرين  
 فاضربها في أصل المسألة ثلثي عشر يكن مائة في أربعين منها نصيب وان أنكر على الثلث فرق أو أكثر وكذا كير بطل الميراث  
 أو بين السهام والأعداد أفعال ما جعلت الفريضة في المداخلة والمداخلة والموافقة والمباينة ولا ينصود الكثير على أكثر  
 من أربع فرق في الفريضة وما حصل من الضرب بين الفريضة وسهامهم يسبقون السهام فاضرب في أصل المسألة مثلاً  
 أربع درجات وولد حداث وأثنى عشر عما أصلها من أربع للزوجات الأربع ثلث سهمها من ولا إتمام  
 ما بقى سهمها موافقة بين الأعداد والسهام يكن الأعداد مثلاً حداث فاضرب أكثرها وهو اثني عشر في أصل  
 المسألة يكن مائة وأربعة واربعين منها نصيب كان للزوجات ثلثي عشر أربعة وعشرين لكل حدة ثمانية  
 وكان لإتمام سبعة اثني عشر سهم وسهامهم يسبقون السهام فاضرب في أصل المسألة سبعة عشر في أصلها من ثلث  
 سهم لا يقيم لأمها موافقة ولها سهم كذا ولا إتمام سهم كذا وبين الأعداد موافقة فاضرب أصلها من ثلث  
 اثنا عشر حداث ولا يورثن أصلها من ثلثي عشر للزوجات الأربع ثلث لا يسع ولا موافقة وللبنات  
 وعشر حداث وأربعون أصلها من ثلثي عشر للزوجات الأربع ثلث لا يسع ولا موافقة وللبنات  
 سهام لا يورثن لكن سهام موافقة بالنصف فخرج إلى نصفها وهي خمسة وللأخت السهم ربع السهم ونوافق بالربع  
 فيجمع إلى ربعها وهو ثلث ولا إتمام ما بقى وهو ثلث لا يسع ولا موافقة وللبنات الثلثان يبقى سهم الإخوة فقل أنكر على الفريضة  
 في أصل المسألة ثلثي عشر يكن مائة في أربعين منها نصيب آخر زوجة ستة عشر ثلث سهمها نصيب خمسة وعشرون في أربع وثلاثين وأما بقى أصلها من اثني  
 عشر وبين سهام الأخوات وعدد هن موافقة بالربع فيجوز في أربعة وبين السهام موافقة بالنصف  
 فيخرج إلى خمس في خمسة ولا موافقة بين الأعداد فاضرب أحدهما في الآخر وهو خمسة يكن عشرين  
 فاضربها في أصل المسألة ثلثي عشر يكن مائة في أربعين منها نصيب وان أنكر على الثلث فرق أو أكثر وكذا كير بطل الميراث  
 أو بين السهام والأعداد أفعال ما جعلت الفريضة في المداخلة والمداخلة والموافقة والمباينة ولا ينصود الكثير على أكثر  
 من أربع فرق في الفريضة وما حصل من الضرب بين الفريضة وسهامهم يسبقون السهام فاضرب في أصل المسألة مثلاً  
 أربع درجات وولد حداث وأثنى عشر عما أصلها من أربع للزوجات الأربع ثلث سهمها من ولا إتمام  
 ما بقى سهمها موافقة بين الأعداد والسهام يكن الأعداد مثلاً حداث فاضرب أكثرها وهو اثني عشر في أصل  
 المسألة يكن مائة وأربعة واربعين منها نصيب كان للزوجات ثلثي عشر أربعة وعشرين لكل حدة ثمانية  
 وكان لإتمام سبعة اثني عشر سهم وسهامهم يسبقون السهام فاضرب في أصل المسألة سبعة عشر في أصلها من ثلث  
 سهم لا يقيم لأمها موافقة ولها سهم كذا ولا إتمام سهم كذا وبين الأعداد موافقة فاضرب أصلها من ثلث  
 اثنا عشر حداث ولا يورثن أصلها من ثلثي عشر للزوجات الأربع ثلث لا يسع ولا موافقة وللبنات  
 وعشر حداث وأربعون أصلها من ثلثي عشر للزوجات الأربع ثلث لا يسع ولا موافقة وللبنات  
 سهام لا يورثن لكن سهام موافقة بالنصف فخرج إلى نصفها وهي خمسة وللأخت السهم ربع السهم ونوافق بالربع  
 فيجمع إلى ربعها وهو ثلث ولا إتمام ما بقى وهو ثلث لا يسع ولا موافقة وللبنات الثلثان يبقى سهم الإخوة فقل أنكر على الفريضة  
 في أصل المسألة ثلثي عشر يكن مائة في أربعين منها نصيب آخر زوجة ستة عشر ثلث سهمها نصيب خمسة وعشرون في أربع وثلاثين وأما بقى أصلها من اثني  
 عشر وبين سهام الأخوات وعدد هن موافقة بالربع فيجوز في أربعة وبين السهام موافقة بالنصف  
 فيخرج إلى خمس في خمسة ولا موافقة بين الأعداد فاضرب أحدهما في الآخر وهو خمسة يكن عشرين  
 فاضربها في أصل المسألة ثلثي عشر يكن مائة في أربعين منها نصيب وان أنكر على الثلث فرق أو أكثر وكذا كير بطل الميراث  
 أو بين السهام والأعداد أفعال ما جعلت الفريضة في المداخلة والمداخلة والموافقة والمباينة ولا ينصود الكثير على أكثر  
 من أربع فرق في الفريضة وما حصل من الضرب بين الفريضة وسهامهم يسبقون السهام فاضرب في أصل المسألة مثلاً  
 أربع درجات وولد حداث وأثنى عشر عما أصلها من أربع للزوجات الأربع ثلث سهمها من ولا إتمام  
 ما بقى سهمها موافقة بين الأعداد والسهام يكن الأعداد مثلاً حداث فاضرب أكثرها وهو اثني عشر في أصل  
 المسألة يكن مائة وأربعة واربعين منها نصيب كان للزوجات ثلثي عشر أربعة وعشرين لكل حدة ثمانية  
 وكان لإتمام سبعة اثني عشر سهم وسهامهم يسبقون السهام فاضرب في أصل المسألة سبعة عشر في أصلها من ثلث  
 سهم لا يقيم لأمها موافقة ولها سهم كذا ولا إتمام سهم كذا وبين الأعداد موافقة فاضرب أصلها من ثلث



في معرفة النواهي والتميز والتداخل والتباين اعلين كل عدد من هذه اقسام الاربعه اما انما  
 فيها التباين المتساوي بين كل واحد من هذه اقسام الاربعه وهو في كل واحد من  
 اقسامها جزء الاخر وهذا لا يكون اكثر من النصف كسلكه مع العشر والاربعه من الاقسام عشر فالسلكه  
 السبعه والاربعه من الاقسام عشر والاربعه من الاقسام نصف النصف وكذا ان يسقط الاقل  
 عن الاكثر فان بقى فيهما متداخلا من النصف والاربعه مع العشر فان كانا اسقطا من العشر من مرات والاربعه  
 مرات فليس العشر من فعلت انهما متداخلا او بقوله كل عدد من نفس الاكثر على الاقل نفس صحيح فاما مثلا  
 كما ذكرنا فان كانا في النصف والاربعه اقسام صحيح وكذلك اذا قسمها على الاربعه يعني في  
 اقسام صحيح واما انما افردان كل عدد من لا يقسم احداهما الاخر ولا يسع علمه لكن يقسمها عدد اخر يكون  
 مقواسا بجزء العدد المعنى كالثمانية مع الاقسام عشر اربعة فاما متوافعان بالربع ولذلك في عشر  
 خمسة وعشرين نفسها خمسة فيوافقها بالخمسة وقد اعداد كاني عشر وعاشرة عشر فانه نفسها البسطة  
 والسلكه والاسان فوجبه الوقت من اكثر الاعداد ويكون اخضر من الضرب والحساب وطريق معرفة الموافقة  
 ان نفس احداهما من الاخر اندا في بقى جزءا الموافقة من ذلك في عشر خمسة وعشرين فان كانا  
 القسط منها في عشر من عشرة فاذا انقص العشرة من خمسة عشر سبعة فباحد جزء الموافقة  
 من خمسة وطريق معرفة جزء الموافقة ان ينقسم الواحد الى العدد الباقي فاما ان من نسبة الواحد اليه فهو جزء  
 النوافق مثاله ما ذكرنا في خمسة النصف الواحد اليها يكن خافا علم ان الموافقة سها بالاخماس وان كان  
 الجوز المعنى اكثر من عشرة كالسبع والتمس والاربعه والخمسين فالذي يقسمها ثمانية عشر واثنين وعشرة  
 وثلاثه وثلاثون نفسها احد عشر وثلثون وخمسة واربعون نفسها خمسة عشر فانظر فان كان المعنى  
 فردا او لا وهو الذي ليس له جزء صحيح اء لا يتركنا من ضرب عدد واحد عشر فعمل الموافقة سها جزء من  
 احد عشر لانه عند العشر عند بشي اخر وان كان العدد المعنى زوجا كالثمانية فما ذكرنا او فردا معكبا وهو  
 الذي جزءان صحيحا او اكثر كخمس عشر فان له جزءا صحيحا وهو النصف والسلكه والثلث خمسة وسبعين  
 مركبا لانه يتركب من ضرب عدد في عدد وهو سبعة وخمسة فافسرنا في اقسامنا في عدد الاول هو واحد في  
 ثم خمسة عشر وجزء من ثمانية عشر وان اسس الواحد اليه بكثر بنصف اقسامها الى الاخر فعول في خمسة عشر  
 موافقة له في ثمانية عشر سلكه وقس عليه نظائرهما اما المتباينتان بكل عدد من لسانها اذ  
 ولا هما للبين ولا يقسم الا الواحد كالحسنه مع السبعة والسبعة مع السبعة واحد عشر مع عشرين واما السلكه والاربعه  
 صحيح المسلكه فاما ضربه في اصل المسلكه يخرج نفسه مثله اربع زوجات كحسب اخوات الابوين وعشرة اعمام اصلها  
 من اربع عشر للزوجات الربع سلمه لا تسلمه ولا الموافقة ولا اخوات السلمان ثمانية لا تسلمه لكن توافقها النصف

يروح اليه وللاعم واحد اربعة وسبع وعشرة بين الاربعه والعشر موافقة بالنصف فاضرب نصف  
 احدهما في الاخر يكن عشرين ثم اضرب العشر في سلمه يكن ستم اربعة اصل المسلكه في عشر يكن سبعون  
 وعشر منها صحيح فاذا اردت ان تعرف نصيب كل فرد في عدد الزوجات سلمه مضروبة في فرضه اصل المسلكه  
 كذا ما في ثمانية وكان للاخوات ثمانية مضروبة في ستم اربع مائة وعائيه وكان للاعمام ستم في ستم يكن ستم واذ كانت  
 ان تعرف نصيب كل وارث فعو كان لكل زوج سلمه اربع مائة مضروبة في كثير يكن ستم فهذا بيان نصيب المسائل  
 ومعرفة نصيب كل فرد في كل وارث فطس علمه اسامه واعلم ما وصيحه من الطريق بقدره كذا كانت في ٢ وطريق  
 اخر لمعرفة نصيب كل فرد ان يقسم المضروب على طريق سلمه ثم اضرب الخارج في نصيب ذلك الطريق فالخامس  
 نصيب كل واحد من ذلك الطريق مساله ما عدا من المسلكه المضروب يكون تقسم على الزوجات اربع مخرج خمسة عشر يفرها  
 في نصيب الزوجات وهي سلمه يكن خمسة واربعين فمعرفة نصيب كل زوج ولو قسمها على الاخوات خرج لكل واحد عشر  
 يفرها في سهامهن وهي ثمانية يكن ثمانين في كل اخوة ولو قسمها على الاعمام يخرج ستم يفرها في نصيبهم وهو ستم  
 لكن سلمه الكلهم وطريق اخر طريق النسبة ان تنسب سها في كل فرد في اصل المسلكه العدد ثم يعطى كل  
 ذلك النسبة للزوجات لكل واحد كذا واحد الطريق مساله سلتنا فعول سهام الزوجات سلمه سها الى عدد  
 وهو اربع يكن سلمه اربع المضروب بثلثه واربعون فهذا جعل في نصيب الاخوات والاعمام **فصل**  
 في قسمه التركات اذا كان في التركة درهم او دينار او دراهم او دينار او درهم او دينار او درهم او دينار او درهم  
 من النصف في التركة ثم اقسام المبلغ وان كانت بين التركة وبين النصف في اقسامها فاضرب سها كل وارث من  
 النصف في التركة في اصل المبلغ على وفاق النصف في التركة يخرج نصيب كل وارث وكذا في العمل بالمعرفة نصيب  
 كل فرد وان شئت ان يعمل بطريق النسبة كما تقدم وان شئت بطريق القسم فاذا اردت ان يعرفه  
 العمل من خطاه فاجمع تفصله وقابل بليله بليله فان تساوبا فالعمل صحيح والافضل هو خطا واحد العمل الصحيح  
 انشأ اربعة مساله زوج واخذت لاب واخت لام اصلها ستم وعول السبعة يخرج احدا وعشر وسبعه اسباع وكذا  
 للاخت من الاب وسهم الاخت من الام بصرفه في خمس يكن خبي اقسامها على سبعة يخرج سبعه وسبعه واذا جمعت  
 كانت خبي فقد صحيح العمل وطريق النسبة سهام الزوج وهو سلمه اسباع فيكون له من التركة سلمه سها  
 وهي احد وعشرون وسبعه اسباع وهكذا يفعل بالباقي وطريق القسم التركة على سبعة يخرج سبعه وسبعة  
 فاضربها في سهام الزوج وهي سلمه يكن احد وعشر وسبعه اسباع وهكذا يفعل بالباقي آخر زوج وابوان  
 وسان اصلها من اربع عشر وعول في خمسة عشر والتركة اربعة وعائيه ومانون دساروا وسها موافقة بالسلكه  
 فاضرب سهام السان وهي ثمانية في وفق التركة وهو ثمانية وعشرون يكن ستم واربعه وعشرين اقسامها  
 وفق الصحيح وهي ثمانية بلون اربعة واربعين واربعين واربعين واربعين واربعين واربعين واربعين واربعين  
 وعشرين يكن مائة واربعة عشر فافهم يكن ستم وعشرين وخمسين فاضرب سهام الزوج وهي سلمه في ثمانية



يكن اربعة وعاش اقسامها على خمسة كمن عشرة واربعه اقسامها على خمسة طرق العتمة ان يقسم وقول الزكاة  
 وهما ثمانية عشر وعاش وفق المسئلة في خمسة يخرج خمسة وثلثه اقسام ان ضربها في سهم الزوج يخرج عشرة واربعه اقسام  
 وفي سهام الابوين اسان وعشرون وخمان وفي سهام البنين اربعة اقسام واربعه اقسام والجميع اربعة وعشرون  
 فقد صحت وطرق المسئلة ان يقول الزوج ثلثه خمسة عشر سدسها وعشر اقسام الشركة وعشرون وهو  
 اسان وعشرون وخمان وللبنين ثمانية من خمسة عشر وثلثه في سهم الشركة وخمسها وذكر اربعة وعشرون  
 واربعه اقسام للجميع اربعة وعشرون هه صحت المسئلة واذا كانت سهام المسئلة خمسة اقسام واعلم ما ذكرت  
 من طريق النظر فان نقيس بالنسبة لا تقسم بالاحاد فاضرب في عدد العوار بطر وهو عشرون  
 واقسمها فان بقي من العوار ثمانية لا يقسم بالاحاد فاضرب في عدد العوار بثلثه فان بقي شيء لا يقسم  
 فاضرب في عدد الارث اربعة فان بقي شيء فاضرب بالاجزاء الى الارث مسألة زوج وحده وجد وسدس  
 من اربعة عشر ويعول له ثلثه عشر والسكة احد وثلثون دمار فاضرب سهام الزوج ثلثه عشر يخرج  
 ثلثه وسبعون اقسامها على المسئلة ثلثه عشر يخرج لكل واحد سبعون دمار اسان لا يسعهم بالاحاد فا  
 ضربها في عدد العوار يكون اربعة اقسام على المسئلة وهي ثلثه عشر يخرج ثلثه سبعة وعشرون  
 اقسامها على المسئلة بالاجزاء اربعة اقسام على المسئلة وهي ثلثه عشر يخرج ثلثه سبعة وعشرون  
 مزارد والنجدة سهمان اضربهما في واحد وثلثين يكن اسان وسبعون اقسامها على المسئلة يخرج اربعة سبعة  
 عشرين اقسامها على العوار يكون اربعة اقسام على المسئلة يخرج ثلثه عشرين سبعة اقسامها  
 حبات يكون خمسة عشر اقسامها على المسئلة يسوي حباتها اربعة اقسام على المسئلة يخرج ثلثه عشرين  
 فحصل لكل اربعة دنانير وخمسة عشر قرطا وحبنة ومائة اربعة اقسام من ثلثه عشر جزء مزارد  
 والنجدة مثله وللبنين ضعف الزوج وهو اربعة عشر دينار وست قرط واربعة عشر جزء مزارد  
 جزء من ثلثه عشر مزارد جزء من ثلثه عشر دينار وست قرط واربعة عشر جزء مزارد  
 الدينون في كل حال مجموع الدينون كمن تصح المسئلة ويحصل كل دين كسهم وارث **فصل**  
 ومن صالح من الغرماء او الورثة على شيء من الشركة فاضربه كان لم يكن ثم اقسمة الباقي على سهام البا  
 قين مسألة زوج وام وعم صالح الزوج غير نصيبه من الشركة على ما في ذمة من المهر طرحة كانها مائة  
 غرام وعم قاسم الشركة سميها للام المسئلة والباقي للعم وقد سبق في الصلح بفروعه وتعاليله بنو  
 فيق السكة **مسألة** **الطلاق** وقد تقدم اكثرها في النكاح والفصول ووقم اسماها كالحجاسية  
 ليسهل تناولها وهذه مساليل لم يذكر المسئلة زوج وام واسان من ولد الام واخوه واخوات  
 من الابوين للزوج النصف وللأم السدس ولوالاد الام المسئلة وكذا لو كان مكان الام جده هذا  
 قول ابو بكر وعمر وعلي وابن عباس رضي وهو مذهب اصحابنا وقول ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي

العصبية من ولد الابوين ليس له كون وللاام في الثلث وهو قول عمر رضي الله عنه وقضى ولا  
 يمثل مذهبنا فوقع في العام القابل فاد ان يقسم على قصاصه الاول فقال احد الاخوة لابوين  
 يا امير المؤمنين **مسألة** ان ابا كان حمارا ليس من ام واحدة فشارك سهم وقال ذكاع ما فعلنا  
 وهذا ما نقضين سميت شركة والصحيح مذهبنا لقوله لم يخفوا الغرانيض ما هاهنا فابقت  
 فلاول عصبية ذكرناه يقتض بقدر اولاد الام ممن شارك سهم فقد خالف المص ولان يوافق  
 الاصول فان اولاد الام اصحاب فرض بقول الكتاب اولاد الابوين عصبية بنص الكتاب على  
 ما سبق والشريك ينافي ذكر الحرقا ام وجد واخت سميت حرقا لان اباويل الصحابة  
 حرقا قال ابو بكر رضي الله عنه للام المسئلة والباقي للجد وقال زيد بن سلام المسئلة والباقي بين الجد واخت  
 الاما وقال علي رضي الله عنه للام المسئلة وللجد والباقي للجد وعن ابن عمر رضي الله عنهما رواية للاخت  
 النصف والباقي بين الام وللجد نصفان وفي رواية وهو قول عمر بن الخطاب للاخت النصف وللأم  
 بنت الباقي والباقي للجد ويسمي عثمان بن عفان رضي الله عنه فيها دعوى لحرف الاجزاء فقال  
 للام الثلث والباقي بين الجد والاخت نصفان قالوا وبه سميت حرقا ويسمي مثله عثمان رضي  
 ومن ثمة ابن مسعود رضي الله عنه في السعي الان للحاج ما السعي فقال اختلف فيها خمسة  
 من الصحابة رضي الله عنهم واذا اصابك قول الصديق كانت مسئلة المروانية سب اخوات متفرقات  
 وزوج الزوج النصف وللأختين الابوين السمان وللأختين الام المسئلة وسقط اولاد الاب اصلها  
 من ثمة يقول الى سبعة سهم من ولد له لوقوعها في زمن مروان من الحكم ويسمي الغر الاسهارا  
 سهم الجارية ثلاث حبات متخاذبان وحده وثلث اخوات متفرقات قال ابو بكر وابن عمر رضي  
 الله عنهما السكة والباقي للجد اصحابنا مرسه وتصح من ثمانية عشر وقال علي رضي الله عنه للاخت من الابوين  
 النصف ومن الاب السدس سكة الثلثين وللجدات السدس وهو قول ابن مسعود رضي  
 وعن ابن عمر رضي الله عنهما رواية شاذة للجد ام الام المسئلة والباقي للجد وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه  
 السكة والباقي بين الجد والاخت لابوين والاخت لاب علي اربعة اقسام الرد للاخت من الاب ما اخذ على الاخت  
 من الابوين اصلها مرسه وثلاثة من اثنين وسبعين ويعود بالاختصاص الى سهم وثلثين  
 للجدات سهم وللأخت من الابوين نصيبها اخضا خمسة عشر وللجد خمسة عشر سميت مذبذبة  
 لان حمزة الدار شغلها فاجاب هذا الاجوبة الديانة زوجة وجهه وثمان وعشرين اخا  
 واخت واحدة لاب وام والتركبة سمانية دينار للجد السكة فانه دينار وثلثين السكة  
 اربعة اقسام دينار للزوجة الثمن خمسة وسبعون دينار ولذلك سميت الديانة ويسمي  
 الداودية لان ذوالبطاي رضي الله عنه سئل عنها فقسمها هكذا فجاءت الاخت الى ابي ح رضي الله عنه فاشتمت



مات وترك سبعة دنانير فما أعطيت الأدينا ولا واحدا فقال من قسم الشركة قال تلميذك  
 داود الطائي وقال هذا لا يطعم هل ترك أخوك قال نعم قال هل سبى قال نعم قال هل ترك  
 روجه قال نعم قال هل ترك معك شيء من ثيابك قال نعم قال إذا ن حقه دينار وهذه المسئلة  
 من المعايير وقال رجل خلق ستمائة دينار وسبعة عشر دراهم ثا ذكورا وانا واصاب احداهم دينارا  
 واحدا الا معجبا اربع روجات وخمس دنانير وسبع بنات وتسع اخوات لاب اصلها من اربعة  
 وعشرت للزوجات الثمن ثلثه وللجدات المسك اربعة والبنات المسك عشرة وللأخوات ما بقي من  
 ولا موافقة بين السهم والروس ولا بين الروس والروس فيحتاج الى ضرب الروس بعضها في  
 بعضها فاضرب اربعة في ثمانية عشر ثم اضرب اثنين في سبعة يكن مائة واربعين  
 ثم ضرب مائة واربعين في تسعة وعشرت يكن مائة واربعين مائة واربعين مائة واربعين مائة  
 وحرا الا معجبا ان يقال رجل خلق اصنافا عدد كل تصح المسئلة من عشرة ولا يصح المسئلة  
 الا ما يزيد على اثنين الف المائتين ابوان وثمان مائة من احد المسك وخلفت من حلفت  
 سميت مائتين لان المائتين ابوان وثمان مائة من احد المسك وخلفت من حلفت  
 اكثر فانسحق فمسألة هذه المسئلة فقال يا امير المؤمنين اخبرني عن المسئلة الاول  
 ذكرنا وان فعل المائتين انه يعلم المسئلة فاعطاه العهد وولاه القضاء والجواب فيها يختلف  
 يكون المسئلة الاول ذكرنا وان كان ذكرنا والمسئلة الاولى من ستة للسك اثنين  
 وللابوين السكسان فان ماتت احد السكسين فقد خلفت احدا وحدها اب اب  
 وحده صاحبها ام اب فالسكسين للجدة والباقي للجد وسقطت الاخت على قول اب بكره  
 وقال زيد بن الحجة السكسين والباقي بين الجد والاخت اثلا فاعلم ما عرف من الاصول وصح  
 المسئلة كما مر في الطريق وان كان الاول ابى فعد ماتت المسئلة من احد وجده صاحبها ام ام  
 وجد فاسد اب ام فالجد السكسين وللأخت النصف والباقي رد عليها وسقط للجد الفاسد  
 بالاجماع **مسائل** من مشاهير الفرائض ما سألها ويمحقها الفرضون ذكرها رايضة  
 الخاطبة قال محمد بن الحسن رضاهما الى قوم يقسمون ميراثا فقال لا تقسموا فان في امرأة  
 ماتت وترك ابنا واختين لابوين واختا لام واختا لام واختا لام واختا لام واختا لام  
 وللام السكسين وللأخت السكسين كان حصة ولا يبقى لزوجها شيء لانه عصبة فانه اخ لاب وان كانت ميتة  
 فلم يبق وهو السكسين لانه عصبة امرأة جاءت الى قوم يقسمون ميراثا فقالت لا يقسمون  
 فاق حبلى فان ولدت غلاما ورد وان ولدت جارية لم يرث صورته رجل مات وترك سبى  
 وعما امرأة حبلى من اخيه فان ولدت غلاما فابوا ابن اخيه وهو عصبة مقدم على العم فيرث

وان ولدت جارية فهي مسخرة من ذم الارحام ولا يرث ولو قالت ان ولدت غلاما لا يرث وان ولدت جارية  
 ورثت صورة امه ماتت عز وجراح واحد ام وحمل من الاب ان ولدت جارية فهي اختها لا بها فيكون  
 للام السكسين وللزوج النصف وللأخت لاب النصف وللأختين لام السكسين من ثلثه ليعود الى سبعة وان  
 ولدت غلاما وللزوج النصف وللأخت لاب النصف وللأختين لام السكسين من ثلثه ليعود الى سبعة وان  
 غلاما لا يرث وهو ولا ابوان ولدت جارية ورثت ما هو في هذا رجل مات ولزوج حامل هي امه الغير  
 قال لها مولها ان كان في بطنك جارية فانت حرة فاذا ولدت جارية بسا لها حرة وابنتها حرة فزنان  
 وان ولدت غلاما فهي جارية وابنتها عند فلا يرثان ولو علق للثمة لم يولد غلاما فللجواب على القس  
 وان قالت ان وصعت ذكرا وان ابني عا لجد وبرد سهمه على الاخت لابوين وان ولدت ذكرا وان ورث  
 على الاخت الى تمام النصف وبقي لها نصف سبع وهي محض زبد وان قالت ان ولدت اسن وثلاث  
 انا وهو السكسين وان ولدت بنتا لم يرث شيئا هذا رجل زوج ابن اخت بنت ابن ابن اخر فولدت  
 اسن وصار الابن في درجة امه ثم مات الرجل وحلف سوي هدين للسكسين ولو ولدت نساقطا  
 لاسك كمال البنات الثلثين وعدم المعصية لها ولو قالت ان ولدت اسن لم يرث شيئا وان  
 ولدت بنتا فلها النصف والثلث والباقي للمعصية هذا رجل حلف عصبة وعبد لا ماله غيرهما  
 واعتقرهما العصبة فسر مد بعد العتق لامرأة انهما زوجة المسك حامل منه فان ولدت غلاما لم يرث  
 لانه لو ورث اسقط العصبة فبطل عتقها فبطل ثبوتها فلا يسأل زوجية والنسب فهو شرهما يورث  
 الى ابائهما وان ولدت اسن فلها الثلث والثلث النصف والباقي للمعصية وهو يورث عتق العبد  
 لابن العصبة فيهما نصف فان كان مورثا يضمن نصيبهما وصحت سرادتهما وسكناح والنسب  
 وان كان مضمرا سعى العبدان والمستسقى كالحق المديون وهذا كله على قول ابى يوسف ومحمد  
 رجل حلف خالا وعما ورث خاله دون عمه هذا رجل زوج اخوه لابييه وامه فجاءت بابين فلو خاله وابن اخيه  
 وهو اقرب من العم فقال رجل خاله ابن اخيه وقال رجل هو خاله وعمه فقال رجل خاله وبني خاله وبني خاله  
 لها الثلث والباقي لغيرها هذا رجل زوج اسن حاربه فان ولدت اسن فابوا اخو زوجته وابن ابنه رجل هو حال  
 رجل وعم هذا رجل زوج ابنه امه فولدت اسن فابوا خاله وعمه رجلان كل واحد منهما عم الآخر صورته  
 رجلان زوج كل واحد منهما ام الآخر فولدت ابنتين وكل واحد ابنتين الآخر صورة رجل زوج اخوه  
 لام امه فولدت ابنا فالمولود عم الرجل عم رجلان كل واحد منهما خاله الآخر صورة رجل زوج  
 كل واحد منهما صاحب فولدت ابنا والابن كل واحد منهما خاله الآخر وهو رجل زوج اوامه  
 باخته لابنه فولدت اسن فالمولود خاله الرجل خاله رجلان كل واحد منهما خاله الآخر وهو صورة  
 رجل زوج امرأة وبس ورج اسن امها فولدت ابنتين فابن الابن وابن الابن وابن الابن



[illegible]

المعظم سنة ثلاث وستين وتسعمائة

A circular library stamp from the National Consultative Assembly Library in Tehran, Iran. The text in the stamp is in Persian and includes the name of the library and its location.



الطهارة  
الصلوة  
الزكاة  
الصوم  
الحج  
البيع  
الصرف  
الشفعة  
الاجارة  
الرهن  
القسمة  
ادب القاضي  
الحجج  
الماذون  
الأكراه  
الدعوى  
الوقار  
الشهادات  
الرجوع عنها  
الوكالة  
الكفالة  
أحوالة  
الصلاح  
الشركة  
المضاربة  
الودبعة

اللقطة  
 الآبق  
 المنقود  
 الخنثى  
 الوقف  
 الهبة  
 العارية  
 الغصب  
 احياء الموات  
 الشرب  
 المزارعة  
 المساقاة  
 النكاح  
 الرضاع  
 الطلاق  
 الرجعة  
 الابلا  
 الخلع  
 الظهار  
 اللعان  
 العدة  
 النفقات  
 العتاق  
 التدبير  
 الاستيلاء  
 المكاتب  
 الولاء

الايمان  
 الحدود  
 حد القذف  
 حد الشرب  
 الاشرية  
 السرقة  
 السير  
 الكراهية  
 الصيد  
 الذبايح  
 الاضحية  
 احكاميات  
 الديات  
 المعاقل  
 الوصايا  
 الفرائض

شبكة  
الألوكة  
www.alukah.net